تأليف السفير الفرنسي

أنكه لهارد

تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية

نقله إلى العثمانية

علي رشاد

ترجمه إلى العربية

أ.د. محمود علي عامر



دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع

هاتف: 00963 11 5627060

فاكس: 00963 11 5632860

تاريخ
الإصلاحات والتنظيمات
في الدولة العثمانية

تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية

تأليف السفير الفرنسي
أنكه لهارد

نقله إلى العثمانية
علي رشاد

ترجمه إلى العربية
أ.د. محمود علي عامر

اسم الكتاب: تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية.

المؤلف: أنكه لهارد.

ترجمة: محمود علي عامر

سنة الطباعة: 2017.

كمية الطباعة: ألف نسخة.

الترقيم الدولي: ISBN 978-9933-22-122-5

جميع العمليات الفنية والطباعية تمت في:

دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع

يطلب الكتاب على العنوان التالي:

دار ومؤسسة رسلان

للطباعة والنشر والتوزيع

سوريا - دمشق - جرمانا

هاتف: 00963 11 5627060

هاتف: 00963 11 5637060

فاكس: 00963 11 5632860

ص. ب: 259 جرمانا

www.darrislan.com

محتويات الكتاب

[١] - موقف الدولة العثمانية حيال المضائق والتنافس عليها ما بين روسيا وفرنسا وإنكلترا.

مقدمة المترجم

إن مؤلف هذا الكتاب من الدبلوماسيين الفرنسيين وقد قضى أكثر من عشرين سنة في العاصمة العثمانية واسمه د. (أنكه لهارد) حيث كتب عن التاريخ العثماني وما يتعلق بالقانون والأنظمة والإصلاحات التي كانت الدولة تحاول القيام بها وما استطاعت تنفيذها ـ ابتداءً من سلطنة محمود الثاني وحتى أواخر عام ١٨٨٢ حيث قدم لنا كثيراً من الشواهد والوثائق وعلّق على بعض منها.

إن الترجمة الحرفية من لغة إلى أخرى ربما يكون فيها بعض المغالطات من حيث المعنى أو اللفظ، وإن كان هناك ما يتطلب منّا إضافة بعض الشواهد والمطالعات عليها من المفكرين والمؤرخين أرجو أن يعتنوا بهذا الأثر الثمين ـ ولأخذ العلم هناك كتاب عن التاريخ السياسي للدولة العثمانية من ١٢٠٠ صفحة لا يوجد مثله في الأيضاح.

تمت العناية بالترجمة حرفياً ولفظياً وعني بها قدر الإمكان، ولم أستطع أن أضيف عليها لقلة معرفتي من حيث الشرح، وقد قدمتها على لفظتها وربما لا يرضى بها القارئ المسلم، لأن فيها تجريحاً للمسلمين وكذلك بالنسبة للأتراك، حيث أبقيت الكلمة كما هي لكي يعلمها من لا يجيد اللغة ويعلم حقيقة الأمر.

أما القيمة الحقيقية لهذا الكتاب فإنني أتركها للقارئ وربما يكون أكثر تفهماً مني، لأنها مكتوبة باللغة الفرنسية أصلاً، وربما لا يوجد من يكتب مثلها مستقبلاً.

مقرى كوى ـ تموز ١٣٢٦م.

علي رشاد

قبل جلوس السلطان عبد المجيد واستلامه الحكم، في أواخر حكم السلطان محمود الثاني، كانت الدولة العثمانية في حالة فوضى وانحلال وتفسخ من الداخل والخارج، حيث تأثرت ببعض العوامل المؤثرة وتزلزل استقرار المواطن وأصبح كالمحكوم الذي ينتظر تنفيذ حكم الإعدام فيه، وكانت السلطنة على شفا الهاوية مما دعا السياسيين للتفكير بعمق.

إن الدولة التي ساد فيها الانحطاط والظلم وكانت تمر بأيام عصيبة سعت جاهدة وبكل قوتها للخروج من هذه الورطة، وأن تثبت الحياة في جسمها بإرسال عصارات إلى الشرايين للعودة مرة ثانية إلى الحياة، ولذا باشرت باتخاذ التدابير اللازمة لتطبيق الأنظمة الإصلاحية التي كانت ترفضها فيما مضى لأنها كانت موجودة في الدول الأجنبية الموحدة حالياً، وقد نظرت إلى الوضع الراهن وتبين لها ضرورة أن تأخذ من الدول الأجنبية والعالم المسيحي بعض القوانين والأنظمة الإصلاحية، مثل عقد اتفاقات مع هذه الدول، وألا تعود كما في ماضي الدولة الإسلامية التي تأخذ أوامرها من شخص واحد عند الشدة والرخاء، والذي كان يمثل النواب والوكلاء وخمسة عشر مليوناً من البشر، ولمعرفة ما حدث لو لم تتخذ الإجراءات لمثل هذا الأمر، فإن موقعة نفارين البحرية التي كانت مع اليونان خير مثال لما كانت ستؤول الأوضاع إليه، حيث كانت تواجه عاقبة وخيمة من قبل روسيا التي كانت تهددها دائماً.

هكذا كانت سياسة الدولة العثمانية في هذا العصر، إذا تم وضعها في الميزان نجدها خفيفة بالنسبة للقديم، والآن يجب التساوي مع أوروبا من الناحية السياسية ولكن الرقابة المحددة من قبل الدول الأوروبية لتقسيم الدولة العثمانية ومساعدة الدول التي تحاربها لم تترك لها مجالاً لمثل هذا الأمر، حيث قبلت مكرهة القيام بتأسيس الأنظمة الجديدة التي كانت مطلب الأحرار وكان السبب في نجاحها وفلاحها.

إن التعامل بمثل هذه الإصلاحات وبنية حسنة تم الإعلان عنها وما أحدثته من بعض النكبات والقلاقل في الدولة التي عدّها أكثرهم " بالهجرة الأوروبية العمومية" يجب الوقوف في وجهها والتصدي لها، ولكن رجال الدولة والسياسيين أكدوا على أن الأخذ بهذه القوانين والتنظيمات لا بد منه ومن الضرورة العمل به، حيث قال القبطان دريا خليل وكان بحاراً قد عاد من روسيا مؤخراً: "لقد عدت من روسيا وتأكدت أكثر من ذي قبل أنه إن لم نأخذ بالأنظمة الأوروبية بالسرعة الممكنة ونعمل بها فلا بد أننا في يوم ما سنعود إلى آسيا ولا يوجد خيار آخر". وإذا نظرنا ودققنا في الوضع فإن المواطنين لم يقبلوا الأخذ بالأنظمة الجديدة، ويجب على السياسيين ورجال الدولة إظهار قبولها، وأن التنظيمات من حيث عموميتها وهيئتها المركبة منها وحيثية مضمونها لم تكن على النحو المطلوب، وقد طالت تجربتها لمدة نصف قرن ولم يستطع أحد إثبات إمكانية الاستفادة منها على النحو المطلوب.

لقد ظن الذين أوجدوا هذه التنظيمات للاستفادة منها فكرياً وتنظيمياً أنهم سيضمنون الخير الكثير من ورائها فكيف هو الحال الآن؟ إن الدور التاريخي لتركيا الآن هو أنها مجبورة على حل المسائل الخاطئة، إذ يجب عليها وضع النقاط الأساسية لها من جديد.

إن قبول التنظيمات الجديدة العمومية في دولة كانت تعيش منفردة وعلى مبدأ الدين الإسلامي لعدة قرون معنوياً وسياسياً ومحاولة التقريب بين الدين المسيحي والإسلام يترتب عليها مشكلات كثيرة، فلاشك أن انغماس الدولة العثمانية في ظلمات وجهالة القرون الوسطى يوماً بعد يوم سيؤدي إلى زوالها في النهاية، والشيء المؤثر فعلاً هو وقوف الدولة العثمانية منفردة مقابل الدول الأوروبية الموحدة، والسبب الحقيقي لهذا الانفراد هو التمسك بالدين فقط، والحقيقة أن الدين هو الذي أسس هذه الإمبراطورية حيث بقي النظام والحكم المطلق للدولة هو الدين والشريعة فقط، وأن القانون والشريعة متلازمان، ولا يمكن التفريق بينهما.

أما بالنسبة إلى بقية الأديان فقد كانت مختلطة ولا يمكن تخير العقائد في أي حال من الأحوال، والآن فإن تركيا التي ترى أنها لن تستغني عن الائتلاف الدولي وأنظمته الجديدة فيجب عليها أولاً إزالة العوائق عن الطريق إما كلياً أو بالتخفيف عنها، والجمع بينهما أفضل، وإما بتطبيق قوانين الدول المسيحية والتفريق بين الدين والدولة وتحويل الروحانية إلى دنيوية، وإما بتوسعة العقائد الأساسية وجعلها ملائمة بحسب الظروف، ويكون ذلك بالتروي والهدوء للتخلص من التقييدات الدينية. وقد اختارت الدولة الشق الثاني حيث إن الشعب العثماني المتعصب والمتمسك والجاهل أيضاً لا يمكن أن يقبل بالأمر فوراً، وخوفاً من التفرقة والضياع فقد تم اختيار القرار الثاني.

إن التنظيمات وغايتها جميلة جداً إذا طبقت في الزمان والمكان المناسبين، إذا التزمت بالسياسة المطلوبة، ولكن بالنسبة إلى الدولة العثمانية فقد كانت محاصرة من اليمين والشمال ومن أوروبا التي لا تهدأ ولا تكل ولا تمل من تهديداتها لها، فإن قبول هذه التنظيمات كان يعد إرضاءً للدول الأوروبية، وكانت الدولة تعتقد أنها ستمد لها يد العون إذا تعاملت معها باللين، ولتخفيف الضغط عليها حيث كانت مجبرة على قبول تنفيذ قانون المساواة بين المسلمين والمسيحيين وإزالة فكرة الغالب والمغلوب، والحقيقة أنه يجب محاكمة المنتقدين للنظام الجديد في الدولة.

وبعد أيضاح الفرق بين النظامين سأقدم ما يتعلق بالتنظيمات وتدقيق مجريات الأمور فيها، إن قوة الجيش من مشاة برية وبحرية بحاجة ماسة إلى التعمير والتجديد وكانت الدولة من دونها مثل سفينة صادفت عاصفة ويتطلب إصلاحها ولا يمكن الإبحار بها من دون هذه الإصلاحات، ولا يمكن للدولة التحرك والإقدام على تطبيق النظام الجديد من دون قوة كافية للحفاظ على الأمن، ويجب الأخذ بعين الاعتبار عند تطبيق النظام الجديد أن يتم تحويل الشعب بأكمله إلى تغيير عاداته وآداب الحياة الاجتماعية التي ورثها أباً عن جد وحتى العادات الباطلة عنده.

لقد كانت الدول والإمبراطوريات التي هي أكبر من الدولة العثمانية وأرقى منها كانت مختلفة الأقوام والجنسيات وتمتلك القوة الكبيرة، وقد طبقت الأفكار الجديدة والنظم الجديدة بمرور الزمن وتدريجياً لترقى إلى المستوى المطلوب، ويحتاج هذا الأمر إلى الانتظار بسبب الاعتراضات والمشكلات التي تعترض طريق التحديث وهذا ما يحدث للدولة العثمانية الآن، حيث إن تطبيق القانون دفعة واحدة ليس من عمل العقلاء.

إن هذه الملاحظات البسيطة عند المناقشات، قد أهملت هذه الأمور، لأنها من اختصاص أصحاب السياسية، وإن الذين يريدون محاكمة العقل والمنطق في نتائج التنظيمات الاجتماعية والسياسية والإدارية لا يقبلون النظر بدقة ومطالعة هذه الأمور.

إن الشرح المقدم ليس له علاقة بالمكان الذي أحتله داخل الدولة فقد التزمت مبدأ الحياد، وإن إقامتي في الدول الأجنبية التي تجاوزت العشرين عاماً مكنتني أن أقتبس منها بعض الأشياء بعد التحقق من صحتها ومن منابعها وبعد اقتناعي بها مع تفصيلات جديدة عن الإصلاحات وتواريخها، وقد أدرجتها وألحقتها في هذا الكتاب، كذلك فقد حصلت على معلومات مباشرة من أصحابها أو من وثائق غير مطبوعة وبذلت جهداً كبيراً لإصدار هذه الوثيقة التاريخية، ومهما كان فأنا لا أدّعي الكمال والتمام في هذا العمل، فإن السياسة من الأمور الدقيقة ويجب البحث عنها ولذلك قدمت هذا الكتاب.

باريس كانون الثاني عام ١٨٨٢م.

المؤلف: أنكه لهارد

القسم الأول

١٨٢٦ ـ ١٨٥٣

الباب الأول

إلغاء الجيش الانكشاري

كيف تقدم إمبراطورية أسست على الفتوحات المتميزة والمشرفة ولها تاريخ مشرف على عمل متسرع ذهب ضحيته الكثير من الناس وذلك من أجل الرقي والتقدم والازدهار.

عند جلوس السلطان محمود الثاني واستلامه الحكم حاول أن يضع الجيش الانكشاري تحت سيطرته، لأنه كان عماد الدولة وقوتها وعليه تأسست الإمبراطورية العثمانية وله الشرف والفخر والمجد في تلك الفتوحات، ولكن الجيش كان يرفض الأمور التي تطلب منه كافة، ويأبى التدرب على الفنون الجديدة، فقرر السلطان سراً القضاء على هذا الجيش وتبديله.

كان عم السلطان محمود الثاني ـ وهو السلطان سليم الثالث ـ قد بحث مدة طويلة في هذا الأمر، وحاول جاهداً تحديث الجيش، ولكنه باء بالفشل، إذ أبدى الجيش مقاومة مدهشة، مع العلم أن لهذه القوات عادات قديمة وأفكار باطلة حيث لم تفلح معها أي وسيلة لتجديدها وباءت جميعها بالفشل. وقد أبدى السلطان محمود الثاني رغبته في تحديث الجيش أكثر من عمه، وذلك لتقوية السلطنة وإظهار القوة للعالم الإسلامي، وأظهر مهارة ومعرفة وثباتاً في هذا الأمر، لأنه آمن بأنه لا يكفي أن يكون حاكماً فقط، وإنما لا بد له من قوة يستند عليها لتحسين الأوضاع، فقد كان يعلم ما يحيط به من جميع الجهات وبخاصة من قبل الشعب الذي يبغضه بسبب وضعه القوانين المدنية التي كان يخشى إذا أصدرها وأمر بتنفيذها أن يصبح عرشه مهدداً، حيث إن هذه القوانين لا يستفيد منها غير عدد قليل من المسيحيين، وقد كان السلطان محمود ذكياً جداً فأظهر أنه معارض لهذه القوانين، ولكنه كان في الخفاء موافقاً عليها. وفي ٢٨ مايس عام ١٨٢٦ وعند تقرير الميزانية للجيش من حيث

المصاريف والرواتب قرر السلطان إنشاء لواءين في الجيش مدربين على النمط الحديث، تم توزيعهما داخل الجيش الانكشاري بمعدل مئة وخمسين جندياً لكل لواء وكان انضمامهم في العاصمة، وقد وافق العلماء والباشوات وقادة الألوية والجيش على ذلك، وصدر المرسوم السلطاني بذلك وقرئ على الحضور. وقد تضمن المحافظة على الجيش الانكشاري كما هو عليه، حيث يبين المرسوم أن النظام القديم الذي بني عليه الجيش منذ أيام السلطان سليمان القانوني[1] سيبقى كما هو، ويضاف إليه النظام الجديد الذي تدرب عليه الجيش الجديد على يد ضباط عرب تعلموا فنون الحرب من الدول الأوروبية، وذلك عند المناورات والمشاريع المشتركة، ولم يعترض على هذا الأمر أي من قادة الجيش، وكذلك لم يعترض أحد من العلماء عليه، لأن المرسوم كان يتضمن لكل كتيبة إماماً وقاضياً.

إن مثل هذه السياسة الماهرة لم تتطلب أي تبديل أو تغيير في الجيش القديم، وكان لجنود الجيش القديم وضباطه امتيازات وإعفاءات، وقد استفاد الجميع من هذا المرسوم، ونال قبول المواطنين الذين كانوا معارضين للدولة خوفاً من تدخل الدول الأجنبية في وضع السلطنة وذلك بسبب الثورات في اليونان والمطالبة باستقلالها.

كما كان هذا المرسوم يتضمن من الناحية السياسية أول ضربة للجيش الانكشاري الذي كان يظن أنه لا يمكن لأحد الاقتراب منه أو المساس به، فقد أعلن حسين باشا الذي كان ينفذ أوامر السلطان بحذافيرها: "إن لي قصراً وأريد أن يكون لي مصيف أيضاً، ولكني سأبني مقراً جديداً" إن مثل هذا الأمر والحديث عنه لهو أمر آخر، يجب النظر فيه ومن المعلوم أن الباشا كان من قادة الجيش الانكشاري سابقاً.

---

[1] - أنشئت الانكشارية في عهد السلطان مراد الأول ١٣٦٢ - ١٣٨٩ واستمرت ٤٦٤ سنة. وتاريخياً تعد فترة السلطان سليمان القانوني نقطة بداية انهيار نظام الانكشارية. لأنه عهد بقيادتها إلى الصدور العظام في الحروب.

لم يقدم السلطان محمود الثاني على عمل فيه قمع وشدة[1]، إنما اتصف عمله بالحكمة والهدوء والحذر، وكان من أهم صفاته عدم التهور في أي عمل سيقدم عليه، وقد لجأ أولاً إلى استمالة العلماء إليه فأغراهم بالمال وعمل على بث الخلاف والتفرقة فيما بينهم لكي لا يتفقوا مع الجيش الانكشاري، كما تم نقل القائدين الأساسيين للجيش إلى خارج العاصمة وتعيين آخرين بدلاً عنهما، وتبديل الرتب كافة، وتغيير المناصب بما فيها العاملون في السرايا الذين هم في الأصل جواسيس السلطان، إن بعض الأفكار والقراءات التي كان السلطان يتخذها سراً أحياناً كانت النساء في السرايا على علم بها، ولا يمكن أن تكون من أسراره، وكان السلطان لا يريد إظهار أي نقص تجاه قوته، وإنما على العكس كان يقدم لها ما استطاع من مساعدة، ولكن القوة الحقيقية كانت بيد الجيش الانكشاري الذي كان يلقي الرعب والخوف في قلوب الموجودين في القصر السلطاني وحكومته. إن مثل هذه الأمور قد أدخلت الغرور إلى نفوس قادة الجيش الانكشاري فلم يدركوا معنى إدخال عناصر جديدة عليهم كما أن الذهب والأموال التي كانت تشتري قادتهم قد أعمتهم عن إدراك ما يحاك لهم من المكائد، وفي ٢٦ مايس وبعد نشر الفرمان السلطاني لم يعترض عليه أحد لأن الدولة كانت في حالة استقرار وهدوء وسكينة، مما جعل الدولة تقوم بإعدام وإسكات كل من يعترض على تلك الإصلاحات الجديدة، وبناء على هذه الإجراءات الشديدة ظهر العصيان من قبل الجيش الانكشاري في تاريخ ١٥ حزيران، وقد تم القضاء عليه كما صدر فرمان مع فتوى شرعية مستدلين بآيات من القرآن الكريم وعدة براهين على أن حقوق هذا الجيش سقطت وألغيت كافة، وكانت أغلب عناصر هذا الجيش قد تمت إبادتهم وما بقي منهم تم تفريقهم أو إعدامهم أو تسريحهم، و قدر عدد القتلى في العاصمة بتاريخ ١٥ حزيران بين ستة إلى سبعة آلاف قتيل، والذين تم تسريحهم بين ١٥ إلى ١٦ ألفاً على

---

[1] - لا شك أن المؤلف يكيل المديح للسلطان محمود الثاني، لأن أمه فرنسية الأصل واسمها (إيمية) وهي تمت إلى جوزيفين زوجة نابليون بصلة القرابة، وهو يعلم أن الذي خطط لإبادة الانكشارية إيمية وسفارتها في استانبول (المترجم).

أقل تقدير. ومن المؤرخين من أورد حادثة ميدان الحصان، وهي ساحة قد خصصت وجهزت مسبقاً لهذا الأمر، وهذا غير صحيح حيث إننا لم نعثر على أية وثيقة أو أي مصدر لمثل هذا الحادث.

إن القوة التي كانت عماد الدولة والمعتمد عليها عند سلاطين آل عثمان، وهي الجيش الانكشاري، قد تم تحويله إلى جيش نظامي من حيث الهيكل والتدريب والتسليح، وهي من السياسة المحنكة لاختلاف الوضع، وقد سخر السلطان محمود الثاني إمكاناته المادية والمعنوية كافة وكذلك عرش السلطنة في سبيل إزالة الجيش الانكشاري، وقد نجح نجاحاً تاماً في هذا الأمر، وظهر هذا النجاح عندما انتصر في أول مواجهة له مع الجيش القديم وقد اشترك المواطنون مع الجيش الجديد ، ونشر السنجق الشريف أي راية الحرب وهي على ما يقال إحدى رايات النبي ﷺ عندما كان يحارب.

الباب الثاني

ـــ أسباب إلغاء الجيش الانكشاري.

ـــ الإصلاحات الأولية للجيش ومحاولة الإصلاح الإداري.

ـــ معاملات السلطان محمود وصفاته الحديثة.

ـــ يأس الأهالي ونفورهم من الدولة.

إن تسريح الجيش الانكشاري وإلغاء فرقة الخيالة والمشاة كان قديماً ضرباً من المستحيل، أما الآن فهناك سبب ولنر هذا السبب.

تعرضت السلطنة إلى التهديدات الخارجية وظهرت بعض الثورات داخلها، وقد كان الجيش الانكشاري عماد الدولة، وهو النظام الوحيد في الدولة المكلف بحمايتها ولكنها فقدته، وأصبحت محرومة من أسباب القوة، وأصبح من الصعب الاعتماد عليه، لاعتماده على الأساليب القديمة وعدم قبوله الأساليب الحديثة، وهذا ما دعا إلى إحداث جيش أكثر قوة وعدداً وعدة على النظام الحديث، ولكن الإقدام على مثل هذا الأمر ليس بالأمر السهل، لأن أمور الدولة كافة كانت إبادة الجيش، حتى إن تعيين السلطان وعزله كان من مهامه الخطرة.

إن تسريح الجيش الانكشاري أمر خطير جداً، ولم يقدم عليه أحد من قبل حتى عهد محمود الثاني الذي جمع جميع السلطات التشريعية والتنفيذية واستشارهم بهذا الأمر، وذلك لأن أمور الدولة جميعها كانت متعلقة بالجيش بما في ذلك تعيين السلطان وعزله، فلو أن عصياناً حدث في السرايا تم عزل السلطان محمود لبقيت السلطنة من دون حاكم، وقد اجتمع السفراء الأجانب في السرايا تحت الخيم مع أعضاء الديوان الملكي للبحث في هذا الموضوع وما سيترتب على السلطنة من جراء ذلك، حيث كان الوضع يتطلب إيجاد

تشكيلات جديدة من الجيش بالسرعة القصوى، لأن الدولة كانت في دور الانحطاط وتحتاج إلى جيش قوي للمحافظة على السلطة وإعادة النظام.

إن مثل هذه الأمور كانت مداراً للبحث، وفي تلك الأثناء كان الشعب والإدارة وحكام المناطق المجاورة في هرج ومرج والأمور غير مستقرة، والكل يغني على ليلاه، ولهذا كلف السلطان وزير الحربية بتأمين جيش جديد بالسرعة القصوى حيث بدأ بدراسة المشاريع والمتطلبات العسكرية مع أركان حربه، ولكن السلطان لم يبين لهم ما هو المطلوب منهم بالضبط فكانوا يتحرون عن المستلزمات للجيش كافة، وهذا ليس بالأمر السهل وقد تم عرض نماذج من عتاد الجيش واللباس وكيفية التدريب، حيث تم البدء بتدريب الجيش الجديد على النظام الجديد باللباس الجديد، وقد أدهشت هذه الطريقة الجديدة المواطنين حيث تمت في مدة قصيرة وتم تخريج وتشكيل عدة كتائب قامت بالخدمة الفعلية التي كلفت بها، وقد عبر المواطنون عن إعجابهم بهذه الإصلاحات الجديدة وأثنوا على السلطان ودعوا له.

إن غليان الأهالي كان بسبب حرصهم على وطنهم، وقد أدى ذلك إلى ظهور بعض الثورات في شبه جزيرة "مورة" كما كان التدخل الأجنبي الروسي الذي يكرهه المسلمون أشد الكره أحد أسباب هذه الثورات، وقد تم اتهام الإنكليز بهذا التدخل أيضاً، وكان هذا الاتهام من قبل المواطنين فقط ولم يصدر عن الدولة رسمياً.

إن الآمال المرجوة من هذا النظام الجديد لم تؤت ثمارها، حيث ترددت أكثر الولايات بالعمل به، وقد كان متوقعاً أن يحقق هذا الأمر أكثر مما حققه، مما أدى إلى تأجيل وتعطيل بعض القرارات والنظم إلى وقت لاحق، لأن الجيش الجديد لم يقدم المطلوب وذلك لتسرعه في تطبيق النظام الجديد وهو لم يكتمل بعد. وقد تقرر تكليف رجلين من الدولة بمراقبة تطبيق النظام الجديد وذلك من عدة نواح: الدين، الحكومة والجيش، الزراعة، المحاكم العدلية، لم تلق هذه السياسة المخطط لها سابقاً قبولاً جماهيرياً حيث رفضها

الشعب ولكن الدولة أظهرت العكس مدعية أن الجماهير معها، حيث قال رئيس لجنة الشورى عارف بك لأحد السفراء الأجانب: "سنضع مخططاتنا موضع التنفيذ ولكن مع قليل من الصبر لا نستطيع تنفيذ بنودها دفعة واحدة لأن التغلب على العادات والاعتقادات القديمة ليس بالأمر الهين كما أن تعليم لغة أجنبية بالسرعة الممكنة من المستحيلات".

كما كان يجب النظر في الأفكار السائدة فإنه لا يمكن غض النظر عنها، وقد تطلب ذلك القيام ببعض التغييرات في البنية الإدارية، حيث تم تعيين إداريين وضباط محليين، وتم إصدار أوامر تقتضي تغيير المعيشة ونمط الحياة القديمة والنظام لدى الرؤساء، وقد شمل التغيير السرايا أيضاً عملاً بالمثل القائل: ابدأ بنفسك، فيجب أن يكون القصر السلطاني وبقية الوزراء قدوة حسنة لكي يقتدي بها المواطنون، كما صدرت الأوامر بتخفيض عدد الولايات والباشوات إلى أربع ولايات من أصل ثماني عشرة ولاية، كما صدرت الأوامر إلى مراكز الجباية بعدم زيادة الجزية على المسيحيين وعدم التعرض لهم لأن هذه الأمور تمس مصلحة السلطنة.

إن السلطان **محمود** كسياسي ماهر جداً قد تمكن من القضاء على خصومه كافة في أول معركة خاضها ضدهم، حيث أدخل النظام الجديد وأمر بالعمل به، وقد أدخله على الحكومة بغية تعليم المواطنين أساليب الغربيين وتقاليدهم، ولكنه منع أشياء كثيرة في التقليد كانت محرمة على المواطنين ومحللة له مثل بيتر الذي كان يحرم تقليده على المواطنين، أما بالنسبة للسلطان فقد اتخذه قدوة ومثالاً يحتذى به في حياته كلها، وقد أسرف في التقليد الأعمى للدول الأجنبية من حيث ملبسه وعاداته، كما أنه غيّر كثيراً من العادات القديمة مثل: مظاهر الاستقبال والخروج والدخول والتعظيم التي كانت سائدة قبل، ما سمح بجلوس الولاة والحكام والعلماء عنده، ويذكر أنه بتاريخ ١٥ حزيران قد لَبِسَ ملابس المصريين وقد قصَّر لحيته، قام بزجر رجالات الدولة القدماء الذين لهم لحية طويلة، كما ارتدى السلطان القميص ذا

القبة والواقفة أي "الكرافتة - والببيونة" وعندما رفض الصدر الأعظم ارتد ولو لمدة مؤقتة سقط من عين السلطان وغض النظر عنه.

أما المواطنون غير المسلمين فقد حافظوا على لباسهم التقليدي القديم، ومنعوا من ارتداء الملابس المشابهة للمسلمين، وكل من يفعل ذلك يتم القبض عليه ويعاقب إما بالحبس أو بالغرامة المالية، وقد منع الأرمن من ارتداء أي طربوش غير الطربوش المخصص لهم، كما منعوا من استعمال الأحذية في الحمامات "القبقاب" ومن استعمال المناشف المخصصة للمسلمين وسمح لهم باستعمال ما هو أدنى من ذلك.

إننا نستغرب كيف أن **السلطان محمود** يأمر بمثل هذه الأوامر، وهو الذي يتخذ **بيتر** مثالاً له في جميع أمور حياته، إذ إنه لا بد أن يتبع سياسة مركزة ليكتسب شعبية واسعة، وقد ثبت أن مثل هذه الأوامر لم تتم بالسرعة المطلوبة، كما أن جميع الأفكار التي تراود السلطان كانت مخصصة لنفسه فقط، وكان حريصاً جداً على عدم إظهارها لكي يحافظ على سلطنته ومنصبه بصفته الخليفة والسلطان ولئلا تفوته المكاسب التي يحققها من هذا المنصب.

كما أصدر شيخ الإسلام فتوى تنص على طاعة ولي الأمر ولو كان عبداً حبشياً أو كان الوالي متجبراً أو اعتدى على حقوق الناس، وقد بلغ عدد الأحاديث التي رواها شيخ الإسلام عشرين حديثاً في مدح السلطان، فيا للعجب كيف يكون هذا بحق سلطان غدا أشهر من قتل المعارضين له.

أصاب الغرور **السلطان محمود** بعد إحرازه النصر وتسريح الجيش الانكشاري حيث قال للرئيس أفندي: "من الآن فصاعداً لن نخاف الشعب ولن ندهش من الأوضاع الجديدة" وقال أيضاً: "أريد أن أستاذاً لإلغاء الحجز والمصادرة عن أموال العصاة والمخالفين ودفعها إلى الورثة المستحقين لها" وقد نشر هذا القول وأعلن عنه بمرسوم سلطاني، مما هون على المواطنين وقعة "ساحة الحصان" التي تم القضاء فيها على الجيش الانكشاري، وفيما يلي

القبة والواقفة أي "الكرافتة ـ والبيبونة" وعندما رفض الصدر الأعظم ارتداءه ولو لمدة مؤقتة سقط من عين السلطان وغض النظر عنه.

أما المواطنون غير المسلمين فقد حافظوا على لباسهم التقليدي القديم، ومنعوا من ارتداء الملابس المشابهة للمسلمين، وكل من يفعل ذلك يتم القبض عليه ويعاقب إما بالحبس أو بالغرامة المالية، وقد منع الأرمن من ارتداء أي طربوش غير الطربوش المخصص لهم، كما منعوا من استعمال الأحذية في الحمامات "القبقاب" ومن استعمال المناشف المخصصة للمسلمين وسمح لهم باستعمال ما هو أدنى من ذلك.

إننا نستغرب كيف أن **السلطان محمود** يأمر بمثل هذه الأوامر، الذي يتخذ **بيتر** مثالاً له في جميع أمور حياته، إذ إنه لا بد أن يتبع سياسة مركزة ليكتسب شعبية واسعة، وقد ثبت أن مثل هذه الأوامر لم تتم بالسرعة المطلوبة، كما أن جميع الأفكار التي تراود السلطان كانت مخصصة لنفسه فقط، وكان حريصاً جداً على عدم إظهارها لكي يحافظ على سلطنته ومنصبه بصفته الخليفة والسلطان ولئلا تفوته المكاسب التي يحققها من هذا المنصب.

كما أصدر شيخ الإسلام فتوى تنص على طاعة ولي الأمر ولو كان عبداً حبشياً أو كان الوالي متجبراً أو اعتدى على حقوق الناس، وقد بلغ عدد الأحاديث التي رواها شيخ الإسلام عشرين حديثاً في مدح السلطان، فيا للعجب كيف يكون هذا بحق سلطان غدا أشهر من قتل المعارضين له.

أصاب الغرور **السلطان محمود** بعد إحرازه النصر وتسريح الجيش الانكشاري حيث قال للرئيس أفندي: "من الآن فصاعداً لن نخاف الشعب ولن ندهش من الأوضاع الجديدة" وقال أيضاً: "أريد أن أستاذاً لإلغاء الحجز والمصادرة عن أموال العصاة والمخالفين ودفعها إلى الورثة المستحقين لها" وقد نشر هذا القول وأعلن عنه بمرسوم سلطاني، مما هون على المواطنين وقعة "ساحة الحصان" التي تم القضاء فيها على الجيش الانكشاري، وفيما يلي

نص الأمر السلطاني: "إن الجيش الانكشاري ولعدم طاعته الأوامر، وإقدام رجاله على الأعمال التخريبية وكثرة مطالبهم وإسرافهم بأموال الدولة تسبب في ضائقة مالية للخزينة ونقص فيها، ولهذا فقد أصدرنا أمرنا بالحجز على أموال هذه العناصر المخربة للدولة كافة وإيداعها الخزينة لتدارك النقص الذي حدث فيها، وقد بقي كلٌ من الباب العالي وبقية المدن الإسلامية مصانين من التلاعب من قبل هذا الجيش، كما أن الأموال الأميرية كافة تم وضع اليد عليها، ومن الآن فصاعداً فإن قانون الحجز والمصادرة لعموم الناس قد ألغي وإن أموال المتوفى منهم يجب دفعها إلى الأيتام والورثة".

يرى بعض المؤرخين أن ذلك كان له أثر جيد، حيث كان المواطنون يتوجهون بالمدائح والدعاء والثناء للسلطان على ما قدمه لهم، ولكن هناك حادثتين لم يكونوا على علم بهما؛ وهما: أنه بعد إصدار هذا الفرمان خلال خمسة عشر يوماً تم حجز أموال الصراف المسمى جابجي الموسوي أي اليهودي ومصادرتها، وبعد سنة تم الاستيلاء على أموال رئيس الكتاب سيد أفندي كافة.

إن تضارب مثل هذه الأقوال والمعاملة القاسية التي كانت تمارسها الأسرة الحاكمة قد أظهرت بعض الأمور التي يؤسف لها وقد أصاب الهيئة الإسلامية وعامة الشعب يأس وفتور، حتى أولئك الذين كانوا يرون السلطان محمود مثالاً للفضائل الحميدة ومثال السلطان المطلوب، وقد قطعوا الأمل منه حيث كانوا يشعرون بالمرارة والحزن، ويوماً بعد يوم كان الوضع يزداد سوءاً ويزداد اليأس من الإصلاح، حيث نشب حريق في العاصمة قضى على كثير من المحلال ومركزين للتجار ودكاكين الأغنياء، وفي تلك الأثناء طلب السلطان من أحد المسجونين وهو من الأغنياء التبرع بأرض لتعليم الفروسية فيها، وقد تبرع بها المسجون، وتقدر مساحتها بنصف مساحة العاصمة. إن مثل هذه الحوادث لم تؤثر في السلطان ولا في حكمه حتى أن بعض الروايات تذكر أن هيئة العلماء أصدرت فتوى وتم تقديمها للسلطان، تنص على إجبار الصوفيين وطلاب العلم

على دخول الجيش، وهي مخالفة للشرع، كما أن الحجز ومصادرة الأموال هي من عادات الأجانب وهذا تقليد أعمى لهم وغير مقبول.

وعند عرضها على السلطان قرأها ثم مزقها وألقاها وقال: "إن العلماء يحق لهم التدخل بالأوامر الشرعية وأحكامها، إن أمور الدولة وإدارتها وقوانينها من اختصاصه هو فقط، ولا يسمح لأحد بالتدخل في إدارة السلطنة".

الباب الثالث

ـ العصيان في اليونان وحرب رودس وأحوال الدولة في نهاية الحرب.

ـ عجز السلطان محمود الثاني وخسارته الرأي العام والمواطنين.

قامت السلطنة ببعض الأمور للمحافظة على نفسها كدولة مستقلة وإظهار القوة فيها وقامت بأفعال مبهجة مما أدى إلى توقف بعض الثورات في المناطق الخارجية، ولكن بعد القضاء على الجيش الانكشاري وإعادة النظام والأمان إلى الدولة وفي تلك الأثناء توفي إمبراطور روسيا "نيقولا" واستلم الحكم بدلاً عنه أخوه "ألكسندر" الذي قام بطرح موضوع الخلاف الذي كان موجوداً سابقاً مع تركيا الذي نسبه الناس إليه، وقد كان سبب ذلك الخلاف الحدود والمناطق التي كانت تحت يد الدولة العثمانية، وقد سارع السلطان محمود لإرسال وفود للمفاوضات مع روسيا وعقد صداقة معها وذلك بتاريخ ٢٠ أيلول ١٨٢٦ وسميت هذه المعاهدة بالوثيقة البيضاء، كما تم توقيع معاهدة بين إنكلترا وروسيا بتاريخ ٤ نسيان وبناء على تلك المعاهدة كانت الدولتان تترقبان بعضهما البعض، وقد تعهدت الدولتان للدولة العثمانية بالتباحث في شأن اليونان والمنازعات بينهما، ولكن السلطان محمود كان قد رفض من قبل وساطة الدول الأجنبية الأربع في هذا الشأن، كما أنه لم يوافق على تدخل إنكلترا وروسيا في هذا الأمر، وقد انضم إلى هذا التحالف فرنسا فأصبحوا ثلاث دول: إنكلترا وروسيا وفرنسا، وتم الاتفاق فيما بينهم على الاعتراف باليونان كدولة مستقلة، في حال اعتراض تركيا على الجلوس للمفاوضة مع أعضاء إدارة اليونان، وكان ذلك بتاريخ ٦ تموز عام ١٨٢٧ كما تم الاتفاق على توجيه إنذار لكل من يخالف هذا الأمر.

كانت هذه الدول الثلاث قديماً تقدم المساعدات للسلطنة وهي الآن تتفق فيما بينها للتآمر على السلطنة، وعند عدم موافقة الباب العالي على ما

قررته بشأن اليونان كان الصدام الأول معها في معركة "نفارين" حيث أعلن النفير العام في الدولة وانقطعت الاتصالات الدبلوماسية فيما بينهم، وقد أدى ذلك إلى ثلاث مصائب دفعة واحدة بسبب سوء المستشارين للسلطان، واعتماد السلطان على الجيش الجديد الذي لم تكتمل جاهزيته ولم تختبر قدراته في القتال، والأمر السلطاني الذي صدر بحق روسيا في منطقة من آسيا وقد كانت المنطقة الوحيدة التي يكثر فيها أعداء المسلمين مما جعل إمبراطور روسيا يتخذها حجة ويبدأ الحرب وهي حرب البلقان، والتي كان من نتائجها أن استولت الدول الأجنبية على البلقان حتى اقتربت من العاصمة استانبول وكادت أن تدخلها، فسارع الباب العالي لعقد اتفاق مع الدول الأجنبية في لندن بتاريخ ٢٢ كانون الثاني عام ١٨٢٩م، وتمت الموافقة على الاتفاق بشرطين هما: بقاء اليونان تحت سيطرة الدولة العثمانية اسماً فقط. وتشكيل حكومة يونانية، و لم يدم هذا الأمر طويلاً فقد وافق السلطان على استقلال اليونان نهائياً وكان الحكم فيها ملكياً وذلك بتاريخ ٤ أيلول من العام ذاته.

أثقلت هذه الأمور كاهل السلطنة حيث لم تكن في حسبان السلطان محمود مما أدى إلى إضعاف الدولة من جراء المصائب التي حلت بها والخسائر الجسيمة التي تكبدتها في المعارك، وكل ذلك أثر في نفس السلطان. فوقف حائراً مكتوف الأيدي لا يدري ما يفعل، ولم يعد سوى مظهر فقط وليس بيده شيء من مقاليد الأمور، وحتى عندما أصدر الأوامر السلطانية كان يكتفي بإيماءة من رأسه فقط لأن الوضع كان سيئاً جداً من جميع النواحي. وحتى في مظهر السلطان وسلوكه حيث كان يبدو عليه اليأس لاعتقاده بأنه يجب عليه القيام بالإصلاحات داخل السلطنة ولكنه لا يستطيع تحقيق ذلك. ويرى أوروبا تفوقه كثيراً في العديد من المجالات، وكانت قناعته بذلك تزداد يوماً بعد يوم، كما أنه لم يكن لديه مستشارون مخلصون، وقد حاول الخروج عن الهيئة التركية لكنه بقي تركياً كما هو وإن خرج عن العادات القديمة.

والسلطان محمود لم يكن صاحب عزيمة قوية ولا يستطيع أن يتخذ موقفاً

حازماً، ولكنه كان صاحب آمال كبيرة لم يحقق منها شيئاً، لأنه كان محدود الذكاء، كثير الشك، لا يثق بأحد ومع ذلك كان يقع في الشراك التي كانت تنصب له من حاشيته المفسدة[1].

لقد وقع السلطان في مشكلتين هما:

أولاً: محاولة تقليد روسيا وإمبراطورها، حيث إن الإمبراطور الروسي كان يملك كل ما لا يملكه السلطان، وكان يحاول جاهداً أن ينشر الدين المسيحي ويرغب المواطنين فيه، كما أن الإمبراطور الروسي كان يستطيع جلب وكسب ما يريد من الدول الأوروبية، وهو ما لا يقدر عليه السلطان محمود بسبب الدين الإسلامي.

فعندما حاول السلطان محمود الاستعانة بالخبراء الإداريين والضباط الأجانب عارضه المسؤولون والمواطنون بشدة بسبب فارق الدين، كما أنه كان بحاجة إلى من له دراية وعلم بأمور النظم الجديدة وإدارة الدولة، ولكنه لم يجد أحداً له علم بمثل هذه الأمور، حتى الحاشية وأصحاب المراكز والوجهاء وفرقة الشرف ونساء القصر كانوا كبقية العوام من الناس، فتراهم عند أول مشكلة تصادفهم يقفون مكتوفي الأيدي لا يعرفون شيئاً.

ثانياً: عجزه عن اتخاذ قرارا فاصل وحاسم في تنفيذ الأمور المهمة.

---

[1] ـ يا سبحان الله، الا يعلم المؤلف أنه وقع في خطأ فاحش، فسابقاً كان يضفي كل الصفات الحسنة على السلطان محمود، ونراه هنا يجرده حتى من ملابسه ويصفه بصفات سيئة، وهو يعلم علم اليقين أنه لم يكن بالإمكان تطبيق تلك الإصلاحات. (المترجم)

الباب الرابع

- تدابير اقتصادية
- الحصار الدولي
- وضع الجيش
- عصيان والي مصر محمد علي.
- سقوط القوة التركية العسكرية كاملة.
- التخفيف من استبداد الإدارة.

إن الهيئة المنتخبة من أجل إصلاح الخلل في الدولة كانت مؤلفة من أكابر وعظماء الرجال، وقد كلفوا بتحسين الأوضاع، ولكنهم لم يقدموا شيئاً يذكر وذا منفعة إلا فيما يتعلق بالخزينة، حيث تمكنوا من ضبط وارداتها وميزانيتها بمقدار بسيط محدود، ووضعوا رقابة على المواد الاستهلاكية لمنع الاستغلال وحددوا الأسعار ووضعوا الرسوم والضرائب المقدرة عليها، ومن حيث الصناعة فرضوا رسوماً باهظة على التجار، كما أصدروا أمراً بالسرعة في الإنتاج، وقد كانت الضرائب المفروضة على غير المسلمين تقدر بـ ١٤ قرشاً إلى ٣٠ قرشاً، كما ناقشوا أمر فرضها على المسلمين، وتقرر أيضاً أنه عند بيع وشراء الأملاك يكون للعلماء نسبة ١٠٪ ولحساب الدولة، وتقرر أيضاً أن يمنح كل موظف يعمل بالأمور المالية والجباية مقداراً معيناً من المكافآت، وقد تم تنفيذ هذا الأمر في الأناضول قبل صدوره رسمياً، كما تقرر تعيين المسلمين في جباية الأموال والأمور المالية وأن تكون مرتبطة مع بيت المال مباشرة، وقد كان تأسيس الجيش النظامي عام ١٨٢٦م وكان هو القوة الوحيدة في السلطة من حيث الظاهر فقط، ولكن كل شيء بقي تابعاً للسلطان مباشرة وفي عام ١٨٢٩ م تشكلت الألوية

والكتائب والسرايا على نموذج الدول الأجنبية ونظامها، وللأسف فإن النظام الحقيقي كان مفقوداً لديهم، ولو أنهم أخذوا بعين الاعتبار التكاليف والمصاريف التي صرفت لكان الوضع غير ذلك، علماً أنه تم إنشاء الجيش بعد دراسة طويلة وتأن. وقد أدى اعتماد النظام الجديد والتقيد بالقوانين والإسراف في الأموال إلى فقدان المحاسبة، حيث لم يكن هناك محاسب ولا إدارة تدير الأمور، مما أدى إلى سوء الأمور أكثر.

بعد إلغاء الجيش الانكشاري بعدة أشهر تكلم أحد المسؤولين وكان كلامه يدور حول القوة العسكرية حيث قال: "في عام ١٨٣٠ م كانت تركيا تملك قوة عسكرية أكثر من ذي قبل، ولكن الحقيقة على العكس، فإن القوة الموجودة حالياً أقل وإن الأوضاع في الجيش أسوأ والروح المعنوية صفر بالنسبة إلى ما كان عليه الجيش. إن الدولة التي كانت لها من القوة في الجيش القديم كانت مقدسة، أما الآن فقد حرمت من هذه القوة بعد أن تم القضاء على الجيش الانكشاري، وإن الجيش الجديد معتد بنفسه، ومعجب بقدرته، وقليل التجربة، ويحاول قدر الإمكان إيجاد طريقة جديدة لامتلاك القوة والخبرة".

أما اليوم فترى الحكومة قد منيت بالهزائم، والسلطان مضعضع الأركان، وقد تراكمت عليه الهموم والأمور العظام، حيث نفض يديه وقطع الأمل من النظام الجديد، والعمل الوحيد الذي استطاع أن يقوم به هو تأسيس القوة البحرية بمساعدة أحد الولايات الأفريقية، وقد كلف الدولة ١٠٠ مليون من الواردات السنوية لتأسيس لواء وباخرة حربية، وقد طلبت الدولة مساعدة الدول الأوروبية، وفي الإسكندرية تم تأسيس مركز لصناعة البواخر الحربية من قبل محمد علي وكان والياً على مصر، وكان يفكر بتأسيس إمبراطورية واحدة في أفريقيا حيث بدأ بعقد عدة معاهدات مع الدول الأجنبية".

إن سقوط القوة التركية بالكامل كان بسبب عجز الدولة عن الإصلاحات الداخلية والخارجية، وبسبب عدم تطبيق الأنظمة والقوانين التي

أخذت تسنها الدولة، مما دعا محمد إلى التجاسر عليها ومحاربتها. وقال أيضاً: "إن أمير المؤمنين لا يفكر إلا بالنصر، وقد ألقى ما في يده بعصبية لأنه كان في موقف قوة، حيث دخل إلى سورية بقوة تقدر بـ ٣٠ ألف جندي من الجيش المصري، والهجوم الذي قام به على الجيش التركي كان بجيش يقدر بـ ٨٠ ألف مقاتل وقد انتصر فيه على الجيش التركي في معركتين هما: بيلان وقونية".

إن هاتين المعركتين معروفتان في التاريخ، وإن مثل هذه الأمور لم تزد الأوضاع إلا سوءاً، فالسلطان الذي يغلبه أحد ولاته لا يكون الأمر سهلاً بالنسبة له، ولذلك قرر السلطان أن يلتجىء إلى روسيا طالباً المساعدة بموجب المعاهدة التي عقدت بينهما في ٢٠ شباط ١٨٣٣م وقد أقبلت البواخر الحربية الروسية إلى المضيق وألقت فيه مراسيها. إن مثل هذا الأمر قد عدّه بعضهم إهانة للخلافة الإسلامية، وفيه تقليل من شأنها وشرفها، وكذلك كان معاداة الروس الشيء الوحيد الذي يربطها مع بقية الدول الإسلامية، حيث إن المسلمين كانوا في الولايات كافة يكنون الكره والعداء للروس، فكيف يستعين بهم أمير المؤمنين ويضمهم تحت علم واحد، وهو السلطان الذي يجتمع تحت لوائه جميع المسلمين من جميع الأقطار، وقد أدى ذلك الأمر إلى تفكك الشعب.

ومن الوجهة الروسية فلو أن روسيا ألغت الرسوم المفروضة على صادرتها إلى الدولة العثمانية لكسبت مودة الشعب وتأييده، ولكن الحصار الاقتصادي كان على أشده وكان هناك نقص في المؤن والمواد الغذائية.

إن السلطان المغلوب الذي استحق اللعنة والنفور من قبل شعبه بدأ يلين قليلاً ويذعن لمطالب الشعب، حيث تنازل عن إدارة الدولة وأصدر أمراً يعلن فيه أن الأمور الخارجية وما يرسل إلى القصر يسلم إلى السيد رئيس أفندي، كما تم تعيين عدد من الإداريين، وتم تأسيس مجلس للأشراف على الأمور الحسابية كافة.

إن مثل هذه الإجراءات أوقفت مبدأ الحاكم المتفرد، ولأول مرة تم تشكيل رقابة على السلطان والدولة.

الباب الخامس

ـ اشتراك رشيد باشا بأمور الدولة.

ـ التدابير المتخذة تجاه سوء الإدارة.

ـ تصورات رشيد باشا.

ـ المعاهدات التجارية.

ـ وفاة السلطان محمود الثاني.

ـ الإجراءات التي اتُخذت في عهده.

أصيب الشعب بالفتور واللامبالاة، ولم يكن حال السلطان بأحسن منه فقد كانت الأمة في حالة جمود وركود لا يعرفون ولا يعلمون ولا يحاولون أن يفعلوا شيئاً، لقد أصابهم اليأس والقنوط، وهذا ما سهل على الوزير الجديد رشيد باشا أن يتخذ القرارات والإجراءات من دون اعتراض أحد، فقد استفاد من هذا الوضع بشكل كبير حيث قام بإصلاحات داخل الدولة وخارجها مستفيداً من المجلس الذي انتخب حديثاً.

وقد رأى الوزير أن الأمور سيئة جداً والأوضاع غير مستقرة وتنذر بسقوط الدولة فأقدم على عقد الاتفاقيات والمعاهدات الخارجية لكسب مودة الدول الأوروبية وطمأنتها، كما قام بالقضاء على عناصر الفساد المرتشية ضمن الإدارة، حيث استصدر أمراً من السلطان يقضي بإلغاء بعض القوانين وتسريح عدد من الإداريين لأنهم الجرح الموجود في جسم الدولة.

وقد كان سائداً في تركيا أنه يحق لكل شخص يقوم بعمل، أو يقدم مساعدة لأحد، أن يحصل على مكافأة، فإن أخذها مقابل الخدمة كانت مشروعة ومقبولة، وكان الموظف رجلاً مستقيماً، أما من يقدم على اختلاس

الأموال أو يتكلم عن السرقة فيعد ذلك جريمة، وقد رأى رشيد باشا أن مثل هذه الأمور يجب أن تزال من إدارة الدولة.

إن حماس رشيد باشا وجرأته أنعشا الآمال في نفوس المواطنين، فاعتمدوا عليه في حل مشكلاتهم، لأنه كان يحاول أن ينتقي العناصر الجيدة الشريفة للعمل داخل الدولة، ولكنه كان كمن يبحث عن إكسير الحياة الذي لا وجود له، لأنه يعد من الخرافات.

أما الأمر الثاني الذي أقدم عليه فهو إلغاء بعض الرسوم المفروضة على الأهالي، وبالنسبة للأملاك فإن اللغة التركية كانت سبباً للبحث في أمور بيع وشراء الأملاك للأجانب، وتمت الموافقة على ذلك، وقد كانت هذه الأمور موجودة في النظام الجديد، ولكن رشيد باشا قام بتطويرها، وكانت المعاشات توزع بغير نظام ومقدار وذلك حسب قدرة الميزانية، كما كان قسم كبير من الواردات لم يدفع للخزينة منذ سنة تقريباً. ومن جهة الحكومة فإنها لم تستطع إلغاء الاجتماع المقرر لمولي الدولة، وقد تم إلغاء معاهدات التجارة مع ثلاث دول هي: إنكلترا وفرنسا والنمسا. فإذا نظرنا بعد ذلك إلى الأوضاع لرأينا أن ضريبة الجمرك بالنسبة للوضع القديم أصبحت تمثل ٣٪ من ثمن البضاعة، كما أن زيادة الإنتاج وكثرة الصادرات ستحسن من الوضع الاقتصادي للبلاد وستزيد واردات الخزينة، وقد اتخذ قرار بأن كل ما يتعارض مع العقائد الإسلامية ليس من الضروري العمل به فإن تطبيقه مشكوك فيه.

وبهذه الإصلاحات استطاعت الدولة أن تقف على قدميها وتسترد شيئاً من قوتها، وكان ذلك أواخر أيام السلطان محمود الثاني الذي توفي في ١ تموز عام ١٨٢٤م رحمه الله[1].

مما لا شك فيه أن السلطان محمود كان له موقع بين سلاطين آل عثمان، وقد كتب المؤرخون الذين عاصروه أنه لا يستحق المديح والثناء الذي يوصف به في زمانه.

---

[1] ـ إن جميع المصادر التركية ومراجعها تفيد أن محمود الثاني توفي سنة ١٨٣٩م وهو الأصح وليس كما ذكر علي رشاد في ترجمته أو المؤلف.

وأظن أنني أستطيع أن أبرهن على صحة ما كُتب بحق هذا السلطان من أعماله وأفعاله، وقد ذكر الأوروبيون أن السلطان كان مبذراً ولكن الحقيقة تبين العكس، لقد اشتهر السلطان محمود في تاريخه بأنه الوحيد الذي استطاع أن يقضي على الجيش الانكشاري ويمحوه من الوجود بالمهارة والعزة والسياسة الحكيمة، مما مكنه من الجلوس على عرش السلطنة بلا منازع وأن يكون هو الحاكم المطلق، كان السلطان يفكر دائماً بكيفية القضاء على الجيش الانكشاري لعدة أسباب منها: أن تشكيلاته كانت قديمة مشابهة للرومان من حيث النظام، ولتدخله في شؤون السلطنة وبخاصة بعد الحادثة التي كانت أيام السلطان سليم الثالث، فعمل على الانتقام والثأر منهم وقد أظهر المهارة والسرعة في القضاء على هذه القوة وخلال مدة قصيرة فيكفيه ذلك فخراً، والمجهول من أمر القضاء على الجيش الانكشاري أن السلطان وإن كان هو المخطط الأول لذلك الأمر ولكنه لم يقم بجميع ما خطط له كما كان مقرراً، لأن الأمر لم يكن بيده فقط، وقد كان في حيرة وخوف دائم من إزالة الجيش من السلطنة، ومما يؤكد على خوفه أنه وعند التفاوض مع الجيش في أول عصيان له اتفق مع تأكيد السيد حسين باشا بأنه باستطاعته أن يقاومهم وينتصر عليهم، ولكن خوفه الدائم أخره إلى وقت آخر للقيام بمثل هذا العمل. ومن العجيب أن السلطان لم يستعمل القوة وكانت الدولة وشؤونها بيده وحده وهو الآمر الناهي، كما أنه ألغى القانونين الأساسيين للدولة وهما إلغاء الجيش القديم وتطبيق النظام الجديد، وقد تجاوز المقصد الحقيقي لهذا الأمر فإنه لم يكن إلا لمصلحته الشخصية لا غير، وإن المسائل المهمة والأوامر والتعليمات الصادرة إلى الولايات والموظفين المكلفين بالإدارة والمراقبة لم تكن تهم كثيراً وقد وضعوا تحت المراقبة الدائمة من قبل الباب العالي، حيث إن الديوان العالي كان أكبر مجلس للدولة، بقي بالاسم فقط، لأن الأمور كافة كانت بيد السلطان مباشرة، وقد وصل الوضع إلى أنه كان على مسؤول كبير أن يقدم شخصياً ومباشرة

تقريراً للسلطان عن وضعه ووضع ما يرأسه، أو عن طريق ندماء السلطان فيكون بذلك قد قدمه بطريقة غير رسمية.

لقد أحدث هذا الأمر فوضى، وغابت الرقابة والتفتيش عن المسؤولين مما جعلهم يقومون بما يريدون من دون استشارة أحد، وهو ما أدى إلى استبداد الولاة. لم يقدم السلطان بديلاً عن كل ما قام بهدمه وإزالته، ولم يضع ما يناسب ولم يحقق الاستفادة مما وضع، وألحق الضرر بالناس بشكل كبير، وأصبح الوضع أسوأ من ذي قبل. وقد أدى استبداد المسؤولين وقيامهم بالأعمال غير المنظمة إلى عدم استقرار الوضع وانتقل الحال من سيئ إلى أسوأ، ولذا فإن هذه الأعمال كانت ستؤدي حتماً إلى الخراب والدمار مع مرور الزمن.

لقد ورث السلطان محمود عن سلفه السلطان سليم مبدأ التغيير والتحديث في كثير من العادات والتقاليد والنظم تجاه الأهالي وضمن الدولة، وقد حاول جاهداً وضع أسس لنظام جديد، وكان للإصلاحات التي بدأ بها أهمية كبيرة، حيث انتشرت بعد وفاته وتم قبولها من الأهالي.

حاول السلطان محمود وبمساعدة المستشارين لديه أن يتابع الإصلاحات والإجراءات الحديثة، حيث كان يقف عند كل أمر ويقاربه بالنسبة للدين والوطنية حتى لا يتعارض معهما. إن الأجيال المتعاقبة مدينة له بهذه الإصلاحات، فقد دام حكمه ثلاثين عاماً تعرض خلالها لكثير من الهزائم العسكرية والخسارات المادية، ولكن جهوده لم تذهب هباء، حيث تم العمل بقوانينه بعد وفاته.

لقد ألغى السلطان محمود الضرائب والقرارات القديمة التي كانت موضوعة على رقاب المسيحيين وأمر بمساواتهم مع المسلمين، وكان إدخاله النظم الأوروبية آخر ما يتصوره الناس وكان آخر ما قاله: "من الآن فصاعداً أريد أن أرى المسلمين في المساجد والمسيحيين في الكنائس واليهود في المعابد"، إن أفعاله ليست ببعيدة عن أقواله والفعل يترجم بالقول.

الباب السادس

- وصول السلطان عبد المجيد إلى سدة الحكم.

- الفرمانات الهمايونية (كلخانة خطي).

- الأحكام الأساسية لكلخانة خطي.

كان انتصار السلطان محمود على الجيش الانكشاري وإزالته من الوجود بمثابة نذير شؤم وسوء طالع ظل يلاحقه إلى أن توفي، حيث إن الجيش النظامي الذي أسسه خسر أول معركة خاضها ضد محمد علي باشا والي مصر، وكان بقيادة ابنه إبراهيم، والمصيبة الثانية كانت ضياع سفنه قرب مدينة الإسكندرية، وتشتيتها في البحر، وقد كان لهذه المصائب تأثير كبير على السلطنة، حيث تم تقليد الابن الأكبر للسلطان محمود وهو عبد المجيد سيف آل عثمان، وكان ذلك قبل وفاته بأيام قليلة.

عندما جلس السلطان عبد المجيد على كرسي السلطنة واستلم الحكم كان قد بلغ سن الرشد وهو خمس عشرة سنة، وكان قليل الاطلاع على تسيير أمور الدولة، ولم تكن التربية التي تلقاها تخوله أن يتم ما بدأه والده، حيث كان ضعيف الشخصية يشعر في قرارة نفسه بذلك، وفي مناسبة استلامه الحكم وفي أثناء تقديم رجال الدولة فروض الطاعة له كان يعظم ويسمع منهم النصائح لإسعاد رعاياه المسلمين والمسيحيين، وعندما أتى سفراء الدول الأجنبية لتهنئته بالحكم كان السيد رئيس أفندي يتكلم بالنيابة عن السلطان ويقول لهم: "إن جلالة السلطان ورث عن أجداده ميراث السلطنة يتمنى أن تدوم الصادقات والمعاهدات المبرمة معهم على النحو الذي كانت عليه سابقاً"، كما أن السيد رشيد باشا كان مبعداً عن منصبه، فأعيد إلى مكانه السابق.

إن التقدم والإصلاحات التي نراها في زمن السلطان عبد المجيد كان سببها رشيد باشا وفي ٣ تشرين الثاني عام ١٨٣٩ اجتمع رؤساء وقادة وحكام الولايات والعلماء ورؤساء الأديان بمن فيهم اليهود والمسيحيون والسفراء المعتمدون لدى الدولة العثمانية وخاصة ابن ملك فرنسا البرنس جو أنويل. وتم إعداد المراسيم المعهودة لتسليم السلطان الحكم، واتخذ أول برنامج لتشكيل لجنة لمراقبة الحريات والمساواة بين المواطنين على اختلاف أجناسهم وأديانهم كما اتخذ قرار يؤكد فرماناً للسلطان وللقرارات المشابهة للأحكام الشرعية وينص القرار على كيفية جباية الأموال والنظام الذي يجب اتباعه والجهة المكلفة بذلك، وكان النظام مشابهاً لنظام الدول العظمى.

وفي الحقيقة لم تتغير حدود الدولة وصلاحياتها لم تتغير فقد كان هذا القرار لا يشمل الإداريين، وإن هذا الإعلان كان يشمل المواطنين على مستوى واحد، وهو يشمل جميع المواطنين من جميع الأديان. والقصد من ذلك أن لا يتضرر الفرد وماله وعرضه ودينه ومذهبه أياً كان، وعلى جميع الأهالي الاستفادة من هذا المرسوم "النقاط الأساسية لهذا المرسوم وسأقوم بترجمتها في النهاية".

وقد اعترض المسلمون على هذا المرسوم لمخالفته الأحكام الشرعية، لأنه لا يمكن أن يتساوى المسلم مع الكافر في الحقوق والواجبات، وأن السلطان قد أقر قانوناً ينافي ويعارض الآيات القرآنية.

إن مثل هذا القرار يعد بمثابة ما يسمى بالديمقراطية الحرة القائمة على الانتخابات، الأمر الذي لم يكن معروفاً في تركيا في ذلك الزمن، فالهيئة التي تشرف على الدولة هي الشرائع القرآنية وهي تشير إلى عدم المساواة مع المسيحيين والقرار يشمل عكس ذلك، لذلك رفضه المسلمون ورحب به المسيحيون وفرحوا به.

إن المرسوم الذي صدر عام ١٨٣٩ يمس الأحكام التي أسست عليها السلطنة، والتي كانت نابعة من الكتاب والسنة، والقرار تضمن العكس، ومن ضمنه أيضاً أن لا يتأثر الدين الإسلامي بشيء فكيف يحصل ذلك، إن

هذا الأمر قد قلب موازين الدولة وجعل الحال ينذر بانقلاب وتحولات كثيرة، حيث لم يكن من السهل اتخاذ مثل هذا القرار في أمة يعيش فيها المتعصبون للدين، فقد واجهت مشكلات عدة لا يمكن تلافيها حيث كانت القرارات والوثائق موجودة ولا يمكن إنكارها بحال من الأحوال، وبخاصة أن السيد رشيد باشا كان في حال لا يمكن الاعتماد عليه، وكان قد قطع الأمل بتنفيذ مثل هذه القرارات، إن الأمور التي أراد أن يتم إصدارها ويبين محاسنها ليست بالمهمة السهلة، فقد أشرك السلطان الإداريين معه، ولكن العناية والمساعدة التي كانت تمنح لوالي مصر محمد علي باشا والأفكار الجديدة التي يعمل بها فوراً كانت تقارب أفكار السيد رشيد باشا ومع الزمن سيرون محاسنها.

الباب السابع

ـ التدابير الأولية المتخذة من أجل تطبيق كلخانة حطي.

ـ مجالس الأحكام العدلية.

ـ قانون العقوبات.

ـ الضرائب.

ـ البنوك والمصارف.

كان السلطان عبد المجيد قطع قد وعداً على نفسه بتنفيذ المرسوم الذي أصدره، وقد حاول جاهداً أن يتم العمل به في الوقت المحدد له، وبالفعل وبعد مدة قصيرة بدأت الأوامر تصدر وتوزع على الولايات كافة، وقد نصت على عدم التعرض لأرواح المواطنين المسيحيين والمساواة بينهم وبين المسلمين وكذلك الأديان الأخرى كافة.

لقد أصاب هذا الأمر المسلمين في الصميم، كما تطلّب تنفيذ هذا الأمر الكثير من الشجاعة والجرأة، وبناء على ذلك عُدّ رشيد باشا ـ وهو المكلف بالقيام بهذه المهمة ـ كافراً لدى المسلمين، وقد فتح الطريق أمام خصومه وفتح صدره للتهديدات، وبعد عدة أشهر من صدور المرسوم أعدم والي أدرنة اثنين من المسيحيين، فأحيل إلى المحكمة وشكلت هيئة من القضاة للإشراف على هذه المحاكمة، وقد وُضِعت لهذه الهيئة شروط يجب عليها اتباعها:

١ ـ أن يوزع التقرير ويطلع عليه أعضاء المجلس كافة.

٢ ـ تعيين محام للمتهم مع تعيين تاريخ الجلسة.

٣ ـ على المتهم أن يقدم الإيضاحات المطلوبة.

٤ ـ أن ينظم ضبط بالحادث والجرم الذي ارتكبه.

٥ ـ إذا تساوت الأصوات فإن القرار النهائي يكون بيد السلطان.

٦ ـ القرار النهائي لا يمكن نقضه.

وإذا أردنا الحقيقة فإن القرارات والنظم الخارجية التي اتخذت لم تنفذ كما هي بحذافيرها وقد كانت لها مساوئ، حتى أن العريضة التي قُدمت للسلطان لم يُنظر إليها جيداً وقد ألغى تحديد مقدار وزمن لدفع الضرائب، وقد كان ذلك مؤقتاً حيث تم تشكيل لجنة مالية لجباية الضرائب على النظام الجديد، مما جعل بعض الأطراف يتصرفون لحساب منفعتهم الشخصية، حيث قاموا بالتزوير والخداع، وقد تم تبديل القرارات على هواهم وتقديراتهم، أما قانون الجزاء الذي صدر فقد تم نشره والعمل به، والحكم القطعي الذي جاء في القانون كان غير منطقي وناقصاً ويفتقر إلى الترابط، لأنه يعد أن الرشوة وتهمة القتل، والضبط والمصادرة، الغصب والسرقة أموراً صادرة بحق الموظفين. ولكي يحد من العمل بهذه الأمور بشكل فوضوي أصدر القرارات التالية: "لا يحق للسلطان قتل أو تسليم أحد علناً أو خفية وقد تعهد على ذلك بنفسه، وكذلك لا يحق لأي كان موظفاً أو قاضياً أو والياً قتل أي شخص مهما يكن من الأسباب".

"كما أن السلطان يمنع نفسه من مصادرة أموال الموظفين، وكذلك يمنع نفسه من مصادرة أموال غيرهم بغير حق كذلك يمنع الفساد والتجسس على الغير".

وقد كلف شخصاً من فرنسا ذا خبرة بكتابة القانون المدني بموجب النظام الجديد وأسسه.

كانت الضرائب وطريقة جبايتها بموجب القانون الجديد و تعديلاته أخفّ من قبل وبنظام رِبا لا يوافق المواطنين كلهم، لكن قد يستفيد منه غير المسلمين من جانب العناية بهم وبأوضاعهم، وقد اتخذت التدابير اللازمة من أجل ذلك.

إن الفرمان والمرسوم الذي تم إعلانه بالنسبة للمسيحيين، ولكي لا يتضارب مع قوانين الكنسية، فإنه يجب أن يقدم كل طلب أو دعوى أو مظلمة إلى بطريرك المسيحيين للنظر فيها أولاً، ثم ترفع إلى الباب العالي والوجه الآخر لهذا القانون يقول: "إن على البطارقة أن ينظروا بتأنٍ وروية إلى الشكوى المقدمة

وإن أمكنهم إنهاؤها من قبلهم فليفعلوا، إلى أن ترسل إلى الباب العالي، وقد كلف أحد الوسطاء من المحاكم العدلية بالنظر في هذه الشكاوى".

قام السيد رشيد بتطبيق وتنظيم وتسيير القوانين الجديدة باشا على أكمل وجه وقام بتعديل بعض منها بما يتوافق مع الوضع، كما أنه وضع أسس الضريبة وجبايتها على الطريقة الفرنسية، وفكر بإعلان عن تأسيس بنك وطني للتعامل النقدي فيما بين المواطنين والخارج، وعند الوصول إلى هذا الحد من التجديد اعترض زملاؤه على هذا الأمر حيث قالوا: "إذا لم نأخذ بعين الاعتبار القوانين الأجنبية المأخوذة من الدول الأجنبية فنكون قد أجبرنا المواطنين عليها، وإن ذلك سيؤدي إلى عواقب وخيمة وزوال المملكة"، ولكن السيد رشيد باشا أصر على أن ينفذ هذا الأمر مهما كان وعدَّ نفسه المسؤول الأول عنه، وكان على استعداد أن يزيل جميع العوائق التي تعترض طريقه، كما أن الوزير رشيد باشا لم يتهاون مع المواطنين المرتشين والمتقاعسين عن العمل، وقدمهم للمحاكمة، وحاول جاهداً أن يطبق قانون المساواة بين المواطنين من الأديان كافة، وطلب من الناس ألا ينسوا أن هذا الأمر وأن يعملوا به مهما كان، كما أن إصرار الوزير رشيد باشا وعزمه على تطبيق القانون والنظام قد أدى في ٣ تشرين الثاني عام ١٨٣٩ إلى الحصول على موافقة من مجلس الوكلاء على قانونين كان قد تم رفضهما سابقاً. وقد حاول أن يمد تأثير التجديد حتى العاصمة، فكلف اثنين من رجال الدولة ـ بالإضافة إلى وظيفتهم ـ بالمراقبة والتفتيش على باقي الولايات والمدن، وشرح مضمون القانون الجديد، وإخباره بمدى تأثير ذلك القانون على المواطنين في الأناضول وبلاد الروم.

لقد قام رشيد باشا بالإصلاحات بتأنٍ وبطء وحذر واحتياط، غير أن تباطؤ العمل بالقانون الجديد عقَّد الأمر، حيث كان الموظفون الجدد يزجرون المأمورين القدماء، كما أن الصدر الأعظم كلف رشيد باشا باستعجال العمل بالقوانين الجديدة وقد اعترض الوكلاء على هذه السرعة، حيث كان الصدر الأعظم يعمل من وراء الكواليس والوزير رشيد باشا في الواجهة وهو المسؤول الأول عن هذا الأمر.

الباب الثامن

ـ سقوط الوزير رشيد باشا من أعين الناس.

ـ أحوال مصر والتدخل الأوروبي في شؤونها.

ـ عزل الوزير بسبب الإصلاحات.

أضرت الإصلاحات التي قام بها الوزير رشيد باشا هيئات الحكومة كافة، وكانت نظرة الناس لهذه الإصلاحات سيئة، وقد كان مخططاً لهذا الأمر أن يظهر على هذه الصورة، وعندما بدأت بالظهور بين الناس أخذت الإشاعات الكاذبة تسري بين المواطنين، بأن هذه الإصلاحات مضرة بالإسلام والمسلمين وأن القانون الذي يتساوى فيه المسلمون مع بقية الأديان هو قانون خاطئ، والذين ارتكبوا الأعمال التعسفية والاعتداءات سوف تتم معاقبتهم، والآن اقترب زمن المحاسبة، فقد بدأت المناطق المختلطة بين المسلمين والمسيحيين تموج بالغليان، وبدأ المواطنون بالمشاحنات، حيث إن حفظ النظام فيها صعب، وقد منع قرع الأجراس أيام الأحد في أزمير، وبحسب قول بعض المشاغبين فإن الإدارة الجديدة للدولة والقوانين الحديثة ما هي إلا امتداد للتدخل الأجنبي الذي حصل أيام السلطان محمود الثاني، وكان هدف هذه الجماعات التشويش والإيقاع بين المواطنين والدولة. كما أن مشكلة مصر لم تنته بعد، وكان لها يد في الدعايات الكاذبة في العاصمة، وقد تم قطع العلاقات معها منذ عدة سنوات ولكنها أجبرت مرة أخرى على إلحاقها بالدولة العثمانية، وتقديم فروض الطاعة للسلطان ولقد كانت الدول الغربية تنتظر سقوط الدولة العثمانية وتفككها، ولكنهم قرروا المساعدة في تقديم العون لها، ففي ٢١ تموز عام ١٨٣٩م قدمت الدول الغربية مذكرة إلى السلطان عبد المجيد يعرضون عليه خدماتهم، ويؤكدون على أن تركيا بحاجة ماسة إلى العون، وأنه يجب عليهم أن يتدخلوا في أمورها، وقد قدّموا أيضاً لخديوي مصر وهو محمد علي باشا مذكرة شديدة

اللهجة مع التهديد بإجباره على العودة تحت سيطرة الباب العالي والتحاقه بطاعة السلطان، غير أن فرنسا خرجت من هذا التكتل منفردة للدفاع عن والي مصر محمد علي باشا.

وفي ١٥ تموز عام ١٨٤٠م تمت المعاهدة بين لندن ووالي مصر والدول الغربية التي أجبرت محمد علي على التراجع عن المناطق التي احتلها، والاعتراف بالسلطان عبد المجيد، وتقديم فروض الطاعة له شريطة أن يحكم مصر وراثياً، وقد نُسِبَ هذا النصر إلى الوزير رشيد لإقدامه وجرأته على تطبيق القانون الجديد، كما خرج محمد علي من المناطق التي احتلها مكرهاً وقد رأى الناس أن اتفاق السلطان مع الدول الأجنبية وطلب المساعدة منهم هو عمل غير مشروع على الرغم من كرههم لمحمد علي، حيث كانوا يقولون إن السلطان أصبح أجنبياً بمعنى فرنسي، وأن محمد علي هو المسلم الحقيقي.

إن إعلان جمع الجيش من أجل محاربة محمد علي قد أدى إلى انتشار الغش والرشوة في بعض الولايات، وقد كان السلطان المثل الأعلى لديهم لكنه باتفاقه مع الدول الأجنبية فقد ثقته ببعض أصحابه وتراجعوا عن تأييده، وقد أنكروا عليه ذلك وخاصة في البلقان، فإن الأرناؤوط ومنطقة أيدن التي تسمى الآن "أرض الروم" وبعض البلدان أصبحوا يشكّون بالسلطان ودينه، لأنه حاد عن القسم الذي يقسمه كل سلطان عند استلام الحكم، وكذلك عدّوا بعض الوكلاء أي الوزراء من الكفار، وبخاصة رشيد باشا الذي رأوا أنه أصبح كافراً لأنه اتبع النظام الجديد، وقالوا أن الكفار رشوه وطمّعوه بالحكم، وأنه يحاول أن يخدع مواطنيه وأصحابه، كما يحاول إذلال الإسلام والمسلمين والحط من قدرهم وشأنهم.

كان هذا الشعب الجاهل والمتعصب لدينه يعتقد بأنه سيكون أول الضحايا وهو كبش الفداء، وكان يعتقد أيضاً أن هناك مؤامرات تحاك حوله بالخفاء[1].

لقد تسربت هذه الشائعات والأفكار الخاطئة إلى جميع أنحاء المملكة، وكان الناس في غليان لا يهدأ، ولم يتضرر من ذلك سوى الخزينة بسبب استعمال النقد الجديد المرتبط بالبنك الوطني، حيث انخفضت أسهمها كثيراً.

إن المشكلات المتعاقبة والدسائس المحاكة وعدم قبوله نصائح فرنسا، كل ذلك أدى إلى زلزلة مكانة رشيد باشا، واشتد الأمر عليه فأصبحت أيامه محدودة وأصبح على وشك العزل، في النهاية تم عزله في الأشهر الأولى من عام ١٨٤١.

[1] - ليس غريباً على الكتاب الفرنسيين خاصة والأوروبيين عامة إلحاق الجهل بالمسلمين لأنهم يتمسكون بإسلامهم، وهم يدركون أيضاً أن الإصلاح يشمل الجوانب الاقتصادية، والسلاطين العثمانيون لم يعلنوا التحرر، بل الإصلاح، وهناك فرق كبير بينهما. (المترجم).

الباب التاسع

ـ علائم التراجع.

ـ عودة الأمور المالية إلى سابق عهدها.

بعد عزل الوزير رشيد باشا وخلال عدة أسابيع قام رئيس وزراء النمسا السيد مترنيخ بإرسال برقية إلى سفير النمسا، كأنه هو المسؤول عن أمور الدولة العثمانية، وكان كل ما يهمه هو عودة النظام القديم للدولة التي كانت مترددة في إعادته حيث يقول في البرقية: "في جميع الأحوال إذا اختلفت القرارات وتضاربت الموازين فإن الوضع القديم هو الأنسب للعمل به، وإن جسم الدولة المريضة متأثر بالحوادث التي جرت في مصر التي تنهش لحمه، ولم يمض عليها غير مدة قصيرة لم تستعد الدولة فيها عافيتها بعد، وإن أول شيء يجب القضاء عليه هو النظام والقوانين التي وضع أسسها السلطان سليم وهي من قبل الدول الأجنبية ولا بد من الحديث عن هذه القوانين والأنظمة.

وإنني أعترض على الدولة وأوصي بأن تأخذ بهذه النصائح:

إن الدولة التي تدين بالإسلام وأسست على هذا المبدأ لأن أكثر مواطنيها مسلمون يجب عليها احترام الدين والأخذ بمبادئ الشريعة. كما يجب النظر ودراسة الأمر قبل أن تطبق القوانين الحديثة، لأن التحرك يجب أن يتم حسب الحاجة التي تلائم الزمان والمكان المناسبين لتحسين الوضع والمعيشة، وذلك لا يعني هدم وإلغاء النظام القديم ويجب مراجعة النظر فيما ألغاه وخربه السلطان ودراسته جيداً مع تقدير النفع فيه، إن القوانين والأنظمة المأخوذة من الأوروبيين لا تناسب عقيدتكم وعاداتكم فلا تأخذوا بها فهي تناسب الدين المسيحي، ابقوا أتراكاً فتمسكوا بالدين والشريعة، واستفيدوا من التسهيلات التي تمنحها لكم الشريعة الإسلامية لبقية الأديان، واعملوا بها قدر المستطاع، كما أنه يجب وضع المسيحيين تحت الحماية الكاملة ومنع

الاعتداء عليها من قبل الولاة والباشوات وعدم التدخل في أمور دينهم، نفذوا الوعود والقرارات التي أصدرتموها ولا تعلنوا عن أي قرار قبل دراسته جيداً، ولا تتسرعوا بتنفيذ القرارات بحذافيرها، وإنما خذوا منها ما ترونه مناسباً للحق والطريق المستقيم، وإنكم لا تفهمون الدعايات المغرضة لمثل هذه الأمور، فإذا ما أقدمتم على الأخذ بهذه القوانين من أجل الرقي والتقدم فإن الأفكار الأوروبية ستطغى عليكم، والخلاصة أننا لا نتنازل عن تحسين الوضع في بلدكم.

إن النظم والقوانين الأوروبية لا تتماشى مع العادات والتقاليد الشرعية، ولا توافق أحوال الدولة العثمانية وإن تقليد الدول الأوروبية سوف يضر بالدولة مستقبلاً، فيرجى عدم الأخذ بها" وقد اتهم بالخيال الواسع والسياسة المستقبلية وليس ذلك بصحيح.

إن اتخاذ تركيا القوانين الفرنسية نموذجاً واستغنائها عن بقية قوانين الدول الأخرى لمن العجيب، والأعجب من ذلك هو أن توجه مثل هذه النصائح لتركيا التي يدعوهم فيها إلى أن يبقوا أتراكاً وعلى عاداتهم وشريعتهم[1].

ولم يمض وقت طويل حتى أقدم رفعت باشا على تطبيق القوانين الحديثة، وهذه النصائح لم تؤت ثمارها وكانوا كالمريض الذي يأخذ الدواء ولا يرى أثراً للشفاء.

إن هذه الأمور المزلزلة والصدمات التي تلقتها الدولة أثر في البنية الأساسية لها، ولذلك نصح السيد مترنيخ بأن تأخذ الدولة بهذه الأمور لأنه يراها وحيدة منفردة، وقد قال: "يرجى الاستماع وقبول هذه النصائح من رجل لا علاقة له بالدولة من الداخل أو الخارج".

إن الوزير الذي عيّن بدلاً من رشيد باشا قال: "إن كلام رئيس وزراء النمسا يحتاج إلى تفكير وإنه كان ينوي فعلاً ما قاله".

---

[1] - إذا نظرنا إلى نصائح مترنيخ فهو يريد إبقاء الدولة موضع تجاذب وإبعادها عن الساحة الأوروبية، ألم يلقب (حصن الرجعية في العالم) نعم إنها كلمة حق أريد بها باطل (المترجم)

لم تلقَ النصائح التي قدمتها النمسا للدولة العثمانية استجابة من أحد، ولم يتأثر بها المسؤولون في الوزارة العثمانية، كما كان قبولها والعمل بها مشكلة. ولكن في تشرين الثاني عام ١٨٤١م قدَّم الوزير إلى مجلس الأحكام العدلية البرقية المرسلة من النمسا وبيَّن ما فيها من النصائح والتوجيهات وقد تم تدارس هذا الأمر والموافقة على العودة إلى الأصول القديمة، كما أن واردات الدولة لم يلتزم بها المكلفون، والبداية كانت تطبيق الجباية العشرية بالنسبة للأراضي الزراعية لأنها في القانون الجديد أقحلت وأصبحت خراباً، فالطريقة القديمة وهي العشر خير ما سيعيد إليها الحياة.

ومن المصادفات الغريبة أنه فور عزل الوزير رشيد باشا آصدر السلطان عبد المجيد فرماناً من الباب العالي يوضح فيه ما يلي:

"لقد أراد بعض الأشخاص الذي لا يفهمون السياسة وضع بعض القوانين وإدخالها على الدولة من أجل تحسين الوضع، ولكنهم لم يقدروا الأضرار التي تنجم عنها، وقد علمت منذ مدة بهذا الأمر، إن مثل هذه الأمور لا تؤدي إلى زعزعة الدولة وعدم استقرارها، ومنذ استلامي للحكم وأنا أسعى جاهداً إلى تحسين المعيشة وتأمين الرفاهية لشعبي وأمتي، والقوانين الجديدة كان لها المبدأ نفسه، ولكن بعض تفرعاتها لم تكن كاملة، ولا يمكن لأي قانون أن يكون كاملاً في أول الأمر، وسأسعى جاهداً من أجل تكملة وتحسين القوانين الجديدة".

لقد كان هناك تضارب في الأفكار من قبل السلطان عبد المجيد فعلى الرغم من مسارعته للقيام بتنفيذ القوانين الجديدة، علماً أنه أخذ على نفسه العهود والمواثيق لتطبيقها والسير في هذا الطريق وعدم إنكاره لها إلا أنه من جهة أخرى قال بأنه يجب المسارعة لإيقافها وتعديلها والعمل بغيرها، وبعد مدة تمت دراسة القوانين ووضعت بعض المقررات قيد التنفيذ من قبل لجنة الحكام العدليين، ولم يشك أحد في تنفيذها وفي شهر شباط من عام ١٨٤٢م تم تكليف قادة الجيش بتحصيل جباية الأموال والضرائب من قبلهم، وتم إلغاء

تكليف الموظفين بجمع الضرائب، كما تم تأليف لجنة من كل منطقة وهيئة مكلفة بالضرائب مع الالتزام بالأعشار في الضريبة وتحديدها، وقد أعيدت الطريقة القديمة في تحصيلها من قبل الجيش، ومنعت الجماعات الروحية من ذلك، وفي أوائل عام ١٨٤٢م كانت العودة إلى الطريقة القديمة فنتج عنها عودة الرؤساء القدماء إلى أعمالهم وإشرافهم على الضرائب والجباية، ومما لا شك فيه أن هذه الطريقة ستكون الأنجح والأحسن.

الباب العاشر

ـ أحوال المواطنين وشروط حياتهم

ـ أحوال الأرمن والكاثوليك.

ـ مسألة جبل لبنان والموارنة.

ـ البروتستانت وأول مؤسسة لهم.

ـ الروم الأرثوذكس وتبعيتهم.

إن القوانين والأنظمة الحديثة قد خلّصت الأهالي من الأَسر والعادات التي تربوا عليها، وكان من المؤكد أن هذا الأمر سيمنح المواطنين الحرية التامة، ولكن الشعب القديم الذي تربى على عادات دينية وأخلاق شرقية كان من الصعب عليه أن ينفذ مثل ذلك النظام بين ليلة وضحاها، فقد تربى الشعب على المحافظة على أوامر السلطان وطاعته وهي من الضروريات التي لا جدال فيها، فكيف يستطيع أن يوفّق بين الأمرين؟ لقد وقع في حيرة من أمره لكن كثرة الوعود والبيانات عن الحرية والمساواة أقنعته باتباع قوانين النظام الحديث وبينت له محاسن ذلك النظام ولكن المواطنين لم يفهموا مضمون المساواة ولم يقدروا نتائجها، وإنما اكتفوا بالحريات حيث بدأت الشكاوى والطلبات تقدم للجهات المختصة للمطالبة بتطبيق الديمقراطية والحرية، وعند الاستجابة لمطالبهم زادت الشكاوى أكثر من ذي قبل مع رفضهم للوضع الراهن، وقد كان أكثر المواطنين يبدون رأيهم في الخلاص من الحكم العثماني وأنظمته القديمة والقبول بالأنظمة الحديثة التي تساوي بين المسلم والمسيحي مثل الدول الأجنبية من حيث الدين، لقد كان الوضع مختلفاً تماماً فقد كانوا تقريباً موحدين فالأرثوذكس في روسيا والكاثوليك في فرنسا والبروتستانت في إنكلترا، وإذا بحثنا عن المسيحيين الموجودين في الإمبراطورية العثمانية نجد أن الأرمن والكاثوليك يقنطون

في المشرق، أما أتباع المذهب الكاثوليكي والأرثوذوكسي فالروابط الرومية الموجودة بينهم ليست بوثيقة ولا يجمعهم شيء، إن المواطنين المسيحيين في الدولة العثمانية وفي مناطق جزر البوشناق والهرسك وبلغاريا لكل منهم تنظيماته وتشكيلاته المختلفة عن الآخر ويوجد فروق كبيرة بينهم، وكان الكاثوليك المقيمون في الدولة العثمانية موجدين في منطقة الأناضول في بلاد الروم، ومنهم الأرمن والمارونيون والكلدانيون وهم يتبعون الكنيسة الشرقية، أما السريان وما يتبعهم فقد كانوا يتعبدون على الطريقة الغربية وبقية الجماعات والمذاهب كانوا كلهم من أصل واحد والفرق بينهم بسيط لا يكاد يذكر.

إن كثرة اختلاط هذه المذاهب الخمسة مع الأمم والأديان الأخرى قرناً بعد قرن أدت إلى تغيير عاداتهم وتقاليدهم، ونظراً لخلافاتهم مع بعضهم بعضاً، فقد وقعوا تحت حكم عدوهم، وفي عام ١٨٣٠ ارتبط قسم منهم بالكنسية الرومانية والقسم الآخر بالكنيسة الأرمنية، وقد سبَّب هذا الانقسام الكثير من الإحراجات للكاثوليك وحصل تعسف كثير بحقهم، لأنهم كانوا يسيرون على نظام معين قبل ذلك وقد أخلّوا بهذا النظام عند انضمامهم إليهم.

وفي التاريخ شواهد كثيرة تؤكد على تعذيب الكاثوليك والتعدي عليهم، وقد تفنن الجلادون في تعذيبهم، ولكن بعضهم أظهر القوة والشجاعة ولم يتوانوا عن تقديم أنفسهم فداءً للدين منذ مولد المسيح حتى الآن، ونذكر من التّهم التي وجهت للأرمن محبتهم لفرنسا حيث تم نفي ألف شخص بهذه التهمة، وكان ذلك في عام ١٨٢٨م حيث أبعدوا إلى أطراف الأناضول وألقي القبض على أغنى عائلتين منهم وتم إعدامهم ومصادرة أموالهم وممتلكاتهم، وبعد عامين سُمِح للمنفيين بالعودة إلى الوطن، ولم تتقدم فرنسا باحتجاج على هذا النفي مع أنها المسؤولة دينياً عنهم، مما جعل الأرمن ينفصلون عن البطريرك ويعينون رئيساً روحانياً لهم في منطقتهم بعدما وعدهم بالحصول

على ضمانات تتم بموجبها معاملتهم مثل بقية الأديان وخاصة مثل الدين الإسلامي وتم إلحاق المارونيين والكلدانين وما يتبعهم بالأرمن.

لقد كانت هذه الخطوة الأولى في اتحادهم، ولكن الخطر ظل قائماً بسبب دخول المذاهب القليلة بينهم وانقسامهم وانتشار الحسد بين الفرق الصغيرة ورغبتها بالاستقلال عنهم، ودام هذا الواقع لمدة أربع سنين من عام ١٨٢٩م إلى عام ١٨٣٤م أما في قارة آسيا فقد أقدم الكاثوليك على مخالفة الفرمان السلطاني ولم يتقيدوا به، ففي عام ١٨٤٠م وفي مدينة حلب بالذات أقدم بعض الأهالي وكانوا من السريان وما يتبعهم على تسجيل أسمائهم وأسماء الرؤساء لديهم للحصول على رخصة للانفصال عن البطريرك الأرمني، ولم يعترفوا به ولم يقبلوه رئيساً روحياً لهم، وعلى الفور أرسل البطريرك الماروني وفداً ليعلمهم أنه هو المسؤول الوحيد والرئيس الروحي فقط، فتم قبول هذا الوفد بعد مقابلته الجهات الرسمية، وقد حاول بطريرك الأرمن الاعتراض على ذلك، ولكن جهوده باءت بالفشل، وتم إبلاغ بطريرك الأرمن وجماعته باتخاذ علامات تدل عليهم وعينوه المسؤول الأول على الجماعات الكاثوليكية والرهبان التابعين لهم في حال غياب رئيسهم، ونتيجة لذلك انقسم الكاثوليك والأرثوذكس ونتج عن هذا الانقسام عدم تحمل المسؤولية من قبل البطارقة، وقد استفاد البطريرك اللاتيني "بقبوس" كثيراً من هذا الوضع وبلغ مرتبة البابا من حيث مقدرته.

عندما تحرك البابا المقيم في آسيا محاولاً الانفصال عن البطريرك الكاثوليكي، كان يأمل في مساعدة فرنسا له، ولكن الأمر كان عكس ما توقع، وقد كان يريد من تلك المحاولة أن يضم إليه جماعة الكاثوليك، لإخراجهم من حكم الأرمن وضمهم إلى الاتحاد اللاتيني الكاثوليكي، وكانت تلك رغبة الأتراك أيضاً. كما ادعى رئيس الأساقفة أنه يسيّر أمور المحاكم الدينية. إن دخول الأرمن مع بعض المذاهب ليس حقيقياً، واتباع الكاثوليك لهم وأنهم على العادات القديمة وبالذات في أثناء انتخابهم للرؤساء

الروحانيين ليس صحيحاً، فمثل هذا الأمر لا يجوز حيث أضرّ بالاتحاد وأخل بالمصلحة العامة للمسيحيين، فعلى سبيل المثال افترض بطريرك الأرمن أنه إذا توفي راهب من الكاثوليك وليس له وارث فإن البطريرك يرثه، بالطبع فإن مثل هذا الأمر يزيد من ثروة البطريرك ويجعله غنياً، وفي الحقيقة كثرت المشكلات بينهم وكثرت الشكاوى والطلبات للباب العالي مما أثر سلباً على أوضاعهم في بادئ الأمر.

ومن أجل تسوية الأمور بينهم وفي فترة ما بين عام ١٨٤٤ ـ ١٨٤٥ قرر الرؤساء الروحانيون للأرمن والكلدانيين والسريانيين تحديد مهام البطريرك الأرمني للكاثوليك، حيث تم عقد اجتماعات، وبموجب قرار المجتمعين بالأغلبية أقروا الأمور المتعلقة بالمذاهب الثلاثة عند الدولة كافة، وعينوا المسؤول الأساسي وهو البطريرك حصراً، أما الكاثوليك المقيمون في آسيا، ولأسباب الخلاف نفسها فيما بينهم فقد تم تكليف بطريرك الأرمن مسؤولاً عنهم، إذا نظرنا في المشاحنات واختلاف الآراء بينهم فإننا نجد أن أهم أسبابها كان التجسس والحسد. إن الأوامر الصادرة إلى هؤلاء المسيحيين للتوحيد بينهم، لهي شهادة بحق الدولة العثمانية بعدم التدخل في أمور الدين لغير المسلمين.

مشكلة المارونيين وجبل لبنان:

تدخلت فرنسا للوساطة بين الأرمن وبقية المذاهب في موضوع الاتفاق فيما بينهم على انتخاب رئيس روحي لهم، وكان ذلك في أثناء وجود وفد فرنسي واشتراكه مع الدول الأجنبية في هذا الأمر، حيث قدَّموا تقريراً للباب العالي يطالبون فيه أن يعامل المارونيون كأي قبيلة في الدولة العثمانية، وأن يتم الحفاظ على أموالهم وممتلكاتهم، لأنهم في خطر نظراً لقلة عددهم، وقد حدثت بعض المشاحنات في عام ١٨٤٠م بين الدروز والكاثوليك في جبل لبنان فاضطرت الدولة إلى إرسال كتيبة من الجيش لتهدئة الأوضاع هناك، وقد أقدم قائد الكتيبة على تطبيق نظام مخالف للعادات والتقاليد الموروثة منذ زمن بعيد، فألغى الإدارة المؤلفة من قبل الأهالي وقام بتعيين المسمى دير القمر

بدلاً عنها، وكان يتدخل في شؤونهم الداخلية والاتفاقات الخاصة بهم ولا يحترم أحداً، وقد جعل تدخله السافر الأهالي على أحر من الجمر للخلاص منه مهما كانت النتائج، حيث قدم المسيحيون والدروز طلباً من الباب العالي في هذا الشأن، واتخذ القرار التالي: "إن الدروز القاطنين في مناطق المارونيين لم ينسجموا مع بعضهم بعضاً مما سيؤدي بهم إلى التصادم، لأن المارونيين هم الأكثر سكاناً كما أن الرئيس المنتخب من قبل المارونيين لا يمكن قبوله لدى الدروز، وأن مثل هذا الأمر قد بدأ البحث فيه، كما أن فرنسا والنمسا أبدتا رأيهما في هذا الموضوع. إن عائلة الشهابي التي كانت تحكم المنطقة منذ قرن ونصف يجب أن يعاد الحكم إليها".

وفي نهاية عام ١٨٤٢م تم الاتفاق على أن يعين قائم مقام لكل من الفرقتين أحدهما من المارونيين والثاني من الدروز وعلى عدم إشراك عائلة الشهابي في الحكم.

إن هذا التدخل من قبل فرنسا والنمسا كان له أثر واضح في الباب العالي وفي عام ١٨٤٥م تم إلحاق المارونيين والدروز بولاية صيدا بأمر من السلطان، لأن المشاحنات قد بدأت، وتجدد القتال بينهم أو مع المسيحيين بمساعدة الأتراك وقد حدثت مظالم كثيرة بسبب التسامح وغض نظر قائد الجيش عما يفعله الدروز من أعمال، حيث اتهم والي صيدا أنه هو المتسبب الأول بكل هذه الجرائم والمظالم، ولكن الدولة العثمانية دافعت عنه وقدمت الأدلة والبراهين على براءته، ولم تكن لديه قوة كافية لمنع حدوث هذا القتال وهذه المشاحنات، وفي عام ١٨٣٩م صدر قرار الحريات والمساواة، ولكنه كان بالنسبة للإداريين حبراً على ورق، حيث تبين لاحقاً أنه صدر للتخلص من المعاملة القديمة التي كان يعامل بها المسيحيون.

إن المحاولة الثانية التي قامت بها الدولة لإخضاع جبل لبنان هي تكليف قائم مقام بتكليف مجلس قضائي وإداري لتأمين بقية الأقوام والمذاهب

الأخرى وكان ذلك في عام ١٨٤٦ بعد الحوادث المتكررة والاعتداءات التي كانت تنذر بالخطر.

وكان من نتائج سوء طريقة الجباية أن تقرر وضع ضريبة على قدر قيمة الأملاك والأراضي، وقد كلفت المقاطعات بتطبيق هذا النظام وبحسب عدد العمال لدى كل منهم.

إن هذه الطريقة لتحصيل الضرائب كانت ضربة موجعة للباشوات والإقطاعيين، ولكن أحداً لم يستطع الاعتراض على هذا النظام لأن رئيس الإدارة كان مسيحياً، وربما لأنهم لا يريدون الاعتراض وإثارة الشعب حيث إنهم لم يكونوا الوحيدين أصحاب النفوذ، بل كان هناك طرف ثان، وهم المستثمرون للأراضي، وقد عينت ثلاثة أمكنة للأهالي المختلطين[1]، في المركز الأول رؤساء محليون للمقاطعة ثم يليه في المركز الثاني القائم مقام للفصل في الدعاوى وللاستئناف ثم يليه المركز الثالث الوالي والمجلس الأعلى، وعلى هذا النمط كانت الدعاوى والمنازعات تحل بالطرق السلمية.

إن هذا النظام ربما سيساعد على إزالة رقابة المسيحيين عن بعضهم بعضاً، كما أن الذين فقدوا حكمهم ونفوذهم سيعاد إليهم بموجب هذا النظام الجديد، وأما الدروز الذين كانوا يأملون بتأسيس مجتمع خاص بهم فقد فقدوا الأمل بذلك في ظل هذا النظام.

البروتستانت وأول مؤسسة لهم:

إن أعمال الشغب في جبال سورية والتشتت والتفرقة بين المسيحيين في آسيا العثمانية عُدَّت السبب الرئيس للتدخل الفرنسي والنمساوي، اللتين تعدان نفسيهما الدولتين المسؤولتين عن المذهب الكاثوليكي، ولهما كل الحق في الدفاع عنه، أما إنكلترا فقد كانت تنظر إلى المشروع الاتحادي للمسيحيين بالشك والتردد، ولكنها أرادت أن تجعل لنفسها مؤسسة في الدولة العثمانية فأوجدت المذهب البروتستانتي، واعتمدت على المسؤول الديني في برلين بطلب من

---

[1] - يقصد بالمختلطين: أي المناطق التي يسكنها الدروز والمسيحيين.

وزير الخارجية إنكلترا لتأسيس معبد له في القدس الشريف يكون تابعاً للمذهب البروتستانتي، وكان ذلك في عام ١٨٤٠م، ولكن الباب العالي رفض ذلك وبحسب تقديراته. فقد رأى أن مثل ذلك سيؤدي إلى السعي لتبديل معتقدات بعض الفرق الأخرى، ولم يكن يخطر ببال السلطنة أن المسلمين هم المستهدفون من وراء ذلك، لأن الكاثوليك في الشرق لم يعيروا اهتماماً لهذا الموضوع.

لقد يأس البروتستانتيون من تحويل المواطنين من المذاهب الأخرى إلى مذهبهم، وباءت جهودهم بالفشل ولم تؤت ثمارها المطلوبة، وكانت الدولة تعتقد أن مثل هذا الأمر جيد ولا بأس به، فربما يتحول الكاثوليك إليهم لأن لسانهم وعقائدهم وروابطهم وأعراقهم واحدة، ولكن قساوسة أزمير وبترا كتبوا إليهم أن المذهب الكاثوليكي لا يمكن أن يتحول عنه أحد لأنه دين النظر والقلب، وأنه سيكون أكثر المذاهب تماسكاً، لأن المذهب البروتستانتي لا يعتمد لا على العقل ولا على المنطق ولا يمكن إقناع الأهالي به.

ومع هذا مقام الباباوية الذي لم يستطع الكاثوليك الحصول عليه قد حصل عليه الرئيس الروحي للبروتستانت عليه وكان يسمى لازاريست، وقد طلب اشتراك المذاهب كافة للتشاور في هذا الأمر مثلما فعلت الرهبان في أزمير وبترا، وقد أعلن عن ظهور مهدي لهم وقد وجد من آمن بهذه الفكرة في بعض المناطق، وتم تأسيس كنيسة لهم مثل كنيسة المذهب الكاثوليكي وقد حاولوا جاهدين اتخاذ مؤسسات أكثر لهم، ولكنهم لم يستطيعوا، فإذا ما وجدت فإنه لا بأس بها أن تكون في الشرق، وفي فيينا وباريس لم يأخذوا هذا الأمر بالأهمية ولم يحملوا هذا الكلام محمل الجد، لأنهم عرفوا أن وراء هذه التعابير الرنانة حقيقة خفية، ولكن إنكلترا أخذتها على محمل الجد وربما أودت بها إلى التهلكة حيث تحركت سياسياً باتجاه هذا الأمر، والظاهر أن وزير الخارجية الإنكليزي كان يعمل بكل اطمئنان سراً وجهراً، وقد سمح للأجانب بالسياحة في الدولة العثمانية بعد أن كان ذلك ممنوعاً من قبل، وقد استقبل القسيس أنفليقان الوافد من إنكلترا إلى القدس وسمح له

بوضع أساس للكنيسة البروتستانتية هناك، وكان ذلك في عام ١٨٤٢م، ولم تمض غير فترة وجيزة حتى كان البروتستانت الموجودون في الدولة العثمانية يتمتعون بالقوة، وقد ساعد على تمكينهم هجرة الرهبان من أمريكا وألمانيا لمساعدتهم حيث حصلوا على الحصانة الدبلوماسية وتحت سمع الإنكليز.

إن الذين تحولوا إلى المذهب الجديد كان مشكوكاً بانتمائهم وولائهم المطلق، فالأهالي في سورية كانوا يناقشون هذا الوضع، وقد أثر ذلك على الروح المعنوية للمسيحيين الشرقيين، لأنهم كانوا على وشك انتخاب ممثل لهم خارج البلاد، وقد كان هذا الأمر غير مرغوب فيه لدى البعض لأن هذه الادعاءات لم توجد، فقد كانت المحاكم الدينية للمسيحيين تجبر الناس على الدخول في المذهب البروتستانتي، وكان لدخول الرهبان تحت حماية الدولة ونشر الدين الجديد أثر سلبي على بقية الملل، وقد أدى إلى ظهور خلافات كثيرة، لأن إنكار الروح المعنوية للجميع أمر مرفوض ولا يمكن التغاضي عنه.

كان البروتستانت في تركيا عند الدعوة لمذهبهم يأملون في يوم من الأيام أن تؤت هذه الدعوة ثمارها، ومع مرور الزمن تبين أن هذه الأمنية كان مبالغاً فيها، وأن البحث في مضمون هذه الأحداث يحتاج إلى شرح وافٍ سأقدمه قريباً، وقد كانت الدولة العثمانية على خوف وحذر شديد من انتشار هذا المذهب، فأقدمت على الدفاع عن نفسها وحصلت منهم على ضمانات ومكاسب كثيرة.

الأرثوذكس الروم وتغير تابعيتهم:

كان الروم الشرقيين مرتبطين مع الكنيسة الروسية، لأن ذلك الزمن كان أقوى من أي زمن آخر، وكان المذهب الأرثوذوكسي الموحد يسمى في الدولة العثمانية بالرومي، وقد قال نابليون الأول: "إن القسم الأكبر من الروم كان تابعاً للسلطنة، ونعني بالروم الروس ولا حاجة لشرح هذا الأمر[1]".

---

(1) ـ أعطى السلطان فاتح وثيقة للبطريرك (كه ناديبوس) آنذاك أن الروم ملة، وهذا يعني ليس الذين من أصل رومي فقط، وإنما يشمل البلغار والصرب والأرناؤوط، وأعطي وثيقة اعترف لرئيس الأرثوذكس. (المترجم)

إن الحديث عن المنازعات بين الدروز والمارونيين والبحث عن حل لخلافاتهم ومنازعاتهم قد بحث من زمن، وفي تركيا كان نظام التبعية سائداً وهو الأساس وعلى جميع المواطنين أن يكونوا تبعاً للسلطان، إن هذه التبعية كانت بالنسبة للمواطنين بلاء وليست بالأمر الحسن، لأن حدوث أي مشكلة لرجل ما في العائلة يجعل العائلة كلها تتجند لإخراجه من هذه الأزمة وإيجاد حل له، والمحقق في هذا الأمر يجد أن السفارات الموجودة قد أساءت استعمال سلطتها على الرعايا العثمانيين، حيث كانوا لا يمنحونهم حق الحماية إلا إذا تنازلوا عن الجنسية العثمانية، وكانت تحاول توسيع دائرة الحماية المذهبية لمصلحتها حتى بلغت حد التزوير، ففي أحد المحاكم كانت تحاكم أحد المواطنين وكان من الأجانب حيث تأخر في الإقامة في الدولة فادعى الترجمان أن المتهم من رعايا الدولة العثمانية وكان أسمه (أوده سا) وتم تأمين جواز سفر له، وتم إبراز الوثيقة لدى المحكمة على هذا الأمر، وكان ضمن برنامج الإصلاحات في الدولة العثمانية منع مثل هذه الأمور، لأن أكثر المواطنين الأجانب كانوا يلجؤون إلى السفراء ويطلبون اللجوء وهم يتجسسون على الدولة مما أجبر الدولة على إصدار قرار منع مثل هذه الأمور، ولكن من أجل عدم المواجهة مع روسيا مباشرة لجأت إلى أوروبا لأنها رأت أنها الأنسب والأقرب إليها، وأعلنت أن حقوق اللجوء للسفارات الأجنبية بالنسبة لغير المسلمين سيصدر بها قرار في الوقت المناسب، وفي هذه الأثناء تدخلت روسيا في لبنان في محاولة منها لتزويد التعدد المذهبي، وقد اتفق الباب العالي مع إنكلترا وفرنسا ووالي الشام على التدقيق في الأسماء مع اللجنة المكلفة بهذا الأمر حيث تم حذف أسماء من لا يرغبون به، وأبدت الدول الثلاث استعدادها التام لهذا الأمر ولم تستطع روسيا الخروج من هذه اللجنة، فاشتركت معهم لتتأكد من النتائج وتراقب بقية الدول إذا ما حاولت التزوير، وقدمت تقريرها بعد مضي ستة أشهر وكان على شكل إفرادي، وهو: لجوء شخص ما إلى حماية أي دولة إذا أراد أن يبقى أو يستأجر فيها لسبب ما فعليه أن يبرز عند عودته إلى الدولة العثمانية وثيقة مصدقة من المحكمة المخصصة للأجانب، وإلا

فإنه سيعد مواطناً من الدولة العثمانية، ولكثرة تبديل الجنسية وسهولة الحصول عليها فقد أصدرت الدولة قراراً: "كل من يتنازل عن الجنسية العثمانية فعليه الرحيل عن أرضها، وتباع أملاكه غير المنقولة ويحرم من حق الوراثة"، وكان ذلك في عام ١٨٦٠.

الباب الحادي عشر

- **رضا باشا وهيئة الوكلاء.**
- **استقرار الوضع في المملكة.**
- **الموافقة على تأييد كلخانة خطي.**

بعد عزل رشيد باشا عام ١٨٤١ ـ وبحسب ما قُدِّر فإن الأوضاع الداخلية استقرت، والإدارة الجديدة كانت لا تنوي أن تعود للنظام القديم، وكان النفوذ الأكبر بيد رضا باشا الذي لم يكن ضد التطور والرقي، ولكن السلطان لم يستقر على منهج واحد، وكذلك فإن قرارات الدولة لم تستقر على شيء معين، ومهما يكن فقد كانت الدولة في حالة استقرار، وكانت الأمور تجري باعتدال وذلك سنة ١٨٤٢م، وقد استفاد المواطنون من هذا الاستقرار حيث كانوا بانتظار القرارات التي تدعو إلى التقدم والرقي، والتي كانت تأتي ببطء وليست بسرعة وتهور، وقد قلت أعمال الغش والرشاوى، وبدأت الأمور المالية تنتظم، كما وضع تسهيلات عديدة لأصول جمع الضرائب في الولايات، وأصبحت واردات الخزينة في تزايد مستمر، ومما يدعو إلى الدهشة أن مراكز الحكم كانت تباع وتشرى مباشرة، أما بالنسبة للجيش فإن أموره قد تحسنت وانتظمت حيث تم تأليف لواء من عشرين ألفاً من الجند وتم إرساله إلى حدود آسيا في مدة ثلاثة أشهر فقط، مما يدل على تقدم الجيش إلى الأمام، وفي بعض مراكز الدولة فقد قام المأمورون بتأليف لجنة إدارية معاونة للإدارة المركزية، وكانوا يتصرفون حسب مزاجهم لكي تبقى القوة بيدهم فقط، ولكن المراكز والولايات كافة كانت مطيعة للأوامر الصادرة عن الإدارة المركزية.

وفي ظل هذا الوضع لم يعد أحد يبالي بالنصائح والتوجيهات الصادرة عن الدول الأجنبية، أما فيما يتعلق بأحوال القرى فقد كانت لا تتناسب مع

أحوال المدن من ناحية التقارب فيما بينها، فما زال الجهل مخيماً على بعض القرى أما المدن فكان فيها بذخ كثير، وإذا نظرنا إلى الأوضاع في ذلك الزمن يمكننا القول إن الادعاءات التي كانت تنذر بسقوط الدولة ليست بصحيحة حيث كانت الحياة تدب في شرايينها وعروقها في ذلك الزمن.

أما الدول الأجنبية فقد عدوا الدولة في دور النقاهة، وهذا ما أورده البرنس مترنيخ وكانت آراؤه صحيحة، وكتب البارون نورمان في رسالته: "إن تركيا وسياستها التي ستتخذها بموجب النظام الجديد قد كثرت فيها الدعايات المغرضة، وستتراجع عنها في يوم ما، وإن هذا التقدم والرقي الزائف قد هدَّم القوانين والأنظمة القديمة، وإن الأنظمة الحديثة لم يهيأ لها سياسياً واجتماعياً من قبل فهي فاشلة".

وقد قال رئيس وزراء النمسا عندما أرسل برقيته القديمة ناصحاً الدولة العثمانية: "إن التنظيمات العثمانية عقيمة وإن نتيجة هذا الأمر هو الفشل".

وفي تلك الأثناء كان السلطان عبد المجيد يوافق على الخطط الجديدة في اجتماع عام عقده مع رضا باشا في مزرعته، وقد اجتمع فيها رؤساء القوم ووجهاؤهم والوكلاء من الولايات التالية: أيدن ـ أزمير ـ ساقز ـ قوالة روم، كما ضم الاجتماع الرؤساء الروحانيين من الأرمن واليهود وسفراء الدول الأجنبية، وقد استإذاً رياض باشا من السلطان بإلقاء كلمة قال فيها:

جميعنا تابعون للسلطان وهو الأب الحنون وله ذات الشوكة والقوة بيده، وهو الآن موجود بيننا كأحد أفراد عائلتكم، مسرور لسروركم وحزين لحزنكم ومتألم لمصابكم ومقدر لما قد كلف به تجاهكم، وقد ورث حسن تدبيره للأمور عن أجداده، فقدموا ولاء الطاعة والتبعية له، ولا تشكوا ولو لحظة في عدالته، وإنني أفتخر إذ نلت شرف التكلم بالنيابة عنه، إن المسلمين واليهود والمسيحيين كلهم مواطنوه وتشملهم هذه التبعية، فهو كأخ للجميع ومن واجبه المحافظة على أرواح وأملاك وأعراض جميع المواطنين، ولذلك فهو يصدر القوانين والفرمانات من أجلكم، فيجب المحافظة عليها وتطبيقها

حرفياً، وإن كان هناك مظلوم فليتقدم أمام السلطان ويظهر مظلمته، لأن السلطان يطالب بتطبيق العدالة بين المسلم والمسيحي والغني والفقير والموظف والجندي ورجال الدين، فهم متساوون جميعاً أمام العدالة، فيرجى القناعة بهذا الأمر، والصادقون في أعمالهم فلينتظروا المكافأة والمجرم فلينتظر العقاب لأنه لابد لكل مجرم من معاقبة".

وبعد هذه الكلمة التي ألقاها رضا باشا فقد بارك البرنس مترنيخ القوانين القديمة وقبل العمل بالقوانين الحديثة فيما يتعلق بالجيش فقط.

الباب الثاني عشر

ـ التشكيلات العسكرية.

ـ الشؤون المالية.

لقد كان عصر الجيش في الدولة العثمانية، ـ منذ تأسيسها وحتى ذلك التاريخ ـ غير منظم وكان المتطوع في الجيش يخدم مدى العمر، وفي عام ١٨٣٩م تم إصدار قانون جديد تحدد فيه الخدمة في الجيش وعدد العناصر التي يجب أن تؤخذ من كل ولاية، وتم تطبيق هذا القرار اعتباراً من ١٦ أيلول عام ١٨٤٣م،ونشر هذا البلاغ من قبل حيدر باشا الذي تولى مهمة شرح أحكام هذا القرار حيث قال: "إن الدولة العثمانية تعيش الآن حالة من الاستقرار والهدوء، وإن الجيش عماد الدولة، وقد أقررنا قانوناً عادلاً يناسب جميع المواطنين، وقد أقره السلطان ووافق عليه، وهو كالآتي:

تحدد مدة الخدمة في الجيش بخمس سنوات، ويخدم المتطوع في الجيش سبع سنوات، وتكون الإجازة شهراً لكل من الجندي والمتطوع يخدم مناوبة في المنطقة التي هو فيها، وفي كل عام وفي اليوم الأول من شهر كانون الأول يتجدد المتطوعون بحيث يشمل هذا التغيير خمس الجيش، وسيعلن عن جدول المستحقين للخدمة وعليهم الالتحاق في الأماكن المخصصة لهم، ولا يسمح للضباط عقد اجتماع عام، وقد تم أخذ جغرافية الدولة وامتدادها بعين الاعتبار، كما تقرر تأسيس خمس ألوية موزعة كالآتي:

- اللواء الأول: القوات الخاصة.
- اللواء الثاني: لواء العاصمة.
- اللواء الثالث: في بلاد الروم.
- اللواء الرابع: في الأناضول.
- اللواء الخامس: في عربستان وبلاد العرب.

كانت هذه التشكيلات من أفكار السلطان سليم الثالث والسلطان محمود الثاني، ولكنها لم تطبق في عهدهم، وقد رحب المسلمون بهذا الأمر لأنه يزيل شيئاً من المسؤولية التي كانت على عاتقهم وكانوا يحملونها وحدهم، ولكن في بعض مناطق الأناضول وبلاد الروم التي كانت شبه مستقلة فقد حدثت بعض المشاغبات وبعض التمردات، إلا أنه تم القضاء عليها بسرعة وبخاصة في بلاد الأرناؤوط، حيث أجبر المتمردون على العودة والطاعة بقوة السلاح بعد قتال مرير، وكان ذلك في منطقتي: "قومانو، وكوبريلي".

ومن أجل أمن وسلامة المواطن فقد وضع رشيد باشا موضوع المسكوكات والأمور المالية قيد الدراسة، وكان ذلك من ضمن جهوده المبذولة للإصلاح، حيث كانت المسكوكات قد فقدت قيمتها الحقيقية لكثرة الغش والتلاعب فيها، ولم يتم تصحيح ثمنها. إن مثل هذا الخلل يعد ضريبة على المواطن لكثرة نقص المعيار، وقد تأثرت التجارة الداخلية والخارجية من هذا الأمر، ولم ينفع تحديد الأسعار الذي تم الإعلان عنه لأنه لم يكن هناك أصلاً رصيد، ولقلة الخبرات في الحكومة وفي عام ١٨٤٠م تمت مراجعة الدول الأوروبية من أجل إصدار النقد الورقي، فكان ردها:

"يجب النظر إلى هذه المسكوكات وكأنها مسكوكات صحيحة وبلا تردد وخوف، وإبلاغ المواطنين بذلك واعتبارها تسهيلاً للتجارة وليست واسطة، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار أن مثل هذا التدبير المالي من دون أن يكون مضموناً يعد خطأ في الحسابات" ولهذا الاعتبار فقد أقدمت الدولة على إلغاء نص المسكوكات وضربت مسكوكات تعادل المسكوكات الأوروبية وسميت بالمجيدية[١]. ومنع التداول بالمسكوكات الأجنبية للمحافظة على سعر النقد وتم الاتفاق مع البنوك على بذل الجهود كافة لتوحيد نسبة معينة تلائم القيمة، وبعد عشر سنوات تم تأسيس البنك الوطني.

إن نظرية البرنس مترنيخ كادت تفقد معناها مع مرور الزمن حيث أصبح بقاء الدولة العثمانية مرتبطاً بمدى قبولها لعادات ومعاملات أوروبا، وإن

---

[١] ـ المجيدية نسبة للسلطان عبد المجيد.

صح القول فالحقيقة ستظهر في المستقبل، كما أن قول رئيس وزراء النمسا إنه يجب على تركيا أن تبقى بعيدة عن الدول الأجنبية وتبقى منفردة لم يتم تطبيقه، فما يحدث هو عكس ذلك تماماً فالدولة تحاول أن تتقرب من الدول بقدر المستطاع[1].

---

[1] - لم يدر في خلد دعاة الإصلاح أن ذلك سيسهم في تجزئة الدولة قومياً قبل أن تتجح حركتهم الإصلاحية، لأن بنية الدولة قامت على أسس قومية مذهبية، وإن الإصلاح يعني تطبيق العدالة بين مختلف القوى القومية والمذهبية المكونة لها، وليس التزامها بما يريده الأوروبيون الذين يسعون إلى تمزيقها. (المترجم)

الباب الثالث عشر

ـ أفكار عبد المجيد الحرة.

ـ قدوم الوفود من الولايات إلى دار السعادة.

ـ هيئة التربية والتعليم.

ـ تطبيق النظام في الولايات كافة.

في شهر شباط عام ١٨٤٥م عند ذهاب السلطان عبد المجيد إلى المجلس ألقى عليهم خطاباً كتبه بخط يده وهو:

"لم نحصل على الآمال والأمنيات التي كنت أتوقعها بالدرجة المطلوبة تماماً رغم الجهود المبذولة من أجل ذلك، وعلى مختلف الجوانب ما عدا الجيش، وحتى الجيش فإنه حُرم من أسس النظام المتمكن، وإني آسف لهذا الوضع، وبناء على ذلك فإنني أوجه كلامي إلى الصدر الأعظم وإلى الوكلاء كافة بأن يبذلوا ما في وسعهم لتحقيق الرفاهية والتقدم للأمة، وعليهم إصدار قرارات تنقذ الناس من هذا الوضع، وبرأيي إن عدم الوصول إلى التقدم والرقي سببه الجهل وعدم العلم الدنيوي والديني، إني آمركم بالنظر إلى وضع التعليم موضع الاهتمام، وتأسيس مدارس للعلوم والفنون كافة بالسرعة الممكنة، كما أتمنى أن تقوموا بتأسيس جمعية خيرية للفقراء من المواطنين دون استثناء من حيث المذهب والجنسية حتى يبتعد الفقراء عن الأجانب".

إن مثل هذا الكلام وما طلبه السلطان قد أثر بالحضور فقد بدا كأنه صادر عن رجل كبير السن يحمل كثيراً من الهموم ومحنك في السياسة، كما أنه كان يدل على سلامة نية السلطان تجاه هذا الأمر.

إن تدخل السلطان المباشر في الإصلاحات يدعو إلى العجب والدهشة لدى المواطنين لأنه أمر لم يعتادوا عليه، ولهذا فقد توقد شك لدى العامة حول نية السلطان، وظنوا أن هذه السياسة تسعى لتقوية موقع رضا باشا لأنه يضع

القوانين والأسس العسكرية، وبعضهم رجح العكس أي أنها تسعى إلى إسقاط رشيد باشا، وقد غلب الرأي الأول حيث تم اجتماع رشيد باشا مع رضا باشا في الوكالة للعمل على إصدار قرارات وقوانين جديدة، وقد كانت الدولة بانتظار هذه المساعي الخيرة للسيدين لإعادة الحياة إلى الوطن.

لقد أقر المجلس القرارات المتخذة بسرعة للإسراع في تنفيذها وصدرت الأوامر إلى الولاة بالقدوم وتقديم الطاعة وعرض متطلباتهم، ولم يكن أحد يأمل بمثل هذه الإصلاحات أو باستماع السلطان للرأي العام، وقد قال بعضهم إن هذه من الأمور المهلكة، ولكن الدولة كانت تفعل ذلك بنية حسنة، فلم يشك أحد بهذا الأمر، وعندما قدم الوفود من الولايات إلى العاصمة، وخلال الاجتماع تم توزيع نسخ من الورق عليهم لكتابة طلباتهم وبيان أوضاع الولايات التي يحكمونها، ولكن بسبب خوف الولاة على مراكزهم لم يكتبوا الحقيقة أمام الوكلاء، فكتبوا القليل عن الأوضاع وعادوا إلى مكان عملهم.

إن فعل مثل هذا قد يبين عدم كفاءة الإداريين والموظفين وهم قلة، وقد تم في هذا الاجتماع تعيين خمسة مراقبين لمنطقة الأناضول وخمسة آخرين لمنقطة أوروبا بقسمها التابع للدولة العثمانية.

وقد أمر السلطان عبد المجيد بتشكيل هيئة مخصصة للتعليم و إعداد برنامج خاص لمناهج التعليم، وحدد زمناً لهذه المهمة، وكلف بها فؤاد أفندي الذي كان أهلاً لها لسعة علمه ومعرفته الواسعة، كما تم نشر وإعلان قانون التعليم، وكذلك تم تأسيس دار الفنون أي الجامعة على أن تكون بيد العلماء وتم وضعها تحت إدارة الدولة، وجعل التعليم الابتدائي إجبارياً ومجانياً شريطة تدريس باقي العلوم التي لم تكن موجودة في الدولة، وكل ذلك بجهود رشيد بك الخاصة، أما الدراسات العليا فكانت محدودة بالمقررات العلمية والدينية التي يمكن أن يستفاد منها فقط، كما كان عدد الطلاب محدوداً، وبموجب القانون الجديد الذي أسس في زمن السلطان سليمان، وقد كانت مخصصة للشباب الذين يرغبون بالعمل داخل وظائف الدولة، وكانت هناك

مدرسة طبية وأخرى حربية لتدريس أصول الإصلاح والتطور، وقد كتبت مقررات القانون على لوحة وبقيت معلقة مدة من الزمن وسنتكلم عن هذا لاحقاً، ولا بد من ذكر التدابير والآراء في هذا القانون وهي أن كلاً من مناطق ديار بكر، أرضروم، وغيرها من الولايات لم يكن يطبق فيها القانون بشكل جيد، في حين تم تطبيقه في باقي الولايات.

الباب الرابع عشر

- عزل رضا باشا وتعيين رشيد باشا.

- انتصار المطالبين بالإصلاحات.

- تأليف وكلاء من قبل زملاء ودخول رضا باشا إليها.

- المدارس - الجيش - محاكم مختلطة - منع تجارة العبيد.

- مساعدة الأديان المختلفة.

فتحت التدابير المعلنة في المجالات كافة الباب نحو التطور والتقدم، وأصبح اسم رضا باشا مرتبطاً بالتقدم لكثرة ما قدمه من الإصلاحات والخدمات، ولكن حدث ما لم يكن في الحسبان، وتم عزل رضا باشا بعد أن قدم خدمات جليلة للباب العالي، وكان له نفوذ قوي، وتم تعيين رشيد باشا مكانه، وربما يكون السبب في ذلك موضوع الانتخابات في لبنان وما حدث من تزوير فيها، وذلك إرضاءً لأوروبا وتغطية على سوء معاملة الدولة للمسيحيين المارونيين فيها، أو ربما أراد السلطان عبد المجيد التخلص من نفوذ رضا باشا رغبة منه بالاستقلال في السياسة. إن الأمرين محتملان، فلقد كان السلطان مشغولاً بهذه الأمور، وكانت الإدارة الجديدة المؤقتة قد تشكلت بعد أن وافقت هيئة الوكلاء على التغيير، فسليمان باشا الذي كان رئيساً للمحكمة، انتقل إلى سر عسكر أي قائد الجيش، كما شمل التغيير وضع وكيفية التعليم حيث شاركت هيئة المبعوثين من الولايات كافة، وتم تعيين رفعت باشا رئيساً لها، كذلك تم تعيين أحمد فتحي باشا قائداً للمدفعية، وتم تعيين علي باشا وزيراً للخارجية وقد شارك في المؤتمر الذي عقد في باريس. لقد كان جميع الوكلاء من زملاء رشيد باشا، مما يؤكد على أن رشيد باشا سيعود إلى الباب العالي ويعمل معهم ويشترك بالحكم وفي نهاية الأمر أعيد رشيد باشا إلى رئاسة الوكلاء بعد عزل رضا باشا وبعد شهرين عين رضا باشا وزيراً للخارجية، وقد كانت عودته بمثابة المستحيل

لأن فكرة الإصلاح كانت في تقدم ملحوظ، وكان على رشيد باشا واجبات تنتظره للقيام بها وعلى وجه السرعة، لأن الأمن معتمد عليه كما كان على استعداد تام للقيام بالمهمات الموكلة إليه وكان ينفذها بصدق، ولكن وجود القلة من رجال السياسة في مجلس الوكلاء وقلة الحكماء في الدولة أدى إلى عرقلة التطور.

أما في الولايات فقد كان وضع التربية والتعليم يتطلب وقتاً لتهيئة أعضاء للتدريس والموظفين، لذلك فقد تم تعيين خسرو باشا الكبير بالسن للمشكلات المستعصية، وقد عين بوكالة هيئة التعليم للوزارة الخارجية، مع أنه كانت لديه أخطاء من قبل، ولكن شهرته الحسنة خارج البلاد خففت من هذه الأخطاء، وقد كان مجرد ذكر اسمه يكفي لقبول الإصلاحات التي تطلبها الدولة، وقد خلَّد التاريخ ما فعله رشيد باشا من أنه أقدم على إعادة رضا باشا إلى موقع الخدمة في الدولة أولاً، وثانياً إصداره قرارات تماثل القرارات العامة للباب العالي، وقد كانت قراراته أوضح من حيث المضمون.

وفي عام ١٨٤٦م وفي شهر ربيع الأول انطلق السلطان عبد المجيد للسياحة، حيث وصل إلى أدرنة، فاجتمعت حوله جماعات غير مسلمة مع وكلائها، وفي تلك المناسبة تكلم رشيد باشا نيابة عن لسلطان فقال: "إن حضرة السلطان يتمنى للمسلمين السعادة والخير كما يتمناها أيضاً للمسيحيين واليهود. إن الدين والمذهب يخصان كل شخص وحده وحقوق المواطن لا يمكن التلاعب بها أو تغييرها، كلنا أبناء هذا الوطن ولدنا ونشأنا فيه، ولا يمكن أن ننظر لبعضنا بعضاً بغير ذلك، وإن أوامر السلطان الصادرة إلى جميع أعضاء الحكومة بمساواة المعاملة بين المواطنين، ويجب على أصحاب المذاهب والأديان المختلفة أن يعيشوا إخوة متحابين فيما بينهم، وعليهم أن يشتركوا مع الدولة لدفعها نحو عجلة التقدم والإصلاح.

كان البيان الذي أصدره رشيد باشا مشابهاً لما أصدره من قبل رضا باشا ولا بأس بهما ولا نريد أن نطمس حقيقة هذه البيانات وبصراحة لم يكن لها أدنى أثر على أرض الواقع، وإنما كانت على الورق فقط، حيث لم ينفذ

شيء مما قيل، وإن هذه الوعود ربما كانت لإرضاء أوروبا وذلك لمنعها من تقديم المساعدات لغير المسلمين، ولا يمكن أن يكون مطلب السلطان إلا من أجل ذلك، ولم يكن لأعضاء الحكومة الحرية التامة في التحرك لأن مجرد التفكير في هذا الأمر لم يكن له أساس من القانون ولم يصدر فيه أي قرار، كما أنه كان لرشيد باشا خططه وأفكاره عن الحرية، وكان السلطان يعامله على حسن النية، وإن عودة رضا باشا إلى الحكم قد خيبت آمال الكثير من الناس بعد أن يئسوا من إعادته، غير أن عودته وتكليفه في عام ١٨٤٥م في شهر كانون الثاني وإشراك الوزير في ذلك كان السبب في إصدار القرار السلطاني باعتماد النظم الجديدة، وبعد مدة تم تكليف رشيد باشا بالصدارة أي رئيس وزراء وعين عالي أفندي وزيراً للخارجية.

لقد شكلت هيئة الوكلاء على صورة قوية، وربحت الحكومة كثيراً بقوة برنامجها الإصلاحي، كما تطورت الدولة وتقدمت إلى الأمام لمن شاء أو أبى، فبفضل نشاط وهمة الوزيرين رشيد باشا ورضا باشا كان لا بد للإصلاحات أن تؤتي ثمارها في المستقبل، وقد كان الأعضاء الوزراء كافة يحاولون جاهدين العمل على القيام بالإصلاحات ويفتخرون بذلك، وكما كان الصدر الأعظم سابقاً ـ الذي أصبح وزيراً للداخلية ـ حيث كان أنموذجاً للجميع، وقد أصدر الكثير من قوانين العقوبات وما يتعلق بها وشرحها ومن أسس الإدارة ونشرها، وقد حد هذا الأمر من صلاحيات كل موظف وجعله مرتبطاً مباشرة مع الحكومة المركزية، وتم البدء ببناء المدارس السلطانية الخاصة، كما تم فتح مدرسة خاصة لتخريج الضباط من المراتب كافة، وتم استدعاء ثلاثة ضباط فرنسيين لتدريب العناصر الجديدة والإشراف عليها وعلى المدرسة، وعند استلام سعيد باشا قيادة الجيش تحسنت الأمور وبدأت بالارتقاء نحو الأفضل، وبدأ بتدريب الجيش على النظام الجديد، وتم تنظيم بعض الأمور التي أهملها رضا باشا حيث عاد الانضباط إلى الجيش كما بدأ بإصلاح الطرق وتمهيدها والعناية بالزراعة وتم تعديل القوانين والأنظمة المحلية، ولم يكن الأجانب في تركيا خاضعين للقوة التركية حيث كانت الدعوى تتم فيما بينهم بحجة أنهم يمثلون

أمام محاكمهم الخاصة العائدة إلى الدولة التي ينتسبون إليها، وإذا كان أحد الطرفين تابعاً للدولة العثمانية فإنه يمكن له أن يلجأ إلى المحاكم التركية.

وفي عام ١٨٤٧ تم انتخاب أعضاء قضاء نصفهم من أوروبا والنصف الآخر من الدولة العثمانية، وسميت بالمحاكم المختلطة، وبدأ ظهور هذه المحاكم في العاصمة أولاً ثم في الولايات التي كان يوجد فيها الأجانب، وتطورت فيما بعد مما يدل على نجاح تلك التجربة، وقد حدث نوعان من التجديد فالدعوى الشخصية كانت تقبل من المدعين المسلمين فقط مع إبراز الوثائق اللازمة أصبحت أيضاً للمسلمين ضد المسيحيين.

إن الشق الآخر لهذا القانون كان كلاماً فقط، ولم يتم التعامل به في أكثر الولايات ما عدا العاصمة وضواحيها، لأنها تقع ضمن اختصاصات اللجنة المكلفة بالتفتيش.

وقد زاد تدخل السلطان في أمور الدولة وإدارة الحكومة أكثر من ذي قبل، حيث قرر الاشتراك مع الوكلاء في تعميم ونشر النظم الحديثة والمدنية الجديدة، وإنه لشرف كبير لرجال الدولة اشتراك السلطان معهم، وقد وافق الجميع على المبادرة، وخلال إحدى الجلسات للتباحث في أمور الضرائب دخل السلطان على المحققين وفاجأهم بحضوره، وعرض وجهة نظر جديدة مفادها أنه مهما يكن فإنه لا يريد ولا يوافق على تجارة العبيد كما في أوروبا ويك التجسس والمتجسسين من الأجانب.

إن مثل هذه المناورة الإنسانية في السياسة اتخذت شكلاً آخر، ففي عام ١٨٣٤م وبعد مراجعة بطريرك الروم للدولة العثمانية، تقدم بطلب لمنع انتشار المذهب الكاثوليكي ومنع الناس من تغيير مذهبهم وقد أصدر السلطان أمراً بمنع ذلك، ولكن الدولتين إنكلترا وفرنسا رفضتا هذا الأمر وقدمتا اعتراضات متوالية حتى ألغي هذا الفرمان في العام ذاته.

ملاحظة:

إن الدولة التي تعد الدين الإسلامي الأول بين مواطنيها وأنه هو الأساس من وجهة نظرهم قد ألغي عام ١٨٣٤م.

الباب الخامس عشر

ـ التصميم على التراجع.

ـ عزل رشيد باشا وإعادته مرة ثانية.

ـ للمرة الثالثة اشترك رشيد باشا مع رضا باشا في هيئة الوكلاء.

ـ الانقلاب عام ١٨٤٨م وأثره على تركيا.

كانت تركيا بعيدة عن السياسة الدولية وكأنها لا علاقة لها بها، ولكن الإصلاحات الداخلية كانت تجري على قدم وساق، وقد تأثر السلطان عبد المجيد بهذه الإصلاحات لأنه كان يعتمد على فرنسا وإنكلترا في ذلك ومعه الحق، لأن روسيا أظهرت العداء للدولة العثمانية أما أوستريا أي النمسا فقد وجهت له النصائح ومنها نصيحة البرنس مترنيخ الموجهة للسلطان عن طريق السفارة وقد أشرنا إليها سابقاً، ومع أن كلاً من فرنسا وإنكلترا كانتا حسب السياسة الخارجية متفقتين فقد اختلفتا في موضوع إسبانيا وازدواجيتها، وكان من الممكن لهما أن تختلفا في موضوع الشرق أيضاً أي فيما يتعلق بالدولة العثمانية.

لم يستطع رشيد باشا الذي أن يجبر الأعداء على إلقاء السلاح والاستسلام مستخدماً في ذلك نفوذه، ولذا فربما لن يكلف بشيء مهم في المستقبل لأنه أخل بالمسؤولية الملقاة على عاتقه، وإن احتلال جمهورية قراقووى[1] من قبل النمسا في زمن كانت تحاول فيه الدولة العثمانية الاستفادة من تنفيذ الحقوق العامة قد أثار حيرة ودهشة رشيد باشا، لأن الضربة كانت في الصميم، كما أن الحكومة العثمانية كانت تعد استقلالها وحق ملكيتها مقدساً وكانت تعتقد أن أوروبا مشتركة معها في السياسة الخارجية.

---

[1] ـ لم أتمكن من توضيح هذه الجمهورية، على الرغم من محاولتي على الاعتماد على الخرائط الجغرافية، أعتذر

إن مثل هذا الأمر قد جعل الدولة تفكر بالعودة إلى النظام القديم، وقد كان خسرو باشا واسطة الرجوع، حيث كان يحضر اجتماعات الوكلاء من دون أن يكون له رأي أو سلطة على الوكلاء، حتى أن بعض زملائه لم يكونوا يأمنونه ولا يعتمدون عليه، وقد اتفق خسرو باشا مع بعض رجال الدولة على حبك الدسائس وتحضير برنامج للقضاء على الإدارة المكلفة بالإصلاحات الجديدة والعودة إلى النظام القديم، غير أن السلطان كان على علم بهذا الأمر، فقام بعزل خسرو باشا من مهامه، كما عزل رئيس الجماعة التي كانت تطالب بالرجوع إلى النظام القديم، ولكن من بقي من الأعضاء لم يقطعوا الأمل، فقد أعلنوا دعاية أن ما أقدم عليه السلطان كان بوشاية المقربين له، الأمر الذي أثر في قلب السلطان فكانت تلك هي الضربة الثانية، ولكن جماعة النظام الحديث كانوا على يقين من قوة السلطان وحزمه، ولكن كثرة نفوذ الرجعيين جعلت السلطان يقدم على عزل رشيد باشا أيضاً من الوكالة، إلا أن عزله لم يدم طويلاً وفي شباط عام ١٨٤٨م حدث الانقلاب الفرنسي والثورة الفرنسية، فتأثرت الدولة العثمانية بها، ففي منطقة أفلاق القريبة من حدود روسيا كانت الثورات مشتعلة وأمر احتلالها من روسيا مؤكد، والشعب في حالة هيجان كبير، وكانت التبعية غير المسلمة المتأثرة بالقوانين الأوروبية من سكان منطقة لومبارد من الإيطاليين تهدف إلى التخلص من الحكم الأجنبي أي التركي، ولذلك قرر السلطان إعادة الرجلين القديرين إلى إدارة البلاد وعهد إليهما الحكم مرة ثانية، فعين رضا باشا وزيراً للحربية ورشيد باشا في رئاسة الحكومة بعدما كانا في المجلس الخاص للوكلاء.

كان هذان الرجلان يكملان بعضهما علماً أن لكل منهما هفواته، ولكن في القرن التاسع عشر لم يكن هناك أجدر منهما لمقارعة الرجعية والتخلف والنهوض بالدولة إلى التطور والتقدم، وكان رشيد باشا على دراية وخبرة بالمدنية والغربية ويقدم عليها بالتدريج، أما رضا باشا فكان السند للجيش والمثل البارز الممتاز ورجل الأزمات الحساسة لما له من شعبية قوية ويستطيع أن يقدم للجيش ما يحتاجه من الاحتياط للمساندة في الحرب،

وكان رشيد باشا في نظر أوروبا رجلها الأول أما رضا باشا فقد كان المواطنون المسلمون يعتمدون عليه. فقد كانت الدولة في ذلك الزمن بحاجة إلى رجال يتكاتفون ويتوحدون مع بعضهم ، لأن روسيا وجهت اتهاماً لتركيا باشتراكها في موضوع (أولاح) الذي استعملت فيه الغش والخداع، حيث كانت دولة النمسا تطمع باحتلال بعض الأراضي الواقعة على نهر طونة لكي تعوض ما فقدته في حربها مع إيطاليا خشية ضياع التاج الألماني منها ، وقد تم نشر موضوع الاتحاد بين صاقسونيا (كسمونيا) وأدرياتيق وسمي باتحا السلاو المتحدة، وكذلك انتشر الاتحاد بين الصرب والروس والنمساويين ولهليرك، وقد اشتعلت المظاهرات مطالبة بالاستقلال فخافت الدولة من نشوب حرب أهلية بينهم، وبناء على تلك الحوادث اتخذ الباب العالي إجراءات لتأمين الجيش في البوسنة، وقد كان هذا الأمر يتطلب البحث والتدقيق في كل أمر على حدة، وهو من الأمور المهمة [1].

[1] - نعتذر عن تفسير أسماء بعض المدن، لأن المترجم لم يوضح وكأنه ترجم الكتاب عن الفرنسية لأبناء جلدته، مثل السلاو وفسرتها السلافية، أما لهليرك، فلم نعلم عنها شيئاً.

الباب السادس عشر

ـ الاستعدادات العسكرية.

ـ أحوال البوسنة.

ـ تزايد القوة العسكرية.

ـ الإصلاحات في البوسنة والهرسك.

في ٦ أيلول عام ١٨٤٣م تم تأسيس خمسة ألوية في منطقة أوروبا وآسيا العثمانية، وقد تأسس اللواء السادس في بغداد في الشهر الأول لعام ١٨٤٤م، وعلى هذا الأساس فإن كل لواء كان يضم ٢٠ ألفاً من الجنود بموجب النظام الجديد، وفي عام ١٨٤٩م زاد عدد الجيش مع الردفاء للألوية الستة بمقدار ٥٠ ألفاً، وكان باستطاعة الدولة تأمين الجند عند الحاجة استناداً إلى الجدول التالي:

- الجند النظامي: ١٢٠,٠٠٠ مئة وعشرون ألفاً.
- الردفاء: ٥٠,٠٠٠ خمسون ألفاً.
- من البوسنة والهرسك: ٣٠,٠٠٠ ثلاثون ألفاً.
- من ميروبتا: ١٠,٠٠٠ عشرة آلاف.
- من دوبريجة من التتار: ١٠,٠٠٠ عشرة آلاف.
- من طونة قازاقلر: ١٥٠٠ ألف وخمسمئة.
- منطقة كردستان وهم أكراد: ٢٥,٠٠٠ خمسة وعشرون ألفاً.
- من العراق وبلاد العرب: ٣٠,٠٠٠ ثلاثون ألفاً
- من مصر: ٢٠,٠٠٠ عشرون ألفاً.

فيكون مجموع الجيش العام ٣٠٠,٠٠٠ ثلاثمئة ألف، أما الأسطول البحري فكان يتألف من ١٦ ست عشرة سفينة للشحن.

- ١٣ ثلاث عشر سفينة حربية.
- ١٢ اثنتا عشرة سفينة للحمولة.

- عشر فرقاطات.

المجموع: ٦٠ ستون قطعة بحرية.

إن مثل العدد والعدة لا بأس بهم من حيث القوة والقدرة.

لقد تم تأسيس هذه القوة في زمن قصير خلال الفترة الواقعة ما بين القضاء على الجيش الانكشاري وإنشاء جيش جديدوكان تأسيسها من دواعي التقدم والتطور.

إن الإصلاحات في البوسنة والهرسك تحتاج لشرح أحوال البوسنة والهرسك في ذلك الزمن ولذا يجدر بنا العودة قليلاً إلى التاريخ وتقديم بعض المعلومات عنها:

إن مؤسس إمبراطورية الصرب الكبيرة هو (أتيه دوشان) ففي القرن الرابع عشر انفصلت عن الإمبراطورية وأصبحت ملكية وفي زمن السلطان محمد الثاني تم احتلال أكثر القلاع فيها، ولم يبق للملك سوى القليل من القلاع، عرض الملك الأخير المسمى (طومزه ويج) على السلطان محمد الثاني الطاعة ودفع الجزية له شريطة أن يحافظ على حياته ويبقيه في حكم رعاياه ومواطنيه وقد وعده السلطان بذلك ووافق عليه، وفي عام ١٤٦٣م تم استدعاء الملك (طومزة ويج) لمقابلة السلطان في بلاد بلاغا، فتوجه الملك إلى هناك ومعه وجهاء الدولة والحرس الخاص، وتم قلتهم جميعاً بعدما خيروا من أراد الدخول في دين الإسلام فليدخل أو يقتل، وقد أسلم أهالي بوغارميت بلا تردد من المذهبين الكاثوليكي والأرثوذوكسي أما الذين لم يقبلوا بالدين الإسلامي فقد قتل عدد كبير منهم، وإن أعضاء الحكومة الذي لم يذهبوا مع الملك التجؤوا إلى المجرستان وإلى راغوزة خوفاً من القتل، وكانت النتيجة فرار أكثر من ثلاثين ألفاً من اليوغسلاف وقد تم الاستيلاء على ممتلكاتهم ووزعت على الجيش الانكشاري، وفي بعض المناطق أعطيت أموال وأملاك المسيحيين الذين فروا إلى المسيحيين الذي أسلموا، إلى الآن ما زال أحفاد هؤلاء المسلمين يملكون أراض واسعة من الصرب والبوسنة، وقد ضمت

الهرسك إلى البوسنة. وتم تعيين وجهاء المدينة في الحكم وكانوا من العناصر الذين دخلوا في الدين الإسلامي وسميت بواسال. ودام حكمهم قرابة ثلاثة قرون دون التدخل في شؤونهم الداخلية ولهذا لم يستفد أمراء وبكوات البوشناق منهم لأن الإدارة كانت ممتازة، ولكنهم من ناحية ثانية قد حرضوا المسيحيين عليهم وقع عليه الظلم من قبل البوشناق، وقد كان المسيحيون يقدمون الشكوى تلو الأخرى إلى الباب العالي، وقد اجتمع معهم البكوات للتباحث في هذا الأمر، وكان ذلك في عام ١٨٤٩م حيث صدر فرمان سلطاني وقد رضي السلطان مكرهاً ومجبراً بإصداره وبالأعمال التي يقوم بها البكوات من البوشناق.

لم يوافق الحكام من البوشناق على القرارات التي تدعو إلى المساواة بين المواطنين من دون التحيز إلى دين أو جنس ، ولم تطبق هناك، وقد ساءت الأوضاع أكثر بالنسبة للمسيحيين في هذه البلدان، لأن نظرة الأمراء لهم على أنهم غير مطيعين ولا ملتزمين بالشروط المفروضة عليهم، وإن الدولة العثمانية التي فتحت صدرها لحل المشكلات كافة لم تستطع في أول الأمر رفع ظلم البكوات في البوسنة والهرسك ولم يستطع السلطان الذي تعهد أمام مواطنيه بتطبيق هذا القانون والنظام أن يطبقه في الولايات الواقعة في منقطة أوروبا والقريبة منها، ولهذا لم يكن بالإمكان السكوت والتغاضي عن هذا الأمر. نتيجة لعدم التزام بعض حكام المنطقة بقبول القانون الجديد ففي عام ١٨٤٩م قدمت الدولة العثمانية بعض المساعدات للإدارة في البوسنة من أجل تهدئة الوضع لأنهم رفضوا وخالفوا وأصروا بعناد على تطبيق القانون الجديد. وكان نوع المساعدة أولاً عدم مطالبتهم بالضرائب وإعفاؤهم منها، وثانياً إعطاؤهم الأراضي الزراعية من أجل استصلاحها وزراعتها على أن يتم تحصيل العشر منها ومن أصحاب الأملاك، ويكون ذلك من قبل أصحاب الأملاك والأراضي وليس من قبل موظفين ماليين، وفي الوقت نفسه ومقابل ذلك سوف يتم إعلان القانون الذي ينص على المساواة في النفس والأموال والأرواح وذلك بموجب القرار

الذي صدر عام ١٨٣٩م، ومع ذلك فإن الدولة العثمانية لم تحقق النتيجة المطلوبة من التسوية ولم يستقر الوضع هناك، فبعد عامين وتحديداً في عام ١٨٥١ وبإصرار من البكوات تم إلغاء البند الذي فيه استصلاح الأراضي لكي تبقى ملكهم وتحت سيطرتهم. إن مثل هذه التدابير لم تخفف من الظلم والقهر على الأهالي وخير مثال على ذلك أن الفلاح بعد أن كان يملك الأرض أصبح أجيراً عند البك، وأصبح يشاركه بمحصوله وله ال عشر أو الثلث أو النصف وقد ترك أكثرهم النصف مكرهاً، ونتيجة لذلك لم ير التاريخ أكثر فقراً وعوزاً من أهالي البوسنة والهرسك، غير أن الدولة العثمانية في ذلك الوقت تريد تطبيق نظام الإصلاح على الولايات كافة وبخاصة في البوسنة والهرسك لأن الوضع هنا كان يقلقها وكانت تريد الحل والخروج من ذلك المأزق.

البَابُ السَّابِعَ عَشَرَ

- هدوء الأفكار بعد حوادث عام ١٨٤٨ ـ ١٨٤٩م وتوقف الأفكار الإصلاحية.

- عزل رضا باشا.

- مشكلة الأماكن المقدسة.

بدأت حوادث عام ١٨٤٨م التي كانت مصدر خوف للدولة تهدأ قليلاً، وقد زالت مع مرور الزمن بسبب الاتفاق المعهود مع روسيا وبدء المحادثات لتسوية الخلافات بينهما، لأن الدولة العثمانية كانت دائماً على أهبة الاستعداد لمواجهتها، وقد أقرت روسيا آنذاك اعتماد مبدأ التهديد وذلك بعد معركة ١٨٢٨م حيث اتبعت سياسة الاحتلال المعنوي للمناطق التي تريد الاستيلاء عليها، وقد أرسلت سفيرها الجنرال "غراب" إلى الدولة العثمانية وتم عقد اتفاق للحصول على المزيد من الحقوق للبكوات الذين يريدون حكم "الأفلاق والبغدان" كما تم التوقيع على معاهدة سميت بـ" مرفأ بالطة" في أثناء اجتماع الوافدين والتباحث في الأمور تم عزل الوزير ـ سر عسكر ـ قائد الجيش رضا باشا. ويعود السبب في عزل هذا الوزير المخلص لوطنه وإبعاده عن المهمة التي كان مكلفاً بها كما يعتقد البعض إلى مسألة "بطرسبرغ" ولكن الصحيح أن هناك مسألة بينه وبين رشيد باشا الصدر الأعظم، حيث كان رضا باشا معتداً بنفسه متكبراً بعض الشيء، ويعتقد أن الدولة لا يمكن أن تستغني عنه، فتأثر رشيد باشا وقرر عزله، وإذا نظرنا بعين الاعتبار لرأينا عزل رشيد باشا أيضاً كان وارداً أيضاً في كل الاحتمالات، ولكنه بقي في الصدارة، حيث قام بتغيير سياسته بعد ذلك.

أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية للدول الأوروبية، فإن الانقلاب الذي حدث عام ١٨٤٨م قد أدى إلى اختلاط الأمور كافة فيما بينها وكذلك بالنسبة إلى الدولة العثمانية، حيث كانت تعتقد الدولة أنها لا علاقة لها

الأمور الخارجية فالأمور الداخلية مستقرة وحدودها مؤمنة ولا يوجد من يتعدى عليها بعد الإصلاحات التي قدمها رجال الدولة وطبقوها. ولكن الهدوء والاستقرار لم يستمر طويلاً، فلم يكن يخطر ببال أحد أن معركة ستنشب بين فرنسا وروسيا بسبب المذاهب، حيث كانت فرنسا تدافع عن المذهب الكاثوليكي وروسيا عن المذهب الأرثوذكسي، فضلاً عن اختلاف الكنيستين في الشرق.

إن مثل هذه الخلافات لا بد من أن يعقبها مواجهة تمس تركيا المجاورة لروسيا بصورة مباشرة، لذلك سوف أشرح سبب هذه المشاحنات: فالسبب الأول هو حصول فرنسا على حق الإشراف على الأماكن المقدسة منذ القرن السابع عشر وذلك بموجب معاهدة قديمة حصلت عليها عام ١٧٤٠م وتم تجديد بعض فقراتها وبخاصة الفقرة التي تقول: "يسمح لجميع رعايا الدول غير المسلمة بزيارة بيت المقدس للحج أو التجارة بشرط أن تكون تحت الحماية الفرنسية، وأن يقدموا تصريحاً من الدولة العثمانية بالسماح لهم". ولكن المادة "٣٣" من القانون كانت تنص على المغادرة القطعية للمعابد والأماكن المقدسة في القدس التي كان يشرف عليها اللاتين والروم من قبل مواطني الدولة العثمانية، مع أن المعاهدة لم تذكر ذلك، وقد استولى كل من الأرثوذكس واللاتين على بعض الأماكن إما عنوة أو بالحيلة، ولذلك تدخلت الدولة العثمانية لفض النزاع تجنباً لتدخل الدول الأجنبية.

إن حصول الرهبان اللاتين على مثل هذا الامتياز يعد حدثاً مهماً بالنسبة لهم، وكان ذلك في عام ١٨٠٨م في زمن السلطان محمود، وقد اعتقدت فرنسا أن لها سلطة على الحكومة العثمانية لرضوخها لمثل هذا الأمر، حيث قام السلطان بالسماح للأرثوذكس بتجديد قبة القيامة إرضاءً لروسيا وذلك انتقاماً من اللاتين، وكان ذلك بناء على فرمان أصدره مع حفاظ روسيا على الحقوق والامتيازات الممنوحة لها سابقاً، وقد كانوا يظنون أن اللاتين قد حصلوا بالتأكيد على ما ادعوه من الحقوق في أوائل عام ١٨٥٠م، فقد حاولت

هيئة الرهبان الروم الاجتماع مع أصحاب المذهبين اللاتين والأرثوذكس وكانت الهيئة تدعو إلى نسيان الماضي والبحث في التجاوزات من دون التدخل في السياسة الخارجية والقبول بعدم المطالبة بالإشراف على الأماكن المقدسة وقبولها والتصديق عليها، لأنه بموجب المعاهدة كان يجب الحصول على الموافقة عليها من قبل الحكومة العثمانية عام ١٧٤٠م.

إن عرض مثل هذا الأمر فيما بينها أوقع الحكومة العثمانية في مشكلات يجب عليها إيجاد حل لها امتنعت عن الإجابة لكسب الوقت وأُلفت لجنة من المذاهب المسيحية كافة للتدقيق في المستندات والأوراق، وبعد عقد مباحثات عدة تأكد لها أن معاهدة عام ١٨٤٠م مؤكدة ومجبرة على الالتزام بها وتنفيذها من دون قيد أو شرط، وبناء على ذلك صادقت عليها الحكومة العثمانية، وتم إجماع المذاهب المسيحية وتبين أن فرنسا التي تطالب بالإشراف على الأماكن المقدسة بموجب المعاهدة التي حصلت عليها عام ١٦٧٣م، التي تم تجديدها عام ١٧٤٠م.

ملاحظة: الفرمان السلطاني الذي منح فرنسا كان في السنة الهجرية ١٠٣٠ جمادى الآخرة الموافق ١٦٢٠م، وتم في قصر داوود باشا.

كانت تعادل الحقوق والامتيازات الممنوحة للاتين والروم الذين لم يقدموا أي مساعدة لها، وكانت روسيا تراقب الوضع من بعيد، وفي النهاية اشتركت تحت اسم الكنيسة الشرقية للروم.

إن الأماكن المقدسة لا تهم الأتراك والروس، ولاعلاقة لهم بها، ولا يوجد مسوغ لتدخلهم بها، ومع ذلك تم عقد معاهدة قارينارجه الصغرى سنة ١٧٧٤م تم فيها طلب حماية المواطنين في الدولة العثمانية من المذهب الأرثوذكسي[1].

---

(١) ـ تفيد الدراسات التاريخية أن معاهدة قارينارجه الصغرى، عقدت زمن السلطان عبد الحميد الأول ١٧٧٤ ـ ١٧٨٩ ولم يكن هذا السلطان الذي ظل في الغرفة الحديدية مدة أربعين، سنة يعلم النتائج التي ستترتب على ذلك، وها هو السلطان عبد الحميد الأول يسهم في تعقيد الأزمة على خلفائه ودولته، وقد أسفر عن هذا التجاذب الدولي نشب حرب القرم سنة ١٨٥٣ ـ ١٨٥٦م

الباب الثامن عشر

- ضعف رشيد باشا وعزله وتعيينه من جديد.

- عدم انتظام الأمور المالية.

- فقدان ثقة المواطنين بعبد المجيد.

- أمنيات وآمال المتعصبين في الدولة.

بعد عزل رضا باشا ظهر للعيان بدء أفول نجم رشيد باشا رغم محاولته أن يبرهن للجميع أنه مستقيم وذو بصيرة نافذة، ولكن كثرة الفوضى والمشكلات في الدولة أدت إلى اتهامه بالتقصير والتهاون، وقد كان مبالغاً بسوء الظن فيه، لأنه كان من رجال الإصلاح القدماء وكان مستقيماً، أما بالنسبة إلى الخزينة فقد كانت الضائقة المالية في أقصى درجاتها، وكانت جباية الأموال تتم عن طريق الصرافين، وكان هناك اعتراض على ذلك من قبل المواطنين، لأن الخدمات كافة التي كان يفترض أنها تعرضت للإصلاح قد قلبت موازين الدولة رأساً على عقب.

إن أسباب هذه المشكلات نشأت عن ثلاثة أمور، أولها: إصدار مسكوكات مغشوشة وطرحها في السوق من دون أن يكون هناك تأمين لهذه النقود، عدم توفر الأصول المتبعة للصرف والاستعمال وعدم وجود إدارة تعمل على تأمين الواردات وأمور الصرف، حيث ارتفعت قيمة المخمسة من الليرة الذهبية إلى اثنتين إلى خمسة من قيمتها الأصلية، كما أن ظهور المسكوكات الأوروبية في الأسواق بكثرة أفقد المسكوكات العثمانية قيمتها وأسهم في انخفاض أسعارها، وغدا الفرق بينهما يرتفع كل يوم يعني أن الليرة الإنكليزية كانت ترتفع بالنسبة للصرف بالقروش، ولكن الدولة العثمانية حددت قيمة المسكوكات وأجبرت المواطنين على التعامل بهذه

القيمة في البيع والشراء مقابل المسكوكات الأجنبية، لأن المسكوكات الأجنبية وقد أخذت بالتزايد وكان لذلك التزايد عواقب وخيمة.

كانت هذه المعادلة للمسكوكات تشبه مواجهة القوة بمثلها ولكن الكذب والغش كان يغلب على الوضع مما سبب ارتفاع الأسعار وأدى إلى نقص في الثروة الوطنية.

لقد كانت الأحوال المادية في الدولة متردية جداً ويجب البحث فيها، كما أن ارتباط التجارة بيد الوسطاء وتجار الجملة أدى إلى تردي الصناعة الداخلية، وبسبب قلة الصناعة أجبرت الدولة على استيراد الصناعات من الخارج مقابل تصدير منتجاتها الزراعية ومقابل المسكوكات المغشوشة، مما أدى إلى تضرر الاقتصاد ومنابع ثرواتها.

إن كل هذه الأمور دفعت المسؤولين للتوصل إلى حل لها، وقد كان محصلو الضرائب يفتقدون الذمة والضمير، مما أجبر الدولة على العودة إلى النظام القديم بالنسبة للضرائب، وغدا البيع والشراء في الدولة بالمزايدة أو المناقصة، لم يخضع للتفتيش من دون تأمينات، وكان أصحاب الضرائب يدفعون على حساب تضررهم أو كسبهم حيث استفاد كثير من الناس، أما الدولة فلم تكسب شيئاً، وكانت أمور الجمارك بيد واحد من الأرمن وهو من كبار التجار في المرافئ ما عدا مرفأ بيروت والعاصمة، وكانت الإشاعات تقول أن رشيد باشا اقترض مبلغاً كبيراً مقابل حمايته لهذه الشركة حيث كانت الضريبة المحددة لها تقدر بـ ١٢ مليون قرش، بينما حدد لشركة أخرى مبلغ ٢٠٠٠، ولهذا ربحت الشركة الأرمنية وسيطرت على الوضع وأصبحت هي الأقوى بغض النظر عن صحة أو خطأ هذه الشائعات، غير أن الأمور المالية للدولة كانت في حالة يرثى لها، فقد بدأت الفوضى بالظهور في الجيش لعدم تأمين متطلباته وتأخير إعطاء الرواتب، حيث ظهر العصيان والهروب من الخدمة، وقد حاولت الدولة جاهدة الحفاظ على الجند لإرسالهم إلى كردستان لمنع العصيان هناك، و لكن الفقر والحاجة الماسة لدى المواطنين لمتطلباتهم الأساسية كانت مفقودة بسبب سوء التنظيم والإدارة، وكانت الفرصة سانحة لتدخل القراصنة

الأوروبيين في أمور الولايات واحتلالها، وقد كان جميع المواطنين في الدولة ينظرون بعين الدهشة إلى هذه الأمور وإلى الإدارة المركزية كيف فقدت قوتها وقدرتها على قيادة الأمور، وكانوا يرون أنها زائلة لا محالة، وقد حاولت الحكومة المركزية إصلاح وتحسين بعض الأمور، ولكن الضعف والعجز وعدم إطاعة الأوامر أدى إلى عدم النهوض بالدولة من جديد.

وفي عام ١٨٤٨م تم اتخاذ بعض الإجراءات للحد من البطالة التي انتشرت آنذاك، وقد قررت الدولة التخلص من بعض القوانين كالذي يختفي خلف القضاء والقدر من أجل التخلص من هذا المأزق.

وخلاصة القول فإن الدولة قد وصلت إلى وضع حل ما لبعض المشكلات المتعلقة بالسقوط المعنوي والمادي لها، فقد كان رشيد باشا يبدي رأيه بالاقتراض من مكان ما، ولكن الدين كان يتطلب تسليم رقبة الدولة إلى الدائن، وفي كل الأحوال فإن اليونان كانت من بين الذين يجيدون نشر الدعايات، فقد أذاعت أن الدولة العثمانية ستزول، وأن المقرض سيخسر أمواله وبخاصة في مسألة البوسفور ولهذا فقد أرسلت إنكلترا بارجة إلى ميناء بيرو، وكانت الأمور المالية للدولة مرتبطة بالبنك الذي أسسته ومسؤولة عن المحافظة على النقد، ولكن نظراً لوضعها المالي المشكوك به فإنها لم تقدم سوى التمنيات والبرامج.

إن التعامل مع المصارف والبنوك يجب أن يكون على أساس متين، وكذلك الاستفادة من الخيرات وثروات البلاد بطرق معقولة وبخاصة إيصال الأموال إلى الخزينة العامة بالسرعة القصوى، غير أن الطرق والمواصلات السيئة أعاقت وصول الأموال مما زاد في تردي الأوضاع كما أنه يجب أن تكون تحت إشراف وزارة وليس بنك وطني، وقد تم تأسيس البنك الوطني برأسمال وقدره ١٠٠ مليون قرش بمساعدة من الأجانب، وبسبب عدم اعتماد الدول الأجنبية الأصول زاد الوضع تعقيداً.

لقد تأثر السلطان عبد المجيد كثيراً بالوضع الراهن وبفقر المواطنين وحاجاتهم، حيث غضب وهدد بأن المسؤول عن هذا الإهمال سيلاقي جزاءه،

ففـي عـام ١٨٥٢م وتحديـداً في أول كـانون الثـاني تم عـزل رشـيد باشـا عـن الصدارة، ولكن لخبرته ودرايته بالأمور أعيد إلى الحكومة وزيراً للعدلية، ثم إلى منصب الصدر الأعظم، وعلى هذا فقد عدّ الناس أن مسبب الفقر والبؤس هو السلطان عبد المجيد وليس رشيد باشا بسبب عدم الاستقرار على وضع معين من قبل السلطان، فضلاً عن أن أعضاء الحكومة كانوا في شغل دائم، وهناك كثير من الأقوال من قبل المواطنين بأن كثرة تغيير الوكلاء من قبل السلطان وعدم ثباته على أشخاص معينين لا يمكن أن تؤدي إلى تشكيل هيئة وكلاء لإصلاح البلاد، وإن هذا السلطان الذي لا يستقر على شيء معين، ولا يثق برجال الدولة، ولا يأخذ برأيهم، لا بد من الإطاحة بحكمه وعزله وتعين عبد العزيز بدلاً عنه.

لقد كان المتعصبون الذين يريدون العودة إلى القوانين القديمة والشرائع الإسلامية هم السبب في ضياع تطبيق النظام الجديد، فالنظام الحديث في نظرهم بلاء ويجب إزالته من الدولة العثمانية، وإن قانوناً ليس من أجل الأتراك وإنما من أجل المسيحيين والمساواة بينهما يجب نزعه من القانون الجديد، ويجب أن يبقى المسيحيون كما هم: "أي يرون أن يعود المسيحيون كما كانوا من قبل في الدرجة الثانية".

البَابُ التَّاسِعَ عَشَرَ

ـ سقوط رشيد باشا.

ـ الإصلاحات في الولايات.

ـ تعيين البرنس منجيقول سفيراً فوق العادة.

بعد استلام رشيد باشا للصدارة العظمى تم عزل وزير الخارجية عالي باشا لأنه لم يكن يعرف المراوغة والعمل مثل رشيد باشا ، ولم تعرف الدولة ولا السلطان قدر عالي باشا الذي كان حريصاً على مصلحة الوطن، وتم تعيين قريب السلطان محمد علي باشا بدلاً عنه، وكان أمياً لا يقرأ ولا يكتب وغير مؤهل لاستلام منصب بهذه الأهمية، وعلى كل فقد استطاع تهدئة الأحوال وتطبيق النظام بمساعدة معاونيه وأصحاب الدراية وتمكن أن يكون خير خلفٍ لخير سلف لأنه كان يتبع سياسة الأحرار من السفراء. وفي ٢٨ تشرين الثاني عام ١٨٥٢م وقّع السلطان على الفرمان الذي قدمه إليه محمد علي، وفيه أن محمد علي يصبح رئيساً وهذا اللفظ له معنى خفي، فإذا حللناه نجد أن الألقاب والثناء والمديح للسلطان.

إن الأمور الإصلاحية وإدارة الولاية كانت تتطلب معلومات شاملة ، والقرار الحكومي المقدم للمكلف للالتزام به عند الإدارة المركزية هو أنه يحق له فقط عزل وتعيين موظفين، وأن كل ولاية منذ سنين عديدة كانت فيها الوظائف تباع وتشترى، وأن على كل موظف مالي أن يقدم كفيلاً من الصرافين الأرمن إلى الوالي، وأن الذي يستلم هذا المنصب يكون خديوي البلد بمعنى مالك الولاية ، لأن الوالي يعدم من يشاء ويعفو عمن يشاء ويرغب، إن هذه الإدارة أمر سيئ جداً وفظيع.

وبما أن الأمور المالية لم تكن منتظمة فقد كانت تضر بالمعاملات التجارية مما كان يسبب القلاقل والفتن، كما أن قصر السلطان بات تحت

الحصار أي الحراسة المشددة ولا يمكن الوصول إليه، وكان يجب الحصول على رخصة لأي عمل أو شيء، ولو لم تكن الرشوة نقداً، وبخاصة ما يتعلق بالزراعة، لما أمكن عمل شيء من دون الحصول على رخصة، ومثال ذلك منطقة بنابرين الأرض الزراعية الممتازة التي كانت بيد الوالي، فقد كانت أمور أصحاب الأراضي كافة بيده أيضاً.

وفي عام ١٨٣٨م وما بعد تم التعاقد على حرية التعامل بين جميع الملل والمذاهب داخل المملكة أو خارجها أو مع الدول الأجنبية التي كان تجارها قد تركوا عملهم في التجارة بعد إلغاء امتيازات الدول الأجنبية كافة، وقد ألغي إرسال الموظفين إلى الولايات للإحصاء وعند إلغاء التنظيم الجديد كانت الولايات على الشكل التالي: عند تحديد الملكية يعين أحد قادة الجيش بمثابة محافظ، مهمته في المكان الذي هو فيه تحضير جدول الضرائب وتحصيلها مع مأمور مالي ومساعد له، ويبقى على اتصال دائم مع الوالي ومع وزير الخارجية والصدر الأعظم ويجتمع الوالي مع قائد الجيش والمسؤول المالي في مناسبات عديدة، وإن كل مسؤول مستقل تقع ضمن دائرته المخصصة له، ويمكنه عند الحاجة اللجوء إلى زملائه لتوحيد الجهود جميعها، وكلهم تابعون للحكومة وعليهم تقديم تقاريرهم السنوية إلى الباب العالي.

إن هذه النظم والتشكيلات التي وضعها رشيد باشا كان قد أخذها عن الفرنسيين، لأنه مكث فترة في باريس، وقد اقتبسها منهم وعدّلها، كما أخذ الشيء الكثير عنهم بما في ذلك "دره بارتمان" أي البرلمان وكانت المجالس العثمانية تجتمع كل يوم للتباحث في الأمور الإدارية والمالية في الدولة، وفي عهد السلطان عبد المجيد لم يتم تنظيم التشكيلات الجديدة بشكل جيد، حيث يرى أن بعض التشكيلات القديمة كانت متداخلة معها.

إن مقصد التشكيلة الجديدة أن يرتبط المأمورون في الدولة بجهة ما وهي الحكومة، ومن حق الحاكم والملتزمين معه من الموظفين والولاة والمأمورين تعيين مقدار من الراتب لهم ووضعه قيد التنفيذ، كما كان محمد

علي باشا الذي كان وزيراً للخارجية يفكر بجدية بإعادة الحقوق والصلاحيات القديمة إلى بعض الولايات، حيث قال في إحدى المناسبات: "إن تأمين حياة وأموال المواطنين بالنسبة لمن يريد أن يبث الفوضى ويلعب بأمن المواطن سهل جداً، لذلك يجب تطبيق القانون الذي وضعته الحكومة حرفياً، كما يجب تقويته لأنه من الأمور الضرورية المستعجلة".

أكد رشيد باشا عند وضعه برنامج إدارة الولايات أن الأولويات التي يتوجب على الولاة فعلها هي رفع الظلم والاستعباد عن الناس، لأنه مهما وضع من القيم والشروط على الولاة فيجب مراعاة عدم تضاربها مع ما كلفوا به من التنفيذ والقيام بالواجب الملقى على عاتقهم، إن برنامج الإصلاح والحرية المأخوذ من أوروبا لا بأس به، وقد كان بإمكان مجلس الولاة تنفيذ الأوامر لأن تشكيل أحوال الولاة كانت مهيئة لمثل هذا الأمر، مع ذلك فقد كلف الولاة بالاتفاق مع قادة الجيش والمسؤول المالي بالقيام بالتفتيش على حسن سير العمل، ولكن لم ير من مجلس الولاة شيء مما أسس من أجله، فهم لم يستطيعوا دفع الأذى، وفي حال المحاولة يتضرر النفع منها، وكذلك عند انفراد الوالي وحده فلا يحق له الموافقة على أي طلب من الطلبات المقدمة من السفراء الأجانب، ولكن بعد تأسيس مجلس الإدارة قاموا بإصدار بعض القرارات من وراء المجلس ومن دون علمه وكانت القرارات تتعلق بالأجانب.

وفي عام ١٨٥٢م أصدر السلطان عبد المجيد أمراً بأنه يتم جمع الضرائب من النواحي والمحافظات تحت إشراف الضباط والولاة، وبموجب ذلك يحق للوالي عزل وتعيين من يريد وقد تم توسيع مهام الولاة وصلاحياتهم للقيام بتطبيق النظام وحفظه، إلا أنه كان يتم إلغاء صلاحية الوالي إذا أعدم أي شخص، ولاسيما بعد منحه حماية القرى واشترط عليه المحافظة على أرواح الناس وأعراضهم، ولهذا فقد زود بصلاحيات واسعة وكافية، أما في الماضي فقد كان الوالي يأمر بإعدام من يريد من دون محاكمته ومهما كان جرم الشخص، وقد أنهي هذا الوضع وأخذت هذه الصلاحية من الوالي للحيلولة دون الانفراد بالسلطة، ولكي تتوقف أعمال السلب والنهب من قبل الأشقياء،

ولكن حدث عكس ما هو متوقع حيث تم فقدان السيطرة على الأمور، وتم ضبطها في الأماكن التالية فقط: أدرنة - طربزون - أزمير - العاصمة، حيث تم ضبط الوضع وربطه، ومنع عدم إطلاق النار على الخارجين على القانون إلا عند مطاردتهم فقط، ويجب الحصول على الموافقة بإطلاق النار إن لم يستسلم. ويجب أن يسجن في المنطقة التي يحاكم فيها ولا يرسل إلى العاصمة، وفي عام ١٨٥٢م تم إكمال الجزء الناقص في المحاكمات الجزائية، والغريب في الأمر أنه لا يحق للمحكمة أن تحاكم أي شخص حتى تتبين السبب، لأن القانون ليس له قاعدة أساسية، والجرائم الموضحة يتم محاكمة مرتكبها، لأنه لا يوجد مدّعٍ عليه، ومن أجل تأمين الحقوق فقد أوجد المدعي العام للقيام بالدعوى نيابة عن المقتول الذي لا يوجد له أحد أو لم يشتك أحد من أقربائه، وكانت النتيجة منع محاولة التلاعب بالجرم بصورة نهائية.

وفي تشرين الثاني عام ١٨٥٢م وبأمر من السلطان تم تعديل بعض القوانين التي صدرت عام ١٨٣٩م وإبقاء بعض منها، وتخفيف البعض الآخر، وتطبيقها فوراً، لأن مثل هذه الإيجابيات كانت قد وضعت الدولة على أول صفحة من بدء الإصلاح والتطور، وحيث اتخذت الدولتان الكبيرتان فرنسا وإنكلترا أنموذجاً لها بالنسبة للأمور الداخلية، ولتوحيد الإدارة على كل الاحتمالات، كما أمنت المتطلبات اللازمة لذلك، وخُفف تدريجياً من توسيع سلطة الإدارة العامة منذ أيام فتح القسطنطينية وفي بعض المناطق داخل العاصمة كانت إدارة المنطقة بيد المختار، فتم توسيع مهمة المختار للتشبه بالدول الأجنبية وقيامهم بالإصلاحات ضمن منطقتهم وسنقدمها بالتفصيل فيما بعد، وقد تم تطبيق الأحكام جملة وتفصيلاً بموجب الفرمان السلطاني، وبعد مدة من الزمن وفي ٢٨شباط عام ١٨٥٣م حضر البرنس منجيقوف ومعه أعضاء السفارة الروسية إلى مركز الحكومة العثمانية ليبين سبب معركة القرم التي حدثت بينهما وأنها كانت بسبب اختلاف المسيحيين وتم التباحث في هذا الموضوع.

الباب العشرون

ـ الخلاصة والنتيجة للقسم الأول.

لقد قال اللورد بالمرستون عام ١٨٦٧م: "يجب النظر في بداية الإصلاحات وتقدمها نحو الأمام في الدولة العثمانية من قبل الأصدقاء، ولكن الوكلاء لم ينظروا إلى الخلف وما يتوجب التحضير له، لقد كانت نظرتهم فقط إلى الوقت الراهن، ولم تكن بالدقة المطلوبة" "يجب أن نأخذ بتوصية السياسة الإنكليزية ونتحرك بموجبها، وأن ننهي القسم الأول من تاريخنا القديم بالاستفادة من التنظيمات والإصلاحات والقوانين الحديثة" من أقوال مؤلف الكتاب.

إن نتيجة متطلبات البرنس منجيقوف وظهور نوايا الحرب، وإذا نظرنا إلى أحوال تركيا الاجتماعية من أيام السلطان محمود وإلى خلافة عبد المجيد، نجد أن التوسع والاستفادة من الإصلاحات تمت بقوة، ومما لا شك فيه أن الشعب المسلم الذي يرى بقية الأقوام دونه من الناحية الاجتماعية لا يمكن أن يقبل بسهولة النظم والقوانين الأجنبية حيث لم تزل عنه الأفكار والاعتقادات القديمة، كما أن النظم الحديثة التي يتساوى فيها المسلم والمسيحي لم تطبق كاملة، حيث كان وما يزال يُنظر إلى المسيحي على أنه دون المسلم من حيث الرتبة، ولم يحصل المسيحيون على حقوقهم كاملة، وما تزال الخصومات والخلافات بين الدين قائمة، والتعصب القديم ما زال قائماً، ولكن منذ إلغاء الجيش الانكشاري على يد السلطان سليم، وقبل أن يطبق النظام الجديد في الدولة، فيا للعجب ألم يحدث أي تطور أو إصلاحات[1]، إن الذين يدَّعون ذلك ينكرون الحقيقة، ولكن المشكلات التي لا تنقطع عن ظهر الدولة والشعب والفوضى داخله، جعلها تبطئ الخُطا في التقدم وأحياناً

---

[1] ـ لا شك أن المؤلف أخطأ في شجرة نسب السلاطين، فالسلطان محمود ليس ابناً للسلطان سليم الثالث، فالسلطان محمود ابن السلطان عبد الحميد الأول أما سليم الثالث فهو ابن السلطان مصطفى الثالث، وكان على المترجم تصحيح خطأ المؤلف الفرنسي.

كانت ترجع إلى الوراء، إن التكلم عن العالم المسيحي الذي يسير نحو التطور حقيقة واقعة وكلام كله صدق، ومن يقول غير ذلك فهو ينكر الحقيقة.

وإذا لم تتم إزالة الأحوال السابقة في الدولة العثمانية فإن الكسل سيدب في الإدارة، علماً أنه تم إعطاء بعض التأمينات للمواطنين وقبول وتصديق بعض الحقوق للمواطن، حيث تغيرت بعض العادات وأخلاق المسلمين وتم إصلاح بعض الحالات لغير المسلمين، وقد بحثنا سابقاً في صلاحية الولاة والأمر السلطاني في تحديد صلاحياتهم، وتوسيع هذه الصلاحيات من ناحية الإصلاح والتقدم حيث لم يستفد من ذلك سوى الأشقياء من دون إلغاء الاستعباد، وقد تكلمنا عن ذلك سابقاً، ولكن إذا نظرنا وفكرنا في بعض النقاط وتفصيلات الكتاب وبعد قراءة الفرمانات في أواخر السلطنة بدءاً من محمود إلى الوقت الحاضر، فإننا لا نشك أنه في زمن ما كان هناك عصر كامل، إن إرسال عزت ملان (وهو ابن أخ وزير الخارجية) إلى القدس مع إرسال والد صاحب مكتب التراخيص واصف أفندي وصاحب الحمية نحو الوطن رشيد باشا وإعدام برتو باشا سراً وأيضاً الأطفال من أولاد السلاطين عام ١٨٥٢م فإنه لا يمكن نسيان كل هذه الأمور في زمن يرى فيه أن الإصلاح والتقدم أمر قبيح ولا يمكن أن يعود إلى مثل هذه الأمور وارتكاب الجرائم، ومنذ صدور القرار الحكومي عام ١٨٣٩م لم تصادر أموال أحد، وإن حدث بعض التلاعب فقد كان يحاسب مرتكبه مهما كان مركزه، وقد تمت محاكمة صهر السلطان سعيد باشا ونفي من السلطنة لأنه ارتكب جرماً، وكان في حوزة المسيحيين الذين كانوا يدّعون الفقر أموال كثيرة، حيث بدأت هذه الأموال بالظهور من دون خوف، ومهما كانت الأوضاع متردية نحوهم فإنها خفت بشكل ملحوظ، وفيما يتعلق بتغيير مذهبهم فقد كانوا أحراراً في ذلك، ومن الناحية العسكرية فإن بعض الأمور التي كانت في تقدم قد ألغيت.

منذ القديم وحكام البوسنة والهرسك والبكوات الذين كلفوا بإدارة تلك المناطق يحقدون على المسيحيين، ولاسيما بعد إلغاء المحاكم واللجوء إلى إقامة محاكم في كل بلدة، ولم تكن تلك المحاكم قادرة على القيام بواجبها، فقد عجزت عن نشر الأمن والطمأنينة بين المواطنين.

كان هذا التجديد من أجل الإنسانية، ومنذ وُجِد الإنسان فقد وضع القوانين للمصلحة العامة والمحافظة على الأرواح والأموال، إن مثل هذه القوانين والأنظمة ولو كانت جزئية فإنها ومع الأيام سترقى إلى أعلى مستوى ولو كان على سبيل التسلية، وسأثبت ظني وصحة ما أقوله بعد مدة في الاجتماع العام في باريس من أجل دراسة الوضع في تركيا، فقد توضح أن تركيا ستلغي الأمور المتعلقة بالقوانين القديمة كافة، وستأخذ الإصلاحات والنظام الحديث قريباً، وستقيم اتفاقاً مع الدول المسيحية ولكن هل ستبقى تركيا على وضعها القديم، أم ستُكتَب لها حياة جديدة لتنمو بموجبها؟ هذا ما سنراه ابتداء من عام ١٨٥٤م إلى نهاية عام ١٨٦٧م وهو موضوع القسم الثاني.

القسم الثاني

١٨٥٤ ـ ١٨٦٧م

الباب الأول

- وضع تركيا في أثناء حرب القرم.

- التشكيلات العسكرية في الدولة العثمانية.

خلال السنوات الثلاث ١٨٥٣ ــ ١٨٥٤ ــ ١٨٥٥م كانت القوات العسكرية كافة مشغولة بمعركة القرم نظراً لأهميتها، وإذا نظرنا إلى تاريخ التنظيمات فإننا نجد أنها تعطينا معلومات كثيرة ومهمة، وإن أول إجراء اتخذه مجلس الوكلاء الذي أسسه رضا باشا كان البيان الذي قدمناه سابقاً، وهو بخصوص تطوع الجنود وكيف أنهم كانوا قديماً يخدمون مدى الحياة، وقد تحددت المدة بخمس سنوات في النظام الحديد، كما تم تحديد أعداد الردفاء وتشكيل لواء جديد منه، وكيف تسلسل المراتب من ضباط وغيرهم، وكانت مهمتهم تدريب الجنود على التعليمات العسكرية، والقيام ببعض المناورات أي المشاريع العسكرية، وبغض النظر عن بعض التفرعات فإن النظام الفرنسي كان مقبولاً، وقد تم تدريب الجيش الجديد جيداً حتى ارتقى إلى درجة ممتازة، وقد قال إبراهيم باشا المصري الموجود في فرنسا في إحدى المناسبات: "إنه لن يكون هناك فرق بين جيشنا وجيش أوروبا خلال بضع سنين سوى اللباس، ونحن المصريين لدينا مزايانا في الدولة العثمانية التي ستعرف بعد مدة عندما يعرف ما سنقوم به، حيث وضعنا في تقديرنا العمل موضع التطبيق والتنفيذ، ومما لاشك فيه فإن الإصلاح الذي تم داخل الجيش قد نال تقدير أوروبا، ولولا تشكيل الجيش الاحتياطي لما بلغ ضعف هذا العدد في أقل من عدة أشهر[1]"، وكان ذلك عام ١٨٥٢م، ومع ذلك لم يستطع مواجهة الجيش الروسي.

---

[1] - لم يشر المؤلف إلى السنة التي قاد فيها إبراهيم باشا، لأنه توفي سنة ١٨٤٨م ووالده محمد علي توفي ١٨٤٩م.

إن المقاومة والوقوف في وجه الجيش الروسي كانا يتطلبان قوة أكبر ومع ذلك فإن معركتا (أولته نيجا) و(قالافات) كانتا باعث الشرف للجيش النظامي الجديد والجيش الاحتياطي المدرب على النظم الجديدة والحياة العسكرية الجديدة، ولولاه لما استطاعت تركيا التصدي للجيش الروسي، وقد شارك القادة بتأسيس هذا الجيش بموجب الإصلاحات التي تم تنفيذها عام ١٨٤٣م وبذلك فقد تمكن الجيش من الحفاظ على الحدود عام ١٨٥٤م.

إن أول معركة خاضها الجيش النظامي قديماً كانت بأمر السلطان، وقد كانت مختلفة تماماً حيث لم يحصل فيها شرف الانتصار على الأعداء وكانت بقيادة إبراهيم باشا، وفي الحقيقة كانت عبارة عن معركتين وليست معركة واحدة، وقد سميتا بقونية ونزيب.

ملاحظة: عندما حارب محمد علي والي مصر الجيش العثماني، كان بقيادة إبراهيم باشا وانتصر والي مصر.

وفي أثناء حرب القرم كتب قائد الجيش الفرنسي المارشال سن أرنو عام ١٨٥٤م ما يلي:

"إن الجيش العثماني يتألف من القائد والجند فقط، ولا يوجد بينهما ضباط ولا حتى صف ضباط، أما الجندي في الجيش التركي فهو شجاع والكل يعرف قدرته على التحمل والصبر".

وكذلك فقد وصف أحد قادة النمسا الجيش بمثل هذا القول وكذلك قادة الجيش الفرنسي والإنكليزي الذين شاهدوا المعارك في سيلستر وسيواستوبول بأم أعينهم عن قرب، وعندما تفقد الجنرال الإنكليزي واسمه ويليه مسس الجيش العثماني الموجود على حدود الأناضول وكان معه وزير الخارجية اللورد قلارندون Clarendon قالا في البرقية المرسلة بتاريخ ١٦ أيلول عام ١٨٥٤م: إن وجود أفراد الجيش العثماني في أي قوة من دول العالم لن يكون بأفضل من هذا الجيش والجند في الدولة العثمانية، وهي قوية البنية يوجد فيها كل ما يتطلبه الجند على أكمل وجه"، ولكن المارشال سن أرنو

صاحب المزايا الحسنة قال: "إن الجيش الذي لا يوجد فيه ضباط أو صف ضباط لا ينفع ولا يستطيع القيام بواجبه على أكمل وجه".

وقد جاء في المقالة التي كتبها الدبلوماسي الفرنسي سن بريت في جريدة رودو موند بتاريخ ١٥ مايس عام ١٨٦٥: "إن المحاربة أو القتال الشخصي أو الفردي لا ينفع وإنما القطاعات الكبيرة المنظمة التي تحارب، وإن قوة الجيش التركي موجودة فيه اسماً فقط، وإن الترقية وترفيع الرتب ليس متبعاً في هذا النظام، والخدمة في الجيش ثقيلة ولها مشكلات، وعند اللزوم لا ترى رجحان كفة الميزان نحوهم، لأن همهم فقط المنفعة الشخصية، ولم يكونوا إلا في الجيش الملكي أو السلطاني، أما بقية الرتب فكانت تمنح إما بالمصادفة أو بالاتفاق بين الأفراد حسب مقدرتهم وجهدهم، وإن الضباط الذين يعيشون مع بعضهم لا يوجد فرق بينهم، ولا يحاسبون على مخالفة الأنظمة العسكرية، وكان الفرد يحصل على الرتبة إما بالوساطة أو بالنقود، ولا يوجد حافز وترفيعات لصاحب الشخصية المميزة الذي عنده علم ومعرفة، وقد كان المسؤولون عن تعليم الجيش وتدريبه من الضباط والقادة فقراء جهلة، وقد تغير شكل الجيش فقط، وبقي العتاد كما هو، ولا أريد أن أدخل في تفاصيل أمور الإدارة بالنسبة للخدمات وعدم كفاءة الضباط، سأكتفي بما قاله المارشال سن أورنو في رسالته حول الخدمات الضرورية للجيش من حيث الطعام والدواء وما يلزم للجرحى والمرضى، ومع الأسف فقد كانت جميعها معطلة، وقد قال قائد العمليات عمر باشا: "إن عدم قدرة الإدارة على تقديم ما يلزم للجند لن يمكن الجنود من تحمل هذه المقاومة الشديدة وإن كانوا على قدر من الشجاعة".

لقد أرسل الماريشال سن أرنو في شهر مايس عام ١٨٥٤م رسالة يقول فيها: "إن الجيش ومنذ خمسة عشر يوماً يعيش على الأرز والبسطرمة، ولا يمكن دوام هذه الحال، لأنه حتى الحيوانات التي أُرسلت من أجل الاستفادة منها أصبحت ضعيفة، ويجب رعايتها وتسمينها من أجل لحمها، ومن الناحية

الزراعية فإن النباتات في أول نموها فكيف تسمن هذه الحيوانات؟ هذه هي إدارة الجيش التركي".

إن النقص في الجيش وقلة المعلومات اللازمة لإعداده وكونه قيد التجربة وعدم إيجاد الكفاءات من الرؤساء على صورة قوية، كل ذلك أدى إلى فشل الجيش النظامي.

أدى التجاهل وغض النظر صراحة عن المشكلات التي لم يجدوا لها حلاً إلى انتشار الفساد الأخلاقي في الدولة حتى وصل إلى الجيش، الذي ربما كان السبب في تفكك الجيش والدفع به إلى المهالك، والجميع يعرف عند البحث إجمالياً في حرب القرم، كيف كان الوضع في تركيا وما هي الموضوعات التي لم يجدوا لها علاجاً، والحل المناسب، التي تأثرت بها الحكومة المستقلة من جهة أنظمتها وقوانينها، ،وإذا أردنا معرفة الحوادث التي جرت بسبب الفساد الأخلاقي فعلينا ألا ننسى ما حدث على أطراف موسكو وفي مراكز الحكومة فإنها أكبر دليل على ذلك، وقد كان يمارس في الخفاء في العاصمة، وإن اعتراض أحد أو عدم المساعدة في هذا الموضوع يعد تخلفاً وإخلالاً بالذوق العام، وقد كان الفساد الأخلاقي في الجيش محط إعجاب ومباهاة بين الجند من دون حياء. لقد كان الوضع في آسيا بين الموت والحياة وقادة الجيش والباشوات لاهون، ولا أحد يبالي بما يحدث، وربما تتفكك القطعة العسكرية الواحدة تلو الأخرى ولا أحد يدري، إلا عند اجتماع البرلمان في إنكلترا ولدى الاطلاع على الوثائق والتقارير المقدمة منذ عام ١٨٥٣ ـ ١٨٥٤ ـ ١٨٥٥م عن أوضاع الجيش وتحركاته بين الجنرال ويليه مس واللورد قلارندون واللورد استراتفورد مع بعض السفراء والبرقيات المرسلة فيما بينهم وعددها ٣٥٠ برقية التي جمعها المسيو سن يريست ولخصها ونشرها في جريدة ره رود سوند، وأذكر بعض فقراتها:

إن الجيش قد تحمل المصائب والآلام والإضرابات التي حدثت في آسيا بسبب العصيان، ولا شك أن الجنود كانوا من الصابرين في المدن والقرى

كافة، ولهذا يجب العناية بالجيش لأنه في حال يرثى لها، فحتى أساسيات العناية الطبية مفقودة عند المدافعين، وسبب ذلك هو شدة الإجراءات، وأما بالنسبة للقطعات العسكرية فإن الشهور ١٨ ـ ٢٠ ـ ٢٢ قد تداخلت فيها الرواتب مع بعضها البعض وعاش الضباط فيها على مبدأ يوم جديد ورزق جديد، أما بالنسبة إلى ثقافة الضباط وانضباطهم فقد كانا مبعث عار وإهانة بسبب عدم المحاسبة والتسامح وكان أكثرهم لا يليق به أن يكون قائداً، لأن أكثرهم من مدمني الخمر ولا يفكر إلا بسرقة النقود المخصصة للجيش، وكان المشير مثالاً في ارتكاب المعاصي واختلاس الأموال، أما الباشوات فقد كانوا يشتركون مع موظفي المالية والمسؤولين الماليين في اقتسام الأموال فيما بينهم، ثم يرسلون جداول مزيفة إلى الدولة، مثلاً: إن الدولة خصصت مبلغاً لـ ٣٣ ألف جندي وحددت لهم ثمن نفقاتهم، ولكن في الحقيقة يكون عدد الجنود الذين هم تحت الخدمة ١٨٥٠٠ جندي فقط، وإن الفرق كبير، وهذا منبع الاستفادة للقادة، كما أن الجدول المقدم للدولة يتضمن ٣,٥٠٠ جندي بينما في الحقيقة فإن هناك ٨٠٠ جندي غير ملتزم وغير موجود أصلاً، وقد كان الباشوات ينظرون إلى المشير بازدراء واستخفاف لقبوله بمقدار قليل من السرقة. وفي الشتاء الماضي توفي ١٢ جندياً في المستشفيات وقد تم بيع ما يملكونه بأمر من المشير، وكانت مخصصات الجيش ترد نقوداً وعينات فيحتفظ بالنقود وتوزع العينات، وبهذه الطريقة تضررت المصلحة العامة بنسبة ٢٠٪، وقد كان الباشوات والمسؤولون الماليون يبحثون عن السماسرة لعقد اتفاقات معهم تمنحهم حق الامتياز لاستلام مخصصات الجيش مقابل رشوة يدفعونها لهم، ولا يحاسب مرتكبها، أما العينات التي كانت ترد إلى الجيش فقد كانوا يأخذونها ويبيعونها على حسابهم الخاص، وكانوا يجعلون الجند يعملون في أعمال الزراعة والحصاد والزراعة وهدم الخانات في القرى، وكانوا يأخذون الناس إلى أعمال السخرة وتقطيع الخشب لأنه كان غالي الثمن، كما كانوا يعلمون الجنود أعمال

السلب والنهب بشتى الطرق ويعلمونهم الحيل للاستفادة منهم قدر الإمكان، إن فتح الإدارة العثمانية الباب أمام الفساد وعدم مكافحتها له كان السبب الحقيقي في خسارة المعارك الثلاث وهي: بايانـدوي – أخال جبخ – باش كدكلي التي بسببها تم احتلال الأناضول من قبل الأعداء وأقدم النتائج مختصرة:

التنظيمات: حصلت التشكيلات العسكرية على الخبرات العالمية، وإن تصورات سليم الثالث وتشكيلات السلطان محمود الثاني التي بدؤوا بها قد اكتملت في ذلك الوقت وتم قبولها من الأهالي المسلمين، فرب قائل يقول إن الجيش الإسلامي بمعنى الجيش العثماني المحافظ على دينه فهل هو هذا الجيش؟

إن تأسيس الجيش من أصغر أعضائه إلى أكبرهم قد تم تشكيله بحسب القواعد والفنون العسكرية الأجنبية، وكان الموظفون والاحتياط منهم على قدر كبير من المعرفة بالأمور العسكرية، وجاهزين للقيام بدورهم على أكمل وجه. وقد ساعد تفوق التربية والأخلاق على رجحان كفة الميزان والنصر، كان الرؤساء يمتلكون المقدرة الكافية لإحراز النصر، ولكن كان لديهم نقص في الضباط صغار الرتبة وصف الضباط حيث كانوا محرومين منهم.

الإصلاحات: لم يحصل المطلوب من جهة المواطنين، ولم تزل العادات والتقاليد القديمة، فإن المشير – الفريق – واللواء الذين تخرجوا من العاصمة أو الدول الأجنبية كانوا مبعدين عن المناصب المهمة لأتفه الأسباب[1].

---

[1] – ذكرت هذه المعلومات في البرقية التي أرسلها ويليه مس إلى اللورد قلارندون في ٢٣ تشرين الأول عام ١٨٥٤م.

الباب الثاني

ـ مقدمات معاهدة باريس عام ١٨٦٥م.

ـ صدور المادة الرابعة المتعلقة بالمواطنين لأول مرة.

ـ إلغاء الخراج وقبول المسيحيين في الجيش.

إن التنظيمات الجديدة التي أمر بها السلطان محمود في أواخر حكمه، التي بيناها في أول الكتاب كانت تتطلب السياسة الجيدة والإيجابية، وقبل كل شيء كانت غايتها إرضاء الدول الأوروبية والرامية إلى إقرار المساواة بين المسلمين والمسيحيين في الحقوق، وقد بينا هذا الأمر بالتفصيل ورأينا كيف أن الدولة في ذلك، إذ إنها لم تحسب حساب العادات وأفكار المواطنين فيما يتعلق بذلك، وقد كان سيتم قريباً ولأول مرة عقد اجتماع للمجلس العمومي التركي مع هيئة الدولة للبحث في كيفية الانضمام إليها، كما كان الأمر يتطلب أن يكون قانون الإصلاح الجديد قد طبق أو حتى الأحكام الأساسية فيه فقط، ولكن الدولة لم توفق في ذلك، ولقد اشترطت الدول التي ستمد يد المساعدة لتركيا فيما يتعلق بمعركة القرم تطبيق الإصلاح الاجتماعي، ووضعه موضع التنفيذ، وتحديد المواعيد من قبل الحكومة التركية، وقد تبنت السفارة الفرنسية والإنكليزية والنمساوية هذه الوظيفة، وكان ذلك في أثناء المحادثات التي جرت بين روسيا وتركيا بشأن حرب القرم، وتم عقد صلح في ١ شباط عام ١٨٥٥م في فينا وكان ينص على ما يلي:

١ ـ تغيير البكوات في المناطق: الأفلاق ـ البغدان ـ الصرب.

٢ ـ إطلاق الحرية لروسيا في نهر طونة.

٣ ـ يكون البحر الأسود تحت سيطرة واحدة.

٤ ـ حرية المسيحيين ومنحهم امتيازات وإعفاءات وهناك أربع مواد تتعلق بهذا البند.

ولا أريد هنا سوى أيضاح النقطة الأخيرة إذ إن الاهتمام بالمواطن كان النقطة الأساسية للدولة العثمانية في ذلك الوقت، وسأكتفي بالبحث حول أيضاح فخر واعتزاز المسلمين لاسيما بخيراتهم، واعتماد الدولة على الائتلاف الأوروبي.

لقد أصبحت الحماية بيد الدولة العثمانية على مناطق: جار - أفلاق - بغدان، بعد الصلح مع روسيا، وكانت الدولة العثمانية تحاول جاهدة الاحتفاظ بحقوقها القديمة في هذه المناطق، وقد كانت السفارة الفرنسية والإنكليزية على علم بهذا الوضع، وإن واردات الدولة من رومانيا وصربيا سيتضاعف مقدارها، وإن علاقة روسيا بالبحر الأسود ستنقطع نهائياً، وستكون بيد الدولة العثمانية، غير أن منابع نهر طونة الجارية في روسيا ستكون حيادية وليس لأحد الحق باحتجازها بموجب معاهدتي لندن وباريس، كما يشرف على الملاحة في هذا النهر أعضاء من السفارات الأجنبية ومن الحكومة العثمانية لضمان حرية الملاحة فيها للجميع، ويعين مشرفون على ذلك.

كانت الدولة العثمانية تجهل نية الدول الأوروبية عندما قامت بتقديم المساعدات لها في أثناء معركة القرم، حيث كانت الدولة تريد الاستفادة من الدول الأجنبية قدر الإمكان، وقد كانت تعقد الآمال على الدول الأوروبية إلى درجة عدم التعرض للأعمال التجسسية لكي لا تحدث مشكلات ضد ما يريدون.

وإذا أخذنا النقطة الرابعة من المعاهدة المتعلقة بتحسين أحوال الرعية والمواطنين، فإن الوكلاء منذ زمن السلطان محمد الثاني قد منحوا المساعدات للأقوام المغلوبة على أمرها، وكانوا يتهيؤون للتصديق على صرف هذه المساعدات وعلى تطبيق النظام القديم، وبما أن البرنس غورجاقوف كان مكلفاً بالتوقيع فقد أضاف إليها مادة خصوصية، وهي عدم القبول بوضع المسيحيين تحت تصرف الدولة العثمانية وأن للدول الأوروبية حق حمايتهم، إن مثل هذا الطلب مخالف للقرارات السابقة ويعد تدخلاً في الشؤون الداخلية، وقد كان الطلب بمثابة إعلان بأن الدولة العثمانية تابعة للدول الأوروبية وقبل ذلك كان يتم إنكار هذا الأمر.

خلاصة القول:

إنه عندما كانت روسيا توصي فرنسا بوضع المسيحيين تحت وصايتها فقد عارضتا هذا الأمر بشدة، أما الآن فقد وجدا أن هذا الأمر في غاية المنطق، ومن ناحية ثانية فإن المسيحيين الذين منحوا الامتيازات هم من أتباع الدولة العثمانية، وكان اكتسابهم لهذه الامتيازات أساسياً، وإذا دققنا النظر في هذه الامتيازات نجدها على قسمين: - وبحسب ما أفادوه - فالأول: متعلق بالدين والمذهب، وهذا الامتياز متعلق بوجود الحرية ويجب المحافظة عليه، والثاني المتعلق بالحقوق المدنية وعدالة المحاكم، وقد كان مطلبهما الأول: اشتراكها في تطبيق القانون الجديد، والإشراف على تنفيذ الإصلاحات في الدولة، ووضع برنامج خاص لتطبيق المساواة بين الأديان، ولكن هذا الأمر لا يمكن إشراكهما به، أما ثانياً فقد طالبوا بإزالة القوانين القديمة الموضوعة منذ زمن فتح القسطنطينية وتجريد جميع الملل من صلاحياتها وإبقائها شكلاً فقط وإزالة مسببات الجهل من حسد وخصومة.

إن ما يفهم من مثل هذه الإصلاحات هو تقوية مركز هذه القاعدة، ولاسيما إذا تم تطبيقها من قبل إدارة الدولة مستقبلاً ولدى اقتراب موعد الاجتماع العام للدول في فيينا انشغلت الحكومة بهذه المسألة، وقدمت فرنسا للدولة العثمانية نصيحة بأن يقابل السلطان رؤساء الكنائس والمسؤولين المسيحيين الكبار لإظهار الدليل على تحقيق قانون المساواة وقد قال لهم في هذه المقابلة:

"سألغي الخراج، وسأقبل بدخول المسيحيين للتطوع في الجيش، ويحق لكم الاشتراك في إدارة الدولة وفي جميع الرتب حتى نائب لواء، وسيتم إبلاغ الدول الأجنبية بهذا الأمر، وأيضاً ضمن الخدمات الملكية وفي الوظائف من الدرجة الأولى وغيرها من الأماكن الخاصة"، وقد وافق السلطان وسمح لهم بتجديد الكنائس وبناء كنائس جديدة في أماكن وجودهم.

إن ذلك يعد تحولاً تاماً، ولنضع جانباً المساواة بين المواطنين عند السلطان فإن التفوق الإسلامي والمحافظة عليه سياسياً أساسه الإصلاحات

الجزئية، وهذا الإعلان لهو المطلوب بالكامل، ولكن الاعتقادات الراسخة منذ القديم كانت ترى أن هذه التحولات الاجتماعية سيئة، وأن هذه الإجراءات والاحتياطات تهدف إلى الحيلولة دون وقوع حوادث من جراء تأثر المسلمين بقانون المساواة، وقد أعلن هذا النظام في ٧ مايس ١٨٥٥م.

لقد شملت الخدمة في الجيش المواطنين كافة وعلى أساس قواعد جديدة وممتازة، وقد كان على المسيحيين أن يعدوا هذا الإجراء تخلصاً من الظلم والتعديات عليهم، وعلى العكس من ذلك فقد اعترض على هذا القرار أكثر المسلمين والمسيحيين المقيمين في بلاد الروم والذين يعتنقون المذهب الأرثوذكسي، حيث انتشرت الفوضى بينهم وأعلنوا الهروب إلى أعالي الجبال أو اللجوء إلى البلاد المجاورة، فقد كانت الدولة العثمانية ومنذ أيام فتح القسطنطينية تخاف من توزع الشعب الرومي وانتشاره ولهذا تم تعديل القانون الجديد، الذي كان مضمونه: أنه يعفى من الخدمة أهالي الولايات القريبة من الحدود، ويتم تخفيض عدد المطلوبين إلى الجيش من خمسة عشر ألفاً /١٥ألفاً/ إلى سبعة آلاف فقط /٧ آلاف/، وفي النهاية تم الاستغناء عن السبعة آلاف الباقية أيضاً.. كانت هذه التجربة درساً يستفاد منه" وعندما دخلت الإصلاحات فعلياً لم يطلب المواطنون شيئاً أكثر من ذلك، وإن هذه المشكلات التي حدثت بصورة غريبة اقتضت البحث عن إيجاد حلول لها كونها نقطة مهمة ومقبولة لدى الدول الأجنبية.

الباب الثالث

- المادة الرابعة من قرار الصلح مع روسيا.

- ما بعد المداولات.

- إطلاق حرية الأديان.

لقد ركزت المذكرات والمداولات التي كانت تجري في تلك الفترة على المادة الرابعة وإشكالاتها والموضوعات المهمة فيها، وقد كانت المشاورات بين السفارات الأجنبية والدولة العثمانية جارية بشكل سري، ولاسيما في موضوع المادة الرابعة من قانون الصلح، وشيئاً فشيئاً أصبحت تأخذ الصورة النظامية وتحولت إلى مذكرة سياسية، وفي عام ١٨٥٥م تم عقد مؤتمر بين وزير خارجية الدولة العثمانية وسفراء الدول: فرنسا إنكلترا والنمسا وذلك للتباحث في عدة مواضيع.

وأول مذكرة كانت من أجل إيجاد حرية للأديان. إن هذه المسألة مهمة وحساسة حيث تم ربط بقية المواد معها، وقد كان الوكلاء العثمانيون على حذر شديد من هذا الموضوع لأن الدين الإسلامي هو دين الدولة وأكثر الأهالي مسلمون لهذا يجب أن يكون موضوع المباحثات متعلقاً بالمسيحيين في الدولة العثمانية.

كان السفير لورد استراتفورد الإنكليزي من أكثر المعارضين لهذا الأمر، وعند عقد المؤتمر سنة ١٨٤٤م عارض بشدة الفرمان الذي كان قد صدر عام ١٨٣٤ م وكان مضمونه إعدام كل مرتد عن دينه وذلك بموجب الشرع الإسلامي وإعدام الكفار.

قال للسيد رفعت باشا: "إذا أردتم البقاء في أوروبا فإن الإعدام الشرعي يجب أن يلغى، وبقاؤكم مرتبط بذلك".

فأجابه رفعت باشا: "إن المسائل المتعلقة بالسياسة نتقبلها من أوروبا على أساس أنها نصائح نأخذها بالنية الحسنة أما الأمور الدينية والاستقلال الذاتي فإننا مجبرون على التمسك بهما والمحافظة عليهما، وإن الدين الإسلامي هو قانوننا الأساسي وتعتمد الدولة عليه ونستند إليه والسلطان مثلنا لا يستطيع التدخل بهذا الأمر، أما الأمور التي تجرحكم فإننا نستطيع مداواتكم ونعدكم بذلك، وإن الذي ترونه غير لائق فإننا نستطيع إلغاءه كتابياً، أما ما يتعلق بالدين والشرع فلا يمكن إعطاؤكم أية وثيقة بذلك وليس لكم حق في إلغائها أو فسخها، لأننا نكون كالذي يحفر قبراً للدولة وخرابها إلى الأبد، وكذلك نكون قد رفعنا حسن الطاعة من المواطنين للدولة، وإن هذه الأمور ستثير فوضى عارمة".

وفي عام ١٨٥٤ حاول السفير الإنكليزي إقناع السلطان بإعلان القبول بأن من يترك دينه أو المسجد ويذهب إلى الكنسية فله مطلق الحرية، فقام الوكلاء بتقديم الاعتراضات نفسها للمرة الثانية، حيث قال وزير الخارجية عالي باشا: "إن السلطان إذا وافق على هذا الأمر فإنه يفقد خلافته للمسلمين، ولن يمكنه أن يحافظ على السلطنة بعد ذلك، لكننا نستطيع أن نقدم ضمانات ووعود بعدم إعدام الكفار والمرتدين إلا بعد إجراء التشاور السياسي معكم، ولكن إعلان مثل هذا الأمر سيواجه بالغضب الشديد والإضرابات من قبل العامة والعلماء، مما سيجعلنا غير قادرين على تدارك الأمر وتهدئة الوضع أو منعه" إن نقل هذا الكلام إلى تركيا كان يعني التفريق بين الدين والدولة، والتحول من الحالة الدينية إلى الحالة الدنيوية مثل الدول المسيحية، أو تفسير العقائد الأساسية بحرية أكثر والاتجاه نحو التخلص من القيود الدينية ببطء، لبيان الإصلاح وأيضاح الأنظمة والقوانين الجديدة التي تكلمنا عنها سابقاً.

كانت الدبلوماسية الإنكليزية كانت تذهب إلى الأمام كثيراً، ولا توافق على كل ما يقدم إليها من التخفيف والتعديل في أحكام الشرع، ولا تنظر إلى التعصب الديني وما يترتب على رفضه من فوضى واضطرابات داخل الدولة

العثمانية، وحتى القوانين التي كانت ستطبق في الدولة فإنها تطالب بتطبيقها على القاعدة الأساسية التي في إنكلترا، وتنسى الدول الأوروبية وفرنسا أن أغلبية هذه القوانين مقيدة عندهم وعند غيرهم.. فكيف يطالبون بإزالة حكم شرعي".

لقد كانت الدولة العثمانية بعيدة عن المدنية الأوروبية، ولكنها بدأت بإدخالها وأصبحت تتساهل في الأمور الدينية والمذهبية، وهي لم تر بعد النموذج المشابه والكامل في هذه الدول، أليس من المطلوب بعد كل ذلك شيء من التأني والصبر، كما ان الدولة كانت متسعة وكبير الرأي ما زالت في أولها، فهل بالإمكان إثبات أن حرية الرأي كانت جارية في كل الولايات والأماكن؟

فمثلاً عندما تدق أجراس الكنائس في إسبانيا لغير الكاثوليك ألا تحدث اضطرابات ومشكلات هناك؟ وقد كان البروتستانت يعاقبون في طوستانة ونابولي، أما في (أسوج) أي سويسرا فقد كانوا يقبلون الكاثوليك وينفون البروتستانت ويصادرون أموالهم وأملاكهم، وفي القانون الأساسي لليونان لا تقبل من المسيحية سوى المذهب الأرثوذكسي وممنوع سواه، وفي لهستان قبل المذهب الكاثوليكي[1]، وما فعلوه بالأرثوذكس لا ينسى، وقد عارضت إنكلترا القبول بالبابا أما حكومتها الروحانية فمتى كانت تقبل اليهود في مجالس البرلمان علماً بأن الملحد كان يطرد من البرلمان الإنكليزي[2]".

إن مطالبة الدولة بحرية اختيار المذهب بالنسبة للمسيحيين هو أمر معقول ومن حقهم، وستدخل الدولة العثمانية بموجب ذلك إلى هيئة الدول الأوروبية وهو الشرط الأساسي للمعاهدة التي تضمن لها سلامتها وتأمين وجودها بين الدول الأجنبية: "وإن طلب تركيا من المواطنين المساواة كان بمثابة مكافأة للدول الأجنبية على ما قدموه لها"، وهل من حقهم أن يطلبوا من المواطنين الأتراك التخلص من معتقداتهم وعاداتهم دفعة واحدة، والالتحاق

---

(1) - لهستان: عاصمة التبت في آسيا الصغرى.

(2) - وفي ٢٦ نيسان عام ١٨٨١ م وفي اجتماع النواب منع المدعو (برادلو) من أداء القسم وحرم من وظيفة المبعوثين وذلك لنشره مقالات عن الإلحاد وإنكار وجود الله.

بالتمدن الحديث، وهم شعب غير متحدث أصلاً، وحتى إن وافقت الدولة العثمانية على ذلك، فهل ينتظرون أن ينفذ المطلوب بسرعة كما يريدون[1].

وقد حاول سفراء دولتي فرنسا والنمسا التخفيف من حدة التوتر ومن إصرار إنكلترا لأن هاتين الدولتين لم تكونا مع الفكرة والمطلب الإنكليزي نفسيهما.

وقد أسس اليهود والمسيحيون لجنة تجتمع في باريس لبحث حرية الأديان، وكان يرأسها استراتفورد، ولكن تأسيس جمعية مثل هذه لا يجدي نفعاً مع المسلمين وبخاصة إذا كان يرأسها استراتفورد، فإنه لا فائدة ترجى منها ولو عاد المسيحيون إلى دينهم ومذهبهم القديم، وبناء على ذلك وفي نظر كل من فرنسا والنمسا فإنه من غير المقبول احتقار الدولة التي تمت مساعدتها في الأزمات، والتي حاولت جاهدة أن ترضي حلفاءها أو إجبارها على عمل لا تريده وهي التي كانت قد تعهدت بالمحافظة على حياة المرتدين عن الدين الإسلامي، وكتبت بذلك وثائق ومعاهدات وسمحت بالتفتيش أيضاً فإنه يجب الاكتفاء بذلك، إن التفاهم مع سفير إنكلترا لم يجد نفعاً وقد كان يخشى في أثناء المفاوضات من حدوث بعض الوقائع المؤسفة لأن الوكلاء العثمانيين كانوا مصرين على رأيهم تماماً مثل السفير الإنكليزي وفي نهاية الاجتماع قال وزير الخارجية العثماني علي باشا: "إنهم لا يخافون من كأسك المملوءة التي تفيض"، وفي النهاية وبعد أخذ ورد وتضارب في الأفكار فقد تم الاتفاق على:

ترك حرية الدين للمواطن واختيار المذهب الذي يريده مع التبعية للدولة العثمانية، وعدم التعرض لمن يريد أن يبدل دينه أو مذهبه، وعدم إيذائه وظلمه والجور عليه وعدم إجبار أحد على تغيير دينه أو مذهبه، وعلى هذا تم التوقيع واتخذت القرارات اللازمة.

---

[1] ـ مع الأسف المسلمون يتراجعون أمام أي طلب يطلب منهم، وحتى السلطان كان صورة طبق الأصل عن التراجع المزمن لدى حكام المسلمين عامة والعرب خاصة، على الرغم من ذلك نعيش عيشة الله أعلم بها. (المترجم)

الباب الرابع

ـ ما بعد الباب الثاني والثالث.

ـ الامتيازات القديمة لغير المسلمين.

ـ التبدلات الحتمية.

ـ الموافقة على برنامج الإصلاحات المتخذة بين الدول الأجنبية والدولة العثمانية.

عندما تم تشكيل الإدارة للإشراف والتدقيق في موضوع المساعدات للمواطنين عد هذا الأمر هدراً لكرامة الدولة وعزتها ومع ذلك فقد وافقت حفاظاً على شرفها ورفعة شأنها، حيث تمت الموافقة على القرارات كافة من دون تردد وبصدق.

كان وجود البطريركية في الدولة بمثابة دولة داخل دولة، وبعد فتح القسطنطينية نالت تلك البطريركية المزيد من الحقوق والامتيازات وقد تم تحريف وتبديل أكثر بنود تلك الامتيازات ولم تنكر الدولة ذلك، وخير مثال هو ما قدمه وزير الخارجية من أيضاًحات في هذا الشأن لسفراء الدول الأجنبية، لقد كانت أموال الأرثوذكس الشرقيين من المسيحيين وأعراضهم وشرفهم وكل ما يتعلق بهم حتى الحرية الشخصية والفكرية بيد رئيس الكنائس في العاصمة، ولا علاقة للدولة بها أو حتى بالإشراف عليها، وكان البطريرك هو الذي كان يأمر بالسجن والنفي للأرثوذكس ويأخذ منهم الضرائب، وهو الذي كان يعيِّن ويعزل القساوسة، مستخدماً السلطة الدينية التي كانت مهمة بالنسبة للمسيحيين، ولكنه استخدمها بشكل سيئ، وهو الذي كان يحدد البرنامج الدراسي للمدارس المسيحية مع كثير من الصلاحيات في الأمور الدينية والسياسية، وكان غير تابع لأحد ولا يسأله أحد عما يفعل وغير مرتبط مع الدولة، ومع كل ذلك فإنه عندما كان يحتاج إلى الدولة فقد كانت تقدم له المساعدات، ولم يكن عندهم فرق بين الوظيفة

الروحانية والجسدية على الأقل، ومع مرور الزمن وعندما استعملت الروحانية بشكل سيئ فقد كان الأفضل أن تحدد الامتيازات التي يتضرر منها الرعايا المسيحيون.

لقد وضعت هذه الملاحظة موضع البحث، فتم تعديل بعض الصلاحيات الممنوحة للبطريرك، وعلى أساسها تم وضع الكنيسة التابعة للروم تحت إشراف الدولة، كما تم تعديل أصول انتخاب البطريرك، وتم إعفاء الكنيسة من دفع الضرائب، بدلاً من ذلك تم تحديد رواتب مخصصة شريطة أن يخضع الجميع للتفتيش والمساءلة القانونية.

لقد كان تعيين الرئيس الروحي يحمّل رعاياه الحمل الكثيف، ولكن ذلك خف عنهم بعد تلك الإصلاحات إلا أنه لم يكن حلاً كافياً، بل كان المطلوب الإعلان عن حرية المذاهب والمساواة بين المواطنين من الأديان كافة، ومنحهم المساعدات والجنسية الواحدة، وأن يقربهم واجبهم تجاه الدولة من بعضهم بعضاً، إن الوكلاء العثمانيين يقولون إنه إذا وضعنا حسنات التنظيمات جانباً فإنها تبقى مبعث الاضطرابات، ولاسيما في وظائف الدولة، وفيما يتعلق بتطبيق الضرائب العادلة في المحاكم وبخاصة في كيفية التعامل مع المواطنين، وهم أصحاب العلاقة ولكن الوكلاء العثمانيين يوصون وهم موافقون على تطبيق أحوال الإدارة والمساواة بين الجميع، وبحسب ظنهم فإن الأبرشية المسيحية إذا ما دخلت إلى الحكومة واقتربت منها في ظل أن الأغلبية في الدولة من المسلمين، سيؤدي إلى حدوث خلل في التوازن فيها، ولن يوافق المسلمون على منحهم الحقوق التامة في المساواة مما يولد الإحباط لدى الناس، ولم ينكر هذا الأمر أحد في ذلك الوقت، والآن يعرض هذا الأمر ويساق إلى الأمام، وإن الحقيقة في الموضوع مثل ما حدث في فرنسا، ويمكن أن نلخص القول: إن الدولة الإسلامية زالت بسبب التفرقة البسيطة بين المواطنين، وفي الصفحات القادمة سنرى الإيضاحات حول هذا الموضوع.

إن الدولة العثمانية والسلطان كانا دائماً ينظران إلى العنصر المسلم على أنه أفضل من المسيحي ويفوقه، وأنه لم يتم التأخير في إصدار القرارات والأوامر في موضوع المساواة، ففي نظر الحكومة لم تحدد المساواة بين المواطنين من حيث المنفعة العامة والتكاليف الاجتماعية، وقد كان المفروض في قانون التنظيمات أخذ التدابير بدقة في هذا الجانب، لأن الدول الأجنبية كانت تهتم به، وذلك لأن الهدف الأساسي من هذا القانون هو تخليص المسيحيين من المذلة الاجتماعية والارتقاء بهم إلى مستوى أفضل. إذا نظرنا من هذه النقطة فإن الدولة العثمانية كانت تفرق بين المسلمين وبقية الأديان وتعاملهم بمكيالين، ولهذا يجب المساواة بينهما، وكانت تفرق بين المحاكم وإدارة الدولة، فيجب تطبيق القانون على جميع المواطنين وتأسيس محاكم مختلطة، ومنح تلك المحاكم السلطة التامة والإدارة المشتركة والمراقبة والتفتيش، وتشكيل إدارة لمتابعة الموظفين وأعمالهم، وأما من ناحية الإدارة: فإن انتخاب أعضاء مجلس الإدارة في الولاية يتم من قبل الأهالي والوجهاء، وعن طريق إجراء انتخابات من قبل المواطنين، ومن دون تدخل من الوالي في هذا الأمر، وتحديد رواتب مخصصة للأعضاء المنتخبين وتأمين مدارس مختصة لتخريج موظفين للدولة يكونون على خبرة تامة بأمورها شريطة قبول جميع المواطنين في هذه المدارس من دون تفرقة بين الجنس أو الدين، وكانت هذه هي التدابير الأولية التي يجب الأخذ بها في أثناء اتخاذ القرارات وكتابة المذكرات، وقد بلغت إحدى وعشرين فقرة يجب القيام بتنفيذها، وكان هذا البرنامج الكامل مقدمة للمادة الرابعة من قرار الصلح الذي يقدم القيمة الحقيقية لهذه المقررات التي تمنح الروابط الحقيقية للمواطنين من الناحية السياسية والمذهبية، ومن أجل هذا التقارب فقد خصصت مساعدات كبيرة كماً وكيفاً، وقبل البحث وتناول الإجراءات التي جرت في العاصمة وبيان نتائجها والإعلان عنها، فإنه يجب في بادئ الأمر البحث في مسألة واحدة محددة وهي وفي أثناء المؤتمر في فيينا عام ١٨٥٥م قال السلطان من الناحية تأمين القطاع

العام للمسيحيين في الدولة العثمانية: "سنعقد اجتماع ائتلاف معهم"، فهل كان المقصود من كلام السلطان الائتلاف أي الأمر السلطاني أم أن تتعهد الدولة فيما بينها هذا الاجتماع، كما قلت سابقاً فعلى الأقل كانت الدولة العثمانية تعد الأمر بهذا المعنى وتفسره على هذا الأساس، والمنطق والتدابير المتخذة ومضمونها كانت تعد هكذا أيضاً، أما إنكلترا فقد عدته بمثابة تعهد قطعي مشترك ويجب الالتزام به في المستقبل، وكانت ستعقد اجتماعاً من أجل البحث في أحوال المواطنين في الدولة العثمانية، فما هي المسائل التي ستتناولها في هذا البحث؟ لقد قال فؤاد باشا كلاماً لطيفاً جداً: "إذا أرادوا أن يعطونا ذكرى جميلة فإننا مع جزيل الشكر نتمنى أن يتركوها".

وعلى هذا النحو فإن الأشياء المختلف حولها أساساً وضعت على طرف من أجل أن يتيقن الشعب أن السلطان باختياره ومساعدته للمواطنين وافق مع الوفود الأجنبية على القرارات التي تتضمنها القوانين، وقد كانت توصية الدول المشاركة أن تقوم الحكومة بإصدارها ومن دون تأخير، وكان مضمون قرار الحكومة الذي صدر بشأن الإصلاحات المجهولة قد صدر بالكامل وبمعونة الدول الأجنبية وتدخلها.

الباب الخامس

ـ إعلان همايون خطي في ١٨ شباط عام ١٨٥٦م.

ـ الأحكام الأساسية للقانون.

ـ اعتراضات هيئة الرهبان الروم ومقاومة أحكامه.

كان قرار الحكومة الذي صدر في ١٨ شباط عام ١٨٥٦م يشبه القرار الذي صدر عام ١٨٣٩م في تشرين الثاني، وقد تم اجتماع الوزراء وكبار الموظفين وشيخ الإسلام وبطارقة المسيحيين من الطوائف كافة وحاخامات اليهود وجميع الوجهاء، حيث قرأ الصدر الأعظم على الحضور في المجلس ـ وفي الملحق صورة رقم (٢) نص القرار ـ الذي تضمن عشرين فقرة، ويمكن أن نلخصها فيما يلي[١]:

١ ـ المحافظة على أرواح وأموال وأعراض وشرف العامة.

٢ ـ مساواة الجميع أمام القانون.

٣ ـ مراعاة الحقوق والتصرفات الشخصية ورعاية الحقوق المشتركة.

٤ ـ تقديم الخدمات العامة للجميع.

٥ ـ قبول الموظفين من المذاهب كافة في إدارة الدولة.

٦ ـ المساواة في الضرائب.

٧ ـ إلغاء جميع طرق الجباية وأخذها من صاحب العلاقة مباشرة.

٨ ـ التساوي في الشهادة من قبل الشهود.

٩ ـ من حق السلطان إصدار قرار الإعدام أو العفو عنه بعد محاكمة المتهم.

١٠ ـ علانية المحاكم المختلطة والإعلان عنها.

١١ ـ إلغاء القرار بمصادرة أموال أصحاب الجرائم.

١٢ ـ عدم التعامل بالقوة وتعذيب الجواسيس وإلغاء أي قرار ينص على ذلك.

---

[١] ـ لقد آثرت عدم ترجمة ذيل كلخانة خطي، لأن المؤلف عرضه في سياق بحثه.

١٣ ـ تنظيم السجون وتحسينها ومعاملة السجناء معاملة حسنة.

١٤ ـ تأسيس محاكم مختلطة للنظر في الدعاوى المختلطة والجزائية والجنائية المختلطة. فيما إذا كانت المشكلة بين اثنين مختلفين في الدين والمذهب.

١٥ ـ تطبيق قانون الحقوق الجزائية في هذه المحاكم على أصل المحاكم ونظمها المعلن عنها.

١٦ ـ منح امتيازات وإعفاءات للمواطنين غير المسلمين وحق احتفاظهم بمذهبهم والتدقيق على سائر الأمور المتعلقة بهذا الأمر.

١٧ ـ الموافقة على الدعاوى المقدمة من البطارقة والجماعات غير المسلمة إلى المجالس وحقهم في الصلاحية الممنوحة لهم.

١٨ ـ الموافقة على وجود أعضاء غير مسلمين في المجالس الإدارية والمحاكم وفي الولايات ونواحيها كافة.

١٩ ـ عدم استعمال الكلمات غير اللائقة والألفاظ المحقرة للجماعات غير المسلمة في الأوراق الرسمية في الدولة.

٢٠ ـ منع الرشوة وتطبيق القانون بشدة لمنع الاختلاس والرشوة.

كانت هذه الشروط والبراءات الممنوحة بالنسبة للقرار القديم أوسع من قبل وقد شرحت وقدرت الأوضاع الاجتماعية والسياسية بصورة أفضل، وقد تأثرت العاصمة والولايات نتيجة هذا القرار بأمور كثيرة، وقد كان مقبولاً من الجميع ما أقدمت عليه الدولة من الإصلاحات وتنفيذها، وقد وافق الموظفون المسلمون على هذه القرارات وتقبلوها لأنهم في انتظار الترفيعات وتحسين الأحوال في ذلك الوقت، مع احتمال الحصول على صداقة وتوجيهات الدول الأجنبية، حيث كان في نظرهم أن القرار ١٨ شباط هو الاتفاق مع الدول الأجنبية وقد قدمت بعض الاعتراضات من قبل بعض العقلاء المسلمين وبعض المهندسين المكلفين بإنشاء الأبنية.

كانت فكرة الإصلاحات تتمثل شخص رشيد باشا، ولكنه لم يشترك معهم في التنظيم وكتابة القوانين وكان متأسفاً لذلك، لأنه كان خارج

الحكم في الدولة وكان مكسور الخاطر بسبب عزله، وقد انتقد تلك القرارات حيث قال: "إن هذا العمل مقدم من الخائنين إلى أوروبا لتخريبنا".

إن كلمة الخائن تشمل رفيقيه: عالي باشا وفؤاد باشا لأنهما كانا من مؤسسي القرار والتنظيم، وهما لم يعودا يتعرفان على صديقهما بعد أن كان سبباً في تطبيق الإصلاحات لشهرته بها، ولأنه فقط اعترض عليها وقد وقف رشيد باشا في وجه التخلف والعادات القديمة وعدم الإقبال على الإصلاحات والتجديدات وهو مغلوب على أمره لأنه خارج الدولة، وكان يرى أن هذا العمل غير مقبول، وكذلك كانت هناك اعتراضات من قبل العلماء ورجال الدين، ولكن لم يكن هناك أية ضرورة لهذا الاعتراض، مع العلم أنهم كانوا أصحاب نفوذ بين الناس ولم يرضوا بالقوانين التي ربما أحدثت خللاً في أمور الدين في الدولة، حيث كان يخشى حدوث بعض الأمور المؤسفة وبخاصة في بعض الولايات التي يوجد فيها متعصبون وجاهلون في الدين وأكثرهم بعيدون عن العاصمة، وبالطبع فإنه يمكن تجاهلهم فربما لن يقبلوا الأفكار الواردة من الخارج لأن أكثر المعارضين كانوا من أمثال هؤلاء الجهلة المتعصبين، وكان ذلك بسبب تدخل الدول الأجنبية في أمور الدولة العثمانية حيث كانوا على استعداد للدفاع عنها، وقد كانوا إما من المواطنين على مختلف مذاهبهم أو من المسلمين فقط، كما كانت هناك فرق تريد أن تبقى على ما هي عليه وتحافظ على الطراز القديم، لأن النظام الجديد - في اعتقادي - يدمر أساسات الدولة، وإن هيئة رهبان الروم والرؤساء الروحانيين والصرافين من الأرمن لم يكونوا يشعرون أو يحتاجون إلى تبديل حياتهم الاجتماعية حيث كانوا يعملون فيما بينهم وفي بيئة مثقفة، ويستأجرون العامة على حسابهم للعمل لديهم، وينهبون خيرات البلاد ولا يصادف أحد منهم سوء المعاملة ويتهربون من الضرائب، ويعفون من الخدمة العسكرية وهم من عوام الناس، وليسوا أصحاب ذكاء، ومن يقدم لهم الخدمات لا يعترفون بمعروفه، وقد ألغيت

الجوائز والعائدات لهيئة الرهبان، وقد رأى البطريرك المنار أن هذا عمل منكر فقال: "يجب على القرويين أن يكونوا قد وافقوا على هذا الأمر".

وقد كان هذا البطريرك مع البطريرك المسؤول عن مجلس سينود المسمى "متروبوليد لركانا" ينظران بفتور ويأس إلى هذا الأمر حيث أوقع هيئة الرهبان في ارتباك بسبب إلغاء المساعدات والواردات للهيئة، وذلك لجهلهم وعدم قراءتهم لبقية المواضيع الأخرى من القرار، ولأنهم عند قراءة القرار ومضمونه كانوا سيدركون ذلك ويفهمونه. وكان بين الحضور المسؤول عن هيئة الرهبان نيقو مدي متروبوليدلر، وعند الانتهاء من قراءة القرار وضعه في كيس الأطلس وقال: "أرجو من الله أن لا يخرج منها أبدا" وبحسب الروايات فإن تمنياته ربما تحققت لأن أكثر المواضيع لم تنفذ ولم تتخذ الإجراءات اللازمة لذلك.

ـ المشكلات التي أسفرت عنها معاهدة باريس في ضوء الفرمانات الهمايونية.

ـ مسألة التجنيد.

قام السلطان عبد المجيد وبناء على طلب من الدول المتفق معها، بنشر قرار الحكومة وإعلانه، وبعد أسبوع من إعلانه اجتمعت الدول الكبرى في باريس للبحث في المادة الرابعة من معاهدة الصلح، وتم تداول الأمر مباشرة في الجلسة الثانية، لقد دارت المشاورات حول المعاهدات التي أصدرتها الحكومة التركية وفيما إذا كانت مقبولة أم لا[1].

علماً أنها " هي نفسها الوثيقة التي صدرت بتاريخ ٢٨ شباط ١٨٥٦م" ومهما كان مضمون القرار فإن وزير الخارجية عالي باشا كان مخالفاً لذكر معاهدة الصلح وبخط السلطان وقرار الحكومة حيث قال: "يريدون سنداً" ولهذا فقد اعترض بشدة على إصدارها، في الترجمة من اللغة الفرنسية تعطي معنى آخر وهو: "يريدون استناداً"، إن مثل هذا الأمر وإن كان صحيحاً فقد تم إدخاله إلى المعاهدة، وإن طلب البرنس منجيقوف من الدولة العثمانية عام ١٨٥٣م وعدم قبول الطلب، قد تسبب ببدء حرب سميت بحرب القرم ودامت ثلاث سنوات، وربما يكون سببها التعهد الرسمي أو ما يشابهه من أوامر السلطان لتكون سنداً وحجة على الدولة العثمانية.

إن الوكلاء في الدولة العثمانية يرون أن إدخال مادة سابعة إلى معاهدة الصلح يتم إذا أصدر السلطان فرماناً بذلك ويرجحون إعفاءه من ذلك، وفي النهاية تم قبول الفقرة التالية[2]:

إن دول المواجهة مع الدولة العثمانية ترى بكل إشفاق أن يصدر السلطان أمراً جديداً من أجل التوقيع عليه ويجب أن يقدر الموضوعات الرئيسة.

---

[1] - بتاريخ ٢٨ شباط ١٨٥٦م قدمت بموجب مذكرة.

[2] - تضمنت معاهدة قاينارجه التي عقدت ١٧٧٤ م أحقية الروس في حماية الكنائس الشرقية للروم.

لقد تم التباحث في هذه المسألة مع وزير الخارجية لمدة طويلة وفي الجلسة الرابعة عشرة تمت الموافقة من قبل الجميع على قبول فقرتين.

الأولى: قبول أكثر الفقرات النافعة من المعاهدات المقدمة من الدول الأجنبية وتصديقها وقد تم القبول بذلك.

الثانية: لا يحق للسلطان الاشتراك في المناسبات والمحادثات كافة التي تجري فيما يتعلق بشؤون الدولة الداخلية لا شخصياً ولا بأي شكل من الأشكال، ولا حاجة لبيان التناقض بين هاتين الفقرتين لأن الفرق واضح جداً ولا حاجة للإيضاح[1].

إن ما جاء في هاتين الفقرتين طبيعي جداً وليس فيه تقييدات، ولكن بالنسبة إلى الدولة العثمانية فإن الفقرة الثانية تقدم بوضوح مضمونها، "وهو التدخل في أمور الدولة الداخلية من قبل الدول الأجنبية[2]"

وقد تلقت الدولة العثمانية خبر التوقيع على هذه المعاهدة بكل ارتياح، وفي بعض الولايات كان الناس لا يقدرون ما قدمته الدبلوماسية الأجنبية مع جيوشها من مساعدات للدولة العثمانية لتخليصها من المخاطر، وذلك لانشغالهم وتدخلهم في قرارات الحكومة أكثر من النظر في معاهدة باريس، وعند ظهور كلمة اتحاد ومساواة بالتعبيرات الرسمية، رفضها أكثر المسلمين ولم يتقبولها وكذلك المسيحيون من رعايا الدولة العثمانية.

إن الحكومة التركية التي قبلت لأول مرة مطالب أوربا قصدت من ذلك كسب موقع مرموق والبحث عن نقطة ارتكاز للأفكار العامة للمواطنين لتستند إليها، كما وضعت جانباً البحث عن كيفية مجابهة ذلك الأمر، لأن الصدر الأعظم وزميله المقتدر فؤاد باشا لم يكونا من الذين يأخذون الأمور بالتخيلات والأحلام، وقد كان رشيد باشا يتقدمهما في كل شيء مع أنهما كانا يعملان بجد وهدوء، لأن رشيد باشا كان يقدم المصلحة الوطنية على المنفعة الشخصية، وعند العمل بالقوانين الجديدة يأخذ بالمفيد منها فقط. ولأن

---

[1] ـ مضمون المادة التاسعة لمعاهدة باريس ٢٩ مارت ١٨٥٦م.

[2] ـ لقد مر حق تدخل تركيا في الصفحة ٣٠ ـ ٣٤ كما ذكر المؤلف أنكه لهارد. تاريخ الطبعة سنة ١٨٨١م.

القواعد الأساسية لقانون الإصلاح كانت قد وضعت على أنموذج القانون الفرنسي، وكان مستودع الأوراق الخاصة بالدولة العثمانية وخلال مدة قصيرة قد ملئ ووضعت الأوراق في مصنفات، وبموجب القانون والقرار الجديد تم الاجتماع مع الجماعات غير المسلمة للمرة الثانية في مجلس القضاة العدلي، وتم توسيع أعضاء اللجنة والقرارات، وتم إلغاء الخدمة العسكرية بالنسبة لهم، وقد كانوا من قبل مجبورين على أدائها. لقد كان هناك تشتت في الآراء والأفكار حول هذه الإصلاحات من حيث الصورة وإجراءات التطبيق، لأن أخذ الجند من الجماعات غير المسلمة كان يزداد بالتدريج، وحسب الأصول فهي مقبولة شريطة موافقة الطرفين، فإذا نظرنا إلى عام ١٨٥٧م نجد أن عدد الجند من المسيحيين كان ثلاثة آلاف وخمسمئة (٣٥٠٠) وبحسب الزيادة فإنه يجب أن يبلغ خمسة وعشرين ألفاً (٢٥٠٠٠) وإذا بلغ هذا المقدار فإن نسبة المسلمين ستكون خمسة وثلاثين (٣٥) وكانت هذه اللائحة منظمة وبشكل معقول، ولكن كيف سيكون تشكيل الألوية؟ هل ستكون مشتركة أم لكل منهم لواء خاص؟ إن جماعة الاتحاد وجماعة الأوربيين يرجحون أن يكون الجيش مختلطاً، لأن الجيش موزع في أماكن كثيرة ويجب أن يظهر الاتحاد لدى المواطنين، أما من ناحية المسلمين فإن الأمور لم تكن على ما يرام لدرجة تسمح بالاختلاط مع المسيحيين في مثل هذا الأمر، وإذا كان الاختيار بإنشاء لواء لكل مذهب على حدة فيكون الجيش على الشكل التالي:

١ ـ لواء الأرثوذكس من الروم.

٢ ـ لواء الكاثوليك من الأرمن.

٣ ـ اليهود.

٤ ـ بقية الأرمن.

وعلى هذا يجب تأسيس قطعة عسكرية لكل واحد منهم، وفي كلتا الحالين يفقد الجيش القوة المطلوبة لأن الاتحاد مستحيل هنا، ولأن اجتماع

العساكر الذين يكنون العداء لبعضهم بعضاً في مكان واحد أمر فيه نوع من الخطورة، لأنه في أول معركة سيتحارب الطرفان فيما بينهما، وعند ذلك يسهل التغلب على الجيش. وهناك مشكلة أخرى أيضاً، هي أن الجندي الذي يكون رئيسه مسيحياً من المستحيل عليه إطاعته ولا يمكن أن يتقبل الأوامر منه، وبالعكس إذا كان الضابط مسلماً والجندي مسيحياً فإنه عند أول مخالفة سينال عقوبة لأن الضابط لن يتهاون معه قطعياً، وكذلك الأمر إذا تسللت المراتب والترفيعات والرتب العسكرية إلى بقية المذاهب فلن يقبلها أحد، وفي حال ظهور العصيان من قبل المسيحيين سوف يسمح باستعمال السلاح، ولهذا يجب الموافقة على إصدار قانون بهذا الشأن، وهذا ما لم تسمح به الدول الأوروبية أو تقوم بتقديم أية مساعدة طالما الأمر هكذا.

إن هذه المسألة حساسة جداً عند تطبيقها مستقبلاً، ويجب البحث فيها جيداً وإيجاد حلول للمشكلات التي ستقع، لذلك فقد تم رفض فكرة الجيش المختلط المسلم والمسيحي وبقية الأديان.

الباب السابع

ـ التدابير المتخذة لتهدئة الجماعات غير المسلمة واعطائهم امتيازاتهم.

ـ مقاومة هيئة الرهبان الأرثوذكس الشديدة.

ـ نظم جماعات الروم والأرمن واليهود.

في ١٨ شباط عام ١٨٥٦م تمت قراءة القرار الحكومي على الحضور، وعند الانتهاء من قراءته قال نيقوق دي متروبوليدنك مقالته: "أتمنى من الله أن لا يخرج من مكانه مرة ثانية"، وذلك عند وضعه في الكيس المخصص له، إن قبول الجماعات المسيحية في الجيش كان الشغل الشاغل للدولة، ومع ذلك فإن بطريرك الروم وبعد تردد طويل استلم الأمر القطعي بدخول المسيحيين الجيش، وقد نشر هذا الأمر الحكومي في الكنائس كافة مع الدعاء للسلطان بالتوفيق، ولكن مجلس سينود لم يزل من المعارضين لأن هذا الأمر ـ بحسب ظنه ـ كان بمثابة انقلاب للأفكار من جهة واحدة ولا يمكن القبول به، وقد أمضى الوقت الكثير من أجل تعطيله، ولكنه في النهاية لم يستطع أن يفعل شيئاً، إن مضمون القرار الصادر عن مجلس العدلية لا يوافق الأفكار الجديدة من حيث الامتيازات الممنوحة، لذلك صدرت الأوامر بتعطيله وتهيئة التدابير والإجراءات الملائمة بينها[1].

إن تدخل الحكومة المباشر في أمور البطريركية أدى إلى اعتراض الجماعة من الروم وقد تم نشر إعلانات تدعو أوروبا إلى التدخل في هذا الأمر مُدَّعين أن الدولة العثمانية بعيدة عن الصدق والإخلاص وخائنة، وأن إعطاء الامتيازات والإعفاءات الممنوحة للجماعة المسيحية ما هي إلا سوء استعمال للمنافع التي كانت بيد المسلمين، وهم يريدون التكفير عن أخطائهم بمنحهم هذه الامتيازات. لقد تغيرت إن هيئة رهبان الروم بشكل ملحوظ بعد معركة

[1] ـ تم ذكر النسخة المراجعة في جريدة (بده سي دوريان) بتاريخ ٣٠تشرين الثاني سنة ١٨٥٧م.

القرم وذلك بعد انتصار الدولة العثمانية واحتلالها منطقة (جار)، فقد كانوا على خصومة دائمة مع الدولة ويفكرون بالاستقلال الذاتي، وعلى العكس فإن مثل هذا القرار كان باعث شرف لو أنهم نظروا في مضمونه من الناحية السياسية، وقد وزعت الروم نشرات كتبت فيها: بما أن الدولة العثمانية تتدخل في أمور البطارقة الروم فيجب حمايتهم وأنهم يضعون سداً أمام اتحاد (أسلاو[1]) وفكرته، ويريدون أن يمحوا البطارقة بالكامل.

وأما الأرثوذكس الشرقيون فقد كانوا يتبعون كنيسة الروم، وكذلك كان لسانهم وتاريخهم فهم مبعث شرف وشأن كبير وذوو مكانة كبيرة، ومنذ عام ١٤٥٣م كان الشعب مغلوباً على أمره والنتيجة كانت واحدة على الرغم من تغير الوقائع والأحوال، وإن الكنيسة الأرثوذكسية هي رومية في الأصل لثبوت ذلك في الحقيقة وإن الداعين إلى الاتحاد المسمى أسلاو، يقولون: "إننا نريد أن يكون لسان الكنائس الشرقيين والمقيمين في البلقان وأطرافها وجميع العناصر المسيحية مشتركاً وليس على حساب متروبوليد، ولكن على خلفية الأسلاو، وسيأتي يوم تكون فيه مدينة بطرسبرغ مركز إدارة الكنائس الشرقية".

بمثل هذا القول أخضعوا الناس لأمرهم، وللتذكرة: فالحقيقة أن الذين يعارضون ويشتكون من هذا الأمر يريدون أن يلعبوا لعبة كبيرة في محيط المسيحيين، لأنهم كانوا بعيدين كل البعد عن الديانة المسيحية، وأنهم سينتصرون ما داموا بعيدين عن المواطنين المقيمين في الدولة العثمانية، علماً أن نسبة المسيحية في الدولة واحد من اثنتي عشرة، وإن الروم التابعين للدولة العثمانية في أوروبا لا يتجاوزون المليون وأما في آسيا فنسبتهم واحد من خمسة وعشرين، إن بين آمال الروم وقوتهم الحقيقية وحقيقة انتسابهم فرق كبير، وهذا الواقع حقيقي، وإن أعضاء هيئة الرهبان من أسلاو تفوق الأرثوذكس ونفوذهم الفعلي أكبر بدرجة، وهذا التفوق والادعاء ليس جديداً، وإذا

---

[1] ـ المقصود بلفظة (أسلاو) الشعب السلافي.

افترضنا أن البلغار كانوا على نوع من الروحانية تسلسلاً وعلى طريقتهم الخاصة، وإذا أردنا الكشف عن ذلك يكفي أن نعود إلى الوراء لمدة قرن من الزمن، لنجد أن البلغار كانوا الأكثر، وإذا نظرنا في القرن الثامن عشر وبالتحديد في أواسطه، نجد أن هناك بطريركين أحدهما في (أوخرى) والثاني في (برزرين). وفي المكان نفسه كانت هيئة الرهبان في (فنار) تمشي ببطء وحسب النفوذ لديهم وبدرجة لم يحس بها أحد، وقد تشكلت في ذلك الوقت على نهج التاريخ لديهم، لأنه تم قبول العبادة والدعاء باللسان البلغاري، وفي ذلك التاريخ تم ربط الرهبان والكنائس كافة ببطريركية العاصمة في القسطنطينية.

إذا كان الرؤساء الروحانيون والولاة يمارسون الظلم، فقد كان الشعب يراهم عند اجتماع الرؤساء أنهم أثقل شيء عليه لكثرة تسلطهم وجورهم، وهذا القول هو أكبر إثبات على صحة ذلك ولا حاجة للبراهين، ولدى الاطلاع سياسياً على الإصلاحات وتوجهاتها وأسبابها فإنه ليس من الضروري التكلم عنها لأن التاريخ قد تكلم نيابة عنا، وإن قسماً من الروم كانوا يرون أنها كانت موجهة ضدهم، ولكن التاريخ يقول غير ذلك، ويعلمنا أن الرهبان عند الدعاء والصلاة كانوا يرددون بصوت واحد اسم الدوق الحاكم في منطقة موسكو وهو بترو الأول، ويعدّون الروس إخوتهم، كما كانت التوصية بأن يكونوا تابعين لرئاسة المذهب الأرثوذكسي.

إن قبول روسيا بمثل ذلك المحافظة عليه يتوجب الوقوف عنده قليلاً، لأن الدبلوماسية الأجنبية قدمت لآل عثمان وللسلطان الكثير وهو أمر معلوم، أن تعديل القرار بالنسبة لجماعة الروم والمحاولة الجاهدة من أجل ذلك جعله موازياً للأنظمة الموافقة لقرارات الحكومة، حيث تم تنظيم موضوعاته وقدمت في عام ١٨٦٢م، وقد شملت هذه الأنظمة الأرمن واليهود.

لقد كان تطبيق هذه الأنظمة على الجماعات الثلاث في نظر الدولة العثمانية لتخليصهم من تسلط الرهبان، وقد تم تشكيل مجلس لكل

جماعة، ولهذه المجلس الصلاحيات القليلة أو الكثيرة من حيث الإدارة
والعدلية، وهم مرتبطون معها بالأمور الجسمانية، وعلى هذا تم قبول
القرارات، لم تكن مثل هذه الأمور مرتبطة بالإدارة المركزية، حيث كانت
ترى أن هناك اختلافات كثيرة بين هيئة الرهبان والهيئة الجسمانية، وهذا
خير مثال ودليل على عدم تدخل الدولة في أمورهم، وإن عدم اعتماد حرية
الإصلاحات كان بسببهم إذ إنهم لم يقوموا بها على أكمل وجه، وكذلك
الأمر بالنسبة لجماعة الأرمن، وما ظهر بينهم من خلافات مذهبية عام
١٨٦٨م[1].

إن أساس القرار بالنسبة لجماعة الروم من صلاحيات وطريقة انتخابات
المجالس المختلفة مثل متروبو - المحاكم - المكتبات - المدارس - إدارة الأموال،
وكل ما يتعلق بهم مرتبط بالمجلس الروحاني، وتصادق الدولة على البطريرك
المنتخب طيلة حياته، وعلى البطريرك إعلام الدولة بكل ما يخص ملته، وقد
كانت الهيئة "سن سنيود" مؤلفة من اثني عشر عضواً من متروبوليد يتم
تجديدها كل ستة أشهر، ومهمتها مراقبة الانضباط الروحاني "أي الرهبان"
والمحافظة على أحكام المجلس الروحاني.
عند البحث في الأمور المذهبية يجب أن يكون عدد الأعضاء الموجودين
اثني عشر عضواً، لأن الهيئة بمثابة قضاة ومجلس استشاري من ناحية
المكتبات والمدارس والمشافي وما يكلفه من أمور محاكم ميتروبوليد يدقق
بالأحكام ويستأنفها إذا صدرت عن أعضاء المجلس، لذلك فقد أعطي
للمجلس الروحاني والجسماني كامل الهيئة، ويتم البحث والمذاكرة في
الأمور التي تخص المنتسبين إلى المجلس من أصحاب الأعمال الحرة والتجار
والصناع، وما يخصهم وينفعهم من المسائل المهمة وطرق إصلاحها.
ويشمل أيضاً جماعة الأرمن، وقد خصص لهم رئيس روحي (بطريرك)
مع أعضاء جسمانيين وهيئة مؤلفة من اثني عشر شخصاً بعد أن كان عددها

---

(1) - فإن راهب القوة الجسمانية والروحانية اجتمع عليه خلق كثير، وسوف أبحث في هذا الأمر لاحقاً.

أربعمئة شخص، وذلك للنظر في المصالح العامة واستخدام الامتيازات الممنوحة لهم بشكل صحيح، وعليهم النظر فيما يخصهم، وكانت الهيئة الجسمانية مؤلفة من عشرين شخصاً للنظر في الأمور المالية والمدارس والصناعة، أما بالنسبة لليهود فقد تأسس مجلس إدارة ومجلس صلح لهم، وكل ذلك مذكور في كتاب "أوبيجيني"[1].

---

[1] ـ للمزيد راجع الكتاب المذكور ص ١٩١ ـ ٢١٢.
إنني أقدم اعتذاري إلى القراء، لأنني دمجت الهوامش في سياق المتن، لأنها فقرات وليست تعريفات، علماً بأنه ليس هناك مسوغ علمي غير تقديم الفائدة كاملة .... (المترجم).

ـ اختلاسات داخلية.

ـ تدخل الدول الأوروبية في أمور: سورية ـ هرسك ـ الجبل الأسود ـ بغدان.

ـ نقمة الأهالي.

ـ محاولة تغيير النظام.

إن أسباب الفتن والمشكلات التي تربك الدولة ليست القرارات التي كانت مقدمات للصلح عام ١٨٥٥م ولا هي تطبيق المادة الرابعة، وإنما هي أنه عندما عقد الاجتماع للبحث في مضمون المادة ٢٤ من معاهدة الصلح للنظر في موضوع الأفلاق وبغدان بشأن كيفية التشكيلات النهائية، وإحداث ديوان لإظهار آمال الشعب بعد آخذ آرائه كونها نقطة مهمة ولاسيما اتحاد البكوات حيث إن بعض المسؤولين كانوا من بغدان، وتحت تأثير المعترضين على إجراء الانتخابات فقد اعترضت الدول الأجنبية أيضاً على هذه الانتخابات. وقد ادعت الحكومة العثمانية أن الانتخابات التي جرت في ياش كانت حسب النظام الجديد وأصرت على ذلك، كما أن دول الطرف الثاني وهي فرنسا ـ بروسيا ـ روسيا ـ ساردينا، أبلغت سفاراتها في العاصمة التركية القسطنطينية بإنزال أعلام دوائرها احتجاجاً وإعلاناً عن قطع العلاقات الدبلوماسية، وعندما التقى نابليون الثالث مع الملكة فيكتوريا في قصر اوسبون أخبرها بإلغاء الانتخابات في بغدان، وأن المعاهدة التي عقدت عام ١٨٥٦م حيث تم التوقيع عليها من قبل الدول المشتركة علماً بأن الأوضاع بينهم كانت مضطربة ومشوشة، وأن هذا الاتفاق الأخير بين فرنسا وإنكلترا سيعيد الوفاق بينهم مرة أخرى.

لقد ظهرت المشكلات في الولايتين اللتين كانتا تدفعان الضرائب إلى الدولة العثمانية، وهددت الدولة مباشرة، مما أحدث الاختلاسات، وإجمالاً

فقد كان الأهالي غاضبين في آسيا وأوروبا، وكانت المظاهرات تجري في بعض الولايات ومع مرور الزمن أصبحت أكثر جرأة، وفي عام ١٨٥٨م تجهزوا للحرب والهجوم على الدولة بسبب الجبل الأسود مدعين أنه تابع للهرسك. وهو قطعة منها وتم العصيان لعدة أسباب مختلفة، فقد بدأت في البوسنة مما أجبر الدولة على اتخاذ تدابير لمواجهة العصاة، وفي الوقت نفسه اعترفت الدولة بالأعمال التي كانت تقوم بها الإدارة في الولايات من ظلم وجور، وقد أرسلت اثنين من كبار الموظفين للاجتماع بالمواطنين والاستماع إلى مطالب المخالفين والعصاة، وأخذ الإقدام على ذلك بعين الاعتبار من قبل الدول الأجنبية حيث أرادوا أن يشتركوا مع الدولة في ذلك، وعندئذ قال الوكلاء نيابة عن الدولة العثمانية: "إذا تدخلت الدول الأجنبية في أمورنا الداخلية فإن إعادة الأمور إلى ما كانت عليه سابقاً أمر قائم، وإن المحادثات ستفشل حتماً ومن دون شك، وإذا أردنا تقديم العصاة والمجرمين إلى المحاكمة كما هي الأمور في أوروبا فإن بقية المجرمين لن تجدي معهم المحادثات ولن يستمعوا إليها ولن يقبلوها، وبموجب المادة التاسعة من معاهدة باريس فإنه لا يحق لأحد التدخل في أمورنا الداخلية لا من قريب ولا من بعيد". ومنذ اجتماع عام ١٨٥٦م ولأول مرة بدأت الحكومة بدراسة المادة التاسعة ومضمونها لأن مضمونها قد يتناقض كيفياً مع ذلك ومن أجل عزة النفس لدى الدولة العثمانية ذكرت مضمونها سابقاً، وكيفية إدخال المادة التاسعة إلى المعاهدة وهي عندما يظهر الفساد والاضطرابات في الدولة العثمانية وعند المحادثات مع العصاة فمن حق الدول الأوروبية أن تكون أحد الأطراف الموجودة، ولها الحق في المشاركة في ذلك بموجب المادة التاسعة من قانون المعاهدة، وعلى هذا فقد طالبت الدول الأجنبية بالتدخل عند إجراء المحادثات مع البوسنة، والحقيقة أنه عندما ادعى حاكم غراهود أن الجبل الأسود تابع له وأن الجيش العثماني أراد الاستيلاء عليه، فقد مانعت الدول الثلاث فرنسا - إنكلترا - روسيا هذا الادعاء، وفي نهاية عام ١٨٥٨م تم عقد اجتماع يدعو إلى عدم التدخل والبحث في الأراضي

التي ما قبل عام ١٨٥٦م وسميت بمحافظة استاتوقو وكانت مستقلة ولم تكن تابعة لأي من المقاطعات الأخرى، ومن الناحية الثانية فإن الموظفين اليونانيين كانوا يحركون الشعب، ولاسيما أهل كريت، وقد حدثت اضطرابات ومظاهرات شديدة مطالبة الدولة بالاستقلال عنها، وتأسيس إمبراطورية بيزنطية، والقيام ببعض التدابير الواسعة من أجل ذلك، كما كانوا يقومون بالدعاية لذلك في بعض الأماكن التي يسكنها العنصر الرومي. وفي النهاية حدثت معركة جدة وتأثرت أوروبا بهذا القتال، كثيراً الأمر الذي أوقع الدولة العثمانية في حيرة[1].

وفي أثناء هذه الحوادث أهملت القرارات الحكومية، أما الشعب فقد كان يأمل بالعيش أفضل من ذي قبل، ولم يهتم بالتبديل الذي كان يجري بين حين وآخر للإدارة، ولم يكن يأمل بتحسين الأوضاع عن طريقه ولا يبالي بما يظهر من المشكلات والفوضى.

إن كثرة التحويل والتبديل لتحسين الوضع الاجتماعي عارضه أمر سيئ وحيد وهو عدم الصبر من قبل الأهالي لرؤية النتائج الجيدة والحصول عليها وذلك لكثرة ما انتشر من الفساد، حيث ظهرت السيئات بجميع أنواعها وكانوا يأملون في الخلاص منها، ولم يشاهد أي أثر للتقدم والرقي لأنها كانت تفتقر إلى كثير من الشروط وذلك بسبب الموظفين وعدم تقديرهم للأمور وعدم قيامهم بواجباتهم، ولا يمكن إنكار أو تجاهل اثنين من كبار الوزراء وهما: رشيد باشا ورضا باشا على خبرتهما ودرايتهما ونيتهما الصادقة لخدمة الدولة، العجيب في الأمر أنه هل كانت الإصلاحات والقيام بها بأسرع وقت بيد هؤلاء الرجلين فقط؟ وإذا أردنا قول الحقيقة فإن القانون الذي يطبق بهذه السرعة هو عنوان لما سيأتي من قوانين وأنظمة جديدة.

إن وضع القرارات التي صدرت من الحكومة موضع التنفيذ معناه تغيير وتبديل القوانين التي تسير عليها الإدارة في الولايات أو الإقدام على تنظيم جديد،

---

[1] ـ من المؤكد أن القتال الذي أشار إليه المؤلف كان داخل البلقان وليس في جدة العربية، وعلى ما يبدو تشابه أسماء.

وذلك يعني انقسام العادات والتقاليد التي كانت سائدة منذ زمن بعيد، وكذلك النظر في الممتلكات والأراضي وطريقة جباية الأموال ومراعاة ما يلحقها من أضرار، إن محاولة تغيير النظام القديم وتطبيق القانون الجديد دفعة واحدة وفي مختلف الأماكن والولايات قد تزيد الفوضى أكثر وتسبب في إرباك الحكومة، وهل يستطيع أحد أن يتهم الحكومة بمثل هذا؟ أما بالنسبة إلى وضع الملكية فقد تم تطبيق القانون بعد صدوره بشهرين، حيث تم تعديل الملكية الجزائية والمالية ونفذت على أكمل وجه، وكان أصحاب الوزير ينشرون مثل هذه الأقوال من الإصلاحات التي قاموا بها لتبرئة الوزير من المسؤولية ولتهدئة قليلي الصبر، ومع ذلك فإنه يجب التسليم بحسن نية كل من عالي وفؤاد.

إن اطلاع السلطان على أمور الحكومة كافة يجعل الطريق ضعيفاً حيال تنفيذ الإصلاحات، ولذلك فإن الحكومة الحالية أصبحت تأخذ الأوامر منه فقط، وربما كان ذلك سبب الشكوى، لأن في مثل هذه الحكومة تكون المصلحة العامة غير ثابتة ومستقرة وكل مسؤول يمشي على الطريقة التي تناسبه بدلاً عن صاحبه المكلف بالأمر، لذلك فقد بدأ الفساد هناك في العاصمة وبدأ الموظفون يفهمون ذلك، وقد طالب المسؤول عن المرفأ في البحرين الأبيض والأسود عن احتياجه للنقود، حيث تم رفع أسعار بعض المواد والسلع الضرورية مما تسبب في سحب المسكوكات والتعامل بالنقود الورقية، وقد ضرب على الوتر الحساس للأهالي حيث تكلم جهرة وبوضوح، كما أن الأهالي وجهوا التهمة إلى السلطان، فأقدم الصدر الأعظم على اتخاذ تدابير لتحسين الوضع وإبعاد التهم عنه وعن السلطان لأنه كان متهماً أيضاً وعرض على السلطان البدء بالإصلاحات[1]. على أن يتم البدء أولاً بسراي الحكومة، ولأن السلطان كان على علم واطلاع بأوضاع الدولة فقد وافق على الطلب فوراً، وعند قراءة القرار الحكومي حضر السلطان بنفسه، واعترف بسوء الإدارة وطالب الحضور بالقيام برعاية النظام والاقتصاد

[1] - الخط الهمايوني الصادر في ٢٦ آب ١٨٥٦.

الحديث متأملاً من الجميع تنفيذ الوصايا، وأعلن أنه أول من يقوم بهذه الإصلاحات وتم توزيع هذا الخطاب السلطاني على أكثر الولايات والباشوات وتشديد العقوبة على المخالفين، وقد أشار بشكل واضح إلى المسؤولين عن المالية والعدلية، وإلى اعتماد طريقة معقولة من الصلاحيات، وتم توزيع هذا الأمر إلى جميع الجهات والمسؤولين.

إن قراءة الأمر السلطاني الموجه إلى الوكلاء المسؤولين للسعي نحو خدمة المواطن والوطن التي كانت فيها أقوال طنانة لم تهدئ من حدة ثورة الأهالي، وإنما على العكس فقد زاد كره المواطن للحكومة، لأن هذا البيان يؤكد عدم قدرة الحكومة على إدارة الأمور وقلة معرفتها ومهارتها بذلك، وأن الدولة كانت في حال يرثى لها من حيث موقعها وصورتها في نظر الناس، وإن اعترافها بذلك كان السبب في الكره لها.

لقد بدأت الأفكار الجديدة والمخالفة للدولة تسير في نفوس البعض قليلاً قليلاً حتى اكتسبت شيئاً من القوة فشكلت ترتيبات خفية ضد الحكومة، وكما قلنا آنفاً إن السلطان عبد المجيد جمع بيديه جميع أمور الدولة فاستغل أقرباؤه والذين من حوله هذه الفرصة لتنفيذ مشاريعهم الخاصة، لأنه كان لا يستقر على قرار وليس بيده تجربة في إدارة الأمور، وإنما تمت مشاركته اسمياً في بعض الأمور التي لا يعرفها والتي ليس له دراية أو علم بها، وقد وقعت اختلاسات وأعمال مزورة كثيرة، وكانت فكرة اشتراك السلطان فيها واردة لدى المواطنين، ومن هنا بدأت أفكاره تتجه لإحداث انقلاب في الدولة، حتى وصل إلى أذهان كبار العلماء ورجال الدولة فاستحسنوه، وفي كل مكان كان يحسن استقبال هذه الفكرة وحدوثها، إن وجود مثل هذه الأفكار لدى العامة يقتضي تبديل الحكومة، وإن الوثائق الموجودة تثبت مثل هذا الوضع الذي يبحث في كثرة الحوادث في بعض الولايات، وكيفية استدعائهم إلى العاصمة للتحقيق معهم حيث سيثبت اشتراكهم أو تسببهم في ضرورة تغيير الدولة.

وقد تم تشكيل جمعية سرية من قبل حسين باشا وهو من أهل قفقاس من أمراء الجيش، وكان عدد أعضاء الجمعية لا بأس به، ولم تبق سرية فقد كشف عنها بعد مدة قليلة، وتم القضاء عليها، وقد كانت أهداف هذه الجمعية جميلة غير أنها لم تكن قد تمكنت في أذهان الناس، ولم تبين أو نوضح برنامجها لدى عامة المواطنين وكان لكل عضو فيها رأي مخالف للآخر، والبعض منهم له رأي المتعصبين في تخليص الدولة من الأفكار والقوانين الأوروبية لأنها حقرت الدولة عن طريق التدخل في شؤونها الداخلية، وحسب ما تم نشره من قبل أحد المسيحيين الشرقيين في مقال له :"إن الذين يحاولون تغيير النظام وإحداث الانقلاب رجال لا تحوم الشبهات حولهم وحول استقامتهم، وهم من مختلف الجنسيات والمذاهب، وكان هدفهم تأليف حكومة حرة مؤلفة من (المبعوثان) أي الوكلاء[1]، وقد كانت تحركاتهم من أجل هذا الأمر وإن سبب فشل هذه المحاولة هو التعصب، وعلى أية حال فإن المسلمين في هذه الجمعية كانوا أكثر اتحاداً من المسيحيين المشتركين معهم، وإن هذا الاحتمال يؤكد صحة انتشار المساواة وكيف أنه يمكن أن تقع في الدولة مشكلات كثيرة لا يمكن الخروج منها مثلما يحدث اليوم من فساد الموجود، والذي يأكل الدولة من الداخل، وربما سيكون الوضع أشد من ذلك إذا ما حدث انقلاب.

[1] - معذرة نحاة العرب وأمراء الكلمة، فإن لفظة مبعوثان لا تخضع لقواعد التصريف، مثل لفظة خصيان.

الباب التاسع

- اعتراضات الدولة المشتركة في المعاهدات ومراجعة تطبيق القرارات.

- تكليف روسيا بالتحقيق في مسألة البلغار والبوسنة.

- قيام الصدر الأعظم بزيارة الولايات المذكورة.

إأن التزويرات تنتقل من ولاية إلى أخرى بسبب عدم وجود حكومة حازمة مما قد يترتب عليه حدوث كارثة مالية مستقبلاً، وإن الأمور تسير إلى أسوأ، والكشف عن هذا بسيط جداً إذا بقيت الإصلاحات حبراً على ورق، كما أن الأعداد للاتحاد يجب ألا ندعه جانباً، لأن النفاق سيكون أكثر، وإن قرار الحكومة في موضوع المسيحيين وكثرة مطالبهم يتطلب جهداً، ولذا عهدت إليهم القيام برعاية مزارعهم بأنفسهم. إن الوعد يعلن أنه يجب القيام بها وإن كانت تهيجية أو تخويفية، وإن الدول المعنية تريدها في الوقت الحاضر لذا يترتب عليهم القيام بها والإقدام عليها لأنها شغلهم الشاغل، وقد تم إبلاغ الصدر الأعظم من قبل سفراء الدول الكبيرة في مه موراندوم بتاريخ ٥ تشرين الأول عام ١٨٥٩م ما يلي:

"إن تركيا لا تساعد نفسها بنفسها ولا تريد تنفيذ الإصلاحات تدريجياً، وإن قرار الحكومة والمعاهدة وبنودها لا تطبق على الطريقة المطلوبة، وإنّا نأسف لذلك أسفاً شديداً".

ومهما يكن هذا القول لينا ولبقاً فإن معاهدة باريس التي تخص الدول المعنية لم تترجم وتفسر على النحو الصحيح نظراً لوجود مشكلات عدة، وقد تمت مراجعتها من الناحية السياسية وتبين الخلل الموجود فيها والإسراع في تداركه، ولكن البنود التي كانت واضحة بالنسبة إلى الدول الأجنبية، وقد كانت الدولة لا تستطيع الممانعة، وفي الحقيقة بدأت الدول مراجعة الدولة العثمانية في هذا الموضوع للاشتراك والاطلاع على أمور الدولة الداخلية، وقد

سبقت روسيا بقية الدول في التدخل في الشؤون الداخلية - وقد كان لها الحق بالتدخل عند اللزوم بموجب المعاهدة التي لها شأن وشهرة عند المسيحيين - لأنها أرادت أن يكون لها شرف السبق الأول، وقد قدمت عرضاً للدولة العثمانية بالاشتراك في موضوع تأسيس إدارة في منطقتي البوسنة والهرسك لتحسين الأوضاع هناك ورعاية أمور المواطنين وأحقيتهم بذلك، إن مثل هذا الحق للمسيحيين وهذا الطلب المقدم من روسيا يشبه قول الملك فيكتور أمانوئل عام ١٨٦٨م حيث قال: "إن الإيطاليين إخوة مع المسيحيين كافة يربطهم رباط الأخوة والاتحاد" وإن الأول مشابه للثاني في مضمونه من حيث المحبة والتوجهات السياسية.

إن مثل هذا لم يكن متوقعاً في السياسة الروسية وقد أدهش الجميع، حيث اتصل مع الدولة العثمانية سفير إنكلترا فوراً وأبلغها إنكاره لتدخل الدول في إجراء التحقيقات وفكرتها عن الإصلاحات في الدولة، لأن مثل هذا الأمر يخل بنظام الدولة، ويحرك الحساسيات لدى الدول الأخرى ويربكها، وقد وعدت الدولة بإبطال مثل هذه الفكرة لأن الدولة كانت بحاجة إلى الهدوء والطمأنينة.

وفي الحقيقة فإن السفير الإنكليزي لم يكن يفكر في مصلحة الدولة العثمانية بتاتاً، ولكن هدفه كان إيقاف التدخل الروسي وعدم مشاركتهم في مثل هذا الأمر، لأن الروس كانوا قد نشروا لدى الموظفين المسيحيين فكرتهم تلك التي تساعدهم في إخفاء المناورة التي أقدمت عليها. وإن هذا الأمر حتماً سيخل بالدولة وأمنها، وقد أرسلت وفوداً إلى منطقة أسلاو، وكان مهمة هذا الوفد التفاوض مع الأهالي وتعيين وكلاء من المواطنين المحليين من غير المسلمين، إن هذا التدبير من قبل الحكومة لم يرق لروسيا فقد أصرت على إدارة أمور بطرسبرغ بنفسها، وفي النهاية تم الاتفاق على ما قدمته فرنسا من اقتراحات حول هذا الموضوع. وقد قام الصدر الأعظم الذي حصل على الصلاحية الكبرى من قبل الدولة بزيارة عدة ولايات لإزالة العوائق اللازمة

للإصلاحات وتنفيذها فوراً دون الرجوع إلى السلطة المركزية، وتم تعيين محمد باشا القبرصي بدلاً من عالي باشا، وقد توجه إليه ومعه الكثير من الموظفين وكبار رجال الدولة المسلمين والمسيحيين وكان ذلك في أواخر شهر مايس عام ١٨٦٠م.

الباب العاشر

- أموال السلطان والقصر.

- قبول الدولة المقترحات المقدمة إليها.

- تتمة التدابير المكلفة من قبل إنكلترا للدولة.

- تشكيل لجنة مالية "مجلس مالي".

لقد كان يبدو أحياناً أن العاصفة مرت بسلام، ولكن الاضطرابات التي تتوقف في جهة (منطقة) قد تكون قد بدأت في منطقة أخرى، وإذا افترضنا أنه تم تنفيذ الإصلاحات مثل أوروبا حرفياً فهل يمكن بذلك إزالة الخطر عن الحكومة والسلطان؟ سؤال يجب طرحه والإجابة عنه.

لقد جف مصدر الخزينة ومنابعها من المال، والجيش لم تُدفع له الرواتب، وقد بدأت الشكاية والتذمر، كما انتشرت الحوادث بين المسلمين والأوروبيين، وتزايد التوتر الشديد بسبب الفقر والعوز، وإن المقيمين في منطقة بك أوغلو أي ابن البيك جياع منذ عدة أيام وخائفون من هجوم المتعصبين عليهم، ويمكن أن تحل المشكلة باقتراض المال، وقد كانت الدولة من قبل تفكر بذلك لأن استقرار الدولة يتوقف على الوضع المالي، وقد تم اللجوء إلى التجار الأغنياء والاقتراض منهم بنسبة عالية جداً لكثرة مصاريف القصر والرواتب العالية التي يجب إنقاصها بما يتناسب مع الوضع، وقد قدمت للسلطان مسودة عن تأليف لجنة مالية للإشراف على هذا الوضع، لأن المال الذي ستحصل عليه الدولة سيتم صرفه على المراكز المهمة في الدولة وعلى الدرك والمحاكم المختلطة كافة، وبحسب التقديرات فإن هذه المراكز هي الأهم والمستعجلة لتقديم المساعدة إليها، وكذلك لتقديم رأس المال الأجنبي للدولة والترغيب به، لأن الدول الكبيرة بدأت توبخ الدولة العثمانية لتأخرها في القيام بالإصلاحات وسيرها ببطء.

إن الإقدام على الإصلاحات لإزالة الفساد ونتائجه وسيرها ببطء لا يتناسبان، حيث قال وزير الخارجية: "إن المبارزة بين الفساد والإصلاح بدأت وأرجو من الله أن ينصر الحق"، فإذا نظرنا إلى هذا القول وحللناه نجد أن الدولة قد اتخذت كثيراً من التدابير للإصلاح وقد ذكرناها سابقاً، وإن إنكلترا تريد التسهيل للقيام بالبند الأول من المعاهدة مع الدولة العثمانية المتعلقة بالأمور المالية، ولهذا قدمت بعض الاقتراحات الإضافية لتحسين وضع الخزينة عند الحكومة التركية، وكان هذا الاقتراح هو بيع وتأجير أملاك الدولة في المناطق التي يسكنها الأجانب إضافة إلى أداء الضرائب المكلفين بها، ويحسب ثمنها من الديون التي لم تسدد من قبل الدولة ولم تدفع للدائنين مع حساب الضرائب والفوائد وثمن الأراضي، وبعدها تحول إلى ديون منظمة، ويجب تغيير إدارة الأوقاف قطعياً والمهم في هذا الموضوع والنتيجة منه أن الإدارة المالية ستكون مؤلفة من كلا الطرفين بمعنى أنها مشتركة. وقد كان هذا العمل مهماً ولا بد منه، وإن الأتراك كما قال الألمان سيكونون الإطار فيه وقد تمت إضافة بضعة بنود من قبل السفير الإنكليزي وقد تحير الوكلاء من تأثير فكرهم على الناس، ومن بين هذه المطالعات أن المسلمين الذين عاشوا من قرون وعصور كانوا يسيؤون استعمال ما بأيديهم حيث قيل: "إن الأراضي العائدة للدولة والتي يستثمرها الباشوات لا يجوز تركها بوراً، وإن هذه الأراضي لا يمكن أن تستثمر من أجل استفادة المسلمين منها"، كما ويضاف إليها هذه الكلمات: "لا يمكن إصلاح الإدارة في الدولة ما لم تأخذ الأفكار والتجارب من الأوروبيين"، ومما لا شك فيه أن الدولة العثمانية وشعبها كانوا متفوقين في كل العصور حيث كانت دولة عظمى، وقد حازت على نوع من المهارات والقوة في استعمال الطبيعة، وقد احتلوا موقعاً ممتازاً منذ القديم، وإذا أرادوا أن يقوموا بالإصلاحات ومهما بذلوا من الجهد والسعي من أجل ذلك، فإنهم لن يتمكنوا من الوصول إلى الموقع الذي يريدونه دون رقابة الغير، ولكن الأتراك أصبحوا يعتمدون على موقعهم، وهم في غفلة عما يجري في الخارج، ولا يقبلون ما هو مفيد لهم أو ما يرفع من موقعهم.

إن الذي يريد أن يكون رئيساً للقوم يجب أن يظهر بأنه صاحب مزايا عالية وعلى إلمام ومعرفة بالوضع، ولكنه في ظل انتشار الرشوة - الجرائم - والبالة - وانعدام الصداقة لا يمكن المحافظة على الدولة ولا التفوق على الغير ما دام الأتراك في مثل هذا الوضع يحملون هذه الأفكار الباطلة، وإذا أراد الأتراك أن يكونوا في مستوى الأوروبيين فإن ذلك بأيديهم، ويجب عليهم أخذ النظام الجديد ومعرفته جيداً ليكونوا من المتفوقين، فالدولة الأوروبية التي لم يكن لها شأن من ذي قبل قد وصلت إلى درجة الدول العظمى، ولا بد للوضع الثقيل الجاثم على صدر الدولة العثمانية، الذي يعمل على إضعافها أن يزول في يوم من الأيام - هذا هو ما قدمه السفير الإنكليزي للأتراك وهو الذي يعد الصديق الحميم لهم الذي حصل على الشرف نتيجة ما قدمه لهم فيما يتعلق بهذه الأمور، وقد تم تشكيل مجلس مالي بأمر حكومي يضم ثلاثة من الأجانب للتوجيه والباقي من الأتراك، وقد تم العمل فيه فوراً.

لقد تم البحث مع المجلس المكلف بصورة ملتزمة وغير ملتزمة حول إمكانية سحب الأوراق النقدية من التداول وفي نهاية البحث تم عرض كيفية الاقتراض وكيفية التأمين والضمانات، ولاسيما فيما يتعلق بالضرائب والنقص فيها حيث تبين سوء استعمالها، وبدلاً من إغناء الخزينة فقد تسبب هذا العمل بإنهاء مخزونها وتصحر أراضيها لعدم زراعتها، وعند قيام بعض أصحاب الأراضي والمزارعين بعصيان الأوامر تبين لهم ذلك، وفي أول جلسة فإن الموجهين من الدول الثلاث: إنكلترا - فرنسا - النمسا، لم يقدموا أي مساعٍ أو أي إرشادات، ولم يحصل المطلوب من تأليف تلك اللجنة لأن الموجهين من أعضاء كانوا يكنّون سوء النية ويجدون صعوبة في العمل مما أدى إلى عدم إثمار جهودهم.

لم يستطيع الأعضاء المستقلون تقديم شيء للدولة العثمانية بسبب استقلالهم، فهم عاجزون عن التحرك والعمل، ومن أجل ذلك وبعد مدة فإن الإدارة العثمانية لم تبدل أو تغير شيئاً من العادات القديمة، وظل الموظفون

كالسابق يسرقون الدولة، أما الحكومة فبقيت كما هي، وفوق ذلك كله كانوا يجبرونها على إصدار نقود جديدة لكثرة الديون الملقاة على عاتق الحكومة للبنوك ولاحتكار البنك النقد لمثل هذه الأزمة المالية.

الباب الحادي عشر

- انقطاع الصدر الأعظم عن التحقيقات.

- طلب روسيا التحقيق بين الملل حسب طريقتها ومقترحاتها.

- تقديم إنكلترا مقترحاتها وخططها من أجل إصلاح الإدارة كبديل عن الخطة الروسية.

ما زالت تحقيقات الصدر الأعظم في الولايات جارية، ولكن الأخبار والمعلومات التي حصل عليها لا تساعده وأمور الأهالي غائبة عنه، ولكن بعض تفرعاتها قليلة، وكان يتحرك بحرية وسلطته عليها مطلقة مثل رئيس الوزراء وأكثر ويحقق في مجمل أمور الولاية وخلال أربعة أشهر استطاع زيارة منطقة البلغار وضواحيها.

كانت الأوضاع في البوسنة والهرسك في توتر شديد، وعندما أراد الصدر الأعظم السفر من نيش إلى سراي البوسنة أتاه الخبر بضرورة العودة إلى العاصمة بسبب وقوع حادث مهم يستلزم قدومه، وهو أن الدروز في جبل لبنان والموارنة باشروا بالهجوم والقتال فيما بينهم، ولا بد أن أوروبا ستتدخل في هذا الأمر لتحتل هذه البلاد، وقد تم إرسال فؤاد باشا إلى جبل لبنان على وجه السرعة، ولم يبق سوى عالي باشا الذي وقع في حيرة ويأس.

وعند عودة الصدر الأعظم وقطعه لزيارته التفقدية فور تلقيه الخبر قدمت روسيا رسالة شديدة اللهجة إلى الدولة العثمانية تتضمن برنامجها الإصلاحي للمساواة بين الملل للمرة الثانية، وقد أخبرت الدولة العثمانية روسيا بأن الصدر الأعظم محمد باشا القبرصي سيعود حتماً لاستكمال تحقيقاته وتفقد الولايات، وبعد عدة أيام نشرت النتائج الأولية لجولته التفقدية وكان ذلك في تشرين الأول عام ١٨٦٠م التي تضمنت: منع الجماعات المسلمة وسحب المهام التي كلف بها الموظفون لأنهم كانوا يؤدونها بطريقة غير لائقة،

وضرورة إجراء انتخابات لاختيار مختار لكل حي وقرية، وإبلاغ الضباط عند حدوث أية مشكلة لحفظ النظام واستعمال الشدة إن لزم الأمر، والحاصل أن هذا الأمر لم يؤت ثماره المرجوة بل على العكس فقد زاد استعمال المهمات بسوء أكثر والتزموا بكثرة شكاويهم لذلك فقد تقرر أن يكون البحث فيها من الدرجة الثانية مع اتخاذ التدابير وتفصيلاتها.

أما السفير الإنكليزي فقد أرسل إلى السفارة المعنية كتاباً يتعلق بالإدارة العامة للشعب كافة، وقد استلم الأجوبة بعد مدة من تلك السفارة متضمنة الفكرة التي تتعلق بأحوال الولايات، وبعد الاطلاع عليها أيدوا رئيسهم فيما يجب أن يتخذ من التدابير من أجلها، وتم نشر التبدلات السياسية التي يجب الأخذ بها. إن كلاً من المجلسين أي مجلس الأحكام العدلية ومجلس التنظيمات، يجب أن يتم تبديلهما وأن يؤسس مكانهما وزارة تسمى وزارة تطبيق الإصلاحات، فضلاً عن وظائفهم الأصلية، ويجب أن يشكل مجلس استشاري وقوة جزائية عدلية، وأن يعيَّن في هذا المجلس رجلان من المجلسين القديمين، ويجب أن يكون بعضهم مسيحياً ولمدة خمس سنوات وعددهم اثني عشر عضواً، وإن كل عضو من المجلس مكلف بالإشراف على منطقة، وله من الصلاحيات الواسعة مع بعض الأعضاء كضباط شرطة، ويجب أن يكون بعضهم في الولايات وبعضهم الآخر في العاصمة للاطلاع على التقارير التي ترد إليهم من زملائهم في الأمور كافة لدراستها وأن يحاكم الموظفون ويحالوا إلى المجلس المذكور عندما يشك بأحدهم من قبل السفارات التي تطلب ذلك، وعلى هذا النحو يجب أن يكون لكل دولة مترجم لدى التحقيق معهم.

ولقد تم تشكيل جماعة تابعة للمأمورين والموظف الكبير وتحت سلطته مباشرة، ومهمتها الذهاب إلى الولايات التي لم يذهب إليها الصدر الأعظم لدراسة الوضع فيها، وقد قرر الصدر الأعظم إتمام جولته إلى هذه الولايات.

كان المجلس الأعلى على هيئة جديدة وكانت مهمته الحضور في الأمور التالية:

- المحاكمات الإصلاحية.
- الحضور للاستماع إلى الشهود عند محاكمة مسيحي.
- إلغاء أصول الأعشار وتأسيس المكتبات العامة.
- وجوده عند كل ولاية للاستماع إلى شكاوى المواطنين.

على أن يقدم كل والٍ تقريره كل ثلاثة أشهر مما دعا إلى تعيين مستشارين من المسيحيين، وقد تحول المجلسان إلى مجلس واحد بموجب كتاب السفير الإنكليزي وذلك لأن سفراء الدول المعنية أعلموا الدولة العثمانية بأنهم لن يتعاونوا بما فيه الكفاية لوضع أحكام القرار موضع التنفيذ، كما قدموا شكاويهم إلى السفارة الإنكليزية، وقد شكل المجلس من أعضاء مختلطين لكل واحد منهم مهمة خاصة.

كان التفريق بين الإدارة والعدلية في الولايات جارياً على قدم وساق، وقد تم تكليف المجلس الجديد بأمور العدلية والإدارية وكان ذلك مناسباً. إن التهم الموجهة إلى الموظفين العثمانيين وسوقهم إلى المجلس للمحاكمة وإجبارهم على الحضور إلى المحكمة، هل كان ذلك أيضاً من صلاحياتهم؟ لقد أربكت خطط الإنكليز السلطان وحكومته ولاسيما في المحافل السياسية في بك أوغلو مكان إقامة السفراء، فعندما تلقوا الخبر تحيروا، وبخاصة عندما أقدم السفير الإنكليزي على إفشال الخطط الروسية والرد على اعتراض روسيا بشدة وما كلفت به الحكومة العثمانية. فهل كانت هذه النقاط محقة للعمل بقراراتها، ألم يكن ذلك فوق كل شيء؟، ناهيك عن سوق المأمورين العثمانيين إلى محاكم السفارات، فضلاً عن التوجيهات عند المداخلة، كذلك فقد أوصى بالمرستون السفير الإنكليزي بضرورة تنظيم أوضاع الدائنين، علماً أن هذا مضر للدولة ولا يحق له ذلك. لقد قدم السير بولود التدابير التي يجب الأخذ بها ولكن عند مراجعة أفكار السفارات لم تتوافق معها. إن أفكار السفارات ومطالبها وغاياتها هي الخدمة الصادقة للصديق، وسنقدم في نهاية هذا الفصل مقتبساً من بعض الفقرات المقدمة من السفارات:

السفير الإنكليزي اقترح اتخاذ التدابير الآتية:

١ - الإصلاح الإداري للولايات وإجراء انتخابات من فئات الشعب كافة، لأن ذلك يكون أكثر عدالة وأخذ السلطة العدلية منهم وجعلها مخصصة بالإدارة فقط.

٢ - تشكيل محاكم مختلفة: تجارية - حقوقية - جزائية - محاكم للمسلمين - محاكم للمسيحيين - للدعاوى المختلطة محاكم خاصة. مع مراعاة قوانين الدول الغربية عند المحاكمة، وأن تكون تابعة لوزارة العدل، وقبول شهادة المواطنين كافة.

٣ - إلغاء الالتزام بالضرائب لأنها مصيبة بالنسبة للمواطنين، مع وضعها تحت الرقابة والتفتيش وبموجب نظام معين وتحصيلها مباشرة من المكلف.

٤ - إلغاء البدل العسكري بالنسبة للمسيحيين وعند التجنيد يخصص لواء خاص بهم وفي مناطق سكنهم.

٥ - عدم تخصيص مدارس للجماعات غير المسلمة، لأن المخالطة تولد المشاحنات التي بينهم.

٦ - عدم الاستقلال بالمهمة وقيام الوالي وحده بها وتعيين معاونين له من المسيحيين.

٧ - تأسيس مؤسسات للحيلولة دون تأمين المرابح الكبيرة للمؤسسات الضخمة أي تحديد الأسعار ومراقبتها وإصلاح طرق المواصلات.

٨ - إن سوء أحوال المسيحيين كما في السابق كان سبباً في زيادة الإدارة، وإذا لم يستخدم الموظفون الأمور البسيطة وتعاملوا بمبدأ المساحة فإن المسلمين غير قادرين على إحداث الشغب في أي مكان.

٩ - إن بين المسلمين والمسيحيين فرق كبير عند تملكهم للأراضي، وبالنسبة للأراضي التي بيد المسيحيين فعليها قيود صارمة ولا يوجد حل لإصلاحها.

١٠ - كثرة كذب هيئة رهبان الروم.

هذه هي التقييدات التي كلفت بها الدولة من قبل السير بولود السفير الإنكليزي الذي خالف أكثر آراء سفراء الدول الأجنبية، ولكنه عاد وأعلن هذه البيانات، لقد كانت محاولة السفير الإنكليزي تقدم فائدة وخدمة لأوروبا لمنع تحقيق آمال الروس ووضعها في المؤخرة، علماً أن وضع هذا البرنامج موضع التنفيذ لم يكن مقصده الإصلاح الكامل، وإنما مقصده الأساسي هو المذاكرة مع بقية السفراء والتباحث معهم في هذا المضمون، وقد عزز مركزه بذلك[1]،لقد فهمت روسيا مقصد السفير الإنكليزي ونيته، لذلك اعترضت على الاجتماع والبحث فيما تقدم به الإنكليز، وأن أي طلب يقدم للاجتماع يجب أن ترفضه الدولة العثمانية.

إن مقاومة الدولة العثمانية لمثل هذه الأمور لم تجد وسيلة وليست باختيارها، فقد قدم وزير خارجية إنكلترا برنامجه، وتم تحديد مهلة ثلاثة أشهر للدولة العثمانية للقيام بتنفيذ مضمون البرنامج الإصلاحي الجديد مع تقديمها نسخة منه للسفراء الأجانب كافة، وعند الاعتراض عليه من قبل روسيا طالبت بعقد اجتماع عام للدول المعنية وذات العلاقة بهذا الأمر.

أقدمت الدولة العثمانية ولتهدئة الأوضاع وإرضاء الدول الأجنبية على تكليف القائد العام في بلاد الروم لإتمام المهمة المتعلقة بأوضاع أوروبا في الدولة العثمانية، والتي كان الصدر الأعظم محمد باشا القبرصي يقوم بها وانقطع عنها لأسباب ذكرناها سابقاً، وفي الوقت نفسه فقد عرضت الدول المعنية على الدولة العثمانية التدابير الكثيرة للإصلاح والقيام بعقد اجتماع لتفادي البرنامج والتفتيش والخلاص منه، ولكنه في شباط عام ١٨٦١م عُرِض على السلطان الكثير من الإصلاحات التي يجب القيام بها وألزموه بها، وأول ما بُدِئ بتغييره هو طريقة الأعشار والتحقيق في جباية الضرائب من القرى "وكانت مهمة الضباط في الجيش"، وبدأت المداولات بالإصلاحات داخل المحاكم العدلية وفي الوقت نفسه فإن الوكلاء في الدولة العثمانية قد اقتنعوا

---

[1] - لو قرأنا ما بين السطور مضافاً إليه تحركات إنكلترا وسفيرها لأدركنا أن الغاية الأولى والأخيرة هي إبعاد الروس وعدم السماح لهم بالتدخل في شؤون الدولة العثمانية (المترجم).

بضرورة القيام بتنفيذ الفرمان الصادر عام ١٨٥٦م والاستفادة من بعض الأمور السياسية المنصوص عليها في المؤتمر المنعقد عام ١٨٥٩م المسمى (مه موراندوم) للحصول على بعض النتائج الإيجابية.

الباب الثاني عشر

ـ النظام المتعلق بلبنان:

إن حادثة التفتيش التي قام بها الصدر الأعظم للولايات الأوروبية التي لم تكتمل بسبب الحوادث التي جرت في لبنان التي بدأت في حزيران عام ١٨٦٠م، وقد أدى هذا القتال إلى وقوع الكثير من الضحايا لكلا الطرفين لم يحدث مثلها من قبل، ولقد كان للجيش العثماني الموجود هناك يد في هذا الأمر حيث إنهم لم يأخذوا رواتبهم منذ سبعة وعشرين شهراً، وربما يكون الجوع والتعصب في الجيش أثر فيما حدث.

قاومت أوروبا في بلدانها العصاة والمجرمين بقوة السلاح ولم يتهاونوا معهم ونكلوا بهم. لقد كانت المأمورية مشتركة فيها واحد ماروني والثاني درزي ومع ذلك فإن هذا العمل لم ينفع ولم يؤد المطلوب، وكذلك لم تنفع تجربة أن يكون كل واحد منهم مسؤولاً بمفرده ولمدة محدودة[1]، لأنه عندما يستلم الطرف الثاني زمام الأمور فإنه يسعى إلى تشويه الطرف الأول، ومنذ ذلك الزمن قبل الدروز أن يكون قائماً (قائم المقام) من المارونيين حسب التوقعات هناك، والحقيقة أن الترويج لذلك الأمر والدعوة إليه في الاجتماع الذي عم بين الملك والطوائف في بيروت عام ١٨٦٠م قد ساعد في ذلك، وفي أثناء الاجتماع للبحث في أوضاع لبنان قدمت روسيا اقتراحاً جديداً وهو تأسيس إدارة لكل جماعة على حدة، في منطقة جبل لبنان، وبناء على هذا يجب أن يكون هناك إدارة للموارنة وإدارة للروم وإدارة للدروز، أي ثلاث إدارات في منطقة جبل لبنان.

إن هذا التقسيم لو وضع موضع التنفيذ لكانت مصلحة كل طائفة على حدة، وإن التجارب السابقة ربما تكون مساعدة لهذه التجربة الجديدة، ولكن عند البحث والمذاكرة بصورة دقيقة فإن المشكلات بدت كثيرة،

---

[1] ـ المقصود فشل منح كل من الدروز والموارنة صلاحية الحكم، بسبب عدم أهليتهم لذلك.

وبدا أن وجود الموارنة والدروز في منطقة واحدة يسبب ، ويجب تهدئة الوضع ومنع حدوث المشكلات الناجمة عن كثرة اختلاطهم مع الفرق الباقية مثل الدروز والموارنة والمسلمين والروم والكاثوليك، ولم يكن بالإمكان إيجاد حل لهذه المشكلة وتعيين ثلاثة حكام، وكذلك فإنه ليس بالمقدور تعيين الحدود لكل منهما ، وإن حدث ذلك، فإن وجود بعض العناصر المختلفة أمر لابد منه، وكان عدد الموارنة في المنطقة يبلغ ١٢٨،٠٠٠ ألفاً مع الرومان والدروز، والمسلمين ٢٧،٠٠٠ ولا يمكن إنكار ذلك، وكانت فرنسا معترضة على تعيين ثلاثة حكام، لأنها كانت تعد سكان منطقة الجبل مسيحيين فقط، وأن القائم مقام يجب أن يكون مسيحياً فقط، وكان عدد السكان في لبنان (٢٠٠،٠٠٠) مئتا ألف من المسيحيين و(٢٨،٠٠٠) ألفاً من الدروز و(١٧،٠٠٠) ألفاً من المسلمين والمتاولة[1] ، وقد تم قبول هذا العدد من قبل السفارات الأجنبية وإبلاغ الحكومة التركية بالنظام الذي تم الموافقة عليه وكان ذلك في ٩ حزيران ١٨٦١م، ونقدم مقتبسات من هذا النظام:

١ ـ إن المتصرف المعين من المسيحيين لإدارة وتنظيم الأمور في لبنان، فالدولة هي المسؤولة عنه ويكون تحت إشرافها المباشر.

٢ ـ إن المنطقة التي يكون أهلها من ملة واحدة يجب أن يساعده وكيل من غير ملته.

٣ ـ إن كل منطقة مختلطة يجب أن يكون فيها مسؤولون ينتخبهم المواطنون، وأن يكون المجلس في مكان واحد.

٤ ـ جبل لبنان يقسم إلى ستة أقضية يعين لكل قضاء من (٣) إلى (٦) أعضاء في المجلس ويجب أن يكون في كل ناحية مجلس ملته نفس ملة الأهالي الموجودين فيها ويكون تابعاً لأقرب قضاء إليه، ويجب أن يكون هناك مجلس حكم لكل ناحية يضم أعضاء منتخبين من (٣) إلى (٦) أعضاء للنظر في الأمور التي يختلفون فيها، كما يجب أن يكون في مركز

---

[1] ـ اعتذار: لقد عمدت إلى وضع هوامش الكتاب في المتن مخالفاً بذلك أصول البحث والترجمة لأنني أدركت أن وضعها في المتن تزيد المتن قوة علمية (المترجم)

كل ولاية مجلس عدلي كبير يحوي عضوين اثنين من كل طائفة، ويجب أيضاً تأمين عناصر أمناء من المنطقة نفسها، ويكونون مختلطين من رجال أمن وضباط.

وكانت هذه الأوامر صادرة باسم السلطان، وهي تشبه الأوضاع التي كانت في عام ١٨٤٥م، أو ربما تكون هذه أحسن حالاً منها وإن كانت من النوع نفسه شكلاً ومضموناً، وإن المسؤول الواحد يكون دائماً على طرف واحد و يحاول قدر الإمكان الحصول على الاستقلال وإزالة الدولة.

١ ـ ضرورة استقلالهم عن ولاية بيروت الشام.

٢ ـ اشتراك بقية الأديان والمذاهب مع المسيحيين في إدارة البلاد.

وقد أوصت السفارات بضرورة انتخاب الأرمني الكاثوليكي المسمى داوود أفندي لأنه رجل شريف ومقتدر، وقد تم تعيينه لمدة ثلاث سنوات، وفي نهاية هذه المدة وبعد المداولة والاتفاق مع الدول الأجنبية تقرر أن يكون متصرف لبنان رجلاً واحداً.

الباب الثالث عشر

ـ اختلاف كنسي لدى الأرثوذكس الشرقي.

ـ محاولة الرهبان الروم البلغار الخلاص من الطوق الدامي الذي يطوقهم.

ـ قبول قسم من البلغار في المذهب الكاثوليكي.

ـ المشكلات التي حدثت وكيف تعاملت معها كل من: فرنسا ـ روسيا ـ الدولة العثمانية[1].

لقيت قرارات الحكومة التي تخص التشكيلات الروحانية وأحكامها مقاومة من قبل هيئة الرهبان الروم بسبب التشكيلات التي تحدثنا عنها سابقاً، وقد كانت المقاومة من قبل البطارقة وكانت سرية، وقد أبدى جماعة البروتستانت أيضاً المقاومة وكان البلغار لا يرونها مناسبة في زمن خضوعهم تحت نير الفنار الأرثوذكسي حيث لم يتركوا أي نوع من أنواع الإزعاجات إلا وأزعجوهم بها، فقد كانت روسيا تدعي أن البلغار يودون العودة إلى مذهبهم القديم، وأن الأسلاو[2] الذين فقدوا الاتصال مع الكنيسة الشرقية وانفصلوا عنها يودون العودة واسترداد ما فقدوه من خلال الدولة العثمانية، ويأملون أن يرجعوا إلى الموقع الذي كانوا فيه من قبل، وبمساعدة الدولة العثمانية تم تشكيل دائرة روحانية، وفي أثناء الوعظ والدعاء في هذه الكنسية فإن الرهبان كانوا يفعلون كما يفعل رئيس مذهب الأرثوذكس، وفي شهر نسيان ١٨٦٠م وعند قدوم هيئة المبعوثان إلى الدولة العثمانية من بلغاريا أعلنوا أنهم لم يعترفوا ببطريرك الروم، وبعد عدة أيام قاموا بمسيرة متجهة إلى السفارة الروسية وعلى شرف "جار" أقاموا الصلاة وأنشدوا تراتيلهم المعروفة وبسبب هذا الحادث قدم البطريرك استقالته.

---

[1] ـ موقف الدولة العثمانية حيال المضائق والتنافس عليها ما بين روسيا وفرنسا وإنكلترا.

[2] ـ أعتقد أن المقصود بالأسلاو (السلاف)

كان تحول البلغار متوقعاً وقد تحيرت الدولة العثمانية من تساعد ومن تمنع وكيف تجمع الطرفين، ولم تجد أية طريقة مناسبة لتقديمها ولهذا فقد وقعت في مشكلة عظيمة وقررت إجراء انتخابات جديدة للبطارقة، ولكن البلغار امتنعوا في المناطق التالية: فلبسة - ويدين - طرنوي - نبش - صماقود، عن الانتخابات، وفي مدن عدة انقسم البلغار إلى قسمين لأنهم قرروا الانفصال عن البطارقة، أما في جماعة بطرسبرغ الذين روجوا للدخول إلى ملتهم فقد حدث العكس، ولكن الأمور سارت إلى ما يريدونه في مناطق: سلانيك - مناستر، حيث وجدت هناك تحركات تشجع على دخول المسيحيين إلى المذهب الكاثوليكي، وإذا سارت الأمور على هذه النحو، فإن المملكة ستدخل في هذا المذهب، وهذه حقيقة لا يمكن إنكارها وهي أن فرنسا لو تدخلت في موضوع البلغار ووضعت الكاثوليكي تحت حمايتها لكان لدى البلغار أمل كبير في ذلك، ولكنهم لم يحصلوا عليه، وإن فرنسا لم تغير مسلكها حتى النهاية، وهذا غريب لأن المسألة دقيقة وحساسة.

لم يكن المواطنون في فرنسا يرون انقسام الكنيسة الأرثوذكسية غير مناسب لسياسة الدولة العثمانية، ولكن كانوا يرون أن مصلحتهم هي الارتباط بالباب وأن الكاثوليك المقيمين في آسيا يجب النظر في أحوالهم وكما هو الحال عليه، كما يجب على البلغار التعبد والدعاء بلسانهم ولغتهم والبقاء تحت إمرة الرهبان، فإن ذلك أفضل لهم، وفي أواخر عام ١٨٦٠م حصل أحد الكرادلة من البلغار على رئاسة رفاقه فلجأ إلى جماعة الأرمن الكاثوليك وتباحث معهم على الشروط التي سيدخل بها البلغار هيئة الرهبان وكيفية الدخول إلى المذهب الكاثوليكي أيضاً، وقد أجاب عن أسئلته بسقبوس وكذلك تكلم بطريرك الأرمن الكاثوليك أيضاً وشرح وأجاب بوضوح على كل سؤال كما أن بطريرك روما لم يتدخل أصلاً في الأمور الروحانية والجسمية لجماعة البلغار حيث قال: "إني وإن كنت البابا فإن كنسية الشرق للكاثوليك، وإن البلغار يجب أن يكونوا مثلهم وخاصة من

ناحية انتخاب البطريرك والبسقبوس والتصديق على ما يناسبهم، وإن القرار البابوي ينص على تدخل البابا عند الضرورة لأن وكيله في العاصمة له الحق في تعيين رئيس جديد للكنسية وكذلك الأمر عند دخول جماعة ما إلى المذهب الكاثوليكي وهذا مبين وموضح في القرار البابوي".

لقد كانت أمنيات هيئة (المبعوثان) البلغار الدخول في حماية فرنسا لأن ذلك ـ حسب ظنهم ـ يقيهم مخاطر اتحاد اليونان مع الأسلاو والمحافظة على وجودهم والدفاع عنه، وقد وجدوا أن الحل الأمثل هو في دخولهم المذهب الكاثوليكي، وسنبين ذلك في الختام.

عندما علم الشعب الفرنسي ولا سيما باريس خاصة أن البلغار سيطلبون الحماية تعقبت الأمر فوراً من البداية إلى النهاية، ولم تتحيز لأحد واختارت الطريق المستقيم ولم تنحرف عنه، وإن ما كتب في ذلك الزمن يشير إلى أخذها: الاحتياط والحذر، وبخاصة من أجل عدم إغضاب روسيا، أما المواطنون في بطرسبرغ فقد كانوا يحاولون الهرب من بطريرك الروم، وبالنسبة للبلغار فقد ظهر العكس فإنهم مثل الدولة العثمانية لا يعرفون ماذا يفعلون.

إن اختلاف المذاهب في هذه الصفة كان محاولة للتقرب إلى الكنيسة الرومية من قبل الكنيسة الشرقية ورجوعها عن ذلك للمحافظة على الاتحاد على حساب منعتها فقط، فهل كانت هذه التحركات ممكنة؟ عجباً "الاختلاف المذهبي لكل ملة أدى إلى المحافظة والحرص على الجماعة والمذهب والانفصال عن البطارقة في مدينة فلبه من قبل البلغار.

إن الأوامر التي كانت تصدر منهم من قبل كانت تؤخذ بالرعاية الممكنة، وخير مثال على ذلك عندما تم تعيين بطريرك خلفاً للبطريرك أكليريوس الذي لم يصادق على تعيينه من قبل الجهات الروحانية المختصة، غير أن انفصال الرهبان الذين يروجون لمذهبهم كان إما من أجل الواردات وإما بسبب المعيشة الصعبة والحرمان.

أبدوي الأهالي رغبتهم بالتخلص من استبداد بطارقة الروم لذلك كانوا يودون تغيير مذهبهم والالتحاق بالمذهب الكاثوليكي، ومنهم من أراد الالتحاق بالبابا للتخلص من الروم والروس، ولأن الحكومة البابوية كانت متزلزلة جسمانياً ولم تكن قادرة على تأمين الحماية لهم فقد كان رد البابا عليهم عكس ما كانوا يأملونه، أما حكومة البابا من الناحية الروحانية فلم يكن فيها أي خلل وربما سيدوم هذا الحال إلى مدة بعيدة كما كان يقال، لقد كانت الدولة العثمانية تتدخل بهم والبطريرك الجديد كان ميالاً للتعاون مع الدولة العثمانية بشرط واحد، وهو أن يزور البقبوس هيلاريون الذي كان أول المنشقين عليه البطريرك الجديد، ولكن البلغار رفضوا ذلك الشرط. وفي عام ١٨٦١م قامت جماعة من البلغار وكان عددهم ألفين بمسيرة في العاصمة العثمانية وكان بينهم اثنان من أرفيماندريت وراهب واحد وقارع للأجراس، وقد وصلت إلى مبنى وكيل البابا حيث قدموا عريضة بمطالبهم وهو الدخول في المذهب الكاثوليكي بحضور وكيل هيئة رهبان الأرمن الكاثوليك، ومناستر من رهبان اللاتين، كذلك تقدمت الحكومة العثمانية بمراسم تلقتها الحكومة ببوادر خير ما عدا رئيس الجماعة الجديدة أرخيماندريت ماماريبيوس وقد تم تحويلها إلى بطريرك الروم لأنه المسؤول الأول وله بعض الحقوق برئاسته وتعيينه، وقد ذهب بين ثلاثة إلى أربعة آلاف من المكلفين للدعوة خارج البلاد إلى الكنائس الكاثوليكية، وخلال عودتهم التحق بهم شخصان من الزعماء الوطنيين البلغار وهما: سن مه ور - وسن سيريل، وقد اعتنقا الدين المسيحي لتأثرهما بالنصائح والوعظ وتم إبلاغ البابا نيقولا بذلك وبقوا على هذا المذهب.

لم تؤسس الكنائس في بلغاريا أيام بيزنطة وإنما أيام الرومان، ولدى عودة البلغار إلى المذهب الكاثوليكي تحتم عليهم أن يعودوا إلى كنائسهم الأولى وتم إبلاغهم بالأمر.

الباب الرابع عشر

- تدخل أوروبا في أمور الإصلاحات أكثر من قبل.

- وفاة السلطان عبد المجيد.

- عصيان الهرسك.

- أوضاع المسيحيين في ولاية الهرسك.

قام أهالي لندن وباريس بمظاهرات من أجل ازدياد التدخل في الإصلاحات في الدولة العثمانية، وقد تضمنت معاهدة باريس في المادة التاسعة والفقرة الثانية أنه بموجب القرار الذي تم تبليغه للدول المذكورة للحكومة العثمانية، فإنه عند تطبيقها للقوانين والتنظيمات يحق للدول المشتركة في المعاهدة الاشتراك معها ولهم الحق في ذلك، وحسب رأي وزير الخارجية الإنكليزي وعلى ضوء ما قدمه للحكومة العثمانية من التأمينات فإن التدخل من ناحية الدول الأجنبية يعد مشروعاً وقانونياً مع التنفيذ وتكراره في كل مرة.

وكان الوكلاء العثمانيون يقولون: نريد أن نتحرك كدولة مستقلة لديها مجلس مخصص للقيام بالإصلاحات، إن وضعنا الاجتماعي والمسائل المتعلقة به داخلياً، وإن كنتم أصحاب اختصاص وإن كنتم متحدين على كيفيتها وعلى ما هي عليه فمهما كان فإنكم غير مالكين لتوحيد الأفكار، فلننظر إلى القانون العسكري مثلاً فإن تشكيل جيش مختلط من المسيحيين والمسلمين قد أوقع الظلم على المسيحيين وإذا ما نظرنا إلى مشكلة الدين فإننا نجد أنه قد وقع بسببها حوادث كثيرة، إذاً ألا يتطلب ذلك اتخاذ تدابير شديدة ونحن نريد ذلك، وإن فرنسا موافقة على هذا والإنكليز يريدون تشكيل لواء خاص لكل فرقة، وروسيا تدعي أن اجتماع المسيحيين مع المسلمين لا يؤمن المساواة بينهم وتطلب إعفاء المسيحيين من الجيش وتسعى لذلك، ومن أجل ضبط الأمور الداخلية والحفاظ عليها وعلى عزة المواطنين

وعلى وجودنا دعونا نعمل بحرية، ويوافقون على ما نقدمه إليهم بشرط أن لا تتدخل الدول الأجنبية في الأمور الداخلية.

إن الحكومة العثمانية قد قاومت قدر الإمكان مضايقات الدول الأوروبية لها، ومن ناحية ثانية فقد قامت بالإصلاحات في المالية والعدلية وبالسرعة الممكنة، أما بالنسبة للسلطان فلم يستطع التدخل في أمور الدولة حيث كان مريضاً ويلزم الفراش وينتظر وفاته بين حين وآخر، لقد كان السلطان لعبة بيد المقربين إليه وحاكماً ظريفاً ومدللاً وقد تمنى الشعب بدلاً عنه سلطاناً شجاعاً مثل السلاطين القدماء، وإن ولي العهد عزيز أفندي[1]، كان يتجول على الحصان في شوارع العاصمة أو على المضيق وسواحله ويلعب ويتسابق على حصانه، وكان الأهالي عندما يرونه يقولون: "يا فرحة الشعب بهذا السلطان في المستقبل".

كان السلطان الذي يقترب من الموت يتمنى أن يحقق مطالب شعبه بالسرعة الممكنة، وعند حضوره مائدة الضيافة بدأ بالإقياء وذهب إلى الفيلا المسماة "أخلأمور" وهو اسم لشجرة لها زهر يسمى زهر التيل، وهناك توفي رحمه الله بتاريخ ٢٥ حزيران عام ١٨٦١م، واستلم الحكم ابنه الأكبر محمود[2]، وقد أرسلت له التبريكات والتهاني من الخارج والداخل وكان محبباً لدى الأوروبيين لطبعه الحليم وأفكاره الخيرية، وقد استطاع أن يحتفظ بمركزه هذا بينهم لعدة سنوات وقد علق عليه المسلمون المسيحيون الآمال للوصول إلى بر السلام، لأن الجميع كانوا يأملون بالخلاص من تلك الأوضاع المضطربة والوصول إلى راحة ورفاهية المواطن ودور جديد في الحكم.

إن السلطان عبد المجيد وإن كانت له أخطاء، غير أنه لم يفقد محبة الشعب له، وبسبب انتصاره في حرب القرم حصل على لقب (غازي) وكان ذو شأن، وعند ذهابه إلى جامع السلطان محمد قابله الشعب بالهتافات والمديح،

---

[1] ـ المقصود بعزيز أفندي السلطان عبد العزيز الذي خلف أخاه عبد المجيد في تولي سدة العرش من ١٨٦١ ـ ١٨٧٥م، كذلك فإنه لم يكن مريضاً البتة.

[2] ـ لا نعلم من أين أتى المؤلف والمترجم بأن الابن الأكبر للسلطان عبد المجيد استلم العرش.

ولكنه سقط من أعين الناس بسبب مساعِدَيه اللذين كان كل واحد منهما يريد أن يمتلك السلطة، وكل واحد منهما كان رقيباً على الآخر، ومن أجل مصلحتهما الشخصية وازدياد نفوذهما كانا يقفان أمام كل حسنة، وقد عاش السلطان تحت وصاية هذين الناظرين اللذين كانا يُشغلان السلطان بالهدايا والاحتفالات والسهر وما شابه ذلك لإفساد أخلاقه، والنتيجة والغريب في الأمر أنه حدث عكس ما هو متوقع فقد كان السلطان مطلق الحرية في شؤون الإدارة والخلف الوحيد للسلطان الذي يأمر فيطاع ولا يجب أن يكون ضعيف الإرادة ذا وجهين، وفي التاريخ ما يكتب عنه وعلى ذلك فإن التنظيمات وأصولها وقراراتها كانت مرتبطة باسمه وإلى الأبد، وقد وافق وأقر القرارات والقوانين للدولة كافة في عام ١٨٥٦م، وإليه يعود الفضل في ثبات إصلاحه للمسكوكات العثمانية والختم عليها.

وعند استلام عبد العزيز السلطة وبعد عدة أيام أرسل خطاباً إلى الصدر الأعظم بالأوامر اللازمة، وتمت قراءة الخطاب بالمراسيم المعهودة على أعضاء الحكومة المجتمعين، وهي أن سياسة الإدارة الداخلية لها الحرية في القيام بمهمتها، وبسبب عدم وجود ما يسوغ تغيير رجال الدولة فإن كل واحد منهم يبقى في مركزه، وأما الأمور المالية فيجب أن تعود كما كانت في السابق من الاعتبار والكفاية ومعاملة المواطنين بالتساوي من دون تفريق بينهم من حيث الجنس والمذهب وتأمين المعيشة الحرة لهم والمؤن والتباحث في هذه الأمور، والحقيقة فإن التهلكة لم تكن عند استلام عبد المجيد الحكم كما هي الآن فإن الأوضاع مضطربة لدرجة أن السلطان لا يستطيع أن يجد حلاً سريعاً لها، وقد ارتفعت الأسعار إلى أقصى حد، كما أن وقوع الحرب في الجبل الأسود بات حقيقة لا شك فيها، وإن عصيان الهرسك بطريقة متوحشة قد يدمر كل شيء.

كما أن توسط الدول الأوروبية في النزاعات وبخاصة من أجل إعادة السلام والنظام إلى ولاية الهرسك يتطلب السرعة، وإن الحكومة العثمانية

ترى أن تدخل السلطان لن يكون أحسن من تدخل الدول الأوروبية، والتدخل الأوروبي عند المواطنين يعني أن الدولة العثمانية تابعة للدول الغربية وترى أن ذلك لا ينفع في شيء إذاً لماذا عصيان الأهالي، وماذا يريدون؟ إن المنطقة كانت تابعة للدولة العثمانية، ومنذ عشرين سنة بقيت على قرارات الدولة بالمساواة والعدالة والحماية الموعودة بها.

إن وضع العصاة ومعيشتهم سيئة جداً ويجب النظر والتدقيق فيها، وكان المسيحيون من الهرسك يقولون: "نريد أن يكون بجانب كل مأمور من الأتراك وكيل منتخب من المسيحيين يقوم بالمحافظة على حقوقنا، وهو أدرى بمنافعنا، وأن يكون ذا مركز مرموق، ومع احترام بناء الكنائس والسماح بترميم الكنسية المسماة برج جاك واستخدامها ووجود بسقبوس من الملة لأننا نعيش تحت إمرته الروحية، والسماح بافتتاح المدارس وعدم السماح للضباط بالسكن في خاناتنا، وعدم مطالبة الأغوات بأكثر من الربع، وهذا الربع يتم تحصيله ليس عن طريق المأمورين بل عن طريق وكلائنا، ويجب أن ترفع الضرائب عن كل منزل ويكون أخذها وجبايتها من قبل المأمور الذي نختاره، ولا حاجة لمطالعة تقرير الأهالي الواردة من مدينة موستار وبعثها إلى السفارات الأجنبية فوراً.

وكانت التقارير تتضمن وضع المواطنين في السابق، وكيف أنهم دون المسلمين في المرتبة، ومضايقة المأمورين وأصحاب الأراضي المسلمين لهم، وطريقة تحصيل الضرائب السيئة.

سارعت الحكومة العثمانية إلى قبول الشكاوى كافة، وتم إعلان عفو عام، وتم الإعفاء من الضرائب عن طريق عمر باشا، وقد سارعت الحكومة العثمانية إلى القيام بما وعدت به، ولكن العصاة احتجوا على ذلك وقدموا طلبات إلى السفارات الأجنبية في موستار يطلبون الحماية لهم، وبعد المذكرات والاتصالات تم الاتفاق وهدأت الأحوال، ولكن هذا الهدوء لم يدم طويلاً لأن الحكومة العثمانية لم تطبق أكثر الشروط المطلوبة. إن البحث والأيضاح

يتطلب وقتاً وسوف أقدمه لاحقاً في الباب الذي يبحث في قرار الحكومة عام ١٨٤٦م وقانون الولايات.

تجاسر بطريرك الروم على البابا بإقدامه على الاجتماع مع آموزوز حيث قال: "إن البابا رافضي وأهل بدعة وهو واحد من البسقبوس" وقد أعلن ذلك أمام الكاثوليك من البلغار، الذين قالوا العكس: "إن البطريرك يوواكيم رافضي ومن دون دين" رداً على ما قاله عن بطريرك الروم، وبعد مدة قدم البابا إلى الحكومة العثمانية أمراً بالقبول والتصديق على حقوقهم وذلك بالنسبة للجماعة الجديدة التي دخلت في المذهب الكاثوليكي، وعلى هذا فقد دخل في المذهب في أدرنة ١٤٨ من البلغار وعائلاتهم.

إن هذه الوقائع وكيفية التحرك وما تطلبه كانت أنموذجاً لكي تراه روسيا أمامها، وكان في نظرهم أن البلغار قد قبلوا الدخول في المذهب الكاثوليكي من أجل الاستقلال وسيعود أكثرهم إلى دينه القديم. لأنهم لم يلتحقوا بهذا المذهب عن قناعة وقد جعلوه واسطة للحصول على أمانيهم بالاستقلال لأنه عند قبول البلغار للمذهب الكاثوليكي فسيكونون خارج نفوذ الروس بلا شك وأدنى شبهة.

والآن الملاحظات:

كان التردد خاتمة لأهالي بطرسبورغ لأن الروس فرقوا بين الحكومة والكنيسة، حيث راجعوا الحكومة العثمانية لإيجاد كنيسة مستقبلية ترغيباً للبلغار، وقد تقدموا بطلبات كثيرة إلى الحكومة من أجل هذا الموضوع، وكانت الحكومة العثمانية تعلم أنها إذا وافقت فإنها تكون قد قدمت لألد أعدائها سلاحاً خطيراً ولأنها كانت على قناعة بذلك فقد قاومت ولم توافق على هذه المتطلبات، إن المنفصلين فقط من الأرثوذكس والمحافظين، هما: هيلاريون وبومتانيتوس، وقد قامت هيئة مجلس البطارقة الروحانية بمنع هذين البسقبوسين من إجراء مراسم الوعظ ونفتهم، وقد صادقت الحكومة على ذلك، وفي تلك الأثناء تم ترفيع رئيس البسقبوسية من قبل البابا الذي كان في

روما إلى العاصمة العثمانية، وبعد تأديته الوظائف المكلف بها لمدة شهرين لجأ إلى السفارة الروسية وفر هارباً على باخرة تابعة لروسيا إلى أودوسا وانتشر هذا الخبر، إن أيضاح ذلك وتأثيره والإهانة التي لحقت بهم لم تكن متوقعة أن تحدث في أشد الأوقات حرجاً.

إن البلغار الذين أصبحوا الآن من دون رئيس للمذهب يشكون بأن لروسيا يداً في ذلك، ومنهم من ادعى أن الرشوة من قبل الروس كانت السبب ويحددون المبلغ، وقبل الاتهام وتلطيخ سمعة دولة والاشتراك معهم في هذا يجب التدقيق عن قرب بهذا الحدث، وأذكر منه: بعد أن هرب البسقبوس وفي العاصمة العثمانية فقد كانت تدور بينهم أفكاره ولكنهم لم يبوحوا بها، وظناً مني أذكر أن فرنسا كانت ترغب البلغار في الدخول في المذهب الكاثوليكي وتراقب تحركاتهم من أجل ذلك وإن حياد فرنسا كان لعدم إغضاب روسيا وربما الإنكليز أيضاً، وهذه الضربة للكاثوليك البلغار ربما كانت روسيا وفقاً لسياستها من أجل الوصول إلى مقاصدها بهذه الطريقة، ولم تكن تفكر أبداً أن فرنسا ستغضب، ونظراً لسوء شكل الوساطة السيئة صرفت النظر عن هذا الموضوع. ولكن الكاثوليك البلغار لم ييأسوا، وقد تم تعيين بسقبوس من قبله الذي كان موجوداً من قبل فيها بدل الهارب، وفي هذه الأثناء أعطى بطريرك الروم امتيازات مهمة للبلغار الذين انفصلوا عن الكنائس الشرقية بعد الإعلان عنها ونشرها في الجرائد ولكن بعد مضي فترة من الزمن بلغت الاختلافات درجة لا يمكن معها المصالحة والعودة إلى فنار أحسن[1].

إذاً كان أمام البلغار طريقان:

الأول: إيجاد كنيسة مستقلة عن كنيسة الروم وتأسيسها من جديد.

الثاني: أن يلحقوا المذهب الكاثوليكي ليلتحقوا بدورهم بالكنيسة الرومية وقد اختار أهل الفكر والتنوير الطريق الثاني[2].

---

(1) - المقصود هنا بلفظة (فنار) طريق، أما المعنى الحرفي للفظة فنار هي: فانوس، قنديل، مشعل، وقد قصد المؤلف التورية منها.

(2) - المؤلف فرنسي الجنسية لذلك وصفهم بأهل الفكر والتنوير.

الباب الخامس عشر

قانون الولايات الأولى

كانت السلطة العثمانية في زمن تأسيسها الأول مقسمة إلى قسمين المناطق الصغيرة وتسمى ألوية أو سناجق ومجموعة مناطق وهيئة تسمى الأولى روم إيلي أي بلاد الروم، والثانية الأناضول أي (المنطقة الأم)، وكان فيهما البكوات وهم مسؤولون كبار، وفي القرن السادس عشر الميلادي وقرب نهايته تم جمع عدد من الألوية وسميت الإيالة، وتعدلت هذه التشكيلات عدة مرات وبخاصة زمن السلطان محمود حيث دامت حتى عام ١٨٣٩م.

وخلال هذه السنوات وفي منطقة طونة وإيالتها طبقت القوانين التي تعود أصولها للإدارة الفرنسية وفيما بعد توقفت عن ذلك، غير أن التعديل والتجربة وضعها موضع التطبيق لمدة شهر من الزمن، وقد كانت هذه التعديلات والتبديلات موافقة للقرار الحكومي المعتمد في الدولة العثمانية ولاسيما الفقرة الثالثة عشرة وبحسب ما قاله علي باشا، وإذا نظرنا فإن الاشتراك الحقيقي للمصلحة العامة من قبل المواطنين في وضع القاعدة الأساسية موضع التطبيق قد يخفف أو يزيل نهائياً الإدارة المطلقة ومركزيتها الحالية.

إن القانون لعام ١٨٦٤م نظم في الولايات بموجب القانون الفرنسي المسمى عندهم بـ (بارتمان) والمشابه للسناجق أي أنه يقسمها إلى سناجق وإلى أقضية والسناجق إلى أقضية ونواح، ويخضع متصرف السناجق والأقضية والقائمقامية الأقضية ومخاتير النواحي إلى سلطة الوالي. وكانت هذه التقسيمات دارجة، ولكل درجة منها أعضاء منتخبون يعين واحد للمجلس وواحد للمحكمة، وكانت الانتخابات على شكل واحد وفي هذا الباب سنأخذ نموذجاً واحداً منها وهو كيفية انتخاب المواطنين للإدارة والمحاكم كل سنتين، حيث يشكل مجلس للانتخابات يتألف من: متصرف ـ قاضٍ ـ محاسب ـ مفتي مسلم ـ جماعة من الرؤساء الروحانيين لبقية الأديان ـ مدير

ديوان للتحريات، وهؤلاء هم أعضاء مجلس السناجق. ومن خلال هذه الهيئة مع مجلس الإدارة يتم انتخاب عناصر تساوي ثلاثة أضعاف المجلس نصفهم من المسلمين والنصف الآخر من غيرهم، مهمتهم النظر في المحاكم الجزائية والحقوقية. ويكون جدول الأسماء منظماً مع مجلس الإدارة ويتم توزيعهم على المحاكم أو تعيينهم في مجلس المحاكم.

ترسل الجداول المعدلة في القضاء إلى مركز السنجق، وهناك يقوم المجلس المخصص للانتخابات بتدقيق الجداول، فإذا كان المسلمون أو غيرهم قد حازوا على الكثير من الأصوات دون غيرهم فتنزل إلى الثلثين، وعلى هذا فإن الناجح سيحصل على عدد ممثليه من الأصوات ويكون الجدول جاهزاً فيتم اتخاذ القرار الأخير بشأنه من قبل الوالي، وبعد فرز الأصوات فإن الذي يبقى اسمه في الجدول يعين في مجلس محاكم السنجاق، وإن تعيين ثلاثة أعضاء هو المثال المطلوب الذي تم عن طريق مجلس المحافظة، وإذا كان المكان المطلوب دون المحافظة يخرج من الأعضاء الثلثين ويخفض أيضاً من قبل الوالي وهو رئيس القوة النهائية، هذا هو طريق الانتخابات والفائزين فيها للتعيين في المحاكم القانونية والجزائية، وهذه الأحوال المختلطة للانتخابات، وإذا نظرنا إليها بعين واحدة نجد أن المرشحين كانوا كالضرير لا شك في ذلك، ولكن أيضاً لا يمكن إنكار أن الأهلين والمرشحين كانوا يعلقون عليها آمالاً كبيرة بموجب القانون الأساسي وما له من منافع كثيرة من دون أدنى شك، وبناء على هذا القانون وأحكامه فإن الأهلين الذين كانوا سينتخبون ممثليهم سيشتركون مع الفائزين في إدارة أمور المحافظة، ولا شك أنه عمل جيد في نظرهم ولا يمكن إنكاره وإذا فكرنا قليلاً فإن النظام الجديد إنما وضع لرقي البلد، وإن حقوق المسيحيين في المساواة والحرية ما هي إلا بدعة فإن حقوقهم في الملكية والسياسية والإدارة واشتراكهم في الحكمة أمور غير مضمونة.

وإذا دققنا أكثر فإن الحقيقة في تعيين أعضاء للمجلس والمحاكم أنها كانت تنظم في جدول منظم الأسماء التي سيتم ترشيحها من قبل اللجنة

المكلفة وأسماء المسلمين تقبل فوراً[1]، وإذا كانت حقوق التشريح تشمل الجميع حسب ما يدعون وأن القانون الجديد يعطي الحرية التامة، فإن هذا الأمر يعطي المسلمين حقوقهم كاملة، أما المسيحيون فليس لهم سوى الوعود الكاذبة، وإذا ما حصل أحدهم على أكثر من المسلم فيجبرونه على منحها لغيره، ولكن يجب أن نأخذ الأمور من جهة ثانية، فالأهالي ولأول مرة يشتركون في الإدارة والمجالس المحلية حيث كانوا قبل ذلك بعيدين عنها، لأنهم من الدرجة الثانية، وان هذا الأمر في المستقبل سيكون خيراً، وفي إمكانهم التحضير لذلك بشكل أوسع ومستقل، وقد كان التفكير بأحوال الإدارة في هذا الزمن طبيعياً لأن بعض الأعضاء أفرطوا في تشكيل المجالس في كل مكان، وإذا كان المرشحون مسلمين فهم متفوقون[2]. وإذا كانت المنطقة تحوي مسيحيين أكثر فإن إدارتهم كانت بأيديهم مما سبب فوضى لا تحتمل، ولكن في بعض الأماكن مثل أدرنة فإن المجلس هناك كان يتألف من أحد عشر عضواً من المسلمين وثلاثة من المسيحيين مع أن عدد السكان المسلمين هناك أربعة آلاف والمسيحيين ستة آلاف، وكذلك بانية ـ البوسنة ـ جزر بحر سفيد[3]، وإن نسبة المحاكم الحقوقية والجزائية التي قامت بدلاً عن القديم ليست فيها الحرية المطلوبة بالنسبة لرؤساء المحاكم من العلماء، وذلك في أكثر الأماكن ما عدا المحاكم التجارية، ولكن كان يُرى القليل من القوة في المحاكم الجزائية والعدلية حيث كانت على مستوى لابأس به من الرقي والتقدم، ولكن الشيء الذي لن يتغير ولن يحدث أبداً أن تتغير تكلفة المحكم بمبلغ ٥٠٠ قرشاً لكل عام، وهل يمكن أن يكون من يجيد القراءة والكتابة موضع اعتبار ويعتمد عليه في حال كونه عضواً في المحاكم؟ وهل له حرية التفكير واتخاذ القرارات؟ كلا، ومن الناحية الثانية فإن رئيس المحاكم في كل الأماكن لم تكن له كامل الصلاحية وكان هذا معروفاً

---

[1] ـ للمزيد انظر: تاريخ قانون الولايات، المادة ٦٧ ـ ٧٣ ـ ٧٨.

[2] ـ أنظر المواد ١٣ ـ ١٩ ـ ٣٣ ـ ٤٦ ـ ٥١ من القانون المذكور.

[3] ـ راجع مؤتمر ١٨٧٦ المادة الأولى من الملحق، أما المقصود بجزر سفيد (الجزر اليونانية).

لدى الجميع لأن أصول المحاكمات التي كانت تجري لم يكن لها أساس ولا قانون ولا نظام، ولم يكن لدى أعضاء التشكيلات الجديدة للإدارة الخبرة الكافية، ولابد أن تكون العاقبة وخيمة في النهاية.

أريد أن أبحث في بعض الأمور أيضاً، حيث كان للوالي حق مستقل تمام الاستقلال في بعض القرارات، وأذكر مثالاً حول بعض الأمور، فإنه في الولاية بالنسبة للمصالح الأجنبية من ناحية زراعة ـ تجارة كان أصحابهم والوالي والمحاسب غير تابعين لأية جهة من وزارة أو مديرية، وفي حال إعطاء الحرية ولو جزئية فإن الحكومة المركزية كانت تحافظ دوماً على رجحان العنصر المسلم، لأن الدولة كانت تمد للأهلين يد المساعدة، فقد كانت الحكومة تعده سلاحاً بأيديهم، لأنهم ربما استعملوه ضد الحكومة ولذلك كانت الإصلاحات في الإدارة والقانون الجديد في تأخير دائم.

الباب السادس عشر

ـ تفوق أفكار وآراء الوزيرين فؤاد وعالي باشا على أفكار السلطان.

ـ إطلاق حرية الإدارة.

ـ تركيا الفتاة.

لقد كان موضوع الإصلاحات الشغل الشاغل للجميع، وفي أوائل عام ١٨٦٣م ولدى تأثر السلطان بأقوال العلماء والمتعصبين فإنه بات يخشى عدم الثبات على هذه الإصلاحات كما يخشى أن يتنكر لها السلطان ويلغي المرسوم الذي يقضي بالإصلاحات التي صدرت من السلاطين قبله، وقد دلت الأوامر الصادرة منه على ذلك، ولكن السلطان كان شديد الحرص من أجل الإصلاح الإداري حتى قيل عنه أنه مختل العقل، ولكن الأوامر التي أصدرها السلطان عبد العزيز كانت مخالفة لهذا القول، وربما تكون الأقوال بالنسبة لعقله غير صحيحة.

إن قرار الوزيرين عالي وفؤاد باشا بالاستقالة من الحكومة أربك السلطان الذي كان يقدر عملهما، ورأى أنه سيبقى وحيداً لذلك فقد أصدر أمره إلى الصدر الأعظم بإقرار خطط الإصلاح والقيام بتنفيذها وإصدار القرارات اللازمة لذلك، ولكن إصدار الفرمان لعام١٨٥٦ المؤيد للإصلاحات غطى هذا الأمر مع منحه مليونين من القروش كل شهر لدعم الأمور الإصلاحية ولسد النقص وقد وعد بذلك، ولكنه كان وعداً خاسراً، لأن السلطان نسي بعد مدة وعده وتعهده، وقد تحركت الحكومة مرة ثانية للقبول بالأمر لأنها كانت قليلة الخبرة والتجربة، وكان السلطان عبد المجيد حليماً متواضعاً، ولكنه غير قادر على إدارة البلاد، فقد كانت الصفات التي يتحلى بها تجعل بعض أعضاء الحكومة يتجاهلونه أما السلطان عبد العزيز فهو شديد الطباع وعنيد، وكانت الحكومة ترى أن الإقدام على أي عصيان

للأوامر الصادرة عن القصر مصيرها مثلما حدث في الماضي مع حسين باشا ورفاقه الوطنيين من حيث تحديد مسؤولية السلطان وتحديد صلاحياته، والآن فإن أصحاب الأفكار النيرة الوطنيين يرون أن السلطان يجب أن يطبق عليه القانون العام والقانون المشترك، وكانوا يتباحثون في كيفية تطبيق القانون العام وأن ترك السلطان صلاحياته المطلقة في القانون الجديد غير مناسب للواقع المطلوب.

بدأت هذه الفكرة تنتشر في معظم الولايات والعاصمة بشكل سريع، وفي النهاية صدر برنامج موقع من الصدر الأعظم يقر بهذا القانون والبرنامج كما هو في الإصلاحات الإسلامية التي نشرت عام ١٨٦٨م، وقد قال خير الدين باشا: "إن جميع المسلمين يريدون الحقيقة، ويجب أن يعرفوا أن الحكام مثلهم مثل غيرهم من الناس قابلون للعجز والضعف لأن ذلك من طبيعتهم البشرية، لكن الناس يريدون أن يجعلوا من الغير عائداً فذاً وهو غير مقتدر وليس أهلاً لذلك، والسلطان كان مقتدراً وأهلاً لذلك ولكنه كان حريصاً جداً ومهووساً وليس صاحب عزم ومتانة، ولهذا يجب معاونة المواطن على مساعدة الحكومة واشتراكه في الإدارة ومسؤولية الوكلاء، وإن وجود الحاكم العام ومسؤوليته تحتم عليه مراقبة الأمور التي لا تتضارب مع مصلحة الدولة، وعلى العكس يجب أن يبارك لكل أمر أو عمل يقوم به الحاكم ويوافق عليه المستشارون، أما إذا كان الحاكم غير مقتدر فإنه معرض للتهلكة، فمثلاً أحد حكام إنكلترا المسمى جورج الثالث، كاد يورد الشعب الإنكليزي مورد الهلاك بسبب حروبه المجنونة فقد أراد أن يظهر قوة وعظمة بريطانيا، ولكنه في الحقيقة لم يستطع أن يفعل شيئاً، فإن السفراء ورجال التاريخ يصفقون لهذا الوضع بكلام موجز في هذه المقولة: "إن الحاكم مهما كان مقتدراً على الحكم والحكومة، ومهما تكن لديه القوة والعظمة فإنه معرض للتهلكة".

إن علماء المسلمين الذين كتبوا عن الفقه الإسلامي قد بينوا أحكامه وقوة الدين بموجب القرآن والسنة، والسياسة لا تفترق عنهما فهم متحدون في

الفكر، كما يبين ذلك قوة الأحكام الشرعية التي يجب أن تطبق على الجميع بما فيهم الحاكم، حيث إن أمر حكمه وجلوسه على العرش من قبل المواطنين، وهذا فقط يكفي لعدم تغيير القانون القديم، حيث إن القانون الذي وضعه السلطان سليمان في أول تنظيم للقوانين جعل إدارة الدولة مودعة في رقاب العلماء والوكلاء عن الشعب، فإذا حدث وأخطأ الحاكم فالواجب على العلماء والوكلاء ردعه عن خطئه، فإن لم يستجب فعليهم إخبار الجيش فإذا أصر على خطئه فيجب أن يعزل ويولى بدلاً عنه واحد من أقاربه.

وعلى ذلك الوضع فإن وظيفة العلماء والوكلاء تشبه ما يعرف في أوروبا بمجلس الشيوخ رغم أن صلاحيات العلماء والوكلاء كانت أكبر منهم، لأن التدخل الأجنبي عند المسلمين موجود أما في أوروبا فإن الدين منفصل عن الدولة، لقد كان قانون السلطان سليمان السبب في الارتقاء بالشعب وتيسير أسباب الحياة الكريمة له، وإن التعليم الذي انتشر بين المسلمين ومقاصده والتشكيلات السرية التي هي نوع من الجمعيات السرية قد ترجمت ظهور تركيا الفتاة. فإن قانون سليمان مؤلف من خمس بنود وهي: الأمور المالية - العدلية - انضباط الجيش - الزعماء المحليون - اسم وتشريفات القصر، وفي النهاية فإن هذه الأفكار ستنقلب إلى حقيقة تدريجياً، لأن التنظيمات التي تكلمنا عنها قد قرر المدافعون عنها والغيورون على وطنهم أن يطبقوها لمدة شهر، ووضعوها موضع التطبيق والتنفيذ، ومنهم الوزيران اللذان استلما بدل اللذين استقالا، إن أفكار الوزيرين **عالي وفؤاد باشا** كانت تنكر أفعال الحاكم الذي وضع في وجههما سداً وأخفى أعماله عنهما والآن فقد ظهرت، ولكن كان في رأيهم أن الإصلاح المادي والاقتصادي أهم شيء وإذا لم يبدأ به فإنه يكون كمن يريد أن يصلح بيتاً مهدماً فيبدأ بالسقف ويترك الأساسات، ونتيجة قلة صبرهم وعدم التأني لم يجدوا لموضوع المساواة والحرية أصلاً ليستندوا إليه، ولهذا كانت الدولة في فوضى واسعة بالنسبة لوظائف الحكومة، وكذلك فإن النتائج كان مشكوكاً في نجاحها لأنه لا يوجد

برنامج كامل للدولة للقيام به، وإنما بعض الإصلاحات المهلكة من دون إحراز أي تقدم فيها، بعد نشر قانون الولايات حيث انشغل به الوكلاء لعدة سنوات، وكذلك الأمور المالية، وقد أوجدوا عدداً من القوانين والأنظمة، ومنها القانون الذي يبحث عن حقوق التصرف في الأراضي التي كانت تابعة للسفارات الأجنبية، ويجب أن نوضح هذا القانون بالتفصيل كما سيأتي.

الباب السابع عشر

ـ التدابير الاقتصادية.

ـ حقوق التصرف في الأراضي وتعديلاته.

إن من أحكام القرآن أن الله واحد أحد بيده ملكوت السموات والأرض وهو المتصرف في ملكه كيفما يشاء، وهذه هي قاعدة الدين الإسلامي، إن الله هو الذي يملك الأرض ويهبها لمن يشاء من عباده المؤمنين، وإن أحوال الملة وقوانينها وعاداتها كانت مرتبطة بشخص ما، و هذا الشخص هو مالك للأرض والشعب على هذا الأساس، فيترتب على ذلك أنه هو السبب في ملك الأرض، وهذا ما يؤكده الوضع الراهن، فإذا قبلنا بهذا الأمر فإن الأتراك في تشكيلاتهم الجماعية والفردية والسياسية وعلى كل المستويات، ويعدون أنهم لمالكي الأرض وخاصة بعد أن فتحوا البلاد وحُق لهم التصرف في الأحوال الاجتماعية، وقد تأثر الدين بالمثل وتم تأييد حق الغالب على المغلوب من حقوق، مثل الجزية، وهذه نقطة مهمة فإن الأرض للمالك، والأرض التي استملكها، حدد له فيها العشر وخراج من الضرائب وهذا التقسيم موافق للمواطنين، وهو متسلسل حسب المراتب، والأول هو الإمام الذي حاز هذه المرتبة بمساعدة الله له واستخلفه على الشعب، وهو مسؤول عن حقوق إدارة أموال الدولة بالدرجة الأولى، والمرتبة الثانية هم الرعية وهي تخص المسلمين فقط، ومعهم باقي الشعب من باقي الأديان، وهم في الدرجة الثالثة يسمون بالذميين أي أهل الذمة كفار ولكنهم يسكنون في دار الإسلام، فإذا دخل أحدهم في دين الإسلام أصبح مسلماً، أي المواطن الذي أسلم ويبقى ضمن أهالي منطقته، وإذا نظرنا إلى القانون القديم بالنسبة للأراضي فهي كانت مقسمة إلى قسمين: الأول: الأراضي الملحقة التي تتزايد وتزرع، وتسمى أرض ميري، والثاني: الأرض التي ليس لها أصحاب أو تم وقفها من قبل أحد ما فتسمى الوقفية، وقد تم إصدار قرار عام

١٨٥٦م ينص على المساواة في الحقوق بين جميع المواطنين، وفي عام ١٨٥٨ تم تعديله إلى عدة قوانين محلية على أساس ما هو موجود في الدول المتقدمة وعلى أصولهم وقد تم نشر قانون بهذا الخصوص.

وإذا دققنا في أحكام القانون الجديد[1]، نجد أن الأراضي التي هي ضمن الدولة العثمانية التي تنطبق عليها الأحكام القديمة تنقسم إلى ثلاثة أنواع: الأول: الأراضي الملك الميري والأراضي الوقفية وهي نوعان: الأراضي المخصصة للمساجد من قبل الحكومة أو الأشخاص وهي وقف صحيح، والأراضي التي تمنح للمساجد لمدة غير محدودة من إيرادها وأجورها فقط فهي وقف غير صحيح، والمعتاد في التصرف بالوقف الصحيح عائد إلى المسجد من إيرادات المحاصيل حيث يؤجر من يشاء إما بدفع سعر محدد في كل عام وبرسم مقطوع، أو بدفع مبلغ كامل لمدة معينة، أما الوقف غير الصحيح والمعتاد فإن أنواعه كثيرة وغير واضحة، وهذه الأنواع وبحسب آرائهم وأيضاً حاتهم إما الأراضي المحجوزة من أصحابها أو لعدم معرفة المأمور وسوء استعماله لها وعدم الحفاظ عليها من المصادرة وتسمى الوقف المعتاد، والأراضي التي تُشترى من أصحابها بمبلغ واحد من العشرة على أن يفرغها لأحد المساجد والمسجد يأخذ من إيرادات الأرض بحسب الاتفاق بينهم طيلة فترة حياة صاحب الأرض وله حق الانتفاع طيلة حياته ويجوز أن ينقلها إلى أحد الورثة وعلى نفس التقدير. إن مثل هذه الأراضي معفية من الضرائب ولا يمكن الحجر عليها إلا بقرار من المحكمة أما إذا لم يكن لأصحابها وارث فالأرض من حق المسجد وإن كان له أحفاد وورثة فلا يمكن تغيير شكلها لأنها بموجب شرط وليس بفراغ.

---

[1] ـ استناداً إلى تاريخ قانون الأراضي الذي صدر بتاريخ ١٢ نيسان ١٨٥٨م فقد قسمت الأراضي إلى خمسة أقسام على الوجه التالي:

١ ـ الملك (الأراضي) التي في عهد أفراد.

٢ ـ الأراضي الميري العائدة للدولة.

٣ ـ انتقال الأراضي الموقوفة.

٤ ـ عمومية استخدام الأراضي المتروكة.

٥ ـ أراضي الموات.

إن أكثر الأراضي الموقوفة للمساجد كانت على هذا الشكل، ما أدى إلى حرمان الدولة من هذه المبالغ، أما الأراضي الملك فقد تم توزيعها منذ أيام الفتح على الملة الغالبة، فهي عشرية، أما الأراضي التي تركت بيد الملة المغلوبة وهي لغير المسلمين فتسمى خراجية فإنها إما تدفع العشر من محاصيلها وأحياناً تصل إلى نصف المحصول أو يعين مقدار مقطوع من المال كل عام يدفع للدولة كضريبة، إن امتلاك الأراضي التي هي ميرية والتي تم بيعها أو موروثة أو مفوض بها، فإنهم يدعون حق الوراثة والتفويض بامتلاكها، وإن المسلمين خاصة قد ملكوها بالكلام شفويا أباً عن جد، ولا يوجد ما يؤكد كلامهم من وثائق رسمية، أما الأراضي التي منحت من قبل الدولة بوثيقة رسمية وعليها ختم السلطان فإنها من أملاك الدولة، وإذا لم يبرزها تذهب صلاحيته لملك الأرض ولا يستطيع بيعها ولكن يحق له أن يؤجرها لمن يشاء وتنتقل تلقائياً إلى ورثته بعد موته، ووثيقة التمليك "الطابو" له ضريبة ويجب أداؤها وتكون بمثابة تعويض يؤكد حق الملكية.

إن القيود التي فرضت على أملاك الأوقاف والأموال غير المنقولة قد حددت بشكل غريب، لأن أسعار الأراضي بالنسبة لبقية الدول كانت تساوي ثمناً بخساً لأن الخزينة فقدت منبعاً أساسياً من الواردات إليها، إن هذا القانون كان من أجل المنفعة العامة للدولة، وربما ستعترض عليه الدول الأجنبية وفي عام ١٨٦٧م من شهر شباط اعترضت فرنسا عليه ومن قبلها إنكلترا مثلما فعل وزير خارجيتها، وقد طلب وزير خارجية فرنسا تعديل أصول الوقف وتحويل الأملاك والأراضي إلى المسلمين الذين يمنعون من استعمال أملاكهم بحرية، لذلك أصرت الدولة على تجديد القانون والقرارات من أجل هذه الأمور، حيث وضعت الدولة العثمانية بعض الأقسام من هذا الموضوع موضع التنفيذ وكانت على وشك تأسيس بنك[1]. وكان ذلك في ٢١ مايس عام ١٨٦٧م وأول هذه القرارات حق امتلاك الأراضي للورثة من الدرجة الأولى إلى الدرجة السابعة

(١) ـ نشرت بموجب تلغراف سنة ١٨٦٧ في الكتاب الأصفر ص ١٥٤ حسب ما ذكره ماركي دوموسيته في ٢٢ شباط ١٨٦٧.

فقط، لأن خزينة الدولة بحاجة ماسة، وإن نسبة ١٥٪ ستأخذها الدولة من المحاصيل لمدة خمس سنوات وتكون لمصلحة الخزينة، كما أنه كان هناك نظام مشابه لهذا بالنسبة للوقفيات، حيث طلبت هذه التدابير ولكنها غير كافية بالنسبة لمن له علاقة بها وكانت غير ملزمة لهم، وإن أكثر أراضي الدولة العثمانية كانت بيد المساجد والدولة، وليس فيها فوائد تذكر لأنها بيد المستأجرين منذ القرون الوسطى وحتى الآن وإنتاجها يتغير منذ القديم.

الباب الثامن عشر

ـ حقوق الأجانب في شراء الأراضي وامتلاكها في الدولة العثمانية.

كانت الأراضي التي سيطرت عليها الدولة العثمانية تسمى دار الإسلام، ولا يحق للأجانب حق الانتفاع بها واستملاكها وذلك بموجب الأحكام الشرعية المطبقة في ذلك الحين، والآن لا يمكن الدفاع عن ذلك أمام الأنظمة الحديثة التي سوف تطبق لأن المانع والسد الذي كان يقف في وجه المدنية الغربية ونظمها قد أزيل وألقي إلى الوراء، وإن قرار الحكومة العثمانية لعام ١٨٥٦م بالنسبة لحقوق الأجانب، فقد أضيفت إليه فقرة وهي: قانون البيع والفراغ والملكية بالنسبة للمواطنين المتساوية حسب قوانين الدولة ونظام البلدية المتبع، ولهذا يجب التقيد به من حيث دفع الضرائب المفروضة على الأهالي، بالنسبة لجميع المواطنين، إن الحكومة تبحث مع الدول الأجنبية كيفية تنظيم حق امتلاك الأجانب للأراضي مع حرية التصرف فيها والسماح بذلك تقريباً.

لقد راجع السفراء الأجانب الحكومة العثمانية بذلك، وطالبوا بإعطائهم موعداً نهائياً لتنفيذ هذه الفقرة، وقد قال وزير الخارجية العثمانية عالي باشا: "إن هذا من ضمن الشروط القديمة، ونحن نحاول قدر الإمكان الترويج لمثل هذا الأمر قبل الإقدام عليه". وقد وجه وزير الخارجية للسفراء الأجانب خطاباً قال فيه: "إن وضع الدولة الذي كانت عليه عندما بدأت بالاتصالات مع أوروبا لا يخفى على أحد حيث كان في الموانئ الشرقية عدد قليل من التجار الأجانب وكانوا بمعزل عن الأهالي ويتاجرون بالجملة بيعاً وشراءً وقد قدمت لهم الدولة الإعفاءات اللازمة، ولكن كل شيء قد تغير وبقيت العهود القديمة، وبموجبها فإنهم تابعون للدولة التي هم منها بالأصل، ويأتمرون بأمر موظفيها، وعلى هذا تكون النتيجة أن يكون في كل ولاية من الولايات سفراء للدول الأجنبية كافة ومحاكم خاصة بهم، وإذا بقي

الحال على هذا المنوال فإن تركيا لن تستطيع دخول الطريق الذي تطلبه الدول العظمى، لأنهم لا يعترفون بالقوانين المحلية، ومعفون من التكاليف بالنسبة للسكان، ولهم المحاكم الخاصة بهم يراجعون بها شؤونهم وهي مخصصة للأجانب، ولا يريدون أن يستقروا في المملكة، فكيف يمكن أن يكون للأجنبي أملاك تحت تصرفه وهو لا يريد مساعدة الدولة؟ إن مثل هذا الطلب غير معقول، وعلى هذا فإنه يجب تعديل الوثائق القديمة".

إن ما تقدم به عالي باشا للسفراء كان معقولاً ومنطقياً، وقد طلب السفراء من الحكومة التعهد بالمحافظة على أرواح أموال الأجانب العاملين في الدولة مقابل أن يحافظ الأجانب على القانون وما يكلفون به تجاه الحكومة، وطلبوا من عالي باشا الاجتماع والبحث لدراسة حقوق ومتطلبات الأجانب والشروط المطلوبة، لذلك وبعد خمس سنوات بالتحديد وفي حزيران عام ١٨٦٧م صدر قرار ينص على أن: " امتلاك الأراضي وحرية التصرف بها يجب أن يطبق على كل مالك أجنبي مثلما هو مطبق على الأهالي المقيمين في ذات المنطقة مع المحافظة على امتيازاتهم القديمة، وأن تكون المحاكم الحقوقية العثمانية هي الفاصلة في كل ما يتعلق بهذا الأمر من امتلاكهم للأراضي في كل ناحية أو قرية، وقد تم الاتفاق على بروتوكول وتم التوقيع عليه، ويجب البحث عن الوثائق في العهد القديم من حيث حق التصرف وكيفية تأليفها الآن".

إن مطالب الأجانب المقيمين في الدولة العثمانية والتأمينات الأساسية لهم هي أولاً حماية منازلهم وعدم الدخول ما لم يكن هناك أحد أفراد السفارة التابع لها، وثانياً وجود مترجم عند المحاكم في أي قضية، وكان أكثرهم مقيمين حول مراكز سفاراتهم أو وكلاء السفراء في بقية المدن، ولكن عند صدور القانون الجديد والسماح لهم بامتلاك الأراضي فإنهم وبطبيعة الحال سوف ينتشرون في أنحاء متفرقة داخل الدولة مما يتطلب أن يكون في كل بلد وكلاء سفراء الدول الأجنبية كافة، وهذا غير ممكن وغير معقول، وقد تم

الاتفاق على السماح بدخول موظفي الدولة إلى المنازل التي تبعد عن السفارات وإجراء التحقيقات اللازمة لمدة ثماني ساعات أو أكثر من دون الرجوع إلى موظفي السفارة مع إرسال صورة الضبط إلى مركز السفارة وبالسرعة الممكنة، كما يحق للحاكم النظر في الدعاوى التي تقام بالنسبة للمخالفات التي لا تتجاوز مبلغ ١٠٠٠ قرش فما دون، ومقدار الغرامة للذين تبعد منازلهم عن السفارة تسع ساعات خمسمئة قرش، وعند الاستئناف يجب أن يكون هناك مترجم في أثناء المحاكمة في المحافظة مع منحه مدة الاستئناف.

إن هذه التدابير احتياطية كالسماح للأجانب أن يكلفوا وكلاء عنهم وكذلك السماح للمترجمين بالحضور عند المحاكمة. إن امتلاك الأجانب بموجب الأحكام وعند اللزوم حسب الزمان والمكان كان لا بأس به، لأن هذا الأمر قد وضع حداً لما كان يعتقد أن هناك خطورة من امتلاكهم للأراضي بالنسبة إلى الدولة، ولكن مع هذه القيود المشددة هل يمكن للأجانب أن يقدموا على شراء وبيع الأراضي في الدولة؟ وهل لديهم الرغبة في ذلك؟ يجب السؤال عن هذا.

الباب التاسع عشر

ـ البدء بالإصلاحات ونظرة الدول الأجنبية إلى الدولة.

ـ مطالبة كل من فرنسا وروسيا.

يعد عام ١٨٦٧ تاريخاً مهماً بالنسبة للإصلاحات، فقد تم في هذه السنة مقارنة مع السنوات السابقة الكثير من الإصلاحات السياسية والإدارية، لأن قانون التنظيمات وضع موضع التنفيذ فيما يتعلق بالعدالة والمساواة، ولكن ذلك لم يكن بالشكل المطلوب، إن عام ١٨٦٧م كان مميزاً، حيث كان شأن تركيا من أهم موضوعات هيئة المحكمة الدولية وقد دققت فيه كثيراً، وكانت الدولة العثمانية تشترك فيها لأول مرة، فقد تم وضع تركيا تحت إشراف الهيئة ووصايتها، والتنظيمات في هذه الصفحات تدعونا إلى النظر في وضع جديد، لقد كانت أفكار أحرار المسلمين المبهمة التي يروجونها في تزايد بالنسبة للأفكار الجديدة السياسية وبالنسبة لأنظار العامة، وقد تظاهر عدد من الوطنيين وبدأ ظهور شباب تركيا الذين وضعوا أنفسهم في المواجهة مع السلطات التي لها مطلق الإرادة، وقد فقد اعتباره وحيثيته وكثر الكلام عنه وتغير ولاسيما بعد أن شارك المواطنون في إدارة البلاد وأصروا عليها، وكان هذا هو الحل الوحيد لتنفيذ مطالبهم، وفي ذلك الوقت كانت الحكومة تحاول أن تتجه نحو التجديد والإصلاحات ومنشغلة بها، مما ترك مجالاً لأفكار العامة المستقلة بذاتها والتي تدعو إلى عدم التزام الجميع بالأوامر التي تأتي من السلطان من دون أن يكون للمواطنين رأي أو مشورة لأحد، ولا يحسب حساب لدينها وعاداتها عند تطبيق القانون كما يجب ألا يتأثر الدين بمثل هذه الأمور ويجب أن يبقى بعيداً عنها.

لقد كان لحكومة السلطان بمعناها الواسع صلاحيات لانهاية لها، كما أن التابعين للسلطان كانوا مستبدين وصلاحياتهم لا حدود لها أيضاً،

وإذا ما حدد السلطان أمراً مشروعاً دينياً فإنهم لا يتجاوزونه ولا يعرفون غيره وإن المفسرين لهذه الأحكام الشرعية لا يتوانون عن عبودية السلطان.

إن شباب تركيا الفتاة كانوا يريدون إنهاء هذا الحكم من قبل شخص واحد، حيث كتب أحد أصحاب الرأي والسياسة من الأجانب عندما علم بأفكار الوطنيين قائلاً: "لا بد من اتحاد الأفكار الحديثة مع الدين لإنقاذ الدولة وبقائها ولا يمكن التفريق بينهما وهو شرط أساسي للبقاء". أما بالنسبة لأوروبا فإن مثل هذه الأفكار كانت الشغل الشاغل لها، وكانت تراها سياسة طبيعية في هذه الأحوال السائدة وقد كانت أفكار رجال الدولة من أجل إحياء الدولة تقدم من خلال المراكز والوظائف التي يحتلونها، وكان هناك شكوك في قدرتهم على القيام بالإصلاحات لعدم ثبوت نياتهم وعدم تنفيذهم البرنامج المخصص للإصلاحات، حيث إنه ليس هناك سوى أثر ضئيل للتقدم والرقي ويحثهم على ذلك تجربة السنوات العشر الماضية وانقطاع تطبيق الإصلاحات وبرامجها المخصصة لها والتي كانت تأتي من الخارج بأمر من أوروبا، وكان المسؤول في الدولة يحاول قدر الإمكان أن يضرب بيد واحدة محاولاً عدم تنفيذ الإصلاحات بخط مستقيم، وإنما بشكل رقاص الساعة ذهاباً وإياباً.

كانت الإصلاحات التي تقدم عليها الدولة مفروضة من قبل أوروبا، وكان المسلمون يرون أنها ليست من مصلحتهم وليس لهم فيها تفوق وخصوصية، لأجل ذلك لم يكن المسؤولون يقدمون على تنفيذها حسب البرامج المخصصة. لقد قررت الدول الأوروبية التدخل في شؤون الدولة العثمانية للمحافظة على حقوق مواطنيها وذلك لإهمال الدولة لشؤونهم وتساهلها في القيام بالإصلاحات حيث قدمت بعض الدول النصائح والوصايا التي يجب أن تطبقها الدولة والأعمال التي يجب القيام بها، كما يجب أن تحقق وتتأكد من ذلك.

إن اعتقاد البعض بأن فرنسا قد غيرت من سياستها التي كانت تصرُّ عليها هو اعتقاد خاطئ، لكنها انحرفت عنها قليلاً بموجب قرار الحكومة

التركية الذي يخول الدول الاشتراك في المباحثات، وقد كانت تصر على أن تقوم الحكومة التركية بالتزاماتها كافة من الناحية القانونية وللإصلاحات وحقوق المساواة، ومن أجل ذلك فإن نابليون الثالث ووزير الخارجية قالا: "إن الدولة العثمانية لا تريد أن تطبق قانون المساواة بين المسلمين وغيرهم، وهي تفضل العنصر المسلم عن غيره على الدوام، كما أن رفاهية الشعب لن تتحقق ما لم يطبق قانون المساواة بين جميع أفراد الشعب، ويجب تطبيق قانون المدنية والإدارية لكي يؤمن المنافع العامة لها، ويستفيد المواطنون من ذلك والحاصل أن فرنسا تطالب اتحاد الدول من أجل ذلك، وإن كانت غير قابلة للاتحاد فلابد من تقديم الدعم من أجل المستقبل الذي سيتم التباحث فيه لاحقاً. كما أن فرنسا اقتنعت أن الطريق الوحيد لذلك هو الصبر والليونة من أجل الوصول إلى ما تريدها استناداً إلى ما تراه في تركيا وترى أنه من الواجب المحافظة على كيفية الإصلاحات كما هي من دون تبديل أو تحريف، ويجب أن تعامل كما يعامل المريض الذي يوصف له دواء مر ويقال له بأنه دواء حلو فيه الشفاء، وترى أن تبقى الأمور الخارجية كما هي أيضاً.

كانت الدولة الفرنسية تعلم أنه من المستحيل تغيير النظام وإقامة الإصلاحات وتطبيق القوانين الحديثة وهي أدرى بذلك وأعلم، ولكنها لم تكن تدرك العواقب التي ستصل إليها الدولة العثمانية، وكانت تسعى لإزالة الدولة نهائياً، إذاً المسألة تتطلب التأمل الدقيق إذا ما استعلمت الشدة للقيام بما تطلبه فستكون نهاية الدولة بالسرعة القصوى، وبناء على ذلك فلقد كان المواطنون في الدولة العثمانية أدرى بكيفية الإقدام على الإصلاحات في وطنهم، والمسلمون هم أكثر إقداماً من المسيحيين وعلى ذلك ويجب أن لا ننسى أنهم أجدر بالقيام بتحسين دولتهم، إذاً يجب الحيطة والحذر من استعجالهم في هذه الأمور.

ويرى الفرنسيون أن المسيحيين في الدولة العثمانية هم الوحيدون من دون بقية الملل القادرون على التفوق من أجل الاتحاد فيما بينهم، فمثلاً: الروم لا

يريدون أن يتبعوا الأسلاو مهما كانوا، والأسلاو جميعهم لا يمكن أن يقبلوا بتفوق الأرمن عليهم، إن أكثر المؤلفين الأجانب كانوا يرون أنه من المستحيل توحيد الملل غير المسلمة الشرقية في الدولة العثمانية ووضعها تحت حكم واحد، وبحسب نظرية فرنسا فإنه يجب أن تنظم لهم قوانين وإصلاحات تخصهم فقط وهذا مستحيل، وإن الأتراك فقط يستطيعون أن يجمعوا تحت سيطرتهم المذاهب المختلفة التي تبلغ حوالي العشرين مذهباً وملة، وإذا تمت إزالة العنصر التركي منها فإنها تصبح كالآلة المفككة التي من المستحيل جمعها وتركيبها، وسيذهب كل واحد في غير جهة معروفة، ومن الواجب إصلاح هذه الآلة وإعادة تركيب أجزائها لتتمكن من العمل مجدداً، وهكذا ستكون الدولة إذا لم يتم الاتحاد والمساواة ومزجها مع بعضها بعضاً والتروي والانتظار من أجل ذلك، وعلينا أن ننظر أيضاً إلى أن العنصر التركي إذا لم يستلم الأمور ويبقى في الدولة فإنها ستكون عاجزة عن الحفاظ على أمورها، وهذا ما لم يحسب حسابه الأوروبيون، وهذا هو مطلب فرنسا منذ معاهدة عام ١٨٥٦م وحتى الآن والتي بحثنا فيها الإصلاحات والملاحظات التي تقدمت بها.

لم تتبدل مطالب فرنسا التي كانت منذ أيام المعاهدة إلى عام ١٨٦٧ ولم يتغير موقفها تجاه المطالب وكذلك حرصها الشديد وإصرارها عليها، وقد كان كل أملها أن تتمكن من إجبار الدولة العثمانية عليها وعلى مرأى من نظر الفرنسيين، وحسب تعبير الأوروبيين فإن الدولة تلعب بهم لعبة "ليت ولعل" ولا تريد المساعدة وتريد إضاعة الوقت وفرنسا تريد أن تطبق أفكارها كلها وإجبار الدولة على قبولها، أما الروس فقد كانت توصياتهم على عكس ذلك تماماً. وبعد معاهدة باريس مباشرة تقدم البرنس غورجاتوف باقتراحات مفادها: "إن جميع الملل في الدولة العثمانية لا تريد هذا الاتحاد ولا توافق عليه"، وإن ما قاله السيد غورجاتوف من أجل توحيد الأديان والمذاهب يتطلب أن يكون هناك قوانين وأنظمة مخصصة لكل فرقة على حدة، لكي يتم

جمعهم تحت سماء دولة واحدة، وروسيا تصر على هذا مثل فرنسا ولها الحق فيما تطالب به.

إن مسألة الشرق والإقدام عليها في عام ١٨٦٧م يتطلب التفريق بين المسلمين والمسيحيين من حيث مصالح كل منهم ويجب العمل على سعادة ورقي الشعب التابع للسلطان بموازرة ميزانية الدولة العثمانية وعلى حساب الدول الأوروبية أن تكون بمستواهم، ويمكن أن يحدث هذا مع إثبات التأكيد على ذلك.

بقي القرار الحكومي مدة إحدى عشرة سنة كأن لم يكن، وإن اللحظة المقررة في اجتماع باريس هي التي وضعته موضع التنفيذ مع الوعود والتأمين على ذلك، ولكن الشعب لن يستفيد شيئاً من ذلك إذا ظل الأتراك أتراكاً، وصراحة إذا بقيت الشريعة تفرق بين المسلمين والمسيحيين، وإذا لم تلغ فلن يكون هناك حل لهذه المشكلات، ولكن في المستقبل ستكون المساواة في الحقوق خيالاً في نظر الأتراك، لأن العادات والتقاليد والهيئات الاجتماعية مختلفة كلياً، وإذا فقدت هذه الشروط فلا يمكن أن يكون هناك توافق مع الدولة العثمانية لأنها تحكم بالشريعة.

إن ما تطالب به روسيا وتختاره هو اللامركزية من الحكومة العثمانية في الاجتماع الذي تم بين الدول عام ١٨٦٧م وتوصياته هي: إن حكومة النمسا وفي أثناء أحداث الاضطرابات في كريت قالت: إن هذا الحدث سيكون بمثابة كارثة على الدولة العثمانية إن لم تتخذ التدابير اللازمة وسيكون مثلما حدث في بطرسبورغ وبحسب نظرية النمسا فإن المسيحيين يجب أن يبقوا تحت السلطة العثمانية بالإضافة إلى منحهم قسماً من الإدارة التي يطلبونها، ولقد تم وضعها في جدول هيئة الأمم للبحث فيها وهل هي نافذة بالنسبة للسلطان أم لا؟ ومع هذا فإن مثل هذه الفكرة لم تدم طويلاً فقد عادت حكومة النمسا إلى سابق عهدها بالمطالبة بأفكارها السابقة التي هي موافقة لبقية الدول، أما حكومة إنكلترا فإنها ترى أن الحكومة العثمانية في خطر

شديد، ومهددة بالسقوط في كل لحظة، وإنها تطلب إجراء الإصلاحات بالسرعة الممكنة وبحرص شديد بعد أن يتم تعديلها، وقررت التمهل في ذلك، وعدم التدخل بين اثنين من العقلاء أي بين المسلمين والمسيحيين، كما طالبت بقية الدول بالتزام ذلك، وقد تكلم في البرلمان الإنكليزي السيد دربي فقال: إن عدم قدرتنا على المنع لا يخولنا التدخل، لأنه سيتسبب في انهيار الدولة العثمانية وهذا ما لا نريده، وإن حدث العكس فيجب أن نخفف الصدمة قدر الإمكان مع تعليل الخسارات وتقبلها بالتدريج.

إن تراجع أسباب الاضطرابات في كريت يعود إلى كثرة الاتجاهات فيها، وهم تحت تأثير ذلك أو بسبب ما تطالب به الحكومة العثمانية أو في الحقيقة والاستنتاج إنهم يفرطون في الأمر، وبعد أن زالت هذه الأمور المؤقتة فإن أحوالهم ومحاكمتهم ستكون ممكنة وأكثر اعتدالاً، وهذا ما كانت تفكر به الدول الأوروبية، إن ما يتعلق بالإصلاحات في عام ١٨٦٧م كانت تطالب به كل من فرنسا وروسيا، حيث كانوا يتداولون في أي واحد منها يجب الأخذ عند استلام محمود الثاني للحكم حيث كان حكمه لا حدود له ومسألة إيجاد خمسة من العناصر لاستلام الحكومة، وعجباً كيف يمكن لدولة عاشت خمسة قرون منفردة في الحياة والمعيشة والفكر والسلطان أن تفكر وأن تخرج إلى الوجود بهذه الأفكار والطرق الجديدة وهذه هي أصل المشكلة؟!! كانت حكومة فرنسا تطالب بتطبيق قرارات عام ١٨٥٦م حرفياً فإن الإصلاحات في أول الأمر جربت أكثر من قبل وإذا تم تطبيق ما جرب من قبل بالثبات وكمال الفكر والهمة فربما يحصل المطلوب من حسنات النظام الجديد، وأما روسيا فإنها لا توافق على تجربة النظم لأنها لا يمكن أن تنجح، ويجب العمل على شيء آخر أي إيجاد نظم وقرارات أدق من هذه وهذه هي مطالب روسيا.

الباب العشرون

ـ مطالب روسيا في أمور الإصلاحات من حيث تاريخ التدقيق.

إن مطالب روسيا التي كانت تطالب الحكومة العثمانية بها مناسبة للمواطنين جميعاً، لأنها وفق عاداتهم وأخلاقهم ومنافعهم. إن الحكومة في بطرسبورغ ومن خلال الوقائع التاريخية تثبت ذلك، وإن روسيا تحاول جاهدة إثبات صحة نظريتها في مسألة مطالبة الحكومة العثمانية، ولا بد من بيان النقاط الضعيفة في هذه المطالب.

إن المفكر والأمير يقول: من أجل المحافظة على بلد احتله فإن الواسطة في ذلك نشر العدل والأمانة، إذ يجب أن يتساوى فيها الغالب والمغلوب من حيث الحقوق والامتيازات. "إن الأتراك لم يعترفوا بهذا فلندعه جانباً"، وكانت الدولة العثمانية حريصة دائماً ولها قواعد عسكرية في البلدان المسيحية من دون الاتصال معهم، وهذا موافق لدينهم وشريعتهم، لأن الشريعة تفرق بين المسلمين وبقية الأديان من حيث امتلاك الأراضي وأمرها بالجهاد ضد كل كافر بالله، لأن هذه الدولة كانت هكذا وقد فتحت البلاد ووضعت المسلمين خارج الإدارة، وبواسطة شريعتهم التي لا تتغير ولا تتبدل تحت المحافظة على وجودهم، وعندما استقر العثمانيون في أجزاء من أوروبا تمت إزالة التشكيلات الإدارية حيث تسللت إلى المراتب التي كانت في الإمبراطورية الشرقية عناصر غير مسلمة، ولم يطبقوا الأحكام الشرعية المتعلقة بالقوانين على أحد الرعايا، ومهما كان نوع الرعايا من الصنف والدرجة الدنيا أو العليا نظروا إلى مبدأ نظرة الغالب على المغلوب بازدراء، ولكن في النهاية حصلوا على امتيازات وإعفاءات عديدة بموجب المواثيق القديمة، فيجب على الحكومة النظر في هذه المواثيق.

السلطان محمد الفاتح عند فتح القسطنطينية بقطع الطريق على الملة المسيحية وجعلها خارج الدولة، ووضع جميع الأمور المتعلقة بهم بيد البطريرك

وعده مسؤولاً عن كل عصيان للأوامر أو إطاعتها، وعلى هذا قام البطريرك بتحويل قسم من هذه المسؤولية إلى القساوسة والرهبان، وتم تأليف هيئة عالية القدرة لإدارة المحاكم التي تخصهم، وكل جماعة من المسيحيين كانوا يجمعون الضرائب ويرفعونها إلى الخزينة وكان ذلك الأمر وفقاً للشرع الإسلامي، وإن هذه الأمور التي تخفف عنهم لا يحق لأحد التدخل فيها ولا حتى السلطان، وإنها تدل على احتقار وإذلال غير المسلمين، وإن جميع الأمور الروحانية والجسمانية كانت متعلقة بشخص واحد، وكان ذلك من ضرورات الوضع الاجتماعي في ذلك الحين، حتى أن الرومان عندما كانوا يحتلون بلداً فإنهم كانوا لا يمسون عادات وتقاليد وأخلاق ذلك البلد، حتى أنهم قدموا مساعدات لإحياء بعض تقاليدهم المندثرة، ولكنهم كانوا أمهر سياسيين في هذا الأمر، فقد كانوا في أول الأمر يجعلونهم خارج النطاق الذي هم فيه، وفي النهاية كما يقول الأمير يوصلونهم إلى مصافهم بالتدريج ويقدمون لهم حقوق المساواة والحرية، وأساساً فإن روما لم تكن تضع أصحاب بقية الأديان خارج النطاق مثلما كان يفعل المسلمون، بل على العكس فإنهم كانوا يعبدون آلهة من الصنم، فمن دخل في دينه فإنه يكون بمثابة واحد منهم ويدخل معهم في الروابط الاجتماعية والسياسية مهما كانت جنسيته، وإن المسيحيين المستقلين على انفرادهم قد استفادوا كثيراً فحافظوا على دينهم وقوميتهم ولسانهم، وكان لديهم مواطنون مخلصون لوطنهم، وكانوا يحكمون باسم الدولة العثمانية وهم أصحاب استقلال داخلي فمثلاً كان يقال عن الأماكن التالية: أرض العرب أو الشام، وهي أرض الروم ـ موكدوني ـ بلغارستان ـ بوسنة ـ أفغانستان، وقد قدمت هذه الطائفة خدمات كبيرة للدولة العثمانية وكذلك كانت الخلافات والمنازعات التي تظهر بين الملل والمذاهب المختلفة لاتحل إلا بهذه الطريقة التي يكون فيها الحكم الداخلي بين أبنائها وإن عدم التوافق بين المسلمين والمسيحيين كانوا يحاولون المحافظة على دينهم ودنياهم وأنفسهم حيث قال وزير الخارجية عالي باشا: إن أوروبا عندما كانت تعيش

في ظلام دامس وجهل مطبق، كان المسيحيون في الدولة العثمانية يعيشون على أكف الراحة وبمطلق الحرية في دينهم وعقائدهم.

إن الإعفاءات التي كانت للمسيحيين إنما هي للمحافظة عليهم، وكانت السبب الرئيس لراحتهم ورفاهية عيشهم، ولكن بعض المسيحيين ادعوا سوء أحوالهم لإنكلترا وعدم رضاهم، مما دعا إلى تدخل الدول لإصلاح الأمور بتقديم العون اللازم ومنع الخلافات والمنازعات التي حدثت بينهم، وكان السلطان قد منح الجزر التي في منطقة أوروبا الاستقلال الداخلي وعهدها لإدارتها، ولذلك فقد كانت هادئة، وهذه الجزر هي: تاقس ـ ميلو ـ أندروس ـ سانتوس ـ شير، وقد منحها الكثير من الامتيازات بموجب الفرمان السلطاني عام ١٨٥٠م، كما أن جزيرتي: أسبه وحيا ـ كانتا مجبرتين على القبول بهذه الامتيازات، وقد عاشتا برفاهية أيضاً، كما أن جزيرة سيام كانت قد حصلت على مثل هذا منذ زمن لا بأس به، وإذا نظرنا إلى الأمور المالية فإنها كانت مضطربة، وإذا نظرنا إلى مصر التي كانت تابعة للدولة العثمانية فإننا نجد أنها قد حاولت الاستقلال الذاتي ومن دون إغضاب الدولة العثمانية، وقد بدأت بالتدريج تنفصل من جميع النواحي، وهذا خير مثال على ما فعلته بقية الدول، حيث قال المسيو وله سيس: "إن أهالي مصر لهم قوميتهم الخاصة لاهم من الأتراك ولا هم من الروم ولاهم من العرب، بل هم من أصل الفراعنة وربما الأقباط[1]"، وإن مصر عند العمل بالقوانين العمومية في الدولة فإنها ستكون تابعة لها بشكل رمزي وعادي، وإنها وإن حرمت من الرفاهية والرقي ولكنها نالت الحرية المطلوبة، والآن فإن روسيا والحكومة الروسية تقدم التجارب التاريخية، ففي عام ١٨٦٧م ادعت خطأ الدول الأوروبية في مسألة المساواة في الحقوق وحل الإدارة المركزية في الدولة العثمانية، وفي نظر

---

[1] - إن القارئ للتاريخ وبخاصة التاريخ المكتوب من قبل الأوروبيين، يلمس بوضوح أن الأجانب لا يكتبون التاريخ وأحداثه إلا لإقامة الفتن والدسائس هادفين من ذلك إلى إبقاء الأمم والشعوب الأخرى ممزقة مشردة، وهنا نلاحظ أن المؤلف أكد عروبة الأقباط وأكد فرعنة المصريين، ولزيادة الفتنة وضع لفظة ربما تاركاً لنفسه مخرجاً قانونياً بهذه اللفظة التي تحمل السلب والإيجاب. (المترجم)

روسيا فإن التاريخ والعبر التي كانت تقدمها الدول الأوروبية لا تؤخذ بالأهمية ولا تريد أن ترى ذلك. وإنها ترى في موضوع المساواة تجريحاً لعزة نفوس المسلمين واعتقاداتهم، كما أن المسيحيين سيتأثرون بها أيضاً وستؤثر على قوميتهم وشخصياتهم التي حافظوا عليها بموجب الوثائق القديمة والعهد الذي لديهم وكذلك على تشكيلات مذاهبهم المختلفة، وهذا سيؤدي إلى فقدان الامتيازات القديمة وحصولهم بالمقابل على الامتيازات الجديدة بموجب القانون والنظم الجديدة، وربما يكون هناك اقتراحات على مثل هذا الأمر من الطرف الثاني مع عدم إمكانية تطبيقه ووضعه خارج الموضوع.

الباب الحادي والعشرون

ـ الاعتراضات الروسية ومطالبها على الإصلاحات.

إن مطالب روسيا كانت تدعو إلى اللامزكزية عن الدولة العثمانية وتصر على ذلك وهو عين الحقيقة، ولكن إذا نظرنا إلى هذه المطالب من حيث النتائج العملية، وما سيترتب عليها فإن هذا الاعتراض يمثل المواطنين في بطرسبورغ من أجل إصلاح أحوال المسيحيين الذين يريدون التخلص من الحكم التركي، وإن أوروبا لم تكن تفكر إلا بالحفاظ على الأراضي كافة التي تملكها تركيا شريطة أن تبقى تحت سيطرتها، وكانت تنظر إلى منح المقيمين في جزر البلقان الحكم الإداري لكل قبيلة مثلما فعلت في ولاية طونة، علماً أن ذلك يشتت الولايات ويجعها مثل دويلات ضمن الدولة العثمانية، وإن مثل هذا العمل يعد تقسيماً للدولة العثمانية، ولكن الدول الأوروبية تعد ذلك دفاعاً عن الدولة العثمانية، وبتعبير آخر فإن روسيا كانت تحاول منذ زمن إزالة الدولة المسلمة من الشرق.

جاءت هذه المطالب كإعلان حرب على الحكومة العثمانية وكمحاولة من روسيا لجعل الدولة العثمانية ملة واحدة وهي التي عاشت منذ قرون بملل مختلفة، وتعقيباً لسياسة أوروبا من ناحية الحكومة العثمانية فإنها كانت ترى عكس ما كانت عليه الدولة العثمانية، وكأنها كانت تضع الجانب المسلم في الدولة خارج حساباتها، وتنظر فقط إلى كيفية الفصل بين العنصر المسلم والمسيحي والأمور الخاصة بهذا الموضوع فقط، ولا تنظر إلى بقية الملل والمذاهب، وكان جُل تفكيرها ينصب على هذين العنصرين فقط، لأن الدولة التي تشكلت من مختلف الأجناس والأقوام يجب أن تكون الإدارة فيها مختلفة ومختلطة، وإن نظرة روسيا لهذا الأمر مختلفة كلياً وتعد خطأ وتخيلات لا يمكن تطبيقها.

لـو أن الدولـة العثمانيـة حاولـت الـرد علـى الـدول الأوروبيـة في موضـوع مواطنيهـا مـن حيـث تقديـم العـون وتدخلهـا، ولـو وضعـت أمـور مواطنيهـا علـى قاعدة ثابتة لكان من الممكن التباحث في هذه النقطة، ولكن على العكس فـإن الدولـة العثمانيـة ومـن أجـل إصـلاح أمورهـا الماليـة والعدليـة وإجـراء الإصلاحات طالبت الدول الأوروبية بمساعدتها، وهذا يدل على أنها بحاجة إلى مساعدة من الخارج، وإذا فرضنا أن برنامج روسيا قد تم قبوله ووضع موضع التنفيذ فإن مشكلات عظيمة ستحدث بسببه، فإما أن تتأسس دولة غربية مسيحية بدل الدولة المسلمة وهذا الأمر يتطلب وقتاً ومدة طويلة، كما يتطلب أن تتوحد الـدول الأوروبيـة، ولكـن هـذا الاتحـاد لا يمكـن حدوثـه بالسـرعة المطلوبة، وعدم حدوثه أولى، لأن الدولة العثمانية ستكون بذلك تابعة لأوروبا وذلك لأنها بحاجة دائمة إلى المساعدة، أو أن تقدم روسيا للدولة المساعدات وتكون بيدها الأمور السياسية والملكية، وهذا يدل على تقسيم ميراث الرجل المريض الذي ينتظر وفاته، ولكن بهذا الأمر يكون قد تأكد انتحار الرجل المريض، وأن روسيا وضعت الدولة العثمانية في موقف حرج من خلال المسائل التي أدارتها بمهارة التي يجري التباحث والتداول فيها مع الدول الأوروبية، حيث كتب خليل باشا في أوائل عام ١٨٦٧م أن الأمر لم يعد يتطلب الكتمان وأن موضوع الشرق قد ظهر.

إن روسيا منذ عدة سنوات وبموجب معاهدة باريس تحاول رعاية الدولة العثمانيـة بعـد أن أصبحت مجبرة علـى ذلـك، علمـاً أنهـا تحـاول وضـع خطـة محكمة للقضاء على الدولة العثمانية وإزالتها نهائياً، وقد كتب المؤرخ خليل باشا عن موضوع الشرق والمباحثات التي كانت تجري فيه حيث قال: "ماذا نفعل وكيف نعمل للحيلولة دون محاولات الروس تطبيق السياسة العقيمة التي لا يريدون الحياد عنها". وكذلك يبين كيفية الحفاظ على الدولة العثمانية وما يتوجب القيام به لإنقاذها، يقول: "إن الدولة العثمانية يمكن أن تقبل وتنفذ تحسين الإدارة لديها بالقانون الأساسي كونها أقوى دولة مسلمة، وهذا

يجعلها تتفوق على روسيا معنوياً في الحال، والقانون الأساسي هو إزالة الفوارق بين المسلمين والمسيحيين وجمعهم تحت سياسة اجتماعية واحدة بالعدالة، وإذا تم تأمين الحقوق لجميع المواطنين والأديان والمذاهب كافة عندئذ سيكتفي المواطنون، ويأخذون حقوقهم وستكون الدولة العثمانية بهذا قد جددت حياتها السياسية والاجتماعية، وإن جميع المواطنين سيسارعون إلى العمل بنشاط مما يؤدي إلى زيادة ثروات الوطن وتأمين خزينة الدولة".

إذاً القانون الأساسي هو الحل لصد الهجوم من الخارج من قبل بعض الوطنيين الذين كانوا يحاولون جاهدين إقامته بالطرق الحديثة، وحتى تتم كتابة القانون الجديد الذي بدأ منذ أربعين سنة يجب الإقدام عليه فوراً وفي الحال وتبديل القديم بالحديث عندئذ سيتم تغيير التشكيلات الاجتماعية للدولة.

الباب الثاني والعشرون

ـ النظام الأساسي لجزيرة كريت.

ـ الإصلاحات في ساقز[1] .

كان خليل باشا من أفراد منظمة تركيا الحديثة، وبسبب أفكار هذه الجمعية تم عزل ونفي أكثر أفرادها من الدولة العثمانية ووظائفها، ومهما كانت دبلوماسية الدولة العثمانية فإنها لم تستطع أن تفعل ما يذكر أمام الخلافات التي كانت بينها وبين الدول الأوروبية، وقد ذكرت هذا من قبيل الصدفة، ولكن مقصدي من هذا الكلام هو ما سأتكلم به عن الحوادث والاضطرابات التي حدثت قبيل انتهاء عام ١٨٦٦م التي كانت فيه الدول الأوروبية تتباحث في موضوع السياسة في الشرق الأوسط واختلاف آرائها في المجابهة وعدمها.

إن جزيرتي كريت وسيسام كانتا قد اشتركتا في العصيان مع الروم عام ١٨٢٥م وعندما تم تشكيل حكومة يونانية في المنفى واجتمعت الدول في لندن ووضعت الجزيرتين خارج مباحثاتها، طالب البرنس لؤبولد دوساقس قربورغ ببعض التأمينات لأهل الجزيرتين، كما طالبت الدول العظمى الحكومة العثمانية أن تكون إدارة الجزيرتين داخلية أي بيد أبنائها وقد حصلت على بعض الامتيازات منذ ذلك التاريخ، وفي عام ١٨٣٢م تم تعيين مسؤول مسيحي على جزيرة سيسام من قبل السلطان على أن يكون تابعاً للإدارة العامة، وجزيرة كريت كانت دائماً وأبداً مرتبطة مع جزيرة سيسام، والوعود التي كانت تقدم للجزيرتين لم تنفذ وبقيتا محرومتين، وكانتا تابعتين لمصر وتحت تصرفها، ثم تم تحويل الإدارة إلى تركيا في عام ١٨٤٠م.

---

(١) ـ ساقز: جزيرة في بحر إيجة.

لقد حاولت الدولة العثمانية تغطية الاضطرابات والعصيان اللذين كانا في جزيرة كريت عام ١٨٦٦م بالمشكلات التي صادفتها وتباحثت فيها مع الدول الأجنبية لإنهاء هذا الوضع، وقد تم التباحث في تطبيق النظام والقوانين الجديدة في الجزيرة التي كان أكثر سكانها من الروم، وفي نظر الدولة العثمانية فإن هذه الجزيرة البعيدة عن بقية الجزر لا يكفي أن تكون ولاية وقد تحقق ذلك بالاتفاق مع بقية الدول، ولكن العصيان والاضطراب مازالا قائمين، وقد تقرر منح الجزيرة الاستقلال الإداري ثم الاستقلال التام عن الدولة العثمانية وأبلغ السلطان بذلك، وفي نظر الدولة العثمانية فإن إقدامها على تلبية الاعتراضات للتسوية في هذا الموضوع ربما يكون سبباً لما سيأتي بعده من الأمور التي ستكون من مصلحتها، وفي الوقت نفسه كان هناك مشاورات لإلحاق الجزيرتين: نه بير - وتساليا باليونان، وكذلك فقد تم تنفيذ وتطبيق الأنظمة المقررة في ١٨ أيلول عام ١٨٦٧م[1]، مع العلم أنها كانت تمانع إجراء التحقيقات المكلفة بها من قبل الدول الأوروبية، واليوم أيضاً منذ عام ١٨٨٢م التي بدأت تجري فيه الأنظمة وبموجبه فإن عدد المسيحيين في جزيرة كريت فيها مئة وخمسون ألف بحسب الروايات، وأكثر الأهالي المتفوقين عدداً تم تأمينهم، حيث تم تقسيمها إلى خمس محافظات وواحد وعشرين قضاء.

تتم إدارة الجزيرة من قبل شخصين مسلم ومسيحي بإشراف الوالي نفسه، والقائم مقام والمتصرف في المحافظات، والقضاء ينفذ بحسب مذهب ودين الأهالي الموجودين فيها، وكذلك فإن المكان الذي فيه مسيحي يكون معه مستشار أو مساعد مسلم وبالعكس، أما في الأماكن الأخرى مثل القرى فإنها تكون تحت إشراف كبار السن من القرية ويتم تعيينهم بالانتخاب، إن مركز الولاية والمحافظات والقضاء الذي يكون فيه المسلمون والمسيحيون متساوين يحق لهم فيه أن يكون الوالي أو القائم مقام أو المتصرف من مجلس

---

[1] - أصدرت الدول مذكرة مشتركة بتاريخ ٩ حزيران ١٨٦٧م.

الإدارة أو أعضاؤه مختلفين، أما المنطقة التي يسكنها المسيحيون فقط، فيكون أعضاء مجلس الإدارة مسيحيين فقط.

تكون هذه المجالس دائمة وتجتمع في كل عام مرة واحدة وعلى كل قضاء أن يكون أعضاؤه من مذهب الأهالي نفسه، ويرسل أربعة منه إلى الاجتماع، ويتم تعيين أعضاء المحاكم عن طريق الانتخابات على أنموذج مجالس الإدارة وتشكيلاتها نفسها، وتكون مختلطة وتنظر في الدعاوى بين المسلمين والمسيحيين، أما إذا كان الأهالي من مذهب واحد فإن القضاة التابعين لهم والذين يقومون بالمحاكمة يكونون من كبار السن، إن التشكيلات الجديدة وبحسب التقديرات التي لم تطبق فيها القانون بالنسبة للمسيحيين، فإن هذا سوف يؤمن حقوقهم ويطبق عليهم القانون كما سيتم تطبيقه في بقية الولايات العثمانية كأنموذج لهم وبخاصة القرار الجديد المتعلق بجزيرة كريت، وذلك رداً على مقولة روسيا بأن الدولة تأخرت في تطبيق النظام ولم يتم العمل به بحرية تامة، حيث كان الرد عليها تطبيق هذا القانون وتنفيذه بالسرعة القصوى.

إن هذا العمل الذي طبِّق في جزيرة كريت سوف يكون أنموذجاً رائعاً يجب أن يحتذى به في بقية الولايات العثمانية، وهذا ما كانت تطالب الدول الكبرى الدولة العثمانية بتطبيقه، وعندما أقدمت الدولة العثمانية على تطبيق هذا النظام والقانون في كريت، بدأت بعض القرى في جزيرة ساقز تشتكي من ظلم وتعسف مجلس الكبار وقد حاولت الدولة إرضاءهم.

كانت الصلاحية الممنوحة للحكام المحليين وأعضاء المجلس فوق العادة وكانت حكراً على بعض العائلات المعروفة هناك وكذلك كان أعضاء مجلس الكبار في القرى نفوذ كبير، وتمت السيطرة على الأمور والمعاملات كافة، حيث اضطرت الدولة العثمانية لمنعهم من الاشتراك في الانتخابات، وتم تعديل القوانين في القرى كافة لانتخاب أعضاء مجلس الكبار من جديد.

الباب الثالث والعشرون

ـ التحقيقات التي تمت عام ١٨٦٧ بالنسبة إلى التنظيمات من قبل إنكلترا وفرنسا وروسيا.

كما تكلمنا سابقاً إن الدول الثلاث إنكلترا وفرنسا وروسيا قد أجرت تحقيقات عميقة للتأكد من التنظيمات التي كانت الدولة العثمانية مكلفة بتنفيذها والتي وعدت بها، وقد تبين بعد الاطلاع والتحقيق أن أكثر ما هو مطلوب لم ينفذ وأنها أهملت برنامجها المخصص لذلك، وبعد الاطلاع على أضابير السفارات في الدولة العثمانية المخصصة للتنظيمات والتقارير التي كتبت من جميع الدول المذكورة بهذا الشأن، فإنني سألخص الموضوع والخطط التي كانت مقررة لذلك، كما سأقدم ما رأيته في أثناء وجودي في الشرق وسأبدأ بمطالعة عامة عن القرار الحكومي عام ١٨٥٦م فقرة فقرة، وأوضح بعضاً منها، ويجب ألا ننسى أن الذي سأكتبه هو وقائع عام ١٨٦٧م، أي بعد القرار بإحدى عشرة سنة، وهي الفقرات ١ ـ ٨:

١ ـ المساواة بين المسلمين والمسيحيين.

٢ ـ الامتيازات والإعفاءات بالنسبة للمسيحيين.

تنص المادة الأولى من القرار على المساواة بين جميع المواطنين في الدولة العثمانية، وإن السفارات الأجنبية التي كانت تقدم وتكتب تقاريرها لم تذكر ولو مرة واحدة أن وضع المسلمين في خطر أكثر من المسيحيين، والتفرقة بين المسلمين والمسيحيين وعدم وجود الأمان يرجع لعدة أسباب مختلفة، نذكر منها: التعصب من ناحية المسلمين وهو ليس بالمهم مقارنة مع الأسباب الأخرى، وكذلك التعصب الديني، وأيضاً كانت الدولة بعيدة عن حضارة الغرب وأنظمته الجديدة لمدة من الزمن، وقد كانت الدول تطالبها بدفن جميع أمورها القديمة دفعة واحدة ويجب أن نهتم بهذا أيضاً، والحقيقة هو أنه كان في تركيا صنفان الغالب والمغلوب، وكانت حقوق الحكومة

على المغلوب، وفي نظر تركيا فإن حق فتح البلاد وامتيازاته خاص بالمسلمين دون بقية الملل، هذا صحيح فمثلاً إن العرب والتركمان والأكراد والأرناؤوط المسلمين لم يحتلوا مناصب في الدولة أو أية وظائف ولم يكونوا مفضلين على البلغار والأرمن أو منافسين لهم، بل كانوا يعاملون أسوأ من الرومان، وفي عام ١٨٦٧م قدمت روسيا برنامجها بالنسبة للقرار الذي ينص على رقم ٢ ـ ٣ ـ ٤ ـ ٥ ـ ٦ والمخصص لحرية المذاهب والإعفاءات ولم تذكرها أبداً في البرنامج، وكان هذا عن قصد لأن الدولة العثمانية قدمت خدمات كثيرة لجميع الطوائف الدينية.

إن تقدير الحكومة العثمانية هي هذه التدابير، وقد كان للدين المسيحي مطلق الحرية تقريباً أكثر من المسلمين، ولكن البعض منهم شديد التعصب الديني، وبينهم خلافات سببها مراقبة بعضهم بعضاً منذ القديم.

إن البطارقة والبسقبول عندما امتلكوا الصلاحيات الكثيرة بموجب أحكام القانون الذي صدر من الدولة العثمانية الذي نص على أن يكون المذهب الأرثوذوكسي الأول من حيث الانتفاع به، فإن ذلك قد أضرهم أكثر مما نفعهم، لأن الرؤساء الروحانيين كما كانوا في السابق يتصرفون دون حد أو حساب لأحد، ولا تستطيع الحكومة العثمانية عزلهم مما جعلهم يتجاسرون على ارتكاب ما يريدون، ولكن لو كان الأمر كما في السابق وكانت الأمور بيد الدولة لكانت أضرارهم قد خفّت على الأقل، فاليوم الذي طالب المواطنون عزل أحدهم فإن الحكومة تقدم لهم يد العون فقط، وقد شكلت لجنة للنظر في الامتيازات والإعفاءات القديمة بالنسبة للجماعات غير المسلمة، والفوائد التي ستحصل عليها، وقد تمت الموافقة على بعض منها، ولا يمكن أن تكون الدولة العثمانية مسؤولة عنها.

إن التدقيق في المنافع القديمة بالنسبة للأهالي هي من أجل مصلحتهم وإصلاح أحوالهم، وقد عرفت اللجنة أن هذه الإعفاءات جيدة أكثر من الإصلاحات الحالية، وعلى هذا فإن هيئة الرهبان ترى أنها غير مجدية لأنها لا

تمنحهم امتيازات مفرطة، وستكون مذلة لهم مع أنها أيضاً ستكون مانعة لدخول الأفكار الجديدة الغربية. إن هذه الامتيازات بالنسبة إلى المسيحيين الشرقيين ليست من الأتراك فقط، وإنما من أوروبا أيضاً، وستكون سداً ضمن ساحة محدودة تكون تابعة لروسيا بحسب ما يُرى، وقد تم تبديلها بقليل من الإصلاحات الجديدة، إلا أن هذا التبديل قد تم من ناحية واحدة، وهي الناحية الداخلية من ألا يستخدم البطريرك سلطة المستبد، وقد وضع أمامه سد عندما تم تأليف مجلس من أعضاء الجماعات المعتبرة، وهو مجلس جسماني مهمته معاونة البطريرك في كل ما يتعلق بالأمور الجسمانية كما أن أعضاء المجلس بعد مراجعة الحكومة العثمانية قد حازوا على كثير من الصلاحيات السياسية وعلى صفة المرخص وكأنهم وكلاء المذاهب في كل أمورهم، ومع مرور الزمن فقد ارتكبوا الكثير من الأعمال المغايرة للنظام غير المرخص لهم فعلها، إذاً فهذه المجالس لم تكن ذات فائدة، إن التحدث عن هذه المجالس لا يكفي من الناحية الجسمانية للمسائل العمومية وفي كثير من الأمور الخصوصية، "مثل ما فعل السفراء بالنسبة للتابعين لهم". فقد بدؤوا بتقديم طلباتهم وتقاريرهم إلى الحكومة العثمانية، وهذا يدل على أن الدول الأجنبية غير متصلة مع أفراد الملل التابعين لهم، ولهذا فقد تضعضع القرار الحكومي الداعي إلى المساواة، وإن القانون الذي يجب أن يجمعهم تحت لوائه فقد أحدث على العكس انقسامات فيما بينهم، وفي عام ١٨٦٦م منعت الجماعات غير المسلمة التي كان لها محاكم مختلطة من التدخل في المحاكم العادية وجعلت صلاحياتها داخلها فقط، وانشغلت هيئة الرهبان وأصبحت تأخذ الهبات والعطايا والعائدات لها مع أنها كانت تأخذ رواتبها من الحكومة العثمانية غير مسؤولة عما يحدث لهذه الموارد، وإن هيئة الرهبان لم ترض عن هذا في أي زمن ما، أما بالنسبة للحكومة فإن ذلك كان يخفف من الضغط على الخزينة، وهي لم تقاوم الفساد الذي حدث منهم ولم تجبرهم على إيداع ما يلزمهم، وإن كانت لهيئة الرهبان رواتب مخصصة، أما العائدات فلا

يمكن أن تلغيها الدولة لأن العمل بالقرار الحكومي هو المحافظة على أموال هيئة الرهبان وعدم التعرض لها، وهي مخصصة لتجديد الكنائس وصيانتها وبناء كنائس جديدة، وقد التزمت الدولة بهذا حرفياً مع منع إنشاء كنائس قرب المساجد فقط، وكذلك فقد أعلن منع استخدام الألفاظ غير اللائقة والمجرحة في المادة المخصصة لهذا الموضوع، وقد وقّعت على هذه الأوراق اللازمة كافة مع رعاية فقراتها بالكامل، ولكن في بعض المحاكم والولايات لم يراعوا هذا الأمر.

الفقرة ٩ - ١٠ قبول المواطنين في الدول كافة:

لقد وقعت الحكومة العثمانية مع هيئة الأمم على القرارات المتعلقة بالأمور المذهبية والجماعات المختلفة وتشكيلاتها كافة، ولكنها لم تلتزم بها للوصول إلى مستوى المواطنين مع بقية المذاهب إلى المستوى المطلوب وهو مستوى المسلمين، ولذلك يجب البدء من جديد لوضع القرارات من أجل ذلك، فكأنه قد تم نسيان القرار الحكومي والفقرة التاسعة فيه التي تنص على قبولهم في الوظائف والدوائر الحكومية وعلى قبول المواطنين كافة من مختلف المذاهب والأديان، ولكن لا يوجد في الحكومة العثمانية وولاياتها سوى اثنين من الباشوات فقط، وليسوا مكلفين بأي عمل وليس من أجل خدمة المواطن، وإنما يتم قبولهم في الدوائر التي تحتاجهم فقط بحسب الحاجة، وإن كان بعضهم في المراكز الرئاسية فإنهم محرومون من استقبالات السلطان، وفي نظر المسلمين فإن هؤلاء كما في السابق لا يصلحون لأن يكونوا قادة ولا يمكن إطاعتهم فهم غير مرغوبين، والحقيقة فإن المسيحيين كانوا قد اعتادوا الأمر، وعند استلامهم المراكز في الدولة تجدهم مفرطين في الخدمة أو كسولين أو مقصرين فيها، وكذلك بالنسبة للخلافات المذهبية فيما بينهم، حتى أن أصحاب الموظفين الكبار الذين كانوا على مذهبهم يتعرضون للإهانات من قبل المذاهب الأخرى، وكل مذهب يراقب الآخر ولا يتوانى أحدهم على إيذاء الآخر.

وتحت الفقرة التاسعة تم الإعلان عن قبولهم في سلك الجيش أو الدوائر الحكومية وكانت متاحة للجميع وعلى من يملك الشروط التقدم لامتحانات القبول ومطالب الأحرار ومواقفهم الصلبة. أما المدرسة الطبية فقط تمت إدارتها من قبل الأساتذة الأجانب، وأما فيما يتعلق بالمكتب الحربي فإن المسيحيين كانوا غير مكلفين بالخدمة ولا يمكن السماح لهم بدخول الجيش، وأما المعارف العمومية فقد أهملت، كما قال أحد السفراء من الدول الكبرى: "إن الحكومة لم ترتبط بالمعارف التي هي بحاجة إليها في المستقبل".

الفقرة من ١١ - ١٦ المحاكم - تنظيم القانون - تحسين السجون:

فيما يخص الضباط فإن العدالة في الدولة العثمانية كانت تابعة لقوانينها، أي مثل قانون الأحوال الاجتماعية في دولة ما والذي يقدر بقيمة العدالة فيها، ويعرف بالمستوى الذي وصلت إليه الدولة من الرقي والتقدم.

سأتكلم عن الأمور العدلية التي كانت في الدولة العثمانية والموجودة في الوثائق التي بين أيدينا بالنسبة إلى غير المسلمين:

إن عدد المحاكم المختلطة غير محدودة وغير مستقلة، وبحسب معلوماتنا كانت محرومة من الاستقامة والعفة، وإن المسيحيين لم يتجاسروا على العمل بحرية وبصفة الحاكم الحر، ولو كان تعيينه من قبل الدول، ولا شك أنهم كانوا يبحثون عن مخرج لعدم استلام المذهب لمناصب الحكم، ولم تكن المحاكم العلنية تؤمن لهم الحرية المطلوبة، كما أن الضباط المسؤولين عن حفظ الأمن كانوا يمنعون ذلك لأن قانون التنظيم بالنسبة للتجارة والجمارك غير منظم، فأين الرجال الذين تخرجوا من مدارس الحقوق؟ وأين المدارس المخصصة لذلك؟ وأين الذين يطبقون القانون؟ وأين الوكلاء المسؤولون عن الأحكام القانونية؟ وإليكم هذه الفقرة التي كتبت من قبل أحد السفراء الإنكليز والتي عليها توقيعه وهو الذي كانت بين يديه أمور تنظيم المحاكم، وبعد قراءة التقارير ستجدون أن إدارة العدلية كانت في مستوى يرثى له ووضع سيئ جداً.

"لا يمكن أن يتقدم مسيحي بشكوى بحق أي أحد من المسلمين بدعوى حقوقية ولا جزائية في كل الأحوال، ولا يمكن أن يثبت ذلك. ومن أجل كسب الحق في المحكمة يجب أن يجد اثنين من الشهود ويكونا مسلمين، ولو كان هناك أربعون مسيحياً فلا يقبل، إن هذا يحدث كل يوم، وإذا أراد مسلم ولو كان قاتلاً فإنه يستطيع أن يربح الدعوى ضد أ ي مسيحي ولو من دون شهود".

إن هذا يدل على أن شهادة المسيحي غير مقبولة، وكذلك فإنه يمنع أكثرهم من الحضور والاستماع في أثناء المحاكمة ويسجن كل مسيحي يحضر وليس معه أمر كتابي بذلك، وكذلك فإن المسيحي العادي يحرم من حريته عند أقل شبهة، والرشوة عند القضاة سهلة جداً وعلى قدر المبلغ، وإذا لم يدفع الشخص فإن الدعوى ستدوم إلى ما لا نهاية، والواقع أنه كان في العاصمة محكمة مخصصة للتمييز والاعتراض، ولكنه تم تغيير التشكيلات عدة مرات من أجل الدعاوى للمواطنين مما أضعف هذه المحكمة التي كانت سيئة أكثر من المحاكم العادية، لأن أكثر أعضائها كانوا من المسلمين، وكان انتخاب الأعضاء يتم من قبل الحكومة، وكان ذلك بيد اثنين من رجال الدولة يمكنهم العزل والتعيين حسب ما يرونه، وأساساً فإن رئيس هذه المحكمة هو وزير العدل، إذاً إن قوة الإجراءات العدلية يمكنها التدخل فيها فوراً.

وبحسب تحقيقات السفير الإنكليزي فقد كانوا محرومين من حق المساواة في الحقوق عند المحاكمة ومما نص عليه قرار الحكومة في المحافظة على النفس والمال وحفظ العرض والشرف، وكيف كان المواطن حراً وهو محروم من أبسط الحقوق؟ وكذلك هم محرومون عند المحاكم القانونية والجزائية، ولا قيمة للشهود وبخاصة بالنسبة للمسيحيين الذين ينظر إليهم باستخفاف، بينما يسمح للمسلمين بالشهادة على المسيحيين، وقد كانوا محرومين أيضاً من الدفاع عن حقوقهم فالمسيحي الذي يرفع قضية ما على

شخص مسلم ربما يحكم عليه بدلاً من أن يحكم له، وإن عدد المسيحيين في الدولة العثمانية يعادل نصف سكانها تقريباً وبخاصة في القارة الأوروبية فإنهم أكثرية هناك، وأكثرهم كان يحاكم في بلده من قبل المحاكم المخصصة لهم، ولكن كان يطبق عليهم نفس ما هو في الدولة، من أجل هذا لم يكونوا يستفيدون شيئاً في كل المحاكم، وعند الادعاء على أحد يؤخذ وينصت إليه بدقة لكي لا يحاول المكر والخداع، ومع هذا فإن العناصر المحتالة كانت موجودة في ذلك الزمن، وإن شهادة المسيحي غير مقبولة مهما كان مركزه من حيث الجاه والمال والمنصب.

الفقرة /١٦/ من أجل تحقيق العدالة في الحقوق الإنسانية، وهي خاصة بإصلاح السجون ومعاملة السجناء فإنها لم تتم حتى الآن، وكانت السجون في حالة يرثى لها من حيث الصحة والانضباط، وكذلك الغش والخداع كانا موجودين، والفقرة /١٦/ تنص على تحسين عناصر الانضباط في العاصمة وبقية الولايات وحماية المواطن، ولكن ذلك كان وبالاً عليهم، لأن عناصر الانضباط كانوا من أشرار الدولة ومن دون أخلاق وضمير مع أن واجبهم كان حماية المواطن، ولكنهم كانوا على العكس من ذلك.

الفقرة /١٧/ الخدمة العسكرية ـ التشكيلات الإدارية:

نص قانون عام ١٨٥٥ على وجوب تجنيد المسيحيين في الدولة العثمانية وقد حاولوا الرفض لأنهم لا يريدونه، وقد تكلمنا عن ذلك سابقاً، وإن الدولة أقدمت على تطبيق حق المساواة بأن أعلنت عن قبولهم في وظائف الدولة، وإن القانون لعام ١٨٥٦م كان ينص أيضاً على الفقرة ١٧ من هذا القانون، وعلى هذا تم قبول البدل النقدي للجيش، وعندما وضع موضع التنفيذ كان يذكر فقط البدل النقدي ولا يمكن التحرك أكثر من ذلك، إن التعايش بين هذين الصنفين المسلم والمسيحي لا يمكن أن يستمر من حيث أن يجتمعا في مركز واحد وفي قطعة عسكرية واحدة وتحت إمرة قائد واحد فهذا من المستحيلات، ومن أجل ذلك تم قبول البدل النقدي وتم إبعاد المسيحيين عن

الجيش، كما أنه في ظل اختلاف ألسنتهم وأخلاقهم وأديانهم وأجناسهم المختلفة فإن جمعهم في مكان واحد سوف يسبب مشكلة لا حل لها، ومن الأمور التي ربما تحدث هي التعامل بسوء مع الجندي المسيحي الذي يكون تحت إمرة قائد مسلم، وكما قال اللورد قلارون وهذا تعبيره: "بدلاً أن تعيش مثل الكلاب فالآبار الجافة أحسن".

أما الرؤساء الروحانيون الذين كانوا ضمن الإدارة المحلية فإنهم لم ولن يستطيعوا طلب الحماية لهم من بقية المذاهب خوفاً من الاعتداء عليهم، وأيضاً لأنه إذا التحق المسيحي بالجيش فإن عليه أن يحارب بني جنسه ويجبر على ذلك، أما في حالة المسلمين الذين هم تحت إمرة ضابط مسيحي فهناك من المشكلات ما لا يحصى، أولاً: الجندي المسلم لن يطيع أوامر قائده المسيحي وكذلك كيف يتم تسليم السلاح إلى عدوه، ولهذا كانوا حذرين وخائفين من هذه الإشكالات، والجندي المسيحي الذي يلتحق بالخدمة له حق المساواة في المنافع الكثيرة وقد تمت مطالبة الحكومة العثمانية بتنفيذ ذلك، إن هذا ليس من مصلحة الدولة ولا من ضمان مصالح الدول المتحالفة، لأن المسيحيين كانوا يطالبون بنوع خاص من الحياة الاجتماعية، ولا يمكن أن يتهم الوكلاء الإداريون في الدولة بالتقصير، لأنهم كانوا مجبرين على المحافظة على فتح البلاد وحمايتها ورعاية أحوالها بالنسبة إلى القوانين الموضوعة من قبل ومن هذا القبيل فإن إنكلترا سيطرت على الهند وإن الجيش الذي كان يضم المسلمين والهندوس كانوا يتعايشون بسلام ويتخذون إنكلترا مثالاً يحتذى به.

إن الشبه بين المسلمين والهندوس ليس كما هو بين المسلمين والمسيحيين من العداوات والتناحر وإن الهندوس لم يطالبوا بحكومة، وكذلك فإن المسلمين والهندوس هم مواطنون لا ينتمون لأي دولة مسيحية، كما أن الضباط الهندوس لم يظلموا أحداً أو يعتدوا على أحد، لذا فإن تشبيههم ليس بصحيح، ويجب ألا ننسى الفرق بينهم. إن الجيش العثماني أسس على الشريعة الإسلامية وهو على ذلك إلى الآن، وإن البدل النقدي يوازي الضرائب التي

كانت على المسيحيين التي أعفوا منها، وإن الفقرة /١٧/ من القرار تتضمن أيضاً البحث عن بقية الجماعات التي تشترك في الإدارة المحلية في الولايات العثمانية كافة، وإنها تضم الإصلاحات المهمة بالنسبة لهم، والقرار الصادر عن الحكومة بالإصلاحات التي وعدت بها والتجربة التي أقدمت عليها في طونة قد بيناها في قانون عام ١٨٦٤ سابقاً ولا حاجة لتكرارها.

تعد التجربة التي كانت في طونة أول أنموذج للإصلاحات حيث تم التطبيق بعد ذلك في سورية - أرمنسان - بوسنة، وبعد فترة وجيزة في الولايات الأوروبية والآسيوية.

الفقرة /١٨/ السماح للأجانب بشراء الأراضي وبيعها:

بموجب القانون الذي صدر في ١٨ حزيران عام ١٨٦٧م فإنه يحق للأجانب شراء الأراضي في الدولة العثمانية ولهم حق الملكية والتصرف في هذه الأراضي، وقد قدمت شرحاً مفصلاً حول ذلك، وكانت الفقرة /١٨/ تضم أيضاً إلغاء أحوال العشر وتبدل الضريبة وكيفيتها، ونتيجة الالتزام بالقرار الحكومي فقد تضررت الدولة وأصبحت كالآلة التي تعطلت ولايرجى إصلاحها ولا يستفاد منها بشيء. وقد وضعت هذه الأصول العشرية بالنسبة للدولة من حيث مصالحها السياسية والمالي في يد رجل واحد بيده الحل والربط، وهذا الإجبار والتسليم هو الذي جعلها كالآلة المعطلة.

إن الالتزامات التي تضر بصورة رسمية وقطعية بهذا الأمر وتم التصديق عليها ما عدا إدارة الجمارك العامة، وإن بقية الضرائب بقيت كما هي، وقد بينها في أول الكتاب وعلى الوجه الذي تكلم عنه رشيد باشا بعد صدور القرار بعدة سنوات.

تم تطبيق القانون المتعلق بالضرائب كما هو في فرنسا حيث بدئ التنفيذ والتقيد به، ولكن نظراً لعدم وجود الموظفين المستقيمين والأمناء تم تحديد الضرائب بعد دراسة موقعها ومحيطها، ولأنه لا يوجد مهندسون أكفياء للقيام بهذه الأمور فقد ألغي العمل بها وتم دراسة الوضع الحالي لهذا

القرار، وتبين أن الخزينة لا تتضرر ولا تتأثر، أما الأحوال المتعلقة به منذ القديم فإن الدولة تتهم بالتقصير، وكيف ستقدم الدولة على إيجاد سبيل لإخراج الناس من العادات والأنظمة المتمكنة فيهم منذ القديم، وإن هذا مستحيل يعزز مركز الدولة من ناحية المساواة في الضرائب، فلا يوجد لها قيود رسمية تحددها، فلهذا هي في عجز وضعف وعدم قدرة على التحرك، ولا أحد يجهل الثورات التي تحدث في البوسنة والهرسك وبلغاريا وبقية الولايات، التي تقض مضجع الدولة، وأكثر أسبابها عدم تحديد الضرائب ونسبتها بسبب عدم المساواة، وكذلك بالنسبة للمسلمين فإن وضع الضرائب يتقاضى من الحكومات المحلية في أكثر الأماكن.

والفقرة /١٨/ تتضمن أيضاً موضوع المحاصيل والمنابع الطبيعية على أن لا يتضرر أيٌّ منها، وأن لا تمنع التجارة الداخلية، وتم تحديد طريقة متبعة لذلك، وقد كُتبت وحُررت بنودها ولكن عند الفعل الحقيقي تبين العكس، حيث إن الصناعة المحلية كانت سيئة جداً ولا تؤدي المنافع المطلوبة، ومما يؤكد عدم نفاذ البصيرة في الأمور، حيث كانت ترسل الخيوط الصوفية من الخان إلى المعامل وتأخذ ثمانية بالمائة، وعند إرسالها إلى الدول الأوروبية فإنها تأخذ اثنين بالمائة فقط من ضريبة الجمرك.

الفقرة ٢٠ ـ ٢١ الخدمات ـ الخزينة ـ رواتب الموظفين:

كانت ميزانية المصلحة العامة جزئية وقليلة، وعلى هذا فإن ميزانية التعليم كانت عارية غير محددة، ولم يكن يراعى فيها القانون وفي عام ١٨٦٢م صدر القانون الذي يتوجب فيه أن تدقق الحسابات بالنسبة للواردات والمصاريف، وقد بقي ذلك كلاماً من دون تنفيذ، أما ما كان من تحديد الدولة للميزانية وللمصلحة العامة والرواتب، فإننا نجد أن بعض الرواتب كانت مرتفعة جداً وبعضها منخفض، وغير متناسبة، مما أدى إلى نتائج مؤسفة، فمثلاً كان راتب الجندي الملكي والباشوات من ٦٠ إلى ٨٠ قرشاً شهرياً، الذين في معيتهم من الخدم وموظفي المكاتب التي لديهم، فإنه يتم

تقدير المهمات والخدمات التي يقومون بها بمبالغ زائدة ومفرطة، وتعود هذه الأموال إلى جيوب أصحاب المصالح الخاصة.

كان هناك فروق كبيرة جداً بين رواتب الموظفين الصغار والكبار، وبخاصة في الجيش، مما كان يؤثر على معنويات الجيش وعلى الشرف العسكري ويدفعهم إلى قبول الرشاوى.

كان الضباط الذين هم برتبة ملازم أو رائد متساوين في مستوى واحد مع الجندي العادي، وهذا ما أدى إلى عدم إطاعة الأمر بالنسبة إليهم ولمن هم تحت إمرتهم وكذلك بالنسبة إلى من هم في الخدمة الملكية.

إن الفرق بين القاضي ومدير الناحية كان كبيراً مثلما حدث في فرنسا بين نائب ورئيس بلدية في إحدى القرى حيث كان الفرق بينهما كبير جداً، وعلى هذا فإن مدير الناحية يأتي بعد القائم مقام مباشرة في الرتبة من حيث المهمة الملكية.

الفقرة ٢٢ - ٢٣ مجالس حكام العدل منع ارتكاب التعدي على القانون:

تم بموجب هذه الفقرات الالتزام بما فيها ولم يحصل أي تقدم بهذا الشأن، كما أن دعوة الجماعات غير المسلمة للاجتماع لم يتم سوى مرة واحدة فقط وعلى نظام المجالس فقط.

لقد تم اتخاذ التدابير الشديدة بحق من ثبت أنه قام بارتكاب الغش والفساد والتعدي على الغير من قبل المأمورين، ولكن ذلك لم يعط التأثير الجيد في الأمر ولم يطرأ أي تبديل في أخلاق العامة.

الخاتمة - البنوك - طرق المواصلات:

إن القرار الحكومي الذي يتضمن الوعود بإنشاء مؤسسات عامة لم ينفذ منه سوى تأسيس البنك العثماني فقط، وفي السنوات الأخيرة تم تحديث وتصليح الطرقات والمعابر في طونة، وغير ذلك لم ير أي معبر أو طريق جيد أو صالح للسير ولو بدرجة متوسطة، وكذلك فإن الدولة وموظفيها إلى الآن لم يستطيعوا القيام بهذه الإصلاحات للطرق بمفردهم ولو بعد مدة طويلة.

- الخلاصة والنتيجة

إن القرار الصادر في عام ١٨٥٦ والمتعلق بالتنظيمات من حيث إعفاء الجماعات غير المسلمة مع بيان التعديلات للامتيازات، لو كان قد طبق على المستوى المطلوب لظهر التحسن بالنسبة للحياة الاجتماعية لدى المواطنين.

لقد كانت الامتيازات للملة الغالبة وموضوعاتها والقوانين المرتبطة بالشرائع الدينية والبعض منها كان غير طبيعي مما أدى إلى سوء استعمالها، وقد صدرت القرارات والفرمانات لمنع مثل هذه الأمور، ومنذ كتابة هذا التاريخ ولمدة إحدى عشرة سنة تم حدوث تغيير كبير لجهة تحسين وإصلاح أوضاع المواطنين وتخليص الحكومة العثمانية من القيود الدينية، وتم إصلاح النظم والقوانين الجديدة وتطبيقها، وكثرت المحاكم المختلطة الجزائية والتجارية والمحاكمات الحقوقية، ووضعها قوانين وأنظمة وفتحت مكاتب مخصصة لذلك، وتم توسيع قانون الولايات، وكذلك بالنسبة للأوقاف فقد تم تعديل إجراءاتها أيضاً، ومع أن المواطنين كافة لم يستفيدوا كثيراً من حقوق المساواة فعلى الأقل اعتادوا عليها، وإذا استثنينا الولايات فإن القوانين والتدابير المذكورة قد بقيت عقيمة.

كان فؤاد باشا أقر القانون، وعند البحث في المشكلات التي ستصادفه تبين أنها اثنتان، أولها الأفكار والاعتقادات الباطلة ولم يكن من السهل التغلب عليها بسبب فساد الأخلاق ولقد كان المعارضون هم الأكثر تضرراً من الإصلاحات وكانوا يقولون إنه لم يستفد منها سوى المطالبين بها، وعند حدوث أي تغيير في أي مكان أو حدوث انقلاب فإن صوت المطالبين بالإصلاحات ضعيف وعددهم قليل فهم لا يتجاوزون بضعة من رجال الدولة ولا يوجد غيرهم، وذلك بالاتفاق مع الدول الأجنبية في هذا الموضوع حيث اتخذوا مسلكاً وسياسة جديدة لهم وسموا أنفسهم بـ

"الرشيديون" وهم أنصار رشيد باشا و"العليون" أنصار علي باشا و"الفؤاديون" وهم أنصار فؤاد باشا. وكانوا يطالبون بالرقي والتقدم من صميم قلوبهم، ولكن هذا الأمر كان يتطلب معاونين مقتدرين، ومن دون مساعدتهم فلن ينجحوا، وعند الضرورة فمن هم الموظفون والمأمورون؟ إنهم من الذين يدعون أنهم خريجو المدارس الأجنبية، وأقوالهم مشكوك فيها، لأنه لا يوجد لديهم شهادات تثبت ذلك ولديهم رغبة واستعداد لقبول الرشاوى واستعمال عملهم ومنصبهم بسوء، ويستثنى منهم جماعة قليلة لديهم بعض التردد في الاتصال مع الأجانب من دون قرار محدد، وهم غيورون من أوروبا لأنهم دونها في التقدم والرقي، وليس لهم إلا الهرب من واقعهم لتفوق الأوروبيين عليهم في النظم والحضارة، ففي كل مكان هناك مسؤول جاهل ومسؤول حريص على الإدارة وعند التبديل أو تعيين غيرهما أكثر من عدة مرات، فإن الولاة يصبحون لا هم لهم سوى أن يصبحوا أغنياء ولو على حساب غيرهم ولا يفعلون ما هم مكلفين به، وإن هناك مأمورين أدنى درجة من المأمورين الأتراك يدعون حقوق المساواة التي لديهم التي ليس لها معنى. وفي الواقع هم ينهبون أبناء دينهم، وهم قلة من المسيحيين الموجودين في خدمة الحكومة العثمانية يطالبون من هم على مذهبهم، وكذلك يستعملون صلاحياتهم ونفوهم في إهانة بني جنسهم وأبناء مذهبهم، فهم غير لائقين للمسيحية وأعداء لها، وبالنسبة للأتراك فإنهم كانوا يتمنون رضاهم، وهؤلاء هم المرتدون يخشون إظهار دينهم، وهم رجال الدولة المكلفون بتطبيق النظام وإقامة العدالة وحسين الأوضاع.

لقد كانت أوروبا تستعمل سلاح القرار الحكومي للإصلاحات، وإن هزيمة روسيا في معركة القرم مع تركيا جعلتها لا تهتم بقرار الحكومة التركية وباستثنائها من هذه التعهدات التي يجب عليها القيام بها والتي كانت الدول الأوروبية تطالبها بها لقبولها في هيئة الأمم المتحدة. إن إصرار السفراء الأجانب وبخاصة الدولة التي وقعت مع تركيا المعاهدة فإنها وعلى ما تبين

ستتدخل في الأمور الداخلية للدولة العثمانية لأن التفتيش والطلبات كانت بسبب هذا الأمر.

إن وضع السلطان تحت وصاية الدول الأوروبية يعد تدخلاً أجنبياً في أمور الدولة الداخلية صغيرها وكبيرها، ومع طلباتها الشديدة وبالتدرج ستنمو داخل الدولة وتؤكد هذه الوصاية وسأذكر ذلك لاحقاً، وفي النتيجة ومهما كنا نقول: إن الدولة العثمانية لم يكن في مقدورها أن تقوم بالإصلاحات منفردة ولذلك قررت أن تأخذها من الدول الأوروبية وبمساعدتها.

القسم الثالث

١٨٦٨ ـ ١٨٨٢

الباب الأول

- قوة النفوذ الفرنسي في أثناء التنظيمات.
- تأليف وكلاء من الأجناس كافة مع الوزيرين فؤاد وعالي باشا.
- برنامج الإصلاحات الفرنسي.

عند انتهاء حرب القرم دخلت الدولة العثمانية إلى مجلس هيئة الأمم، ولكنها لم تعرف التزاماتها تجاهها. كان استقرار الدولة يتطلب القيام بأمور عديدة، ولذلك فقد أهملتها واغتنمت الفرص للمصالحات واتفاقات السلام مع غيرها من الدول والعمل أكثر مع التبادلات الجارية، ورأينا في القسم الثاني وفي نهايته كيف أن الدول التي كانت لها منفعة خاصة مع الدولة العثمانية وبخاصة فرنسا قدمت لها المساعدات في أثناء حرب القرم، وبمقابل ذلك تريد فرنسا أن تجعل أمور الدولة تحت أنظارها، إن الدول التي لها منفعة مع الدولة أصبحت الآن وكأنها الوصية عليها، إن القائمين في الدولة وبموجب معاهدة ١٨٥٦ والمتعاقدين معها لم يحرزوا النفوذ على الدولة العثمانية، ولكنهم كانوا يعتمدون على فؤاد باشا والوزير عالي باشا الذين كان أكثر ما يحاولون خدمة الدولة وبرغبة شديدة، لقد زاد السلطان عبد العزيز حرصه وشدته على السلطة فلم يعد يفكر كيف ستكون السلطة المطلقة بيده، وكأنه لا يعرف أن التمييز بين الحسن والقبيح، وكأن السفينة التي يقودها كادت تصطدم بالصخور وتتفتت، وحتى الأمور الموجودة بدا وكأنه لا يعلمها، فقد كانت أفكاره كافة تدور حول منع فؤاد باشا وعالي باشا من تحقيق أفكارهم وآمالهم تجاه الدولة، وكان السلطان يجد الأسباب الكثيرة لعدم الموافقة على متطلباتهم وإن استطاعوا مواجهة السلطان، غير أن الخزينة كانت في ضائقة، وإن المأمورين والأهالي كانوا محرومين من الرفاهية التي يطلبها الجميع، ولكن بالنسبة للمسلمين فإنهم سوف يسقطون من أعين الناس إن أقدموا على

أي فعل لم يوافق السلطان عليه، وإنني أضيف وأبين أن محاولاتهم ستبوء بالفشل لأن أكثر معاونيهم من الجهلة ولا يفكرون بالعواقب ومجبرون على المشاركة في إدارة الدولة، وإن هؤلاء هم أكثر المعارضين للإصلاحات وخوفاً على مناصبهم المؤقتة، وإن كل شيء يقدم عليه الوزيران من القيام بالإصلاحات يعارضونه بشتى الوسائل، وليس لديهم من النفوذ في الدولة ما يكفي وعند الإصرار فربما تحدث الاضطرابات داخل الحكومة.

إن عالي باشا ومن أجل إجراء الإصلاحات في جزيرة كريت عام ١٨٦٧م اتجه إلى الجزيرة لتفقدها، وأبقى في استانبول الوزير فؤاد باشا يواجه الأمور والإدارة وحيداً، حيث كان على علم بأن السرايا من النساء في القصر يشتبهون به ويحاولون عزله من منصبه وأهمهم والدة السلطان عبدالعزيز، وكذلك الأمر بالنسبة إلى وزير الخارجية، فقد كانت تحاول عزله أيضاً. وفي أثناء غياب عالي باشا كان فؤاد مكلفاً بالصدارة نيابة عن الصدر الأعظم، وتبين له من خلال ذلك أنه بهذه المهمة لا يمكنه التحرك بحرية مطلقة والعمل وبخاصة في ظل وجود جماعة معارضة للإصلاحات، وكانت جماعة تركيا الفتاة خارج البلاد قد قررت من تلقاء نفسها الإقدام مع عالي باشا على تأليف لجنة مستقلة من الوكلاء، وعند الرفض سيضطران إلى ترك العمل وإعفائهم من الخدمة.

إن فرقة شباب تركيا المقيمين في الخارج لم يكونوا يرون الاعتماد في الأمن على أحد داخل تركيا، وكان يبدو أن هذه الفرقة ستقدم على عمل جنوني، وكذلك بالنسبة إلى جماعة الأحرار لما يُشاهد من تحركاتهم، إن الواسطة "المخبر" بين الفرقة الذين كانوا ينادون دائماً بالمساواة بين المسلمين والمسيحيين انقلبوا فجأة وبدؤوا بدعوى الجهاد ضد المسيحيين والمطالبة بالعودة إلى أيام الخلفاء الراشدين، ومحاربة أهل الكفر وكذلك محاربة الحكومة العثمانية بسبب وجود سفراء أجانب في بلادهم من إنكليز وألمان ويونان، وكما حدث عام ١٨٦٣م فإن السلطان عبد العزيز اعتقد أن الوزيرين

متعاونان مع المتعصبين وجماعة الأرثوذكس وإذا ما انسحب الوزيران من الحكومة فإن الدول الأجنبية ستفقد ثقتها ومحبتها للدولة، وقد وافقت الدولة على تشكيل وكلاء جدد حسبما يراه الوزيران فؤاد باشا وعالي باشا، وتُرك لهما حرية إدارة برنامج الإصلاح والإدارة والبلاد، وعلى هذه الصورة فقد ظهرت جماعة من المسؤولين المقتدرين للقيام بالمهام الموكلة إليهم وهم من مختلف الأجناس.

إن التنظيمات في هذا الدور التي كان يقوم بها وكلاء قديرون بدأت في عام ١٨٦٨م بقوة وعزم بدلاً مما كانت عليه من قبل حيث كانت خالية من العزم والقوة، وفي أثناء ذلك كان واضحاً أن فرنسا ستؤدي دوراً كبيراً، لأن الدولة الفرنسية كانت منذ القديم على اتصال مع الدولة العثمانية في المناسبات ومنذ بداية الإصلاحات في الدولة كان لها تأثير ونفوذ فيها بسبب مساعداتها لتركيا في أثناء حرب القرم عام ١٨٥٤م، ولم تعترض أية دولة أخرى على تدخلها، رغم أن إنكلترا كانت مترددة بعض الشيء، ولكنها في النهاية قبلت وأقنعت السلطان عبد العزيز بأن يتبع نصائح الفرنسيين، وكما قال من قبل دون مترنيخ الذي كانت لا تقبل به وترده، وكذلك لم تكن تقبل المقترحات الروسية وكذلك بالنسبة إلى النمسا وبذلك تكون قد تأمنت مطالب بروسيه وإيطاليا، أما حكومة بطرسبورغ فإنها كانت تفكر بشيء وتخفيه فلندعه جانباً، وقد حصل عكس ما ادعته بأنه لا فائدة من الأفكار الفرنسية، لأنها عقيمة وقد قال من قبل البرنس الروسي غورجاقوف للسفير التركي:"لا أحب قرار حكومتكم قطعاً". إن هذا القرار الصادر منذ عشر سنوات لم يطبق أو يبدل حتى الآن ولا يوجد طريق سواه، إن هذه التعابير من سياسي روسي قد وضعت الدولة على طريقين: إما منح المسيحيين الإدارة الذاتية أو تشريح جثة الدولة إلى أجزاء ولا يُرى سوى ذلك، ومن هذا نجد أن روسيا في المستقبل ستمانع وتضع العراقيل أمام الحكومة العثمانية إذاً فمن المصلحة العامة أن تسرع الدولة بالعمل وأن تقبل المساعدة الفرنسية لها، وفي

كانون الثاني عام ١٨٦٧م تم تبليغ الدولة العثمانية بالقرار الصادر عام ١٨٦٥م والمطالب الفرنسية من أجل الإصلاحات ومقرراتها وعددها /١٦/ بنداً، حيث لم تهمل الإدارة وأقسامها مع الإيضاحات للوكلاء للقيام بما يلزم.

إن أول ما يذكره هذا القرار هو التعليم العام مع قبول المسيحيين في المدارس التي ستؤسس مع إعداد الكادر التعليمي من فنون وتاريخ وإدارة وحقوق، ومع تأسيس دراسات عليها لها وترشيح الكادر المخصص وإنشاء مكتبات خاصة وعامة، وكان أكبر وأهم طلب هو التعليم وتطوره ويجب أن تضع أمور التعليم قبل كل شيء في أثناء المحادثات ويعتقد أن الأمور المتبقية كافة مرتبطة بالتعليم.

النص التالي هو وصية فرنسا للدولة العثمانية للعمل به:

- قبول المسيحيين في دوائر الدولة كافة.
- إصلاح هيئة التعليم وإلزامه للجميع.
- أصول الإدارة يجب أن تشمل الولايات كافة.
- تأمين المحاكم العلنية على النظم الجديدة.
- قبول شهادة المسحيين بصورة قطعية وعمومية.
- تنظيم قانون التجارة ومحاكمه المختصة.
- تحسين السجون وأوضاعها ورجال الأمن.
- حرية التصرف والاستفادة مما يملكه الأجانب.
- إصلاح وضع الأوقاف وتحويل أراضيها إلى الملكية المخصصة.
- تبديل أصول الأموال غير المنقولة بالنسبة إلى الرهن أوالفراغ.
- تأسيس شركة تأمين.
- جباية الضرائب من دون وساطة وإلغاء الالتزامات وتغيير أصول الجباية.
- إلغاء الرسوم الجمركية الداخلية.
- العمل على تحسين المنافع العامة الكبيرة.

- إصلاح الطرق والجسور والمعابر.
- استثمار منابع الثروة، وتشكيل بلدية في كل مدينة كبيرة، وعمل برنامج عمل الوزارات كافة وبرنامج إدارة للشعب الإدارية كافة[1].

---

[1] - إن قراءة هذه الشروط يحتم على الدولة العثمانية اتباع طريقين:
- **الطريق الأول:** تبديل جلدها بحيث يصبح علمانياً بامتياز
- **الطريق الثاني:** دفن تراثها وعاداتها وتقاليدها دفعة واحدة وهذا ما فعله باعث تركيا وصانعها مصطفى كمال أتاتورك عندما ألغى الخلافة الإسلامية سنة ١٩٢٣م وعدّت تلك السنة عبور تركيا إلى مصاف الدول الناهضة، وتحويلها إلى جمهورية سنة ١٩٢٣م وهي الخطوة الأنجع للوصول إلى الديمقراطية وإنهاء عبودة الفرد الواحد وهو السلطان.

الباب الثاني

- تشكيل التعليم العام.

- المكاتب السلطانية.

كانت الإصلاحات بالنسبة إلى التعليم على أسس حديثة ولها خصم قوي هم العلماء الذين كانوا يدرسون منذ عصور، وكانت أصول التدريس والإدارة بأيديهم، ومن أجل نفوذهم وقوتهم فإنهم لن يتنازلوا بسهولة عن امتيازاتهم وهذه حقيقة لا يمكن إنكارها. وفي عام ١٨٤٥م حاول السلطان عبد المجيد تأسيس مدارس ابتدائية وإنهاء صلاحية العلماء وتدخلهم، وقد خصص هيئة تعليمية للتفريق بين المواد الدينية والعامة وتحضيرها عند الحاجة إليها، وعند دراسة هذا الموضوع لا يمكن كشف مضمونه، ولكن في الحقيقة كانت الدولة تحاول الخلاص من الامتيازات التي بيد العلماء، وفي الوقت نفسه يظهر عجز الدولة عن اتخاذ التدابير وترددها في القيام بذلك، والنتيجة كانت وبخاصة في الولايات أنه أصبح يتم تدريس الفنون الجديدة بالإضافة إلى الأصول القديمة والتدريس التابع للعلماء، وينقسم إلى قسمين فيسمى الأول الصبياني والثاني رشيدي، وهما مخصصان للتحصيل الابتدائي، المرحلة الأولى تعلم الأحرف الأبجدية والقرآن الكريم والمرحلة الثانية الإملاء والقراءة التركية وقليل من الحساب والهندسة والتاريخ والجغرافيا.

ومن هنا ينتقل الطالب فوراً إلى الدراسات العليا وينتقل من المساجد إلى المدارس، وهنا أي في المدارس يدرس الصرف - النحو - المنطق - الفلسفة - علم الاشتقاق - الأدبيات، أما الفنون والهندسة فلا يوجد منها سوى الأسماء لعدم وجود الهيئة التدريسية المناسبة لها.

كان العلماء المعروفون يدرسون التفسير والفقه والحديث والحقوق والذي يتخرج يكون قد أمضى مدة طويلة وصعبة في الدراسة، وهناك مدارس،

خاصة غير الرشيدية أو الإعدادية حيث إن الناجحين يتم تدريسهم هناك لإعدادهم للاختصاصات التالية: الطب ـ الجيش ـ البحرية، والحاصل أنه وبعد عدة سنوات ومن أجل أن يتم الطالب دراسته فقد أرسل بعض منهم إلى الدول الأوروبية للتعليم العالي، حيث تحملت الدولة المصاريف والنفقات الكثيرة من أجل ذلك.

إن أصول التدريس على الأنموذج الأجنبي في مدارسهم لن يجدوا فيه المعلومات التي ترفع المسلمين إلى مستوى الأوروبيين، ولا شك في ذلك وكذلك بالنسبة إلى العلوم الدينية فلن يستفيدوا منها لأنها للمدنية الحديثة ولا يمكن تأمين ذلك بلا شك، أما بقية المدارس فلا يوجد مدارس عالية لمتابعة الدراسة ويستثنى من ذلك بعض المكاتب التابعة للدراسات العليا والإعدادية في الدولة.

إن الذين أتموا تحصيلهم الابتدائي لا يوجد لهم مراحل أو مدارس حالية للالتحاق بها، ولهذا السبب فإن هيئة المدارس والمكاتب الخصوصية وإدارتها لا يوجد منهم مدرسون قديرون، وهم قليلون جداً، وأكثر الموجودين متحذلقون وجاهلون ولا يمكنهم تخريج متخصصين وأصحاب علم ومعرفة وإعدادهم لإدارة الدولة، ولا يوجد فاصل بين الدراسة الابتدائية والعالية، وكانت الدراسات العليا ممنوعة ومفقودة في الدولة وبخاصة في العاصمة، كما كانت الدراسات العليا مخصصة للمسيحيين واليهود عن طريق مكاتب خاصة بهم، وإن المنع كان بمثابة نهاية وخيمة للمسلمين لأن المغلوب من الملة الغالبة أكثر علماً، وعلى العكس فإن الغالب يجب أن يكون دون المغلوب في العلم والمعرفة.

كانت التربية الدينية مفتقرة إلى الناحية الدنيوية ويرى فيها عدم التبصر للأشياء، أما المدارس المختلطة من حيث المذهب والجنس فإنها تؤدي إلى زيادة الروابط الاجتماعية واتحاد أبناء الوطن مع بعضهم، وعند البحث في ذلك فإن الأتراك المسلمين كانوا يتهربون من دخول هذه المدارس، أما بقية الملل غير المسلمة فإنها حافظت على مدارسها وطريقة التدريس فيها وبلسانهما.

لقد بدأت هذه التفرقة من المدارس وكانت مشاهد سوء الظن بين المسلمين والمسيحيين تتضح في المناسبات الاجتماعية وهذا أحد الأسباب الحقيقية.

لقد كان من المفروض أن تكون أولى خطوات تأسيس الهيئة التعليمية القضاء على البطالة في الدولة من أجل رقيها والتفوق على أعدائها ومن أجل تخريج يظهر في الاختصاصات كافة، وإن هذه التشكيلات الكاملة والعملية يجب التحضير لها ووضعها موضع التنفيذ، وإحداث مدارس لتحصيل مختلف أنواع الدراسة الجديدة، ثم إيجاد مدارس تستوعب الطلاب الذين أنهوا الدراسة الابتدائية، ووضع برنامج حديث للمقررات وإيجاد مدارس للمتفوقين من طلاب الابتدائي، وإزالة الأفكار الخاطئة من عقول المواطنين التي بثتها المدارس الدينية القديمة منذ أيام فتح القسطنطينية، وبيان حسنات المدارس الحديثة، وبما أن الجاهل لا يعلم الجاهل فيجب تسليم المدارس للمدرسين الأجانب، وهذا ما تريده فرنسا، وما تقديمها المساعدات للدولة إلا للتدخل في هذا المجال والعمل به، وإن أول مدير خصص لهذا هو فؤاد باشا الذي كان وزيراً للخارجية، وتم الاتفاق مع السفارة الفرنسية لتوحيد الأفكار في هذا المجال، وقدم السفير الفرنسي نصائحه لفؤاد باشا الذي لم يكن يوجد في ذلك الوقت من يفهم أو يستوعب الأفكار الجديدة غيره، حيث تم التباحث في هذا الأمر، وفي شباط عام ١٨٦٧م تم الاتفاق على كيفية إنشاء مدرسة عامة لأبناء مختلف الطوائف والملل وتكون إعدادية كبيرة تستوعب عدداً لا بأس به، وتكون تحت إشرافهم الخاص، وفي ذلك الوقت كان المدير العام للتعليم في فرنسا هو مسيو دوروئي وهو الذي وضع هذا البرنامج للدولة العثمانية، وقد تمت الموافقة على ذلك وتم تنظيم الجدول الدراسي بين فؤاد باشا والسفير الفرنسي، وكان ينص على قبول الطلاب البالغ عمرهم ١٨ سنة إلى العشرين، حيث كانوا يدرسون المخصصات المذكورة في المدارس الخاصة، ويحق لهم متابعة الدراسة في دار الفنون والمقررات هي: علوم طبيعية - علوم الرياضيات - التاريخ العثماني - أوضاع الاقتصاد في الدولة العثمانية - التاريخ العمومي - الجغرافي - اللسان التركي - اللغة اللاتينية والروسية -

الاقتصاد، وقد أصرت الحكومة على التدريس باللغة التركية في المدارس، ولكن تم قبول التدريس باللغة الفرنسية لأن أكثر المدرسين فرنسيون، وإذا كان التدريس باللغة التركية فلن يحصل المطلوب من هذه المدارس الحديثة وستبقى كما في الماضي.

لقد أصرت الحكومة الفرنسية على التدريس باللغة الفرنسية وكان لها ما أرادت في الحقيقة فإن الحسابات باللغة التركية معقدة ولها نواقص كثيرة من ناحية حسابات الأراضي والأملاك، وإن هذا الأمر سيكون مانعاً للمسلمين من التعلم، لأنهم يتكلمون اللغة التركية بطبيعة الحال، وكذلك يجب أن يدرس المدرس بلسانه وهي الفرنسية، أما في المدارس الحربية فإن الطلاب باستطاعتهم الاجتماع مع الأساتذة مع وجود مترجم، وكذلك كان القرار ينص على أن يكون نصف الطلاب من المسلمين وقد تم افتتاح المدرسة السلطانية بتاريخ ١ أيلول عام ١٨٦٨م وكانت لعموم المواطنين ولم يدم وجودها طويلاً لعدم قناعة الناس بها وعدم الاعتماد عليها، وكانت غير لائقة بالنسبة للمدارس الحديثة وتعارض عدداً من مصالحهم الخاصة، وقد قدمت اعتراضات وشكايات عن مقاصد هذه المدرسة، وأوحى السفير الروسي إلى السفير الفرنسي بعدم ممنونيتهم بهذا العمل والمساعدة المقدمة إلى الدولة العثمانية حيث قال: "البرنامج المخصص للدراسة في هذه المدرسة قد ترك لكم القليل بالنسبة لتدريس لغتكم، فلو تركتموها وذهبتم إلى المدرسة الرومية الغربية ودرستم هناك بلسان أبناء جنسكم لكان ذلك أحسن"، وعند التباحث في هذا الموضوع قال فؤاد باشا: "كنت أبحث عن الطريق المستقيم ووجدته عندما قدم السفير الروسي هذا الكلام".

كما أن اليهود لم يرسلوا أبناءهم إلى المدارس التي يشرف عليها المسيحيون خوفاً على دينهم واعتقاداتهم، والذين أرسلوا أولادهم اشترطوا أن يراعى فيها الطعام بالنسبة إلى مذهبهم، ولم يكن يخطر على البال أن يصل الكره الروسي إلى هذه الدرجة حيث إن المواطنين في السفارة الروسية

الحكومية لكثرة شكواهم للبابا المسؤول عن أحوال الأقوام في الشرق، فقد تم نشر أمر بمنع الكاثوليك الفرنسيين وغيرهم التدريس في المدارس السلطانية، وقد أعلن عدة قرارات بأحكام خاصة من قبله.

لقد سمح النائب الباباوي في العاصمة للكاثوليك بإقامة مراسم القداس الديني أو الوعظ خارج مدارسهم أو كنائسهم، وإن البابا يمنع الآن الكاثوليك من خدمة الدولة التي هم فيها، وإن الحكومة تسعى جاهدة لأن يدرس أبناء جنسهم في هذه المدارس بحرية تامة.

إن هذا يشكل العكس، لأن المجلة الفرنسية تقول في إحدى مقالاتها وفي التاريخ نفسه: "إن هذه المدرسة المختلطة ستدوم مادامت تحت إشرافنا، وإذا ما انسحبنا أو تركناها فإن هذه المحاولة لجمع العناصر المختلفة في هذه المدرسة ستبوء بالفشل، وسيعود التنافر والبغضاء من جديد"، وقد نشرت في إحدى صفحاتها أن البابا يمنع الكاثوليك من الدخول إلى هذه المدرسة للتدريس أو الدراسة فيها، وإن هذا الأمر من الباب أعجب شيخ الإسلام حيث قال: "إن هذا لا يقدر بثمن".

لم تفقد هيئة العلماء نفوذها القديم، ولو أن الأمر قد وصل إلى هذه الحال التي سيكون فيها الوكلاء مختلفين، ولما كانت هناك مدرسة تشبه قلعة بابل وموجودة على أرض الواقع، فإن فرنسا كانت تساعد الدولة منذ أمد بعيد سياسياً وإن أقوال البابا في هذا المضمار كأنه خصم لها قد أربك السفارة الفرنسية واتخذت التدابير في هذا الشأن، وعندما تيقن البابا أنه لا يوجد خطر على المذهب الكاثوليكي في الدولة العثمانية تراجع عن موقفه تجاه فرنسا، وأمر برفع القرار الذي أصدره بالمنع، وبدأ تدريس اللغة اللاتينية في المدارس التركية، أما المسلمون فإن المدارس التي أسسها الأجانب والمدارس الحكومية التي يدرس فيها مجاناً على النمط القديم فإن النظام الجديد المخالف لذلك ومساعدة الطلاب للالتحاق بها بالنسبة إلى الشباب كافة ربما يكون مستحيلاً، إن المساعد للمدير الوكيل الذي تم تعيينه من قبل السلطان قد زاد بشكل

ملحوظ، حيث إن النتائج المتوقعة ستكون خلال عامين قد بلغت مرحلة النجاح التام للمدرسة، وفي عام ١٨٦٩م من شهر كانون الأول بلغ عدد الطلاب في المدرسة ٦٢٢ طالباً، ولو كان البناء يتسع لأكثر لكان العدد قد زاد أكثر، وتجاوز عدد الطلاب المسيحيين المتوقع وكانت طرق التدريس فيها مقبولة للجميع، وإذا ما تم تحضير برنامج دراسي منظم وعالي المستوى فإن هذه المدرسة ستكون بمثابة جامعة مخصصة للدراسات العليا، وقد كان الطلاب جميعاً وعلى اختلاف أديانهم ومذاهبهم ووضعهم الاجتماعي يدرسون منهاجاً موحداً ويجلسون على المقاعد جنباً إلى جنب، وتمت مراعاة المناسبات الخاصة لكل دين وبخاصة المسلمون في رمضان وتأمين حاجاتهم.

لقد كان يتم مراعاة أمور التربية العائلية والعادات مع اختلاف الألسنة والاعتقادات الباطلة، وكان التدريس يتم بموجب ما يتفق مع هذه الأصول بطرق حديثة ومبسطة، إن مثل هذا الأمر ليس بالسهل في محيط كان يعج بالعداوة والبغضاء فيما بينهم وأن يؤخذ هذا بعين الاعتبار في المدرسة.

وفي عام ١٨٦٠م وبأمر من السير هنري بولورة تم إجراء تحقيقات في أنحاء الدولة العثمانية كافة من قبل السفارة الإنكليزية عن إمكانية إنشاء مدارس مختلطة لجميع المواطنين من دون استثناء، وتبين بعد هذه التحقيقات أنه ليس بالإمكان إنشاء مثل هذه المدارس بسبب الخصومات والخلافات القائمة بين الملل في الدولة، ولا يمكن أن ينجح هذا المشروح مثل نجاح المدرسة السلطانية، وقد تأثر السيد هنري من هذا كثيراً والحقيقة أن الشك والشبهات التي كان يوجهها المواطنون لمثل هذا الأمر كانت على خطأ، وإذا ما تم تدريس عدة أجيال في هذه المدرسة وبقيت المدارس المختلطة فإن الدولة العثمانية ربما تكون فيها العناصر متحدة من الأديان كافة وإن المدرسة السلطانية خير مثال على ذلك وأنموذج يحتذى به. ومع الأسف الشديد فإن المطلوب لم يحصل ومع ظهور أحداث عام ١٨٧٠م باءت هذه المحاولات بالفشل وسنبحث هذا في الصفحات القادمة قبل انتهاء الكتاب.

الباب الثالث

ـ مجلس الشورى

ـ تأسيس الديوان العدلي.

كانت المدرسة السلطانية التي تم تأسيسها والإشراف عليها من قبل الحكومة الفرنسية أنموذجاً لما ستكون عليه المدارس في المستقبل في الدولة العثمانية، وكيفية هيئتها العلمية، التي ستكون بدلاً من المساجد التي كانت من قبل مخصصة للدراسة، وكانت الدراسات الفنية والدراسات الدينية منفصلتين، ولكل منهما اختصاص محدد، حيث أمكن التخلص من تسلط العلماء عليها.

قامت الحكومة العثمانية من نقطة أخرى من حيث الإصلاحات في نظام الولايات وتعديلاتها بإحداث تشكيلات جديدة توجب القيام ببعض التبديلات، لأن الأمور العدلية في المملكة يجب توزيعها على الإدارة العامة، وبحسب الحرية السياسية، ولكل ملة يكون التشكيل المناسب بحسب عاداتها ومذاهبها، وترى الدولة أنه حان موعد القيام بهذه الإجراءات، وهذا ما يسمى بمجلس الشورى وديوان الأحكام العدلية الذي تأسس كلٌ منهما على حدة عام ١٨٣٩م بقرار من الحكومة في موضوع التنظيمات والقوانين، فكان الأول مجلساً للإصلاحات، والثاني بمثابة مجلس عالٍ للحكومة يرأسه أصحاب الرأي والمشورة والقرارات، وكان أول مجلس في تركيا، كما تم وضع الأنظمة الداخلية له لحرية المذاكرة والمشاورات، وعند تحديد البرنامج في هذا المجلس يعرض كل عضو رأيه وفكرته عن الإصلاحات والنظم من دون خوف أو مضايقة، وكذلك من دون التوسل لأحد، وقد تخصص برنامج خاص له لضمان الحرية الفكرية، وكانت الآراء والمذاكرات التي يتم قبولها مشابهة لقرارات مجلس المبعوثان في الدول الأجنبية.

إن الأصول التي أخذت من الدول الأجنبية أنه كان يتوجب على جميع المأمورين إطاعة الأوامر الموجهة إليهم مع عدم تبديل الأصول القديمة، وفي عام ١٨٥٤م وقبل صدور قانون الإصلاحات تم تأليف مجلس الأحكام العدلية من قبل رشيد باشا، وقد انقسم فيه الناس إلى قسمين: الأول لتحضير لائحة للمأمورين ومجلس التنظيمات، والثاني لمجلس الأحكام العدلية، وبعد سبع سنوات قدم السفير الإنكليزي برنامجاً للإصلاحات، ومن أجل تطبيقها تم ضم هذين المجلسين إلى مجلس واحد، وقسم إلى ثلاثة أقسام: الإدارة – التنظيمات - العدلية، وبعد وقت قصير تفرعت من القوة العدلية القوة الجزائية بموجب قانون الولايات ووضع موضع التنفيذ، حيث تبينت الأخطاء التي كانت في الإدارة والتنظيم والعدلية عندما كان المجلس بيد واحد فقط، وكان تقسيم الأملاك في الدولة بحسب درجات مختلفة لأعضاء العدلية الذين نقلوا من قسم الإدارة، ولا يمكن للعاصمة أن تعمل إلا بهذه الطريقة، وفي عام ١٨٦٨م تم إقرار تشكيل مجلس الشورى الذي كان أساس الدولة وتم إيجاد مجلسين لهذا.

إن الأسس القانونية التي أخذت من فرنسا التي يجب أن تقابل التنظيمات في مجلس الشورى فإن إدارة الدولة قسمت إلى عدة شعب ودوائر، وفي كل دائرة من /٥/ إلى /١٠/ أعضاء ومساعدين ومعاونين بعدد مثلهم، وذلك للنظر في تنظيم اللوائح والقوانين وتدقيقها وتهيئتها والنظر في الدعاوى على المجالس الإدارية والوظيفية وصلاحية الخلافة، وبأمر من القرار الحكومي والقانون الصريح يساق الموظفون عند ارتكابهم جرماً ما إلى المحاكم المختصة وبيان الرأي إن كان المرسل من قبل السلطان أو الوكلاء، ومهمة هذا المجلس تدقيق التقارير الواردة من الولايات ومن الهيئات المختصة في ذلك التي ترسل كل عام، مع الاتفاق بين المجلس والهيئة في أمور الإصلاحات المطلوبة والمذاكرة فيما بينهم والاتفاق عليه وإصدار القرار اللازم.

إن هذا المجلس المصغر كان يتحمل وظائف الدولة كافة، وليست الهيئة العامة للحكومة التي كانت وظيفتها التدقيق النظام والقانون، وكانت مؤلفة من خمسة أعضاء.

كانت مهمة هذا المجلس المصغر دراسة كل ما يعرض على الحكومة من آراء وما لم يقدم إليها، وإن اعتراض أي شخص أو محاولة التثبت من براءته وعدم السماح لكل واحد يريد أن يعرض آراءه على الحكومة، وفي أول خطوة لهذه الهيئة لم يتجاسروا على التدخل في أمور الدولة وبقيت كما هي وعلى الشكل الذي هي فيه، ومهما يكن فإن مجلس الشورى للحكومة ووظائفه كان يشبه مجلس المبعوثان في الدول الأجنبية، وكذلك فهو أول تجربة مصغرة في الدولة، وعندما تم افتتاح هذا المجلس من قبل الحكومة بتاريخ ١٠ مايس ١٨٦٨م ألقى السلطان عبد العزيز خطاباً قال فيه: "إن القانون موافق للمصلحة العامة ويجب أن ينفذ وإن القانون القديم الذي كان للمصلحة العامة لا يتوافق مع هذا الزمن ولا يمكن الاستفادة منه، ولو أن القوانين القديمة كانت موافقة لزماننا لكنا اليوم أحسن من الأوروبيين ولما احتجنا إلى أنظمتهم، وإن التشكيلات الجديدة بالنسبة للمحاكم الجزائية أساسها مرتبط بأن يفصل الدين عن القانون".

جمع مجلس الشورى عناصر الدولة العثمانية كافة في الاتحاد الطلابي الخاص، وكان هدفه القيام والسعي لرفاهية ورقي الشعب وتعليمه، وتم تشكيل هيئة على مستوى رفيع للنظر في هذه الأمور، وإن جميع التابعين لهذه الدولة مهما كان دينهم ومذهبهم فإنهم من أبنائها ويجب عدم التفريق بين الأديان، وكل إنسان حر في معتقداته ودينه، ويجب أن يطالب كل ذي حق بحقه، مع طلب الإعلان عن كل ما يحتاجه المواطن من آماله وأفكاره ووضعها في قوانين أساسية وإعلانها.

إن هذا الخطاب الذي وجهه السلطان للحضور كان له أثر عظيم، وليؤكد قوله قام بزيارة فرنسا، وكان خطاب السلطان عظيماً حيث إنه لم

يسبقه أي سلطان من قبله، وقد اعترف أن الدولة بحاجة إلى الإصلاح في النظم والقوانين للمصلحة العامة، وهذه أول سابقة يقولها السلطان. إن تقليد أوروبا كان في ثلاثة من القوانين والأمور التي لديهم، وكما قال سابقاً البرنس دو مترنيخ: "لا تطيعوا تركيتكم وإن القوانين التي لا توافق شرقيتكم وعاداتكم فلا تقلدوها".

هذه هي النصائح أيضاً التي كانت مقدمة من قبل السلطان عبد المجيد وتم الإعلان عنها.

إن الخطاب الذي ألقاه السلطان تم قبوله من قبل المسلمين وكذلك من قبل الروم والأرمن، حيث توجه البطريرك الكاثوليكي والحاخام القائم مقام إلى دائرة الحكومة وقدما رسالة شكر وعرفان للسلطان على هذه المكرمة التي تجمع الأديان كافة في اجتماع موسع، إنها المدنية التي تعطي كل ذي حق حقه في هذا الوطن، وكذلك فقد استقبل خطاب السلطان في أنحاء المملكة كافة بالاحتفالات ومظاهر البهجة، وقد توجه المنتخبون من أعضاء الشورى من المسيحيين إلى العاصمة وقدم الأهالي تبريكاتهم لهؤلاء، وكذلك فقد اشترك في هذه المسيرة تجار من العاصمة من منطقة بك أوغلو، وكذلك فإن هيئة العلماء تأثرت بتأثر الشعب، فأعلن شيخ الإسلام أن السلطان عبد العزيز يعد من السلاطين العظام لجرأته في هذا الخطاب، وقد مدحه وأثنى عليه، كما أن صفوف الشعب كافة والحكومات الأجنبية الذين شاركوا في هذه المسيرة الضخمة قدموا ولاءهم وأظهروا فرحتهم بهذا الأمر، وكان السلطان يريد أن تشترك الملل في الحكومة كافة ومن الولايات كافة حيث قال: "أياً كان فليكن ومن أي ملة كان فليكن، أريده أن يدخل في مجلس الشورى، ومن كان أهلاً لذلك سواء من سورية أو بلغاريا أو البوشناق وكل من يجد في نفسه الأهلية لذلك يجب أن يكون له مكان مشترك ويكلف بمعاونة الوكلاء داخل العاصمة وخارجها". إن هذه الفرصة كانت للعموم، وأما من كان يشك منهم في هذا الأمر فلم يُر منه سوى التبسم كمستهزئ،

حتى أن أحد سفراء الدول الأجنبية ولن أذكر الدولة - ولا أعلمها - قال للصدر الأعظم: "إن كل شيء يخطط له على أكمل وجه ولكن في النهاية يكون فيها العيوب من التقصير". قال هذا ولم يخف الحقيقة.

تم الاعتراض بعد مدة على مجلس الشورى الذي كان يمثل الدولة بسبب الجماعات غير المسلمة، لأنه لا يوجد لها أعضاء فيه، وفي الحقيقة كان العكس فإن ثلث المجلس كان من الملل المختلفة، وهؤلاء العناصر كان لباسهم ممتازاً ولكن كانوا بلا ضمير وبلا أمل، لأنهم ينظرون بعين واحدة ما يسبب الحرمان من هذا المجلس، ويسهم في الاتحاد، وكذلك فإن أكثرهم غير أهل لهذا المركز وقليل التجربة مما يوجب عزل من لم يكن مؤهلاً، كما أنه كان بلا ضمير وأمل، وإن كان فلابد من الاستعانة بالأوروبيين المتخصصين في مثل هذه الأمور وكانت هذه قناعتهم.

إن هذه التجربة الجديدة ربما يتولد منها مشكلات بين الدولة والوكلاء فإنهم كانوا ينظرون إليها بفرط الإعجاب واليوم يتألبون ضدها، وكان هذا ظاهراً في تحركاتهم حيث قالوا كأن الإصلاحات في الدولة العثمانية متأخرة، وسيحيلون الأمر إلى سفراء الدول الأجنبية للتدخل في الأمور الداخلية، وإن تدخلهم بالقوانين والأنظمة وما يتعلق بها كانت من قبل عناصر مزدوجة الشخصية من المسلمين، إن المجلس المؤسس في مركز الحكومة كان من مختلف الأجناس التي يتخوف منها الوكلاء، وقد أبطؤوا بتعيين التشكيلات والتعديلات المقررة والموافق عليها، وكان أول رئيس للمجلس مدحت باشا المعروف بأفكاره النيرة والمطالبة بالإصلاحات وله شهرة واسعة في البلاد بهذا المضمار، حتى أن رفاقه كانوا يخافون عليه بسبب أفكاره واستقامته ومطالبته بالحريات.

فيا عجباً من استقامته وعفته وكيف له يمكن أن تستمر استقامته وغيرته مع تأثير رفاقه عليه، وهل من الممكن أن يحترم ويطاع وينفذ الاتفاقات والمقررات؟ إن الدولة ستستفيد حتماً من هذا المجلس وقراراته وحرية أفكاره،

ولا يجهل أحد أن أهل الشرق بانتظار مثل هذه القرارات التي ستصدر، وهي بالنسبة لهم كأسير ينتظر الإفراج عنه أو الظمآن الذي ينتظر شربة ماء، وفي أثناء ذلك تم تدقيق قانون الولايات بالنسبة للتقسيمات الملكية من حيث تعيين أعضاء مختلطة بدلاً من المحاكم الشرعية، وطريقة التعيين تكون عبر الانتخابات وتقرر طريقة المحاكم الجزائية والحقوقية التي تكلمنا عنها سابقاً.

لم تلغ المحاكم الشرعية تماماً وإنما ضيقت حدود صلاحياتها وأصبحت للمسلمين فقط، وسميت بالمحاكم الجديدة أو المحاكم النظامية، وقد ترجمها الأوروبيون بالمحاكم المنتظمة، ومن أجل عزة نفوس المسلمين سميت بالمحاكم النظامية، وقد تشكلت على قاعدة متينة وأساسية في الحكم والتنفيذ، ومن هذه النقطة تبين أنها كانت على صورة واحدة من حيث الحكم والتنفيذ، وأن المجالس القديمة قد وضعت جانباً.

إن تبديل مثل هذه المجالس العدلية كان ضرورياً، وإن مجلس الشورى كان بيده صلاحية التمييز وقد أسس مع الحكومة محكمة التمييز لأول مرة.

لم يكن بالإمكان عزل أيٍ إن أعضاء ديوان الأحكام العدلية ما لم يصدر قرار من المحكمة حتى ولو تدخل السلطان أو الوكلاء، ولا يحق لهم التدخل في أصول المحاكمات ولا في الحكم، وعلى هذا فقد تم التفريق بين العدلية وإجراءاتها، إن القوانين التي ستصدر عن هذا المجلس ليس من الضروري أن تصادق وتوافق عليها الحكومة، وبما أن هيئة اللوائح والأنظمة تهيأ من قبل المأمورين المكلفين بها، وليست مثل القديم حيث كانت تتم الموافقة عليها من قبل السلطان شكلياً وإن كان السلطان ما زال موجوداً، وإن هذا الأمر سيكون أول ترقيم قيد الحكومة المسلمة في البلاد، وعند الحكم القطعي وفي أثناء تطبيقه يتتبع بعض التغييرات التي يرتبط بها والتي لم يصدر بها أي حكم، وقد تركت للإدارة الحرية، وهذا لا يعد خطأ حيث سيتم إثباته فعلياً، والذي سيتم أيضاً الجواب عليه من قبل ديوان الأحكام

العدلية، وكذلك يمكن الإجابة عن الأسئلة المطروحة على الحكومة في شأن مجلس الشورى.

إن ديوان الأحكام العدلية المؤلف من المسلمين والمسيحيين يمكن أن ينقسم إلى قسمين: الأول محكمة التمييز وتكون على أسس المحاكم النظامية، وقد ألحقت بها المحاكم الجزائية والحقوقية. والقسم الثاني: محكمة الاستئناف وهي أيضاً مكلفة بالمحاكم الحقوقية والجزائية والتجارية وتسمى بالمحاكم النظامية أيضاً.

إن ديوان الأحكام العدلية وتشكيلاته الأساسية وقاعدته من حيث الاستقلال والحرية الأساسية فهل كانت ستطبق كما هو المطلوب بنية خالصة، فإن كان الولاة لا يخلون من تأثيرات في مجلس الجزاء، فإذاً يجب أن نشك في إجراءاتها، وإن هذه التحديثات تعد في غير زمانها وإن كان الشعب يحتاجها فإنه الجهة الضعيفة، وإن أخطاء المحاكم وتجديدها وإصلاح أخطائها وتطبيق أصول المحاكمات والقائمين عليها هل يمكنهم أن يقوموا بالواجب كما هو المطلوب؟ وهل هم أهل خبرة ومعرفة بهذه الأمور؟ إن هؤلاء الحكام كانوا كمن وصف له الطبيب الأطعمة المغذية والمشروبات النفيسة وهو فقير معدم.

إن القوانين المنظمة لم تكن تدرس، وأن يعلم في أي مكان تم تطبيقها في الدولة، وتبقى هذه النظم والقرارات منحصرة فقط في قانون الجزاء والتجارة، وعلى هذا فإن تأسيس الأحكام العدلية وانتخاب الحكام في الولايات يتطلب أساساً ضرورة القيام بالإصلاحات، ومن الناحية الأخرى فقد تم إحداث مدرسة حقوقية، ونظمت هيئة للإشراف عليها لتدريس القانون المدني بالسرعة الممكنة، وتم تأليف العناصر المختلفة بموجب الاتفاقات الممكنة بين الطرفين، وبناء على ما أعلنه السلطان وما يريده فإن محاكم الولايات ما قبل عام ١٨٦٧م وفي جزيرة كريت تم فيها إجراء انتخابات على أصولها، وتوسعت مع بداية استقلالها الذاتي وزادت بموجب القرار الحكومي

في موضوع الإصلاحات، وتم تقديم هذا الموضوع للمذاكرة، والتفصيلات في هذا قدمتها في الأعلى وعلى أي وجه تمت.

كان أعضاء هذا المجلس من المسيحيين حسب عدد السكان من المسيحيين، وكانت أحسن الأوضاع في بلغاريا - يادنينه - تساليا، حيث كان المسيحيون يشكلون فيها نسبة كبيرة، ووضعت التشكيلات للأعضاء كما هي اليوم وبحسب ما يوافق الولايات، وكان للمحاكم النظامية صلاحياتها وتم نشر قرار بذلك، إن هذا القانون العمومي لو طبق كما ذكرنا ولو اتخذت التدابير التي كانت يجب الأخذ بها لكان موافقاً لما ذكرناه مسبقاً.

الباب الرابع

- سياسة عبد العزيز بالنسبة للحريات.

- وفاة الوزير فؤاد باشا.

كانت الحكومة العثمانية تنفذ كل ما تطلبه الدول الغربية، وكانت تقوم بالالتزامات كافة التي يتوجب عليها القيام بها للإصلاحات، التي تبين كأنها وحدها التي كانت تقوم بذلك، ولكي يرى الناس ما تفعله ولا تريد غير ذلك، مثلما حدث عام ١٨٥٦م عندما نشر القرار الحكومي في أصول التنظيمات والإصلاحات، كانت التنظيمات التي تقوم بها الدولة العثمانية بناء على نصيحة الأصدقاء الذين كانوا يقدمون لها النصيحة، ولكن في الخفاء وكانت تطالبهم بإعلانها مع تقديرها لهم بالأعمال المنجزة، وكان السيد فؤاد باشا يقول للسفراء الأجانب: "كونوا تابعين لنا مثل الصوفية عند مشايخهم، واتركوا قرع الأجراس علينا فنحن من سيجعل الشعب يرقص".

كان السلطان داهية بوجهه الضاحك، وذا سياسة محنكة، وقد استطاع بهذا رفع شأن الدولة مما جلب له علو المرتبة، وشكره المواطنون لتشكيله مجلس الشورى حيث انهالت عليه التبريكات من كل مكان، ومع اشتراكه في جميع المباحثات لمجلس الشورى وموافقته على القرارات كافة ازدادت شعبيته فوراً وكثر دعاء الشعب له ومديحه والثناء عليه، غير أن هذه السياسة تغيرت كلياً، فقد تم تعيين وكيل للأرمن باسم أغاطون من كبار السن من الأتراك مما عُدَّ خللاً في السياسة، وحتى ابن السلطان وهو عز الدين الذي حصل دراسته في أوروبا ربما كان يأمر بإلغاء عادة ارتداء الطرابيش، وهذا ما قالته الأميرات في السرايا أن السلطان طلب من نابليون الثالث مربياً لولده من أوروبا، وبحسب ما أوردته من روح ذلك الزمن حيث جعلها مثلاً لما يحدث، إنه السلطان عبد العزيز الذي كان قد قرر تغيير أصول وراثة

السلطنة مما سيجعل ابنه الوريث الشرعي، وقد وافق الجميع على ذلك، والمعروف أن وراثة السلطنة كانت لأكبر شخص في العائلة المالكة، وبهذا الفعل فقد حرم بقية أفراد العائلة من الحكم وبموجب القانون القديم الذي وضعه السلطان أحمد قبل وفاته لم يستلم من أولاد السلطان عبد المجيد الحكم مراد أفندي بك بل استلم أخوه عبد العزيز، وقد كان القانون يستوجب أن يكون مستلم الحكم بالغاً راشداً وأكبر أفراد العائلة سناً، لأنه سيكون سلطاناً على المسلمين وأميراً لهم، وعلى هذا بنى الكاثوليك مذهبهم فلا يجوز أن يكون البابا طفلاً لا يدرك ولا يطاع، وهذه خلافة وليس حكم إمارة مثل خديوي مصر.

وقبل هذا أراد السلطان مصطفى الثالث أن يجعل ابنه ولي العهد بدلاً من أخيه عبد المجيد، ولكن عند وفاته كان ابنه سليم لم يبلغ الرابعة عشر من عمره، ولو أنه بلغها لكان ذلك قد حدث منذ زمنه وكان قد أنهى القرار القديم وفتح باب الوصاية على ولي العهد، مما يجعل الأوضاع تضطرب ويتزعزع الأمن في أرجاء المملكة، كما حدث أيام السلطان محمد الرابع.

وإذا ما أصر السلطان عبد العزيز على هذا الأمر فإنه من دون شك سيكون هناك معارضون، ولعارضوا بعدم أحقيته في هذا الفعل، ولأن الدولة في ذلك الزمن كانت في اضطراب فقد يحدث ما لا يحمد عقباه من الأمور، ويكون قد فتح باباً للمعارضين بالتدخل في أمور الدولة، كان السلطان عبد العزيز يفتدي الإصلاحات والانتخابات الحرة والإدارة المطلقة بنفسه وأهله، ولا ينكر له ذلك، وبهذا استحق كل تقدير واحترام، ولكن ليس بجميع الأمور كانت علاقته جيدة، فقد كان يضمر السوء لوزيره فؤاد باشا الذي أجبره على مثل هذه الأمور، وكان ينتظر الفرصة للنيل منه عند سقوط الحكومة.

كان الصدر الأعظم فؤاد باشا يفرض على السلطان أشياء كثيرة، ويقرر له طريقه الذي يجب أن يتحرك فيه وبموجب ما يراه هو مناسباً، وهذا ما رآه فؤاد باشا عندما تجول مع السلطان في أوروبا في رحلة سياحية، وبعد

موضوع الوراثة فإن السلطان أحس بما كان يضمر له من الشر وبدأ يحس بالتهديدات الموجهة له.

إن معاملة السلطان لوزيره وكرهه الشديد له جعل هذا الأخير يتأثر بذلك، مثلما حدث لراسين مستشار لويس الرابع عشر الذي توفي من قهره من جور الجاهل المتكبر عليه الذي لا يرى عواقب الأمور، وهذا ما حصل مع الصدر الأعظم فؤاد باشا فإن السلطان كان لا يقدر وطنيته وتفانيه في خدمته، وقد كان مثالاً للصدق ومحبوباً من الجميع لحسن معاشرته، وقد أمضى عشرين عاماً في خدمة هذا الوطن ولم يلق من السرايا أو السلطان الشكر الذي كان ينتظره على ما أنجزه من أمور عظيمة، وكل محاولة من قبله لكسب السلطان ومحبته باءت بالفشل، وعندما قرر السفر إلى نابولي عين صفوت بك نائباً عنه بالوكالة وكان وزيراً للخارجية، وقد سافر فؤاد باشا في شهر تشرين الأول عام ١٨٦٨م وتوفي بعد ذلك بخمسة أشهر.

كانت وفاة فؤاد باشا بمثابة فقد ولاية كاملة من ولايات المملكة بالنسبة للحكومة العثمانية، إن عالي باشا فقد نصف قوته لأن كلاً من الوزيرين كان يكمل الآخر ويحل أحدهما محل الآخر سواء سهواً أو خطأ. إن فقده بالنسبة لعالي باشا كان كمن فقد ظله، لأن المرحوم كانت متشبثاً بآرائه النافعة وباحثاً عن الأفضل تاركاً الاعتقادات الباطلة وما النصر الذي أحرزته الدولة في حرب القرم إلا بذكائه الذي رفع شأن الدولة، وقد كان من أكبر المصلحين وواحداً من الوطنيين المخلصين، فهل يا ترى سيخرج أحد من الطلاب مثله ليأخذ مكانه في المدرسة التي أسسها قبل وفاته؟ والظاهر أن مدحت باشا كان هو الخلف المؤهل لإدارة الدولة لوطنيته وإخلاصه، لأنه أنجز تطبيق القانون في بلغاريا على المستوى المطلوب وبشكل لافت للنظر، وعند رئاسته لمجلس الشورى قدم أعمالاً تفوق العادة المرجوة لسعة الأمور التي كلف بها، وقد كان ينتظر أن يقدم كل يوم ما فيه خير وتحسين لأمور الدولة، وكانوا يقولون عنه إنه واسع الاطلاع وله دراية بأمور الإصلاحات مثل

فؤاد باشا، ويستطيع أن يرتقي بالبلاد إلى مستوى أعلى. وما يرى منه حتى الآن أنه رجل جدير وقد قدم ما يستحق من خلاله أن يكون خلفاً لفؤاد باشا في الأمور كافة.

وقد كان مدافعاً عن النظم الحديثة، وقد قرر تقسيم مقام الصدارة إلى عدة أقسام، وأحدث وزارة الداخلية التي سيتم تكليفه بإدارتها لأنه يستحق ذلك، وكان هناك مباحثات وبرامج لمنع هذا الأمر، فتم إرسال مدحت باشا إلى بغداد وتم تعيين غيره وزيراً للداخلية وهو غير أهل لهذا المنصب، ومع مرور الوقت فإن الحكومة بدأت تفقد رؤساءها القديرين، وبدأت بعزل أعضاء الحكومة ونفيهم إلى الخارج وكأنهم مجرمون، أما مدحت باشا فقد استفاد من هذا العزل وتوجه إلى مهام حاكم ولاية من الولايات واستفاد من العادات الجديدة.

عجباً هل كان عالي باشا يحسد مدحت باشا أم كان أحد التابعين للسلطان، حيث حدث في مطلع العام ١٨٦٩م أن هيئة الوكلاء لم يتم اكتمال أعضائها على الوجه المطلوب، وفي اعتقادي أن الشيء المؤكد أن عالي باشا وفؤاد باشا كانا السبب في بقاء الدولة حتى الآن من خلال برنامج الإصلاحات، وقد تم الاتفاق مع الحكومة الفرنسية لتقديم مساعداتها.

ـ التشكيلات العسكرية

ـ الخطوط الحديدية.

قدمت الحكومة الفرنسية جدولاً بالمقترحات حول كيفية التعليم والتدريس في الدراسات العليا وفتح مدارس خصوصية لكل قسم، وقد نفذ قسم منها حيث بدأ التدريس الفعلي في المدارس السلطانية، وضمت إليه صفوف الابتدائية، وذلك لأن الطلاب المسيحيين يجيدون اللغة أكثر من الطلاب المسلمين، وبخاصة أن قسماً من التدريس كان باللغة الأجنبية، ولذلك تم ضم الصف الابتدائي إلى المدارس السلطانية، وتم اختلاط الطلاب مع بعضهم مما يساعد أطفال المسلمين على تعلم اللغة من أطفال المسيحيين، وهذا العمل ربما يجمعهم ويساعدهم على الوحدة. وكانت الدولة بحاجة لتأمين مدرسين قديرين من أجل المساواة بينهم لتشمل الجميع، وقد تقرر افتتاح مدارس مشابهة للمدرسة السلطانية التي في العاصمة في كل ولاية، وحسب ما أوصت به فرنسا من الأفكار المتعلقة بالتعليم، حيث تم تأسيس مدرستين هما: الحربية والبحرية، وتم فتح مكاتب خاصة لهما.

لقد أظهرت الاضطرابات في كريت النقص الكامن في القوة البحرية وعدم فعاليتها عند الحاجة، حيث إن المعارك التي جرت حول الجزر في هذه المنطقة بين الطرفين كانت غير متكافئة في أثناء المواجهة، وسببها العصيان حيث كان يطول فيها الضغط، وإن الضعف ينسحب في كل الأحوال، كذلك القتال الدائر بين الروم والأتراك في هذه الجزر حيث كان يعرض على الدول الأوروبية مثل ما حدث للأسد عندما كان يضايقه ذنبه وهو يحاول القضاء عليه، وعلى هذا تبين أن السفن الحربية من حيث القوة والتنظيم

وتزويدها بالأسلحة الحديثة كانت سيئة، مما تطلب تغيير بنيتها التحتية، وكذلك الحال في مشاهدات حرب القرم. فإن الضباط كانوا غير مؤهلين من حيث التدريب للقوات البحرية والبرية، وإن رئيس الأركان رشيد باشا الذي زار عدة دول أوروبية كان الوحيد الذي يعلم ضرورة التجديد وهو الوحيد في الميدان، كما أنه يحاول جاهداً وقدر الإمكان المحافظة على الجيش بمسايرة رجال الجيش القدماء والكبار الجاهلين بالأمور من الوطنيين وشباب تركيا، وفي هذا المضمار وبعد إصرار وتدخل رفاقه تقرر تبديل ونسف بعض القرارات القديمة، وأولها إصدار قرار بتشكيل لجنة حربية وتعيين مدير للمدرسة الحربية والبحرية، وقد تقرر تعيين غالب باشا الذي تخرج من الكلية الحربية في فيينا والأميرال الإنجليزي (هوبارت) في البحرية ومديراً للمدرسة البحرية في جزيرة هكبه لى.

كانت الهيئة المكلفة بالإشراف على تنظيم الجيش مؤلفة من ستة عناصر من الدولة العثمانية وثلاثة من الأجانب وقد وضعت قرارات جديدة وبخاصة للضباط الكبار لمنعهم من الاختلاسات وارتكاب المخالفات لأنهم قبل ذلك كانوا مسؤولين ولا يعرفون القوانين العسكرية الصارمة في موضوع ارتكاب المخالفات، حيث لم يكن هناك من يحاسبهم من قبل سوى السلطان، وإن بعض أركان الحربية وخوفاً من انكشاف اختلاسهم عارضوا بشدة التحقيقات والتفتيش في مساكنهم من قبل الأجانب، وبعد مدة قصيرة تم حل سر العسكر أي اللجنة القديمة للهيئة العسكرية وعزل غالب باشا الذي كان رئيساً لها.

كانت هذه الهيئة القديمة قد تشكلت في أثناء الحوادث في كريت وبعد انفصال رشيد باشا عن الجيش غدا المسؤول عنها حسين باشا بعد أن استلم رئاستها مدة من الزمن بقرار من الحكومة، وكان كل هم حسين باشا زيادة عدد الجند من دون النظر إلى الأسس والنظام، فبدلاً من تحسين النظام وأوضاعه زاد عدد الجند، هذه نظريته ولم يعلم أن التربية العملية أهم

من التربية العلمية، وأن كل التعديلات في الجيش كانت عام ١٨٤٣م تقريباً وقد بدأ العمل فعلياً في حزيران عام ١٨٦٩م.

كانت التشكيلات التي وضعت عام ١٨٨٢م والقانون الأساسي المذكور والمقررات كما يلي[1]:

تم تخفيض الخدمة من خمس سنوات إلى أربع، ومن كان له خدمة أكثر من أربع سنوات فإنها تعد من الخدمة الاحتياطية، وخدمة الاحتياط سبع سنوات، وتم ذلك في كل الألوية التابعة للجيش وعلى هذا فإن تشكيل الجيش العثماني أصبح كما يلي:

١ - **الخدمة الإلزامية**: مدتها أربع سنوات تضم كل شاب وقعت عليه القرعة بالنسبة إلى مواليده.

٢ - **الخدمة الاحتياطية**: فكل من خدم مدة سنة تكون قد وجبت عليه الخدمة الاحتياطية، وكل مستطيع عليه أن يكون جاهزاً للالتحاق بالجيش عند الحاجة إليه.

٣ - **الرديف الأول**: كل من أدى الخدمة الإلزامية والاحتياطية عليه أن يكون جاهزاً دوماً للالتحاق بالخدمة وهي خاصة بالمسلمين.

٤ - **الرديف الثاني**: كل من أدى الخدمة الإلزامية ومدة سنتين من الاحتياط أو لم يخدم كما في الأول فهي تشملهم.

٥ - **الجنود غير المسلمين**: وكانوا يسمون المرتزقة، وتكون خدمتهم في أماكن سكنهم.

إذاً إن جميع القطعات العسكرية والقوة العسكرية للجيش العثماني هي كما يلي:

النظام العسكري ويتألف من ١٧٣ ألف مجند. و٣٩٣٦٠ ألف من الحيوانات والبغال، وجندي احتياطي ٥٣ ألفاً، وجندي احتياطي نوع أول ٢٠٧،٣٠٠ ألفاً، وجندي احتياطي نوع ثاني ٢٠٧،٣٠٠ ألفاً، والعساكر غير

---

(١) ـ مجموعة نيقولادس الصفحة ٦٩ ـ ١٠٧ الباب الثالث ص٢١٥.

المنظمين والتابعين لهم ١٠٠ و ١٥٠ ألف مجند، والحيوانات ١٠٠ ألف بغل، والمجموع يكون ٧٩٢ ألف عسكري، ١٩٣ ألفاً من الحيوانات والبغال[1].

إن تشكيل هذا الجيش على أساس الدفاع يستثنى منه المسيحيون ويشمل كل من يستطيع حمل السلاح من المسلمين، أما المسيحيون فلو كان دخولهم إلى الجيش برضاهم لما قدمت الحكومة تقريرها بالنسبة إلى الفارين من الخدمة من قبلهم، وكما حدث عام ١٨٥٦م فقد تم التباحث من جديد لقبول المسيحيين في الجيش مع أن هذا الأمر سيكون عقيماً عندما يتم تنظيم الجيش من قبل حسين عوني باشا، ولم يأخذ بعين الاعتبار ما سيترتب سياسياً من قبل روسيا، لأن القانون الجديد كان له تأثير كبير، حيث كانت روسيا بعد حرب القرم ساكنة ومتأثرة بنتائج هذه المعركة، وقد تم التجهيز لاستعادة مجدها الذي خسرته منذ عدة سنوات، ففي جنوب روسيا تم حشد الجنود الروس وإنشاء ثكنات على طول الجبهة مع الأتراك، إن هذا العمل لفت نظر الأتراك وأربكهم حيث يتوجب عليهم التحضير لها، وكذلك فإن الحكومة كانت مجبرة على تأمين حدودها وما يتطلب هذا الأمر من الاحتياط الذي يجب التحضير له، لقد كانت روسيا أنموذجاً للدولة العثمانية في مثل هذا الأمر، وكان على الحكومة تأمين الخطوط في شبه جزيرة البلقان وبخاصة على طول المضيق وما على أطرافه من المدن حتى مدينة طونة، وكانت تفكر في إنشاء خط حديد لتأمين المواصلات، ومنذ زمن فإن إنكلترا وفرنسا كانتا تطالبان الدولة العثمانية بإنشاء طوق حول المدينة لحمايتها، وقد بدا أن رأيهم هذا كان من أجل الاستفادة من الخط الحديدي

---

[1] - العساكر الاحتياطية مع العساكر النظامية مع بقية مختلف صفوف الجيش قسمت على النحو الآتي:

١ - الجيش السادس النظامي:

- مشاة: ١١٨٠٠ شخص.
- فرسان ١٨٣٦٠ شخص و ١٨٣٦٠ حصان.
- المدفعية: ٣٤٢٠٠ شخص و ٢٠٩٠٠ بغل.
- استحكام: ٢٠٦٠٠ شخص.

٢ - الاحتياط: مشاة:

- ٥٠٠٠ ألف شخص
- مدفعية ١٦٠٠ شخص.

في هذا الأمر، وفي نظر إنكلترا وفرنسا ليس المهم فقط تأمين الخطوط الحدودية عند الهجوم وإمداد الجيش، ولكن هناك استفادة أكبر من ذلك وهي تأمين الخطوط التجارية التي ستكون مرتبطة بالهند، والاستفادة من منابع الثروات والمعادن والموقع الجغرافي، لأنها ستكون مرتبطة مع أوروبا في حال انقطاع خط الإمدادات من الهند ودول شرق آسيا.

يجب التفكير والتخطيط قبل الإقدام على هذا الأمر، وإن الخط الحديدي لا يمكن أن يكمل كل نقص عند الحوادث، وإن الواردات يجب أن تتوافق مع التكاليف، لأن تعطل الخط ربما يؤدي إلى إفلاس الدولة وبخاصة أن ميزانيتها ضعيفة حالياً، وحتى لو اشتركت الدول الأوروبية فربما يفشل المشروع، مع أن الطوق الحديدي ربما تستفيد منه الدولة ولكنه أيضاً ربما يكون سبباً في ضياعها، وقد نظرت الحكومة العثمانية في هذين الأمرين، وفي النهاية صدر قرار أركان الحرب بمد الخط الحديدي حيث قالوا: "إن الله كريم" وبدأ العمل على هذا القول: "ومن دون شك فإن الأوروبيين سوف يحموننا كما يقولون". إن الخط الحديدي الموجود حالياً هو بين روسجق - وارنة - جرنادوا – وكوستجة، وكان إنشاء غيره من العاصمة إلى سلانيك هو الذي بدأ العمل به هناك، والطريق الثاني من أدرنة إلى زينوزة، ومن الناحية الثانية الطريق الصغير بين خزنويد إلى يامبولي، وقد بلغ مجموع هذه الخطوط مسافة ٢٠٠ ألف كيلو متر على التخمين.

إن القيام بمثل هذا الأمر وعند تطبيقه فإن عدم المعرفة بالأمور والجهل بها وعدم التجارب السابقة ربما يظهر مشكلات لا حدود لها، وإن أمور الحكومة العثمانية غير منتظمة، وليس لها إدارة ذات قدرة نافعة وهي عاجزة عن تتمة إنشاء هذا الخط الحديدي، وحتى لو أحيل إلى الشركات الخاصة فإنها لن تستطيع بسبب الأسباب المذكورة سابقاً، وكذلك لا يمكن وضعه تحت إشراف هيئة للإشراف عليه من قبل إحدى الوزارات، وعلى كل حال فإن الدولة لا تستطيع الإشراف عليه وتسيير الأمور مما يوجب على الحكومة

التركية أن تحدد الامتيازات للشركات التي سيؤول إليها مع العلم أنها ستتحمل جزءاً من التكلفة، ومن أجل حسن سير العمل وإجادته والإشراف عليه فقد كلفت شركة أخرى بالإشراف والحفاظ عليه وصيانته لحين استلام الحكومة له، وعندما تصبح بحالة يمكن الاستفادة منه وكذلك يجب تأمين الطرق المحلية من حيث التنقلات وباقي الأمور التي يجب النظر فيها والتباحث بشأنها.

إذاً هذه هي التدابير التي كانت الدول الأجنبية تحاول إقناع الحكومة العثمانية بقبولها، وفي عام ١٨٦٨ تم التعاقد بين مسؤول السكك الحديدية وبين الشركة الفرنسية "بربلجيتال" على أن تتحمل الشركة أكثر المصاريف للمشروع، وتم تنظيم العقد على هذا الأساس، ولكن بعد مدة قصيرة تم فسخ العقد بينهما مع التنازل عن الامتيازات وتم تسليمه إلى دولة أخرى وهي النمسا ومجرستان، وقد أضيف إلى العقد أيضاً الخطوط من سواحل الجزر من منطقة "شجرة الجد" إلى العاصمة ومن سلانيك إلى تودي، وقد تم البدء به على نفس المبدأ حيث سعت الدولة العثمانية إلى ربط الولايات الأوروبية مع الولايات العربية، إن مثل هذا عمل عظيم لا شك فيه، ولكن هذه التخيلات من حيث الأهمية في تطويق الدولة بالسكة الحديدية لحدودها ألا يكون أيضاً سبباً في وصول المدينة الغربية إلى المدن في الدولة؟ كان فؤاد باشا مسؤولاً عن الخطوط الحديدية حيث قال في هذه المناسبة: "إن تأسيس الخطوط الحديدية بأموال أجنبية تعد بمثابة مساعدة للدول الشرقية من باب العطف عليها"، وعلى هذا ففي عام ١٨٥٦م عهد إلى الدول الأوروبية المحافظة على حدود الدولة العثمانية وسياستها الحالية، التي ستخرجها من الجهل إلى وضع جديد وعملي ومؤثر قد ينعكس على بقية الولايات، وعند المقابلة مع سفراء الدول الأجنبية كان البحث معهم بشأن زيادة القوات البرية والبحرية، وهذا العمل ينتفع به لتوحيد العناصر المختلفة أكثر من القوانين التي يتم نشرها.

إن هذه ليست كل الأفكار فهذا العمل بالنسبة لفؤاد باشا يعد شكاً في وطنيته، إن الدولة العثمانية تشبه إحدى القبائل التي تعيش في منطقة نائية والآن ترفض الاتفاق مع أوروبا وأخذ مدينتها، أليس هذا ما يدعو إلى النظر في موضوع الشرق.

إن المراسلات والتفقدات اليومية في المجالس الغربية إلى أنحاء الدولة كافة وانتشارها ستحدث تحولات عظيمة في الدولة، ولكن ألا يتطلب الأمر حماية حدودها خوفاً من التجاوزات القانونية؟ وبتعبير آخر فإن تركيا إذا تقربت لأوروبا وسمحت لها ببيع وتأجير أراضيها ألا يعني ذلك أن أوروبا ستحتل الدولة العثمانية من خلال أراضيها التي يملكها المسلمون؟ ألا يعني ذلك أنهم سوف يفقدون أموالهم وأراضيهم التي كان يملكها المسلمون لمدة طويلة؟ إن الآلة التي ستخرج فيينا أو يشته التي ملأت بالخردوات أليس هذا مثل البغل المتقاعد عن العمل وهو مهلكة الدولة؟ إن الدول المجاورة للدولة العثمانية كانت ترى أنها وريثتها فقد كانت أكثر أفكارها على هذا النحو، وفي عام ١٨٦٩م قال لي أحد أعضاء المجلس النيابي في صربستان والمسؤول الحربي هناك: "إن طوق السكة الحديدية سينقلب على تركيا، وسيكون سبباً في حشد القوات والمدافع في منطقة الشرق وسبباً في ضياعها، أليست التنظيمات بالنسبة لأوروبا تعد انتصاراً لها!"

الباب السادس

ـ وضع الاقتصاد في الدولة العثمانية.

ـ طريقة تحصيل الضرائب وجباية الأموال مع إدارتها في الدولة.

غدا نفوذ فرنسا في التنظيمات الجارية واضحاً وفي زمن قصير من حيث الإجراءات، وإذا ما قورنت تلك الأدوار السابقة فإنها الآن أحسن من ذي قبل، وإن الأوضاع المالية للحكومة كانت متردية جداً، فلو لم يكن ذلك فإنه يمكن القول إن تركيا ستنال تجديدها من جديد، وفي عام ١٨٦٠م ومنذ ذلك التاريخ فإن الأوضاع المالية كانت في هبوط دائم، وفي عام ١٨٦٩م تبين أن ميزانية الدولة لا يمكن تداركها فهي في وضع حرج، حيث اقترضت الدولة عشر مرات من جهات مختلفة وبلغ مجموع ديونها مليار فرنك، وهذا حمل ثقيل بالنسبة للدولة، وإذا استثنينا مصاريف حرب القرم التي استقرضت فيها من عام ١٨٥٤ ـ ١٨٥٦م الكثير، وما تبقى كانت من مصاريف السنوات التي تليها حيث إن الخزينة كانت ناقصة على الدوام، مما يتوجب الاستقراض، وآخر قرض كان في عام ١٨٦٩م من أجل الموضوع نفسه، وقد كانت الحال في ذلك الزمن كما في السابق فإن واردات الدولة كانت غير كافية وقد استهلك عصيان أهالي كريت الكثير من المصاريف، فلذلك ومن أجل تسديد الديون غير المنظمة تم اللجوء إلى الدول الأجنبية، وعلى هذا فإن بقية المبلغ المقترض يصرف لتصفية الديون القديمة، وتأمين الاستقبالات في مراكز الدولة، وكانت الوزارات كافة في ضائقة مالية، وكان الموظفون والمأمورون يأخذون رواتبهم بصعوبة ولا يوجد في صناديق المراكز أموال، وبعد انقضاء مدة الوعد على الوفاء بالدين فإن الخزينة لم تستطع الوفاء بالوعد، وتمت تسوية بعض من الديون الخارجية، وعلى ضوء هذا فقد بلغت الضائقة المالية أقصى درجاتها وقد كانت مسألة تأمين الديون في غاية الأهمية بالنسبة

للدولـة المحافظـة علـى هيبتهـا أمـام الـدول وللوفـاء بالتزاماتهـا ، ولقـد حـاول المسؤولون جاهدين تدارك هـذا الأمـر ولكـن جهودهـم ذهبت أدراج الرياح ولم يجـدوا حـلاً لهـذه الضـائقة الماليـة ، ولا إلى أيـن سـيؤول الوضـع؟ إن الـوارد إلى الخزينة لا يكفي لسداد الديون وملء الفراغ، وعدم زيادة قيمة ومقدار الوارد فإن الدولة ستفلس حتماً وقريباً جداً ، وهل هنـاك شـيء آخر غير الإفلاس؟ إن أعضاء الحكومة المسؤولين وأصحاب النية الحسنة كانوا يفكرون في هذا الوضـع ، ومـن أجـل تداركـه وعـدم حـدوث مـا هـو أفظـع منـه كـانوا يبـذلون جهودهم.

لقد كـان جل همهم تخفيض المصـاريف وزيـادة واردات الدولـة ، كمـا كان جل اهتمامهم في زيادة ثروات البلاد ومنابعها ، ولكنهم نسـوا أهـم نقطة هي إصلاح طرق الجباية وتحصيل الضرائب وتنظيمهـا ، وعلـى مـا أقـره أعضـاء الحكومـة مـن تخفيض المصـاريف علـى الحكومـة ولعـدم سـعة معـرفتهم فقـد قـرروا زيـادة عـدد جنـود البريـة والبحريـة وتخفـيض مقـدار معـين مـن رواتـب الضباط وجنود الملكية والعساكر النظامية ، وقد كان هذا العمل لا بأس بـه نسبياً ولكن لا يكفي.

إن تخفيض الرواتـب العاليـة كـان سـهلاً وضـرورياً ، ولكـن المشـكلة كانت في تخفيض رواتب الموظفين حيث إنه لن يتأثر بها إلا الموظفون الصغار ، أمـا المسـؤولون والموظفـون الكبـار فلـن يتـأثروا بهـا ، وقـد كـان راتـب الموظف العادي لا يكفيه فكيف إذا نقص منـه ، وكـذلك الحـال بالنسـبة إلى رواتـب المتقاعدين.

إن أهـم واردات الخزينـة كانـت تـأتي مـن الزراعـة ولهـذا فقـد تقـرر رفـع نسبة الأعشار من ١٠ إلى ١٥ ، ولم يكن هذا القرار سليماً لأنـه ينـذر بالقضـاء على الزراعة ، وربما يكون سبباً في تصحر الأراضي ، إن سبب عدم التطور في التجارة والزراعة أنهما كانتا بأيدي رجال ليسوا أصحـاب مصلحة ولا يعرفون كيف يطورونها ، أما التطور في أصول الجباية والضـرائب فقد كـانت الطرق

القديمة تعوق ذلك، لأن الواردات كانت تنهب وتسرق، والأمور المالية متداخلة مع بعضها بعضاً وكذلك العادات القديمة أيضاً التي امتدت جذورها في الأرض منذ مئات السنين، وإن محاولة التدخل في هذا الأمر عقيمة ويخشى حدوث مشكلات هم في غنى عنها.

إن الجرح الذي بدأ ينزف من جسم الدولة لم تداوه التنظيمات الجديدة، وإن جذور هذا المرض قد نزلت إلى عمق بعيد حيث لا يمكن معه مداواته، فما هو هذا المرض؟ وكيف ظهر؟

يجب التدقيق في هذا عن قرب، ومع الأسف الشديد فإن الكلام القديم هو اليوم كما هو في عام ١٨٨٢م حيث طبقت طرق الجباية وكأنها لم تتغير - إن المناطق الزراعية كافة في الدولة العثمانية كانت غنية ولكنها محصورة بالسواحل والمناطق المكتظة بالسكان، فإذا تم إصلاح الطرق وبقيت أسباب المواصلات فربما تكون الزراعة سبباً في تحسين أوضاع الدولة وشفائها، وهذا ما يجب النظر فيه وهو الاقتصاد وإدارته، وهذا ما تحتاجه الدولة.

كان المطلوب استصلاح طرق العربات وبناء الجسور وتسيير السفن وإصلاحها للملاحة في الأنهار، كما يجب أن تمدها الخزينة بالأموال اللازمة، فإن لم يكن بمقدورها فيجب أن تسلمها إلى الشركات الخاصة.

أما الصناعة وصناعة الآلات وما يتعلق بها فهي كما في السابق ليست تحت إشراف الدولة، وكان يجب أن تكون للدولة امتيازات فيها، أما الأراضي المؤجرة فإنها في القرى ثقيلة وكثيرة بالنسبة لهم، وكذلك الولاة، فقد كان أكثرهم ينتفعون منها شخصياً، وعلى هذا فإن الدولة لا تستفيد منها.

كانت الطرق قليلة جداً لأنها أنشئت على الطريقة القديمة وقد بقيت طرق إنشائها على العادات القديمة من خلال العمال بالسخرة، وكان ذلك مضراً بالدولة والمواطنين معاً، إن قانون منابع المعادن كان حراً وقد تم تعديله ولكن على أساس الوهم والوسوسة. فقد كانت القوانين شديدة ورسوماتها مرتفعة، مما أدى إلى عدم تقدم أحد من الشركات الأجنبية لتبني المشروع

والإقدام عليه، وليس فقط في جبال الأناضول، وإنما في المناطق الأوروبية التابعة لها أيضاً، وإن المراكز التي كانت تستثمر من قبل الدولة في أركان ـ طوقات ـ أرغن ـ فلو أن الدولة أعطتها للمستثمرين لكانت انتفعت بنسبة أكبر ـ إن أكثر الأراضي لم تكن تزرع وهي إما متروكة للرعي وهي عائدة للدولة، وكذلك الأراضي المزروعة فإن الدولة كانت إما تبيعها أو تؤجرها مؤقتاً، إن هذا ما قدمناه وكتبناه سابقاً وهو ما أوضحناه في أول الكتاب.

لقد كان من الواجب تعديل قانون الأراضي فوراً وبسرعة، لأن ربع أراضي الدولة العثمانية كان عائداً للحكومة وللمؤسسات الدينية، وكذلك الأراضي في القرى لم تكن لهم ملكية التصرف بها فكيف سيدوم الحال؟

لا شك أن قانون إصلاح الملكية كان من أكبر المشكلات التي تعترض النظام الجديد، وقد وجدت له الدول المتقدمة حلاً بالقوانين الجديدة فلو طبق لكان ذا منفعة عظيمة.

إن تأخر التجارة والصناعة في الدولة كان بسبب الجمارك الداخلية، لأن الرسوم كانت تؤخذ من المحصولات داخل الدولة وهي تعد خارج الدولة، أي من الدول الأوروبية، أما أصول الإدارة المالية والضرائب وكيفية جبايتها فإن العملة أو المسكوكات كانت مزورة وقد قدمنا أيضاحاً مفصلاً عن هذا التزوير، والآن فإن الطريق الوحيدة لتدارك هذا الأمر تنقيص العيار من المسكوكات هو البنك الوطني، وسببه أن المأمورين على الصناديق في الولايات والعاصمة كانوا لا يريدون العمل إلا لأنفسهم، ويحاولون التلاعب بالمسكوكات وتبديلها وتأخير إرسالها إلى الخزينة أو استردادها، وعند التوقيع على الحوالات، فإنهم لا يوقِّعون من دون أن يأخذوا مقابل ذلك "كمسيون" ويكون بنسبة معينة.

إن إنشاء فروع للبنك في الولايات كافة وإيداع الواردات كان حبراً على ورق وقد طرح عدة مرات على الدولة، ولو أنه نفذ لقضى على كل هذه الأعمال السيئة.

إن فقدان النظام في الدولة العثمانية والإدارة الفاسدة فيها قد ثبت جذور الفساد فيها، وكان معروفاً لديها عدم تسلسل الرواتب وحتى عدم ضبط الدفاتر الحسابية في العاصمة وتنظيمها، وإن مصاريف الدولة وأصول تنظيمها لم تبن على قاعدة أساسية، وإن واردات الدولة ومصروفها غير منظم وغير مراقب أما التفتيش فإن وجد فإنه كان يتم بصورة شكلية، ففي رأس كل سنة يكتب على أساس التقدير وكذلك المصاريف، وهذه الجداول والدفاتر في نهاية كل عام تغلف وترسل إلى المستودعات ولهذا لا يمكن التدقيق مرة ثانية في المصاريف والواردات. وكان لا يوجد ما يسمى بالوزير المالي، وإنما كان هناك المسؤول المالي وهو موظف عادي مهمته فقط ضبط الدفاتر، ولا يعرف شيئاً عن إدارة الأموال وليس مسؤولاً عنها ويسمى الدفتردار، لم تكن بقية الوزارات مطالبة بتقديم حساباتها إلى جهة ما، وإنما لها حساباتها الخاصة وتبنى على كيفية صرف الأموال، حتى أن بعض الوزارات كانت تقوم بصرف الأموال من دون أن تُعلم أو تُشرك الجهة المالية المسؤولة، وكذلك لم يكن يقدم بيانات عن الواردات وحساباتها، وكانت الإدارة حرة وكلٌّ يغني على ليلاه. أليس هذا من الأمور المتداخلة في الدولة يعد من مشكلاتها الأساسية؟ وألا يترتب على هذا أن يكون الوضع في الولايات التابعة للدولة على أسوأ حال من ناحية أصول الجباية وتحصيل الضرائب؟ ألا يدعوا ذلك إلى الحيرة؟ أليست هذه النقطة أساسية بالنسبة لأي دولة؟ وكما قدمنا سابقاً فإن القرار الحكومي للعام ١٨٣٩م المتعلق بإلغاء أصول الجباية بالنسبة للجماعات غير المسلمة وأصول البدل العسكري وجباية الضرائب فيما بينهم ثم أدائها إلى الدولة، وفي عام ١٨٤١م وقبل استقالة رشيد باشا عادت الأصول القديمة حيث أصدرت الحكومة قراراً بالعودة إلى مثل هذه الأخطاء، وكان ذلك في عام ١٨٥٦م حيث تم وضع الجمارك ومصلحة التبغ تحت إدارة منظمة، ومنع المحصلون من جمع الضرائب والخراج وتم إيفادهم إلى النواحي والمحافظات كافة للجباية، وتم إبلاغ جميع الأهالي والمناطق بهذا الأمر، ولكن ذلك لم

يؤت الثمار المطلوبة لأن بعض المناطق كانت تعتذر وتقدم الحجج الواهية لأنها لم تبع محاصيلها لعدم دفع ما يترتب عليها، وقد دام هذا الوضع مدة خمس سنوات مما جعل الضرائب تتراكم حتى بلغ إنتاج عام كامل ثمناً للضرائب، وفي الوقت الحاضر فإنه تم تكليف المأمورين لتحصيل بعض الرسوم في الولايات والمحافظات تحت إشراف وزارة تشرف على توزيع الضرائب من قبل مجالس الإدارة في تلك المناطق.

إن أكثر الأراضي والأملاك كان أصحابها من أعضاء المجالس ولهذا فقد تم تحميل الضرائب الثقيلة للفقراء، وقد كان المأمورون يتعاونون مع أعضاء المجالس في هذا الأمر، ولا يوجد لهؤلاء الفقراء المساكين من يستمع لشكواهم، إن أعضاء المجالس والمأمورين لا يسألون عما يفعلون، وكانوا يتقاسمون فيما بينهم المنافع المشتركة ويبحثون عن طرق لتبرئة ساحتهم، وكان قرار البدل النقدي للجيش من أجل زيادة واردات الجيش، وقد استخدم بسوء في أكثر الولايات وتسبب في مضايقات للمواطنين لا تنتهي، حتى أن بعض المسلمين كانوا يدفعون البدل ويذهبون إلى الجيش، وبعضهم كان يجبر على الالتحاق كل ما دعت الحاجة إليه ولعدة مرات ومع ذلك لا يمكنه الخلاص من الضرائب.

إن تعيين ضابط واحد كان كافياً بالنسبة لدفع البدل النقدي أو الالتحاق بالجيش، أليس هذا غريباً؟ فكم من وال ومتصرف وقائم مقام قد أصبحوا أغنياء من دم المواطن، وكذلك الحال بالنسبة للأراضي المأجورة إما بقرار الوالي أو المسؤول عنها، فإن الضرائب والأجرة كانت تؤخذ مرتين أو ثلاثة، وهناك أناس كان يتم إعفاؤهم من الضرائب.

إن طريقة الضريبة وكمياتها كانتا مختلفتين من مكان إلى آخر، ومن نوع إلى آخر، مثل: الملح - التنباك - الكمرك - والنتيجة فإن الدولة كانت هي المتضررة ولكنها تغمض عينيها عن سوء الاستعمال: ولا شك أن الدولة لم تجد الموظف المستقيم والنزيه وذا الخبرة الذي يريد أن ينفع

الدولة بالنسبة لجباية الضرائب، ولكنها بهذه التدابير المؤقتة ألم يكن بمقدورها انتخاب عدد من المفتشين مع صلاحياتهم الكاملة وإرسالهم إلى الولايات كافة للتفتيش على الوسطاء بينهم وبين الخزينة، ومنعهم من القيام بما يضر الحكومة والمصلحة العامة؟ من أجل ذلك كانت الحكومة الفرنسية تطالب الحكومة العثمانية بإلغاء الأمور المتعلقة بالتربية والأخلاق العامة القديمة كافة والقيام بتطبيق الأنظمة الجديدة ووضع قراراتها موضع التنفيذ فوراً، أما بالنسبة للضرائب فإن تغيير الضرائب المفروضة على الزراعة منذ القديم دفعة واحدة غير ممكن ويسبب مشكلات كثيرة، إن نسبة الأعشار الجارية الآن غير سهلة وعادلة بالنسبة للجباية، ولكنها كانت مضرة بالنسبة للقرويين، وحتى المسلمون كانوا يقولون: "إن الجرائد والصحف التي تكتب بين الحين والآخر أن المسؤول المالي لولايات كذا وكذا قد أرسل مبلغاً كبيراً إلى الخزينة، فلو رأى الفقراء ضعهم السيئ ويأسهم من سوء المعاملة لهم لتعجب كثيراً ووقع في دهشة وحيرة من هذا".

إن الأراضي لم تحدد كمياتها، وتتطلب الدراسة لبيان الأراضي الصالحة للزراعة مدة لا بأس بها، فكيف يمكن أن تحدد الضرائب بدلاً من ضريبة الأعشار حيث كانت تقدر نسبة المحصولات من ٥ إلى ١٠ من محصولاتها ثم تحدد الكمية الوسطية لأخذ العشر أو الضريبة، ولم يكن من الممكن أن يكلف المختار بجمع هذه الضريبة بدلاً من الموظفين والجنود والضباط، إن أصحاب الأراضي الذين رضوا بإحدى هاتين الضريبتين سيكونون مجبرين على دفعها في وقتها، وهذا أسهل وأحسن بالنسبة لهم، لأن نسبة الضريبة لم تتغير مع الزمن وهي محددة، وتكون الخزينة قد حددت ميزانيتها على هذا المقدار وثبت على ذلك وستكون الدولة قد راعت الأصول القديمة للضريبة وكذلك الأنظمة الجديدة التي سيتم إدخالها بهدوء، ولكان ذلك أيسر للمواطنين ولتم تعميمها بسهولة.

كانت الإدارة المالية سيئة، وكان إيجاد عناصر مسؤولين وأمناء مقتدرين وأهل خبرة أمر صعب ولا يمكن العثور عليهم في هذا الوضع، إن عدم النظام في الأمور المالية والضائقة المالية وعجز الخزينة، كل هذا أدى إلى تأخر البدء بالإصلاحات، وعلى هذا فإن يأس وعجز الدولة والضائقة المالية دعا إلى تكليف مأمورين من الدول الأوروبية لتدارك الأمر، من حيث إدارة الأموال العامة وجبايتها، وقد تم التباحث في هذا الأمر، كما تم توثيقه بوثائق موجودة في الدولة وبناء عليها قدمنا هذه المعلومات.

إن رجال الدولة من حيث التنظيمات الجديدة والأمور المالية والاقتصادية والأنظمة الجديدة كانوا كأن ليس بينهم مناسبات توفق بينهم سياسياً وموضوعياً، ولم يحاولوا القيام بتحسين الأمور المالية بالطرق الحديثة، إن الخلافات التي بين الأقوام في الدولة قد أصدرت قراراً بهذا الشأن وإن هذا يدعو إلى الحيرة، وقد قال السفير الفرنسي المسيو طوونل: **"إنه لا يمكن إجبار الأهالي على تطبيق القوانين الجديدة والأنظمة الحديثة لرفع شأن الدولة وتحسين أوضاعها، وإن على الدول الأوروبية تقديم المساعدة من الرجال ذوي الخبرة والمعرفة لتحسين الأوضاع، وعليهم استثمار الثروات المعدنية وتطوير الزراعة والصناعة والتجارة وتخليصها من المشكلات والعقبات. إن هذا الجسد الكبير المسمى تركيا يجب إنقاذ روحه والمحافظة على بقائه ولن يكون ذلك إلا بهذه الطريقة".**

الباب السابع

ـ أوضاع غير المسلمين.

ـ الأرمن ـ الأرمن الكاثوليك. الملكية.

ـ الموارنة ـ لبنان ـ الأرثوذكس.

ـ تزايد سكان البلغار ـ البروتستانت.

قضى القرار الحكومي بالنسبة إلى الجماعات غير المسلمة في الدولة العثمانية بمنحهم الامتيازات وإعفائهم من الكثير من الالتزامات والسماح لهم بالاشتراك فيما يتعلق بأمورهم الداخلية، فما الذي حدث من تبدلات وتطورات داخل هذه الجماعات[١] ؟

إن ما يتعلق بهذا الوضع ولاسيما بعض المواد والنقاط فيه يجب التدقيق فيها بالذات وخاصة فيما يتعلق بالشرق، وعلى ما تراه الدول الأوروبية وما يتعلق بالدولة العثمانية من ناحية الدين والمذهب، إن كل دولة تضع الدين أو المذهب تحت حمايتها، فإن البحث عن هذه الأوضاع يجب أن لا ينسى[٢] ، ومن المعلوم أن كنيسة روما كان يتبعها البابا والمسيحيون في الشرق والكاثوليك والأرمن والموارنة والروم الكاثوليك والمكيين، والسريان والكلدانيين[٣].

---

[١] ـ أنظر أو راجع ص ١٢١ من المؤلف (تركيا وحق المداخلة).

[٢] ـ يجب مراجعة كتاب المؤلف المعنون (تركيا وحق المداخلة).

[٣] وفي ما يلي عدد نفوسهم مع عدد البطارقة والقساوسة:

اسم الطائفة	عدد النفوص	عدد البطارقة	عدد القساوسة
أرمن كاثوليك	١٥٠.٠٠٠	١	١٥
الموارنة	٢١٠.٠٠٠	١	١٤
الملكية	٧٠.٠٠٠	١	١٤
السريان	٢٥.٠٠٠	١	٧
الكلدان	٢٢.٨٠	٢	١٢

وكان لكل جماعة منهم بطريرك خاص يتبعون له، وهذه الجماعات الخمس قد أُحدث لهم بطارقة في القدس وسمو (بسقبوس) فلسطين ولهم صلاحياتهم الخاصة وكان ذلك في عام ١٨٤٧م، غير أن بعض اللاتين كانوا تابعين لوكيل البابا في العاصمة وهو المسؤول عنهم، وكذلك في مصر فقد كان هناك مسؤول عن المسيحيين وكيل عن البابا وإن قسماً من الأقباط تابعين له، إن الاتحاد الذي كان بين الكاثوليك الشرقيين ما بين عام ١٨٤٤م إلى عام ١٨٥٤م لم يدم طويلاً، فقد حدث انشقاق بينهم وكان الموارنة والكلدانيون والملكيون والسريان تابعين لهيئة رهبان الأرمن، وإن اختلاف الملل والدين بينهم أدى إلى هذا الانشقاق حيث حدث هذا ولأول مرة بين هيئة رهبان الأرمن، حيث انقسمت إلى قسمين، فالأول **(مه ختيارست)** والقسم الثاني تابع لروما **(بروبا غندا)** وكل قسم تحت حماية الجهة المسؤولة عنه، وكان المركز الأول في ونديك والثاني في باريس، ولهم مكتبان كبيران الاول يدعو إلى المحافظة على التاريخ الأرمني وما يتعلق به وإن الأشخاص المسؤولين هم الرهبان ولهم امتيازات روحانية وجسمانية وإن هذه الطائفة تسمى **(مه ختيارست)** ورؤساؤها من الأغنياء ومن أهل العلم والمعرفة، وإن هيئة الرهبان خلال المبارزة المذهبية والملية سوف يتأملون في يوم من الأيام أن تكون الإدارة العامة بأيديهم وكذلك عند الحاجة كانوا يطلبون العون من الأرمن غير المنتسبين إلى المذهب الكاثوليكي، أما الرهبان الذين تربوا في **(بروبا غندا)** فعلى عكس هؤلاء فإنهم كانوا يطالبون بإزالة العادات القديمة للمذهب الكاثوليكي وما سوف يحدث للملة الأرمنية فليحدث فهذا الأمر لا يهمهم، وكانوا يأملون بالدخول إلى مذهب اللاتين وقواعده وأصوله، وذلك من أجل الوصول إلى سلطة البابا، وقد حدثت أول مبارزة بينهم في عام ١٨٥٢م وكان سببها أنه في عام ١٨٤٦م تم تعيين أحد الرهبان من **بروباغندا** وهو حاصون في العاصمة العثمانية برتبة بسقبوس من دون الرجوع أو مشاورة أعضاء هذه الملة، وفي العام نفسه حدث أكثر من هذا، حيث تم تعيين خمسة من القساوسة دفعة واحدة، وقدم رئيسهم مراسيم ترفيعهم وتعيينهم.

إن المخالفين لهذا التعيين عارضو بشدة ما يرونه، وقد رفعوا طلباً إلى الحكومة التركية وتم رفض إعطائهم براءة تخولهم القيام بما كلفوا به، وذلك لأن الحكومة مسؤولة مع رئيس الجماعات غير المسلمة عن التدخل وكان ذلك متعلقاً بالجسمانية وبيدهم منحهم النفوذ أو رفضه، وعلى هذا وبعد عام فإن التكليف لهؤلاء الخمسة فتم تعيينهم من قبل لجنة وبحسب الأصول المتبعة من قبل المواطنين وصادقت الدولة العثمانية على هذا، ولقد هدأت الأوضاع قليلاً ولكن كما حدث عام ١٨٥٢م فقد بدأت الأمور تصبح أشد من قبل، وفي هذه السنة كتبت رسالة وتم توزيعها على المواطنين تتضمن الأعمال التي يرتكبها أصحاب جماعة (مه ختيارست) بالخفاء، وقد هاج الجانب الآخر، وحتى عند الاجتماع في الكنيسة للدعاء والصلاة كان هناك مصادمات بالكلام والأيدي، ولهذا فقد قدمت للحكومة العثمانية طلبات لعزل رئيس القساوسة، وقد وقعت الحكومة قرار العزل وهي في حيرة من أمرها وتم عزل البطريرك صال وبياني المساعد الأيمن لحاصون ولكي لا تكون الدولة منحازة لجهة واحدة فقد تم تفريق الجمعية التي كانت تطالب بهذا الأمر ومن هذا تم تعديل بعض المواد المتعلقة بالجماعات غير المسلمة للتدخل من قبل الحكومة أكثر من ذي قبل، وكذلك قامت بالتشديد على الولاء للبابا للحد من مخالفتهم للأنظمة المقررة، وفي عام ١٨٦٥م توفي في سيس بطريرك كيليكيا قاتوليغوس الثامن المسمى (غرة غوواريه) وعند ذلك تم تكليف اثني عشر من الأرمن الكاثوليك لاستلام مقامه لحين انتخاب بطريرك يكونون تحت طاعته والالتزام بأوامره وقد أقسموا على ذلك.

كان البطريرك المتوفى (غرة غوواريه) في معزل عن القساوسة الموجودين في العاصمة حيث أرسل من عنده وكيلاً له إلى العاصمة، وقد أقلق هذا الوضع البابا وحيره مدة من الزمن.

إن قواعد وعادات الكنيسة الكاثوليكية تقضي أنه عندما ينحل مقام البابوية فإن الجماعة تقوم بانتخاب قائم مقام ويستلم رئاسة البطارقة، وكان

المنتخب هو (سه روب فاوتيبان) وقد دعا جميع القساوسة إلى الاجتماع في لبنان من أجل انتخاب بطريرك بديلاً عن (غرة غووارييه) الثامن المتوفى، وإذا تدخل البابا في هذه المسألة فقد تعاهد الجميع أن يكون الرأي نهائياً عند الاجتماع، وتم عزل (روب فاوتيبان) وعين بدلاً عنه من جماعة (بروباغندا) المسمى (ملقون مازاريان) حيث تم تخفيض عدد المنتخبين لرئاسة البطريركية من ١٢ إلى ٥ فقط، وكان ذلك في ٢ أيلول عام ١٨٦٦م وتم تعيين حاصون رئيساً للبطاركة في كيليكيا وبعد مدة أصدر البابا أمراً بعدم حرية وامتيازات الكنيسة الأرمنية، وتم نشر هذه الرسالة وعلى هذا فإن المنتخب الذي يعدونه عدواً لهم وبخاصة الجماعة الأولى من الأرمن فقد غضبوا، حتى أن الرهبان منهم لجؤوا إلى روما لتقديم شكواهم وطلب الرحمة والرجاء من بابا روما ولكنه لم يتأثر بهذا ولم يرد عليهم، وعند عدم إجابة مطالبهم قرروا الدفاع عن حقوقهم واللجوء إلى الحكومة العثمانية التي استمعت إلى شكواهم ووافقت على احتفاظهم بالعادات القديمة لمذهبهم، والنتيجة أنه وفي عام ١٨٧٠م حصلوا على امتياز بتأسيس مذهبهم الخاص بهم وعلى تعيين رئيس روحاني لهم مشابه للبابا أو لحاصون وقد سمحت الدولة العثمانية بذلك.

حصلت التفرقة بين المذهبين عندما استلم حاصون مركز البطريركية في العاصمة، وعلى هذا فإنه لم يبق شيء يدعو للتآلف على ما يعتقد، وعلى هذا فإن الاجتماع في الفاتيكان قرر فيه المجلس العمومي أن البابا لا يخطئ وإن الكنيسة الشرقية لها امتيازاتها ولا يمكن أن تجتمع قطعاً، وكذلك فقد أصدر البابا الرابع عشر المسمى بنوا أمراً في ٢٦ أيلول عام ١٧٥٥م بأن الأرمن يجب أن يرتبطوا بالمراسم والعادات الكاثوليكية ويجب توفير الرعاية والعناية بأمرهم، وفي هذه الرسالة من البابا يبدو وكأنه يقول للأرمن كونوا على مذهب اللاتين وتحولوا إليه.

وإذا دققنا النظر في هذا التناقض نجد أن البابا قد تجاوز فيه حقوق السلطان ولم يفكر حتى أنه قد تجاوزها، والحقيقة وفي عام ١٤٥٣م وفي عهد

السلطان محمد الثاني فإن الامتيازات الممنوحة لهم التي بموجبها أن البطارقة والقساوسة هم المسؤولون عن جماعتهم روحانياً وجسدياً ولهم وللدولة حق التدخل في أثناء الانتخابات والإشراف عليها وفي عام ١٨٧٠م منع وكيل البابا في العاصمة الرهبان الأرمن من إقامة شعائرهم الدينية في الكنائس، وبناء على ذلك فقد انشقت الطائفتان تماماً، إن الذين كانوا تابعين لمذهب (غرو غوواريه) من الأرمن ومن مذهبهم الكاثوليك الذين في الجهة الثانية الذين كانوا مكلفين من قبل أن يلتحقوا بهم على ظنهم أيضاً.

إن الأرمن كانوا بلا شك سينقسمون إلى قسمين، وإن الموارنة أيضاً قد رفضوا أمر البابا من قبل، ويمكن أن ينشقوا عنه أيضاً، وبهذا سيفقد الكرسي البابوي أكثر من ٣٥٠.٠٠٠ صوت من الكاثوليك، وعلى هذا فإن البابا يجب أن يلغي أمره السابق ويصدر أمراً يصلح حال الجماعات المنشقة، وحيث إن الكاثوليك ميالون للصلح فيمكن أن يرتبطوا مع روما، وهذا ما كان يأمله البابا، ولكن وفي مدة قصيرة خسر ما كان يأمل وفشل في هذا الأمر.

إن الاجتماع الذي كان في روما اشترك فيه حاصون وكان هو البطريرك الوحيد في العاصمة ووكيله بلوئيم، وقد أعلن عند عودته أن أربعة من القساوسة وخمسة وأربعين راهباً قد خرجوا من المذهب الكاثوليكي والتحقوا بالمذهب الثاني وعلى هذا لم يبق مجال للتآلف بينهم، وإن الحكومة أصبح لها حق إعلان النتائج، وقد أصدر الصدر الأعظم أمراً بتصديق المخالفين للبابا في الأمر الذي أصدره عام ١٨٦٧م ومقارنته بالقانون، ونتيجة لذلك حصل البطريرك حاصون على تبرئة مركزه، كما أصدر أمراً أنه سيعترف باثنين فقط من البطارقة، واحد من الأرمن الكاثوليك والآخر من المخالفين له، وبهذا فقد أوضح الوزير عالي باشا فيما يتعلق بهذا الباب حيث قال:

"إن الجماعات غير المسلمة حرة فيما يتعلق بأمورها الدينية، وأما ما يتعلق بأمورها الجسمانية فيجب أن تكون تابعة لقانون الحكومة، وإن الرؤساء الروحانيين مثلهم مثل أي موظف في الدولة، وإن تعيينهم يجب أن

يصادق عليه السلطان، وقد حصل السيد حاصون البطريرك للأرمن الكاثوليك على براءة تعيينه، وعند الانتخاب جرى على الأصول المتبعة التي يتم فيها جمع بقية الطوائف، وعند استلام حاصون مقامه فإن أمر البابا الذي نشره بأن القساوسة يجب أن يتم تعيينهم من قبل وكيل البابا في العاصمة قد ألغي، وأعلن أن مقام البطريرك يتم من قبل روما وتابع لها[١]".

إن الدولة ليست للأرمن فقط ولكن هي أيضاً للمارونيين والكلدانيين والمكيت[٢] والسريان وإن كانوا يعترضون عليها، ولا يمكن أن تتوقف الدولة عليهم.

إن ما قاله الوزير عالي باشا لم يعجب الكاثوليك، ولكنه بالنسبة للدبلوماسية فقد قوبل قوله بالتقدير وعلى هذا فقد قال مرة أخرى:

"إن الدين الكاثوليكي هو اعتقاد جديد وإنه يحافظ على مقام البابا في إيطاليا، مع العلم أن جميع أعضاء بقية المذاهب عند اجتماعهم العام كانوا يرفضون فكرة أن البابا لا يخطئ، وأن الكاثوليك هم فقط المحافظون على هذه الفكرة، ورغم ذلك فقد أفسح المجال للمفوضين الذين كانوا في النمسا من أجل مركزية البابا هناك، وبالنسبة للأراضي التي في إسبانيا فإنها كانت عائدة للرهبان فيعترف بها كأملاك أميرية والمذهب الكاثوليكي لا تعترف به أكثر الدول، فلو أننا اعترفنا به فقط ونحن المسلمون فإن ذلك سيكون مرفوضاً وعجيباً".

إن الأرمن المخالفين والباقين على عاداتهم القديمة سحبوا البراءة من البطريرك حاصون وانتخبوا بطريركاً جديداً لهم وتم تعيين البطريرك العجوز في (ديار بكر كويه ليان) حسب رأي الأكثرية مع موافقة الجميع، وإن روما لم تكن ترى بداً من الموافقة على رأي الأكثرية ولا تقبل بغير ذلك، وقد سمي البطريرك الجديد بيه التاسع، ولكن البابا رأى أن هذا التعيين غير مشروع

---

(١) ـ نعتذر إلى القراء مرة نقول قساوسة ومرة بطريرك، وهذا لأن ذلك مفهوم لدى الجميع.

(٢) ـ مع الأسف أوردها المؤلف مرة بالتاء المربوطة ومرة بالتاء المفتوحة، ونحن نفضل كتابتها بالتاء المفتوحة للتمييز بينها وبين الملكية (الخاصة).

وكأنه لم يكن، وصدر إعلان بتاريخ ١١ مارس عام ١٨٧١م وبأمر من البابا ينفي هذا التعيين ومن أجل أن لا تصادق الحكومة العثمانية على هذا الأمر، وقد أرسلت مدريد سفيرها فرانكي إلى العاصمة العثمانية للتباحث فيما يتعلق بالكاثوليك وبخاصة الأرمن منهم، والذين يجب أن يكونوا مرتبطين مع البابا في جميع أمورهم وبصورة قطعية وكذلك يجب أن يتم التعيين في المناصب الدينية من قبل البابا، كان هذا موضوع التباحث المطلوب من السفير. وعلى هذا فإن هيئة الوكلاء العثمانيين أكدت ذلك، وإن البابا كان يسعى للمحافظة على مقامه والقيام بالائتلاف جميعاً فإن الحكومة العثمانية أجبرت بقية الملل على قبول مطالب البابا والموافقة عليها، وإن البابا قدم إيضاحات وتعديلاً لتخفيف الضغوط على بقية المذاهب بتاريخ ١٨٦٧ وأمر بنشر هذا الأمر بأمر خاص منه، وعليه فقد عقدت هذا فإن الحكومة العثمانية ائتلافاً مع وكيل البابا في العاصمة وإن كل المحادثات كانت تجري على أمل للوصول إلى حل يرضي كلا الطرفين، ولكن التبدلات التي وقعت أفقدت الوكلاء العثمانيين كل أملهم، وإن الوكلاء الجدد لم يعترفوا بما قاله الوكلاء القدامى، ولهذا فإن السفير فرانكي كان يعتقد أنه لم يبق مجال للاجتماع مرة ثانية فقد انتهى الاجتماع وقدمت البيانات التالية:

إن الدولة العثمانية بالنسبة إلى الجماعات غير المسلمة فإن لها حق التدخل والمحافظة على الحقوق الملكية والجسمانية، أما بالنسبة إلى الأمور الدينية فإنهم أحرار فيما يتعلق بها، وبمعنى آخر أي أنه لا يحق للدولة التدخل في الأمور الروحانية للمذاهب كافة، أما الأمر الذي نشره البابا عام ١٨٦٧م فكان ذلك بسبب الانشقاق الذي حدث. إن تقسيم الأملاك باسم الأرمن الكاثوليك كان المسؤول عنه حاصون واستلمها أيضاً كوب ليان، والخلافات القائمة بينهم سببها التشدد في التفرقة بينهما.

إن القرار الحكومي الصادر عام ١٨٥٦م وما يتعلق به من أمور فإن الأرمن الذين كانوا يتبعون لمذهب (غرة غورييه) قد كانت هناك خلافات

بينهم، وبقيت الحال على حالها كما في بقية الملل، ومن الأرمن من حافظ على أفكاره القديمة ومنهم من أخذ بالأفكار الجديدة وكانت هناك مصادمات بينهم من ناحية العنصر الجسماني والروحاني.

إن القرار الذي صدر عام ١٨٦٣م قد أرضى أصحاب الأفكار الجديدة، وعلى ما رويت من قبل فإن القرار الحكومي لم يراع البطارقة في بعض تفرعات الأنظمة، وذلك من أجل التخلص من المراقبة عليهم من قبل الحكومة في يوم من الأيام من الناحية الإدارية والروحانية والجسمانية، إن محاولة البابا جعل الأرمن على المذهب اللاتيني جعله لا ينظر إلى مذهب (غرة غوريبه) الذي كان موافقاً للمذهب الكاثوليكي، وكانوا في إقامة مراسم شعائرهم الدينية أقرب إلى كنيسة روما من كنيسة الروم الأرثوذكس، وفي عام ١٨٦٨م وعند عقد مجلس عمومي روحاني دعاهم البابا إلى الاجتماع وحاولت روسيا أن تحول بينهما، ولكنها لم تفلح، والسبب معلوم هو مدينة اجيمازين هي المركز الروحاني الكبير للأرمن في روسيا وكانت ضمن الدولة الروسية، وكانت هذه المدينة أيضاً فيما مضى عاصمة للأرمنستان مثل اني، وكانت فيما مضى مستقلة أمام اليوم فهي موزعة على ثلاث حكومات، غير أن الأرمن لهم امتيازاتهم القديمة في وطنهم القومي، وإن بطريرك اجميازين له أيضاً حق الإشراف وإدارة المذهب الكاثوليكي هناك، ويبلغ عدد الأرمن ما يقارب المليونين بما فيهم الأرمن القاطنين في الدولة العثمانية، وكانوا يطالبون بجمع شمل الأرمن كافة هناك، والحقيقة فإن مركز (قاتوليغوس) في روسيا كان أحد الموظفين في الدولة العثمانية، حيث إن الدولة كانت تعترف بالرؤساء الروحانيين والجسمانيين وتعدهم موظفين لديها، وعلى هذا فإن روسيا كانت تعدّهم كذلك.

إن الكنيسة المسماة بولوزة وحسب نظامهم الأساسي فقد انحل البطريرك عنهم، والرهبان انتخب منهم اثنان، كان الإمبراطور الروسي ينتخب واحد منهم لتعيينه في مركز قاتوليغوس، وإن الحكومة الروسية وعند عقد اجتماع لانتخاب أعضاء البطريرك فإنها تشارك فيه بمدع عام جسمانياً.

إن المواطنين في بطرسبورغ كانوا يتعقبون ما يصدر عن البابا ويتبعونه بكل دقة، وأما روسيا فإنها كانت تعترض على الغلبة للأرمن الكاثوليك في الفاتيكان، لأن الحكومة العثمانية كانت توافق على مطالب البابا، وكذلك الروس يريدون أيضاً الموافقة من البابا بالنسبة للأرمن في مركز قاتوليغوس وهي تفكر بجدية في ذلك وكيفية الموافقة عليه، إن البطريرك وعلى ما تلقاه من روسيا هو رئيس اجميازين، ومن أجل الحضور إلى مجلس العموم الروحاني وذلك عام ١٨٦٨م، وبدلاً من أن يجيب ويذهب إلى روما للدعوة التي تلقاها وكأنه وكيل البابا، فقد أرسل إلى العاصمة العثمانية أحد البطارقة بصورة دائمة، وإن هذا البطريرك المسمى سيولاليان قدم رسالة إلى الحكومة العثمانية قال فيها:

"إن عظمتي بالنسبة للطائفة الأرمنية الروحانية من حيث التنظيمات وحريتها، فإنها بصورة غريبة تفسر هذا وكأنه رئيس عموم لكافة الكاثوليك في العالم".

إن مقصد روسيا في ذلك مكشوف حيث إن الدولة العثمانية لم تأخذ به، وقد ردت الحكومة العثمانية على الحكومة الروسية بشأن وجود سفير لاجميازين بأنها ليست بحاجة إلى مسؤول بطريرك للأرمن، وأن البطريرك الذي من مهب (غرة غورييه) مسؤول أيضاً عن الأرمن في العاصمة، وفي نهاية عام ١٨٧٠م فإن محاولة ربط الأرمن الكاثوليك بجهة ما باءت بالفشل من قبل الحكومة الروسية، وبعد ذلك فقد بدلت موقفها بأن حاولت أن تجلب إليها رئيس مذهب (غرة غورييه) وتضعه تحت إدارتها، وقد وعدت بإعادة الأملاك والأراضي المخصصة للكنيسة وتسوية وضعها المالي، وبناء على هذه التفصيلات وما يفهم منها فقد انتهى الخلاف بين الكاثوليك (وغرة غورييه) قاتوليغوس وكان الارتباط بينهم في المناسبات، وقد اغتنمت روسيا هذه الفرصة وكانت متهيئة دوماً مثل الدول الغربية وتسعى لحصول الائتلاف بين الكاثوليك، وفي نظر تلك الدول فإن البابا الرابع عشر بنوا وفي الرسالة التي

نشرها في ٢٥ تموز عام ١٧٥٥م كان يطمئن فيها من أجل رعاية الكاثوليك الشرقيين وامتيازاتهم وقد تنازل عن المطالبة بها.

إن محاولة الأرمن الحصول على مركز البابا جعلت المارونيين والملكيين يهوجون أيضاً لهذا السبب ولأنه يحق لهم بعض الامتيازات بالنسبة لانتخابات الرؤساء الروحانيين.

إن هذه الحوادث لم يكن لها أساس من الصحة، ولكن في عام ١٨٦٧م فإن بعض البطارقة من المذهبين أخذوا بما جاء من روما، مما أدى إلى المطالبة بالامتيازات وعلى رأيهم ومزاجهم، وأن البطارقة بحسب ما كلفوا له قد أبدوا أسفهم للقيام بهذه الأمور وأنها ليست ضمن صلاحياتهم.

إن مركز البابا وما بعده فقد طالبوا الكاثوليك بالطاعة مثل الوضع في سورية وكنيستها وقد حاولوا جلبهم والانضمام إليهم، أما الوضع في سورية فهو:

عدم التدخل في شؤون المواطنين الدينية والامتيازات الممنوحة لهم ربما تعرضهم للتهلكة من أجلها، ولهذا لم تصر على الانضمام تحت لوائها، إن مسألة البابا بالنسبة إلى المذاهب والطوائف كافة اتخذت مسلكين لها، وكذلك فإن إطاعة الأوامر من قبل الأرمن الكلدانيين هي أهون من بقية الأمور، ولكن وبحسب ما كتبناه سابقاً فإن تخمين نظر البابا في هذا الأمر كان خاطئاً وكان ذلك في عام ١٨٧٠م، حيث صدر القرار الحكومي المتعلق بجبل لبنان عام ١٨٦٤م الذي بموجبه يكون هناك اثنان من المسؤولين برتبة قائم مقام، وكذلك في المحاكم المختلطة وتم تأسيس ثلاثة محاكم بدائية، وأن الكاثوليك الذين هم أكثر الأهالي وبموجب الامتيازات الممنوحة لهم سابقاً فإن تحركاتهم كانت بحرية تامة ولاشك في ذلك، لأن الأنظمة الجديدة قد أزالت حكم البكوات تدريجياً وأن الحكم سيؤول إلى الرهبان المارونيين، ولكن الحكومة العثمانية تعترض على تفوق ونفوذ مذهب واحد في جبل لبنان، وفي عام ١٨٦١م وعلى إثر العصيان والاضطرابات فقد تدخلت

فرنسا بالقوة، وقد قررت الحكومة العثمانية بقاء متصرف واحد من المسيحيين في جبل لبنان على أن يبقى مدة ثلاث سنوات فقط، وكلف المتصرف داوود باشا وبعد ثلاث سنوات بالخدمة في منطقة صيدا مدة خمس سنوات وقد حظيت المدينة بالهدوء والاستقرار والرفاهية في زمنه.

إن آمال الحكومة العثمانية كانت لا تريد أن يطول عليها التفتيش وكذلك الدول الأوروبية، فإنها كانت ترى هذا المتصرف المثال الحي للتفتيش وأنها بانتظار العودة إلى سابق عهدها، إن آمال الحكومة العثمانية حيال وضع المأمورين في سورية تتركز حول السؤال الأكثر أهمية، بسبب محاولتهم إزالة الحكم المسيحي في لبنان وإرضاء الدولة العثمانية بذلك.

إن مثل هذه الحوادث التي ظهرت من المأمورين في سورية تجاه لبنان فإن الدولة تأثرت بها فوراً، حيث ظهر العصيان والجرأة من أهالي لبنان الذين لم يرضوا عن الحكومة واختاروا واحداً من أبناء جلدتهم وعينوه رئيساً وأعلنوا العصيان، وإن الدرك المكلفين من قبل داود باشا قد بذلوا جهدهم لتعقب العصاة ورئيسهم في جبال لبنان، ولكن الثلوج التي كانت في الجبال أعاقتهم كثيراً حيث مكث رئيس العصاة في رؤوس الجبال وهم محرومون من كل مستلزمات البقاء من مأكل وسلاح وعتاد وفي النهاية التجأ رئيس العصاة إلى إحدى السفارات الأجنبية في بيروت ومنها سافر إلى بلد أجنبي، وعلى هذا فإن الحكومة العثمانية مددت حكومة المتصرف المسيحي، وبناء على ذلك فإن داود باشا فقد طاعة الجيش له فقدم استقالته ولم ينتظر الموافقة عليها حيث عاد فوراً إلى استانبول.

كان داوود باشا من ناحية الإدارة والحكم كامل الأوصاف وفي سنواته الأخيرة فقد كثيراً من سلطته ونفوذه، والحقيقة أن إصلاح الشعب ميؤوس منه لأن كل واحد منهم ينهب الآخر ولا يفكر إلا بالاستيلاء على أملاك غيره وإن إخضاعهم وهم، وليس بالأمر الهين، وإذا كان الأهالي على هذه الشاكلة كل واحد منهم يترقب كل فعل غير معقول فكيف يمكن

إرضاء الجميع وهم على هذه الحال، وقد ضاعت شهرة داود باشا بسبب الفساد، ولهذا فقد ترك الحكم وهو يائس من إصلاحهم، وتم تعيين فرانقو أفندي بدل داوود باشا لأنه عربي ومسيحي، ومن أجل تعيين المتصرف الجديد في الحكومة العثمانية يجب أخذ الموافقة من الدول الكبرى بموجب المعاهدات التي بينهم، ولذلك تأخرت بإصدار الأمر حتى ٣ حزيران وقد صدر قرار بتعيين المتصرف الذي يقدم الخدمة للحكومة ويحافظ على القوانين الجارية ويقوم بتنفيذها وأنه سيبقى في مركزه.

إن مثل هذه الأمور كانت موجودة أيام البيزنطيين وإن الدولة العثمانية أقدمت على هذا الأمر من الناحية الدبلوماسية ومع ذلك لم تأت بنتيجة، وإن الدول الأجنبية وحكوماتها أعلنت أن تعيين فرانقو أفندي يجب أن توافق عليه جميع الدول الأوروبية وبشكل قطعي، وعلى هذا فقد وافقوا على أن يبقى المتصرف مدة عشر سنوات على الأقل، ويجب تأمين موافقة الدول على ذلك ولهذا فقد تقرر البحث في موضوع المتصرفين وعزلهم ففي ٩ حزيران من عام ١٨٦١م تمت الموافقة على القرارات التي كانت تؤيد أحكامها.

وبما أن نفوذ حكم هيئة الرهبان كانوا مختلفين فيما بينهم فلهذا كان الوصول إلى النتيجة صعباً جداً، لأن الفريق الأول كان يدعو إلى تأسيس كنيسة للبلغار مغيرة لكنيسة الروم، والثاني يطلب أن تكون الكنيسة تابعة لروما ويطلب أيضاً التوحيد مع الكاثوليك في كنائسهم.

إن البلغار في العاصمة وبالنسبة لتشكيل جماعاتهم التي تخصهم أحرزوا الالتحاق بالبابا لولا هروب الرئيس الروحي من الخدمة والتجائه إلى الدول الأجنبية، وقد شكل هذا الفعل مانعاً لهم من الرقي إلى المراكز العليا، ومع ذلك فإن القاطنين قرب العاصمة وفي أدرنة بالذات قد دخلوا في المذهب الكاثوليكي بالألوف، وإن مساعدات الوالي في أدرنة محمد القبرصي الصدر الأعظم سابقاً قد ساعدت كثيراً في دخولهم مذهب الكاثوليك وذلك لوضع سد في وجه روسيا وأطماعها، وكذلك كان الوالي

مقتنعاً بأن الدول الأجنبية هم أعداء ولكن فرنسا أحسنهم، غير أن الحكومة الفرنسية تشك في ذلك كما كانت الحكومة الروسية تشك أيضاً، ولذلك فهي تحاول نشر المذهب الكاثوليكي بين البلغار، وقد كان البرنس **غورجاقوف** يتهم فرنسا بإجبار البلغار على الدخول في المذهب الكاثوليكي، وقد أعلن هذا أمام السفراء وبخاصة أمام السفير الفرنسي، وإن المسيو **طوونل** وبناء على التعليمات التي لديه ولحل هذا الموقف قام بإصدار قرار الائتلاف وإلحاق بسقبوس وبرزين إلى خانة الروم وعلى لغتهم من حيث إلحاقهم بالبطريرك الأرثوذكسي وصدر بيان بهذا الأمر.

إن السيد **مسيو طوونل** قال: "إن وحدة البطريركية للأرثوذكس لها منافع عديدة ويحب ألا يخل به، وبموجب ما تم الوعد به لجماعة البلغار يجب أن يكون هناك **متروبوليد وبسقبوس** معهم في الكنيسة، وعندئذ يمكن الوقوف في وجه الشكاوى المقدمة بحسب ما يراه الوزير الفرنسي".

إن تشكيل هيئة رهبانية عالية المستوى أمر صعب في الوقت الحاضر وكذلك وضعها في موضع الإصلاحات، ولكن محاولة تحويل الرهبان البلغار إلى المذهب الرومي ومحاولة هيئة الرهبان البلغار ومقاومتهم يمكن وضع نهاية لها، وسيشكل هذا تقدماً كبيراً في هذا الأمر.

إن الشعب البلغاري يهان من قبل هيئة الرهبان وتُختلس أمواله، وكذلك إذا انقطع الأمل بإلحاقه بالبطريركية فإنه بلا شك سيبحث عن طريق آخر.

إن سماح الحكومة العثمانية بزيادة عدد المنتسبين إلى المذهب الكاثوليكي والتفرقة بينهم، فإن هذا الأمر كان يدور حول جماعة البلغار في ذلك الزمن، وفي ذلك الحين كانت الأمور الدينية والبحث فيها أقل بكثير من الأمور العثمانية والبطارقة وفي عام ١٨٦٢م وعند انفصال عدد من البطارقة فقد حاولوا الاتصال ببطريركية الروم للتوحيد فيما بينهم، وكانت بنود الائتلاف كما يلي:

١ - إن المناطق المسكونة من قبل أهالي البلغار تعين بطريركاً خاصاً بها.

٢ - إن المناطق المختلطة يجب إجراء انتخابات فيها لاختيار بطريرك بموجب الأكثرية.

٣ - حصر الأمور الدينية بين البلغار والبطارقة عندما يكون نصفه من البلغار والنصف الآخر من الروم.

٤ - وجود واسطة بين هيئة الرهبان البلغار وبين البطارقة من قبل الحكومة العثمانية ووجود بطريرك بلغاري، وكذلك يجب ان يكون نصفهم روحاني والنصف الآخر جسماني، ويشرف عليهم مأمور من الحكومة العثمانية، ويتم تشكيل مجلس يحافظ على مصلحة البلغار وإدارة أعمالهم، وقد تم انتخاب وتعيين أحد أعضاء المجلس ليكون رئيساً جسمانياً لدى الحكومة وفي المناسبات.

لم توافق الحكومة العثمانية على كل هذه المقترحات المقدمة ولكنها كانت تريد الائتلاف فيما بينهم، وإن المقترحات المقدمة من قبل المنشقين من أجل التدقيق فيها تم تشكيل هيئة من البلغار الروم وكان ذلك في كانون الثاني عام ١٨٦٣م وعلى الرغم من ذلك لم يحدث الائتلاف حيث مضت مدة وهم يقدمون شكواهم إلى الجهات المختصة، ولكن الروم قد كانوا يتحركون أكثر وبشدة ضد مطالب البلغار وحتى القاطنين في روسيا أيضاً، وإن البطارقة الذين كانوا يؤمنون بالكنيسة الأرثوذكسية كانوا يحالون الإضرار بها مالياً وبتهم مزورة وفي هذه الأثناء فإن الحكومة العثمانية كانت تشبه السفينة التي تسير في بحر مليء بالصخور وليس لها قبطان خبير يحدد لها الطريق، فماذا تفعل؟ لقد كانت تبحث عن الطريق الذي يجب أن تسير عليه، والحقيقة كان هناك مجالات أحدهما أسوأ من الآخر، الأول: قبول تخفيض نفوذ البطارقة والموافقة على اقتراحاتهم، وهذا ما سيؤدي إلى إغضاب الروم ويعرقل وحدتهم، والثاني: منع ترويج آمال البلغار وذلك سيؤدي إلى أن يكونوا تحت نفوذ الأجانب، وربما تحدث مشكلات عظيمة ولهذا قررت

الحكومة عدم قطع أي قرار بهذا الأمر، وبقيت على تردد في ذلك من قبل الوكلاء العثمانيين حيث رأت الحكومة في أثناء الاضطرابات في كريت أن الرهبان الروم يتآمرون وكانوا يشاهدون كيف يجمعون التبرعات للعصاة في كريت حيث إن البلغار بإمكانهم أن يقبلوا المطالب المقدمة لهم كافة.

إن وجود العنصر اليوناني بالنسبة للسياسة الروحانية فهي مهلكة للحكومة العثمانية وعدوة لها، وإنها في خطر دائم وحذر من مثل هذا العداء، وقد استغل البلغار هذا الوضع للاستفادة روحانياً حيث بدؤوا بالدعاية لهم تدريجياً، وخلال عدة أشهر فقد تنازلوا عن المساعدات التي كانت تقدم لهم من قبلها ومن أجل الائتلاف قدموا لائحتين، وبدورها قدمت الحكومة العثمانية هاتين اللائحتين إلى مجلس سينود، وقد كان متوقعاً أن لا يرد المجلس عليهما، وقد أرسلتا إلى البطارقة للمطالعة، وأعلن البطارقة أن هاتين اللائحتين مغايرتان للمذهب، وأن هذه المسألة ليست ضمن اختصاصاته، وأن حلها بيد المجلس العمومي، وأما هو فإنه لن يخرج عن الحقوق والصلاحيات الممنوحة له.

وعقد مجلس روحاني لهذا الأمر وسيجتمع فيه في اليونان رومانيا صربستان وقد كلف بالنظر في هاتين اللائحتين من حيث تعلقهما بالناحية السياسية وليس من الناحية الدينية، وإن الكنيسة الروسية كانت غير مشمولة، وفي أول الأمر أبدت رغبتها ومحبتها للإسلام والتابعين للحكومة العثمانية، ولكن في آخر الأمر لم تنحاز لأحد منهم، وكان هذا الفعل احترازاً منها، ولكنها في الخفاء كانت مع البلغار، وقد أجرت عدة اتصالات سرية مع الحكومة العثمانية من أجلهم وحتى الآن ما زالت الاتصالات والتشكيلات الإدارية مستمرة.

إن البلغار كانوا محرومين من الرؤساء، وقد أعطيت لهم قليل من الأمور المذهبية، وإن الذي سينتخب ويعين رئيساً لهم لا بد أن يأتي يوم يكون فيه رئيساً للعصاة، ولا بد من ربط بطريرك من البلغار مع البطارقة وتحديد

مراتبهم ووظائفهم، وإن هذه الرابطة ومهما كانت ضعيفة فربما تكون طرفاً في هلاك الدولة العثمانية إن الوكلاء العثمانيين كانوا يلاحظون هذا مع مرور الوقت فقد رأوا أكثر من هذا، حيث سيتم القبول على الصورة التي تمت التسوية فيها وستكون التهلكة أكثر من قبل، وإن سينود الروسي[1]، لا يمكن أن يسكت مدة طويلة وقد تفتحت عليه العيون عند اتخاذ هذا القرار.

إما أن تقبل روسيا بمسلكه أو عدم انفراده عند مجلس العموم وإجباره على الموافقة على أحد الأمرين، وقد رفض عقد مجلس روحاني من أجل هذا الأمر، وعلى هذا فقد فهم البلغار أن عليهم أن يتنازلوا عن مطالبهم وذلك بموجب النصائح من قبل الموظفين الروس المعتدلين، وعلى أمل أن يتحقق ذلك فيما بعد وبالشروط نفسها.

أما البطريرك فكان لا يهمه أحد ما دام محافظاً على مركزه بالنسبة للأرثوذكس المقيمين في أوروبا العثمانية وما دام هو رئيسهم الروحاني، أما البلغار فإنهم سيجدون بطريركاً من جنسيتهم ومناسباً لهم.

إن هذا الائتلاف يظهر وكأنه بسيط ولكن في الحقيقة وعند تطبيقه ظهرت مشكلات عظيمة، وكانت بالنسبة للبطارقة الروم والبلغار أنه سيتم تحديد إدارة كل واحد منهم ومسلكه الروحاني، ومن هذا الباب كان الاعتماد على أكثر السكان الأهالي في تعيين رؤساء روحانيين لمذهبهم، وأن البلغار لن يكونوا فقط الذين يسكنون بلغاريا وإنما يشملون أيضاً ماكدونيا ـ تراقيا، إذاً فكبار الرهبان سيكونون من السلاف إذا وضعنا تساليا وثه يير خارج التعداد.

كان عدد الروم الموجودين في العاصمة العثمانية ٢٠٠.٠٠٠ مئتي ألف، وإن جميع السكان في منطقة البلقان سيكونون ٥٠٠.٠٠٠ فإذا كان عدد الروم هكذا فماذا سيبقى للروم وبطارقتهم من المراكز الدينية.

إن الوضع يرى فيه ظلم، وكذلك فإن البلغار إذا ما فارقوا النفوذ الروسي فربما يواجهون متاعب ومصاعب، فقد كانوا يتباحثون بشأن منع

---

[1] ـ سينود مجلس روسي، ولكنني لم أعلم اختصاصاته ولا ماذا يعني رغم سؤالي للجميع.

التدريس باللغة الروسية، وأنه يجب فتح مكاتب خاصة لتعليم الرهبان، وعند اللزوم استعارة مدرسين من صربيا أو النمسا أو بلاد الأسلاو، وفي النهاية فإن الحكومة العثمانية كانت ترى هذا الأمر وكأنه من الدبلوماسية الروسية، وبالنسبة لها فإنه أمر مهلك، وقد قررت وضع حد لهذا الأمر حيث أصدرت في أوائل عام ١٨٧٠م قراراً بتأسيس كنيسة إكسار خاخانة إلى جانب البطارقة، ولم تر حلاً آخر المشكلة سوى هذا القرار، حيث أثبت هذا الأمر بالنسبة للمسيحيين حقوقهم المطلوبة تاريخياً في الدولة العثمانية.

قررت الحكومة العثمانية القيام بشيء مهم جداً وهو ألا تكون تحت إمرة روسيا، وكانت تقول للروس إنها اسلاويزم، وكانت الدولة تتمنى أن يقال إنني عثماني أسلاوزيم لأن ذلك مهلك بالنسبة للدولة، ولكن إذا دققنا النظر في الأمر فإن الكلمة هي عبارة عن عمل مسلكي وهي نظرية وكلمة تخدم رجالاتها إذا ما حصلوا على الحكم الذاتي، ولكن ألا يمكن التنبؤ بأنه سيكون منهم أعداء في المستقبل؟ وإن قناعتي بهذا الأمر أكيدة، وأرجو ألا أكون مخطئاً فيما بعد.

ومهما كان الوضع بالنسبة للحكومة العثمانية فإن أسلاوزيم الشرقيين سيحافظون على مسلكهم، ولكن مسألة انقسامهم لا يمكن البت فيها، وإن القرار الحكومي الصادر في ١١ مارس عام ١٨٧٠م يقول: "إن جماعة البلغار وما يتعلق بمذهبهم سوف يكونون في إكسار خاخانة التي تم تأسيسها مجدداً ومنها سيخرج كل ما يحتاج إليه من بسقبوس ومتروبوليد وإكسار بصورة دائمة وسيتم الاجتماع في إكسار خاخانة، وإن السينود سيقام من قبل رئيس المجلس الروحاني، إن هذا سيكون موافقاً لما في الكنائس العائدة للأرثوذكس وبحسب قوانين الكنيسة فإن أمور الرهبان والبطريرك وعند انتخابات الإكسار خان فإنه سيتم منع بطريرك الروم من التدخل فيه بموجب النظام وسيكون القيام به للخدمة.

إن البطريرك الذي في العاصمة وعلى ما يتوجب للأرثوذكس ومثله ما يتوجب على إكسار خان من التزامات ومصاريف لأخذها من الحكومة

سيعطى أمراً بذلك، وعند الصلاة والدعاء فإن رعاية قانون المذهبية لديهم سيحسب لها حساب وكذلك سيتم ذكر اسم البطريرك، وعند عزل البطريرك غوريبه عن طريق إصدار قرار لأنه يخالف القوانين المذهبية ويستعمل الامتيازات الممنوحة له بشكل سيئ حيث كان مسؤولاً عن خمسة ملايين من الأرثوذكس، وإن اتخاذ أي قرار بشأن القيام بالواجبات كان من صلاحية المجلس العمومي الروحاني وهو المسؤول عن الجميع، وتم إعلان عقد اجتماع للنظر في هذا وعندها عرض الصدر الأعظم عالي باشا هذا الاجتماع فقدم إليه البطريرك تقريراً يشرح فيه السبب في هذا الاجتماع ومع ذلك فإنه كان يرى أنه لا ضرورة لعقد اجتماع لبحث هذا الأمر.

لم يقدم البطريرك أي مساعدة وكذلك لم ير أثراً لقبوله ومحبته، ومن هنا عرف سبب الخلافات التي بين اليونانيين بالنسبة للجماعات غير المسلمة، وقد حدث عام ١٨٢١م أن طردت هيئة الرهبان وأبعدت عن المدينة ومن طرفي السواحل والمرافئ، وبهذا تخلص البلغار من تسلطها عليهم، وذلك في عام ١٨٧١م، أما من طرف الأتراك فقد قدمت لهم المساعدات وظهر لأول مرة أن الجماعات غير المسلمة في الدولة العثمانية تنحاز إليهم في هذا الأمر.

إن ظهور التفرقة بين جماعة الروم وغيرها كان من أجل اختصارها، ولم يكن تأسيس الإكسار خاخانة السبب الحقيقي لهذا النزاع، إنما من أجل الدفاع عن العنصر الجسماني لها لأنها أجبرت على الموافقة عليه والدفاع عن نفسها.

إن من نتائج التنظيمات أن الجماعة الجسمانية لهذا المذهب اشتركت أكثر من ذي قبل في كنيسة الروم، ولكنهم كانوا يخالفون بقية الجماعات ورؤساءهم الروحانيين في الميادين كافة، حيث إن جماعة الروم كانت على طريقين:

الأول: إن البطريرك قد انفصل عن بقية زملائه، وكل واحد منهم أصدر صحفاً مخصصة له، حيث يظهر كل يوم موضوع للمناقشة بينهم، مما جعل الحكومة تتدخل بينهم عدة مرات.

الثاني: لقد تحدثت في القسم الأول من الكتاب عن البروتستانت وكيفية ظهورهم ومحاولة الإنكليز والأمريكان نشر هذا المذهب وأنهم لم يحصلوا على ما كانوا يأملونه، وكذلك فقد مانعت الدولة العثمانية وتدخلت في هذا الأمر.

إن جمعيات البروتستانت الموجودة في شمال أمريكا وبريطانيا عندما قدمت الحكومة العثمانية بقرار للمساعدات عام ١٨٦٠م تحركت هذه الجماعات للاستفادة من هذه المساعدات حيث عقدت وبجدية عدة اجتماعات مع الحكومة، ولكن الحادث الذي وقع عام ١٨٦٤م أوقع جماعة البروتستانت وجمعياتها في حيرة وإرباك، وملخص ما حدث أن خمسة من المسلمين الذين دخلوا في مذهب البروتستانت كان واحد منهم إماماً، وعند الوعظ في الخانات كان يتفوه بكلام عن النبي محمد (ص) لا يليق به، ومن هنا أصبحت حياة هيئة هذه الجماعات في خطر من قبل المسلمين، وربما يثور الشعب بأكمله في العاصمة.

ألقت الحكومة العثمانية القبض على المرتدين وأمرت بإغلاق مكاتب البروتستانت وكذلك أغلقت الخانات التي كانت تسمح بهذا الأمر، ومن أجل تهدئة الوضع فقد أغلقت أيضاً الأماكن المخصصة للبروتستانت لبيع جرائدهم وكتبهم ومكاتبهم الخاصة وتم ختمهما بالشمع الأحمر.

إن هذه التدابير ربما عرضت مساكن المواطنين الإنكليز للخطر من حيث المداهمة والتفتيش، ولربما تعترض الحكومة الإنكليزية على ذلك، وبعد مدة تم فتح الأماكن كافة التي أغلقت من قبل، ولكن البروتستانت من فرط استهانتهم بالدين الإسلامي فقد بدؤوا بنشر كتب ومنشورات يحقرون فيها الدين الإسلامي ويتفوهون بكلمات غير لائقة عن نبي المسلمين، كما بدؤوا بتوزيعها على المواطنين في القطارات والأماكن العامة، وقد كانت الحكومة العثمانية معذورة فيما ستفعله بهم.

إن ما أوردناه موجود في الرسالة التي أرسلها السير هنري بولا هرك بتاريخ ٤ أغسطس عام ١٨٦٤م، وكنت تسمع في المحال والأزقة الكلام الكثير، مثلاً كان يقول عامة الشعب: عليهم العبادة في منازلهم أو أماكن عبادتهم كيفما شاؤوا، وكذلك عليهم أن يفتحوا المدارس المخصصة لهم يديرونها كما يحلو لهم ولكن إذا حاولوا التدخل في ديننا أو التحرش بنا وهم تحت حماية قانوننا والامتيازات الممنوحة لهم إن استعملوها بسوء، فلن يبقوا تحت حمايتنا وسنقاومهم كأنهم ألد الأعداء، وهذه هي الحقيقة، وإن لم نفعل فسنستحق لعنة الله عندئذ، وهذا أيضاً مذكور في البرقية التي أرسلها السير هنري بتاريخ ٢٧تموز عام١٨٦٤م إن السفير الإنكليزي وبموجب هذا الكلام وما فهمه منه فقد أرسل هو رسالة إلى روسل قال فيها:

"إن الأصالة غير مجهولة لديكم، وإن الإنجيل يطبع في تركيا بحرية تامة، وإن جميع الناس وحتى الأتراك يدخلون في مذهب البروتستانت ولا يرى أي مضايقة لهم، ومنذ سنتين وفي كل أسبوع يقام درس ديني إما في الكنيسة البروتستانتية أو في أحد المكاتب باللغة التركية، وإذا أردنا أن نقول الحقيقة فإن المساعدات التي يقدمها المسلمون للمذهب البروتستانتي جيدة لدرجة أنه حتى في الدول المسيحية لا يحظى بمثل هذا الاهتمام وهذه الرعاية حتى في الخانات والمقاهي الذي يدخل ويخرج منها مختلف الأناس والوعاظ، وبما أنها تمنع الناس من الدخول في هذا الدين فلا يمكن قبولها بالنسبة إلى نشر الدين المسيحي" إنما هو قول هذا لتهييج الأمور أكثر.

وعند نشر رسالة السير هنري بولوه فإن جميع ذوي المراكز من ميسيو قاموا ضده، وبدأت الشكاوى تقدم بحقه، حيث كتب أحد المسؤولين الذي أرسل رسالة إلى روسيل:"إنهم يسيؤون فهم صداقتنا والتدابير التي نقدمها لهم، ولهذا فإننا نوجه اهتمامنا كافة إلى البروتستانت وبأن حرية الدين مقدسة، فماذا يكون غير هذا؟ إن حرية الدين بالنسبة للإنكليز هي المطلب الأساسي

بالنسبة للشعب الإنكليزي، وإن هذا يخل بأمور الدولة، وإن حيرة السفير وتردده لا معنى له، ولكن بالنسبة لتركيا فإنها بحق قضية مهلكة.

وعلى محاولة جماعة الميسيون وشكواهم ورغماً عنهم فقد أصدر وزير الخارجية الإنكليزي أمراً بهذا الموضوع، وألقى بتعليماته بأنه يجب المحافظة على عادات وتقاليد الدولة التي يسافر إليها المواطن الإنكليزي وبخاصة جماعة الحاصونيين، والحذر من القيام بما يعارض الحكومة في ذلك البلد، وفي أثناء هذه المناقشات كانت هيئة الرهبان الإنكليزية ترى أن الحكومة قد اتهمتها بغير وجه حق، فهي قد حافظت على سلوكها واعتدالها تماماً، وكذلك حافظت على القرارات كافة ومضمونها حرفياً ولم تتجاوزها.

إن ما نقوله حقيقة لا شك فيها، وهل كان جميع المسيحيين يحصلون على هذه الامتيازات والحرية في باقي الدول المسيحية مثلما يحصلون عليها في الدولة العثمانية؟ إن القيود الموجودة في إنكلترا وحدها لا حاجة لذكرها، وإن مقصدي من هذا القول إنه يجب الإقدام على المسامحة والعفو.

والحقيقة أن إنكلترا كانت أنموذجاً للتقدم والازدهار، وإنها في أكثر الأحوال تدافع عن جماعة من أجل نفوذهم الروحاني، ولكنها لم تر دين الحكومة العثمانية وحساسية الأمر بالنسبة للمواطنين، وإذا ما أقدموا على هجومهم فهل باستطاعة الحكومة الإنكليزية الدفاع عن المذهب بالحق والعدل؟ وهل بمقدورها ذلك؟ أليس هذا حقيقة مؤكدة منها.

إن الحكومة العثمانية وشعبها إذا رفض السماح لبقية الأديان العيش معهم والاعتراف بهم ومساعدتهم، فهل العكس جائز في الأمر؟ كلا لأن الدين الإسلامي والنبي محمد (ص) هما أساس الحكومة العثمانية وشعبها، وعند التعرض لأحد منهم فسيعم الفساد والإضراب فلهذا يجب عدم احتقارها، وإن أية محاولة للاحتقار وعدم الاحترام ستغدو كأنها مصلحة شخصية محضة، وإن أي دولة لن تحاول وتسعى لنشر دينها ومذهبها بين المواطنين قسراً وجبراً، وإن إنكلترا وبروسية والنمسا جميعهم قائمون بأمور

الدين، وهم تحت إشراف دولهم وحتى الدولة التي فيها الحرية المطلقة فإنه عند إقدام أحد على التدخل في أمور الدولة والإخلال بأمنها فإن الدولة تقاومهم بشدة، وإن اليونان التي فيها الحكم الذاتي فإنه عندما يتم تبديل الدين أو المذهب لأحد ما فإنها تتخذ أموراً خاصة بها، وعندما يتباحث حول الدين في الدولة فإنها ستتخذ أول قراراتها بالمنع وعدم التدخل مهما كان نوع هذا التدخل.

إن هذه الإيضاحات معقولة وإن المحادثات التي جرت بين رئيس الوزراء الإنكليزي والسفير كانت معقولة، وبخاصة عندما أجاب الصدر الأعظم عالي باشا بقول: "إن محاولة أهل الصليب القضاء على المسلمين وإعلان الحرب عليهم" فإن هذا كان درساً قاسياً لهيئة الرهبان الإنكليزية، وقد رؤي ذلك على وجوههم، إن حرية الدين مقدسة وحرية الاعتقاد المذهبي أيضاً، وما يطالب به البروتستانت ورؤسائهم مغاير لحقيقة الوضع، كما أنهم لم يراعوا هذه الحقيقة قطعاً، وفي أوروبا وعند ظهور (ره فومة) فإن التعصب وعدم المساعدة اتهم بها الكاثوليك، وقد أظهروا عداوتهم وخصومتهم لها حيث شددوا على بقية أرباب المذاهب الأخرى، وفي أواسط القرن السابع عشر وفي أثناء المحادثات بين فرنسا والحكومة العثمانية، في موضوع اتحاد الكنائس فإن مقام البابا لم يكن لولا مساعدة الحكومة العثمانية. وإن فرنسا أمرت البروتستانت الميسونيين وانحازت لطرف واحد، وتجنبت التعرض له، وبهذا أمرت بضرورة رفع هذا القرار لأنه لم يدخل في الدين المسيحي سوى عدد من المسلمين وقد دخلوا في المذهب الكاثوليكي، وأما البروتستانت الذين بدلوا مذهبهم فإنهم كانوا في حماية الإنكليز والمحتمل في هذا في عام ١٨٥٦م أنهم استفادوا من الحرية التي كانت قد منحتها لهم الحكومة العثمانية أكثر من المسيونيين، وأن القسم الأعظم الذين دخلوا في مذهب البروتستانت كان ذلك طمعاً بالمال وهم قليلون، إن البروتستانت المسيونيين كانوا يحاولون ومنذ أكثر من أربعين عاماً في سورية والأناضول الدعاية لأنفسهم ومذهبهم، إن مجموعهم قدر بعشرين ألف إلى خمس

وعشرين على التقدير، وإن اعتراف الميسونيين بأن البروتستانت تحت إشرافهم كان احد الأسباب في ابتعادهم عن بعضهم، وقد أوضحت السبب سابقاً وهي أن الغناء خارج مذهبهم واعتنائهم بهذا، وإن هذا تتحكم فيه الحاسة أكثر من القلب والعقل، وإن البروتستانت لا سيما في تركيا وتدخلهم في أمور السياسة كان بمثابة حلم وأمنية لبني جنسهم ومللهم المسيحية، حيث أصبحت كأنها من أمور الدين الواجب القيام بها.

الباب الثامن

ـ الأفكار المعاكسة من قبل الدول الأجنبية ضد الدولة الفرنسية.

ـ الاتفاق على مركزية السياسة وحرية الاختيار.

كانت الحرب بين فرنسا وألمانيا ضربة مشؤومة بالنسبة للإصلاحات في الحكومة العثمانية، وقد تضررت تركيا منها كثيراً بالنسبة للاتحاد والترقي بين الملل، حيث كانت فرنسا هي القدوة في ذلك، وقد تم تجميع الإصلاحات، ولكن الدول الغربية أيضاً تأثرت من هذه الحرب من حيث برنامجها للتقدم نحو المدنية، وأما المسلمون فقد ظهرت لديهم الاستفادة من تلك الإصلاحات وبدأت تتجه أفكارهم نحوها.

لقد خسرت فرنسا المعركة وخرجت مغلوبة، وقد اجتمعت الدول العدوة والصديقة لتقسيم ميراث فرنسا في الشرق، وفي هذا الموضوع يتوجب أن نقدم باباً خاصاً، وعند ذكر التفصيلات سوف أذكر وقائع الإصلاحات وتواريخها. وفي أواخر العام ١٨٧٠م وقعت روسيا معاهدة مع فرنسا بشأن البحر الأسود وتحديد حدودها، وفيما بعد نقضت هذه المعاهدة، وإن النمسا والمجر وبحجة أن اللاتين معرضون للهلاك أرادت الاشتراك مع فرنسا في أحداث فلسطين، وكان هذا الطلب أيام فرنسا وحكومتها تثبت أنها كانت تحافظ على حقوق الكاثوليك وكنائسهم في القدس، وكانت حكومة فيينا في النمسا كانت تتحرك في المناطق المجاورة لسورية وفي أوروبا وآسيا العثمانية، وكان سفراء النمسا والمجر منذ القديم مرتبطين مع الفرنسيين من حيث المراسيم الروحانية، ولكنهم الآن يقومون بها معتبرين ذلك من حقهم، والمغلوب هو الذي يسقط حقه القديم، وفيما يتعلق بالكاثوليك الفرنسيين وحقوقهم أليس من الواجب أن تتسلمها إيطاليا بدلاً من النمسا والمجر ما دامتا تريان ذلك، وما دام البابا يسكن في أحدى المدن الإيطالية التابعة لها؟ أليست

الحقوق التي يتمتع بها الكاثوليك الشرقيون يجب أن تكون بيد البابا؟ وقد كان السفراء المقيمون في العاصمة العثمانية يطالبون إيطاليا بذلك، وفي بداية العام ١٨٧١م طالبوا أن تسلم إليهم الأوراق والوثائق المتعلقة بالكاثوليك لأنهم أصبحوا تحت إمرة البابا، ولكن الفاتيكان ومركز البابا لم يتم إلحاقه بإيطاليا رسمياً وغير معترف به بين الدول، ولا يوجد معاهدة بين فرنسا والبابا لحماية التابعين له، وهذا من العادات القديمة التي مازالت جارية، وكذلك كان الكاثوليك المقيمون في سويسرا وجنوب أمريكا تحت حماية فرنسا، وبناء على ذلك فإن إيطاليا لم ترض عن هذا الميراث وتقسيمه وقد حصلت على روما فقط في الوقت الذي كانت تطالب فيه بقرطاجة أيضاً وما يلوذ بها.

وفي تونس فإن النفوذ الفرنسي يجب وضعه جانباً لأن إيطاليا تريد أن تمد نفوذها إليها، وهذا ما طالبت به حكومة إيطاليا، و قد حاولت ضم شمال أفريقيا إلى نفوذها صلحاً.

إن الأراضي الممنوحة للإيطاليين، ومهما كان عنوان هذه الشركات فإن العاملين فيها كانوا من التونسيين، وكانوا يتبعون للسفارة الإيطالية، وقد أعلنت إيطاليا أن البكوات من التونسيين الذي ادعى السلطان أنهم من أتباعه هم تابعون لإيطاليا ولكنهم رفضوا ذلك ولم يقبلوا به.

حاولت بروسيا محو رقابتها ونفوذها في الشرق، وإن الطرق والوسائل التي استخدمتها يشك بأنها غير مشروعة، وقد أرسلت الحكومة العثمانية على أثر نصيحة بروسيا أحد الباشوات إلى طرابلس وكان ذلك في كانون الأول عام ١٨٧٠م، وقد أثر هذا على الوضع في الجزائر بعدما ظهرت الثورات وعمت الاضطرابات ضد فرنسا ولهذا السبب أرسل الباشا.

وفي لبنان قام المدعو يوسف كرم بتشكيل قوة مسلحة لأن بروسيا كانت تحتجز السفير اللبناني عندها، وهم يطالبون بالإفراج عنه، ومع الزمن إذا أرادت حكومة فرنسا الاستيلاء على سورية فإن هذه القوة ربما ستكون سبباً في القضاء عليها وعلى الشخصية اللبنانية، وكذلك في جبل لبنان، وإن

السفارة الإنكليزية في العاصمة العثمانية على ضوء التطورات والدسائس التي كانت تحاك تجاه فرنسا لا يمكن أن تقف مكتوفة الأيدي في معركة بين فرنسا وألمانيا، ولكنها كانت تقف شكلياً مع فرنسا غير أنها تتمنى من كل قلبها أن يتم النصر لألمانيا وهي الجار لها.

وبعد مدة فإن الاتفاق المعقود بين بروسيا وروسيا والنمسا أوقعها في حيرة وإرباك فقد حاولت كما حاولت ـ أيضاً أكثر الدول ـ المحافظة على جيشها، ومن الخطر البحث عن السبل من أجل ذلك.

إن الوضع في الحكومة العثمانية ومحاولاتها المحافظة على الدولة من حيث الحوادث العالمية الجارية فإن إصلاحاتها كانت مرتبطة بالدول الأجنبية، وإن انسحاب دولتين منها وهما فرنسا وألمانيا بسبب النزاع والحرب بينهما، وإن الوكلاء العثمانيين قد بدلوا أقطارهم وسياساتهم حيال هذا الوضع، وقد قررت الدولة إقامة مركزية لها وتقويتها والتخلص من تدخل الدول الأجنبية ووضع هذا الأمر موضع التطبيق، وكان المتعصبون منهم يقولون إن البروسيين يغلبون الفرنسيين ونحن سنتخلص من الحكم وتسلط الدول الغربية ومدنيتها، إن مثل هذه الأقوال كانت تنشر في الصحف اليومية، وهي أيضاً كانت تكتب في موضوع الخصومات بين المذاهب والرؤساء، وكيف أن كل واحد منهم ضد الآخر، وكانت الدولة حريصة على نصرة جارتها ألمانيا، ورغم ذلك فهي ستصدر قانوناً جديداً مرتبطاً بالمركزية وسوف تطالب الحكومة بتنفيذه، إن الصدر الأعظم عالي باشا وبسبب وطنيته وحساسيته تجاه وطنه فإن هذا الوضع بالنسبة له كان مبهماً، وإن محاولته المقاومة مع الحكومة لن تجديه نفعاً، وكان يرى أن الفرصة سانحة للتخلص من وصاية وتسلط الدول الأجنبية فيما يتعلق بالأنظمة، وكذلك فإنه وعند الاجتماع سوف يطالب ولن يوافق على إزالة الأنظمة التي رسخت في الدولة، وإنما على العكس كان يطالب بالقيام بالإصلاحات لشدة الحاجة إليها حيث كان يتمنى التخلص من الدول الأجنبية.

كانت تركيا تريد أن تقوم بالإصلاحات بنفسها وإنها قادرة على ذلك، والدول الأجنبية كانت تدرك أن الحكومة العثمانية ليس لديها القدرة والاستطاعة على تنفيذ مثل هذا المشروع وذلك عام ١٨٦٧م وإن الحكومة العثمانية كانت تتمنى أن تكذب الدول في ذلك القول لأنها تقربت من المنظمة الشبابية التركية وكانت تقصد من ذلك عدم ائتمان تركيا عليها في ذلك الزمن، ويمكن أن نلخص هذا بكلمتين، خصومة الدول الأجنبية أولاً ثم إحياء الدولة بالقوة والوسائل المتاحة لها ثانياً.

لقد كانت أنظار العالم في ذلك الحين تتجه إلى قلب أوروبا، بالنسبة للمسلمين فإن الحساسيات بين مواطني الدولة العثمانية ما زالت قائمة، وإن جميع الملل كانوا يتبعون لفكر الإدارة في الدولة، ومهما كان ذلك خيالياً فإن توحيد أبناء الوطن هو السبب في تفاقم المشكلات الدولية، إن هذا الأمر لم يلق اهتماماً من الدول الغربية، غير أن هذه الأحوال بالنسبة للتنظيمات وسيرها على الشكل الذي كانت عليه فإن تقديم بعض التفصيلات عنها فيه الفائدة المرجوة.

إن المركزية التي كانت تربط الممالك والولايات مع الدولة العثمانية وتقويتها هو القانون المركزي الذي يجب أن يطبق أولاً بأول، ومن مصر بالذات يجب أن نبدأ.

إن الخديوي إسماعيل باشا ومن أجل تبديل قانون الوراثة في الحكم أتى من مصر إلى العاصمة العثمانية، ولكن السلطان عبد العزيز عند عزله هؤلاء المعارضين منح إسماعيل باشا لقب الخديوي ووافق على أن يرثه ابنه الأكبر بعد وفاته، وفي النهاية كانت هذه الأفكار تراود السلطان أيضاً، وقد زادت منزلته عند السلطان، وفي عام ١٨٦٩م خرج الخديوي في سياحة إلى أوروبا وكان يلقى في كل مكان الترحاب والتبجيل كأنه أحد الحكام العظام، وعلى هذا فإن الحكومة العثمانية لم يرق لها هذا الاحترام العظيم للخديوي، وقد أرسلت إلى سفرائها في

الدول الأجنبية كافة لتوضح مكانة الخديوي وحقيقة الأمر، والعجيب في هذا الأمر كيف كانت الحكومة العثمانية تفسر القرار السلطاني، فقد أعطت لوالي مصر حق الوراثة في مصر وبعض الامتيازات الخاصة بالإدارة، وإذا صرفنا النظر عن حق الوراثة فإن الخديوي إسماعيل لا فرق بينه وبين بقية الولاة، وإن كان لا يرى القرار السلطاني في هذا أنه لم يراع مقررات الوراثة من أولاد محمد علي وإنهم لا يفقدون حقهم بحكم مصر، وعلى هذا فإن مرتبة الخديوي كانت أعلى من الوزراء وأقل من السلطان بقليل، وفي زمن السلطان محمود الثاني فإن الصدر الأعظم رشيد باشا ألغى الامتيازات الممنوحة للولاة، وبناء عليه فإن امتيازات الخديوي غدت قليلة، لأن السلطان كان قد أقر غير قانون الوراثة في مصر، وبهذه المناسبة أحدثت تنظيمات جديدة بالنسبة للقوانين الداخلية من ناحية: الجمارك ـ الأمن ـ الترانزيت ـ البريد، وتم التعاقد مع شركات أجنبية والسماح للخديوي بإبرام هذه العقود، وتوسعت صلاحياته وعلا شأنه من ناحية الحق السلطاني المقدس لأنه لا يمكن الإخلال به مهما كان الوضع.

يحق للخديوي بموجب قرار عام ١٨٦٦م تنظيم القوانين الموافقة للقوانين الحكومية العثمانية التي تبيح الاتفاق مع السفراء الأجانب للتقارب بين الحكومات، فإنه ربما يكون مثل ما يحدث بين الحكومات من حيث قوة التأمين عليها، أما بالنسبة إلى الحكومة العثمانية وما يربطها مع الخديوي في مصر فإن الخديوي بالنسبة للسلطان مشابه للوسائل التي ربما ينظر إليها ولا يهتم بها، لأنه كان يفكر بالانفصال عن الحكومة وتقوية حكمه، ولكن الحكومة كانت تشك فيه قبل ذلك، حيث كانت تعلم بأنه سيحاول الانفصال عنها، ولكن إسماعيل باشا لم يأخذ التبليغات والأوامر بالأهمية، فمبدأ تقوية السفن الحربية وتجهيزها والمحافظة على السواحل. علماً أن الحكومة العثمانية كانت تنظر إلى الأمر بشك وريبة حيث اتخذ عالي باشا

حيال الخديوي طريق الشدة، وحدد له امتيازاته، واضطر في آخر الأمر إلى عزله عن مركزه[1].

إن بعض الوقائع تدل على أن عالي باشا كان على وفاق مع المذاهب المسيحية، ويعتقد أنه حاز على موافقة الدول التي فيها هذه المذاهب، ومن ثم أبلغ السلطان بنزع ملكية مصر من الخديوي، وكان إسماعيل باشا يرى أن تبديل مسلكه أقرب إلى الاحتياط في هذا الأمر، حيث كان يرى متواضعاً وقد قدم للسلطان الاحترام الزائد والطاعة وقدم إلى الحكومة العثمانية السفينة المسلحة كعربون على طاعته للأوامر.

لقد حصل عالي باشا على ما أراده ، وإن برنامج الحكم المركزي وصل إلى تونس وطرابلس وإلى كل الولايات هناك، وقد ذكرت هذا في كتاب آخر، على الرغم من أن الحكم العثماني لسواحل قرطاجة كان قصيراً جداً، ولم يدم مدة طويلة وتم الجلاء عنها في عام ١٨٦٤م، ففي القرن الثامن عشر فإنه لم يكن في شمال أفريقيا سوى ذكر اسم السلطان وعدد من الحكام الذين كانوا يحكمون باسم السلطان، وإنما يشبه من قبل عندما كان حاكم سردينيا يلقب بالملك، أو كما حدث في القدس وقبرص أيام الصليبيين، فإن الحاكم سمي أيضاً بالملك، ولكنهما في الحقيقية سقطا من حيث الأهمية، لأن الحكومة العثمانية كانت تحاول استرداد حقوقها التي فقدتها منذ قرنين من الزمن، وقد أرسلت وفداً عسكرياً إلى تونس لتثبيت حكمها هناك وإقناع البكوات وإجبارهم على الطاعة وذلك في شباط عام ١٨٧٥م حيث استدعى خير الدين باشا إلى العاصمة وكلف بإخبار السفارات أن الباي محمد الصادق الحاكم في تونس هو المكلف بحماية الدولة وتابع للسلطان، غير أن إيطاليا وفرنسا كانتا تهددان استقلال تونس بسبب المنافسة بينهما، أما إنكلترا فكانت تحاول منع فرنسا وإيطاليا من التجسس من أجل مصلحة الجميع.

---

[1] - من المؤسف أن يشير المؤلف بوضوح إلى أن الصدر الأعظم هو الذي عزل الخديوي إسماعيل، وكأنه تناسى عن قصد دور إنكلترا في احتلال مصر.

كما أن العصيان الداخلي وعصابات القبائل في تونس يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار حيث كانوا يطالبون بإلحاق تونس بالخلافة الإسلامية وقد كان ذلك يظهر من خلال حقوق الحكام وصلاحياتهم ولكي يكونوا تحت طاعة السلطان، وبما أن استقلال حاكم تونس أصبح مهدداً فقد صدر فرمان في ٢٥تشرين الأول ١٨٧٥م يحدد أنه وال عليها. كما قررت الحكومة العثمانية سنة ١٨٣٦م طرد العائلة القرمانلية من حكم طرابلس الغرب وأعلنوا أنها أصبحت ولاية عثمانية، لكن بعض الخصومات التي كانت بين المواطنين لم تنته حيث كانت بعض السفارات تدعي أن لها حقاً في المحاكمة التي تحدث بين الأجانب وأبناء البلد حتى ولو كانوا من مواطني الدولة العثمانية، وقد كانت الحكومة تحاول جاهدة السيطرة على تونس ومنشغلة تماماً بأوضاعها، أما طرابلس فكانت استثنائية حيث كان وضعها مؤقتاً لحين الانتهاء من تونس وقد وافق الأهالي على ذلك، وبموجب اتفاقية مع إنكلترا سنة ١٨٧١م تم التوقيع على بروتوكول ينص على أن طرابلس هي ولاية عثمانية مثلها مثل باقي الولايات في أوروبا وآسيا لا تخضع لغير حكم الدولة العثمانية، وإن السياسة التي كانت متعبة في مصر وتونس وطرابلس قد حركت رومانيا، وإن بعض السياسيين كانوا يحركون بعض الممالك الأجنبية بشأن رومانيا بغية تمرير أهدافها.

وفي عام ١٨٧٠م حصلت اتصالات سرية بين المسيحيين في أثينا ـ بلغراد ـ تكرشي تدعو الأهالي في شبه جزيرة البلقان للثورة على الحكومة العثمانية، وإن عدم اشتراك الروس في ذلك سواء كان حقاً أو من دون حق كان أمراً مشكوكاً فيه.

كانت الحكومة في رومانيا من قبيل الاحتياط تحكم باعتدال وسكون، وهذا الوضع الذي كانت تواجه الجماعات السياسية في رومانيا كان منسجماً مع الاتفاق بين الأقوام في شبه جزيرة البلقان، غير أن الفرقة بينهما زادت حدة، وقد كان حاكمها شارل في خطر وعرضة للقضاء عليه،

وقد حدثت اضطرابات وصدامات دامية في ذلك الحين وقررت الحكومة العثمانية والمجر التدخل في الوضع، لكن رومانيا كانت تحاور الدولة العثمانية لأن تجعلها ولاية لها لأنها ربما تنقسم إلى دولتين كما كانت أيام ألكساندر زان، وقد تم التباحث في هذا الأمر، وفي ٢٥ نيسان عام ١٨٧١م تقرر بحث التقارير الواردة من بكرش التي كانت تؤكد أن هناك ائتلاف وبناء على هذا التقرير توقف التحضير العسكري في الدولة العثمانية.

إن الحوادث التي حدثت في بكرش كانت الدولة قد أخذتها بعين الاعتبار، وقد حدثت بشكل أعظم وأكبر هذه المرة، حيث وضعت الحكومة الرومانية في مأزق، والسبب في ذلك أن الحكومة منحت إحدى الشركات في بروسيا حق إنشاء طرق مواصلات سكك حديدية حول حدود الدولة مما سبب في نشوب الاضطرابات، وفي أثناء ذلك كان بسمارك قد حاز على حقوقه بصعوبة، وقد دعا الحكومة العثمانية إلى أن تستجيب لذلك، وقبل الدخول في التفصيلات أود أن أبين هذا الأمر أولاً، إن الأمور الجالية في لبنان منذ عام ١٨٦٠م وبرنامج الدول الأجنبية فيها قد حاول تجميد التعليمات الصادرة من الحكومة العثمانية إلى المأمورين في فلسطين وهي ترجيح الأرثوذكس على اللاتين، وإن تمرد الأرناؤوط في مرديتا اقتضى إرسال قوة عسكرية للقضاء على هذا التمرد.

لقد كان بمقدور الحكومة العثمانية إلغاء الامتيازات الممنوحة للمسلمين والمسيحيين، وقد تبين فيما بعد أنها تحاول التخفيف منها فقط، وفي ظل هذه الامتيازات المحلية كانت الحكومة على خلاف مع الدول الأجنبية دوماً وقد بدأت مضايقاتها تزداد، ومهما كان النفوذ الأجنبي غير أن المأمورين كانوا يريدون أن تبقى هذه الامتيازات لأنه إذا زالت يتوجب عزلهم من مناصبهم.

هذه هي المطالعة وإن عزل الموظفين بدأ يزداد بشكل كبير مع نقلهم وتبديلهم أيضاً، وكان هذا مخالفاً للقانون الجديد، حيث لا يعزل إلا بسبب

الدرجة، علماً أنه تم عزل القضاة من المحاكم أيضاً، وتم تسريح الموظفين المسيحيين كافة من الوظائف ولم يعين بديل عنهم من المسيحيين، ووجهت هذه التعليمات إلى الولاة كافة، وإن الموظفين الصغار في القرى إذا لم يعملوا بجد وإخلاص وصدق أو اتضح أنهم يتبعون لنفوذ أجنبي فيجب أن يسرحوا من الخدمة.

إن حدوث مثل هذا الأمر في الوقت الذي كانت تنفذ فيه الإصلاحات والقوانين الجديدة لم يتم بالشكل الكامل، وإن وجود بعض الأنظمة القديمة التي يعمل بها قد أوجد مشكلات كبيرة، وكذلك فإن بعض الشعب والإدارة قد وقعوا في مشكلات كبيرة لا يعلم ماذا يفعل بها وإن المأمورين يفكرون بهذا الأمر الآن، وقد انقلب الأمر إلى وضع آخر وفسدت كل الأحوال وألغيت حسب ما يرى، إن المحاكم غير اللائقة تجاه المواطنين كانت تحكم كل يوم بنوع من الحكم، حيث إن الأمور المختلطة إلى أقصى درجة، ولو حدث هذا في أي دولة فإنه ستعم فيها الاضطرابات وستكون النتائج وخيمة، ولكن بما أن التأثير الخارجي مفقود في الحكومة العثمانية فلم يحدث شيء يذكر في العاصمة ولا في الولايات التابعة لها، وإن المسلمين كانوا يتوكلون على المتوكل، أما بالنسبة للمسيحيين فإن تأثر الدولة العثمانية بالسياسة الأوروبية قد سبب لها الحوادث، وإن ما حدث في أثناء حرب القرم قد غير طريقها.

إن انتظار الفرنسيين ووضع الأهالي لهذا الانتظار قد أيقظ غرور المسلمين وتفاخرهم بهذا الحدث.

الباب التاسع

- ما بعد الباب الثامن.

- الامتيازات ومسألة تغيير الجنسية.

بدأ الوكلاء العثمانيون يسعون إلى التخلص من النفوذ الأجنبي والتدخل الأوروبي في الأمور الداخلية لتأمين سلامة الوطن، وفي هذه الأثناء فإن موقع الدولة بين الدول كان مثل إمارة مفتوحة بعكس بقية الدول، ويمكن إزالتها بسهولة، والمطلوب تخليص الدولة من العناصر الرأسمالية والاستفادة قدر الإمكان من الحقوق العامة بالنسبة للمواطنين الذين في أوروبا والسعي إلى تنفيذ هذه الحقوق. إن إلغاء الاتفاقات مع الامتيازات لم يكن أول مرة حيث إن فؤاد باشا عندما طالب الحكومة بالاستفادة والعمل بذلك في عام ١٨٥٨م ومنذ ذلك اليوم والامتيازات كأن لا وجود لها، وقد تحدثنا عن ذلك عند البحث في القرار الحكومي فيما يتعلق بالأجانب وحقوقهم في امتلاك الأراضي والأملاك، وإن عالي باشا قد كرر اعتراض رفاقه على أن يحوز الأجانب أملاكاً في الحكومة العثمانية بموجب مضمون الخط الهمايوني وإصلاحات ١٨٦٢م، فإنه يجب عليه تطبيق القوانين وأحكام الدولة، وهذا ما تم تسجيله والإقرار به عام ١٨٦٧م، وقد تكلمنا سابقاً عنه.

ولكن بعد مدة قصيرة فإن الرومانيين طالبوا بإلغاء الامتيازات لديهم، وبناء على طلبهم فإن الدول الغربية والدولة العثمانية وما بينهم من المناسبات أجلوا البحث فيها لخصوصيتها.

إن الأتراك قوم رُحَّل لم يمكثوا في مكان معين وهم مثل فرقة الجيش، وبقاؤهم مؤقت في الولاية "يعني رومانيا" ولا يمكن أن يؤخذ بأهمية، وإن التأمينات لا حاجة لها ولا يجب أن تكون بهذا القدر والشدة لأنه لا حاجة لها

في الممالك الأخرى، أما القوانين في روما فمهما كانت ناقصة فإنها مثل بقية الدول الغربية التي أخذت القانون الروماني[1].

إن الحكومة العثمانية تشبثت بهذا الأمر لأهميته، وإن الدول الغربية كانت تقدر وتحترم المسيحيين الموجودين فيها والذين يقدمون مساعدات لبني جنسهم وملتهم ولمن في مصر فقط، وهي ولاية تابعة لدولة مسلمة وتعمل بالقوانين العثمانية، وعند البحث في موضوع الامتيازات هناك فإن تعديل القانون لم توافق عليه الحكومة العثمانية منذ سنة ١٨٦٩م، وأنذرت دولة مصر بأنها ستكون معارضة لها وسوف تقاومها.

كانت الامتيازات منذ أيام السلطان سليمان القانوني، وقد حافظ على الإجراءات المحددة لهم، ووضعت الدولة هذا القانون ضمن التدقيق والبحث والتعديل.

سببت الحوادث التي وقعت سنة ١٨٧٠م الرجوع إلى النظام القديم وقوبل البحث في هذا الأمر بمعارضة شديدة، وقد ذكرت الصحف الصادرة في العاصمة أن الدول الأجنبية في صدد التدخل في الأمور الداخلية للحكومة العثمانية، وتقول أيضاً: إن الامتيازات وعندما كانت الدولة العثمانية في ذروة قوتها وذلك في أيام السلطان سليمان القانوني فإنهم قد حصلوا على هذه الحقوق، وإن المعاهدات التي حصلت عليها الآن من السلطان الضعيف جبراً، ولندع هذا القول جانباً.

إن الامتيازات التي حصلت عليها بعض الدول منذ زمن كانت من كرم ولطف ونزاهة الحكومة العثمانية، وهي منحة، إذاً فمن حق الحكومة استردادها متى شاءت.

إن الذين استفادوا من الامتيازات هم الآن في موقع ممتاز، إذا لم يتنازلوا عن امتيازاتهم فإن الحكومة ستلغيها نهائياً.

وترجح الوثائق التاريخية ادعاء الحكومة العثمانية لأن الرأسمالية لم تأخذ هذه الامتيازات منحة وتفضيلاً، وإنما كانت في أول الأمر بمثابة تعهد

---

[1] - راجع الكتاب (السياسة الرأسمالية في تركيا وطونة).

لكلا الطرفين للقيام بتنفيذ التعهدات فيما بنيهما، والحكومة في هذا تشبه الشركات المقاولة، وكانت الحقوق الممنوحة لهم من قبل الحكومة مقابل ما قدموه من خدمات للدولة العثمانية، وهذه تعد معادلة لمثل هذه المنحة، ولا شك أن الرأسمالية ظاهرياً في الحقيقة هي فيما بينهم مثل المعاهدة.

إن حقوق الرأسمالية قد منحها السلطان سليمان الأول ولأول فرنسي هو فرنسوا الأول وذلك في عام ١٥٣٥م،وتم تجديدها بعد ذلك عدة مرات بحيث عقدت معهم معاهدات تجارية وسياسية وتم تأكيدها لبقية الامتيازات.

عقدت الحكومة الفرنسية منذ عام ١٧٤٠م عدة اجتماعات للرأسماليين وبخاصة عام ١٨٠٢م وكانت المعاهدات والقرارات صريحة وهي: "مهما كانت المناسبات في الدولتين اللتين ما قبل الحرب، فإن المعاهدات والاتفاقات مع الامتيازات تم تجديدها"، وإنهم بذلك قد أثبتوا حقوقهم القانونية، وكذلك حقوق الولايات الأوروبية في الدولة العثمانية تلازماً مع الفائدة، أما المسيحيون الذين هم في حماية الدولة العثمانية فإن امتيازاتهم لم تكن تخضع لمثل هذه الأحكام والحماية.

وقبل أواخر عام ١٨٧١م فإن وزير العدلية فاضل باشا كان يروج ضد الامتيازات ويدعو إلى محاربتها وبعد مدة اقتنع بأنه لا فائدة من هذه المحاولات لأن الدولة الأوروبية عند التكلم بهذا الموضوع فإن لسان حالها يقول: "قبل كل شيء أصلحوا أنفسكم وأعطوا المواطنين، وحسب ما يرى من الامتيازات القديمة فإنكم عند ذلك تستطيعون التخلص من هذا المأزق"، إن الحكومة العثمانية في موضوع تغيير الجنسية فإن المشروع وأسبابه قد قدمته سابقاً وهو مناسب جداً.

إن الحكومة قبل عدة سنوات من عام ١٨٤١م وحتى عام ١٨٦٠م عندما منحت حق الحماية للسفراء المسيحيين في الحكومة العثمانية حاول الكثير منهم تبديل جنسياتهم بالحيل ولهذا فقد اتخذت بعض التدابير اللازمة لذلك، ومع هذا فإن أمور الحيل كانت موجودة وعندما وضع الروم تحت المراقبة من

أجل هذا فإنهم كانوا يتسللون إلى التبديل بحجة الشركات التي كانت موجودة هناك حيث كانت تقوم بتزوير الأوراق والوثائق ويتم وضعهم ضمن المواطنين اليونان، وكذلك فإن الرأسماليين تحركوا في هذا الأمر لأنهم معفون، وقد تحركوا بكل جرأة مدعين أن معظم السكان من اليونانيين آنذاك وأن تعدادهم يبلغ ٣٠٠.٠٠٠ ألف منهم ١٥٠ ألفاً قد ولدوا في تركيا من أب وأم تركيين أي من أصل تركي، وعددهم في العاصمة التابعة للحكومة العثمانية ٢١ ألفاً من اليونان وهذا ما تؤكده الوثائق.

وبعد عام واحد من حصول اليونان على استقلالها فإن المملكة اليونانية كان عدد سكانها ٧٥٠ ألفاً قبل أن تنضم إليها الجزر الأيونية، وهذا يعني أنه وفي مدة ثلاثين عاماً قد بلغ عدد السكان اليونان ١.٠٥٦.٠٠٠ ميلوناً وستة وخمسين ألفاً وهذا العدد يوضح حقيقة مثل هذه الأمور.

إن عدد اليونانيين يتزايد كل عام، وربما تتأثر الحكومة العثمانية بذلك، ولكن لا تضر بالجماعات غير المسلمة في الحكومة، لأن جماعة الروم الذين دخلوا وانتسبوا إلى الجنسية اليونانية لم يكونوا يدفعون الضرائب للحكومة، أما بقية أبناء جنسيتهم فهم مكلفون ويدفعون مقدار الضرائب نفسها.

وفي أوائل عام ١٨٦٩م اشتركت اليونان في أحداث كريت وقررت القبول بالقرارات العمومية من قبل الدول الأجنبية والعمل بها، وفي ١٩ شباط صدر قانون جديد وبداية مواده نلخصها بهذه الصورة.

١ - إن كل من يولد من أب وأم أجنبية في أراضي الدولة العثمانية ويمكث فيها خمس سنوات يحق له عند بلوغه سن الرشد الحصول على الجنسية العثمانية والمطالبة بها، وإن السلطان يحق له منح الجنسية للأجانب من دون التقيد بمدة محددة.

٢ - للتحول من الجنسية العثمانية إلى الجنسية الأجنبية يجب أن يحصل على الموافقة من الحكومة العثمانية.

٢ـ كل مقيم في الأراضي العثمانية من الأجانب لن يمنح الجنسية العثمانية ما لم يثبت جنسيته من الدولة الأجنبية.

إن هذه القرارات بالنسبة للامتيازات وعند التدقيق فيها كان بالإمكان الاعتراض عليها، لأن كل من يولد في تركيا أو يقيم فيها يحق له الجنسية العثمانية، ولكنه يصبح تابعاً لقوانين بلده، وإن إقامته الحقيقية في السفارة التي يعمل بها هو مرتبط دوماً بقوانين بلده.

إن هذه الفكرة كانت من قبل روسيا وهي ترفضها، ولكن القانون الذي بموجبه يستحق أن يحصل الشخص على الجنسية في دولة أجنبية والمدة التي تحددها الدولة ثلاث أو خمس أو ست سنوات أو عشر وهي نوع من التجربة، وإن زيادة أو نقصان المدة هو بيد الحكومة، وبموجب أحكام الرأسمالية فإن الذين لا يملكون الامتيازات الكثيرة ولا المساعدات التي قدمتها تركيا في هذا الموضوع وحق الاستفادة منه أولاً وعلى بقائهم بمحض إرادتهم في الدولة، وإذا نظرنا بدقة فإن ما ذكرناه وفكرنا به بحق فإنه لا يحق لهم المطالبة به.

وأما فيما يتعلق بمن يريد أن يحافظ على الجنسية الأجنبية مع الدخول في الجنسية العثمانية فقد عارضت أكثر الدول هذا الأمر، أما روسيا سواء أكان منها أم من رومانيا وقبل أن تتفق الدولة العثمانية مع أي أحد في هذا الموضوع يجب أن تكون مطلعة عليه وموافقة وإن هذا من صلاحياتها من حيث التسوية وإتمام التصديق عليه، وإن القانون الجديد وشموليته يجب أن يكون موافقاً لهذا.

إن الحكومة العثمانية والسلاح بيدها تريد أن تحافظ على الدولة والمواطنين الروم، وقد أعلنت الدولة أن هذا القانون يشمل ما قبل ما وعدت به روسيا وإن من هم في السفارة الروسية من الجنسية الروسية والعثمانية سوف يراعى وضعهم، وتم التحرك باعتدال نحوهم حيث وعدت بذلك، وقد حافظت على هذا الوعد قدر الإمكان، كما أن الروم لم يشتكوا من القانون

العثماني الشديد، ولكن في عام ١٨٧١م وعند التأكد من مسألة الجنسية فإن من يريد أن يأخذ بثأره فقد حرك هذا الموضوع بشدة، وهي الحكومة العثمانية.

والنتيجة أنه من عام ١٨٤١م وإلى عام ١٨٦٠م كانت الموافقة على هذا الحال مشروعة، وفي عام ١٨٦٩ فإن بعض السفراء اتخذوا بعض التدابير لمواجهة التزوير ولكنها لم تكن شديدة مثل الأحكام السابقة، وبموجب القانون الجديد بشأن التبعية، فإنه موافق لقوانين الأمم المتقدمة، ولكن الرأسماليين هم الذين وعدوا بالتأمينات ولم يخلوا بمضمونها.

الباب العاشر

ـ ما بعد البابين الثامن والتاسع.

ـ المدرسة السلطانية.

ـ وفاة عالي باشا.

ـ تشكيل هيئة وكلاء ضد أوروبا برئاسة محمود باشا.

اتخذت الحكومة العثمانية بالنسبة إلى التعليم العام البرنامج الفرنسي أنموذجاً للإصلاحات واستمر التدريس على منواله.

قدمت الحكومة الفرنسية النصائح والتوجيهات في هذا المضمار ولم تبخل بالتوجيهات اللازمة، وقد وافقت الحكومة العثمانية على التجربة الحديثة التي كان المدرسون الفرنسيون يعلمونها للطلاب.

إن الدولة عندما أهملت فرنسا الناحية العلمية لم ترغب الحكومة العثمانية بالإلحاح عليها مع تشوقها للتقدم في التعليم، ولهذا توقفت الإصلاحات بالنسبة للتعليم، وأصبح التعليم في تأخر.

إن المدرسة السلطانية التي تأسست على أن تكون أنموذجاً لتقدم التعليم يكون التدريس فيها طوال العام قد توقفت عن عملها، وكأن مصيرها قد أصبح مرتبطاً بالدول الأجنبية، وإن وزارة التعليم توقفت في منتصف عملها إما بسبب الضعف أو من المسلمين الذين يعتمدون على الدولة في كل الأمور، وإن الإقدام على هذا العمل ربما يسبب الابتعاد عن البرنامج المخصص له.

والحقيقة التي ظهرت أنه لم يكن هكذا وإن بعض الدول الشرقية التي قدمت لها فرنسا المساعدات لم تنس هذا الفضل وساندت فرنسا في أثناء الحرب مع ألمانيا وحتى بعد الحرب.

وفي عام ١٨٧٠م كانت الدول الصديقة لفرنسا كالمثل القائل: إن الأسد الذي فقد شجاعته يبكي. وإن الحكومة العثمانية فعلت مثلها، وهل هكذا

كان الوضع أم كانت الأمور على العكس؟ وإن أول ما كتبت عن التعليم أن الحكومة لن تتأخر عن بيان صداقتها ومحبتها لفرنسا، وفي هذه الأثناء فإن فرنسا لم تكن قادرة وليس لديها القوة لرد الهجوم الذي بدأ في بعض المناطق التي في حوزتها وتحت سيطرتها، وإنها تحركت كمن يريد أن يعفو عن جميع الذين ارتكبوا الجرائم بحقها، وكانت الحكومة على حذر من هذا التحرك، وإن الأتراك كانوا كما قال الجنرال الفرنسي كيبيه مينو عام ١٨٧٢م: "إنهم لا يعرفون سوى الإضرار بأنفسهم".

ومنذ عام ١٨٥٠م حتى الآن فإن الضباط المكلفين بتدريب الجيش العثماني قد أبعدوا الموظفين الفرنسيين، وكذلك فقد ألغوا اللغة الأجنبية في المدارس العالية والطبية والحربية، وبدأت الفوضى تدب في المدرسة السلطانية في العاصمة بعد أن كانت على نظام تام، ولم يتحمل مدير المدرسة هذه الفوضى والاضطرابات فقدم استقالته، وعند تعيين المدير الجديد وصل عدد الطلاب إلى ١٩٠ طالباً فقط، وتم نقل المدرسة إلى الجهة المقابلة للدائرة الحكومية، وكانت هذه محاولة لإبعاد المدرسة عن المنطقة المسيحية، وتم إلغاء اللغة الفرنسية فيها، وعلى هذا فإن المكان الأساسي للمدرسة حافظ على وضعها وطريقة التدريس، ولو أنه كان ناقصاً قليلاً ولكن وبحسب ما كانت تطالب به فرنسا، ولتقدم مثل هذه المدرسة في الولايات العثمانية كافة يجب أن يكون أكثر ولم يتم ذلك.

وأما الإصلاحات وطرق التدريس فقد ظهرت في بعض المدارس الخارجية، وإن هذا الجيل الجديد لم يدرس منه الكثير، كالمثل القائل نقطة في بحر، وإن الضباط الذين حصلوا على عملهم من الخارج والدول الأجنبية هم الآن في أماكنهم، ولكنه لا يوجد تقدير لعملهم ولجهودهم، وهم موزعون ضمن القطاعات الكثيرة في الدولة، وهم متفرقون وضائعون فيها ومتأثرون بالقواعد القديمة مما كان يسبب لهم الضيق الشديد.

وفي عام ١٨٥٤م طبق على الضباط الذين كانوا في لواء الأناضول من الشباب قانون جديد، هكذا قال الجنرال ويليه إننا نخطر على باب قرائنا.

وبالنتيجة فإن تركيا سوف تتأثر بهذا الوضع، وإن أحوالها الاجتماعية تتجه نحو الأسوأ، وإن تدخل الدول الأجنبية ومحاولتها الارتقاء بالحكومة ومؤسساتها نحو الأفضل باءت بالفشل وبخاصة المدارس السلطانية، فاتجهت نحو الانحطاط القديم حيث قال السفير الإنكليزي في مذكراته: "إذا أراد الأتراك أن يبقوا على رأس الحكومة فإن رجال الحكومة يجب أن يكونوا مؤهلين لذلك، ويجب أن يحافظوا على موقعهم الذي هم فيه الآن".

والآن فإن بقاء الأتراك في الإدارة يتطلب اتخاذ تدابير لتأمين ذلك، ومن أجل هذا تأسست المدارس السلطانية وخرجت الشباب وأعدتهم لذلك، وإن المدارس السلطانية في جميع الولايات كان هدفها تعليم المواطنين فنون التعليم الجديدة في المجالات كافة، وإن جميع المسلمين والمسيحيين واتحادهم والمساواة بينهم وتخفيف العداء بينهم يعد مستحيلاً، لأن المسيحيين في نظرهم كانوا يتطلعون إلى الخلاص من النفوذ التركي، وإن الحصول على العلم والمعرفة أكثر من ذي قبل مثل أيام فتح القسطنطينية وخلاصهم من الشعب الجاهل الهمجي والمستبدين التابعين لهم هو النهاية المهلكة بالنسبة لهم، ولاسيما إذا حاول الأتراك التقدم والتعلم بموجب النظم الحديثة وغيَّروا كل ما هو قديم فإنهم عند ذلك يمكن أن يستغنوا عن العناصر التي هم بحاجة إليها لإدارة الدولة، وسيفقدون المكتسبات التي كانت بيد الجماعات غير المسلمة وذلك عندما يصلون إلى مستواهم، وإن هذا مع مرور الزمن ربما يكون سبباً في اتحادهم، وهذا هو المقصد الأساسي الذي كانت فرنسا تحاول العمل من أجل تحقيقه ولو قال البعض إنه خيالي فإن فرنسا كانت تراه ممكن الحصول، وإن إقدامها ومحاولتها في هذا الأمر يعد شرفاً لها.

إن الخطر الثاني على التنظيمات سببه وجود رجلين في الحكومة العثمانية قدما أعمالاً لا حصر لها من محاولات التقدم والإصلاحات وتطبيق النظم الجديدة، وكأنهما توأمان لخدمة وطنهما فكراً وقلباً وقالباً، إن الخطر يكمن في افتراقهما، فقد توفي فؤاد باشا وانسحب عالي باشا من

الساحة السياسية ومن ثم توفي وقد طوي وغدا في عالم النسيان، إن الطريقة التي عرض بها فؤاد باشا للسلطان تشكيل هيئة الوكلاء فإن بعض التبديلات كانت قد حدثت، وإن عالي باشا بعد وفاة رفيق دربه أقدم على عزل ونقل بعض رجال الحكومة، وعين بدلاً عنهم من يثق بهم ويعتمد عليهم للوصول إلى ما كان يصبو إليه ولمساعدته لتحقيق ما يريده بشأن تطوير الدولة ولاسيما بعدما أصبحت أمور الدولة كافة في يده.

وفي أواسط عام ١٨٧٠م وبسبب مرض مفاجئ ترك إدارة الدولة واختلطت الأمور ببعضها، ووجد الرقباء والجواسيس الفرصة سانحة فتحركوا بحرية، وبدأت المظاهرات تعم الدولة.

إن السلطان الذي كان يلعب ويلهو عن أمور الدولة لم يكن يعلم ماذا يجري خارج قصره، لأنه غارق في ملذاته وشهواته، مع أن تغيير رجال الحكومة كان من اختصاصه، فيا عجباً من سيكون ويختار لإدارة الدولة؟ إن أمور الدولة الخارجية لم تكن على ما يرام، وإن الحرب مع غاشتاين واقعة لا محالة، وإن الإمبراطور وليم والإمبراطور فرانسوا زوزوف والمقارنة بينهما قد وضحها أصحاب الصحف الألمانية وعالجوها بشوق وغيرة وألا ينتج عنها إضافات أخرى، إن هذه المقارنة بالنسبة إلى روسيا وألمانيا والخلافات التي بينهما وظهورها قد وقعت فعلاً، وعلى كلتا الحالتين فإن النمسا والمجر في الشرق ستحاولان الحصول على ما فاتهما من الاستفادة.

إن النمسا والمجر تجهزان الجيوش المدربة والمعلن عنها لأجل تنفيذ مطالبهما، وإن الأحداث في فيينا والبوسنة أكبر مثال على ذلك، ولكن الحكومة في فينا لم تتوقف عن المطالبة من أجل الحصول على حقها، وكانت النمسا والمجر على حد قول الكونت بوست: "إن الدرك فيهما كانوا من الوكلاء وإنهما لم تحصلا على رضا الأتراك والمسيحيين أيضاً، ولكن هناك بعض الدلائل من خلال النظر إلى الإمارة والحكم، فإن جميع ممالك الدولة العثمانية كانت في خطر دائم، والآن فإن الممالك الخارجية للدولة

العثمانية أصبحت في خطر عند وفاة عالي باشا، وبوفاة عالي باشا وفؤاد باشا، وكنت ذكرت هذا سابقاً، وما حدث للويس الرابع عشر الذي كان من كبار الحكام فقد أظهر موضوع راسين القوة والمهارة، ومع هذا فعندما علم بوفاة كولبير قال: "لقد حرمت النصح من أكبر رجل في الدولة".

إن هذه الفكرة غير معقولة أساساً، ويمكن تفسيرها بالرغبة في العودة إلى الأنظمة القديمة، لأن السلطان حذر موظفيه من أن القواعد الشرعية لا يمكن التلاعب بها أو تغييرها، ويجب العمل بها كما هي.

أعلن الصدر الأعظم محمود باشا أنه سيسير على درب سلفه عالي باشا ويتمم ما بدأه وما أراده، ولكن وبعد مدة قصيرة نراه قد عزل رفاق عالي باشا من مناصبهم ووضع مكانهم المسيحيين غير المؤتمنين.

إن الإدارة الجديدة بدأت تظهر خصوماتها نحو الأجانب، وذلك من أجل إعادة الأمور الداخلية إلى المسلمين ومتابعة الطريق.

الباب الحادي عشر

ـ ما بعد الباب الثامن والتاسع والعاشر.

ـ المقررات والبرامج المقدمة من روسيا وإنكلترا إلى الحكومة العثمانية بشأن اعتماد سياستها.

ـ اتحاد المسلمين.

كان على الدولة العثمانية الاستفادة من السلوك الذي تتبعه معظم الدول، ولاسيما الحرب ما بين ألمانيا وفرنسا، ولهذا فقد اقتضى الأمر من الدولة العثمانية مراقبة الأوضاع يومياً بغية التخلص من النفوذ الأجنبي الذي كان يعد بمثابة حاكم خفي عليها.

لقد طالبت روسيا بحرِّية الملاحة في البحر الأسود، لأنها كانت مقيدة بموجب المعاهدات القديمة، (وبما أنكم تتطلعون إلى استرداد حقوقكم فإننا نريد حرية الحركة) حسب ما قاله قائد البحرية الروسي.

إن حكومة بطرسبورغ ستكون المراقب لهذا الأمر، ولهذا فإن نفوذها سيزداد، وإذا كان ينظر إلى الأمر على أنه خير غير أن الدولة العثمانية غدت تحت النفوذ الروسي، كما أن السياسة المعتادة في الشرق وضعت موضع التطبيق، حيث كانت الدول الغربية تتدخل بشؤون الدولة العثمانية منفردة أو مجتمعة، كما كان ينظر إلى أحكام المعاهدات المذكورة بأنها مغايرة لما يجري وينفذ.

أما إذا كان التدخل إيجابياً فقد كان ينظر إلى المعاهدة على أنها مقبولة، ولذلك عقد اجتماع في بطرسبورغ لاتخاذ تدابير تراعى فيها مصالح روسيا من جهة وإخراجها من المصطلحات الدبلوماسية القابلة للتعرض والهجوم، علماً أن الحكومة لم تكن محرومة من إيجاد الوسائل.

كانت روسيا تقدم المساعدات والخدمات للمذهب الأرثوذكسي كانت منذ القديم، وكان لها حق في الاجتماع الذي عقد في (جار) أي

معاهدة قاينارجه الصغيرة، التي شاركت فيه جماعة صغيرة من أجل المذهبية المسيحية فإنهم كسبوا الجماعات الموجودة داخل الدولة العثمانية إلى صفوفهم.

إن الحكومة الروسية عند عدم حصولها على حق حماية الجماعات غير المسلمة في الدولة العثمانية تكون بذلك قد فقدت نفوذها القديم لحماية الصليب، ولهذا بدأت تبحث عن وسيلة جديدة بغية التدخل، فعمدت إلى الناحية القومية للعرق السيد في تلك القاعدة العرقية التي أصبحت طيّ النسيان، معتقدة أن فكرة القومية للسلافيين قد تجديها نفعاً أولاً في شبه جزيرة البلقان، وقد انتسب إليها رجال كثيرون، وفي تاريخ التنظيمات ظهرت مقولة: "أنا مواطن أسلاوي" كان هذا المقبض الثاني، إن هذا المقبض الذي ظهر لم يكن الأخير، وسنرى فيما بعد كيف أن الروس سيظهرون موضوع الإنسانية، (إن الإمبراطور الروسي ألكسندر عند استقباله للمسيو نيغرا بتاريخ ١٠ كانون الأول عام ١٨٦٧م قال له: "إن هذه ليست مسألة أسلاوية، ولكنها مسألة إنسانية").

كانت الدول الغربية منشغلة بالحرب فيما بينها عام ١٨٧١م وإن حكومة روسيا قد قدمت مساعدات في موضوع الإضرابات في كريت، كما قدمت أسلحة إلى شعب الجبل الأسود، وأسهمت في التزوير في الصرب، وكذلك الشراكسة من المهاجرين والخلافات التي كانت بين الحكومة العثمانية وإيران كان سببها روسيا.

والواقع أن ما حدث للدولة العثمانية في أملاكها من خليج البصرة إلى اليونان كان سببها روسيا، وبعد أن حلت مسألة كريت هدأت الأوضاع قليلاً، ولكن سياسة روسيا نحو الشرق اتسمت بالتزام جانب الحيطة، وقد اتبعت المهارات في الحسابات خلال عدة مراحل، وهي الآن ساكنة هادئة، غير أن هذه السياسة لا تتغير وسوف تعود إلى سابق عهدها الآن أو فيما بعد، قاصدة اتباع السير المباشر، ومن الآن فصاعداً فإن الأحداث والاضطرابات

التي تقع داخل الدولة العثمانية ستكون نقطة البدء في معارك ١٨٧٧م ومن أسبابها المباشرة.

كانت الحكومة الإنكليزية ترى أنها ستقدم المساعدات للحكومة العثمانية عند الحاجة وإن الدولة كانت تتضرر مادياً بسبب الحرب بين ألمانيا وفرنسا، وإن المواجهة مع روسيا ستكون منفردة ولوحدها فقط، إن نظرة السلطان بدت كأنه قد تخلص من تنفيذ مقررات معاهدة باريس وبنودها، ولكن المطالب التي كانت الحكومة العثمانية تطلبها من وزير الخارجية الإنكليزي لم تحصل عليها، وهي أمور قليلة وليست بذات فائدة.

كما أن معاملة السفراء الإنكليز كانت تتصف بالسوء من ناحية الولاة العثمانيين، وفي عام ١٨٥٥م عند التشبث بالسلاح للدفاع عن الدولة فإن إنكلترا انسحبت من المواجهة مع روسيا من حيث تقديم المساعدات للتنظيمات، كما أن النمسا والمجر كانتا تكرهان هذه الأوضاع المتوترة والموقف المرن بالانتظار.

إن الدولة العثمانية ستكون وحدها في هذه المعركة المنتظرة، وقد فقدت نفوذها منذ زمن بعيد ولم تحاول إعادته، ليس هذا بالأمر المحير أو المدهش بل هو في الممالك العثمانية كافة، من حيث الإدارة وأقسامها السياسية الموحدة وتأسيسها المركزي في الجدولة لخدمة الولايات، أليس من الأفضل لو كان الخيال واسعاً في هذا المجال.

إن القومية (أنا أسلاوي) و(أنا جرماني) قد وضعت في الخلف، وأعلن الاتحاد الإسلامي، وهو مبدأ حيث كان على جميع المسلمين الاتحاد والدفاع عن السلطان الذي هو خليفة المسلمين، وقد ظهر الاهتمام بهذا من قبل جميع المسلمين.

أخذت المطبوعات والصحف هذه الفكرة وبدأت بإعلانها، ولكن بعد مدة أخذت طريقاً مخصصاً لها لأنها لم تحصل على ما تريد، والمدهش في هذه الصحف هل جميع من في اتحاد المسلمين من مذهب واحد، أم هذا جنون لجمع جميع المذاهب المختلفة تحت لواء الخليفة.

إن الوضع في تركيا والتفرقة فقط بين السنة والشيعة تعد أول تفرقة بين المسلمين وهي منذ القديم، وإذا نظرنا إلى ما وراء ذلك قليلاً نرى أن المذاهب الأربعة والخلافات التي كانت بينهم قائمة، أليس هذا مشابهاً لمذاهب المسحيين وخلافاتهم، إن المسلمين يعيشون طيلة اثني عشر قرناً كل مذهب منفرد عن الآخر، فهل بالإمكان أن يجتمعوا على تفسير معاني القرآن والحديث وأن يجتمعوا عليها بالقوة أو الطواعية، هل هذا ممكن؟

إن فكرة اتحاد المسلمين في الدولة العثمانية وجمعهم تحت حماية السلطان فكرة لا بأس بها، و لكن بأي وسيلة أو مبدأ سيكون اجتماعهم؟ إن الجزائر تديرها فرنسا، وآسيا الوسطى تديرها روسيا، والمسلمون في الهند تحت الإدارة الإنكليزية، فكيف سيكونون تابعين للسلطان في الدولة العثمانية؟

ومهما كانت الحقيقة فإن هذا التخيل قد أيقظ الحس عند المسلمين فقط لا غير، كان الأجانب يروجون لأفكارهم العدائية ضد الدولة العثمانية، والدول المسيحية أخذت منهم بعض العادات والقوانين وجعلتهم يفكرون بها، وعلى هذا فإن حصولهم على بعض الفائدة يكون بموجب المدنية والحضارة وإنها أيضاً مهلكة بالنسبة للدولة العثمانية.

وأقولها بصراحة، لو لم تتنازل الحكومة عن الدين لما حصلت هذه الإصلاحات والتجديد في النظام لكنها تركت الدين، وفي النتيجة فإن الأتراك وصفوا السلطان بالخليفة والحاكم، وظهرت الحاجة إليه عندما حاولوا إزالته، وقد عادت فكرة القبول به مرة ثانية والعودة إلى الطريق القديم فيما يتعلق بالخلافة والسلطان والحكومة.

وفي عام ١٨٧١ وفي بغداد هو مطلب، ولاسيما عندما أعلنت الجريدة الرسمية أن جميع العرب في العاصمة هم من المعترفين بالحكم الشرعي للسلطان وخلافته.

الباب الثاني عشر

- المواجهة بين محمود باشا ومدحت باشا.

- حكومة من دون قرار.

- القانون المدني.

- بيع أملاك الوقف.

تم تكليف محمود باشا بصدارة الحكومة وتسلم منصبه وكأنه الحاكم بلا قيد أو شرط، ولاسيما بعد وفاة عالي باشا، وكان السلطان شخصياً بيده، وإن محمود باشا ورفاقه والرقابة الخفية عليهما ستظهر حقيقتها يوماً ما علناً.

لم يتخل السلطان عبد العزيز عن فكرة جعل الخلافة وراثية، وسوف يظهرها يوماً ما ويطبقها وقد وضعها موضع التنفيذ، ومن أجل هذا اختار محمود باشا الذي لم يكن مؤهلاً لهذا المنصب، وقد بدأ يفقد الثقة العامة، وإذا ما تذكرنا رشيد باشا في عام ١٨٤١م عندما تم عزله وتعيينه سفيراً وذهابه إلى أوروبا، والحوادث في تلك السنة وإخباره عن سبب عزله وأمور الدولة التي كانت مضطربة ووضعها السيئ قد أجبر السلطان على عودته إلى العاصمة وإعادته إلى الصدارة.

كان الصدر الأعظم محمود باشا ينتظر وصول مدحت باشا إلى العاصمة، وفي الفترة الأولى حاول التصدي له، وكان يحاول أن يبقيه خارج الحكم، ولكنه لم يوفق في ذلك، ونتيجة إصرار مدحت باشا فقد حضر وقابل السلطان وبعد مدة قصيرة تم تعيينه في مقام الصدارة.

عندما عين مدحت باشا في منصب الصدارة كان الوضع غير مستقر، وحدثت تغييرات كثيرة على الساحة وبعكس ما هو منتظر أن يحدث، فإن

هذا هو التبدل الأساسي لهذا الوضع، ولم يكن أحد يقدر هذا التبدل ولم ير التاريخ مثل هذه التبدلات من قبل.

والآن فإن فكرة الإصلاحات الجديدة كانت غالبة على كل الأفكار أكثر من قبل، وكذلك فإن فكرة الرجوع إلى ما حدث خلال عدة أشهر، لم يكن متوقعاً أنها قد وصلت إلى هذه الدرجة وإلى هذا الحد، ولكن في النهاية فإن فكرة التجديد والإصلاحات والنظم الجديدة قد غلبت.

وعلى هذا فقد أظهر المواطنون رضاهم وشكرهم وقبولهم لهذا الأمر، وبخاصة أفراد الجماعات غير المسلمة، لأن تركيا بدأت بالقيام بالإصلاحات بتوجيه ومساعدة من الدول الأجنبية لها، أما في يتعلق بالأمور الداخلية فمن المؤكد أن وضع الحكومة التركية سيصل إلى مستوى الدول العظمى، وقد أظهر الشعب كل المحبة والتقدير للوزير الجديد مدحت باشا، ولكن بعد هزيمة فرنسا وخسارة الحرب مع ألمانيا فقد ضلت الحكومة العثمانية الطريق بالنسبة للإصلاحات التي كانت توجهها فرنسا وتساعدها فيها، وإن الدولة ستتمسك بها بكل القوة إذا عادت فرنسا إلى مساعدتها وصداقتها.

ولكن هيهات لهذه الجولات أن تعود، لأن الرأسماليين استلموا الحكم وسنرى فيما بعد كيف أن السفينة ستصطدم بالصخور في تاريه ئية بعد عودة مدحت باشا إلى العاصمة، وبعد ثلاثة أسابيع فإن سمعته وشهرته التي كانت منتشرة بين المواطنين ستزول، حيث تم عزله وتعيين وزير لا شبهة فيه، وهذا ما يؤكد أن محمود باشا سيعود إلى الصدارة، وأنه لم يستفد من أسباب سقوط مدحت باشا ألمانيا وروسيا، ولن يؤثر على الحكومة العثمانية، وبعد مدة تم تعيين مدحت باشا وزيراً للعدلية على أساس المواصفات والأسباب السابقة، لا لعدم كفاءته وإنما لأسباب مجهولة، وقد تنقل في عدة مراكز وعدة مناصب.

إن رجال الحكومة العثمانية كثر، وقد عهد إلى بعضهم بعدة مراكز في الحكومة، وقد كثر تبديلهم حتى إنه لم تبق ولاية إلا وتبدل الحاكم

فيها، ولاسيما منذ وفاة عالي باشا، فإن الحد الوسطي للتغيير في الولايات فاق الثلاث مرات، وحتى السرايا لم تسلم من هذه التغييرات.

إن أحوال السلطان عبد العزيز تدعو إلى الجنون، لدرجة أن الحكومة كانت تتباحث في وضع وصاية، وكانت الصحف الروسية تراقب الحكومة العثمانية مراقبة دقيقة، مثل سفينة في نهر تسير بسرعة كبيرة، وعلى مبدأ إزالة الدولة العثمانية فإن أوانها قد حان، وذلك بسبب انشغال الدول الأجنبية والغربية بالاضطرابات الداخلية والخارجية ومنها موضوع الشرق والبحث فيه، وأعلنت الصحف والمجلات أنه آن أوان نهاية الدولة العثمانية.

إن الوضع الراهن في الدولة العثمانية والاستبداد في الإدارة من دون التقيد بقانون أو نظام وكذلك اضطراب الأوضاع كان سببه كثرة عزل وتعيين أعضاء الحكومة.

إن النظر في التنظيمات والعمل به قد وضع على جنب، وعند البحث في الإصلاحات ما بين ١٨٧٣ ـ ١٨٧٤م فإن تنفيذ هذه الإصلاحات في هاتين السنتين كان يعتمد على نقطتين:

الأولى: فقدان فكرة التقيد بالإصلاحات.

الثانية: تعطل حياة الحكومة كلياً، ولكن أقلام المركزية ما زالت تكتب بالخفاء منشغلة ببعض الأمور النافعة البسيطة، وهكذا وفي هذه الأثناء تم وضع أول قانون مدني في تركيا في ذلك الزمن.

عند تشكيل مجلس للأحكام العدلية وتنظيم المحاكم، وضع قانون مخصص لها، وتم تشكيل هيئة تكلمنا عنها سابقاً، إن وضع القوانين الجديدة بالنسبة لعموم المواطنين بما يتناسب أو لا يتناسب مع الوضع الاجتماعي والأحكام الشرعية الصريحة نتكلم عن تفسيرها مجدداً حيث كانت مسائل مهمة وضرورية لهذا القانون الجديد.

ففي أول الأمر وفي عام ١٨٤٠م تم تنظيم القانون المدني الجزائي وتم توسيع التجارة بسبب الإفلاس، ولأن هذه المسائل لا يبحث فيها الشرع فإنه

يتوجب إيجاد قانون لهاتين المسألتين، ومنذ زمن وفي المناطق الشرعية التي تعمل بموجب القانون الفرنسي الذي اقتبس منه تنظيم القانون التجاري عام ١٨٥٠م وبعد ذلك تطلب تكملة لهذا القانون لأنه ناقص عن القانون المدني الذي يشمل التنظيمات التي نشرت قوانينها وأنظمتها، وإن القوانين مجموعة منذ زمن لكن تداخلها مع بعضها جعلها غير كافية، لأنها في أكثر المواضيع ترجع إلى الأحكام الشرعية في أثناء المعاملات وبحسب إفادة الحقوقيين العثمانيين فإن الشريعة بحر ليس له قرار، وإن البحث فيها وإظهار جوهرها يتطلب العمل الدؤوب والعلم والمعرفة والاطلاع الواسع.

وبناء على ذلك فإن استخراج الأنظمة والقوانين من الشريعة وأحكامها بالنسبة للأحكام والقوانين الجديدة، يجب أن يتم بما يتناسب مع الوضع الراهن، ومن هنا نرى أن القوانين والأحكام الجديدة واستخراجها من القرآن والشريعة والحديث يتطلب وقتاً طويلاً، وهذا يسبب تأخر العمل بهذه القوانين، وإذا تم تعيين البديل لها فإن الجماعات غير المسلمة ستقبل بها، ولن يتطلب العمل بها كل هذا التأخير وكل هذا الكلام والعمل الشاق لاستخراج البديل عن الأحكام الشرعية وتطبيقه، ومن هنا فإن توقف المحاكم الجديدة كانت لهذه الأسباب، ولهذا فقد كان القضاة مكلفين بها، وتم تعيين القضاة في المحاكم النظامية والشرعية وبحسب اختصاصاتهم، ولأنهم كانوا يصدرون أحكامهم بحسب ما يريدونه فقد أدى ذلك إلى عواقب وخيمة، أما تطبيق القانون التجاري فقد كثرت الطرق الملتوية فيه حيث سبب ذلك إشكالات كثيرة فيه، لقد كان الوضع بحاجة إلى قانون مدني، وكانت هذه الحاجة تزداد يوماً بعد يوم لأن العمل بها ولّد جدلاً فيما بينهم، فهل يأخذون من القوانين الأوروبية أو من أي بلد معين؟ كل له رأي. وكان هذا الخلاف سبباً في تأخر تطبيق القانون، وإذا ما تم تسليمه وإحالته إلى المحاكم الشرعية فإن المحكمة ستقوم على أساس الدعاوى، إذ إن القانون التجاري ومحاكمه سيتغير مضمونها تماماً.

كان وزير العدلية ينظر في هذه الأمور ، وقد قرر تأليف هيئة عدلية مع أعضاء مشاركين من مجلس الشورى للنظر في تأليف كتاب يخص المواضيع المعلقة وإيجاد الحلول لها ، وتقديم تقرير للسلطان بهذا الأمر للتصديق عليه، وكان ذلك في عام ١٨٧٢م وقد نص التقرير على إعداد كتاب يشمل ثمانية مواضيع وهي: البيع، الإيجار، الكفالة، الحوالة، الرهن، الأمانات، الهبة، الغصب.

وصدر كتاب بهذه المواضيع الثمانية، ولاقى مؤلفه المدح والثناء، وفي أوله ذكرت الأحكام العمومية ومجملها، وعند كل باب الأحكام الشرعية وشرحها ووجهة الفتوى ومضمونها وتقديم أمثلة واضحة للعمل بها، كما كانت ضمن هذه الهيئة هيئتان مخصصتان واحدة للقانون والثانية للتجارة، أما القانون فهو للأراضي وكيفية تعديل امتلاكها، أما التجارة فتشمل الزراعة وقد كانوا منشغلين بتأليف مجلس لهذا الموضوع، وبما أن المعلومات عن الثاني (التجارة) قليلة، فإنه لا يمكن تقديم بحث عنها، أما الأول (القانون) فسأقدم بعض المعلومات عنه.

إن قانون حق الاستملاك بالنسبة للأجانب في الدولة العثمانية بموجب القرار لعام ١٨٦٨م كان بحكم المفقود، ولكن الحقيقة أن الأجانب الذين في حوزتهم السندات المانحة لهم حق التصرف في الأملاك التي في حوزتهم، ولكنهم قد غيروها إلى استملاك بأسمائهم، ولهذا كان من المتوقع أن تجلب إلى الدولة الرأسمالية الأجنبية، وقد كانت نسبة الاستفادة قليلة جداً ولا تذكر.

إن التصرف بالأملاك التي في حوزتهم وحريتهم بالتصرف بها كانت فرنسا في عام ١٨٦٧م قد وضعتها ضمن الإصلاحات في الحكومة العثمانية، وإن برنامجها قد جلب الرأسمالية على شكل نقطة ضعيفة في هذا القرار، وقبل كل شيء كان يجب إصلاح أوضاع المزارعين والأراضي التي بحوزتهم، وكان هذا العمل هو الأهم.

إن قانون الأراضي الأميرية التي كانت بأيدي من يعملون بها كأنهم مستأجرون لها والموقوفة أيضاً كنت قد كتبت عنها سابقاً حيث إنه كانت ثلاث أرباع الأراضي العثمانية أميرية ووقفاً ، وإن أصحاب هذه الأراضي لهم حق الانتفاع فقط، ولا يمكن إنشاء أبنية عليها أو إصلاحها أو تحسينها أو تبديلها ، أو جعلها مراع من دون زراعة ، أو زراعة الأشجار المثمرة فيها ، أو حتى وضع القرميد أو البلوك فيها حيث كان ممنوعاً ، وكذلك فإن جميع الأوصاف السطحية لا يمكن تغييرها وهي ممنوعة ، وقد تكلمت إحدى الصحف في العاصمة عن مقدار السوء بحق التصرف بالأراضي حيث قالت:

"في إحدى الولايات تم حجز أراضي أحد المواطنين من ثم تم توزيعها بين بقية المواطنين مباشرة، إن القائم بأمر هذه الولاية إذا ما أصبح أحد رجال الدولة فإنه عندما ينفي أحداً أو أي شخص فإنه سيحجز على جميع أملاكه الأميرية وسيضع هذا القانون ضمن قوانين الدولة".

وضعت الحكومة العثمانية حق التصرف بالأملاك بشيء معقول وكانت تفكر به جيداً ، وإذا ما سمحت باستعمال الأراضي وانتقالها إلى غيرها أو بيعها ، فإن الخزينة المالية ستستفيد منها من خلال الضريبة المالية في البيع والفراغ والإيجار وفي أثناء معاملات الطابو ، كما أن جزءاً من ثمنها سيدخل الخزينة ، وإذا ما تم قانون رهن الأراضي فإن الآغوات الذين يأخذون مرابح من الفلاحين والمزارعين الصغار يمكن تخليصهم من هذا الوضع، وإذا سهل أمر المهاجرين والموانع التي يصادفونها فإن الأيدي العاملة في الدولة سوف تزداد بشكل ظاهر.

إن الحكومة العثمانية وعلى ضوء هذه التبدلات الواسعة وإذا أردت القيام بها فيجب عليها أن تزيل الموانع كافة وتضعها جانباً.

إن الأراضي الموقوفة والأراضي الأميرية في أول الأمر كان يجب حساب وضمان حقوق من لهم علاقة بها.

ألم يكن من الممكن تحويلها إلى أملاك خاصة؟ وهل تحويل الوقف إلى أملاك خاصة موافق للشرع؟ وإن كان موافقاً للشرع فهل سيكون مقبولاً للمسلمين.

والواقع إن القانون الذي صدر عام ١٨٦٧م ينص على نقل الميراث حتى الدرجة السابعة، والضريبة كانت العشر وقد أصبحت خمسة عشر في المئة من نسبة الضرائب المفروضة، وإن أصحاب العلاقة كانوا يتجنبونها ويهربون منها بأي حال، وعلى كل ومنذ عام ١٨٧٣م إلى الآن فإن كثيراً من الأمور يتطلب العمل بها، وإن القرار السلطاني الذي تضمن عند اقتران الأملاك الوقفية وملكيتها تم بشكل قطعي، حيث أخذ شكله الحقيقي بموجب هذا القرار وأصبح قانوناً، فهل يمكن أن يوضع في موضع الإجراءات؟ والتشبث به، وهل هذا أوانه؟

إن المفقود منه بحاجة لتوسعة مالية فإن كان في هذا تقوية للخزينة حين التنفيذ فيمكن أن يكون مساعداً للخزينة وفدائياً، وإن كان بمثابة الفدائي للخزينة فإنه خارج عن هذه الإمكانية ولا يملك القدرة للدفاع عن الخزينة، والحاصل أن هذا الوضع يعاكس الإصلاحات وحقوق التصرف في الملكية ويمكن أيضاً أن يكون مانعاً من الإصلاحات وتأمينها في ذلك الزمن.

إن أوضاع الممالك العثمانية الاقتصادية في أكثر الولايات كانت مضطربة حيث كان الحكم فيها فردياً والغش سائداً فيها، وكان السبب في ذلك سياسة رشيد باشا الدبلوماسية وعدم توقيفه عند حده، ناهيك عن وجود بعض العوائق من ناحية شباب تركيا الذين كانت خصوماتهم ونفوذهم تجاه أوروبا تزداد، وكانوا متحيزين وضائعين من كثرة اليأس وفقدان الأمل، ولهذا فقد نسوا الحس بالمسؤولية الموكلة إليهم، وعند المساءلة في أي أمر، لا يرى منهم إلا الاعتراض وعدم الرغبة في العمل، و لهذا فإن الأمر يحتاج إلى مراجعة بغية إعداد النظام وملاحقة الأوضاع، وقد كان الرجل المريض عاجزاً تماما عنها، وإنه يفقد قوته وفي كل يوم يسير نحو الأدنى.

كانت السنوات الأخيرة لعالي باشا بملاحقة الأمور التي فوق العادة، وإن هذا الضعف والوهن هل يكمن أن تدوم الحكومة عليه؟

إن الروس جميعهم بصوت واحد يقولون: لا لن يدوم هذا ولن يطول، ويقولون: إن هذا الفأل المشؤوم كان يطن في إذأي السلطان ورجال الدولة كل يوم، ويسمعون الأصوات التي كانت تنادي به جهراً، إن المنجمين أكدوا على هذه ادعاءات هؤلاء فقد كانت صحيحة وقد فهم مقصدهم.

الباب الثالث عشر

- أوضاع البلغار

يقول الأمير غورجاقوف في مذكراته التي كانت عبرة لمن بعده: "إن الدبلوماسية العالمية في زمانها وفيما يتعلق بالمسألة الشرقية مثل عام ١٨٧٥م، ولم تكن أفكار أوروبا موحدة في حالة اطمئنان وراحة مثلما هي عليه الآن، ويمكن أن نضيف إليه أن أوروبا لم تقدم إلى روسيا مثلما قدمته الآن، وهو إضعاف القوة التي كانت تهدد أمنها وراحتها ولم تحاول بهذه القوة والقدرة على عمل ذلك منذ القديم، وإذا أراد القارئ أن يتتبع الأوضاع في البوسنة والهرسك، فليقرأ الباب الثامن عشر من القسم الثاني حيث كانت الأحوال الاجتماعية والاقتصادية مضطربة بسبب المعارك الدائرة وذلك عام ١٨٧٧م، وكذلك فإنه سيكتشف الانقسام الحاصل هناك بسهولة في شبه جزيرة البلقان وضمن مركزيتها، وإن ما ذكرناه يمكننا من تقديم التفصيلات فيه، وسنقدم التفصيلات عن ولايتين، ومجملها أن مقدرة الاسلاو الشرقية ومسألتها التي تبين الوقائع المهمة لا تكفي لخدمة المقدمة.

إن البلغارستان كانت بيد الروس وكانت الأهم بالنسبة لهذا العام، ففي عام ١٨٦٠م إلى عام ١٨٧٠م كانت الخلافات المذهبية قائمة بينهم، إن البلغار سيحصلون على ما يتعلق بأوضاعهم السياسية عاجلاً أم آجلاً، وقد كانت المنازعات المذهبية بين البلغار وهيئة الرهبان الروم مدهشة، وسأقدم ما حدث موضحاً ذلك ببعض المعلومات التاريخية.

البلغار: إن بعض المناطق من ناحية الشمال والجنوب من مناطقها مستثناة مما سأقدمه، إن الأقوام من تيموق - موراوا - وار دار العالي - بحرية أوخرى- سلانيك - بوغاز - روسجق، ففي هذه المناطق المحددة كان عدد السكان يبلغ تقريباً حوالي ٤٥.٠٠٠ ككتلة متجانسة، وكانت تشكل نصف أوروبا

العثمانية، وإنها منذ نهاية القرن الرابع عشر أي من عام ١٣٩٠م إلى الآن تابعة للدولة العثمانية.

إن الوطنية تميل إلى السكون والمسايرة، إن في قلوبهم الشدة والقوة، وهي محافظة عليهم، وعلى الرغم من التقسيمات والتهجير والتفريق بينهم فلم يزل فيهم الحس الوطني، وإن البلغار قد أحسوا ورأوا الشدة في الإدارة العثمانية، و لهذا فقد أبدوا الطاعة والتعايش معها بسلام مدة من العصر السابع إلى العاشر والثاني عشر مع توزيعهم لثلاث ملوك عليهم، وإن هذا لم يدع مجالاً للفراغ، وإن الحفاظ على ذكرياتهم القديمة كانت الشعار الذي يحافظون عليه، وبهذا يحافظون أيضاً على المكانة التي كانوا عليها قديماً، أما المبعدون عن الوطن وحتى في الدول الأوروبية من البلغار مثل الروم فإنهم لا ينسون وطنهم ولا يقطعون الصلة به، وقد كان ذلك نقطة مهمة في نظرهم.

إن الحكومة الروسية في عام ١٨٢٩م عندما نقل البلغار من جزيرة البلقان إلى القرم وسواحل (دينيية بر) سنة ١٨٥٨م، ومع كل الوعود الباهرة لم تحافظ على وعدها، وبقي الألوف من البلغار في روسيا مدة من الزمن، ثم عادوا إلى سواحل طونة وهي وطنهم الأصلي.

إن رضا البلغار وإدارته (باقوبة) عن الدولة العثمانية لم يكن عن قناعة، وإنما كان ذلك مؤقتاً لكسب رضاهم، ولا يمكن عدّ قبول عدد من الكبار في القرى، إن الرضا عن الحكم العثماني كان تماماً لأنه يمثل دولة كاملة.

إن هذا الرضا كان إما بسبب نقود من السلطان أو من بائعي وطنهم بقليل من المال، ومن يسمع منهم هذا القول أو يرى رؤية العين ما هي أوضاع المسيحيين في طونة ينكر هذا القول ويرى ما هو مغاير له، والحق أن المسلمين في المقاطعات الأوروبية التي تم ضبطها بالقوة والظلم والتعسف، كان أكثرهم من البلغار الذين يعيشون كأنهم أسرى لأنهم أقرب للدولة العثمانية، إن السباهية والباشوات والرومان كانوا يضعون القيود على رقاب البلغار من الناحية السياسية والمذهبية أكثر من بقية الأماكن والولايات، وإن بعض

الحسودين من الإنكليز الذين لم يذكروا أسماءهم، كانوا يروجون لذلك، ومن أجل تكذيبهم فقد سمعت من أفواه بعض المأمورين الأتراك عام ١٨٦٥م بعض الحقائق ورأيت أن أكتب لكم لتروا الحقيقة.

إن ماجين وهي قرية صغيرة في مقاطعة دوبريجه، وكان مديرها من الشركس المهاجرين، وعند المنازعة مع أهالي قرية غرة جه فقد وجه خطاباً إلى المسيحيين فيها قال لهم: "هل هنا مكانكم؟ هل هذه الأراضي لكم؟ إن الطلبات المقدمة إليكم من قبل الشركس ترفضونها، عليكم الدفع ولو باع أحدكم بيته أو أولاده أو نساءه، مهما يكن فعليكم تأمين الضريبة ودفعها، وإما أن تتركوا هذه المنطقة وترحلوا عنها"، وكذلك أيضاً في مضافة القرية بالذات حيث قال لي أحد أفراد قرية لونغاويجا وهو من أصحاب الأملاك هناك: "إن النقود التي بين أيدينا التي نملكها هي في أيدينا ما لم يعلم بها المأمورون في الدولة، حيث يسارعون إلى أخذها غصباً بالظلم والقهر، وسواء أكان من الأغنياء أو الفقراء، وإننا نخبئها في التراب أو داخل الجدار ونعيش مثل النبات تحت الصفر، وهذا القول لرجل مسيحي: "إذا أردنا قرع الأجراس في مناسبة ما، فعند قرعها فإن الأتراك يهجمون علينا، وعند ذلك نهرب ونختبئ كما تختبئ الفئران تحت الأرض" إن مثل هذه الأقوال قد سمعتها شخصياً حيث إن الأوضاع في القرى وغيرها كانت في حال يرثى لها[1].

إن المسيحيين يسلبون من قبل المسلمين وهم محتقرون من قبل المأمورين في الدولة، ومع هذا فإن أوضاعهم الاجتماعية والدينية كانت دون موقعهم مع إثباتات شهود العيان لما حدث في عام ١٨٧٥م، لقد كانت الصلاة تؤدى بحرية تامة، أما حرية الأملاك والتصرف فيها فهم محرومون منها، وكذلك قد كانوا يتعرضون للتحقير من قبل الحكومة، وبمقدوري أن أعرف رسمياً بهذه الأوضاع وسوء المعاملة التي كان غير المسلمين البلغار يشهدونها.

---

[1] - لا شك أن المؤلف يبالغ كثيراً، صحيح قد يكون البلغار قد تعرضوا لظلم كبقية سكان الولايات ولكن ليس لهذه الدرجة التي يذكرها المؤلف. (المترجم).

إن الاحتفاظ بالأموال والثروات والأمان كان مرتبطاً بسلوك الوالي إن كان نزيهاً أو غير نزيه، وإن أوضاع الأهالي في شبه جزيرة البلقان لم تكن في حال يمنعهم من القيام بالعصيان، وإنه ومنذ زمن كان على حدود الصرب شبان من الثوار الوطنيين البلغار، وفي أثناء أحداث اليونان فقد هاجمت جماعة من الشباب الجنود الأتراك، حيث بدأت مناوشات بينهم وبين الجنود الأتراك.

وفي عام ١٨٢٩م انشغل الروس بالبلغار واحتلوا مناطقهم، وقد ظهرت عدة ثورات في مناطق مختلفة، وقد عادت هذه الثورات سنة ١٨٣٨م إلى الظهور بشكل أكبر، وأعلنت الثورة العامة من قبل جميع المواطنين، وتم تسليح السكان قدر الإمكان، وبعد ثلاث سنوات تطورت الأحداث وهاج المواطنون في جميع الأماكن، وقد كتب أحد السفراء في ذلك الزمن يقول: "إن انتشار الغش بين البلغار وسوء المعاملة والقسوة الشديدة في أثناء قمع المظاهرات كان شيئاً مؤسفاً، وإذا لم تمنع الحكومة العثمانية ذلك فإن القانون الدولي الذي يعترف ويقر باستقلال كل دولة سيحرم الحكومة العثمانية من حق الوصاية على البلغار، وبناء على نداء المواطنين فإن الدول الأجنبية ستقدم يد المساعدة لهم، ويمكن أن يحصلوا على استقلالهم مثل اليونان".

وفي عام ١٨٥٠وبسبب كثرة ظلم الباشوات وتعديهم ظهرت الثورات في ويدن - وينش فقرر عمر باشا إزالة الغش، ولكنه ما بين عام ١٨٦٧ - ١٨٦٨م فإن بعض الثوار الموجودين في رومانيا على هيئة مسلمة تجاوزوا الحدود إلى طونة وحضوا الأهالي على القيام بعصيان، وتم القبض عليهم وإعدامهم، وقد تم إعدامهم بأمر من مدحت باشا، وبناء على هذا فإنه لا يجوز أن يعامل البلغار هذه المعاملة مهما كانوا جهلة وهمجيين.

إن الإدارة العثمانية وإن لم تكن راضية عنهم خلال احتلالها لهم، فإنهم لن يظلوا محرومين من العزم والثبات، وهذا الشعب لا يجوز أن ينظر إليه بالمهانة والازدراء، وبالعكس فإن الشعب البلغاري كأي شعب حر يتمنى أن يعيش حياة حرة ويتطلع إليها، ويظهر ذلك خلال صبره وقوته للحصول على الحرية.

إن المذهب الذي اختاره منذ القدم (أو خرى) - (طرنوى) من أجل تأسيس كنائسهم فإنه قد تجادلوا مع الروم من أجل ذلك مدة اثنتي عشرة سنة، وإن هذه المحاولة خلال هذا المدة ألا تدل على عزم وقوة البلغار؟ وإن كان هذا حقاً ألا يستطيع البلغار التقدم خطوة نحو المستقبل؟.

إن أكبر عدو للاستقلال كان الروم وبطارقتهم، ومنذ القرون الوسطى فإن الصرب والبلغار كانوا في المرتبة الأولى ومن بعدهم روسيا واليونان من حيث الاستقلال المذهبي، وقد حصلت بلغاريا من بعدهم على استقلال مذهبها، وتم تأسيس أول إكسار خاخانة في عام ١٨٧٠م حيث ستتحول الأوضاع إلى عكس ما هي عليه.

إن أكبر قوة للأتراك كانت في عنصر الأسلاو الذين قطعوا صلتهم بالكنيسة الرومية وبالمذهبية الصربية، ولكن البلغار سيكون لهم مطالب تخصهم بالذات، ومن الآن فإن وضع اليونان بالنسبة للبلغار سيكون مدار اهتمام أوروبا.

إن الاستقلال السياسي للبلغار كان أنسب من استقلال الصرب، وإذا نظرنا إلى صبرهم وتحملهم بدقة نجد أن الصرب أقل منهم في هذا المضمار، وأن البلغار يطالبون بالحرية المذهبية من البطارقة الروم وباستقلال أراضيهم عن الحكومة العثمانية، وإن تحملهم والمواجهة المذهبية التي كانوا يواجهونها كانت تدهش وتحير الحكومة العثمانية وتغيظها، وكانت الحوادث في الدولة تزداد حدة، ففي عام ١٨٧٠م ظهر في رومانيا تنظم من شباب البلغار كانوا ينادون ويطالبون بالاستقلال، وقد أظهروا ذلك علناً وليس بالخفاء، فلندع هذا جانباً، وكذلك فقد كانوا غير موافقين على الاتحاد مع الأفلاق وبغدان، وكانوا يريدون استقلالا ذاتياً ويرفضون الاتحاد مع الحكومة العثمانية، بمعنى أن الملك البلغاري يجب أن يكون بمستوى السلطان في الحكم وينتخب من قبل المجلس المحلي، ويكون من المسيحيين مثلما حدث في مصر أي خديوي أو سلطان وأن يكون قائداً للجيش، وإن الملك هو الذين يعين هذا الخديوي أو

الوالي ويكون على رأس الإدارة وكذلك فإنه يجب أن يوافق المجلس العمومي على إدارة البلاد، وأن يكون الخديوي أوشان قائداً للجيش المحلي، وأن يتم تعيين الوكيل من قبل السلطان الخديوي أو الوالي الذي يقوم بإدارة البلاد مع مجلس منتخب من قبل الشعب وضمن دائرة المقررات التي يوافقون عليها.

إن هذه التشكيلات الأساسية والأسماء المجهولة للرجال في عام ١٨٦٧هم الذين نشروا مثل هذه الأفكار حيث يقولون: "إن الحكومة العثمانية تعرف صدق صداقة البلغار، واليوم نقول هذا ونريد أن نكون مثل أجدادنا من حيث الصداقة والوحدة التي بيننا، ونريد المحافظة عليها، إن الاضطرابات التي وقعت عندنا لا نستطيع تحملها، ونرى ضرورة إيجاد حل لذلك، وإذا كان الحاكم علينا لم يعد يحتمل الوحدة بيننا، وكذلك إذا لم يأخذ بمطالبنا الشرعية بدقة، فإننا وكما كنا من قبل سنذهب إلى الخارج ونطلب معونتهم، ولا نشك بصحة محبتهم ومعاونتهم ومطالبة إخواننا في الدين بضرورة مساعدتنا جبراً، ولكننا سنضطر إلى النظر كمنقذين ونتقبل منهم هذا الاحتلال". وإن مسألة الدفاع عن الدولة العثمانية وكأنها وطنهم أمر لا نعرف لماذا يطلب منهم ولم يعطوا شيئاً؟

لا شك في أن البلغار عندما يعطون حقوقهم المشروعة سيدافعون عن الدولة كأنهم يدافعون عن وطنهم، وإن ستة ملايين من البلغار العثمانيين يجب أن ينظر بضرورة الترابط بينهم ليس باستخفاف، وهذه ليست كل المشكلات، وإن البلغار إذا حصلوا على حقوقهم المشروعة، فإنه عند أي اعتداء تتعرض له الدولة سيقاومونه ويعدونه اعتداء عليهم، إن البلغار الذين يتضايقون من حكام البلغار ستان، فإنه وعند مساعدة روسيا لهم وعلى ما يعتقدون فإن البلغار ستان أكبر عدو لروسيا، إن هذه الأفكار والحسابات خاصة بجماعة الأسلاو وسياستهم التي تبدلت تماماً قبل الحرب العالمية وقد كانت ذات موقع مهم، وإن هذه النقطة في نظر روسيا يجب أن يشار إليها وهي تعرفها، وإنني سأقدمها بعدة سطور وبكلمات قليلة مجملة.

في عام ١٨٥٤م عندما قابل نيقولا السفير الإنكليزي قال إيماءً إن فكرة جار تنظر إلى الإمارة الجديدة وحماية نفسها، ويعني ذلك النظام الأساسي لعام ١٨٣١م للأفلاق وبغدان، وإن البكوات الذين حصلوا على الحقوق والامتيازات فإن البلغار سيحصلون عليها أيضاً مثلهم، وسأقدم لاحقاً تفصيلاً عن هذا، ومحاولة روسيا إظهار ما حدث في الأفلاق والبغدان كأنموذج للدعاية.

الحسودين من الإنكليز الذين لم يذكروا أسماءهم، كانوا يروجون لذلك، ومن أجل تكذيبهم فقد سمعت من أفواه بعض المأمورين الأتراك عام ١٨٦٥م بعض الحقائق ورأيت أن أكتب لكم لتروا الحقيقة.

إن ماجين وهي قرية صغيرة في مقاطعة دوبريجه، وكان مديرها من الشركس المهاجرين، وعند المنازعة مع أهالي قرية غرة جه فقد وجه خطاباً إلى المسيحيين فيها قال لهم: "**هل هنا مكانكم؟ هل هذه الأراضي لكم؟ إن الطلبات المقدمة إليكم من قبل الشركس ترفضونها، عليكم الدفع ولو باع أحدكم بيته أو أولاده أو نساءه، مهما يكن فعليكم تأمين الضريبة ودفعها، وإما أن تتركوا هذه المنطقة وترحلوا عنها**"، وكذلك أيضاً في مضافة القرية بالذات حيث قال لي أحد أفراد قرية لونغاويجا وهو من أصحاب الأملاك هناك: "**إن النقود التي بين أيدينا التي نملكها هي في أيدينا ما لم يعلم بها المأمورون في الدولة، حيث يسارعون إلى أخذها غصباً بالظلم والقهر، وسواء أكان من الأغنياء أو الفقراء، وإننا نخبئها في التراب أو داخل الجدار ونعيش مثل النبات تحت الصفر، وهذا القول لرجل مسيحي: "إذا أردنا قرع الأجراس في مناسبة ما، فعند قرعها فإن الأتراك يهجمون علينا، وعند ذلك نهرب ونختبئ كما تختبئ الفئران تحت الأرض**" إن مثل هذه الأقوال قد سمعتها شخصياً حيث إن الأوضاع في القرى وغيرها كانت في حال يرثى لها[1].

إن المسيحيين يسلبون من قبل المسلمين وهم محتقرون من قبل المأمورين في الدولة، ومع هذا فإن أوضاعهم الاجتماعية والدينية كانت دون موقعهم مع إثباتات شهود العيان لما حدث في عام ١٨٧٥م، لقد كانت الصلاة تؤدى بحرية تامة، أما حرية الأملاك والتصرف فيها فهم محرومون منها، وكذلك قد كانوا يتعرضون للتحقير من قبل الحكومة، وبمقدوري أن أعرف رسمياً بهذه الأوضاع وسوء المعاملة التي كان غير المسلمين البلغار يشهدونها.

---

[1] ـ لا شك أن المؤلف يبالغ كثيراً، صحيح قد يكون البلغار قد تعرضوا لظلم كبقية سكان الولايات ولكن ليس لهذه الدرجة التي يذكرها المؤلف. (المترجم).

إن الاحتفاظ بالأموال والثروات والأمان كان مرتبطاً بسلوك الوالي إن كان نزيهاً أو غير نزيه، وإن أوضاع الأهالي في شبه جزيرة البلقان لم تكن في حال يمنعهم من القيام بالعصيان، وإنه ومنذ زمن كان على حدود الصرب شبان من الثوار الوطنيين البلغار، وفي أثناء أحداث اليونان فقد هاجمت جماعة من الشباب الجنود الأتراك، حيث بدأت مناوشات بينهم وبين الجنود الأتراك.

وفي عام ١٨٢٩م انشغل الروس بالبلغار واحتلوا مناطقهم، وقد ظهرت عدة ثورات في مناطق مختلفة، وقد عادت هذه الثورات سنة ١٨٣٨م إلى الظهور بشكل أكبر، وأعلنت الثورة العامة من قبل جميع المواطنين، وتم تسليح السكان قدر الإمكان، وبعد ثلاث سنوات تطورت الأحداث وهاج المواطنون في جميع الأماكن، وقد كتب أحد السفراء في ذلك الزمن يقول: "إن انتشار الغش بين البلغار وسوء المعاملة والقسوة الشديدة في أثناء قمع المظاهرات كان شيئاً مؤسفاً، وإذا لم تمنع الحكومة العثمانية ذلك فإن القانون الدولي الذي يعترف ويقر باستقلال كل دولة سيحرم الحكومة العثمانية من حق الوصاية على البلغار، وبناء على نداء المواطنين فإن الدول الأجنبية ستقدم يد المساعدة لهم، ويمكن أن يحصلوا على استقلالهم مثل اليونان".

وفي عام ١٨٥٠وبسبب كثرة ظلم الباشوات وتعديهم ظهرت الثورات في ويدن ـ وينش فقرر عمر باشا إزالة الغش، ولكنه ما بين عام ١٨٦٧ ـ ١٨٦٨م فإن بعض الثوار الموجودين في رومانيا على هيئة مسلمة تجاوزوا الحدود إلى طونة وحضوا الأهالي على القيام بعصيان، وتم القبض عليهم وإعدامهم، وقد تم إعدامهم بأمر من مدحت باشا، وبناء على هذا فإنه لا يجوز أن يعامل البلغار هذه المعاملة مهما كانوا جهلة وهمجيين.

إن الإدارة العثمانية وإن لم تكن راضية عنهم خلال احتلالها لهم، فإنهم لن يظلوا محرومين من العزم والثبات، وهذا الشعب لا يجوز أن ينظر إليه بالمهانة والازدراء، وبالعكس فإن الشعب البلغاري كأي شعب حر يتمنى أن يعيش حياة حرة ويتطلع إليها، ويظهر ذلك خلال صبره وقوته للحصول على الحرية.

إن المذهب الذي اختاره منذ القدم (أو خرى) ـ (طرنوى) من أجل تأسيس كنائسهم فإنه قد تجادلوا مع الروم من أجل ذلك مدة اثنتي عشرة سنة، وإن هذه المحاولة خلال هذا المدة ألا تدل على عزم وقوة البلغار؟ وإن كان هذا حقاً ألا يستطيع البلغار التقدم خطوة نحو المستقبل؟.

إن أكبر عدو للاستقلال كان الروم وبطارقتهم، ومنذ القرون الوسطى فإن الصرب والبلغار كانوا في المرتبة الأولى ومن بعدهم روسيا واليونان من حيث الاستقلال المذهبي، وقد حصلت بلغاريا من بعدهم على استقلال مذهبها، وتم تأسيس أول إكسار خاخانة في عام ١٨٧٠م حيث ستتحول الأوضاع إلى عكس ما هي عليه.

إن أكبر قوة للأتراك كانت في عنصر الأسلاو الذين قطعوا صلتهم بالكنيسة الرومية وبالمذهبية الصربية، ولكن البلغار سيكون لهم مطالب تخصهم بالذات، ومن الآن فإن وضع اليونان بالنسبة للبلغار سيكون مدار اهتمام أوروبا.

إن الاستقلال السياسي للبلغار كان أنسب من استقلال الصرب، وإذا نظرنا إلى صبرهم وتحملهم بدقة نجد أن الصرب أقل منهم في هذا المضمار، وأن البلغار يطالبون بالحرية المذهبية من البطارقة الروم وباستقلال أراضيهم عن الحكومة العثمانية، وإن تحملهم والمواجهة المذهبية التي كانوا يواجهونها كانت تدهش وتحير الحكومة العثمانية وتغيظها، وكانت الحوادث في الدولة تزداد حدة، ففي عام ١٨٧٠م ظهر في رومانيا تنظم من شباب البلغار كانوا ينادون ويطالبون بالاستقلال، وقد أظهروا ذلك علناً وليس بالخفاء، فلندع هذا جانباً، وكذلك فقد كانوا غير موافقين على الاتحاد مع الأفلاق وبغدان، وكانوا يريدون استقلالا ذاتياً ويرفضون الاتحاد مع الحكومة العثمانية، بمعنى أن الملك البلغاري يجب أن يكون بمستوى السلطان في الحكم وينتخب من قبل المجلس المحلي، ويكون من المسيحيين مثلما حدث في مصر أي خديوي أو سلطان وأن يكون قائداً للجيش، وإن الملك هو الذين يعين هذا الخديوي أو

الوالي ويكون على رأس الإدارة وكذلك فإنه يجب أن يوافق المجلس العمومي على إدارة البلاد، وأن يكون الخديوي أوشان قائداً للجيش المحلي، وأن يتم تعيين الوكيل من قبل السلطان الخديوي أو الوالي الذي يقوم بإدارة البلاد مع مجلس منتخب من قبل الشعب وضمن دائرة المقررات التي يوافقون عليها.

إن هذه التشكيلات الأساسية والأسماء المجهولة للرجال في عام ١٨٦٧هم الذين نشروا مثل هذه الأفكار حيث يقولون: "إن الحكومة العثمانية تعرف صدق صداقة البلغار، واليوم نقول هذا ونريد أن نكون مثل أجدادنا من حيث الصداقة والوحدة التي بيننا، ونريد المحافظة عليها، إن الاضطرابات التي وقعت عندنا لا نستطيع تحملها، ونرى ضرورة إيجاد حل لذلك، وإذا كان الحاكم علينا لم يعد يحتمل الوحدة بيننا، وكذلك إذا لم يأخذ بمطالبنا الشرعية بدقة، فإننا وكما كنا من قبل سنذهب إلى الخارج ونطلب معونتهم، ولا نشك بصحة محبتهم ومعاونتهم ومطالبة إخواننا في الدين بضرورة مساعدتنا جبراً، ولكننا سنضطر إلى النظر كمنقذين ونتقبل منهم هذا الاحتلال". وإن مسألة الدفاع عن الدولة العثمانية وكأنها وطنهم أمر لا نعرف لماذا يطلب منهم ولم يعطوا شيئاً؟

لا شك في أن البلغار عندما يعطون حقوقهم المشروعة سيدافعون عن الدولة كأنهم يدافعون عن وطنهم، وإن ستة ملايين من البلغار العثمانيين يجب أن ينظر بضرورة الترابط بينهم ليس باستخفاف، وهذه ليست كل المشكلات، وإن البلغار إذا حصلوا على حقوقهم المشروعة، فإنه عند أي اعتداء تتعرض له الدولة سيقاومونه ويعدونه اعتداء عليهم، إن البلغار الذين يتضايقون من حكام البلغار ستان، فإنه وعند مساعدة روسيا لهم وعلى ما يعتقدون فإن البلغار ستان أكبر عدو لروسيا، إن هذه الأفكار والحسابات خاصة بجماعة الأسلاو وسياستهم التي تبدلت تماماً قبل الحرب العالمية وقد كانت ذات موقع مهم، وإن هذه النقطة في نظر روسيا يجب أن يشار إليها وهي تعرفها، وإنني سأقدمها بعدة سطور وبكلمات قليلة مجملة.

في عام ١٨٥٤م عندما قابل نيقولا السفير الإنكليزي قال إيماءً إن فكرة جار تنظر إلى الإمارة الجديدة وحماية نفسها، ويعني ذلك النظام الأساسي لعام ١٨٢١م للأفلاق وبغدان، وإن البكوات الذين حصلوا على الحقوق والامتيازات فإن البلغار سيحصلون عليها أيضاً مثلهم، وسأقدم لاحقاً تفصيلاً عن هذا، ومحاولة روسيا إظهار ما حدث في الأفلاق والبغدان كأنموذج للدعاية.

الباب الرابع عشر

ـ عصيان الهرسك.

ـ الفرمان الهمايوني سنة ١٨٧٥م.

كانت الضرائب في تركيا ثقيلة دائماً وبشكل ظاهر، إن مبدأ المسلمين عند الجهاد ضد غير المسلمين يفرض الجزية أو الطاعة من الناحية الشرعية، وقد استعمل هذا الأمر بسوء عند فتح بلد ما، وإن أول ما يقومون به هو فرض الجزية أو الضريبة بالنسبة للبلد الذي تم فتحه من دون حرب، وكانت الضريبة التي يدفعونها مقطوعة، وإن هذا من حق الحماية والمنافع الحقيقية للدولة، وإني أذكر القارئ أن تحصيل الضرائب وجبايتها كان متروكاً للمسؤولين عنه من أبناء جنسيتهم حيث يحصلونها ثم يدفعونها للدولة، لقد كان هذا الأمر ثقيلاً وعندما قررت الحكومة أن تقوم بهذا الأمر وهذه المهمة كلفت المأمورين لديها، ولكنه كان ينفذ بقدر كبير من السوء والظلم والقهر، حيث إن هذا الأمر لم يعد يحتمل لأن الجباية لم تعد على الطريقة الصحيحة، وكانت تستعمل فيها أعمال غير لائقة.

ومع مرور الزمن أصبحت جباية الضرائب أشبه بطرق النشل وأخذ ما في اليد من كل شيء موجود من دون حق، وإني في نهاية القسم الثاني أوضح أن سبب العصيان في البلقان كان أحد أمرين: إما الضرائب وطريقة جبايتها وسوء الطرق في جبايتها، وإما مقدار الكمية غير المتساوية المفروضة ظلماً على المواطنين بحجة الضرائب، وعند ظهور العصيان من قبل الهرسك بسبب الضرائب كانت الدول الأجنبية وراء تحركها عام ١٨٧٥م.

إن نار العصيان بدأت بين المأمورين والقرويين وكانت هذه هي الشرارة الأولى، ومن ثم انتشرت إلى أنحاء المملكة كافة، فاتخذت صفة المذهب والعرق وكانت الحرب بينهم.

كانت الحكومة العثمانية على علم بهذه الأمور، وإن الأوضاع في الولايات الأوروبية والبلقان خاصة ـ استناداً إلى التقارير ـ كانت تقول إن الشعب متحد ويتطلع إلى الحرية، وإن الوضع مهلك والعاقبة وخيمة، وقد اعترف السلطان بذلك، حيث قلّ الرجال وفقد المال وتوجهت الدولة إلى الدول الأجنبية لمساعدتها وبخاصة النمسا وقد منعت الإمدادات عن العصاة وتم إقناع الصرب وسكان الجبل الأسود بالوقوف على الحياد وطالبتهم الدولة بذلك، إن الأمر لم يكن مجرد قطع للإمدادات وإنما إطفاء لنار العصيان فوراً، ووقد طلبت النمسا والمجرستان من الحكومة العثمانية إجراء بعض التغييرات في الإدارة الداخلية مقابل مساعدتها، وعقدت ألمانيا وروسيا اجتماعاً فورياً للبحث في هذا الأمر، على ما ذكرناه سابقاً فقد كان هناك ثلاث دول تتدخل في أمور الحكومة العثمانية الداخلية، حيث كانوا يريدون إرجاع العصاة إلى الطاعة وإقناع الصرب وسكان الجبل الأسود بالوقوف على الحياد لإجبار السلطان على حسن المعاملة وعدم مضايقتهم معنوياً وذلك حسب ما أعلنوا، أما الإنكليز فإن سفيرهم في العاصمة قد قابل السلطان فوراً وطلب القيام بالإصلاحات المطلوبة وبخاصة فيما يتعلق بالعدلية والاستملاك مستعجلاً إياه بالتنفيذ، وهذا ما يؤكد على أن إنكلترا كانت خارج الدولة المذكورة حيث تحركت وحدها ومع هذا فقد دعت النمسا والمجرستان وروسيا وألمانيا بقية الدول إلى توحيد مساعيها في هذا الموضوع، وكان ذلك في ١٨ نسيان عام ١٨٧٥م، وقام هذا الائتلاف الذي عقد في الدولة العثمانية وفي عاصمتها بإبلاغ سفراء الدول كافة بعدم مساعدة العصاة في الهرسك بغية سماع طلباتهم وشكواهم وعليهم أن يختاروا من يشاؤون لتقديمها وإرسالها إلى وكيل الدولة العثمانية لديهم، وقد كانت هذه القرارات لمعالجة هذا الوضع من مهمة السفراء الذين كلفوا بها ولم يحصلوا على نتيجة لأن العصاة لم يكونوا يصدقون أن أوروبا سوف تساعدهم، وسأوضح ما قالته الصحف الروسية في هذا الموضوع إن ما كتبته يؤكد صدق ظنهم.

أسهم كثيراً من الذين التجؤوا من مجرستان والنمسا الفوضى إلى الهرسك، وكانت هاتان الدولتان صاحبتي التدخل في المسألة المتعلقة بالهرسك، لأنهما هما المتضررتان فقط، وعندما لم يحصل السفراء على نتيجة أرادتا أن تتفتح أعين الناس على هذه المسألة ظناً منها أن روسيا ستقدم المساعدة للشعب في الهرسك، ولكنها أخطأت في ذلك، ولأجل ذلك فقد اهتمتا بالهرسك، إن الوالي المسؤول عن مقاطعة **دالماجيا** ولدى مقابلته مع **روديج** من جماعة **وويوده** فقد تبين له عدم انتظار المساعدة من الروس لأنهم لن يقدموا لهم العون المادي أو المعنوي، وإن هذا نوع من التخيلات، وقد خدعوا الدولة العثمانية بذلك، كانت النمسا والمجرستان مصرتين على تنفيذ الاتفاق وقد نفذتاه بالكامل، أما روسيا فكانت على خلاف ما تقول، حيث ادعت مساعدة الهرسك لكنها قدمتها من طرف واحد، إن الحكومة في بطرسبورغ لا تستطيع الإنكار لأنها عقدت مع حكومة النمسا اتفاقاً على التعاون، وبموجب هذا الاتفاق لم يتم تقديم المساعدة للهرسك، إن إحدى الجرائد الرسمية قد بينت موقع السفن الحربية للنمسا ومكان وجودها وبموجبها قدمت النمسا تقريراً بذلك، وعند نشر هذه المقالة فإن حكومة بطرسبورغ كانت بمثابة الأفكار العمومية في نظر الحكومة وكادت أن تحل الائتلاف الثلاثي، وكانت روسيا تظهر المحبة للمسيحيين حيث تكلم الجنرال روديج بكلام فسرته أوروبا على العكس وبخاصة الشعب في الهرسك، إن نشر الصحف الروسية لمثل هذه الأمور جعل النمسا ترى أن في هذه الإعلانات تقبيحاً وتلميحاً لها على أنها تساعد العصاة على التحرك.

لقد فهم العصاة مضمون الإعلانات وتحركوا بموجبها، وإن القادة من جماعات الأسلاو الموجودون في موسكو كانوا على علم بحقيقة الأمر، وفي هذه الأثناء فإن الصرب وسكان الجبل الأسود كانوا يعدون للقيام بعصيان، وكانت الحكومة العثمانية ترى أن الأوضاع الداخلية وخيمة العاقبة، وقد أصدر السلطان أمراً وقرأته الحكومة وتم نشره، وهو ما يؤكد ضرورة العمل بالقوانين

والأنظمة الجديدة، وماهيتها بالنسبة للإصلاحات التي كانت مشابهة للقرارات السابقة من قبل، إن الأعوام ١٨٣٩ ـ ١٨٥٥ ـ ١٨٧٥م يمكن أن نلخصها بمعنى واحد ودرس مفيد وعبرة، وهي أن القرارات التي اتخذت بموجب عصيان الهرسك تتضمن الإصلاحات التي صدرت في عام ١٨٣٣م و١٨٥٥م مع وضعها موضع التنفيذ والعمل، وكان ذلك من أجل تطمين أوروبا على السلامة العامة حيال التدابير اللازمة، وإن التشابه بينهما كبير لدرجة أن الإصلاحات الأخيرة والأولى تضع الدولة أمام استقلال تام واختيارها الحر ووضعها موضع التطبيق حسبما أعلن عنه، أما قرار عام ١٨٧٥م فإنه وبعد صدوره بعدة سنوات، فقد تم نشر الأنظمة والتعليمات ومواد أخرى مضافة إليه التي كانت الحكومة العثمانية تتصورها إصلاحات، وقد عملت بها من حيث الترتيب المنطقي محاولة بيان وتفصيل ذلك، وبعدما أجري التدقيق، حصلت على النتيجة المعلومة، وإن جميع الإصلاحات مكررة مثل سابقاتها وأكتبها مجملاً:

١ ـ **الضرائب وجبايتها:** تغيرت أصول الجباية وتغيرت الأعشار حسب المحصول مع توحيد الضرائب وانتخاب الجباة من قبل الأهالي.

٢ ـ **الحقوق العامة أو التصرفية:** تأمين حقوق الجماعات غير المسلمة وحرية تصرفهم بما كانوا يملكون وإصلاح أوضاع القرى والفلاحين والمزارعين.

٣ ـ **الأمور العدلية:** تأسيس ديوان الأحكام العدلية وإصلاح المحاكم البدائية والاستئناف وخاصة فيما يتعلق بالتجارة والحقوق العامة، وإنشاء محكمة للاستئناف في العاصمة للنظر في الدعاوى المختلطة وعند المحاكمة وإصدار قرار يحق للموقوف الاستئناف، ويحذر من استعمال القسوة معه، ويجب عدم التدخل في الأمور العدلية وقوة إجراءاتها وتنظيم أصول المحاكمات المنسقة وتدقيق وتوحيد الأنظمة.

٤ ـ **الحقوق السياسية** وحق قبول المواطنين كافة من جميع المذاهب والأجناس في مراكز الدولة وجميع مؤسساتها، وانتخاب أعضاء المجالس المحلية والمحاكم المختلطة من قبل الأهالي.

٥- الأمور المذهبية: تطبيق حرية المذهب وتأييد الصلاحيات والحقوق الممنوحة للبطارقة وبقية الرؤساء الروحانيين والأمور العائدة لهم وتقديم التسهيلات لإنشاء المدارس والكنائس.

٦- تدابير مختلفة: استقبال الوفود من جميع الولايات وفي كل عام لتقديم متطلباتهم وطلباتهم من قبل هيئة مرسلة، وتشكيل رجال أمن ورفع السخرة أي العمل الإجباري، إلغاء الرسم الذي ضم إلى الأعشار وهو ٢,٥ العفو من الضرائب قبل عام ١٨٧٢م تشكيل هيئة برئاسة الصدر الأعظم على أن تكون مؤلفة من خمسة عشر عضواً منهم من غير المسلمين، وعند الاجتماع ينظر في أمور الإصلاحات وطريقة تنفيذها.

كان أكثر المواد المذكورة أعلاه مقتبساً من القرار الصادر في عام ١٨٦٧م، إن وعود الحكومة بالإصلاحات وبعد عشرين عاماً فإنها تعلنها مرة ثانية، وهذا يؤكد على عدم تنفيذ الوعود، وإن آخر برنامج للإصلاحات والتجديدات المتضمنة والتدابير المتخذة لذلك كان بالنسبة للعدلية وتحديد الملكية بصورة قطعية من قبل محصل الضرائب وعن طريق الانتخابات وعدم التدخل من قبل رجال الضابطة من حيث الجباية وانتخاب أعضاء المحاكم والمجالس من التعديلات في قانون الولايات بموجب قرار الحكومة الوارد في هذا القانون، وقد بينت القوانين في الولايات سابقاً وإن هذا يكملها وإن الموانع التي كانت تمنع من الحرية في الانتخابات قد ألغيت، والمعاملات بين المواطنين والحكم بينهم يتم بموجب مبدأ بسيط وسهل.

إن الذين يريدون أن يرشحوا أنفسهم تم تخفيض عدد الناخبين من ثلاثة أضعاف إلى ثلثين، حيث صححت كيفية انتخاب أعضاء المجالس والمحاكم. أما القانون الباقي فإن المسلمين وما يتعلق بهم بقي كما هو، أما المسيحيون في الدولة العثمانية فقد ركبوا السفينة وأصبحوا من ركابها بعدما كانت في خطر من كثرة الشكاوى المقدمة من قبل الأهالي في الدولة العثمانية، ويعد هذا نهاية للمشكلات القائمة وحلاً مقبولاً.

ـ التدخل الأوروبي.

ـ تكليف ثلاث دول بمراقبة تنفيذ الإصلاحات.

ـ قرار الحكومة بالنسبة إلى الجنود المسلمين.

عندما أعيد محمود باشا إلى مجلس الوكلاء للمرة الثانية تم نشر قرار الحكومة المستعجل في ذلك، مما أدى إلى تأسف الدول الأوروبية على ذلك. وقبل إصدار القرار الحكومي فإن الأفكار والمطالعات التي جرت بين الدول الكبرى اطلعت عليها الحكومة وكما كان القرار لعام ١٨٥٦م الذي يتضمن الإصلاحات فقد تقرر قبول آراء مساعدة الدول الأوروبية لها، ومن الناحية الثانية إذا طبقت الإصلاحات الجديدة وكانت الأحوال عادية فإن تنظيم وتعيين المناسبات التي ستصادق عليه الحكومة وإذا كانت كافية بالنسبة إلى الأقوام المختلفة لديها وحسب الوضع الراهن أما إذا كانت الأوضاع متوترة لدرجة كبيرة فإن القرار لو صدر وطبق في هذه الأثناء فإن كثرة الغش وسوء الأوضاع ستحول دون تطبيقه، وإن النمسا وبطرسبورغ تطلبان التأمينات، فإن هيئة التنظيم بالنسبة إلى القوميات والملل والتفتيش كانت تطالب بوضعها تحت الإشراف من حيث الإجراءات، وقد صدر قرار بهذا من قبل أكثر الدول والدول الكبرى، وكما حدث في أوروبا وهذه المرة سيستلم أمر الحكومة من **دومينو** ولكن هذه التجربة الجديدة التي يتسلمها لأول مرة، وبعد المعركة التي حدثت عام ١٨٧١م فإن الأتراك وحتى الآن لم يلغوا شيئاً كما يبدو كانت الدولة مقتنعة بأنها لن تستطيع أن تفعل شيئاً في المستقبل وحدها، وعندما تم التوقيع من قبل الدول ذات العلاقة **بمعاهدة باريس** وفي هذه الأثناء أرسل الكونت أندراشي برقية إلى سفراء كل من النمسا والمجرستان بتاريخ ٣٠ كانون الأول عام ١٨٧٥م أوضح فيها آمال الدول الثلاث وأمنياتها، وإن

هذه الوثيقة مهمة وأهم المواد التي فيها: إن الدول الضامنة من أجل الاستفادة بالنسبة إلى أوروبا والدولة العثمانية والولايات المضطربة فإن المنافع والروابط التي بين الأهالي قوية وهم على علم بهذا - الاضطرابات الدامية منذ زمن - وتأمين الاحتياجات الأساسية للولايات من قبل حكام الدولة العثمانية والقيام بالإصلاحات ستكون واسطة الصلاح مع الحكومة وهذا ما يطلبونه.

إن القرار الذي صدر في ٢ تشرين الأول والذي صدر في ١٢ كانون الأول بالنسبة للتشكيلات الحكومية الجديدة يحض على القيام بالإصلاحات، وعندما أصدر السلطان القرارات فإن أول بند فيه كان موضوع الصلح مع العصاة وما يتعلق بهم، إن أمر التنظيمات وتأمينها في المستقبل والنظر في القوانين العامة والعمل بها كانت من أولوياتها ولا يمكن إنكارها، ومن أجل الإسراع في الصلح وتأمين مطالب العصاة يجب النظر إليها من الناحية المادية والمعنوية لهؤلاء، إن الحوادث التي حدثت في البوسنة والهرسك ومنذ سنوات مؤلمة ودامية وعند التحري عنها فإن مثل هذا لم يحدث في أوروبا بين المسيحيين والمسلمين بهذا الشكل الكبير.

إن المسيحيين الآن يعدون نفسهم أسرى، أما ما يجول في خاطرهم عن حرية المذهب منذ أيام الفتح فإنه لا يمكن تحمل الأحكام الشديدة المحددة، لقد انتشر قتل بعضهم بعضاً وذبحهم من قبل الأهالي، وإن التعايش السلمي الذي يريدونه هو أن يكون للدين المسيحي مثل ما للدين الإسلامي من الحقوق والقوانين، ويجب أن يتساووا فيها وليس في حرية الوظائف والشعائر الدينية الموجودة الآن فقط، وعموماً فإن الحرية ورعايتها كأنها مذهب واحد ممكنة، وعند تنفيذ القانون في الدولة العثمانية فلم تكن متساوية من حيث العمل بها ولا ترى بنودها، وعند حضور المحاكم فإن المسيحيين يجب أن يكونوا مثل المسلمين من حيث الشهادة والمطالبة بحقوقهم من دون خوف، وقد كانت هذه المسائل المهمة التي يجب البحث فيها فإنه يجب البدء بإزالة أسباب العصيان ليزول العصيان، علماً بأن الحكومة العثمانية ومنذ ثلاثين

عاماً لم تتغير أو تعدل فيها طريقة جباية الضرائب الموجودة والمفروض إذا أمكن إزالتها نهائياً، وإن كان لا بد فيجب أن تجبى من دون وساطة ويصرف منها على الولاية التي هي بأمس الحاجة إليها، إن الأراضي التي في البوسنة والهرسك غير تابعة للمساجد وإنها بأيدي المسلمين فقط حيث إن الزارعين هم من الكاثوليك والأرثوذكس وعلى هذا فإن المزارعين هم أول من بدؤوا بالمنازعات المذهبية فيما بينهم، وبسببهم عمت الاضطرابات وقد ساءت الأحوال في عام ١٨٦١م كذلك فإن إلغاء الأسر بالنسبة للقرويين كانت عاقبته وخيمة وقد وضعوا في مأزق حرج، ولهذا فعند العمل في الأراضي كمستأجرين أو شركاء فإنه يسلب منهم كل شيء، وقد صدر قرار في هذا الموضوع عام ١٨٥٨م ولكنه لم يوضع موضع التطبيق، إن الشروط التي يجب بموجبها امتلاك الأراضي بالنسبة للقرويين واستقلالهم فيها، والعمل مع المسلمين مثل الإخوة في الوطن الواحد من دون التعدي عليهم أو ظلمهم وصيانتهم من كل ذلك، كما يجب البحث في هذه الأمور وإيجاد حل لها مع اتخاذ التدابير اللازمة، إن الجماعة غير المسلمة وبسبب كثرة الوعود من الحكومة عند مراجعتها من حيث قناعتهم بعدم الجد وقلة اعتمادهم على الحكومة فإن الإصلاحات عند تنفيذها ستكون غير مقيدة بنظام معين، ويتطلب تأليف لجنة من المسيحيين والمسلمين للإشراف عليها لحسن سير العمل - (لجنة التفتيش)، وقرار الحكومة العثمانية الصادر بتاريخ ٢ تشرين الأول و ١٢ كانون الأول تم تبليغه مع القرارات الذي ذكرناها سابقاً مع التأكيد عليها، وفي الوقت نفسه فإن موضوع الصلح وتأمين مطالب البوسنة والهرسك والنقاط التي ذكرناها سابقاً قد تم قبولها من قبل الدولة ويجب تبليغها من حيث المضمون والاطلاع عليها للضرورة الملحة، لهذا الأمر والحقيقة الآن وفي نهاية البرقية لكونت أندراش فإن المطالب بالنسبة للحكومة العثمانية مشابهة لما كانت الحكومة قد اتخذته من الطرق والمسالك للتنظيمات وأدوارها المختلفة وموافق عليها من حيث التصديق والقبول بتوسيعها، ويمكن أيضاً أن

تكون موافقة للمؤتمر الذي عقد في باريس عام ١٨٥٦م الذي كانت قراراته مشابهة لذلك، وكذلك بالنسبة إلى ما طلبته الدول الثلاث إنكلترا وفرنسا وإيطاليا من خمس مواد فإنها مشابهة للقرار الثاني الذي أصدره السلطان عبد المجيد من قبل، الذي كانت أوروبا والحكومة العثمانية تتباحث فيه لإدخاله إلى قرار الحقوق العامة، وكانت النقطة الأخيرة منه موجودة عند المذاكرة والمطالعة فيما بينهما.

إن المادة التاسعة من مقررات معاهدة باريس لا يمكن أن تخطر على البال وإن ظهور المسائل الشرقية عام ١٨٥٦م يمكن تفسيرها عند التفكير فيها، إن الطلب المقدم من النمسا والتعهد المطلوب من الحكومة العثمانية ورفضها له لا يعد من الحيرة وعندما يتم تسليم رشيد باشا من قبل الحكومة النمساوية النوطة التي تطالب بها المجرستان والنمسا بصورة رسمية فإنه سيرفض قبولها على ما يعتقد، وكذلك النصائح فلو كانت تتوقف حياته عليها لرفضها لأنها من قبل الدول الأوروبية، وبدلاً من أن يتلقاها بحسن النية والقبول فإنه عدّها تدخلاً في الأمور الداخلية للدولة العثمانية، لأن هذه الأمور لا تساعدها وقد قدم بياناً بذلك، وعلى هذا فإن رشيد باشا وفي عام ١٨٢٧م وعلى عناده مع زملائه سارع إلى حل العصيان الذي حدث في اليونان، وأنه محتاط للموضوع أكثر ويعرّض المواطنين إلى التهلكة أكثر، ولهذا فقد امتنع عن قبول الموضوعات المعروضة عليه، ولكن ما لم يدم هذا الامتناع كثيراً، فإن السلطان قبل أربعاً من المواد التي عرضها **الكونت أندراشي**، وبخاصة مسألة الأموال التي جمعت من دون وساطة فإن نصفها يجب صرفه إلى البوسنة والهرسك والمادة المخصصة لذلك منافية للأصول المالية المتبعة في الحكومة، وعلى هذا فلا حاجة إلى أخذ رأي الإدارة في المجالس الإدارية واحتياجاتهم المحلية حيث تقرر صرف قسم من الضرائب لديهم، وقد أخبرت الدول الأجنبية بهذا الأمر، إن هذه البيانات المتعاقبة ربما تكون مساعدة على استقرار الحكومة واستقلالها والمحافظة عليها، وخلال أربعة أسابيع قد ترغم

كافة العصاة على الرضوخ وتقديم الطاعة للدولة، ولاسيما بعد صدور العفو العام من قبل الحكومة، وانتشرت في أنحاء العالم، حيث تم تقديم وثيقة إلى الوكلاء كافة من قبل أعضاء وطنيين مسلمين يقولون فيها: "إن الوكلاء الموجودين الآن والوعود التي أقروها لن تتغير وذلك لسبب واحد وهو أن الدول الأوروبية تريد أن تضر بالمسلمين الذين يعيشون في الفقر دون المسيحيين، وأن أي دولة أجنبية ترفه المسيحيين على حساب الإضرار بالمسلمين، والمطلوب إزالة الفساد في الإدارة والحكومة وإعادة الدولة إلى عذريتها"، وبصراحة فإن الأعمال التي ترتكب من دون مراقبة أو تكون غير خاضعة لنظام هي من الهلوسات والأعمال الجنونية للسلطان.

إن السلطان المستبد في تركيا، وبدلاً عنه يجب تأليف هيئة وكلاء من جميع المواطنين بدون تفريق بين دين أو مذهب وهيئة مبعوثين مع حاكم عاقل للعمل، فإن تركيا عندئذ ستتخلص من هذه المشكلات وإن هذا هو الحل بالنسبة لمسالة الشرق، وهذا ليس مخالفاً لأحكام القرآن، لأن الحكومة ستكون تابعة أساساً لنظام انتخاب الحاكم.

إن السلطان الذي هو وكيل عن عامة الشعب ويستعمل هذه الوكالة بسوء يجب عزله، وإذا حاول المقاومة فإنه يعرض نفسه لغضب العامة، وكانت حكومة السلطان عبد العزيز في حال يرثى لها، وإن هذه النشرة تدقق في الخدمات المطلوبة كافة لخدمة الشعب، وإن فيها نقطة تلفت النظر وهي الزراعة والتي كانت مطبقة في الولاية الوحيدة التي يديرها مدحت باشا حيث تستعمل الطرق الحديثة وهي ولاية طونة التي يذكرونها وبعدها وعلى هذه الصورة فإنهم يتابعون الكلام بموجب القانون بدلاً من تخليص الدولة من حاكم فاسق ومجنون يجب أن تقدم له يد المساعدة، وإن خلع حاكم مجنون وفاسق مثل عبد العزيز أتعجب كيف لا يتم تغييره، إن الذين كتبوا هذا الكلام قد صدر عن إحساسهم وشعورهم بذلك فترجموه كما يريدون.

إن موضوع سلامة الحكومة في هذا البيان تم تدارسه فوراً وإن هذا في نظر أوروبا يعدُّ من أهم التحركات والقرارات المعلنة، أما الفرمانات الصادرة عن الحكومة والسلطان والمساعدات للمسيحيين ربما تكون مخرجاً لهذا الوضع وحتى الآن فالأمور مجهولة وفي المستقبل ستقدم التسهيلات والمساعدات كافة للمسيحيين، وربما تكون هذه النشرة معاكسة لمصلحتهم حسبما اتخذتها الدول الأوروبية.

أمرت الدول الأوروبية ممثليها بالاجتماع فوراً مع مدحت باشا ورفاقه المعروفين بالأفكار النيرة وأمرتهم بالقيام فوراً بوضع حد للسلطان عبد العزيز، وعندئذ ستكون الدولة العثمانية بخير وستتغير الأوضاع حتى قبل أن يحس السلطان بالأمر ويحتاط له، فسيكون أمر عزله جبراً مما قد يؤدي إلى أمور مؤسفة، وإن تأمين الموازنة المالية سيتحسن عند عزله، كذلك فإن نظام القانون المالي سينفذ بسرعة، ولدى إبلاغهم فإن الدول ستكون مساعدة لهم لتأمين الميزانية، وسيؤدي تطبيق هذا القانون إلى السكون لمدة من الوقت، ولا نريد حلاً لأي مسالة ولا حتى مسألة البرلمان المقررة، نريد مجلساً من الشعب للوقوف في وجه السلطان.

إن هذا المجلس على الطريقة الإنكليزية وشروطها، وإن تأمين بعض القوانين من ذلك يكفي حالياً لاستقرار الوضع، إن هذه الحكومة التي تريد أن تزيلنا من الوجود إذا ما زالت وقامت بدلاً عنها إدارة عاقلة على مبدأ الحرية فإن الجميع سيعيشون أحراراً ويعملون أحراراً ويكونوا سعداء، وإن هذا مشابه لما حدث عام ١٨٥٨ممع حسين باشا والانقلاب الذي كان يديره حيث كانت التهديدات أقل من الآن، وبعد مدة فإن فجيعة السلطان سليم الثالث ومصطفى الرابع تمر بالخاطر، وكذلك الوقائع المهمة التي حدثت، وهذا يؤكد أن الوطنيين المسلمين لم يكونوا على خطأ.

الباب السادس عشر

ـ معاهدة برلين. اقتتال البلغار.

ـ خلع عبد العزيز. مشروع القانون الأساسي.

ـ الحرب في الصرب والجبل الأسود.

ـ خلع مراد الخامس.

ـ جلوس السلطان عبد الحميد الثاني.

حصل الدبلوماسيون الأوروبيون على الموافقة من الحكومة العثمانية أما الثوار في الهرسك فلم يوفقوا، وأما الشعب ونتيجة لحال الظلم والقهر التي كان يعيشها فقد رفض أيضاً العفو العام الصادر، وتم عرض الشروط المطلوبة عن طريق النمسا من قبل الحكومة العثمانية وهذه أيضاً تم رفضها ولم يقبلوا بها.

بدأ الصرب والجبل الأسود بالاقتتال فيما بينهما، وهناك وعد بأن يمدوا بالرجال والسلاح حيث كانوا على اتفاق مع العصاة البلغار وكانوا مقتنعين بذلك، وقد قرروا الاستمرار في العصيان، وقد أثارهم الهيجان من البلغار عندما رأوا التحركات والرغبة في الدفاع عن الوطن، ولهذا فقد تطورت الأوضاع وأصبحت الاضطرابات كثيرة.

كان المسلمين أيضاً في حالة هيجان، وقد كان ينتظر أن تندلع الثورات في جميع الولايات الأوروبية والآسيوية في الدولة العثمانية، كما ينتظر أن تكون هناك ثورات ضد المسيحيين في الدولة.

وأخيراً وفي عام ١٨٧٦م وقرب قلبه ظهرت بوادر الثورة وحركة العصيان وبعد مدة في **سلانيك**، تم اغتيال **السفيرين الألماني والفرنسي**، وإثر ذلك فقد عقدت كل من النمسا والمجرستان وروسيا وألمانيا اجتماعاً من الوكلاء

للتباحث في مجريات الأمور، حيث أعلن عن وثيقة رسمية محررة سميت بمقررات برلين وهي مشابهة لما قدمه **الكونت أندراشي** من حيث المضمون، ولكنها أشد من حيث التعلق بها، وسأقدم أيضاحات متعلقة بها تفصيلاً وبالترتيب، إن هذه المواد المطلوبة من الحكومة العثمانية يجب العمل بها وهي سبع مقررات:

١ - إرسال السفن الحربية من قبل الدول العظمى لحماية المناطق الخطرة والمحتمل خطورتها من جهة البحر.

٢ - ترك السلاح وعدم التشبث به.

٣ - الاجتماع مع العصاة والاتفاق معهم على ما سيجري بعد الصلح.

٤ - تضمين التكلفة المادية بسبب العصيان.

٥ - الاجتماع من أجل الإصلاحات وتشكيل لجنة برئاسة أحد الأهالي المسيحيين وتكون مختلطة.

٦ - عودة الجيش العثماني إلى الخلف.

٧ - حمل السلاح من قبل المسيحيين وحماية القناصل الأجنبية في الولايات.

كانت الحكومة العثمانية تنظر إلى آخر جملة في هذه المقررات بدقة وهي: عند انتهاء المدة لعدم التدخل، وإذا لم تثمر المساعي من الدول وإذا فات الوقت فإن الحكومات الثلاث ومن أجل الصلح والسلم والحفاظ عليهما ستتخذ التدابير اللازمة، وعند المذاكرة بينهم يجب الاتفاق والائتلاف على القرارات. إن إنكلترا ومنذ تم الاتفاق والتوقيع من قبل الدول الثلاثة مع الحكومة العثمانية على معاهدة باريس التي تضمنت رعاية موضوع الشرق فإنها لا تنظر إليها بعين الرضا ولكن عندما رأت مطالبة الحكومة العثمانية من قبل هذه الدولة بالتهديد والزجر على القيام بالعمل المطلوب قررت الاشتراك معهم في هذه القرارات التي تمت في برلين، إن الحكومة الفرنسية رأت أن أوروبا ومساعي الصلح بالنسبة للحكومة السلطان مستحيلة نظراً لاختلاط الأمور في السرايا حيث لم يعد يعرف من الحاكم ومن المحكوم،

وحدث ما كان متوقعاً فإن العاصمة استانبول ومنذ زمن فيها جماعة تشتري السلاح والبارود وتهيج الناس ضد الحكومة، وفي ١١ آذار عام ١٨٧٥م قدموا طلباً إلى السلطان عبد العزيز مطالبين بعزل الصدر الأعظم محمود باشا وشيخ الإسلام متهمين إياهم بعدم المحافظة على الدولة ومنافعها، وإن السلطان قد توجس من ذلك خوفاً من أن يزداد ويتطور أمر العصاة، فأمر بعزلهما وعين بدلاً منهما محمد رشدي باشا الصدر الأعظم وخير الله أفندي شيخ الإسلام وحسين عوني قائداً للجيش، إن السلطان عين هؤلاء آملاً الاستفادة منهم وقد اتهموا فيما بعد بأنهم عزلوا السلطان وقتلوه أيضاً، إن السفير الفرنسي قدم تقريراً في ١٧ آذار عام ١٨٧٥م يقول فيه عن السلطان: "يرى كأنه يساير الأمور، ولكن الشعب لا يصدقه"، وعندما تتم الموافقة على مطالب العصاة فإن نتائجه سوف ترى فيما بعد.

وقد تم ظهور وقائع تؤكد صحة هذا القول من دون مبالغة، والحقيقة أن غليان الشعب وتعصبه يزداد يوماً بعد يوم وفي كل مكان يعامل فيه المسيحيون بقسوة ومهانة، ولهذا فإن الأخبار الواردة إلى السفارات كانت مليئة بالحوادث في قبرص واليوم الثاني في مناستر وبعده في الأناضول حيث حدثت حوادث عديدة ومؤسفة.

إن هذا الغليان التعصبي أيضاً كان يحدث في جدة ودمشق وكان ينتظر أن تحدث فيه أحداث دامية، وبعد عدة أشهر حدثت نكسة، حسبما قاله السفير الفرنسي، وهذا ما كان الموطنون من المسلمين يتمنونه ويتوقعونه، ففي ٣٠ آذار عام ١٨٧٥م تم خلع السلطان متهماً بأنه يريد خراب الدولة، وكان ذلك بالاتفاق مع روسيا وخدمة لها، وتم تعيين أخيه مراد أفندي بدلاً عنه، ومن قبلهم عمه سليم الثالث الذي كان له مجدد الإصلاحات، فقد تنازل عن السلطنة لكثرة الخصومات، عندما جلس السلطان الجديد مراد أفندي واستلم الحكم فإنه كالعادة كان يتطلع إلى إدارة حكومة جيدة وتحقيق آمال الشعب، وصراحة فإن أفكاره وآمال من أوصلوه إلى العرض هي

التي خلعت السلطان الذي قبله وقد أعلن جلالته أن الحرية هي مطلب الجميع في هذا الوطن، والحصول عليها أيضاً مطلب الجميع، ولهذا يجب عدم إهمال المجالس والمنافع التي يقومون بالتدابير والإجراءات من أجل ذلك، وإنه موافق عليها، كما أنه يجب عدم إهمال مجلس الشورى وإصلاح التعليم والشركات وتخفيض مصروف القصر والسلطان إلى مبلغ ٦٠ كيساً في السنة، وعدم المطالبة بالنفقات الزائدة من قبل السرايا والقصر... إلخ.

هذا هو بيان **السلطان مراد أفندي** الذي وجهه للحضور ونتيجة الكلام أنه سيحكم بالعدل وعلى مسلك تطوير النظام وسيرقى بالشعب ويحقق آماله وسيكون طريقه إلى الأمام، إن الشعب لم يصدق شيئاً مما قاله، وإن المسلمين لجهلهم بالأمنيات الممتازة المقدمة في أول الأمر كانوا مصدقين، كما أن الشعب قابل عزل العزيز بشيء من الحزن مع أنه تم بموجب فتوى شرعية، ولكن الأزمة مرت بسلام.

كان أصحاب الأفكار النيرة غير راضين عن هذا العزل من الناحية السياسية ونتائجها، وكذلك كان الوضع بين المأمورين وحتى بين علماء الدين على اختلاف أفكارهم، وإن اتحاد الفكر بين الوكلاء لم يكن موجوداً حسبما يظهر.

كان الصدر الأعظم محمد رشدي باشا وشيخ الإسلام وقائد الجيش حسين عوني من أصحاب الأفكار المعتدلة، وكانوا معارضين لهذه التبدلات السياسية مع قبولهم الرقي والإصلاحات الجديدة، إن شباب تركيا التي يرأسها مدحت باشا منذ القدم كانت تستعد لوضع لوائح للقانون الأساسي، وإنهم سيحاولون الانتهاء من كتابتها، ولكن وزير الخارجية راشد باشا والمأمور الخاص للمجلس خليل باشا ومعاونه مدحت باشا اتفقوا على أن يكون العنصر الإسلامي هو المتفوق محاولين الحفاظ على هذا المبدأ قدر الإمكان عندما يتم انتخاب الحكومة الجديدة لإدارة الدولة وحريتها، فإنه كانت مقتنعاً بذلك.

أما الصحف والجرائد ورغم المراقبة الشديدة فقد تجرأت وكتبت عدة مقالات فيما بينها مناقشات ومباحثات عن الوضع وبخاصة في العاصمة استانبول فإن الصحيفة "بصيرة" المخصصة لآراء كبار السن في الدولة والحكومة فقد كتبت: "عندما يقرر تشكيل مجلس الشعب عندها يجب أن يتباحثوا فقط في موضوع المال والتجارة وأمور الشركات ضمن صلاحياتهم"، وبحسب نظر الجريدة فإن المسيحيين بموجب النظام الجديد إذا كانوا مثل المسلمين فيجب عدم قبولهم في الجيش وفي هيئة الوكلاء في الولايات والمراكز الحساسة في الدولة، لأنهم إذا استلموا هذه المراكز فإنهم سيكسبون قوة ومنعة، وبعضهم سينكر النعمة التي فيها وينقلب إلى عدو، فلا ينتظر منهم الصداقة إذا استلموا فإن هذا يكون غفلة من الدولة.

أما صحيفة "وقت" وهي تتابع أفكار الشباب التركي والإصلاحات في القرار الحكومي من حيث الحقوق والمساواة، فإن الوقوف ضد هذا القرار، يعد منافياً للإنسانية، وترد الصحيفة عليهم بهذا الجواب: "إذا اتبعت الدولة نصيحتكم فإنها ستجر إلى التهلكة، إن الظلم والجور من إدارة الدولة قد مضى والجمعيات التي تدعون الاختلافات فيها فإنها لها حسابات وطنية وليست من تأليف أحد، وإذا أردنا أن نرى شعب تركيا قوياً منيعاً فعلينا أن نوحد الجهود من أجل حق الجميع في المساواة ووظائفها الأساسية كما يجب القبول بهذا الأمر لأن الشريعة ليست مخالفة له".

غير أن الصحيفة "بصيرة" ردت على قولهم: "إنكم مخطؤون، إن الشرع لا يوافق على هذا القدر من مختلف الأمور، وإذا تم قبول فكرتكم فإن الخلافة والإسلام سيزولان، وعلى هذا فإن قوتنا في الإسلام وبناء على طلب بعض الخونة يجب ألا نفقدها، ومع مرور الوقت فإن هذه المناقشات ونتائجها ستفقد هذه القوة، وإن مدحت باشا إما أن يصل إلى الصدارة وإما أن يسقط من موقعه في الوكالة، ولكن في الحقيقة فإن مدحت باشا مثل رشيد وعالي وفؤاد باشا يعتقد أن سلامة الدولة كانت مرتبطة به، ولهذا لم يكن أمامه

إلا السقوط أو النهوض، ولكنه لم يكن مدققاً مثلهم، لكن السلطان لم يكن له مثل هذه الحنكة والمهارة في السياسة، ويعد السلطان مراد من أكثر الناس عداء لمدحت باشا، حيث كان يحاول إزالته من الحكومة، ولكن نفوذ السلطان كان لا قيمة له لأنه تحت وصاية الوكلاء وهو راض عن الحكم، ومن هذه النقطة فإن الوكلاء كانوا يقدمون الشكر للسلطان ولا يفعلون غير ذلك، وقد أعلن أن السلطان الشاب مريض جسدياً وعقلياً وأنه لن يشارك في إدارة الدولة بعد اليوم، هكذا تقول الشائعات ويؤكدها المأمورون، وبعد مدة أصدر شيخ الإسلام فتوى تقضي بأن السلطان عاجز ومريض جسدياً وعقلياً ويجب تعيين أخيه عبد الحميد بدلاً منه، وفعلاً استلم الحكم بتاريخ ٣١ آب ١٨٧٦م، وفي هذه الأثناء كانت الحكومة تهاجم من جميع الجهات ولم يكن لها سوى مراجعة الشباب الوطني المسلم، وكانت مدة حكم مراد قليلة، وقد وقعت الحرب في منطقتي الجبل الأسود والصرب، ودعت الدولة المسلمين إلى حمل السلاح، وإن القوات التابعة **للأمير ميلان والأمير نيقولا** بدأت بالهجوم بشوق وحرارة واندفعت إلى ساحة الحرب، ولكن الجيش العثماني ردها بكل بسالة فانهزمت وولى أفرادها مدبرين إلى حدودهم القديمة وظل الجيش العثماني يلاحقهم حتى وصل إلى الصرب والجبل الأسود، وفي هذه الأثناء فإن **الأمير نيقولا والأمير ميلان** طلبا من إنكلترا التوسط بينهما، ولكن الحكومة رفضت هذا بسبب أن أحمد أيوب باشا كان قد استولى على قسم كبير من الصرب، وحاولت إنكلترا المحافظة على ملكية الأميرين ومنحت البوسنة والهرسك الحكم المحلي والذاتي، وفي أثناء المناقشات فإن الدبلوماسيين الروس حاولوا بشتى الطرق منع الائتلاف والاتفاق، غير أن الحكومة العثمانية وبناء على طلب الدول الغربية قررت التوقف عن الحرب مدة ستة أشهر، وكلفت الحكومة الروسية **الكسبناج** بالتكلم في هذا الموضوع، فأعلن رفضه لهذا القرار وطالب بإنهاء الوضع نهائياً وفي الحال.

إن معنى ذلك هو أن روسيا تريد الحرب وكذلك فإن اللورد دربي والسفير الإنكليزي في العاصمة كانوا على هذه القناعة، وغير ذلك فإن روسيا كانت تطالب بالتأمينات لأن العساكر الأجنبية لن تشغل الأراضي العثمانية وتدافع عنها، وفي الحقيقة فإن روسيا كانت تدعي الصلح، ولكنها كانت تدير الأمور نحو هذا الهدف، والسبب الحقيقي هو أن السفن الحربية الأجنبية ستدخل المضيق في استانبول وسيكون لواء من الجنود الروس في البلغارستان، وإن النمسا والمجرستان ستحتل البوسنة والهرسك وسيكونان من نصيبهما مؤقتاً، وزيادة على ذلك يجب أن تكون التدابير في العاصمة من صياغة لجنة من الأوروبيين، وإن الحكومات الأجنبية لم توافق سوى على الفقرة الأخيرة.

البَابُ السَّابِعَ عَشَر

القانون الأساسي العثماني.

كانت الاضطرابات في الدولة على أشدها، ومهما كانت الوعود بتطبيق الأحكام ومهما حلف من الأيمان المغلظة فإن أحداً لم يعد يصدق: القرار الحكومي ـ الأوامر السلطانية، ومع أنه كان بالإمكان الاستفادة منها، وفي نظر الجميع كانت الإصلاحات والقرارات مثل شركة مفلسة تقدم شيكاً ضخماً بلا رصيد ولا قيمة له.

إن الحكومات الإسلامية لم تؤمن الشرق وهي عاجزة عن القيام والنهوض به، ومن أجل تحقيق ذلك يجب تسليمه إلى الأجانب، إن سقوط السلطان والخليفة بالنسبة لأوروبا هو خلاصها من التسلط والمراقبة والتفتيش، وهي لن تتمكن من تنفيذ أهدافها إلا بسقوطه.

إن مستشاري عبد الحميد عندما طرحوا مثل هذه الأسئلة كأن الدولة في أولها من حيث التنظيمات وفي موضع مهلك للغاية على حد تفكيرهم، وما حدث أيام السلطان محمود الثاني للشعب فإنها مازالت قوية البنية ويجب إثبات هذا لأوروبا، إن الحكومة العثمانية تستطيع أن تحل المشكلات وحدها من دون تدخل أجنبي.

إن عجز الحكومة ليس له أي اعتبار إلى أقصى حد في هذا الوقت، ولهذا قررت التمسك بتطبيق الشروط وهي تأمين الحقوق للأقوام المختلفة في الدولة مع ضرورة تشكيل مجلس من الشعب بضمان وكفالة الدولة، وقد كان هناك ثلاثة مستشارين مسيحيين بإشراف **سرور باشا** وكذلك ستة عشر مأموراً مخصصين للملكية وعشرة علماء من الفريقين، ويهدف هذا الاختلاط للموافقة على المواد الأساسية للقانون العثماني، وبدأ الاجتماع في مركز الحكومة العثمانية، كان أكثر المحاضرين من ذوي الأفكار الحرة والمطالبين بالحرية مثل شباب تركيا، وشارك في هذا الاجتماع **مدحت باشا**

وفاضل باشا ومعهم عدد من المفكرين، إن مسألة تحديد حقوق وصلاحيات السلطان دافع عنها خير الدين باشا عام ١٨٦٨م ولم يعترض عليه أحد، وقد كتب هذا الدفاع على رأس قائمة الإصلاحات الضرورية وبرنامجها، ولكنه في ذلك الزمن فإن قسماً من الحقوق العائدة إلى السلطان وعند تشكيل هيئة المبعوثان والمذاكرة فيه فإن الاختلاف في حقوق السلطان بدأت بالظهور، لأن هيئة العلماء وقبل عشرين عاماً لم توافق على تطبيق حق المساواة بين أفراد الشعب، وإن القرار الحكومي يؤكد على حقوقهم المدنية والسياسية، وتم قبول المسيحيين لحضور المجلس، إن هذه النقطة بالذات والملتزم بها هو شيخ الإسلام في موضوع قبول المسيحيين في المجلس حيث لم يبد رأيه فيه وإن المقاومة التي توجه هذا القرار تركها من حكم شرعي، إن هذه المذكرة الخطية صغيرة وعند معرفة ما توصلت إليه بشكل قطعي ونتائجها فإن الحكومة فيما بعد سترسل لجنة للتحقيق في ذلك وإجبار الدول المعنية بذلك وسوف يكون مناسباً لها.

أرسل صفوت باشا تاريخ ١٢تشرين الأول عام ١٨٦٧م تقريراً مفصلاً يقول فيه: إن التشكيلات التي وضعت موضع التنفيذ قبل عشر سنوات في الولايات هي بمثابة اشتراك جميع المواطنين في الحكومة، ولأول مرة فإن هذا التجديد المنتظر يؤمن أمنيات المواطنين كافة، وإذا أردنا أن نتعرف على أي صورة فيجب مقارنتها فيما قبل هذا من مقتضيات الأحوال السابقة، وما قابله من مشكلات، إن الخدمات التي تطبق في الولايات من دون قرار بالنسبة لخدمة المواطنين والخدمات العمومية والمساوئ التي يواجهها ندرك أن سببها العناصر الموجودة في الإدارة المركزية، وقد ثبت ذلك بالمشاهدة، إن الأنظمة في الإدارة المركزية والولايات يتوجب إيجاد مجلس موحد لها مشابه لما في الولايات وملاحقة الإدارة المركزية له، والآن ولتدارك الأمور فإن الأعضاء المنتخبين من قبل الشعب في العاصمة يتم تأليف مجلس عمومي لهم يجتمعون كل عام في العاصمة، لدراسة قانون الدولة والضرائب المالية، وأيضاً سيتم

إحداث مجلس أعيان ليس من قبل الدولة بل من قبل الشعب، وصلاحيته أيضاً يقررها الشعب وحقوقهم تكون حائزة عليه، إن الإقدام على العمل بهذه الصورة المراد منها محاولة الدولة العثمانية أن تسبق الأوروبيين حيث إن الصرب والبلغار الذين ضمتهم أوروبا بالنسبة لتطبيق القرار وتفرعاته وقبل الموافقة عليه، فإن أوروبا التي كانت تطالب بتشكيل جماعة من الذين يسمح لهم والمرخصين للبت في الإصلاحات الخصوصية وذلك في العاصمة العثمانية، إن هذا السبق من قبل الحكومة العثمانية هو من الأمور الزائدة التي لا لزم لها حيث يترجم هذا العمل على أنه تأكيد على الفشل.

وفي ١ كانون الأول عام ١٨٧٦م فإن القانون الأساسي تمت تكملته وكان يشمل الأقسام كافة، وذلك لكي يكون موافقاً للعموم الذي يجب أن يتحمل المسؤولية من أجل إجراءاته، ولكن الموافقة لم تكن كاملة حسب أفكار مدحت باشا، وسأوضح هذا فيما بعد، إن اللائحة التي نظمها مدحت باشا لأول مرة كانت أوسع وأشمل من هذه القوانين وكانت بإشراف **سرور باشا** وجماعته من الأعضاء الموافقين على هذه التنظيمات، وكذلك كانت قطعية، وفي الوقت نفسه كان مدحت باشا رئيس لجنة الشورى وله ولرفاقه حق الاطلاع على هذه القرارات، وكانوا يحاولون لآخر دقيقة، ولكن في الحقيقة فإنه عند التدقيق تبين وكأنها مسألة واحدة.

إن القانون الأساسي وعند وضعه بصورة قطعية وفي منزل مدحت باشا تم طي موضوع قبول المسيحيين في الجيش وشهاداتهم في المحكمة بناء على رغبة الصدر الأعظم رشيد باشا.

إن القانون الأساسي للحكومة العثمانية وفي تاريخ ٣٢ كانون الأول عام ١٨٧٦م أرسل صفوت باشا رسائل إلى الدول الأوروبية وأخبرهم بهذا القانون قبل البت فيه، ولأن أوروبا لم تستطع الممانعة فقد أعلن عنه في اليوم نفسه الذي انعقد فيه الاجتماع من قبل اللجنة، إن هذا الحادث مهم وإن وزير الخارجية أبلغ سفراء الدول الأجنبية بهذه الصورة، وفي يوم السبت الذي تم فيه

التصديق على القانون الأساسي وقوبل بالمسرة والفرح والمظاهر المفرحة وبطريقة معتدلة، وتم الإعلان عنه عن طريق إطلاق المدافع، وإنه يوم في تاريخ الدولة لا يمكن أن ينسى.

تم إبلاغ جميع سكان العاصمة بهذا الحدث المهم، وحيث بدأ الأهالي بالاحتفالات ليلاً ونهاراً، وكذلك فقد مدحوا السلطان بإحساسهم وحسن عملهم شاكرين له إحياء الملك والدولة وما قدم من التشبث بتجديد القانون وتوفيقه بهذا الرأي السديد واعتماده عليه.

إن هذا يعبر عن الائتلاف بين المسلمين وغيرهم وتلك كانت أمنياتهم جميعاً، ويمكن أن يبلغ هذا لمن يلزم وعند الانتهاء فإن مخاوف الصدر الأعظم مدحت باشا الذي تسلم الصدارة منذ ثلاثة أيام لم تنته حيث قال وبلسان بليغ: "**إن هذا العمل مترجم لحس وسرور ومباهاة جميع المواطنين في الدولة العثمانية، إن الحرية العادلة والمساواة في هذا الدور تعني المدنية الحديثة والقوانين الجديدة فإنه وبلسان أبناء الوطن يوضح هذا**".

تكلم **صفوت باشا** لإزالة الشبهات عن هذا القانون وبقائه ودوامه وربما تعرض بعض الصحف على هذا قال: "إن تطبيق القانون الأساسي وتنفيذه فوراً يثبت لمن له شك أو شبهة فينا حسن المقدرة ونقولها بصراحة: "**إن السلطان هو الذي أمر به ويطلب منكم تنفيذه لأن السلطان يحس كما يحس المواطنون بالحاجة الماسة لتطبيق هذا القانون الذي هو أقوى وأحسن للمستقبل**".

إن القرارات الصادرة من قبل التي صدرت الآن هي القانون الأساسي وإذا أردنا المقارنة بينهما نجد أن الفرق كبير جداً، وهذا القانون ليس وعداً، وإنما هو يشمل جميع نواحي المواطنين كافة، ولا يستطيع أحد أن يغيره أو يوقفه إلا السلطان مع موافقة الشعب، إن هذا القانون حقيقي وقطعي بحسب ما أوضحه صفوت باشا فإن هذا القانون الأساسي من تعاهدات الشعب والسلطان، وهو عمل لا يمكن فسخه إذا لم يكونا موافقين عليه، وإذا لم

يكن البرلمان موافقاً فإن السلطان لا يستطيع إيقافه أو تعطيله أو تبديله لأنه قانون عالٍ جداً، وقد أعلن وزير الخارجية أن اعتماد القانون وتنفيذه سيتم لاحقاً.

لم تنظر أوروبا إلى هذا الأمر بأهمية ولو كان العمل بالحيطة والحذر والتواضع فإن الشبهات لن تصل إلى هذا الحد، لا أريد الآن أن أحلل قانون عام ١٨٧٦م.

إن هذا القانون كامل ومنطقي وهو مقتبس من الدول الأجنبية، وليس مثل القرارات القديمة التي تشبه الإطار الفارغ ولا شيء غير ذلك.

إن القوانين الحديثة تشبه ما في إنكلترا وفرنسا من حيث القوة والحرية وحقوق المساواة الواردة فيها، ومع ذلك فإن هذه النقطة مهمة جداً، إن الشريعة قانون مقدس وباق ودين الدولة الإسلام وهذا معلن عنه، وعلى هذا فإن مدحت باشا قال كما هو مكتوب في لائحته: "الدولة إذا أرادت أن تكون دولة فإن الدين لا علاقة له بها".

وقد قبلت القاعدة الأساسية لهذا، إذاً: إن السلطان بالنسبة إلى الشعب يحتفظ بلقب خليفة المسلمين، وإن كان هذا فإن الحكومة قد أصبحت على شقين الروحاني والجسماني، وقد أعلن عن ذلك بلا تردد، إذ إن الإصلاحات القديمة لم نكن نستطيع القول بإنها تطبق، إن الحكومة من الناحية الروحانية قد مضت نهائياً، وإن لائحة مدحت باشا تنص على أن السلطان ما يزال يحتفظ بلقب الخليفة، وبعد المناقشات مع هيئة العلماء تم قبول هذا الأمر وكان في غاية الحرية له، لأن الأديان والمذاهب كافة التي كانت في الحكومة كانت على قدم المساواة وجميعها تحت حماية الدولة، وقد كان يراعى قرار هيئة العلماء.

إن كلمة "عثمانلي" تعني جميع المواطنين من جميع الأديان والمذاهب، ويسمى أيضاً زميل الوطن أو إخوة الوطن وهي تجمعها معاً في هذا التجديد، ولكن الكبار من الرجال هم من الممكن أن يقبلوا مثل هذا البرنامج، الذي يخالف أحكامهم؟ وهل يمكن أن يكونوا تابعين لهذا القانون الجديد؟ وعلى

كل حال فإن أول خطوة نحو الشهرة قد خطت وإن الموانع التي كانت والمشكلات العائقة للقانون الأساسي لعام ١٨٧٦م قد زالت ولا يمكن إنكارها أو الشك فيها، لأن السلاطين الذين كانوا هم الحكام الفعليين ولم يبق لهم سوى اسم وصفة الخليفة فقط، وربما يكون مثل ما في الدول المسيحية لأن الحكومات هناك مؤلفة من المبعوثان بمعنى مجلس الشعب والبرلمان، وإن اشتراك الخليفة في الحكم سيكون منحصراً بحدود بسيطة في الحكومة، بمعنى أن ينحصر في زاوية محددة وبمسؤولية محددة، إن القانون الأساسي يرجح الشريعة الإسلامية وربما يدعو المسلمين إلى التفوق، وذلك مما يسبب بعض المشكلات، ولكن الحكومة التي تمثل الناحية الجسمانية للدولة بالنسبة للاستقلال المدني والسياسي الذي لا يمكن التنازل عنه مع مراعاة القانون الأساسي، وعندما قدم صفوت باشا تقريراً في ٢٦ كانون الأول للتباحث في هذا الموضوع قال: "إن القانون الجديد لا يضمن الأمور الدينية لعدم الحاجة إليها، وإن الإصلاحات وتطبيقها لا يوجد مانع ديني لها، ويرجى بيان ذلك". ومن المؤسف في هذا أن الشرع يبدو وكأنه لا يوافق الترقي والتجديد، وكانت هذه الفكرة من طرف واحد ولا يجب أن ننسى هذه الناحية، إن شيخ الإسلام أفندي وكبار العلماء عند التباحث في موضوع القانون الأساسي كانوا مع المجتمعين، حيث إنهم كانوا مكلفين بالحفاظ على الأحكام الشرعية، ولا يمكن أن يوافقوا على أي مقرر يمس الشرع والدين، وهذا ليس من قبيل الدعاية، ولكنه الحقيقة، إن القانون الأساسي العثماني والنقطة الثانية المهمة فيه التي تعد حجر الأساس كان مثل قانون الولايات بقوته وتنفيذه، أما مجلس الأعيان ومجلس الشعب فقد كانت أكثرية أعضائه من المسلمين، لأن القانون ترك لهم بعض الصلاحيات في هذا الأمر، وإذا كان للسلطان علاقة فللتعيين وفي حال العزل والتقاعد، ولم يكن بينهما فرق والمتعلق بالأحكام من حيث الحقوق الأساسية لا يمكن الاعتراض عليه، وللتوضيح فإن أكثر المأمورين والأعيان الذين في الدولة هم

من المسلمين، وإن الذين معهم في البرلمان من العلماء والوزراء الذين إذا صدر أمر بتعيين عدد من خارج هذه اللجان فإن السلطان سيرجح المسلمين على بقية الملل ولا شك في هذا، أما عن كيفية مجلس الشعب فإنه على مبدأ انتخابي مختلط، إن هذا النظام الصغير وتفرعاته بيد الولاة وإن المبعوثين من القضاة أو الولاة فإن أكثرهم ينتخب من قبل أعضاء الولايات، وإن المنتخب لهذه المجالس وكما أوضحت سابقاً هم من العنصر الإسلامي أكثر من المسيحي.

إن تدخل المأمورين بالانتخابات كثيراً وإن طريقة الانتخابات كلما كانت فوضوية فإن وضع المرشح سيتأثر بها، وإذا دققنا النظر بالنسبة لانتخابات المجالس المحلية والمعاملات فيها وعددها فنجد أنه في القضاء ثلاثة مبعوثين، وفي المحافظة أربعة وفي الولايات خمسة وهي مؤسسة على هذا المبدأ، إن الانتخابات بهذه الصورة تمنع الاستقلالية وحرية الرأي والنتيجة فإن أوضاع المواطنين الاجتماعية في الدولة العثمانية إجمالاً ستكون التفرقة السياسية والدينية والتربية والأخلاق بالنسبة للذين لديهم من الأفكار والآمال ما يوافق فكرهم على اشتراك الجميع بالحكومة وقواعدها الموافقة بلا وساطة الانتخابات وأصولها وحق لمن له حق الانتخابات أن يدفع من أجل ذلك ضريبة قليلة أو كثيرة والتقيد بالشروط اللازمة، وإن تطبيق مثل هذا صعب جداً وإن الحكومة المركبة من المسلمين، عند ذلك سيتعرض العنصر الإسلامي إلى التهلكة بهذه الطريقة، إن التحرك من ناحية واحدة لا يمكن قبولها، وعلى هذا تم وعلى أساس هذا التشكيل، وبموجب قاعدة الحرية والمساواة ومجلس المبعوثان لا يقبل بها، وإن أحداث مثل هذه المجالس ما الفائدة المرجوة منها؟

وما قيمة القانون والشروط بالنسبة لهذا الوضع؟

لقد جرت الانتخابات بعد مدة وإن الدول الأجنبية لم تبت في هذا الموضوع بعد، وكان أكثر المنتخبين من الأئمة ومخاتير القرى في العاصمة، وإن التفريق والتعيين يتم من قبلهم بمعنى المستشرقين، وأما في الولايات فإن

المبعوثين كان أكثرهم ممن اختاره الوالي من المأمورين ومحصلي الأعشار، وقد أرسلوا إلى الاجتماع، إن أكثر المجتمعين يمكن تقديرهم لأنهم من الموظفين في الدولة، وبهذه الصورة فإن مجلس المبعوثان الذين هم في أكثرهم مطيعون للدولة وملتزمون بها كانوا يسمون عند العامة (نعم موافق يا سيدي)، وقد كانت شبيهة بمجلس الشورى.

إن القانون الأساسي لعام ١٨٧٦م بحد ذاته لم يوضع بنية خالصة وتصميم صادق ولا يمكن أن يكون هكذا، لأن إرضاء العنصر الإسلامي مخالف له، وإن كبار السن من الأتراك هم الذين يقومون بالمهمات وكان أكثرهم من العلماء ورجال الدين، وإنهم عند الاجتماع كانوا معارضين في أول الأمر، أما جماعة شباب تركيا فكانت ترى أن خلاص الأتراك يتحقق في هذا الاتجاه وإنهم لم يتركوا شيئاً من العادات القديمة، ولا شك بأن هذا الأمر انتشر بين أفراد أوروبا وذوي الأفكار الحرة ووصل الأمر إلى حد التفرقة بين الدولة والدين في إدارة الدولة حيث عمت هذه الفكرة، وعند التفكير في هذا نجد أن حسنات هذا الأمر في مصلحة تركيا وبحسب ما يقدرون الوصول إلى النتائج الجيدة، علماً بأن تخيلاتهم كثيرة وغير ممكنة في الوقت الحاضر، لأن حقيقة المسألة يجب أن تشمل القاعدة الأساسية للمساواة السياسية والمدنية التي ترفض مضمون الغالب والمغلوب وما بينهما، ويجب أن تراعي هذه المسألة عند البحث في الأمر لأن هؤلاء وبحسب العادة الطبيعية فإنهم يحذرون من مخالفة نظريتهم ونتائجها.

هذا هو القانون الذي فيه الترددات والاتهامات من جميع المطالبين بالحريات وآمالهم المبهمة، وعلى الأصول السابقة المبهمة على أصحابها ومطالبهم تم إحداث هذا القانون، وقد أعلن العلماء بأن هذا القانون ستراعى فيه الشريعة الإسلامية، والحقيقة فإن المسلم يطالب بالتقدم والرقي فهو صاحب فضيلة ووطني مخلص، وإنهم كانوا يظنون أن الشريعة ستطبق حرفياً للعمل بها وأما الجهات الأخرى فإنهم كانوا أيضاً من الوطنيين وأصحاب الأفكار الجديدة، إن قبول الأفكار الغريبة بالنسبة لهم موضع فخر واعتزاز.

إذا نظرنا بدقة إلى تطور الإدارة في أوروبا والعمل بها فإن الدولة العثمانية لن تفقد الأمل بتخليصها من الوصاية من قبل الدول الكبرى عند تطبيق هذا القانون وسيكون الخلاص هكذا تخيلوا ، والوضع الحقيقي وبعد مدة من التقدم الذي تم في تاريخ تركيا فإن المبارزة بين القديم والجديد ستبدأ ، وبمعنى آخر فإن المشكلات ستبدأ بين المسلمين والمسيحيين.

مؤتمر استانبول عام ١٨٧٦ ولندن ١٨٧٦م.

إن تدخل الدول العظمى في موضوع عصيان الأسلاو (السلاف) عام ١٨٧٥م لم يأت بنتيجة، حيث كانت الدول متفقة على هذا الأمر للتدخل فيه، وبعد أن قدم البرنامج من **الكونت أندراش** كانت هناك القرارات المطلوبة في مؤتمر برلين التي بُلِّغت بها الحكومات كافة والتي عرضت على الدول من قبل وزير خارجية إنكلترا حيث كانت مجتمعة مع النمسا ـ المجرستان ـ روسيا ـ ألمانيا، وعند الرفض وعدم القبول انفصلت عنهم، وإن مشاريع إنكلترا ومخططاتها كانت ترفض بشكل أشد من قبل روسيا وهذه هي سياستها، حيث كانت القوات الروسية والعثمانية في حالة استنفار وتتهيأ للحرب، وحاولت أوروبا التدخل لمنع حدوث الحرب وبقيت الاتصالات الدبلوماسية بينهما محدودة، قدم الإنكليز آخر محاولة لتجنب الحرب وبما أن هناك اتصالات دبلوماسية فإن السفن الحربية أرسلت مسبقاً إلى شواطئ استانبول، أما إنكلترا ومن أجل الحصول على الائتلاف حاولت وللمرة الثانية في عام ١٨٧٦م وقبل نهايته جمع المسؤولين في العاصمة استانبول بغية النظر في هذا الموضوع.

أعطى وزير الخارجية الفرنسي **(الدوق دوقاز)** تعليماته للجنة الفرنسية التي ستحضر هذا الاجتماع وهي: المطلوب في الشرق وبالسرعة القصوى من حيث الأفكار بالنسبة للتجديد فإنها من دون فائدة وعقيمة، وما يجب القيام به هو التنظيمات والإصلاحات التي واجهت من قبل الظلم والمخالفات التي اعترضتها، وإذا لم تطبق ولمدة طويلة فإن الوصول إلى تحقيقها كما ثبت لدينا لا يمكن بعد الآن، ومن الآن فصاعداً فإن الدول التي ستساعد في موضوع تطبيق الإصلاحات جادة إذا تمت بهذه الصورة، ولا يمكن أن تكون مشتركة في هذه المساعي، ولهذا فإن الموضوعات القانونية والهيئة العمومية

يجب أن تكون مشتركة، ومن الناحية الثانية فإن **اللورد دربي** قد أوضح سبب الاجتماع لهيئة الأمم، ويجب أن يعين اثنان من الإنكليز ويُسمح لهم ببحث مطالب الأهالي المتعلقة بهم حيال الدولة التي تستبد الشعب، وإن المطلوب لمواجهة هذا الأمر تأليف مجلس محلي وإداري المناطق كافة.

هذه هي التوصيات التي كانت في الاجتماع:

إن مقصد وطلب وزير الخارجية الإنكليزي لمنع الصرب والبلغار من حرية اختيار المجلس المحلي والإدارة علماً أنه لم يرد شيئاً بهذا، وإنما كانت فكرته أن يجعل هاتين المنطقتين مقاطعة تابعة للدولة العثمانية، بل يريد أن تكونا مثل كريت ولبنان من حيث الأنظمة الجارية بغية إيجاد تشكيلات مشابهة لهما، وبحسب رأي اللورد دربي فإن هذه التشكيلات تفي بالمطلوب حالياً من حيث الأحوال والشروط اللازمة وإن التبدلات فيها كافية ومساعدة.

وقد تم قبول هذه الفكرة في أول الاجتماع بعد الموافقة والقرار عليها ومن بعد فإن هذه الحرية المحدودة والمعينة الممنوحة من قبل الهيئة الدولية وبإشرافها تم إقرارها، أما الأعضاء الذين لم يقوموا بالتباحث مع الحكومة العثمانية في هذا الموضوع فقد تباحثوا فيما بينهم حول الأنظمة التي ستطبق وأساسياتها، ولكنهم أخذوا ما قدمه **الكونت أندراش** سابقاً من المبادئ وكيفية قانون الولايات.

إن الأمور المتعلقة بالأهالي يجب إشراكهم بها مع الحكومة بصورة حقيقية كما يجب تطبيق المساواة بين المسلمين والمسيحيين بصورة تامة، وعلى هذا الأساس تم تأمين الحقوق الانتخابية للجميع، وهذا هو النص المبهم للقرار، وبهذا الشكل فقد أكمل المؤتمر عقد اجتماعه وأنجز عمله، ومن النتائج الأخرى التي درست تنظيم البوسنة والهرسك في ولاية واحدة، وأنه يجب أن تكون صوفيا وطرنوي ولاية واحدة، إذاً فإن البلغارستان أصبحت ولايتين، ويجب أن يكون لكل واحد نظام أساسي وقد تم تنظيم هذا الأمر.

كانت أول مادة في هذا البرنامج المحضر أن النواحي المتشكلة من عدد من القرى أو المناطق تشكل لها إدارة تامة منتخبة أعضاؤها من النواحي والقرى، وفي أوقات معينة يتم عقد اجتماع لذلك، كما يجب أن تكون الأكثرية للأهالي في المنطقة نفسها وعلى مذهبهم ومدتها أربع سنوات، ويكون بينهم مدير مسؤول عن ذلك، كما يتم تعيين شخصين من الأعضاء بشكل دائم مساعدين للمدير ومستشارين له ومعاونيه، أما المحافظة التي تتألف من عدد من النواحي فيعين متصرف أو قائم مقام، وهذا المتصرف يجب أن يكون على مذهب الأكثرية في المنطقة، ويكون اثنان من أعضاء مجلس الولاية مستشارين لتقديم الخدمات بعد موافقة الدول الضامنة وأن يكون الشخص المعين والياً لمدة خمس سنوات بشرط أن يكون هناك مجلس عمومي من الأهالي يجتمعون مع الوالي بنسبة خمسين من المسلمين وخمسين من الأرثوذكس وخمسة من الكاثوليك.

إن الهيئة المنتخبة من الأهالي يجب أن يكونوا مع الوالي على الدوام، وكذلك يحق لأرباب الأديان الحضور في الاجتماع، وإن محكمة الصلح يترأسها مدير الناحية مع مستشاريه، وإن القاضي يعين من قبل الوالي وهيئة المستشارين ويعين بحكم لا ينعزل من منصبه، ويشترك في ذلك الجميع أي بالنسبة إلى محاكم البداية وبموافقة الدول الضامنة والحكومة العثمانية، وكذلك أيضاً بالنسبة لمحاكم الاستئناف فإنها تشكل أيضاً من قبل هيئة إدارية منتخبة.

أما رجال الشرطة والدرك فتنسق حسبما هو مطلوب بالنسبة إلى السكان إن كانوا من المسلمين أو المسيحيين، ويتم قبولهم حسب عدد السكان، ويجب أن يكون هناك هيئة مختلطة للإشراف على هذه الإجراءات والإصلاحات وتنفيذها.

انفصلت بلغارستان إلى ولايتين، كل واحدة لها تنظيم أساسي، والفروق بينهما بسيطة جداً، حيث إن الوالي هنا يجب أن يكون مسيحياً، وأعضاء

المجلس العمومي للولاية تنتخب من قبل أعضاء المجالس في النواحي، إن أصحاب الأملاك في الناحية أو المكلفين بدفع الضرائب يكونون أعضاء من الرهبان والمعلمين والأهالي لانتخاب أعضاء لهذه المهمة، والخلاصة أن البوسنة والهرسك والبلغارستان والامتيازات الخاصة بهم والمحلية هي كما في كريت، حيث ينتخب الوالي بحسب عدد السكان، وتكون الإجراءات مستندة إلى النسبة، وينتخب منهم أيضاً أعضاء لمجلس الإدارة والمحاكم أيضاً بحسب السكان، ويكون العساكر المحليون وإيجادهم بين الملل والقوميات بإشراف لجنة من المذاهب والأديان كافة للمراقبة مؤقتاً، والقصد من هذا عدم المركزية لكي تكون مرتبطة مع الحكومة مهما كانت الولاية بعيدة عنها، ولكي لا تفكر بالاستقلال الذاتي والانفصال عنها.

إن هذه هي إحدى أحوال الإدارة في الولايات وإن الحكومة العثمانية لم توافق على أكثرية الشروط، وبخاصة فيما يتعلق بتدخلهم في تعيين الولاة واللجان التي ستكون بين الملل للمراقبة والتفتيش حيث ردت هذه المطالب وهذه المسألة، ويرى أن هناك اختلاف بين الدول الأوروبية، وهذا ما كانت تريده إنكلترا، أما الأعضاء الآخرون فقد كانوا يتمنون من صميم قلوبهم ألا توافق الدولة العثمانية.

إن الحكومة التي كانت إنكلترا تنظر بتشوق إلى عدم القبول، قد تم قطع العلاقات مع إنكلترا لأن الحكومة العثمانية كانت تشك بمساعدة الإنكليز بالمعونات المادية التي وعدت بها، ومهما كان فإن الدول الأوروبية كانت تحاول اتباع أفضل الطرق لتقبل الحكومة العثمانية بهذه القرارات التي قدمتها اللجنة، وقد غادرت اللجان العاصمة بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ١٨٧٧م ولم تحصل على الجواب الشافي، وللمرة الثانية فإن نشوب الحرب كان لا شك فيه، لأن الروس كانوا يحشدون الجنود في البر، وبالمقابل فقد أعطيت التحضيرات للجيش العثماني، ولذلك فإن الحكومة التركية اجتمعت مع حكومة بطرسبورغ للمذاكرة، وإن روسيا تصر على أن تنفذ الحكومة

العثمانية المقررات الأولية التي تمت في العاصمة فوراً، وأما إنكلترا فإنها تريد أن تمنح الحكومة العثمانية مهلة عام كامل على أن تقوم بتطبيق الإصلاحات التي وضعت من قبل الهيئة العامة وأقرتها بالتصديق عليها، وللحفاظ على السلامة والصلح وقبل كل شيء كان على الدولتين إنهاء الحرب وترك السلاح، ومن أجل هذا فقد قرر الاجتماع مرة ثانية بتاريخ ٣١ نيسان عام ١٨٧٧ م وتم التوقيع على البروتوكول، وهذا هو البيان الذي أعلنه وزير خارجية إنكلترا حيث يقول فيه: "إن الدولتين اللتين تريدان تأمين الوضع السلمي للشرق وبغية الوصول إلى هذا، فإن أقرب عمل وأهونه إصلاح أوضاع الجماعات غير المسلمة في الدولة العثمانية وبخاصة في البوسنة والهرسك والبلغارستان"، وقد تم التأكيد على هذا، وإذا أردنا أن نعرف كيف وضعت الحكومة العثمانية المواعيد لتنفيذ العمل والإجراءات وتطبيقها، فإن السفراء والقناصل من الحكومة وبعد مراجعة وزاراتهم كانوا على نية القيام بتنفيذ هذه الطلبات، وإذا ما حدث العكس فإن محاولاتهم سوف تضيع لأن أوضاع المسيحيين في الحكومة العثمانية ربما تتأثر بموضوع الشرق، ويكون سبباً لمنع الصلح وكذلك إذا لم تنفذ الإصلاحات فإن الدول الأوروبية التي تساعدهم سيكون هذا بمثابة نكران المعروف من هذه الناحية، وكذلك ربما تقوم الدول الأوروبية بالاشتراك مع الحكومة على تأمين حقوق ورفاهية الجماعات غير المسلمة بقرار يلزم الحكومة به.

إن هذه القرارات وبسبب شدتها أسكتت روسيا وحالت دون حدوث الحرب، لأنها وعدت ذلك حسب ما رأت، لأن القوة الغالبة هي الدولة العثمانية لا شك في ذلك، لأنه في أثناء الحرب فرنسا وألمانيا ستتركان الدولة العثمانية وحدها ولزمن قصير من دون التدخل في أمورها، وبحسب هذا الزمن ومنذ عشرين عاماً فإن الدول الكبرى تقف في وجه تركيا وتعاملها، وإن مؤتمر لندن كانت قد التزمت بمقرراته وتم تنفيذها من قبل الحكومة، كما تم الإقرار بها والتصديق عليها، ومع هذا فإن المعاهدة التي تمت في باريس عام

١٨٥٦م والاتفاق الذي ينص على عدم التدخل الأجنبي في الأمور الداخلية للمملكة بموجب المادة التاسعة كأنه لم يكن، لأنه بموجب هذه المعاهدة سيلغى البروتوكول الذي تم في لندن والمتضمن هذا، كما رأينا بنوده سابقاً، وكما وضع بدل هذه المادة السماح بالتدخل في الأمور الداخلية للسلطنة، ومن الآن فصاعداً فإن الإصلاحات يتم تبليغها رسمياً للدول الأوروبية للإشراف على برنامجها وكيفية تنفيذها وإجراءاتها وكان ذلك عام١٨٧٦م.

إن هذا البرنامج كما في السابق مثل قرارات الحكومة السابقة هي تأمين الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين في الدولة العثمانية وهو من القوانين الأساسية، وإن جميع البنود لا يمكن لإدارة الدولة العثمانية أن تعمل بها من دون التخلص من المراقبة الأجنبية.

كانت الحكومة والمجتمعون في لندن يحاولون إيقاف الحشود الروسية التي تستعد للحرب وتصر على العودة إلى ما كان سابقاً، وإن هذه المحاولة ستبوء بالفشل لأن الحكومة العثمانية ردت سابقاً المقررات التي أقرت في العاصمة ولم تقبل بها، ولكنها اعترفت بخطئها عندما تم الاجتماع في لندن، كما أن المؤتمر الذي أقر بعض القرارات في هذا الاجتماع، وبدلاً من أن تتخذ الحيطة والحذر فإنها أعلنت القرار الحكومي وأحالت الأمر إلى مجلس المبعوثان بعدما أوضحت مهمة الحكومة فيه وكشفت آراءها فيه بغرور.

يقول صفوت باشا في مذكراته في ٩ نسيان عام ١٨٧٧م: "لا يمكن الانحراف عن العمل مهما كانت القرارات، وسنقوم بالإصلاحات التي وعدنا بها، وعند التنفيذ لن ننظر إلى الفروق في الدين والمذاهب وإذا توقفت روسيا عن التهيؤ للحرب فإننا سنتوقف أيضاً، وبالنسبة إلى معاهدة باريس التي هي مخالفة للحقوق الدولية فإذا حاولت أوروبا أن تفرض علينا فإننا سنتعرض عليها"، وبعد عدة أيام من هذا البيان فإن الإمبراطور الروسي قد أقدم على شيء غير متوقع حيث أمر الجيش بالهجوم وكأنه لم يحصل على طلباته كافة من قبل الدول العظمى التي يريدها جبراً، وقد تجاوزت جنوده الحدود العثمانية.

البَابُ التَّاسِعُ عَشَرَ

أوضاع تركيا في أثناء حرب عام ١٨٧٧م:

شكلت الحرب التي حدثت في عام ١٨٧٧ بين روسيا والدولة العثمانية في شبه جزيرة البلقان نقطة تحول جديدة في التنظيمات، ويجب البحث فيها، علماً بأن الذين بحثوا فيها قليلون جداً.

بعد عزل السلطان عبد العزيز وتعيين أخيه مراد أرسل رسالة بعد عدة أيام من عزله يقول فيها: "أتمنى من السلاطين الذين من بعدي ألا ينسوا ما قمت به من عمل للمحافظة على الدولة وأملاكها، ولي الشرف بالدفاع عنها بتحضير الأمور المتعلقة بها كافة" كان السلطان عبد العزيز يحب المدح والثناء عليه وكان أيضاً شديد التعلق بأمور الدولة والعمل من أجلها، والحقيقة التي لا تخفى أنه أبدى اهتمامه بتسليح الجيش وتجهيزه وكل ما يتعلق به، ولكن ضمن دائرة شبه ضيقة للعسكريين، فإن زيادة الألوية العسكرية كان من دون حساب وبخاصة القوات البرية والبحرية، وكان قائد الجيش عوني باشا يطالب بهذا دائماً لأن أحد التقارير الواردة من حسين عوني باشا إلى السلطان يقول فيها: "إن أكثر دول العالم تحضر الاحتياط للجيش وتزيده وإن الإصلاحات في جيشنا قد بدأت بهذا"، إن هذا التقرير كان بداية لنشأة الجيش الاحتياطي في الدولة العثمانية، حيث تأسست ثلاث قوى من الجيش الاحتياطي وهي: الاحتياط ـ الردفاء ـ المتقدم، والذي بعده، أما باقي الجيش فإن قانون عام ١٨٦٩م بين سبب إعداده وتنظيمه.

كان المرتزقة خارج هذه التبدلات السياسية حيث بلغ عدد الجنود ٧٠٠.٠٠٠ من حيث القوة البشرية وفي عام ١٨٧٧ وفي أثناء التحضير للحرب كان أفراد الجيش النظامي والاحتياطي في موضع الخدمة وتم تجهيز جميع العتاد بالكامل، غير أن خطر المسيحيين على الدولة وعداءهم للحكومة أجبر الدولة على إبقاء نصف الجيش تقريباً في المدن خوفاً من الفتن، وقد قسمت

إلى نصفين، الأول مدرب تدريباً جيداً وقدرته كاملة، والثاني متمرس ومجهز للتدريب لأنه كان يشترك في المناورات كل عام، ولكن كان فيه نقص من حيث الضباط والتشكيلات النظامية الحديثة، على الرغم من هذا فقد تم تأسيس من واحد إلى ستة أنواع من القوة الاحتياطية، وتم سوق النوع الأول إلى الحرب، غير أن العدو كان يمد جيشه بالعدد لتقويته، وكذلك كانت الدولة العثمانية مجبرة على زيادة العدد لتقوية الجيش أيضاً، ولكن بعض المناطق مثل البوسنة والهرسك وبغدان كانت معفية من هذا الأمر، وقد أخذ منها أعداد كبيرة للجيش حيث بلغت القوة قرابة ١٤٠.٠٠٠جندي جاهز للقتال مع ١٢٠٠ مدفع منها ٢٠٠ بطارية، كذلك فقد تم أخذ الردفاء المعدين والضباط للالتحاق بالجبهة.

إن المعركة تزداد يوماً بعد يوم وتتوسع حساباتها، حيث شكلت جيشاً جديداً في المناطق من الأهالي الذين لا يخضعون للاحتياط وليسوا قيد الاحتفاظ، وكان أكثرهم من المتقاعدين وكبار السن من الأفراد وتحت إمرة الضباط المتقاعدين أيضاً، وكان يشبه الجيش النظامي في تشكيلاته كافة، حيث تم ربط الخيالة من الشراكسة والعرب والأكراد بالتشكيل الجديد، وكذلك صدر قرار بتشكيل قوة من الأهالي أيضاً ممن لا تنسب إلى أي قوة ذكرناها، وإذا أخرجنا الدرك والأمن من الحسابات فإن المجموع يكون ١٠٠.٠٠٠ مئة ألف، إذاً فإن عدد الجنود عند بدء المعارك عام ١٨٧٧م مع الروس كان ٨١٣.٤٣٥ جندياً.

ملاحظة: إن أكثر من ٤٠٠.٠٠٠ كانت تدريبهم وتعليمهم جيداً، وإن عدد الحيوانات لجر المدافع وحمل السلاح والعتاد كانت ٢٨٤١٤١ وعدد المدافع المخصصة للصحارى والجبال ٢٠١٣مدفعاً،وكذلك صنعت مدافع من العيار الثقيل وكان عددها ٣٤١١ مدفعاً وعدد البنادق التي تملأ من الأمام ٥٠٠.٠٠٠ والتي تلقم من الخلف ٢ مليون، وكلها كانت جاهزة.

كان السلطان عبد العزيز ينظر بصورة دائمة إلى تحسين الجيش، أما البحرية فكانت تملك ٨٥٠ مدفعاً وملحقاتها ٢٨،٠٠٠ موزعة على ١١٦ سفينة منها ١٦ بارجة والبقية من الخشب للنقليات والحرب.

إن عدد الجنود الأتراك مهما كان يبدو كبيراً وكثيراً فإنه لا يتجاوز نصف عدد الجيش الروسي المواجه له، وعلى الرغم من هذا فإن الجيش العثماني أبدى مقاومة شديدة في القسم الأوروبي والقسم الآسيوي، ويشهد له بالتقدير والشجاعة على ما قدم من المقاومة حيث إن المدافعين عن بلونة أبدوا مقاومة شديدة مما اضطر العدو إلى الانسحاب، ولولا اختلاف قادة الجيش العثماني لكان بالإمكان دحر الروس من شمال البلقان كلياً حيث كانت هزيمتهم مؤكدة، أما على الجبهة الثانية فإن الجيش الروسي تراجع عن الهجوم من ناحية قلعة القارص، وبعد حصولهم على الإمدادات اللازمة تم الاستيلاء على هذه القلعة التي كانت تعد بمثابة فتح الطريق إلى أرمنستان.

إن الأوضاع الحربية و هيئتها العمومية تؤكد أن الطرفين كانا متعادلين، وأن الذي يستطيع تأمين ما ضاع في المعركة ويتلافى نقص الجنود سيكون حتماً هو المنتصر، وعلى هذه الحال فإن تنظيم حسين عوني باشا بموجب القانون لعام ١٨٦٩م وتخميناته لم يكن على خطأ، ولكن الحرب في عام ١٨٧٧م أظهرت نقاط الضعف في الجيش علماً أن السلطان عبد العزيز كان يفتخر ويعتز بها لدرجة الغرور، ولكنه سلمه لخلفه ضعيفاً.

إن التقديرات تذكر أن الجيش العثماني قليل وضعيف لأن عناصره من المسلمين فقط، وإن عدد السكان التابعين للسلطنة مباشرة ثمانية وعشرون مليوناً منهم ثلاثة عشرة مليوناً مكلفون بالخدمة في الجيش، وكما حدث عام ١٨٥٥م فقد صمد الجيش العثماني وقاوم عند الهجمة الأولى، ولكن قلة عدده لم تساعده على المقاومة طويلاً، وقد تبين من جراء هذه الحرب أن قانون عام ١٨٦٩م جيد، غير أن بعضهم اعترض على مقترحاته ولاسيما حسين عوني باشا الذي كان يطالب بتدريب وتعليم الضباط مع تأمين لوازم الجيش

الضرورية من التجهيزات والإصلاحات المطلوبة التي أُهملت في المعركة الأخيرة، ورغم ذلك فقد أظهر عدد من الضباط والجنود في المعركة مقدرة لا بأس بها والتي لا يمكن إنكارها، لا شك أن هذا يعود إلى هذه الجهود غير أن أكثر هؤلاء الضباط كانوا ممن تخرجوا من المدرسة الحربية أثناء استلام الفرنسيين لهذه المدرسة في العاصمة قبل عام ١٨٧١م، وإذا استثنينا هذا أيضاً فإن بعض الضباط كانوا وكما وصفهم المرشال سن أرنو الذي قال عنهم بعد مدحهم والثناء عليهم أنهم جاهلون وتحت إمرة ضباط ليس لديهم الحس الوطني وهو متأسف لهذا الوضع وكذلك اليوم فقط ظهرت عدم مقدرتهم على العمل.

لم يكن الجيش العثماني بالنسبة للتشكيلات الأجنبية على المستوى الجيد لنقص العناصر المساعدة.

إن القوة الاحتياطية كانت بالغة الأهمية وقد أولتها الحكومة هذه الرعاية وكانت محقة لذلك لما قدمت سابقاً، إن الخطوط الحديدية التي أُهملت كانت من الضروريات التي تمد الجبهة بالرجال والعتاد، إن الجيش العثماني والأقسام المهمة له كانت بأيدي الإدارة القديمة وآثارها ما زالت باقية ومحاولة إصلاحها في عام ١٨٦٩م للاستفادة منها ظهرت في عام ١٨٧٧م عند الحرب لأن فيها نقصاً كبيراً، وعندما حدث العصيان في البلغارستان قدّم الخط الحديدي القريب من العاصمة منافع جيدة.

إن عصيان البلغار والأعمال التي قدمت للقضاء عليه وحتى الآن بالنسبة إلى الحكومة العثمانية قد أبدت فيه مهارةً ممتازة، ولقد كان من المتوقع أن تتحرك القوات من الصرب لقمع العصيان، هذا ما كان يريده **العصاة وقلبه** فإن الأركان الحربية أرسلت الإمدادات والقوات على العاصمة عن هذه الطريق، مما أدى إلى قمع العصيان وإفشال خططهم، وفي النهاية وعند الحرب مع الصرب فقد تم تمديد الخط الحديدي إلى منطقة **بلووة** وبهذا يكون قد قطع مسافة ٧٠ كم، وقد كان الجيش سيقطعها عند الحاجة

مشياً على الأقدام، ولو أن الخط الحديدي امتد إلى طونة أيضاً لكان النصر مؤكداً، ولا أحد يستطيع الادعاء بغير هذا.

إن شمني – موقع عسكري – جيد لو كان مرتبطاً بخط حديدي مع بامبولي، وعند أول هجوم للروس من ناحية طونة رد على أعقابه، ومن بعدها كان الوضع سهلاً لهزيمة الروس لو كان هناك خط حديدي، وهل كان بالإمكان أن يمر الروس ويخترقوا الخطوط في منطقة شبقه لو تمكن الجيش العثماني من جمع وحشد القوات اللازمة في هذه المنطقة؟

إن تراجع الجيش في وادي مريج في أثناء الهجوم الأول قد أسهم في اندحارهم بسبب وجود خط واحد أو اثنين في شرقي بلاد الروم، وقبل أن يتحرك الجيش كان سليمان باشا الموجود في البوسنة قد أمر اللواء الذي تحت إمرته بالتوجه إلى بلاد الروم حيث كان عدد القوات ٣٠ ألفاً من الجنود الذين وصلوا إلى بداية الخط الحديدي المار بسواحل الخزر الذي ينتهي في دده أغاج، وقبل هذا بعدة أيام خرجت القوات من العاصمة بعدد لمواجهة العدو بقيادة **رؤوف باشا**، ولكن الجيش الروسي الذي كان بقيادة **غورقو** تمكن من هزيمة القوات العثمانية لأنها لم تكن على المستوى المطلوب بالنسبة لقوات **سليمان باشا** المتمرس على القتال، وفي هذه الأثناء فإن خمسة وعشرين قطاراً على الخطوط كافة كانوا يقومون بنقل الجنود إلى الجيش الذي يقوده سليمان باشا، وكانت على مسافة خمسة وعشرين كيلو متراً تقريباً من المخافر الأمامية للروس، حيث بدأت الهجوم فوراً، وكانت نتائجه معروفة من حيث النصر، ولكن لو لم يكن هناك خط حديدي إلى دده أغاج يمكن الاستفادة منه، أكان من الممكن تحقيق النصر؟

إليكم هذا المثال فقط: لو أن الخطوط الحديدية متصلة من العاصمة وعلى طول الأنهر الساحلية المقابلة لها، فإن النتائج كانت ستظهر ذلك من حيث الاستفادة منها.

الباب العشرون

معاهدتا برلين وآياستفانوس.

في أواخر عام ١٨٧٧م وصلت القوات الروسية إلى مسافة عدة فراسخ من العاصمة استانبول، عندئذ طلبت الحكومة العثمانية من إنكلترا التوسط لعقد صلح مع روسيا.

بدأت هذه المعاهدة في ٣١ كانون الثاني عام ١٨٧٧ في أدرنة وتم التوقيع عليها، ولكن المباحثات والبت فيها كان في ١٤ شباط في آياستفانوس، حيث لم تدم أكثر من عشرة أيام لأن الروس كانوا قد هيؤوا البرنامج والتدقيق فيه مسبقاً حتى التفرعات البسيطة كانت مدروسة أما اللجنة العثمانية فلم يكن لديها مدة لدراسة البرنامج والتدقيق فيه، ولم يسمح لهم بذلك أيضاً.

إن هذه المطالب من المعاهدة هي أثمن شيء بالنسبة للدبلوماسيين الروس كما قال الجنرال (إيغاتييف) الذي ذكر بما قاله الدبلوماسي البرنس غورجاقوف سنة ١٨٦٨م كلمة أوتومي التي تعني منح المسيحيين الإدارة التي يختارونها أو بمعنى التشريح للدولة العثمانية، فقد كانت فكرة تقسيم الدولة لديه ضرورة، وفي الحقيقة فإن الحكومة الروسية الآن وفي معاهدة آياستفانونس سعت لهذه العملية وبحرية مطلقة وكأنها طبيب جراح.

إن الحكومة العثمانية التي ترتعد من الخوف قطع إلى تركيا الحالية وتم قطع كل شيء حتى الأعضاء السليمة الباقية لا تستطيع تحريكها بقوة.

إن رومانيا والصربستان والجبل الأسود قد حققوا استقلالهم بصورة قطعية وهم يحاولون توسيع أراضيهم، وكذلك البلغارستان التي في شبه جزيرة البلقان التي كانت تدفع الضرائب إلى الحكومة العثمانية فقد أصبحت مقاطعة مستقلة، وعلى هذا الوضع فإن أوروبا العثمانية انقسمت إلى ثلاثة مناطق متفرقة، إن ولايات البوسنة والهرسك والأرناؤوط لم يبق لهم طريق للوصول إلى العاصمة سوى البحر، وإن تسليم الأسلاو بما فيهم إلى

الروس يعني هذا التقسيم أن تفقد الحكومة العثمانية مسافة تقدر بـ ١٩٥,٥٠٠ كم[٢] من جهة بلاد الروم، وأما من طرف آسيا فتقدر مساحته بـ ٣٥,٠٠٠ كم[٢]، إن روسيا كانت تريد الموت لمن لم يعد بيديه أي سلاح والقضاء عليه نهائياً، ولهذا تحاول الدولة العثمانية قبول الشروط التي قدمتها روسيا السياسية والمالية، وسوف أقدم شرحها مستقبلاً.

إن الدول الأوروبية وعندما تم حكم الإعدام على الدولة العثمانية مهما كانوا على اختلاف في عقائدهم فقد توحدت آراؤهم ومقاصدهم، وكانت ألمانيا تساعد الروس معنوياً في حين وقفت النمسا والمجرستان موقف المتفرج، غير أن تردد إنكلترا وانسحاب فرنسا من الساحة الدولية منذ عام ١٨٧١م وتجاهلها فإن معاهدة آياستفانوس كانت بالنسبة إليهم أشبه بمعاهدة الصلح، وفي أوائل عام ١٨٧٨م وفي كانون الثاني لم يصل الشك بأن الروس سيحل بهم التفريط إلى هذه الدرجة في العلاقة، وستبقى هذه المعاهدة من دون حكم كما أخبر به غورجاقوف من الناحية الثانية فإن النمسا والمجرستان وفي أثناء المعارك الدائرة أعلنتا عدم الطاعة، وطالبتا الدول التي كانت في معاهدة باريس ولندن الموقعين عليها في الاجتماع الذي انعقد في فينا بتاريخ ٥ شباط عام ١٨٧٨م بضرورة تعديل المعاهدة لأجل الحكومة الروسية، ولا شك كما قال السفير العثماني وحسب تصوراته المفرطة كما كان يأمل ألا تخالف روسيا ما اعتمدته أوروبا، ولكن الروس فهموها حيث أعلن عن اجتماع عام ليس في فيينا بل في برلين، وقد كان قد تم تعديل عدد من المقررات التي كانت في آياستفانوس، ولكن الحكومة العثمانية وحسب بقائها كدولة فقد حاولت الحصول على بعض التأمينات التي يجب أن تحافظ بها على نفسها لأنها تضررت من قبل الدول الكبرى، لأنهم لم يستعملوا نفوذهم بالتوسط أو بدونه بل أجبروا الدولة العثمانية على التنازل عن بعض المناطق التي كانت خاضعة لها، وأما ما يتعلق بتحديد حقوق السلطان للحكم فقد وضعت بعض القيود الجديدة عليها إضافة لما سبق.

إن التدقيق في معاهدة آياستفانوس ونتائجها يجب الأيضاح عنها لأن النتائج كانت وكأنها نهاية التنظيمات ولها علاقة بتاريخ الدولة العثمانية وتركيا خاصة، وهذا يتطلب دراسة أوضاعها.

بدت النتائج المادية كأنها واحدة حيث كانت من الأول شبه مستقلة رومانيا ـ صربستان والجبل الأسود، فقد استقلوا تماماً وانفصلوا عن الدولة العثمانية وأصبحت كل واحدة منهم في جهة من هذه المعاهدة، وكذلك تم توسيع الأراضي على حساب الغير[1].

فقدت الحكومة العثمانية القسم الشمالي من شبه جزيرة البلقان من مدينة دوبريجه إلى حدود الصربستان التيهي بلغارستان[2] وقد كانت في السابق إمارة تدفع الضرائب للدولة العثمانية، ولكن من ناحية التبعية فإنها وقبل عام ١٨٧٨م كانت العلاقات بينهما وكأنهما دولتين متجاورتين، ومن هذه النقطة فقدت الدولة التأثير عليها، ومن ثم امتدت لفترة التنظيمات وأصبح لها حق التدخل في أمورها وبقي بعض من القسم الشمالي في حوزة الدولة العثمانية التي يحدها البلقان وبحر الخزر، أما من الناحية الثانية البحر الأسود والأدرياتيك فقد بقي قسم من بلاد الروم وحدوده من بعد أدرنة إلى البلقان وفيها بعض الأماكن أصبحت تابعة لمدينة فلبه، وسميت هذه المناطق ببلاد الروم الشرقي الممتاز وفيها ستمئة ألف من البلغار ومن المسلمين مئة وخمسون ألفاً وأربعون ألفاً من الروم، وكان السبب الرئيس للحرب والاجتماع هو الصرب والبوسنة حيث أصبحتا تابعتين للنمسا والمجرستان، هذه

---

(1) ـ هذه الحكومات الثلاث غدت مساحتها حسب المعاهدتين على الوجه الآتي: حسبما نصته معاهدة آستفانوس:
- رومانيا: ١٢٣،٣٧٣ كيلو متر مربع.
- صربستان ٥٢،٣٠٥ كيلو متر مربع.
- الجبل الأسود: ١٥،٣٥٥ كيلو متر مربع.

حسبما نصته معاهدة برلين:
- رومانيا: ١٢٥،١٢٣ كيلو متر مربع.
- صربستان ٥٣،٨٥٥ كيلو متر مربع.
- الجبل الأسود: ٨،٦٥٥ كيلو متر مربع

(2) ـ وحسب معاهدة آياستفانوس فقد تقرر إقامة بلغارستان الكبرى بمساحة وقدرها ١٦٣،٩٦٥ كيلو متر مربع أما معاهدة برلين فقد نصت على تخفيض المساحة إلى ٦٤،٣٩٠كيلو متر مربع.

الحكومة والولاية لم يحدد فيها مدة البقاء من حيث تكليف الإدارة فقط، وإن هاتين الولايتين كانتا بعيدتين عن العاصمة العثمانية، وأرادت الحكومة الروسية تأسيس حكومتين فيهما حيث أصبحت حكومة أجنبية، ويقول البروتوكول: "إن هذه الحكومة هي التي تستطيع فتح صدرها بالنسبة لكثرة الخلافات المذهبية والاجتماعية والتوفيق بينهما".

وكذلك فإن الحكومة العثمانية لم تقدم من الإصلاحات وليس لديها ما يثبت أنها ستقوم بها، فمنذ زمن والدولة العثمانية تحكم هذه المنطقة ولم تحافظ على الأمن والاستقرار فيها خلال هذه المدة، وهذا ما أثبتته التجارب.

وفي عام ١٨٦٧م وعند التباحث بأن الحكومة العثمانية في يوم من الأيام ستجبر على التنازلات حسبما تمنى فؤاد باشا، وأن يكون الصرب تابعاً للنمسا، ولكن حدث عكس المتوقع، إن اليونان أيضاً تمكنت من توسيع أراضيها من ناحية بحر بيونية إلى جهة قالاماس، وإن قضاء أسبيجا الواقع على ساحل بحر الأدرياتيك تم إلحاقه بالنمسا والمجرستان، وعلى الطرف الثاني للمضيق من الناحية الآسيوية فإن باطوم وقارص ألحقتا بأرمنستان التي كانت روسيا قد احتلتها، وقد تنازلت عن منطقتي بايزيد شكرد ونواحيها إلى الحكومة العثمانية، والنتيجة فإن الحكومة العثمانية كانت ولاياتها والأجزاء التابعة لها تقدر مساحتها بـ ٢٨٧,٥١٠كم٢ وقد فقدتها بموجب معاهدة برلين، وإن منطقة طورنة على سواحل الجبل الأسود بقيتا إمارتين اسماً فقط، وإذا اعتبرناهما تابعين لها فإن الأراضي التي تنازلت عنها ١١٨,٦٧٧كم٢

إن الحكومة العثمانية وفي معاهدة آياستفانوس والأراضي التي احتلت استطاعت أن تسترد منها مساحة تقدر بـ١٠٢,٩٣٨ كم٢، وبهذا أنقذت أوروبا العثمانية من أن تنقسم إلى ثلاثة أقسام، وإن لم يكن بمقدورها الدفاع عنها كلها، فإنها تستطيع الدفاع عن المنطقة التي بقيت لها، وكذلك حصلت على التأمينات بالنسبة للنمسا والمجرستان بأن لا تحتل من قبل الأسلاو الشرقية،

وإن تجريدها من البلغارستان أراحها من مشكلات بحر سفيد، والحاصل أن تقسيم المنطقة في معاهدة برلين أضيف إليها.

إن وضع قبرص بيد الإنكليز مؤقت، كان سداً في وجه روسيا بالنسبة لمنطقة آسيا العثمانية، وإذا نظرنا إلى هذا الوضع من الناحية الإدارية والسياسية وتنازل الحكومة العثمانية فإنها مهمة ودقيقة جداً، لأن جوهر حق الحكم وصفته الأساسية تنظيم القوانين والإصلاحات وعلى أن يستعمل هذا الحق فقط.

إن القانون الدولي الذي يقول: أن يضع كل إمكاناته وتحديث الأعضاء الحية فيه، فإن كانت هذه النظرية صحيحة فإن تركيا من بين الدول المستقلة ذات موقع مبهم وضعيف، فإن السلطان لم يكن لديه وقت للتفرغ والنظر في أمور الولايات الأوروبية، حيث تركها وتنازل عن حقه في الطرف الشمالي للبلقان وهي بلغارستان، والسبب الوحيد أنه الذي كان ينظم القوانين الجديدة، وكذلك إدارة أموره بالذات، وكذلك بالنسبة إلى بلاد الروم أيضاً فقد تركها، وسوف يوضع لهذه المنطقة نظام أساسي من قبل هيئة الأمم مستقبلاً، وكما في الأعلى ومؤقتاً فإن النمسا ومجرستان ووضع البوسنة والهرسك تحت تصرف الإنكليز، من بعد ذلك قبرص، فقد تنازل عنهم وكذلك تنازل عن كريت وبقية الولايات الأخرى وذلك بسبب عدم تطبيق القانون الدولي.

أما بالنسبة لبلاد الروم فقد رضي أن يطبق النظام فيها أولاً بأول وتحت إشراف ومراقبة اللجنة الدولية، وإن المناطق الآسيوية التي يسكنها الأرمن كانت التدابير المتخذة عند تطبيقها للإصلاحات مجبرة على المذاكرة مع الإنكليز ما عدا التي قامت به سلفاً، على أن تبلغ بها الدول العظمى وهي الطرق الكبيرة المكلفة، فضلاً عن جبل لبنان وإدارته من قبل الدول العثمانية، فهي مرتبطة بأوروبا بموجب معاهدة بينهما، وبخاصة في موضوع البلغارستان وبلاد الروم من الناحية الإدارية، وإن الانتخابات يجب أن تجري

من أجل الرؤساء والمأمورين وكذلك أيضاً فيما يتعلق بالفنون الحربية التي تتطور بما يهدد هذه المناطق، وكذلك مراقبة الوضع العسكري لهذه الولاية أيضاً، وهذه هي أكثر المقررات للمعاهدة التي عقدت بين الدول الأوروبية والحكومة العثمانية، لكن هناك نقطة أيضاً في معاهدة برلين تتطلب الأيضاح، فكما هو معلوم بالنسبة للشرق فإن دين المملكة هو الإسلام، ولكن المذاهب المختلفة كثرت وتعمقت الخلافات بينها والعداوة أكثر من المملكة الغربية، إن الخلافات ومنذ زمن بعيد في الدولة العثمانية ليس الشرق سببها وإنما الدين، فلماذا؟

إن البلغار الذين دخلوا في دين الإسلام والروم والبوشناق قد تنازلوا عن قومياتهم ودينهم المسيحي بتاتاً، لأن في الشرق يوجد حرية الاعتقاد والدين يعني أن الأمور الدينية لا تدخل في الأمور المدنية والسياسية، وقد ترسخ هذا في أذهانهم وعلى هذه القاعدة فإن وضع إدارة الدولة يتطلب وقتاً طويلاً من أجل ذلك، وفي معاهدة برلين كلفت فرنسا عدم حرمان أحد من الحقوق المدنية والسياسية وقبولهما بموجب قانون تضعه فرنسا، وكذلك ذكر بأن الرهبان الأجانب ومؤسساتهم المذهبية تحت حماية رسمية من قبل السفارات والقناصل ويبين كيفيتها أيضاً، والآن عام ١٨٧٨م فإن ملخص القرارات هذه هي إذا تم التدقيق في المجريات والمباحثات التي كان من نتائجها جر الحكومة إلى الحرب مع روسيا واستيلاؤها على الأراضي، يمكن أن نلخصها بثلاث فقرات:

١ ـ لم توضع التنظيمات وملاحقها موضع التطبيق مما أدى إلى ظهور شكوى من العناصر غير المسلمة.

٢ ـ طالبت أوروبا بالإصلاحات والتأمينات عدة مرات وإن الحكومة العثمانية لم تقبل بها لأنها ضمن اختصاص حكمها.

٣ ـ إعلان روسيا الحرب على الدولة العثمانية بسبب عدم تنفيذ مطالب أوروبا فوراً مما أجبر تركيا أن تتخلى وتترك كثيراً من أراضيها وحتى الحقوق

السياسية لها، وتم تأليف لجنة من قبل أوروبا بموجب معاهدة آياستفانوس والتصديق على قسم منها مع الحكومة العثمانية، أما حقوق الاستقلال والحكم وتدخلها في الأمور فتقرر من قبل اللجنة.

فقدت تركيا على هذا النحو حسنات التنظيم بمعنى أنها كانت تنظر إلى هذا الأمر بالأحلام، وكانت تدافع عن المملكة وقاعدتها الأساسية، ولكنها فقدتها خلال زمن قصير.

الباب الحادي والعشرون

ـ تشكيل ولاية الروم الشرقية.

ـ تعديل النظام الأساسي في كريت.

إن الاجتماع في برلين كان لتعديل معاهدة آياستفانوس، وعندما عُدلت، فقد قبلت المقررات المتعلقة بالدولة العثمانية وإدارتها لأن فرنسا قدمت لها كيفية تشكيل الإدارة، ولهذا تم قبول هذه النقطة.

إن التنسيق للتشكيلات وبحسب ما هو مقصود، له فائدة جمة من أجل بقائه بالنسبة للقوميات التابعة للدولة العثمانية من ملل مختلفة وأديان ومذاهب وعادات متبعة، والمطلوب تغيير النظام، ومنذ عام ١٨٥٦م وحتى الآن فإن الحكومة العثمانية وبمفردها تقوم بتوحيد الإدارة سياسياً، وذلك من خلال التجربة ورغم ذلك فقد حكم بأنها غير مجدية لأن التنظيمات بحد ذاتها تبدو ميالةً للأصول في المركزية، وقد بينت ذلك وقلته مراراً.

عندما أرادت أوروبا وضع الدولة العثمانية تحت أنظارها من حيث سياسة الولايات فقد هوجم هذا الاقتراح من جميع المواطنين، ولا يمكن أن ننسى هذا على ما أعتقد، إن الحكومة العثمانية التي كانت تروج إلى أصول المركزية فإنها كانت تحاول تقليد أوروبا، ولكن الوضع في أروبا مختلف، لأن هناك أقواماً مختلفة، والجميع يتساوى أمام القانون ، وإنهم ولو كانوا قليلين فإنهم مختلطون مع بعضهم بعضاً.

إن المواطن الذي يكون عدواً للآخر ومن نفس الملة فإن تطبيق أصول المركزية بهذا الوضع ضرب من الخيال الواسع، ولا جدوى من المحاولة أيضاً، كما أن الحكومة العثمانية وما تضمه من عناصر مختلفة لا يمكن أن تشبه أوروبا وتتخذها مثالاً لها في العمل.

إن النمسا التي لديها أقوام مختلفة ومنذ عصور متعددة تعمل بموجب الأنظمة والقوانين وفي أمور الدولة وإدارتها وقد نجحت في ذلك وعلى هذا

الوضع فإن تركيا ليس لديها مثل هذه الحكومة، وحتى وإن لم يكن هناك أصول المركزية ورغم المحاذير فإن الإدارة المتبعة حالياً فيها بعض الحسنات وهي مضمونة، وقد بينتها بتواريخها على ما أعتقد.

إن الحكومة العثمانية ومنذ عام ١٨٥٦م وإلى الآن، فإنها تراجع الدول الأوروبية، وعندما كلفت بالإصلاحات ونوع الإصلاحات التي يجب اتخاذها، فإن سبب التفرقة بين المواطنين والولايات قد شكل عائقاً، وهذا كان من دون حق وقد بينته مراراً، وإن المعاهدة المعقودة في برلين قد تم إبلاغها بها، ولكنها اشتكت أيضا منها حيث قالت: "إن حق رفاهية وإسعاد المسلمين من الإصلاحات وغيرها مراعية لشؤون المسلمين، ولا يهمكم سوى وضع المسيحيين في الدولة العثمانية ومحاولة ترجيحهم على المسلمين" إن المادة ١٨ من معاهدة برلين وبموجبها فإن الحكومة تكون مسؤولة عما يتعلق بالأنظمة في الروم الشرقي مع أوروبا، وعند البدء بهذه الوظيفة والعمل بها، فإن الحكومة أيضاً كانت تقدم اعتراضات على ذلك، ولكنه تم الاستفادة منها بشيء، وبعد عدة اجتماعات في العاصمة من قبل هذه اللجنة وقبل نهاية عام ١٨٧٨م انعقد في **فلبه** لجنة عمومية، وكان مختصر إحدى موادها هو ما وضع موضع التطبيق وحسب ما كان يحدث بين الملل من قبل الهيئة العمومية، ولكن اللجنة في **فلبه** أيضاً واجهت بعض المشكلات من حيث تعيين وظيفة كل واحد منهم، وفور التباحث فإن البلغارستان التي ضمت إليها قطعة من بعض المناطق التي كان الروس يحتلونها مؤقتاً، كانت مستثناة من نطاق الدولة العثمانية حيث أجبرت على محاولة التباحث مع خصومها في هذا الموضوع، وأن يقال للجنة في أوروبا إن دخول البلغار في حماية الجيش العثماني من جديد يتم من قبل الحكومة العثمانية كضباط وقادة لها لا يمكن قبولهم من قبل البلغار ولا تقبلهم هي.

إن البلغار الذين حصلوا على الحرية تسعة أشهر لا يمكن أن يعودوا إلى إمرة ضابط السلطان أو إلى إمرة أي ضابط آخر، أليس هذا من غرائب

التخيلات؟ إن(ماجنتا) و(صولفة رينو) وبعد محاربتهم تسعة أشهر هل يمكن تصور عودتهم إلى لومباردة وأصولها القديمة، وبعد طرد الملك فرديناند مدة تسعة أشهر، هل يمكن إعادة أهالي نابولي إلى بوربون وجيشها، هل يمكن أن يكون هذا حقيقياً؟ إن اللجنة لم تكن على قناعة بأن شرقي بلاد الروم بالنسبة لتركيا قد خرج من سيطرة العثمانيين نهائياً، وإن التوقيع على معاهدة آياستفانوس هو السبب.

إن الذين يتصورون أن إدارة شرقي البلاد غير قابلة للتنفيذ لأن السلطان فقدها في معاهدة برلين، وبدلاً من قبول هذه الإدارة من قبل البلغار فإن سحقهم وإزالتهم أهون عندهم، ولكن عزم الأهالي وقوتهم أفشل هذه الخطة وبقيت خارج نطاق الحكومة العثمانية، وكذلك فإن الأتراك الذين باعوا ممتلكاتهم غير المنقولة وذهبوا إلى داخل الأناضول كانوا السبب في عدم عودتها إلى موقعها في السلطنة العثمانية[1].

لقد تخيل البلغار هذا، لأن بلغارستان مُزقت، إن البلقان ستكون الخط الأول للدفاع عن تركيا، وفي الحقيقة كان هذا من أهم بنود معاهدة برلين واللجنة الأوروبية التي حاولت بكل مهاراتها التخلص من الفخاخ التي حضرتها روسيا سابقاً، السياسي الروسي البرنس دوندوقوف ـ قورساقوف واللجنة الروسية واتحاد شرقي بلاد الروم مع بلغارستان واستناداً إلى النظام الأساسي ووضعه في أيديهم وعدم دخولهم إلى قلبه لإفهام الشعب خلال عدة أسابيع لم يعط نتائج.

إن التدقيق في الإجراءات بدقة مع أوقات الانقطاع، وبعد عدة أشهر من المباحثات ظهرت المادة الثامنة عشرة من المعاهدة التي تضمنت النظام الأساسي، إن أكثر النقاط مشابهة لقانون الولايات ومشابه لما كلفته به الحكومة في أثناء الاجتماع في العاصمة العثمانية، وقد نوقش في الجلسة الثامنة قانون الأنظمة، وعند البدء كما هو واضح، شريطة أن يتم تعيين وال مسيحي من قبل السلطان لمدة خمسة سنوات بعد موافقة الدول العظمى عليه،

---

[1] ـ نشر هذا في مقال في جريدة ماريجا.

إن هذا الوالي يمثل الحكومة المركزية ويعين من يريد من المأمورين وضباط الأمن، وإذا كان يتطلب وجود مأمور في مركز كبير فيجب الموافقة عليه من قبل السلطان إما صراحة أو ضمناً، ويصدق عليه أمام الأعضاء الطبيعيين.

إن الأعضاء المنتخبة من قبل الأهالي والأعضاء من طرف الوالي يشكلون مجلساً عمومياً ينظمون فيه القانون المحلي، ويعرض على السلطان بغية التصديق عليه، وفي هذا المجلس أعضاء طبيعيون متعددون، ويتم تشكيل هيئة دائمة، وهذه الهيئة تكون معاونة للوالي عندما لا ينعقد المجلس، ويشارك فيها من الأعيان الذين تم تعيينهم من قبل السلطان.

إن المجلس العمومي يتكون من أعضاء الولاية من دون وساطة وبشكل سري وخفي ولاسيما عند انتخابهم، وإن جدول الانتخابات تنظم من قبل مجلس النواحي.

كما أن التقسيمات الملكية يجب أن توافق القانون وأحكامه، وهي مشابهة لتقسيمات الملكية الفرنسية، حيث يجب أن يكون لها مجلس مشابه للمجلس العمومي للولاية المنتخبة المنفصلة عن السناجق، وإن النواحي والأقضية والقرى والمدن يجب أن يكون لها أعضاء منهم في هذا المجلس لوضع ترتيبات المحاكم الناحية والقضاء والمحافظة، كما يتم منها تشكيل محكمة الاستئناف.

إن هذه الاجتماعات والتفصيلات في قلبه فإن آراء اللجنة ركزت على هؤلاء الأعضاء، كما أعلنوا عن آرائهم في هذا فإن العمل على قوة الإجراءات كان مطلبهم، وإن الأعضاء أو المأمورين لعمل قوة الإجراءات إذا كانوا عند الانتخابات مرتبطين مع هيئة سياسية أو جمعيات يمكن أن يكون استقلال الحرية في أثناء الانتخابات وقد تركز اهتمامهم على هذه النقطة التي لم تتجاوز الاعتدال وحرية إحقاق الحق للمحاكم ضمن دائرتهم ووظائفهم، والقاعدة الأساسية لها تتم عن طريق الانتخابات للحكام مع منح الأهالي قدراً من الصلاحيات وكيفيتها وقد تم تأليف هيئة، وإن المأمور على رأس إدارة الولاية مع

منحه صلاحيات واسعة في الانتخابات وتعيين المأمورين، غير انها كانت مغايرة للقانون في الولاية وكذلك بالنسبة للقرارات المتفق عليها مع الحكومة في العاصمة العثمانية ولكن اللجنة التي خصصت من أوروبا لتعيين الولايات التي تمر بتجربة من حيث الاستقامة في العمل فإن تعيين الوالي كان من طرفهم.

إن الإدارات المختلفة في الدول الغربية وعند تطبيق أحدها فإن السياسة تقضي عند انتخاب الحكومة المركزية أن يتبع الخصوصيات ومداخلاتهم عند الحاجة.

إن هذه الملاحظات عند القيام بتجربتها، يجب صرف النظر عنها لأن العمل بها يرى أن التشكيلات بالنسبة للمجلس العمومي لولاية يسهم في زيادة الفعالية، كما كانت اللجنة المخصصة لمنطقة الروم الشرقيين تفرض أكثر من المقرر، وإن قوة الإجراءات العمل مع الأهالي حيث يختار منعهم لوضع برنامج تأسيسي لها مع تشكيل مجلس ثان مشابه لمجلس الأعيان. وإن هذا المجلس المذكور لا يوجد فيه أعضاء اللجنة الذين قرروا تلافي النقص، حيث إن كبار الموظفين ورجال الدين عدوهم من أعضاء المجلس العمومي.

أما من الناحية الثانية فإن الأراضي وكثرة الأهالي كان الحكم بأيديهم و هم من المسلمين، وإن دراسة مراكز الدولة يهدف لتقوية اقتصادها ورقيها ورفع معنوياتها، كما يجب النظر فيها، وكذلك الأهالي من الروم يجب إعطاؤهم بعض المسؤولية والمراكز، ولكن لو لم يعط المسلمون الروم حقوقهم الانتخابية وحق اشتراكهم في المجلس العمومي لفشل تعيين وال للمنطقة.

إن القانون النظامي الذي وافقت عليه الدول الضامنة بالنسبة لبلاد الروم الشرقي فقد تم تعيين مع بعضهم آلة قو باشا وبإشراف إدارة الأمير ووغوريدس وذلك بتاريخ ١١ ـ ٢٦ نيسان عام ١٨٧٦ حيث تم تطبيقها، وإن مهمة اللجنة المشكلة في فلبه قد انتهت.

إن المادة ٢٣ بموجب معاهدة برلين المتعلقة بدراسة الولايات العثمانية التي في أوروبا، ففي عام ١٨٦٨م طبق فيها النظام الأساسي المطبق في كريت على أن

يكون مشابهاً، لهذا سوف نعلن عن هذا النظام الذي سيطبق لاحقاً في الولايات الأوروبية العثمانية قبل أن تتفرق اللجنة وعلى الطريقة التي ستجري عليها هذه المادة، ولإرضاء مزاج أعضاء الدولة العثمانية قالوا إن الممالك العثمانية كثيرة النفوذ والولايات وبموجب معاهدة آياستفانوس التي فيها أن الولايات ستحصل على حرية الاستقلال التقريبي، إن حصولهم على هذا الوعد هو النتيجة.

أبلغ رئيس اللجنة العثمانية في برلين المسؤولين كتابياً أن الأنظمة المتقرحة وبموجب المادة ٢٢٣ تتضمن التنظيمات الأساسية للولايات على الرغم من أنه لم يحدد لها الاجتماع لأنها ستلزم الأهالي في هذه الولايات بتنفيذ الإجراءات الأولية اللازمة حيث بدء بها.

إن الحكومة العثمانية وعلى طلب الهيئة للمفاوضات اقترحت تنفيذ مقتضيات العدالة والإصلاحات حيث لم تستعجل ذلك، ولكنها أبدت رأيها بأن تأخذ النظام الجديد الذي طبق في كريت بعد تعديل بعضه لتكون أنموذجاً يطبق في الولايات العثمانية الأوروبية، ومقصدها من هذا أن التنظيمات في منطقة بلاد الروم الشرقي لم تكن موافقة لها حتى الآن، ولكي لا يحدث عودة إلى الوراء بعد معاهدة آياستفانوس حيث حصل بعض الشغب ويتطلب الأمر تهدئة الشعب.

وفي ٣ تشرين الأول عام ١٨٧٨م تمت التسوية في الاجتماع الذي نوقش من قبل أعضاء المجلس العمومي لكريت، وفي هذه الحالة يساعد الوكيل العثماني هناك **غازي أحمد مختار باشا** بموجب هذه التسوية فإن والي كريت يكون مسيحياً مثل المتصرف والقائم مقام ويكون له معاون واحد من المسلمين، أما المجلس العمومي فيجب أن يضم تسعة وأربعين مسيحياً وواحداً وثلاثين مسلماً، ومجموعهم ثمانون عضواً، وإن مقررات هذا المجلس يجب التصديق عليها من قبل السلطان، كما يجب أن تكون الحقوق واسعة التشريع شريطة موافقة الثلثين من الأعضاء على هذا القانون والتشريع، وإذا كانت إحدى هذه المقررات للنظام الأساسي غير مناسبة ولا يستفاد منها،

فيمكن تبديلها من دون موافقة السلطان، وعندها فإن أعضاء مجلس الإدارة لا يكونون مأمورين بصفة رسمية، ويستثنى منهم المتصرف والقائم مقام، وإن المعاملات الإدارية والعدلية كافة يجب أن تكون باللغة الرومية ومساوية للغة العثمانية، أما المذكرة من قبل المجلس العمومي فيجب أن تكون باللغة الرومية فقط، وإن الخدمات تسند لأهل المنطقة فقط، ويتم إصلاح طرق الجباية من أخذ أو عطاء، كما يقبل المسيحيون في سلك الدرك للجزيرة حيث يتم ترفيعه حتى مرتبة ميرالآي أي قائد منطقة، وألا تتحمل كريت مصاريف الجيش، مما يزيد من الواردات يصرف نصفها لأمورها المحلية، وقد ورد في ختام المذكرة عبارة غريبة.

إن الأوامر التي تمنحها الحكومة باستقلالية المحاكم، غير أن الإجراءات التي جرت الآن إذا كانت مخالفة للقانون والنظام الأساسي وتبدو مغايرة له، فهي لا توضع موضع التنفيذ.

إن الولايات في الممالك العثمانية التي منحت كثيراً من الحقوق مع موافقة السلطان عليها، كان السلطان يتضايق منها كثيراً عندما يبلغ هذه الكلمة، كما أن كريت التي وضعت في النظام الأساسي كانت من الضروريات.

عجباً ألم تفكر الحكومة العثمانية بنتائج معاهدة (هله با) لأنه من المؤكد أن مطالب بقية الولايات ستكون هكذا.

إن معاهدة برلين والمادة ٢٣ عندما قدمت لها ألم تفكر؟ إن بقية الولايات ستطلب ذلك، مهما حدث فليحدث؟ وقد حاولت الحكومة العثمانية إظهار ذلك وأن أهالي كريت لن يطالبوا بعد هذا شيئاً، أو على الأقل فإنها قطعت الطريق على حدوث عصيان في هذه الجزيرة، وبعد ثلاث سنوات فإن أهالي كريت الذين يدققون الضرائب لم يكن يخطر ببالهم أنهم سيطالبون بتأسيس حكومة لهم، وقد تم التباحث في هذا الأمر من قبل المجلس العمومي لكريت وذلك خلال عام ١٨٨١م.

الباب الثاني والعشرون

ـ أوضاع الولايات الأرمنية وتشكيلاتها.

ـ سياسة إنكلترا الجديدة في الشرق.

ـ الأفكار العمومية لتركيا تجاه إنكلترا سنة ١٨٨٠م.

قبل مؤتمر برلين كان يجب تطبيق الإصلاحات التي وعُد بها رعايا الدولة كافة بموجب كلخانه خطي سنة ١٨٣٩م، وكان نصيب الولايات الآسيوية الشرقية من الإصلاحات قليلاً جداً، ولهذا فإن التنظيمات القانونية التي أحدثتها الدولة في نظام تلك الولايات لم يكد يشعر بها المواطنون، وهنا وعلى الرغم مما فيه، فقد وجدت عناصر إسلامية ومسيحية في البلقان وجزر بحر سفيد وتعايشوا معاً، وهذه العناصر ولقرون زمنية طويلة خضعت لقانون الأمة الغالبة والتزمت به، وفي الوقت نفسه لم تصدر أحكام مضادة ولا خصومات محلية، فالمسيحيون هنا أيضاً عاشوا مع جيرانهم بتسامح وكأنهم عنصر واحد.

لقد صبر المسيحيون وأطاعوا، وعلى الرغم من بعدهم عن المدينة وبقائهم خارجها، وبناء عليه فقد قذف بهم إلى زاوية النسيان، والتزموا بظاهرة الصداقة على الرغم من مرور زمن طويل عليهم، ولكن المأمورين عدوا هذه الصداقة كأن المسيحيين أسرى لديهم.

إن الحكومة الروسية أصبحت مثل الأوروبي في الولايات العثمانية متأثرة بالعناصر المسيحية ومرتبطة بها، ومراقبة للإجراءات المتخذة بشأنها، ولهذا فإنه يجب إحياء هذا العنصر المنسي منذ من بعيد، وقد عدت إحياء المسيحيين في الشرق مهمة يجب أن تشارك بها.

لقد أقامت روسيا مع الأرمن الذين يقطنون الولايات العثمانية صداقة منذ سنة ١٨٦٨م وعدت مدينة قارص مهمة وموقعاً عسكرياً يجب المحافظة

عليه قبل كل شيء، وكانت ترغب في إقامة مركز تجاري في باطون، والسؤال هل كانت روسيا تهدف إلى أخذ الولايات الأرمنية جميعها؟ علماً أن بعض الولايات الأرمنية تخضع لنفوذها أو تتصور توحيدها، ولا يقال شيء في هذا الصدد، ولا شك فإن الحكومات الأوروبية لن توافق على ذلك.

وبالأصل فإن الأرمن يخضعون في ظل الإدارة العثمانية إلى ما يشبه الإدارة المستقلة ولن تسمح لروسيا بالتدخل فيها، وفي هذه الحالة فإن الباب العالي سيبدو حيالها كدولة صغيرة، وإن الملايين من الأرمن التابعين سيبدون كأجناس موحدة.

ومن جهة أخرى فإن حكومة بطرسبورغ كانت تسعى إلى الحصول على محبة الأرمن في الدولة العثمانية، وذلك بواسطة الرئيس الروحاني المقيم في **أجميازين** وتأثير نفوذه لديهم كما تريد الحصول على النفوذ المعنوي منهم، وهذا يؤكد عندما قدم الوفد الروسي هذه المطالعة ضمن المعاهدة التي كانت في ١٩ شباط عام ١٨٧٨ فقد سماها **آياستفانوس** لأنها تتعلق بالأرمن، ولتأكيد ذلك قدمت لهم وثيقة عمرها مئة عام. وفي عام ١٧٨٣م بالذات كان الروس يستحلونها من قبل القوات التابعة لكاترين الثانية، وبغية الحفاظ على منطقة القرم ووحدتها وعلى الأمن والهدوء فيها، فإن خروج الجيش الروسي من الممالك كان واحداً من الشروط، لأن المادة ١٦ من معاهدة ١٨٧٨م كانت تنص على أن المناطق التي يسكنها الأرمن يجب قيام الإصلاحات فيها فوراً مع التنسيق بينها وبدون إضاعة الوقت، والحفاظ عليهم والدفاع عنهم من الاعتداء من قبل الأكراد والشراكسة، وهذه هي التعهدات التي قدمتها الحكومة العثمانية.

إن المادة المذكورة في المعاهدة تؤكد أن الروس كانوا على بصيرة ودراية بالأمور، كما أن الإمبراطور الروسي كان على دراية بالوضع المالي ومشكلاته في الدولة العثمانية، وقد طلب إيقاف الحرب في منطقة قارص **وباطون ووادي الشكرد**، وعندما تم نشر التوقيع على معاهدة آياستفانوس فإن

تأثيرها على الدول الأوروبية قد ذكرتها سابقاً، وبخاصة إنكلترا المتعلقة بالأرمنستان فقد زادت الحزازات بين مواطنيها أو حركت، وبحسب نظرية الحكومة الإنكليزية فإن الولايات التي ستتنازل عنها الحكومة العثمانية ستكون في المستقبل تحت إدارة أكبر دولة، وفي هذا الموضوع قال **اللورد ساليسوري**: "إن هذا الوضع من قبل روسيا يولد ضرراً في المصلحة العامة، واليكم هذه النظرية.

إن الجزيرة العربية وسورية عندما ترى توسع ورقي روسيا فلا بد أن ينضموا إليها وقد كانوا سابقاً مخالفين لهذا التوسع. ولاسيما أن الشعب في هذه المناطق عاطل عن العمل ويقضي أوقاتاً فارغة ومرتبط جداً بالقضاء والقدر والتوكل، فإنه إذا ترسخ في ذهنه عدم القدرة على الوقوف في وجه روسيا فإنه ـ لا بد ـ سوف ينضم إليها ويعاونها.

إن الحكومة الإنكليزية إذا طالبت الحكومة الروسية بأيضاحات عن هذه النقطة الحساسة فإنه وبعد مدة ستتولد لديها القناعة اللازمة، وبناء على هذا فإن المصالح الإنكليزية التي في الشرق والمرتبطة مع الحكومة العثمانية تتطلب القيام بتدابير مستعجلة لتأمين ذلك، حيث تم التوقيع على معاهدة الدفاع المشترك بين إنكلترا والدولة العثمانية بتاريخ ٤ حزيران عام ١٨٧٨م وبموجب هذا الاتفاق وهذه المعاهدة فإنه إذا حاولت روسيا الاستيلاء على **باطوم أو أردهان أو قارص** أو الاستيلاء على أي مقاطعة في آسيا العثمانية في أي زمان فإن الدولة العثمانية تتصدى لها وإذا حاولت الدولة العثمانية ضبط الأمور فيها فإن روسيا تتصدى لها ويحق لها المدافعة عن هذه الأماكن بحمل السلاح، وقد كانت إنكلترا مع الحكومة العثمانية وتم التعاقد والتعهد بينهما على هذا.

إن روسيا استطاعت تحصيل معظم الحقوق بالتدخل في الإصلاحات الداخلية للدولة العثمانية بموجب معاهدة **آياستفانوس**، وإن إنكلترا بموجب هذا الاتفاق حصلت على الحقوق نفسها للتدخل، وإن الحكومة زيادة على

ذلك فقد وعدت إنكلترا بحماية مصالحها وإدارة الإصلاحات تجاه المسيحيين الموجودين في الدولة العثمانية وتنفيذها، ويجب ألا ننسى أن الدولة العثمانية وعند توقيع التعهد من قبل السلطان – تعهدت بتأمين مختلف السبل للدفاع المشترك عند الحاجة، ولهذا سمحت لإنكلترا بإدارة قبرص ووضع جنودها هناك.

إن الأرمن المختلطين مع المسلمين وعلى وضعهم هذا فإن الإصلاحات المطلوبة لهم وتطبيقها يعد من الإشكالات المعقدة ولا يمكن مقارنتها ببقية الولايات التي يوجد فيها المسيحيون، أما التدخل من أجلهم فإن أوضاعهم الخصوصية إذا نظرنا فيها والامتيازات الحقيقية بالنسبة لهم فإنه يطالبون مثل لبنان من حيث الإدارة، وإنهم قادرون على تسيير أمورهم بأنفسهم، فإن هذا الطلب وتمنياته قطعي، حيث إن رجال التاريخ عندها يقدمون وثيقتين على منشئهم الأول وهو مقدم ومكتوب من قبل أحد الجنرالات الإنكليز، والثاني من بقبوس ميغرديج كريميان الذي كان يقطن في حوران، وإن الولايات التي يوجد فيها الأرمن سوف تكون تحت إمرة الوالي المسيحي المنتخب هناك، وتكون مدته خمس سنوات ويكون له فيها معاونان من المأمورين وذلك حسب الأمكنة الموجودة فيها، وذلك حسب الدين والمذهب سواء من المسلمين أم المسيحيين، ويكون أعضاء المجلس منتخبين من قبل الأهالي انسجاماً فيما بينهم وللمصلحة العامة، ولا علاقة للسياسة بهذا الأمر وتكون مهمتهم مستندة إلى كيفية التوزيع والعمل المتفق عليه.

تم تبديل الأعشار التي يتضرر منها المواطنون إلى ضرائب وذلك بحسب الأملاك والأراضي، وإن نصف الواردات تصرف على المنطقة وبخاصة الطرق والمعابر والمدارس التي فيها، وإجمالاً فإن أمور الإدارة العدلية ستكون بالتساوي ومختلطة فيما بينهم، ولكن المحكمة الشرعية تخص المسلمين فقط، وبالنسبة للقانون المدني والقانون الجزائي يجب أن يكون مشابهاً للدول الغربية، وإن المحاكم تبقى على صورتها الحقيقية كما تم تأسيسها

وإصلاحها، أما ما يتعلق بالمحاكم العالية فيجب قبول الأجانب فيها، وكذلك فإن العشائر الرحل الذين يتسببون بالفوضى والإخلال بالأمن فيجب تأمين الوضع الشخصي لهم، واعتماد الطرق التي يجب اتخاذها من أجل ذلك، كما يجب أن يسمح بتأليف جنود من الأهالي للمحافظة على الأمن أو لمن يريد أن يكون له حارس خاص لحمايته، وعلى هذا الوضع فإن الدرك يجب أن يكونوا من المسلمين والمسيحيين، أما الهيئة العامة فيجب أن تكون تحت إمرة ضابط أجنبي لدى الوالي وهو المسؤول عنهم.

وفي المباحثات التي جرت في ١٥ حزيران عام ١٨٧٨م في **برلين**، فإن وزارة الخارجية وبحسب تخميناتها فقد تحركت بشكل يثبت سلامة ذلك.

حافظت روسيا على المدن الثلاث التي كانت الاتفاقية الإنكليزية العثمانية الخفية تطلب الدفاع عنها، ولكن روسيا أعادت إلى الدولة العثمانية **أرضروم وبايزيد ووادي الشكرد** فقط، وعلى هذا فإن المادة ١٦ من معاهدة **آياستفانوس** رضيت بها الدولة عندما تم إقرارها في **برلين** وهي: على الحكومة العثمانية في الولايات التي يوجد فيها الأرمن العمل على تأمين الاحتياجات المحلية لهم من الإصلاحات الضرورية والقيام بها وتنفيذها من دون تأخير وحمايتهم من الأكراد والشراكسة والتعهد بذلك، وإبلاغ الدول المعنية عن كيفية الإشراف عليهم من قبلها[1].

إذاً هكذا ظهر موضوع الأرمن للوجود من جديد عن طريق الدبلوماسية العالمية.

إن أوروبا عندما بدأت روسيا بالتدخل في الشرق في الولايات العثمانية هل ستكون الإصلاحات التي ستجري فيها مشابهة للإصلاحات والتطورات التي تطلق في بلاد الروم؟ أم سيكون للأرمن طريقة أخرى في الإصلاحات والإدارة؟ ولكن قبل البحث في هذا الموضوع هناك مادة يجب التدقيق فيها.

---

[1] ـ استناداً إلى المادة ٦١ من معاهدة برلين.

إن الأرمن اليوم[1]، إذا استثني القسم الشمالي حتى البحر الأسود، فإنه من غير اللائق تحديد ذلك، ولاسيما ولايات أرضروم وإن ديار بكر، وكانت تعيش على شكل مختلط على الرغم من كثرة المسلمين أيضاً. وكان عددهم تقريباً ٧٨٠.٠٠٠ شخص، إذا أضفنا إليهم بقية المذاهب المسيحية فربما يبلغ المليون[2]، أم المسلمون المقيمون والرحل فيبلغ عددهم ٨٠٠.٠٠٠ شخص، وربما أكثرهم من الأرمن الذين دخلوا الدين الإسلامي والذين نسوا لغتهم.

إن الأرمن الذين حصلوا على هذا من حيث الحفاظ وتنظيم أمورهم إلى أن تتم الإجراءات وتنفيذها فإن السلاح الذي بأيدي المسلمين يجب أن يؤخذ منهم لكي يكونوا متساوين مع المسيحيين الذين هم من دون سلاح، وإن الطلبات المقدمة للعدلية والمأمورين يجب أن تكون باللسانين الأرمني والتركي، والنتيجة فإن كل ما يطالب به في أثناء المطالبة بالإصلاحات تجاه المسحيين هو تأليف لجنة مختلطة للإشراف على أمورهم في الولاية كافة.

إن هذه التدابير والقيمة العملية لها، فقد عمدت إنكلترا إلى وضع قيود كثيرة للاحتراز؛ منها: وبحسب نظرية إنكلترا فإن الأرمن الذين كانوا على أمل كبير بالوصول إلى الإدارة المنتخبة من قبل الأهالي، فإن التجارب أكدت عدم الفائدة المرجوة منها، وأثبتت عدم صلاحيتها ويستثنى من هذا جزيرة سيسام، فإن مثل هذه الأمور كانت تطبق في تكريت والبنان ولن تؤت الثمار كما هو مطلوب، لأن المواطنين في جزيرة كريت من مذاهب وأعراق مختلفة والنظام الأساسي لم يحسن الأحوال بينهم، ومن الصعب إزالة الخلافات بما في الدول الغربية ولا يمكن اقتباسها، وأما جبل لبنان فإن الأوضاع هادئة والسبب يعود إلى الأحكام التي تنفذ فيها، ولأن الدول الكبرى تدخلت في الانتخابات وقدمت المساعدات الكثيرة، وإن المتصرف لديها صاحب لباقة ومحنك في الأمور، وهذه من ثمرات عمله.

---

[1] - يفيد التاريخ الأرمني، أن حكومة ملكية أرمنية قامت سنة ٢٤١١ق.م، قد انقرضت الحكومة الرابعة في أواخر العصر الرابع الميلادي، وقد خضع الأرمن للميديين والآشوريين والماكدونيين، واليونان والعرب بالتسلسل، وبغية السيطرة على هذه البقعة فقد أجلها حروب ومعارك، وأرمينيا القديمة تخضع الآن للعثمانيين، كما قسمت بين روسيا وإيران، وإن أكبر قسم منها يقع تحت السلطة العثمانية.

[2] - تفيد إحصاءات سنة ١٨٤٦م أن عدد الأرمن في الممالك العثمانية يبلغ ٢.٥٠٠.٠٠٠ أرمني

إن الوضع التاريخي للأرمن في أرمنستان والمسلمين في كردستان وعاداتهم وأفكارهم لا يمكن مطابقتها بما في الدول الغربية ولا يمكن اقتباسها، لأنهم مختلطون بدرجة أكبر، وإن مطالب الأرمن في الحرية وفي اختيار الإدارة كانت غير قابلة للتطبيق فوراً، وسوف تصادف مشكلات كثيرة لا شك في ذلك، ولكن هناك طريقة سهلة وبسيطة وبحسب نظرية الإنكليز وهي تأمين الأرمن في شمال شرقي آسيا العثمانية قبل كل شيء، لأن فقدان الأرمن هناك وضياعهم يذهب السعي والعمل هباءً ويجعله من دون فائدة مرجوة، حيث كان الأهالي يائسين وفي حال يرثى لها، ومن أجل ذلك فإن العمل الجاد يتطلب القيام به وهو ضبط الأمن والمحاكم حسب أصول التكليف.

إذا راجعنا أصول الضابط الأمني وإصلاحه والوسائط لا يمكن التردد في هذا الأمر، إن موضوع الأرمن نوقش في الاجتماع الذي عقد عام ١٨٧٧م في العاصمة من قبل الأوروبيين ويجب إنقاذ الجميع من التجاوزات والسلب والنهب من قبل الأكراد والشراكسة، وهذا يتطلب تشكيل الدرك من أهالي المنطقة للدفاع عنها وقد تم التصديق على ذلك.

إن هذه الأعمال والتجاوزات لا يمكن تصورها أو عزوها إلى أي سبب كان، إن هيئة الدرك التي ستشكل في المنطقة وإدارتها يجب أن تكون تحت إمرة الضباط الأجانب، أما الأمور العدلية والمحاكم فإن أبسط الأحكام وأصغرها يجب ألا تخفى مثل سوء المعاملة المدنية ـ وبخاصة المسيحيون ـ ويجب إيجاد المحاكم الموثوقة، أن تكون مستقيمة من دون تحيز، وعلى المحاكم العمل دون تميز مثل المحاكم في مصر، وعلى الرغم من أن أهاليها مسلمون يوجد مأمور أجنبي متخصص بالقانون عند المحاكمة، ولا يصدر حكم إلا من بعد الاستماع إليه وأخذ رأيه، وبعد ذلك يصدر الحكم، وهذا هو المطلب بالنسبة إلى الأرمن أيضاً، أما الضرائب فإن ضريبة الأعشار والطريقة الملزمة بها غير صحيحة حيث يشتكي منها الجميع، وإن القرار الحكومي الصادر بتاريخ

١٨٥٦م الذي يبين أنها مضرة بالدولة والمواطن، ولاسيما أن موظف الأعشار يمارس الظلم والتعسف مما يؤثر على القرويين ويسبب لهم الإفلاس والتهلكة، والمطلوب بدلاً منها ضريبة محددة، تدفع عيناً أو نقداً، وضمن مدة محددة مع مراعاة الأوضاع وإصلاحها. إن مثل هذه الإصلاحات، ومنذ زمن بعيد، يجب السعي لها والعمل المستمر على تحديد وتقرير الأراضي من قبل أشخاص مأمورين ذوي استقامة وعدل وفوق كل الشبهات، عندها يتم تكليف العناصر الأوروبية بهذا الأمر، إن تنفيذ التجديدات سيكون الوالي مشرفاً عليه، وإن الذي يعينه وينتخبه هي الحكومة العثمانية وعليها الاعتناء به كثيراً.

إن الوالي يجب أن يكون أميناً على ولايته، وإذا ما حدث أمر ما يقتضي العزل فيجب التأكد منه، وأن يكون عن طريق محكمة عالية أو مجلس الأعيان بقرار منهم، هذا هو مطلب الأرمن، وإن الحكومة الإنكليزية إذا ما تمت الموافقة على هذا فإن الولايات الشرقية ستكون على هيئة حكومة انتخابية حرة، وتكون الجولة قد فرغت من هذه المنطقة، ولكن الأصول المختلطة والعادات التي فيها غير مؤهلة لهذا التبدل، وكذلك لن تقبلها الحكومة الإنكليزية، وإذا قبلتها فلن تكتفي بالإصلاحات فقط إلا بعد أن يتم إصلاح الأمور الاجتماعية للأرمن وإجراء التكاليف المفروضة عليهم وتحديدها وتخليصهم من ظلم المأمورين الأشقياء حيث توصي الحكومة بهذا وتتعهد به، إن الدولة العثمانية اعترضت على هذا البرنامج الإنكليزي ومع هذا فإن اللورد بيقونسقليد وعند الاجتماع في البرلمان الإنكليزي أظهر أن الدولة العثمانية معذورة وهي مخلصة في عملها قدر المستطاع، وفي عام ١٨٧٨م وبتاريخ ٢٤ تشرين الأول وبتقرير شفهي أصدرت أمراً إلى مركز الدرك في آسيا العثمانية بقبول عدد من الضباط واستخدام عدد من المدربين الأوروبيين للتدريب وإن الطلب الذي يطلبونه بأن يكون هناك عضو أجنبي عند المحاكمة، وأن يتم تصديق قرار المحكمة منهما ولكنها لن تضعها موضع التنفيذ، لأن التدابير المطلوبة مغايرة للإصلاحات الأساسية وتشكيلاتها وغير

منتظمة لأن الأجانب لم يكن بإمكانهم أن يحصلوا ويتعلموا عادت وألسنة ونظام أهل المنطقة، وهذا ما تضمنه بيان الحكومة العثمانية، وفي النهاية رضيت الحكومة العثمانية بأن يكون في كل ولاية مفتش أجنبي للمراقبة.

أما الإصلاحات المالية فإن إلغاء الأعشار تدريجياً يعني ولاية بعد ولاية، وفي أثناء ذلك ومن أجل الإصلاحات سوف تستخدم الحكومة العثمانية بعض الأجانب للقيام بهذه المهمة وهذا ما تطلبه إنكلترا حيث تتحرك حسب طلب الوالي، وإن الوالي والحاكم ومحصل الضرائب يحدد تعيينهم لمدة خمس سنوات، وطالما يحاكم أي منهم بجناية أو جريمة أو فعل مضر بالمصلحة العامة من تحريف أو تزوير فلا يمكن عزله.

إن هذا الجواب كان من قبل الحكومة العثمانية إلى الحكومة الإنكليزية، وهذا البرنامج يقابل البرنامج الإنكليزي، غير أن الحكومة العثمانية بحاجة ماسة إلى السياسة الحاضرة التي ستكتفي بها في الوقت الحاضر، حيث إن هيئة الوكلاء في البرلمان الإنكليزي لم تعترض على هذه الفروقات البسيطة، وبحسب رأي بيقونسفليد إن معاهدة برلين مضى عليها سنة، وإن السلطان وأعضاء حكومته كافة يفقدون عملهم إذا تقرر تبديل عدد من المأمورين الكبار، أو وجهت إليهم التهم بأنهم نسوا التعهد الذي قدموه للإنكليز بالنسبة إلى الأفكار العمومية وبسبب احتلال قبرص والإصلاحات في الأناضول حيث اتخذت هذه التهم حجة لتبديلهم.

كانت الحكومة تنفذ هذا العمل في برلمانها بشدة وكانت لا تشك بالحكومة العثمانية في هذا الأمر، ولكن خاب أملها، إن البدء بالمطالبة بالمقررات التي في معاهدة برلين وانسحاب الجيش الروسي من شبه جزيرة البلقان بسبب الحرب فإن الحكومات المستقلة أو التي حصلت على الحكم الذاتي أو بعض الولايات التي كانت تهم الإنكليز لم يتم عمل أي شيء فيها وبقيت على وضعها القديم حيث لا توجد فيها حكومات ثابتة، وقد سارت الأمور فيها بفوضى، وكانت إنكلترا تعلن دائماً هذا الوضع.

إن رئيس مجلس الوزراء الإنكليزي كان لديه تهم موجهة من باب الحياء ومن الشبهات كما هو معروف، ونتيجة للضغط عليه من قبل المواطنين وتحت تأثيرهم قرر تقديم استقالته حيث وصل إلى ميناء أزمير على بارجة إنكليزية، وأجبر السلطان على إرضاء الدول التي شاركت في معاهدة برلين والتي تم التوقيع معها على المعاهدة.

إن هذا يعد بمثابة تقديم الحكومة العثمانية إلى المحكمة الدولية وبذلك لتوقفها عن العمل بالالتزامات المطالبة بها، وقد تعهدت مرة أخرى أنها ستكون صادقة هذه المرة.

إن الضابط الإنكليزي المسمى **باكر باشا** الذي كان في خدمة الحكومة العثمانية، قد تم إرساله إلى الأناضول للتحقيق في الأوضاع التي اتهمت بها الدولة العثمانية بتاريخ ١٥ تشرين الثاني ١٨٧٩م. التي تقول: إن الأوضاع المضطربة كانت بسبب الحرب وإن قسماً كبيراً منها قد تم تحسينه، وإن السلطان يتمنى لشعبه وأبناء الوطن أن يكونوا بهذه العدالة والمساواة في الحقوق لتقدم الوطن وإعماره، ولتنفيذ التدابير اللازمة المتخذة، فقد أصدر أمر سلطاني "فرمان" إن الأمر السلطاني الذي قدم إلى المجلس المختص من الوكلاء وبعد التدقيق والتفكير العميق بهذا الأمر فقد تقرر تأجيل العمل بالإصلاحات بسبب الحروب وسيتم تنفيذها بعد شهرين، وذلك للأسباب التالية:

إن الولايات العثمانية في أوروبا والتشكيلات الإدارية فيها تتطلب العمل أيضاً على تأمين ذلك في الولايات التي في آسيا التي كانت مطابقة للإصلاحات الإدارية والمنسقة بموجبها، وبعد التدقيق بنتائجها قدمت مذكرة إلى السلطان توافق قرار السلطان، إن فوائد وحسنات هذه الإصلاحات سنراها قريباً عند التنفيذ.

إن **اللورد بيونسقليد** يستطيع إسكات المخالفين في البرلمان الإنكليزي بموجب هذا الفرمان السلطاني.

إن الحكومة العثمانية أقنعت الجميع بهذه الصورة، لأن الإجراءات الحقيقية والمؤثرة والقادرة على القيام قد تم العمل بها قبل مضي الزمن المحدد.

إن هذه المسألة التي شغلها منذ عام ١٨٧٨م وإلى عام ١٨٨٠م وفي شهر نيسان فإن الأوضاع كما هي لم تتقدم خطوة واحدة إلى الأمام، وفي هذه المدة فإن المسيو **غلادستون** تسلم رئاسة الوزراء في إنكلترا، ومن أجل التذكرة فقد أرسل وزير الخارجية إلى الحكومة العثمانية وأبلغها بالقيام بتنفيذ بنود معاهدة برلين وتسوية مقرراتها بصورة قطعية، وهي مصرة على إبلاغ الدول العظمى لإجبارها على العمل بمضمون المعاهدة واشتراكهم بها.

إن هذا التبليغ والعمل اعترضت عليه الحكومة النمساوية خوفاً من حدوث اتفاق بين إنكلترا وروسيا في موضوع الشرق، ولكن بقية الدول كانت تريد القضاء على تركيا حيث أظهروا عداءهم جهراً للمسلمين الموجودين لديهم، وطالبوهم بوضع هذا الموضوع قيد التنفيذ فوراً لأنه يحقق آمالهم وأفكارهم، وطالبوا الهيئة الدولية في أوروبا بالاشتراك معهم في هذا المخطط المقدم من **غلادستون**، ولكنها كانت خائفة من العواقب، كما أن رئيس الوزراء الحالي كان معارضاً لوجود الجيش الإنكليزي في قبرص، وقد تم إبلاغ الحكومة العثمانية بضرورة رعاية أحكام معاهدة برلين، وأنه يجب البحث من قبل الحكومات التي تم الاتفاق معها والتي وقعت المعاهدة، وتقديم بيان مشترك بصورة قطعية لتنفيذ الحكومة العثمانية ولا يمكن أن ترده الحكومة أو ترفضه، وكذلك فقد قدم السفراء الموجودون في العاصمة مطالب دولهم، ولكن كل واحدة على حدة، وهي مشابهة للمطالب التي قدمت في ١٢ حزيران ١٨٨٠م.

إن التعهدات السابقة في عام ١٨٧٨م نفسها وبخاصة فيما يتعلق بالأرمن والإصلاحات المطلوبة محلياً لهم، وقد تم تبليغ الحكومة بعد عدة أيام بدأت المباحثات بين أعضاء اللجنة المخصصة لبلاد الروم والمكلفة بالتدقيق حول القيام بالأنظمة المطلوبة في منطقة أوروبا العثمانية، وفي الوقت نفسه تم نشر

التقرير الذي نظمه السفير الإنكليزي عن الأوضاع في منطقة بلاد الروم والأناضول.

إن هذا التقرير الذي أعده السير هنري لايارد كان مبالغاً فيه حيث يقول: "إن هذه الحكومة الواسعة الكبيرة لم تكن في يوم من الأيام مثل ما هي عليه الآن من الفوضى، ولم تكن نتائجها متوقعة ووخيمة مثل الآن، إن الأتراك أذكياء في جانب، وهم من دون تحيز يصدقون هذا، ولن يروا مثل هذا اليوم دون عدالة وسوء استعمال الإدارة والفقر والحاجة الماسة والبطالة، ولو كانوا في دولة أخرى فإن تمرد الأهالي سببه سيكون هذه الأوضاع".

إن عدم العصيان حتى الآن في هذه الحكومة يعود إلى صبر المسلمين وتحملهم لهذه الأوضاع واحترامهم لشخصية الخليفة، ولكنه يمكن تحريك بقية الأهالي المختلفين في العرق والمذهب للعصيان والانفصال عن الدولة ويمكن توحيدهم أيضاً على هذا الأمر، ولكن بعض الأوضاع حسبما يرى فإنها لن تدوم طويلاً.

إن الإصلاحات في الأناضول والعمل بها بنية خالصة لم تنفذ حتى الآن، وإن المادة ٢٣ التي أقرتها المعاهدة في برلين وقد تم بموجبها تشكيل لجنة لتنظيم القوانين في الولايات العثمانية المتعلقة ببلاد الروم، وتم تصديقها من قبل اللجنة الأوروبية، وإن هذه القوانين والأنظمة الأساسية لم ينفذ منها أي شيء، والدولة العثمانية لم تقبلها ضمنياً.

إن الحكومة العثمانية تتعرض للتهلكة وقد ظهر ذلك على السلطان وبقية أعضاء الحكومة بعدما اعتمدت الطرق الدبلوماسية كافة وحتى التهديد والوعيد للعمل بالمطلوب، ولكن بعد الحرب فإن المتعصبين في الحكومة العثمانية والمحيطين بالسلطان وحاشيته أفهموه أن تجربة الأنظمة والقوانين الأوروبية التي تمت أيام أجداده السلاطين لم تؤت ثمارها ولا فائدة منها، ولكن الحكومة عندما قررت أن تنظيم الإدارة قبل التدخل الأوروبي وإصلاح أمور المسلمين والأتراك كان وبحسب الأصول والقوانين وضمن

دائرتها، وهذا ما أعلنته الحكومة واقتنعت به وهذا ما نشره السفير الإنكليزي إن إنقاذ الدولة من الاضمحلال والزوال يتطلب عزل أعضاء الحكومة كافة وإبعاد العناصر غير المرغوب بها الذين يسيئون إلى السلطان بالأفكار وإلى المصلحة العامة، وضرورة إخراجهم من قصر السلطان وسرايا الحكومة ووضع أمور السلطان كافة تحت المراقبة، ووضع برنامج لها والعمل بموجبه وعلى المسؤولية الأساسية بالنسبة لرجال الحكومة وتوسيع صلاحيات الوالي، ويتم هذا إما عن طريق مجلس المبعوثان والأعيان أو القانون الذي يبين الكيفية والهيئة الاجتماعية التي هم عليها، أو من الأعضاء المنتخبين في العاصمة من قبل الأهالي وتأسيس مجلس لها، وإن الهيئة في مجالس الولايات المنتخبة والقيام بالأعمال سوف تتم حسب رغباتهم وقد يكون أي شيء مقبولاً لدى الشعب.

إن القانون الأساسي للحكومة ليس لديه من الصلاحية أي شيء، وإذا وجد مثل هذا الطلب فإنني موقن بذلك، ولكن إذا طلبت إنكلترا منفردة أو مشتركة مع بقية الدول فإنها ستكون بادرة طيبة، إن خلاص الحكومة من السقوط العميق وإنقاذها بالسرعة الممكنة هو القيام بالإصلاحات بإشراف الدول الأوروبية فربما يستفاد منها.

إن هيئة الحكومة الإنكليزية الجديدة وبحسب هذه الصورة تأثرت بالأفكار العمومية وعملت على تنفيذ بنود معاهدة برلين كافة، ولكن القرارات المترددة فيها يجب إزالتها حتى إذا لم توافق الحكومة العثمانية عليها، فإن موافقة الولايات في الأناضول على هذه البرامج هي خطوة جيدة، وإن الطلبات المقدمة من قبل السفراء الأجانب إلى الحكومة العثمانية تتضمن البرنامج المقدم من عابدين باشا الذي كان والياً على ديار بكر وأصبح الآن وزيرا للخارجية، وهو يبين المطلوب والأوضاع كما يلي:

إن طبائع وأخلاق الأهالي في كردستان وحواليها يجب أن تنفذ الإصلاحات المراد تطبيقها قريباً، والموافقة فهم اولاً بأول.

إن المحاكم الجزائية وإحداثها قد تأخر بسبب التدقيقات الكثيرة عليها. وإنه سيتم انتخاب أعضاء الناحية وتعيين مدير لها من قبل الدولة مع المأمورين من أجل القوة الجزائية مع وكيل البلدية للمصلحة العامة.

ومهمة مدراء النواحي هي الدفاع عن مناطقهم لدى القائم مقام والتابعين له، إن المدير يجب أن يكون على حسب أكثرية نسبة الأهالي إلى الدين والمذهب مع وجود معاونين له من المذاهب الأقلية، إن عدد أعضاء المجلس في الناحية من أربعة إلى ستة على الأقل وتكون جاهزة للاجتماع بصورة دائمة مع قبول الأهالي في سلك الدرك من دون التمييز بين المذهب والدين ويكونون تحت إمرة مدير الناحية، وتنقل محكمة الجزاء من قضاء إلى آخر لرؤية الدعاوى الجزائية.

إن الواردات يصرف العشر منها لمصلحة التعليم والمنافع العامة، مع توسع صلاحية الوالي ودوامه الكامل مع المأمورين.

كانت هذه التشكيلات بالنسبة لبقية الولايات في الدولة العثمانية بسبب الفروق البسيطة بينهم، حتى أنه في عام ١٨٧٨م وعند التباحث في مثل هذا الوضع تم طي بعد التدابير وإخراجها من دائرة البحث.

إن الحكومة العثمانية والحكومة الروسية كانتا تريدان أن الولايات التي كانت تلفت أنظار الدول الكبرى إليها، وبسبب بعدها لم تول أهمية، ولهذا فقد كان التعامل الإنساني معها ضعيفاً.

إن التقرير والبرنامج الذي قدمه وزير الخارجية **عابدين باشا** للسفراء الأجانب بالنسبة للأرمن لم يكن خدعة، وإنما فخ قصد منه عدم معرفة القصور، ومن ناحية ثانية فإن إنكلترا في هذه التبليغات الشديدة ربما فتحت أعين **غلادستون** في البرلمان الإنكليزي عنها قال: "إن الدول قالت من قبل، يجب التوصية بإجراء الإصلاحات لأن هذه الإصلاحات لا يمكن أن تكون أصل السبب في بقاء ملكيتها، وما هي النتيجة التي ستحصل بعد ذلك، فإن الدولة العثمانية منذ عشرين عاماً لم تستطع أن تنفذ الإصلاحات ولم تحقق

الأمن، كما أن الدول التي كانت تنتظر حصول تقدم ورقي هذه الدولة لم تستطع تأمين الأمن والهدوء، وعلى أوروبا أن تبدل سلوكها تجاهها.

إن ضياع الدول العثمانية وغيابها ومحوها كان مؤكداً، ومحاولاتنا العمل والدفاع عنها والعمل على بقائها قدر الإمكان فإنه لا ينفع ولا يجدي، وطالما أن الحكومة لا تفي بوعودها، وتعمل على تنفيذ ما هو مطلوب منها، وإذا لم يتم إجراء الأفضل فإن ذلك لا يعد مسألة ثانية، لأن كل مساعينا وجهودنا تتعلق بهذه النقطة، وإذا لم تف الدولة العثمانية بوعودها ولم تقم بوظائفها فإن بقاء حكمها وملكيتها تقع عليها وحدها وهي المسؤولة في الحفاظ عليها ومجبرة على ذلك"، ولا شك أن أفكار ووقائع ومنشأ تاريخ الإصلاحات بالنسبة **للمسيو غلادستون** لم تكن موافقة لكلامه، لأن الدولة التي كانت تدافع عن الدولة العثمانية وتحميها كان ذلك بالقول فقط، وقد كان لإنكلترا دور أساسي في التنظيمات تترجم عمل بقية الدول، ولكن الدبلوماسية العالمية أخذت أقوال رئيس الوزراء الإنكليزي بالدقة اللازمة، وأما هذه الأقوال بالنسبة للسياسيين الإنكليز المسؤولين عن الشرق فإنهم يتوقعون حدوث تبدلات كثيرة، وربما كانت هذه التبدلات كما قال **اللورد جاتام: "إن أي قرية صغيرة في تركيا إذا أرادت التباحث في موضوع بقائها تحت إمرة السلطان فإننا لن نتنازل عن مناقشتها...."** إن هذه الأقوال بالأصل قد مضى عليها زمن.

ـ الإصلاحات العدلية.

ـ تنظيم القوانين.

عند التباحث في البرلمان الإنكليزي تعرضت الدولة العثمانية للتحقير والتصغير من قيمتها كثيراً من الناحية السياسية، علماً أن الدولة العثمانية كانت تنفذ برنامجها الإصلاحي وتكمل ما بدأته من قبل.

كانت الإصلاحات تعتمد القوانين الأجنبية ذاتها أو الاقتباس منها، ولاسيما أن الدبلوماسيين الإنكليز كانوا يعدون هذا البرنامج وبخاصة البرنامج المسمى تشكيلات قرطاسية أنه مميز عن بقية الأنظمة، وإن قيمته الحقيقة وإن لم تكن حالياً تناسب المواطنين، ولكن الشكل القانوني كان مقبولاً لديهم.

إن القرار الحكومي لعام ١٨٦٨م المتعلق بمجلس الشورى وديوان الأحكام العدلية والتفريق بينهما أقيم على قاعدة أساسية وهي من أبرز الأعمال التي يرى أنه ليس مبنياً على القاعدة المذكورة لعام ١٨٦٤م، وقد كان مشابهاً لقوانين الولايات ونظيراً لها، وبعد صدور هذا القرار بعدة أشهر تكلم السلطان عبد العزيز حيث أورد نقطة أن الإصلاحات التي تم تطبيقها والمهمة جداً هي إدارة الملكية والعدلية واستقلالهما وقد وضعهم بصورة موضع التنفيذ حسبما أوضح السلطان.

إن السلطان ومن هذا الكلام يتغابى وكذلك أعضاء الحكومة أيضاً، لأن الولاة وبقية المأمورين وفي محاكمهم يحكمون كما يريدون ولا يعلم هذا إلا الأهالي، لأن أعضاء الحكومة ليس لديهم علم بهذا، وإن ما قاله لا يمكن تصديقه ولكن الذي يحير هي هذه النقطة، إن الحكومة العثمانية عندما تريد إقصاء بعض المأمورين عن القوة الإجرائية وعدم القيام بها، كانت تكلفهم وبطريقة مباشرة بالتدخل في الأمور العدلية وتأمر بها.

وفي العاصمة فإن الدعاوى التي كانت تتعلق فيما بينهم وترغب في وضعها موضع الإجراء والعمل بها فإنها كانت تحيل هذا إلى جمعية تسمى (إجراء جمعيتي) وقد كانت تابعة لنوع من مجلس الإدارة، وأما إذا كانت الدعوى بين أجنبي ومواطن عثماني فإنها كانت تكلف قسم ديوان القلم في وزارة الخارجية.

إن الولاة والمتصرفين والقائم مقام كما في السابق فإنهم كانوا مكلفين بمنصب المدعي العام والنائب عنه، وإنهم كانوا يقومون بالإجراءات المطلوبة بالنسبة للأحكام الصادرة من أي جهة كانت وإن إقامة دعوى كان يتم عن طريق المأمورين لهذه الإدارة ومن ثم تحال إلى المحاكم فقط، إن اللواء المتصرف والقائم مقام في القضاء حسبما يريده ويرغبه، لأن إسقاط الدعوى في أي محاكمة يمكن إسقاطها.

لقد قدم السفراء الكثير من الشكاوى لأجل وضع أسس وتنفيذ الأحكام وإجراءاتها.

إن حجر الأموال المنقولة كانت خارج الإمكان، واما الأموال غير المنقولة وعند الفراغ فإن الأمور كانت بيد الكاتب ومن له مشكلات عديدة يكون من استبداد الكاتب أو إهماله، وحتى بالنسبة إلى أبسط الأمور بشأن المدين، الذي لديه واسطة أو نفوذ عليه الاتصال مع وزير الخارجية أو الصدر الأعظم للتدخل مباشرة وإجراء اللازم.

إن هذه الوقائع ظاهرة للعيان كانت بسبب الذين وضعوا القانون لعام ١٨٦٨م لماذا لم يفرقوا بين قوة الإجراء عن القوة العدلية لأن وضعها بين أيدي المأمورين يحير، ومهما كان السبب فإن الذين وضعوا هذا القانون لم يكونوا يعرفون أن قوة القضاء والعدلية وقوة الإجراءات مختلفة تماماً.

إن **سعيد باشا** كان صاحب أفكار جيدة أكثر من الذين سبقوه عندما كان وزيراً للعدلية عام ١٨٨٠م ومنذ الوهلة الأولى أدرك أن ذلك فاسداً، وقد حاول التصحيح ولهذا بدأ بتصحيحه في أنحاء الحكومة كافة وأكد عليه،

لأن المدعي العام شامل لهذا المعنى وتم تأسيس أماكن للمقاولين والمحامين والكتاب، ومن جهة أخرى فقد تبدلت الصورة لأن القوة العدلية والقوة الإجرائية والخيط الواصل بينهما قد قُطع لتصبح كل واحدة منهما على حدة، وكذلك فقد منح المستطقين صلاحيات واسعة، وقبل هذا كانوا موجودين لدى رؤساء المحاكم، ولم يكن لديهم أي قيمة، فقد أصبح لديهم متخصصون لهذه المهمة حيث كان من قبل لا يحق لهم أن يكونوا أعضاء في المحكمة، أما اليوم فمن حقهم أن يكونوا أعضاء في المحكمة.

إن جميع المراكز العدلية المطلوبة لديها المدعي العام وكاتب الضبط والمحققون ومحرر المقاولات، فأين كان هؤلاء الأشخاص المقتدرون وأصحاب الاختصاص وأين يمكن أن نجدهم؟

إن هذا التجديد الذي سينقذ القاضي من سيطرة المأمورين في الإدارة ومنحه الاستقلالية، وإن هذا بحد ذاته غاية المعقول والمنطق، ولكن أليس عجباً أن هذا الأمر بغير أوانه؟ ولدى الاعتراض عليه قال سعيد باشا: "إن في كل دولة عند تأسيسها لديها ما يتعلق بها، لأن الشباب يكونون قليلي الخبرة والتجربة وعددهم قليل، ومع مرور الزمن سوف يكثرون ويكتسبون الخبرة، فانظروا إلى رومانيا واليونان والصرب والجزيرة الصغيرة سيسام حتى بعد أن مررنا بالأزمة الأخيرة، فإن الولايات كانت مدعوة إلى إدارة نفسها بنفسها فيا عجباً؟ إن الأهالي في هذه المنطق وقبل أن ينفصلوا عن الدولة العثمانية كانوا على علم ومعرفة أكثر مما نحن عليه اليوم من علم وفكر ومعرفة، ولكن الوضع يتطلب ما يلزم من التبدلات، وقد طبقوها وتقبلوها فوراً، ولكن مسألة توزيع العدالة مهمة جداً، ألم يجدوا حلاً لها؟

إن جعل الحكومة العثمانية مثل الحكومات المسيحية الشرقية مهما كان صحيحاً فإن أعضاء الحكومة العثمانية والأهالي التابعين لهذه الدولة الذين ليس بمقدورهم إدارة أنفسهم وكأنهم يطلبون الخروج منها من أجل بعض السياسيين الأوروبيين لكي يظهروا أنهم على حق، أليس هذا محيراً؟ إن

روسيا لو لم يكن لها مساعد لما استطاعت أن تقوم وحدها بإدارة دولتها، ولما كان بمقدورها أن تظهر مثلما ظهر سعيد باشا بوضع القوانين للدولة العثمانية وإن اعتماد المواطنين كان كلياً عليه.

إن المأمورين المرسلين كافة إلى مختلف أنواع المحاكم وأعضاء ورؤساء هذه المحاكم يجب أن يكون مشرفاً عليه، وبموجب هذا فقد وضعت مباشرة تحت إشراف الوالي، وتم تعيين مفتش للعدلية والمحاكم.

إن سعيد باشا بحد ذاته عندما قام بهذا العمل، أخذ الاحتياط المعقول ومع هذا لم يستطع أن يسكت المعترضين عليه من كل مكان، كان يجب أن يكون لديه مفتش عليهم.

حوَّل سعيد باشا أكثر النقاط التي في نظام المحاكم القديمة وبدلها بتشكيلات جديدة، وأتم نواقص المحاكم مع إصلاح أصول المحاكمات الجزائية، وأزال كل ما يتعلق بها من المحاكم التجارية حيث سارع إلى تنظيم المحاكم القانونية.

إن هذين القانونين تم نشرهما والعمل بهما عندما كان يحتل الصدارة، كما أن المحاكم الجزائية لا يوجد فرق بينها وبين القانون الفرنسي إلا بجزء بسيط جداً، ولم يكن مقبولاً أن تنفصل عنه هذه النقطة وهي اللجنة، إن المحاكم التي ستطبق بالدرجة الثالثة وتعنيها فإن القواعد القديمة المضرة بها سيتم إلغاؤها، إن السفارات التي كانت تنتظر مثل هذه الإصلاحات فقد تلقت هذه الأمر بالقبول الحسن ورغم هذا فقد أعلنوا أن بعض القوانين العائدة للمحاكم يتطلب تعديلها، فمثلاً، وحسب أحكام القانون الجديد إن المدعي العام وما يتعلق بالمواطن الأجنبي المقيم لدى ارتكابه جرماً يستلزم طرده وشطب قيده من المكان الذي هو فيه أو عند المخالفة سجنه وإن الحكم غيابياً بالحبس أو نقدياً فيجب أن يكون المترجم المكلف من قبل السفارة حاضراً، ولا يمكن العمل من دونه، وبموجب هذا القانون الجديد فإن توقيف المتهم الذي كان بالنسبة إلى الأجانب مدة ثلاثة أيام أصبح أربعاً وعشرين

ساعة فقط، أهذا هو الذي كانت تعترض عليها السفارات بالنسبة إلى قانون الرأسمالية لديهم؟

لم يتردد وزير العدلية بالتصديق على مثل هذا الأمر وحسبما كان من أوضاع المأمورين للمحاكم سالفة الذكر، فقد أبلغوا العمل بموجب هذه الحقوق والعمل بها، أما أصول المحاكمات الحقوقية القانونية فإن السفراء نوهوا إلى أن هذا القانون يجب أن يحتوي على أصول المحاكمات التجارية كاملاً ومن دون تفريق في تطبيقها، ويجب أن تكون شاملة للقواعد الأصولية المتبعة كافة وأصدر قانون يشمل جميع هذه الأمور، ويكفي إضافة ذيل على هذا القانون لبعض المواد الخاصة بالتجارة العامة، لأن القوانين المذكورة كانت غير كافية ومتكافئة بالنسبة إلى المأمورين، وبغية الحصول على نتائجها بالكامل فإن العمل بالنظام القديم لأصحاب الدعاوى حالياً يمكن تأمين ذلك بالوعود التي ستتم مستقبلاً تكملتها بالنسبة إلى الأجانب الذين في الدولة، كما يجب أن يخضعوا مثل المواطنين في الدولة العثمانية لهذا القانون ويجب الإعلان رسمياً عن هذا، وعند كتابة هذه السطور ما زال الأمر بين المواطنين فيه منازعة، لأن هذا الطلب والمطالبة بالحق لا يمكن رده على ما أظن، والحقيقة فإن الأجانب هم الذين يستفيدون من الأحكام الجديدة عند التحاكم فيما بينهم، وإن الأحكام الغيابية التي تصدر بحقهم بموجب القانون إذا لم تستعمل بحقهم يجب أن لا تكون مخالفة للعدالة.

الباب الرابع والعشرون

ـ الخصومات بين الروم والأسلاو.

ـ الإصلاحات في منطقة الأرناؤوط.

أما ما يتعلق بالبلغار في معاهدة برلين: إن الإمارة التي في شمال البلقان تدفع الضرائب للدولة العثمانية، أما الطرف الثاني من بلاد الروم الشرقية والولايات الجنوبية منها تحت الإدارة الذاتية وغير ذلك إذا افترضنا تقديرا، إن المشكلة قد حلت ومع هذا كما كتبنا سابقاً فإننا نرى أن إمارة البلغارستان وولايات الروم الشرقية وتشكيلاتها فقد كانوا كما كان المسيحيون في أوروبا العثمانية، وقد كان لهم موقع مهم جداً في هذا العرق الأسلاوي الذي هم عليه، وإن إبراز وجود أمنياتهم وآمالهم التي ما كانوا يرجونها بالنسبة إلى الأسلاو لم يحصلوا عليها، والبلغار هم الذين حصلوا على الإدارة الذاتية وانقسموا إلى فريقين وكانوا غير راضين عن هذا أيضاً، وبموجب معاهدة آياستفانوس التي تخلصت بموجبها من الدولة العثمانية.

بقي البلغار الذين هم في بلاد الروم تحت الحكم العثماني، وهم غير راضين ولا مطمئنين إلى هذا الوضع، والحقيقة أن مقدونيا التي بين شرق بلاد الروم وخارج حدود إمارة البلغارستان وكأنها تعيش في الزمن القديم، وكانت تابعة لبلغارستان الكبرى، أما الآن فكأن معاهدة برلين وبرنامجها ومقرراتها لم تبحث في موضوع البلغارستان الكبرى، لأنهم يريدون الالتحاق ببني جنسهم، إن فيليب والإسكندر الكبير اللذين أقاما الملكية في مقدونيا كانت تضم خليطاً سكانياً حيث بلغ (٣٠٠ ألف) ثلاثمئة ألف من الأتراك، ستون ألفاً من الروم، وعشرة آلاف من الأولاخ[1] وستمئة من البلغار، إن البلغار الذين سكنوا في هذه القطعة كانوا يأملون أن يلتحقوا يوماً ببلغارستان الكبرى، وكانوا يطلبون أن

---

[1] ـ مصطلح الأولاخ أطلق على المسيحيين الذين يتألفون من روم ورومان ممن قطنوا الآفاق.

يكونوا ولاية ممتازة، مما يعني مثل بلاد الروم الشرقي، ومن ناحية ثانية فإن الروم يأملون الاستيلاء على جنوب بلغارستان، وإن العرق اليوناني الذي ينتمون إليه هو واضع أسس المدنية ولهذا يجب حصولهم على استثناءات لأن البلغار جميعهم يدَّعون تفوقهم في هذا المجال ويحق لهم ذلك.

إن الجمعية التي تأسست في العاصمة العثمانية وتسمى سيللوغ لجماعة الروم[1] وكانوا يقولون إن تطور البلغار في ماكدونيا تم منذ ثلاثين عاماً تقريباً على وجودهم وإنهم كانوا مهاجرين يعملون لدى أصحاب الأملاك والبكوات، وإنهم عمال رحل في معيشتهم مثل الصينيين (قاليفورنيا) والنورمانديين في شمال فرنسا، وهم مثل البلغار لا يستطيعون ادعاء ذلك، إن مطالب هذين العنصرين حسب المقررات القطعية في معاهدة برلين، ومهما يكن لها من أساس، فليعدوا ذلك، لأن أوروبا التي كانت تراقب الحكومة العثمانية على الدوام بالنسبة لمثل هذا الأمر من حيث العرقية لا يمكن اعتبار هذا عارياً عن الصحة.

إن الرقابة والخصومة بالنسبة إلى عنصر الأسلاو كانت شيئاً جديداً، إن هذه الاختلافات لم تكن موجودة في أواخر القرن الثامن عشر وإن الفنار كانت تشكل قوة العاصمة العثمانية ويديرون أفلاق وبغدان وإن أكثر البلقان (ئه بارخيا) كانت عائدة لهم، وإن البلغار والصرب كانوا يصبرون ويتحملون تحكم العثمانيين والأسلاو لم يكن آنذاك فرق بينهم وبين الروم، غير أن اليونانيين المتعصبين عندما كان أحدهم ينعت بالروم الأسلاوي لم يكن يحب هذا، لأن الاسلاو والروم كانوا تحت سيطرة الدولة العثمانية من حيث الدين المسيحي ولا يسمحون بغير ذلك وإن أكثرهم تقريباً من المذهب نفسه فقد كانوا تابعين للدولة العثمانية وكان البطريرك في العاصمة وكان متوكلاً بأمور دينهم، وكانت فكرة المذهب متمكنة لديهم حتى أن المقيمين في سورية ومن المذهب الأرثوذكسي كانوا يسمون بالروميين.

---

[1] ـ تشكلت هذه الجمعية سنة ١٨٦٩م في شرق تركيا بغية المطالبة بحقوقهم، وكانت في بادئ الأمر تدعى (ئه ثريا) وبعد الحرب اليونانية ومن باب الحيطة والحذر أطلق عليها (سيللوغ) أي جمعية أدبية

إن كل شيء تغير عن ذلك الزمن، والحقيقة أن جزيرة (المورة) المقاطعة التي على شمالها قد تم فيها تشكيل حكومة مستقلة ، وإن جزر إيبونية تم إلحاقها بالجزر اليونانية السبعة، أما نفوذ الفنار في منطقة طونة فقد زال وانتهى لأن أعداداً من الأسلاو والعثمانيين التحقوا وأصبحوا من الروم، أما القسم الثاني فقد حصل على الإدارة الذاتية وأحسوا بالقوة التي وضعوها قيد التجربة حيث حاول الجميع الحصول على حقوقهم، والنتيجة أن المتروبولوين الذين كانت الكنائس الرومية في أيديهم أجبروا على ترك مراكزهم، ومنذ الآن وما بعده فإن القرار الصادر عام ١٨٢٢م والقرار العمومي الذي يقول: "إن الذي يؤمن بالمسيح من المواطنين في الدولة العثمانية فإنهم داخلون في المذهب الرومي"، ولم يبق لهذا الكلام حكم اليوم.

غلب العنصر الاسلاوي على العنصر الرومي وحسب ما يراه الروس فإن المعركة تهدف لإنقاذ المسيحيين في الدولة العثمانية ومنذ زمن طويل والروم يطلبون المساعدة، وإنهم اليوم سيتخلون عن هذا المطلب فاقدين الأمل ولا يتطلب هذا الوضع أي أيضاحات.

إن أحفاد مستوقل وأريستيد لا يقبلون هذا السقوط وفقدان الأمل، وإذا أردنا معرفة هذا يمكن مراجعة قرار جماعة سيللوغ الصادر بتاريخ ٢٥ مارس عام ١٨٧٨م وقد كتبت هذه الفقرة قبل قراءة كافية.

إن العصيان والحروب والأوضاع التي انقلبت رأساً على عقب والأوضاع المضطربة والهيجانات بين الملل يقتضي الدفاع كل واحد حسب موقعه، وإنه ليس بين البلغار والروم فقط، ولكن ظهر عنصر ثالث.

إن اتحاد أقوام البلغار بموجب معاهدة برلين وتحركهم الموحد غدا بإمكانهم الدخول معهم هم الأرناؤوط، وهنا لا أريد أن أوضح المباحثات حول الحدود الجديدة وهي: اليونان ـ الجبل الأسود ـ الصرب، فإن حادثة دولجينو وبرنامجها وحوادثها وتوسط برلين والعاصمة العثمانية والحوادث التي وقعت قد كتبت عنها سابقاً، ولكن إذا وضعنا التاريخ العثماني أمامنا ودققنا فيه

فإن القنبلة الصغيرة الرحل إن لم يتم التباحث عنها فإن تاريخ التنظيمات ستكون ناقصة وإن الأمور الطبيعية تفرض علي أن أجعل عدة صفحات عن هذه القومية وأكتب عنها.

إن الدخول إلى باب التنظيمات السياسية وعند التدقيق في كثير من الأمور وأولها وجود المواطنين في محيط واحد من مختلف الأعراق والمذاهب والأديان مما يولد المنازعات التي لا حدود لها، وأعيدها للمرة الثانية، إن الأقوام وحسب الفتوحات العثمانية قد اختلطت بعضها ببعض وإن القسم الأعظم كان بعيداً عن الأصول والأنظمة وإن قليلاً منهم كان ذاتي الحكم حسب طبيعتهم وأخلاقهم وعاداتهم وألسنتهم، ويفرض عليهم الحفاظ على أنموذج التاريخ لديهم.

إن اختلاف العرق والمذهب في الدولة العثمانية لم يكن يهتم بالتقسيمات، وإن العداوة التي بينهم كانت كبيرة جداً، ولو لم تكن الحكومة شديدة ومستعدة للتدخل فوراً فإن الحروب لن تنقطع أبداً.

إن هذه الهيئة الاجتماعية المؤلفة من ثمانية وعشرين مليوناً والمختلفة الأعراق والدين والمذاهب، فقد غدا كل واحد منهم عدو للآخر، فإذا دققنا في هذه النقطة فإن الدولة العثمانية التي كانت مستبدة وشريرة، فإن أي حكومة ماهرة وذات قوة، مهما حاولت التوحيد بينهم سياسياً لن تنجح، وبتعبير أدق توحيد العمل المشترك مع هيئة إدارية مشتركة لن تستطيع تحقيق نجاح في ذلك الوقت ولن تتوقف عند هذا الأمر.

إن الأرناؤوط في أوروبا العثمانية والانقسام الداخلي للولاية خلق المقاومة بمفردها، أكبر مثال يجب لفت النظر إليه فكرة الإصلاحات والقرار الحكومي للعام ١٨٥٦م والفرمانات التي تأمر بإنجاز تأسيس النظام والمساواة وبرنامجه، أما البوشناق الذين كانوا ينتمون إلى أصل البكوات، فإنهم لم يتقبلوا هذا الأمر وقد أبدوا مقاومة لابأس بها.

إن هؤلاء القوم ضائعون في ظلمات الأزمنة القديمة، وإن تاريخ التحرر لديهم لم يكتمل ولم يكتب عنه شيء، ولهذا فإنهم وحسب التنوغرافيا فإن

أصولهم العمومية المختلفة لا يمكن أن تجتمع على شكل صحيح، وربما لا يملكون هذه الصفة، ولكنهم أوجدوا وحدة قومية لا يمكن إنكارها، وعلى هذا فإن جيران الأرناؤوط من الروم والصرب وحتى البلغار أصبحوا متجانسين مثلهم.

إن أعرق مدينة أسكيبة تار الواقعة في شرق البحر الأدرياتيكي عدد سكانها مليون وستمئة ألف تقريباً، واليوم فإن أسقومبي (وسه مه ني) المسماة قديماً (جه نوزوس) التي تمتد حدودها مع مجرى هذا النهر الذي ينقسم إلى قسمين في الشمال يعدون أنفسهم من أصل (ايلليرية) القديم وهم (كغا) وبحسب مدينتهم فيمكن أن يكونوا من اليونانيين القاطنين في الشمال ومن أعراقهم نفسها منذ أيام الملوك القدماء مثل طوسقار ـ جام ـ ليباب، وبعد الفتح الإسلامي فإن أكثر الذين دخلوا في الدين الإسلامي من كغا، وإن العثمانيين كما كانوا في البوسنة لم يتدخلوا في أمور أملاكهم وأراضيهم حتى الذين دخلوا منهم في دين الإسلام، ومع هذا فإن أكثرهم لم يقبلوا الدخول في الإسلام وإنهم اليوم في الجبال الشمالية وأكثرهم من الكاثوليك من القبائل العديدة وهم مرتبطون جداً بدينهم (متدينون).

إن الأحوال الاجتماعية لقبيلة كغا وطبائعهم الخاصة، وخاصة الموجودة لديهم منذ القديم كانت تخصهم فقط وأخلاقهم الموحدة لا يمكن أن نعدهم من العنصر الأسلاوي الذي تفرق إلى عدة عناصر.

إن الأرناؤوط القريبين من الجبل الأسود كانوا يحاولون توسيع نفوذهم وكذلك الصرب أيضاً كانت تحكمه عدة قبائل لا شك فيها، ومن ناحية ثانية وعلى الحدود الجنوبية بصربستان وامتدادها والملكية الجديدة بدلاً عن القديم راسجي من الصرب، وبحسب قولهم فإن بلغراد هي إحدى مراكز الصرب ولا تريد أن تبعد عن الأرناؤوط، وتريد أن تضمها إليها، يجب ألا ننسى أن الصرب وفي شمال مدينة (اسكيبة تار) كانوا تحت حكمهم، وذلك في أوائل القرن الخامس عشر، حيث يوجد تاريخ (ده سبوت)، (برانقو ويج)

الذي يثبت أسماء البكوات من الأرناؤوط وحصولهم على هذا التفوق وحاكميتهم على هذه المنطقة، وبناء على هذا فإن جميع المؤرخين يعدون الأرناؤوط منحدرين من الشمال، إذاً هم من جماعة الصرب وجزء من ممالكهم.

إن انتشار الإسلام في الناحية الجنوبية للأرناؤوط وبعد مدة طويلة، وفي أيام والي يانيه المسمى(نبه دلئلى) علي باشا وأيام استبداده، فإن أكثرهم حافظ على الدين المسيحي، وقد ارتبط في مدينة طوسقا - جام - لبياب - وربط بالتربية اليونانية ومعارفها وعلومها وحافظ عليها، ولاسيما جام ولبياب، فإن أخلاقهم وطبيعهم وهيئتهم وحتى شكلهم، ما زال هو لم يتغير. وإن (ثه بير) تشبه مستعمرة يونانية قديمة، واليوم ترى أهلها في المدن مشابهين للقرويين اليونانيين وإن (أتيك وبؤثي) يرى فيها أيضاً مشابهين للأرناؤوط القرويين وإن أكثر أهالي هيدرا - أسبه جيا ويسارا، فإن هذه الجزر أكثر مواطنيها من أصل أرناؤوطي، وإن جنوب الأرناؤووط عائد لليونان معنوياً ولا يمكن أن يخطر على بال أحد هذا ولكن التاريخ يؤيده.

إن استقلال اليونان خرج من هنا، وإن الملك أوتون عام ١٨٣٥م عندما أعلنت (ثه بير) وأهلها العصيان، فإن الملك لو قدم إليهم يد المساعدة، فإن جنوب الأرناؤوط كانت ستعترف به ملكاً عليها لا شك في هذا.

إن العداء بين المنطقتين والشعب الواحد قد أوضحناه سابقاً، والذين في الشمال والجنوب أيدوا المعارك التي تجري بين الروم والأسلاو، ولكن الأرناؤوط وحسب هيئتهم كانوا يبدون أنهم غير قادرين على تأسيس وطن قومي لهم، ومهما كانت اللهجة التي يتكلمون وما بها من فوارق، فإن العداء بين كغا وطوسقا، والخلافات التي بينهم كأنهم قسمان، وفي أوائل العصر التاسع عشر وفي أيام الوالي تيه دلنلي علي باشا، وعندما كانت طوسقا تحارب الدولة العثمانية فإن كغا أصبحت أكبر عدداً منها، وعندما حاولت كغا العصيان عام ١٨٣١م فقد تم القضاء عليها من قبل الأرناؤوط الجنوبيين وتم تأديبهم.

إن القبائل والعائلات الكبيرة متفرقة وإن هذه القبائل والعائلات تتحارب مع بعضها بعضاً مثل الوحوش، ويمكن إضافة هذا لأن الأرناؤوط جنود متطوعون بالأجرة وكل واحد منهم يحارب تحت علمه، ويخدمون أسيادهم بإخلاص، وإن المؤرخ (فرانزه س) البيزنطي ذكر هذه الصفة المميزة قبل أربعة قرون، وإنهم محبون للوطن وواجب عليهم فكرياً وقلبياً الدفاع عنه.

وباختصار فإن الأرناؤوط وأحوالهم الاجتماعية وأخلاقهم ومذاهبهم وجغرافية ممالكهم، فإن الاختلافات فيما بينهم تلعب دوراً بارزاً في وضعهم الاجتماعي والمشكلات التي تصادفهم وهذا يرى أن يشكل مانعاً لهذا.

إن الأرناؤوط وحتى عام ١٨٣١م كانوا تحت راية رؤساء محليين منهم، وإن إدارة اشقودره ويانيه والولاة فيها كانت وراثية من الأب إلى الابن وكانت هذه الولاية تدار بطريقة استبدادية، وفي الدرجة الثانية البشوات، وإن البكوات كانوا تحت تصرفهم دائماً، وفي أواخر حكم محمود باشا فإن طراز التبدل في الدولة العثمانية تغير، ولهذا فإن الأرناؤوط تغير نظام الولاة لديهم، حيث كان يرسل المأمور من العاصمة إلى هناك، وعند الانتخابات فإن أهليتهم لهذه المركز لم تكن مرتبطة بحسب علمهم بأحوال المنطقة، ومن هذا فإن الأرناؤوط يستطيعون التدخل والوصول إلى العاصمة عن طريق هؤلاء المأمورين، لأنهم مسيطرون على هذا المركز.

كان السلطان عندما يرسل المأمورين يستقبل وكأنه غريب، ولهذا فإن الأرناؤوط قدموا طلباً إلى الحكومة العثمانية يقولون فيه: إذا أرسل إليهم باشا من استانبول على هذا النحو فإنهم سوف يقومون بالعصيان، وقد قالوا هذا صراحة، كما حاولوا تبديل الإدارة الذاتية العائدة إلى الأصول المركزية للولاية، حيث بذلوا الكثير من الجهد وقد باءت محاولتهم بالفشل، وعندما كانت الحكومة العثمانية تحاول تطبيق أصول المركزية وإصلاح المطلوب في دولة لا حكم فيها، لأن تحديد امتيازات الولايات المؤقتة كان يرى هنا

شديدة حيث كانت تستعمل في أثناء محاولة إزالة الإدارة الذاتية لبعض الولايات، علماً بأن العائلات الكبيرة من الأرناؤوط قد انقرضت.

إن الأرناؤوط عندما كان المأمورون الغرباء، كانت المنطقة تخضع إلى تقسيمات ملكية جديدة المدن والقرى بحسب عدد السكان، كما أصبحت المحافظات والأقضية قد تم تشكيلها مجدداً، وكذلك فإن المنازعات والتنافر بين الأهالي لم يؤخذ بعين الاعتبار، وكان المطلوب توحيدهم ولكنهم تفرقوا، وإن المناطق التي كانت تتطلب إلحاقهم بعدة مراكز تم إلحاقها بمركز واحد، وعلى هذه الصورة كانت اشقودرة بانية - مناستر الذين كانوا خاضعين لازدواجية الولاية، إن بعد اسكوب دره تأسس ولاية رابعة جديدة.

إن التقسيمات الجديدة والملكية فيها بالنسبة للأحوال الطبيعية، فإن شروط الأحوال الاجتماعية لم تؤخذ بعين الاعتبار، فمثلاً إن المدينتين بيش - وشاكورى كانتا أكثر سكاناً من البلغار والصرب، وإن البازار الجديد كانت مرتبطة مع البوسنة منذ القديم، وقد تم إلحاقها بشمال الأرناؤوط، إن عدداً من الأماكن من تساليا تم إلحاقها بجنوب الأرناؤوط بولاية يكيشهر.

لم تؤخذ توحيد الإدارة بعين الاعتبار قطعاً، وكانت التكاليف قد فرضت على الأهالي، أما سكان الجبل فكانوا مستثنين منها، وقد منحوا بعض الإعفاءات، والنتيجة فإن الأرناؤوط الذين من حولهم منعوا من مقاومة الحكومة بموجب التقسيمات الجديدة التي وضعت موضع التطبيق وذلك حسب ما يريدون، فقد تأسست مراكز للجمارك فيما بينها مما أدى إلى قلة المراسلات والنقليات فيما بينهم.

ونظراً لأن الحكومة العثمانية كانت غافلة عن السياسة المركزية فإن العصيان كثر في الأرناؤوط مما كلف الحكومة كثيراً من الجهد والمال، وبخاصة فيما يتعلق بالتجنيد عندما صدر هذا القانون عام ١٨٤٣م وتم تطبيقه في هذه المملكة بعد معارك دامية، وإذا دققنا النظر فيما كتبه السفراء الأجانب عن الأوضاع في الأرناؤوط، فإن إهمال الحكومة كان السبب في

شديدة حيث كانت تستعمل في أثناء محاولة إزالة الإدارة الذاتية لبعض الولايات، علماً بأن العائلات الكبيرة من الأرناؤوط قد انقرضت.

إن الأرناؤوط عندما كان المأمورون الغرباء، كانت المنطقة تخضع إلى تقسيمات ملكية جديدة المدن والقرى بحسب عدد السكان، كما أصبحت المحافظات والأقضية قد تم تشكيلها مجدداً، وكذلك فإن المنازعات والتنافر بين الأهالي لم يؤخذ بعين الاعتبار، وكان المطلوب توحيدهم ولكنهم تفرقوا، وإن المناطق التي كانت تتطلب إلحاقهم بعدة مراكز تم إلحاقها بمركز واحد، وعلى هذه الصورة كانت اشقودرة بانية ـ مناستر الذين كانوا خاضعين لازدواجية الولاية، إن بعد اسكوب دره تأسس ولاية رابعة جديدة.

إن التقسيمات الجديدة والملكية فيها بالنسبة للأحوال الطبيعية، فإن شروط الأحوال الاجتماعية لم تؤخذ بعين الاعتبار، فمثلاً إن المدينتين بيش ـ وشاكورى كانتا أكثر سكاناً من البلغار والصرب، وإن البازار الجديد كانت مرتبطة مع البوسنة منذ القديم، وقد تم إلحاقها بشمال الأرناؤوط، إن عدداً من الأماكن من تساليا تم إلحاقها بجنوب الأرناؤوط بولاية يكيشهر.

لم تؤخذ توحيد الإدارة بعين الاعتبار قطعاً، وكانت التكاليف قد فرضت على الأهالي، أما سكان الجبل فكانوا مستثنين منها، وقد منحوا بعض الإعفاءات، والنتيجة فإن الأرناؤوط الذين من حولهم منعوا من مقاومة الحكومة بموجب التقسيمات الجديدة التي وضعت موضع التطبيق وذلك حسب ما يريدون، فقد تأسست مراكز للجمارك فيما بينها مما أدى إلى قلة المراسلات والنقليات فيما بينهم.

ونظراً لأن الحكومة العثمانية كانت غافلة عن السياسة المركزية فإن العصيان كثر في الأرناؤوط مما كلف الحكومة كثيراً من الجهد والمال، وبخاصة فيما يتعلق بالتجنيد عندما صدر هذا القانون عام ١٨٤٣م وتم تطبيقه في هذه المملكة بعد معارك دامية، وإذا دققنا النظر فيما كتبه السفراء الأجانب عن الأوضاع في الأرناؤوط، فإن إهمال الحكومة كان السبب في

انتشار البطالة ونقص متطلبات الأهالي والمنافع التي كانت تخص الحكومة بدرجة سيئة جداً، ولا يوجد قطعة في بلاد الروم أسوأ من هذا الأمر سوى هنا.

إن الدولة العثمانية كانت تعامل أهالي هذه المنطقة وكأنها تريد أن تنفصل عنها هذه المنطقة، لأن تحركاتها كانت تشير إلى هذا، ويمكن القول إن الأوضاع السيئة في منطقة الأرناؤوط كان المأمورون سببها على أكثر تقدير، هكذا كانت تقول التقارير التي وردت من منطقة اشودرة عام ١٨٦٩م كان فيها: إن الباشوات غير أكفياء أكثر مما نتصوره، وإنهم مغرورون على قلة أهميتهم، ويقبلون الأفكار الجديدة للشباب التركي، لكن المشاهدات التي نراها تحيرنا، إن المأمورين وعلى تحكمهم أينما كانوا لا يحاولون إيجاد مسوغات لذلك، وكان هذا شكلاً غريب بالنسبة إلينا، ورغم هذا فإن المعاهدة التي كانت في برلين كان يجب أن نذكرها بالتواريخ لأنها لفتت أنظار الممالك بحيرة وإعجاب.

حادثة واحدة أدارتها الحكومة جيداً "التي هي العامود الفقري للدولة العثمانية" هي مسألة الأرناؤوط، التي أظهرت كيف يستفاد منها للعالم أجمع، وفي عام ١٨٧٩ وقف في وجه أوروبا جيش مؤلف من مئة ألف مقاتل، وتحت إشراف الجمعية المخصصة لهم، ولكن كيف؟ ولماذا؟ وما شكل هذا الجيش؟

إن تأسيس البلغارستان الكبير بموجب معاهدة آيا ستفانوس، وإن حدوده تمتد إلى نهاية البحيرة، وقد تم توسيعها، كذلك الصرب والجبل الأسود تم إلحاق بعض أراضي الأرناؤوط بهما وتم التوقيع على هذا، وقد أدى هذا الأمر إلى هيجان الأرناؤوط الشماليين وكان على الحكومة العثمانية مقاومة الأرناؤوط لكي ترى روسيا أن الحكومة العثمانية تحاول بكل قوتها تهدئة الأوضاع علماً بأنها كانت تساعدهم بالخفاء على العصيان والتمرد.

إن الأرناؤوط الشماليين وحسبما يرى بدؤوا أيضاً بتجهيز العساكر والمأمورين للحرب، ثم ظهر لديهم جمعية تم تشكيلها وعين رئيس لها باسم

الباشا، وكان من الرؤساء المحليين عندهم، وكذلك في مدينة برزرين تشكلت هيئة مركزية وعمدت بقية المحافظات إلى فتح أفرع تابعة لها، وفي أواخر عام ١٨٧٩م عندما تحددت حدود اليابان وتضرر منها الأرناؤوط في الجنوب فإن الوكيل في المنطقة مع أعضاء الجمعيات في الشمال، وبدأت المباحثات بينهم وتم إرسال مأمورين من الحكومة العثمانية إلى بروزة أحدهما كان من الأرناؤوط للترغيب وإلا فإن المملكة أصبحت تحت نفوذ الجمعية.

لا شك أن القسم الأكبر من هذه الجمعية كان من الأرناؤوط، وإن هذه الجمعية مهما كانت مدهشة فإنها قضية عارضة ومؤقتة، لأن الاختلافات الاجتماعية والمذهبية كانت تؤثر فيها، كما أن الأهالي منقسمون إلى عدة أقسام، كل واحد ضد الثاني، ولهذا فإن جذورهما لم تصل إلى الأرض.

إن اعتراض الأرناؤوط على معاهدة آياستفانوس وبحسب وجهة إنكلترا فإنها مقبولة، وإن الحكومة في لندن ترى أن الحرب ستقع مع روسيا من قبل الأرناؤوط، فبدت مرتاحة جداً من هذا، أما النمسا والمجرتسان فقد عارضتا توسع حدود الجبل الأسود، وكذلك لن ترضيا عن الاتحاد الذي ربما يحدث بين الصرب والجبل الأسود، حتى الإيطاليون كانوا يتمنون تفوق الأرناؤوط بغية الاستفادة من هذا لأنهم لن يتأخروا عن تقديم المساعدة للقيام بالعصيان.

إن تأثر الأرناؤوط بهذه الأمور دفع الباب العالي إلى تأييد الجمعية، لأنها كانت تريد تسليم الإدارة لها لتستعمل السلاح على الوجهين، الأرناؤوط من جهة واليونان والجبل الأسود من جهة أخرى، ومهما حدث فإن الأرناؤوط وبغية المحافظة على حدودهم وهي الحدود العثمانية، تهيؤوا للدفاع عنها بتأثير من الخارج، وتعريفها برنامجها للدفاع عن الحدود، وسوف تنقلب عليها الحكومة العثمانية.

إن تفكير المحافظة على الحدود وتشويق عدد من الرجال والتلميح بالاستقلال أيقظتها، وقد أتى يوم طالبوا فيه بالحكم الذاتي من قبل الكثير.

إن حكومات الدول العظمى ومن أجل تقبل هذه الفكرة، تم إرسال لجنة إلى هذه المنطقة، غير أن الحكومة العثمانية غيَّرت مسلكها لأن النار التي أشعلتها حاولت إطفاءها بالذات، كما أن حصول الأرناؤوط على الإدارة الذاتية أثار حفيظة فيينا وروما ولندن وباريس وسياستهم لأن المحاولة والطلب وما يظهر من أفكار من قبل الحكومات المذكورة واتحادهم لا يمكن أن يكون ترجمة لأعمال وأفكار شعب يطالب بحقوقه.

إن منشأ الجمعية لن يشترك في مثل هذا الظن، لأن المقصد الأساسي للجمعية ليست موطن الأرناؤوط فقط، بل للمحافظة على جميع المسلمين ومنافعهم.

والحقيقة أن المادة ١٤ من القرار الحكومي كانت مخالفة لنظام الجمعية يعدون مسلمين لأن هذا مخالف للشريعة الإسلامية وهكذا كانت بياناتهم، وبحسب هذه المادة، وفي عام ١٨٧٨م فإن مركزها برزرين والجمعية التي فيها يكفي أن نفهم هذا فقط، وأما المقصد الأصلي لهذه الجمعية هي أن المسلمين الأرناؤوط مثل البكوات في البوسنة الذين دخلوا في الدين الإسلامي وعلى الرغم من التفوق الديني هناك والمحافظة على سياستهم ووضعهم الاجتماعي وسعيهم الدائم لعدم الخضوع للدولة المسيحية هم وغيرهم.

إن انتفاضة الأرناؤوط بمعناها الكامل وقوميتهم ليست حركة واحدة، ولا يمكن أن تكون كذلك، إن أوضاع الأرناؤوط المعنوية والمادية تتجه إلى الانضمام إلى الطرف الثاني، وقد تم تحويلهم إلى الجهة المخالفة التي لا يمكن أن تساعدهم على تشكيل حكومة موحدة، وسوف أقدم بحثاً مستقبلاً عن بلاد الروم الشرقية وما هي الآراء التي وضعت من قبل اللجنة الأوروبية وكذلك عن التشكيلات بالنسبة إلى الأرناؤوط خلال عام ١٨٨٠م، والبرنامج الذي أعطوه للحكومة العثمانية.

الباب الخامس والعشرون

ـ التشكيلات العمومية لولاية بلاد الروم وبرنامجها.

ـ برنامج تشكيل الولايات الأرناؤوطية.

عقد اجتماع في استانبول في ١٧ حزيران ١٨٨٠م، إثر رسو بارجة إنكليزية في خليج أزمير لبحث التدابير اللازمة بشأن تطبيق القوانين في ولايات الروم إيلي، والتأكد من تطبيق النظام وتعديله وذلك برعاية لجنة دولية.

وبموجب معاهدة برلين فإن الحكومة العثمانية تخلت عن إدارة أدرنة ـ سلانيك ـ قوصوة ـ مناستر ـ بانية لأن برنامجها التنظيمي سُلِّم إلى اللجنة الدولية، وإن هذا البرنامج كان بعكس ما تتمنى الدول التي وقعت المعاهدة عام ١٨١٨م، وكانت الحكومة العثمانية قد أقدمت على تنفيذ هذه الأنظمة بسرعة، ومن أجل تأمين متطلبات المواطنين وتحقيق أمانيهم، غير أنها لم تراجع المجالس المحلية لأخذ رأيهم، ولكن الحكومة عمدت فوراً إلى اتخاذ إجراءات تنظيمية واعتمدت الاستشارة من دون أن تجمع المجالس.

إن اللجنة الدولية لم تطالب بالتصحيح بالنسبة لهذا العمل، علماً أن هذا الأمر مخالف للبرنامج، لأن المادة ٢٣ من معاهدة برلين تلزم الحكومة العثمانية بإجراء الإصلاحات المكلفة بتطبيقها، دون مراجعة اللجنة في كل مادة تقوم بتنفيذها، بل عليها تنفيذ كافة التفرعات، ويمكن أن تعدل ما تراه مناسباً.

هذا هو مضمون المادة والبيان الذي صدر فيها:

إن البرنامج الحكومي وعدم ترابطه كان مبهماً وكانت هذه التدابير كأنها موضحة له، وأما قرار اللجنة من الناحية الثانية فإن أحد أعضاء الحكومة حسبما أعلن وأبلغ، فإن الحكومة العثمانية بموجب المعاهدة لها أن تستشير اللجنة الأوروبية فقط، ولا يحق للجنة أن تتدخل في الأمور.

إن اللجنة المكلفة بالنسبة إلى بلاد الروم التي اجتمعت فيما بينهم تبدو كأنها قسمين، قسم يؤكد عدم المركزية للإدارة بسبب الحفاظ على وحدة

الحكومة والإخلال بها، ومن أجل هذا فإن الجمعيات السياسية المتمدنة وحصول الأهالي والمواطنين على حقوقهم في المساواة والحرية الشخصية وحرية التكلم والإعلان وأيضاح هذه الأمور، تم بالإجماع وصدر بيان متعلق بالأنظمة وهي الولايات - المحافظات - القضاء - الناحية. إن الناحية مؤلفة من عدة قرى أو أماكن مختلفة، وبموجب ما قبلت به الحكومة العثمانية في اجتماع عام ١٨٧٦ فإن الإدارة وأجزاءها تامة، وتم تصويت الحكومة على إلغاء الأقضية لتوحيد الناحية والقضاء معاً في بلاد الروم، ولكن اللجنة كانت ترى من المناسب تقسيم الدرجات الملكية وزيادتها، المتصرف - القائم مقام - المدير - المختار، ومن خلالهم تدار أمور المحافظة.

إن أعضاء الناحية والقضاء والقرى تحت إشراف إدارة الوالي مثل بقية الولايات، غير أن أحد أعضاء هذه المجالس سوف يكون مجلساً دائماً عند الوالي وفي كل عام يجتمع المجلس العمومي في مركز الولاية.

إن الوالي هو المسؤول عن الولاية ومعها القضاء والناحية ومختار القرى والمنطقة والمتصرف والقائم مقام والمدير، يحب أن يكون مع كل واحد منهم معاون يكون من المذهب الثاني مثل ما هو حاصل في جزيرة كريت ومهمتهم أن يكونوا مؤهلين للعمل بموجب القانون الجديد، وعندما بحث عن القانون لعام ١٨٦٤م والغاية منه أن الانتخابات المخططة أصبحت الآن مخصصة لكل جماعة على حدة.

إن جدول المنتخبين يتم تنظيمه من قبل الرجال الكبار في القرية أو المنطقة، وإن المجلس الذي يشكل ينتخب منه أعضاء الناحية وأعضاء مجلس الناحية وينتخبون أعضاء مجلس القضاء ينتخبون أعضاء مجلس اللواء.

إن الأعضاء المنتخبة يشترك معهم المأمورون ورجال الدين، حيث عدّوهم من الأعضاء.

أسس هذا المجلس المختلط على مبدأ خدمة الأهالي للتوازن بينهم وبين الدولة.

كان مجلس الإدارة في الولاية على المبدأ والتشكيل نفسه، ولكن يتم انتخاب الأعضاء من قبل المجلس العمومي، وأعضاء مجلس القضاء يتم تعيينهم من قبل الوالي، ويتم ذلك في كل ناحية ـ محكمة صلح ـ لواء ـ محكمة بداية، وفي كل ولاية محكمة استئناف، ويكون مجمل أعضاء المحاكم من المذاهب كافة ومنتخبون من قبل الأهالي.

كانت هذه التشكيلات لإسكات الشائعات ومن أجل المنفعة العامة، وكان في كل مركز إدارة مراقبة دينية ومذهبية وقومية من أجل حسن سير العمل بالنسبة إلى المسلمين وغيرهم، كما نص على تنظيم قوة أمنية حسب عدد الأهالي وديانتهم.

إذاً، اللجنة التي تتباحث في العاصمة العثمانية ما بين عام ١٨٧٦ ـ ١٨٧٨م، وعلى ضوء قراراتها ومباحثاتها تم التصرف عليها وقبولها، وهي تشكيل هيئة من الدرك، وبمعنى أ

صح الشرطة من أبناء المنطقة أنفسهم، للمحافظة على الأمن في القرى والمدن، وتم تأسيسها بموجب هذا القرار.

إن التشكيلات الجديدة وهيئتها العمومية ما بين عامي ١٨٦٤ ـ ١٨٧٠م، كذلك فقد تم تصحيح أكثر نقاط القانون القديم، وإن التشكيلات الإدارية تقضي بوجود مأمورين ضمن هذه التشكيلة في هذه المجالس الإدارية، يتواجد في الاجتماعات بصورة دائمة، وكذلك فإن هذا المجلس يضم عضواً من الأهالي من الطوائف والمذاهب كافة ، حيث يدلون باقتراحاتهم بكل حرية، هكذا كان ترتيب هذه المجالس.

كان والي بلاد الروم الشرقية والمأمورون المحليون على عكس هذه النظرية وسببها الوالي في بلاد الروم الشرقية، ولدى تعيينه يجب أن توافق عليه الدول الكبرى ولمدة معينة.

إن اشتراك المجالس بأمور الدولة قصد منه تخفيض مسؤولية المأمورين، لأنهم هم المسؤولون عن سوء الأوضاع وإخفاء الحقائق، ولكن إذا أجريت الانتخابات بكل حرية فإن المجالس التي تنتخب بموجب القانون الجديد، وإن المأمورين من قبل الحكومة يظنون أنهم لن يطيعوا أوامر هذه المجالس، هذه

تجربة وهي حتى الآن لا يوجد عليها رقابة، كما يجب أن يعطى الأهالي بعض الصلاحيات بحسب هذه النقطة.

إن إعطاءهم الصلاحيات بهذه الدرجة مغاير للحكومة، وعلى هذا فإن على رأس قانون الولايات بالذات، إن التقارير التي ترد إلى الحكومة بموضوعها، إن الحكم الذاتي موافق لهذه الصلاحية ومن أجل هذا فإن الحكومة المركزية التي نظمت من قبل اللجنة الأوروبية وبرنامجها إذا وضع موضع التطبيق فربما تمانع عليه الحكومة العثمانية.

والحقيقة أنه في عام ١٨٨٢م عندما تم قبول التنظيمات منذ عامين، فإن البرنامج الذي قدم إلى السلطان لم يوقع عليه، وإن أعضاء اللجنة لبلاد الروم وقبل رجوعهم إلى بلادهم، فإن القانون الجديد للولايات وبقية الأقسام لهذا القانون سألوا هل سيطبق هذا على بلاد الأرناؤوط أيضاً وقد أقر أكثر الأعضاء تطبيقه هناك وبخاصة أعضاء الدول: فرنسا - النمسا - المجرستان، وبما أن العادات والتقاليد وأخلاق الأرناؤوط القاطنين في الجبال، تتطلب إعفاءهم من بعض الامتيازات، فإن مثل هذا القانون وتطبيقه ربما يكون موافقاً لهم، وهذا ما قاله أحد أعضاء اللجنة.

إن القسم الأعظم من القبائل في محافظة اشودرة الذين ربما لا يتقبلون التشكيل الإداري بالنسبة للمتصرف أو القائم مقام لديها، وبالتجارب المتكررة فإن أعضاء اللجنة من الفرنسيين أعلنوا أنهم سيرفضون مثل هذا الأمر، لأن الأهالي في هذه المنطقة التي سيطبق فيها الحكم الذاتي فإن ارتباطها وسوف تأمن التشكيلات الخصوصية الجاري الاجتهاد فيها.

كان عدد الأهالي القاطنين في هذه المنطقة من الأرناؤوط ثمانين ألفاً من الكاثوليك، وعشرة آلاف من المسيحيين، وعلى هذا فإن عددهم يبلغ ٩٢ ألفاً موزعين على سبعة أجزاء، وبما أن أغلبية السكان كانوا في الجبال فإنهم كانوا معفيين من الرسوم والأعشار وضريبة الأرض، ولكن عند الحرب كان يخرج منهم متطوعون، وأما بالنسبة إلى إدارة الحقوق والجزاء، فقد كانوا تابعين للحقوق التعاملية فقط، وكانت رئاسة الحكم والإمارة عندهم وراثية.

إن البرنامج الفرنسي المقدم من الأعضاء الفرنسيين إلى الحكومة فإنهم سيحتفظون بهذه الإعفاءات في منطقة أو محافظة اشودرة، ويمكن أن يعين متصرف أو قائم مقام لهؤلاء، وينتخب من قبلهم في المناطق الأكثر سكاناً، ويحصل على لقب الباشا ويكون حاكماً عليهم، ولديه من الأعضاء أربعة من المسلمين، على أن يتبدل كل عام نصف الأعضاء وعددهم الكامل اثنا عشر عضواً أو موظفاً مرافقين له في الاجتماعات وهذه المحافظة مؤلفة من: طوز - اسكلة - يوقا - اوروش، ويكونون موزعين على أربعة أقضية، وعلى رأس كل قضاء إما كابتن أو قائد كتيبة مسؤول عنها مع تسعة أعضاء يتم تعيينهم من قبل المحافظ.

إن الأمير كما في السابق سيكون رئيساً عليهم، وإن الإدارة من جميع الأعضاء سيكون المسؤول عنها مجلس الكبار، وعند الحاجة يعقد هذا المجلس اجتماعاً باسم رؤساء القبائل أو باسم الوطن والعلم، مع وجود عضو من قبل الباشا ووكيل عن الأهالي يسمى البيرقدار.

عند اجتماع جميع القبائل فإن كل واحد منهم يكون تحت رئاسة الباشا، والاجتماع الكبير يعقد في العام مرة واحدة، ويتم انتخاب عضوين منهم، إن هذا المجلس الكبير وكما في المجلس العمومي في الولاية، يكون مؤلفاً من اثني عشر عضواً ومن هيئة دائمة منتخبة، يتم إلحاقها بمجلس هيئة اللواء بصورة دائمة. أما القضاء فإن أعضاء المجلس سيكونون من البيرقدار.

إن هذا النظام المختلط موافق لعادات وأخلاق الذين يحق لهم الرئاسة ويملكون حق الحكم ويتحفظون به كما في الحكومة العثمانية، إن قبول مثل هذا الأمر لدى الحكومة العثمانية مشكوك فيه، لأنه وكما قلت سابقاً: إن السياسة المتبعة لدى الأرناؤوط وتوزيعها إلى قطع صغيرة وتطبيق الحكم الذاتي منها كان جارياً هناك، لأن الأرناؤوط تعودوا عليه منذ زمن ومن الإعفاءات، ويجب احترام هذا والبقاء عليه، وعدم إدراكهم لما سيحصلون عليه مستقبلاً من الفوائد.

الباب السادس والعشرون

ـ الأمور المالية والخدمية.

ـ استبداد الإدارة.

إن تكملة كتابة مقررات معاهدة برلين وكيفية إجراءاتها يعني الانتهاء من الجزء الثالث من كتابة تاريخ الإصلاحات في الدولة العثمانية، وإن الأمور المالية والخدمية تتطلب كتابة جزء خاص وقد أفردت باباً كاملاً لها.

إن الحكومة في عام ١٨٦٩م بعد أن نفذ كل ما استقرضته من الديون وجميع التدابير التي اتخذتها من أجل تأمين الموازنة في الخزينة، لا أريد أن أذكرها وأبحث فيها.

إن هذه التدابير والسؤال العملي الذي يتردد وبكثرة كما يقولون من أعمال السلب والنهب وعدم المعرفة والجهل هو الذي دمر ميزانية الدولة، كما أدى إلى إفلاس الحكومة، وإن ديوان الدولة في عام ١٨٧١م لم يعد بمقدوره إيفاء الديون ودفع أقساطها، لأن وزير المالية عندما كان الألمان يحاصرون فرنسا وبخاصة باريس، اتخذ هذه الأوضاع حجة لعدم دفع الأقساط الواجب دفعها للفرنسيين، وقرر في ٨ كانون الثاني عام ١٨٧٣م ألا يدفع إلى السندات التي أبرزت في لندن فقط، وقررت الدولة عدم الدفع لغيرها، علماً أن هذه السندات كانت صلاحيتها لمدة خمس سنوات.

إن هذه التدابير التي من دون معنى كانت مهلكة لاعتبارات كثيرة، وكانت تعد ضربة موجهة لنفسها، كما أعلنت عجز ميزانية الدولة، وكانت الدولة تعاني ضائقة مالية شديدة.

كما أن الصدر الأعظم كان في كل عام يطلب مقابلة مدراء البنوك طالباً معاونتهم، ويتقبل منهم النصائح وينفذها ولكن من دون فائدة، وقد بلغت ديون الدولة سنة ١٨٧٣م قرابة خمسة مليارات ونصف فرنك، ولهذا قرر

بيع وفراغ الأملاك الوقفية ومعاملاتها، وتمت الموافقة عليها، مع أن هذا لا يحل الأزمة المالية ولا تفيدها كثيراً.

وقد قررت الحكومة تخفيض الديون بنسبة خمسين بالمئة من الديون العمومية خلال خمس سنوات، ولكن الحقيقة واعتباراً من عام ١٨٧٦م فإنها لم تعد تدفع الفوائد المتراكمة عليها، وبالنتيجة فإن الحرب التي وقعت عام ١٨٧٧م أدت إلى إفلاس الحكومة نهائياً، وإن تكاليف الحرب الباهظة كانت للحفاظ على التساوي في القوة، وقد أصدرت الحكومة أمراً بطرح قوائم نقدية في الأسواق، وفي نهاية عام ١٨٧٨م فإن النقد في الأسواق بدأ ينخفض سعره، وأصدرت الحكومة أمراً أن الثلث من ضريبة الأعشار يجب تأديتها نقداً، وأن كل ليرة ذهبية تساوي ٣٠٠ قرش بأمر من السلطان، وعلى هذا فإن النقد وعلى حساب الغير فإن كل مئة قرش تعادل ليرة ذهبية، ورغم هذا فإن الديون الداخلية خسرت الثلثين من النسبة المؤوية، مما لا شك فيه أن هذا الإفلاس سيكون كاملاً بعد مدة.

وفي الاجتماع عام ١٨٧٨م طلبت روسيا تكليف الحرب من الخزينة، وكذلك من قبل أصحاب الحوالات، ولهذا تضررت الخزينة تضرراً بالغاً، ووضعت الأحوال المالية فيها في المذاكرة لمدة طويلة، وفي الاجتماع الثامن عشر قيل: إن الدول التي شاركت في معاهدة برلين تعين مختصاً بالأمور المالية من كل دولة، ويؤلفون مجموعة لمراقبة الأمور المالية في الحكومة العثمانية، مع تدقيق الحوالات والسندات وما يتطلب العمل به، وبخاصة التدابير التي كانت الحكومة مكلفة بها مع إرسال هذه المجموعة إلى العاصمة العثمانية، وقد أسفر الاجتماع الذي تمت فيه المذاكرات من قبل، غير أن حقوق الحاكم لا تؤخذ منها، كونها وضعت موضع الثقة في الدولة العثمانية، غير أن الأمور المالية فيها يجب وضعها تحت المراقبة من قبل الهيئة الدولية، وهذه التوصية ربما لن تقبلها الحكومة العثمانية، ولكن الحكومة أرادت أن تصل مباشرة إلى الدائنين للتباحث وتسوية الأمر معهم، من باب الاحتياط والإبقاء

على هذا الوضع، ولكن الدائنين في أوروبا الذين لديهم سندات، تم تشكيل وكلاء لهم من جميع القوميات، وبقرار مشترك لهم تم تعيين واحد فرنسي والثاني إنكليزي للتباحث مع الحكومة العثمانية في موضوع الدين.

إن الوكلاء وحسب ما كان يظن الجميع أنهم قبلوا الوعد وتوفقوا عن مهماتهم، لأن التسهيلات التي قدمتها الحكومة العثمانية للاستفادة أسهمت في تسوية الوضع.

إن التأمينات الخصوصية للديون تبقى خارج الموضوع، وبموجب المباحثات فإن الديون العمومية للدولة العثمانية تم تخفيضها إلى النصف تقريباً، ومع هذا بالمقابل فإن بعض فوائد السندات من مالكيها والمهلة الممنوحة فستؤخذ من الواردات الأجنبية، ومن قبل وكلاء دائمين لهم في هيئة مجلس يشرف على هذه الواردات، وقد تم تشكيل هذا المجلس في أواخر شباط عام ١٨٨٢م بعد مدة قليلة سوف يرى لها فوائد كبيرة، ومنذ الإعلان عن التنظيمات وتاريخها وحتى الآن قدم برهان على هذه الحقيقة أن المنافع التي حصلت عليها الحكومة تؤكد أن مساعدة الأجانب كانت السبب في كل الأمور، وأن هذه التجربة الأخيرة تؤكد على ذلك، ولاسيما عندما أنشئ الخط الحديدي ولأول مرة فإن التشكيلات التي صادفتها في أوروبا العثمانية وقد زاد هذا العمل الخوف من عدم الاستفادة منها، وقد ذكرت هذا الوضع سابقاً، وهو ما لا يمكن تكذيبه.

إن تحسين الخطوط الحديدية التي كانت أوروبا تريدها وتتمسك بها، وعلى وجه التخمين وفي نفس الزمان الذي بدأت هذه الخطوط تنطلق من عدة أماكن، وبغية إكمالها لم توفر لها القطارات، وهذه هي أول المشكلات حيث تضررت الخزينة كثيراً من هذا بسبب قلة الواردات فيها، وفي عام ١٨٧٢م فإن الخطوط العائدة للحكومة العثمانية والشركات التي كانت عقد معها اجتماع للتباحث من جديد، وبموجب هذا فإن الشركات سوف تنفذ مد الخطوط بمسافة ١٢٠٠كم٢ وبقية الخطوط التي سوف تكمل الاتصال مع بعضها البعض في أوروبا العثمانية وما تبقى فإن الحكومة سوف تقوم بها.

قامت الشركات في عام ١٨٧٤م بمد خط من العاصمة استانبول إلى يلووه ـ سلانيك والطريق إلى متروويجه ـ أدرنة ـ دده آغارج ـ إلى شعبة يامبولي، وفي البوسنة بنالوقة نووى تم إنجازها لكن الحكومة العثمانية لم تنفذ ولو كيلو متراً واحداً، ولا أريد الأيضاح أكثر لعدم الحاجة إليه، وإن الضرر الذي حصل كان أمراً غير طبيعي ولم يسبق له مثيل، ولكن إذا ضم إلى الخط الجديد الخط القديم من روسجق ـ وارنة ـ جرنادودا ـ كوستنجة فإن مجموع الخط الحديدي في أوروبا العثمانية يكون ١٥٠٠ كم[٢] تقريباً ولكن هذه الخطوط التي لم تكن مرتبطة مع الخط العام في أوروبا العثمانية، لم تكن متصلة مع بعضها بعضاً فإن ذلك لم يخدم المصلحة العامة ولا يستفاد منها كثيراً عند الحاجة.

إن الخطين الحديديين الكبيرين في العاصمة وفي سلانيك وسيرهما بين القوميات خطان منفصلانين، وكانت الحكومات المجاورة في حالة انتظار وتردد.

إن الحكومة الصربية لم تنشأ الخطوط نفسها، وقد حاولوا معرفة السبب في أي نقطة التحاق الخط بين العاصمة والصرب، وهذه النقطة بالنسبة إليهم مهمة، ولاسيما من الناحية الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي تخصهم، وكذلك فإن النمسا والمجرستان وصربستان كانت تتدخل في أمور هذه الخطوط، والحكومة العثمانية عندما تمكن تنظيم الجدول للخط من بلغراد إلى نيشة، وعند التدقيق في هذه النقطة كانت تريدها أن تبلغ إلى منطقة أخرى وهي **يني بازار**، وعلى هذه الصورة، غير أن **وادي موراوا** الواقع في الصرب، لا يمكن الالتفاف حوله لأنه يكلف مصاريف جديدة وستكون الحكومة مجبرة على تنفيذه، وقد احتجت الإمارة الصربية بشدة على انحراف الخط إلى يكي بازار (يني بازار).

ومن جهة أخرى فقد احتجت حكومة فيينا وألمانيا وأيضاً المجر على الخطوط التي نفذتها الحكومة العثمانية، وكانوا يرون أنه لو أنشئ خط من جهة البوسنة والآخر من جهة الصرب ويلتقيان لكان أكثر فائدة لهم.

إن التقاء الخطوط الحديدية مع النمسا والمجر سيكون حتماً إما على حدود الصرب والبوسنة ويشترط لتنفيذه أن توافق عليه الحكومات سالفة الذكر، وقد أبلغت ذلك الحكومة العثمانية، ولهذا فقد تم الائتلاف بين الصرب والحكومة العثمانية، ولكن النقطة مهمة بالنسبة لها أن يلتصق الخط الحديدي العثماني على حدود البوسنة مع الخط للنمسا، وكانت تريد أن تجبرها على ذلك بغية ضياع المجرستان في هذا، إن الخط من تركيا إلى البوسنة معقد ومكلف لهذا لم تحاول إنشاءه أولاً، وقد اقتنعت فينا بهذا فإن حكومتي النمسا والمجرستان لم تصران على ضرورة التصاق الخطين مع بعضهما، ولكن تم النظر إلى جهة بلغراد بأهمية.

إن بعض الأوضاع في عام ١٨٧٧م بسبب الحرب ونتائجها فإن ارتباط الخطين تغير أيضاً، وإن الخط من العاصمة إلى بلغراد تم عن طريق نيش التي ألحقت مؤخراً بإمارة الصرب والتي لن يعترض عليها أحد، ولا يوجد لها إشكالات أخرى، ولكن الخط المار من سلانيك إلى الصرب لم يكن هذا سير الخط، ومن أجل هذا فإن الحكومة العثمانية كانت تريد أن يكون يكي بازار (يني بازار) ملتقى الخطوط، وإن هذا الخط سوف يمر من خلال الجبال والوديان والسهول الواقعة فيه، كأنها خصصت من أجل الخطط الحربية للجيش ولكن بعض الاعتراضات واجهت الحكومة العثمانية، لأن الخط المنطلق من سلانيك المتجه نحو الشمال، وبموجب ما يريده كل من النمسا والمجرستان والصربستان، كانوا يريدون توحيد الخطين في بريشتينة بدلاً من يروانيية مع الخط الحديدي الذي يأتي من بلغراد، لأن مدينة إيورانية تم إلحاقها صبربستان وإن ارتفاعاً بسيطاً وممراً قصيراً سوف يكون من بعدها سهل مقدونيا، وعند تجاوزها فإن مدينة بريشتينة ستكون ضمن المنطقة العثمانية، وفي منطقة جبلية وفي أثناء الحرب فإن الدفاع عنها سيكون سهلاً، ولكن هذه المشكلات لم تستطع الحكومتان حلها لأن الخطوط الحديدية التي سوف تكملها الحكومة العثمانية، والمناطق التي كانت

مطلوبة فيها لم تنفذ، وهي بلغارستان وصربستان والنمسا والمجرستان، وكانت المشكلات المعلقة بينهم هي السبب في إعاقة ذلك.

إن المادة ١٠ والمادة ٣٦ من معاهدة برلين وبموجبهما فإن الحكومتين الصربستان والمجرستان وبالاتفاق مع الحكومة العثمانية على تعهد الدولتين النمسا ومجرستان بتقديم الشركات الموقع على تعهدها، فإنهما سوف تنوبان عن الحكومة العثمانية، وبعد التوقيع على معاهدة الصلح وتسوية علاقاتهما حول هذه الأمور سوف يكون بينهما مباحثات، وقبل نهاية عام ١٨٨٢م وبموجب المواد المذكورة وعند التدقيق بشأن تكملة الخطوط الحديدية في أوروبا، فإنه يجب البحث في مسألتين منذ عام ١٨٨٢ التي لم تحلها الحكومات، أولهما: موضوع الأرمن القاطنين في آسيا العثمانية، والباقي من شرق بلاد الروم، والثانية: الإصلاحات في أوروبا العثمانية.

إن التحولات الشخصية لعبد الحميد وسياسته أسهمتا بتأخير حل هاتين المسألتين لأن المسيحيين في الدولة العثمانية إذا لم يحصلوا على العطف والعناية من السلطان أو من أي جهة أخرى فإن الوعود بالإصلاحات لهم والتي تم الوعود فيها منذ عام ١٨٧٨م عند الاجتماع العام، ومما لا شك فيه أن الدول لن تنتظر كثيراً لإنجاز الإصلاحات.

إن السلطان عبد الحميد منذ أن تم التمسك بالإصلاحات المطلوبة أيام سليم الثالث ومحمود الثاني وحتى الآن لم يتعظ طيلة هذه المدة على الرغم من الوقائع التي مرت على دولته، ولهذا يجب النظر إليها من هذه الزاوية، فإن هذا يعني العودة إلى القديم وإلى الوراء ولثلاث مرات في أعوام ١٨٥٨ ـ ١٨٦٣ ـ ١٨٧١م وإن النتائج مجهولة هذه المرة، وعلى كل حال فإن الاقتراب من خطر سوف يهلكه، وكأنه يريد إحياء أيام الاستبداد بالقوة، وإن الحكومة المستبدة أيام السلطان عبد الحميد كأنها خطأ تاريخي حسبما يرى، علماً بأن الخلفاء من قبله وبحسب احتياجاتهم كانوا كأنهم يأمرون بالإصلاحات وبالأوامر الحكومية، ولاسيما كانت هذه الأوامر والقرارات غير موافقة لبعضها بعضاً وبخاصة معه، ولهذا فإن وضعه مشابه للقرون الوسطى، وإن تعصبه واجتهاده محيران.

إن السلطان الجالس في قصر يلدز، وتحت نفوذ عدد من الشيوخ يفكرون بالاتحاد الإسلامي ويتعقبون هذا الخيال، بمعنى أن جميع الحكومات يجب أن تخضع للسياسة الإسلامية وإلى الخلافة الإسلامية.

أليس هذا ما يرونه ويتباحثون من أجله، إن التخيلات تلفت النظر، وإن طرابلس - تونس - الحجاز - مصر - وحتى الجزائر، تحاول جلب أنظار الأهالي وتفكيرهم، أليس هذا مشابه لما حدث في بلاد الأرناؤوط وجمعيتها، ويمكن أن تتشكل هذه الجمعية من العرب أو حتى من أفريقيا، فهل هذه الرواية صحيحة.

إن الجمعية التي كانت للأرناؤوط لم تكن كما يريدها السلطان وتخميناته، وكذلك ما حدث في مصر، حيث أعلن أحمد عرابي باشا العصيان على الحكومة العثمانية[1]، أليس هذا ما كان يطلبه المحرضون، وظهر على شكل آخر؟

إن السلطان الذي أراد أن يحكم بصفة السلطان يجب أن يكون على حسب ما تتطلبه الأوضاع والزمن، لأن ضياع الولايات وانفصالها ربما يكون مهدداً بمثل هذا العمل، ولاسيما إذا كانت مضايقاً للحكومات الغربية وقد بدا هذا بالنسبة إلى تركيا والتنظيمات فيها كأن الرجل نجا من كارثة في البحر على خشبة بسيطة وبحد ذاته لم يكن سوى شيئين لا يختلفان عن بعضهما بعضاً.

إن هيئة المسلمين الاجتماعية وبالتدريج كانت تتبع الهيئة المسيحية وتتشبه بها بهدف استرداد المواطنين لحقوقهم.

إن شدة السلطان عبد الحميد وبرنامجه الذي سار عليه حتم عليه رفض هاتين المسألتين ورد كل البرامج الإصلاحية، لأن هذا الحاكم كان لا يكتفي بإدارة ظهره للغرب وأوروبا فقط، وإنما كان يرى أن جميع المسيحيين أعداء ولا يمكن الوثوق بأحد منهم[1].

---

[1] - للعلم بالشيء إن أحمد عرابي احتج على الإنجليز وصنيعهم الخديوي توفيق ولم يحتج على الدولة العثمانية (المترجم).

[1] - يا سبحان الله. كل الغرب الأوروبي من كتاب إلى سياسيين يعتمدون سياسة اللف والدوران، ويعمدون دوماً إلى تدويل قضاياهم السياسية ولو على حساب الله والأوطان. فهم يريدون تقسيم الدولة العثمانية، بحجة الدفاع عن المسيحيين، وكان المسيحيين كانوا يشتكون، لقد عاش المسيحيون في كنف الدولة العثمانية عيشة البط في صحن الماء أو في بحر يسبحون.

في أثناء مطالعتي وما قدمته في أول الكتاب، فإن التنظيمات في أول الأمر كانت من أجل الحكومة الإسلامية، وكانت من الضروريات التي هي بحاجة إليها، وليست سوى ذلك، وإنها ليست من الأفكار العمومية للأتراك، ولكن في نظر الحكومة فقد كانت على غير هذا الشكل، وإن وجه الاستقامة يتطلب العمل من أجل الرقي وبرنامجه التطوري وأكثر من هذا لإخراج الدولة من البطالة والانفراد ووضعها الخطر، فإذا وضعنا هذه الأمور جانباً فإنها تستند إلى وضعها القديم، إذاً التنظيمات في أول الأمر ومن هذه النقطة ألخصها اعتباراً من منشئها والمدة التي دامت عليها وأدوارها المختلفة بغية التدقيق فيها.

(١)

إن الفتوحات الأولى كانت قوية من حيث التشكيلات الأولى للقوة العسكرية ووحدة الدين مما يثبت أن الدين والجيش توأمان، وإن الاختلافات والفرقة بين الحكومة المسيحية الكبرى كان سببها الاختلاف في الدين، وإن الشعب المهاجر من أوروبا كان من السهولة عليه فتح هذه البلاد والاستيلاء عليها من الشعوب المحاربة، ولكن قل من تجد فيه القوة والمهارة والانضباط بالنسبة للجهة الثانية فإنهم كانوا متفوقين عليهم من الأوجه كافة، وقد تغيرت الأوضاع ابتداءً من القرن الثامن عشر على الساحة الدولية لأن الحكومة العثمانية بدأت تغلب من قبل الدول الغربية التي كانت قد اكتملت في العدد والعدة في جيشها، ولاسيما أن التقدم والرقي بدأ بالتراجع بسرعة مذهلة إلى الوراء والانقراض.

إن هذا الدور الانحطاطي للحكومة العثمانية وأوضاعها المتردية والمهلكة وتجاهلها للأنظمة الجديدة كان السبب الرئيس لأنه لم تنفذ واحدة منها على الوجه الصحيح.

إن وضع الهيئة الاجتماعية للمسلمين هو أنها كانت مضطربة ومغلوبة، ومع هذا فقد حافظت على غرورها.

إن حقوق السلطان على رعاياه من الأنظمة والقوانين التي كانت إن إثبات حاكميته المطلقة والمحافظة عليها تجاه الخارج أظهر من الثبات والتثبيت بالاعتقادات في أواخر القرن الثامن عشر ووضع السلطان سليم الثالث الذي ارتأى لأول مرة إخضاع الدولة للتجديدات والإصلاحات حيث وضع النظام الجديد للفنون الحربية والعسكرية، وإن السلطان محمود الثاني وضع هذا الأمر موضع التنفيذ وحسب ما تصوره السلطان سليم، ولكنه ارتأى توسيع القدرات العسكرية أكثر مما كان مقرراً له، ولكنه بهذه المحاولة لم يستطع إظهار المهارات التي كان يتمناها فضلاً عن تقوية حكمه ونفوذه واهتمامه بحاكميته، وعلى الرغم من ذلك فقد حاول تنسيق وإصلاح الأحوال العمومية للدولة والمواطنين فيها كأنهم جرة فخار فارغة، وبعدها اتخذت شكلاً معيناً.

إن رشيد باشا وجهده دخل بالسياسة وأمورها إلى الدولة، إن أصحاب الحرف وأصحاب الجسور وطلبات الكبار وأسماؤهم والتاريخ العثماني والزمن الذي يمر بالخاطر وما كان فيه الصدر الأعظم الكبير فقد وضع لنفسه قاعدة أساسية لا تتغير وهي أن سلامة الدولة لا تتأمن إلا بالإصلاحات، وهذه حقيقة مسلم بها، وإن التنظيمات في نظر رشيد باشا ليست فقط من أجل سلامة الإصلاحات في الداخل وتحسين أوضاعها، ولكن أيضاً تأمين الدولة من الخارج وإخراجها من وحدتها والحصول على الأمن من قبل الدول الأجنبية والحصول على المعونات المعنوية منهم، وحتى الآن فإن الهيئة الأوروبية والدولة التي هي خارجة عن هذه الهيئة يجب المحافظة على وجودها سعياً لتأمين احتياجاتها والقبول بهذا من قبل الدول الغربية والنتيجة فإن موازنة العمل السياسي العام للدولة العثمانية عنصر مفيد لا يمكن تأمين هذه الأمور إلا بالتنظيمات وهذا ممكن جداً.

إن هذا ما كان يتوقعه رشيد باشا، وقد كان صحيحاً ما توقعه، ففي عام ١٩٣٩م عندما تم نشر القرار الحكومي، فإن حكومة فرنسا وفي أول نقطة في نظرها عند الائتلاف الدولي في الشرق، كان قبول الحقوق العامة من قبل الدولة العثمانية مع الاستقلال التام في حق الملكية لجميع المواطنين، وإصدار قرار بهذا وتصديقه وعندها فإن السياسة باتجاه الشرق سوف تتبدل وإن الدول الأوروبية وعند المباحثات وحتى اعتراض روسيا عليها فإنها ومهما يكن من أمر لم تعترض على استقلال الدول العثمانية وملكيتها لهذه المناطق الشاسعة.

إن الاتصال بين الدول فيما يتعلق بهذا الباب كان بمثابة أول المباحثات في المعاهدة التي كانت بتاريخ ١٣ تموز عام ١٨٤١م وإن هذه المعاهدة والدول الأوروبية والحكومة العثمانية كانوا بمثابة طلب من أجل الدخول إلى هيئة الأمم المتحدة، وبعد خمسة عشرة سنة وعندما تم نشر القرار الحكومي بالإصلاحات، فإن الدول الأوروبية المجتمعة في باريس أيدت هذه المباحثات التي كانت عام ١٨٤١م ضمناً، وعلى عهد الاستقلال التام مع الملكية، حيث تم تأييدها بصورة أوضح وقطعي في هذا الأمر وتأكد هذا في معاهدة باريس، ولاسيما المادة السابعة منها، وحسبما هو مكتوب فيها والمتضمنة الحفاظ على استقلال وملكية الدولة العثمانية، والتعهد بهذا من قبل الأعضاء والتدخل عند مواجهتها الأخطار أو تهديدها دولة ما وتحاول الاعتداء على ما تملك من الدول كافة، وقبول هذه المداخلة والتصديق عليها، إن هذه المعاهدة لها فارق عن المباحثات التي قبلها لأن كلا الطرفين سيكون بأيديهما وثيقة وسند الذي ذكرناه من المادة، لأن جميع المواطنين من المسلمين والمسيحيين سيفصحون عن رغبتهم بالحريات والإدارة الوطنية من جميع الأجناس والقرار الحكومي بالإصلاحات فإنها رابطة قوية لا يمكن إنكارها، إن هذين القرارين والمعاهدة في عام ١٨٦٥م التي كانت تنص على استقلال وحرية الملكية للدولة العثمانية التي تحتفظ بموجبها على هذا.

وإن تكليف الطرفين ببعض الوظائف والتعهدات بها كان وثيقة لكليهما. وأقولها صراحة: إن الدولة العثمانية إذا طبقت الإصلاحات وبنية خالصة وحقيقية فسوف تحصل على الحماية من الدول الكبرى، إن هذه النقطة كانت بعيدة عن التردد والشبهات في هذا الموضوع، فإن القرار لعام ١٨٣٩م الذي يستفاد منه أكثر وأوضح من قرار ١٨٥٦م والذي يربط الدولة العثمانية مع الدول الضامنة لهذا التعهد أكثر من ذي قبل، لأن ذلك كان قد بلغ جميع الأطراف في الاجتماع الذي كان في باريس. وفي هذا الزمن بالذات كان رشيد باشا معزولاً عن الدولة اعترض على القرار الحكومي بالإصلاحات والدخول مباشرة إلى التباحث في هذا الأمر مع عدم تقديره لهذا، وحسب ظنه أن معركة القرم تصفية للحسابات مع الدولة العثمانية، هذا ما يريدونه وليس لإنقاذ الدولة العثمانية من الانحلال، وإن ما سيطلبونه سيحصلون عليه، ولهذا كان ينتقد أعمال فؤاد وعالي باشا اللذين كانت الحكومة بأيديهما آنذاك.

بعد نشر القرار بمدة عشرة أيام فإن الدول التي تم التوقيع معها على هذه المعاهدة، كانت مواعيد الحكومة ناقصة في عام ١٨٥٦م من حيث تنفيذ التعهدات.

وفي الواقع كانت الدولة تواجه الموانع والمشكلات وحدها، وهي عاجزة عن المواجهة من أجل الإصلاحات، وهذا ما وافقت عليه الدول، ومن الآن فصاعداً أصبح السلطان كأحد الحكام الأوروبيين مع احتفاظه بكامل حقوقه، وقد أظهر السلطان مقصده الحقيقي لدى إهماله الإصلاحات، حيث اقتنعت جميع الدول المعنية، إن الأفكار لدى الأتراك المفسرة لموضوع ملكية الدولة العثمانية بالكامل تعين أن الجسر التركي ما زال هو العنصر الغالب والحاكم للعناصر المغلوبة، أما بقية الأقوام التي تلقت أنباء الاستقلال والمحافظة على الدولة العثمانية فقد ترسخت لديها قناعة بأن مثل هذا الأمر آن أوان إزالته وإلغاء هذه التخيلات.

وبناء على هذا فإن الإدارة والأمور الداخلية ليست بدلاً من السلطان، وإن التعهد الموقع عليه وإجراءاته مجبرة عليها، وإن إدارة الدولة بالاتجاه الصحيح وإدارتها كانت قررت القيام بذلك بنفسها، إذاً هي النقطة التي كانت أوروبا تعطف عليها في عام ١٨٦٧م.

إن هذه السياسة والمعاهدة لعام ١٨٥٦م الماضي ـ ملكية الحكومة العثمانية ـ وموضوعها فإن موضوع التنظيمات بالنسبة إلى أوروبا أدخلتها إلى هيئة الدول.

إن التبدل السياسي الأوروبي من الدول العظمى على إصلاح الدولة العثمانية مشكوك فيه وتدخله أكثر وادعاؤه بضمان إصلاحات في الحكومة العثمانية والحفاظ على الملكية ومحاولة تطبيق النظام وإجراءاته فإن فرنسا كانت الأكثر تدخلاً في هذه الأمور.

إن التنظيمات ونفوذ فرنسا فيها وبخاصة المتعلقة بالإدارة، فإن الأمور العسكرية والتعليم كانت مميزة وظهر عليها التقدم والتطور، ويمكن اعتبار هذا أن الحكومة العثمانية دخلت المدنية الغربية تماماً، وإن مستقبلها سوف يكون أحسن على ما يرى، ولكن بعد مدة وعلى ضوء الحوادث وتأثيراتها الخارجية على فرنسا فإنها لم تعد بإمكانها تقديم العون للحكومة في موضوع التنظيمات وظهرت الحرب التي كانت عام ١٨٧٠م، مما اضطر فرنسا إلى التخلي عن سياستها الإصلاحية في الشرق مكرهة، وظهر الغزو الديني لدى المسلمين مجدداً ومنع الأوروبيين من التدخل من أجل الإصلاحات، كما تمت الدعاية للعودة إلى ما كانت عليه الدولة من قبل العناصر المعترضة على الإصلاحات، وهاجموا القوانين والأنظمة وما شابهها من الأمور، وانتصر النظام القديم وبقيت الحكومة العثمانية على انفراد وحدها، إن الحوادث التي كانت تجري على الساحة والتدخل الأوروبي بكل حرية فقد استفادت روسيا من هذا الوضع المتوتر وتذرعت بحجة أن الحكومة العثمانية تقوم بظلم المواطنين غير المسلمين، لتسوغ تدخلها في هذا، حيث كانت موسكو تنتظر

مثل هذا الوضع للتدخل وعزل الولايات التي يسكنها المسيحيون عن الدولة العثمانية، ولهذا اتبعت سياسة (أنا الأسلاوي) وتم نشرها بين المواطنين وهذه التسمية القومية.

إن قرار الحكومة والخطط الإصلاحية فيها كانت من ضمنها المساواة بين المسلمين والمواطنين المسيحيين كافة وغيرهم وتحسين أوضاعهم، غير أن الحكومة وبموجب هذين الخطين تم تأسيس إدارة شديدة لها واستعمالها كأنها آلة بيدها، ومن هذا فإن جميع المواطنين غير المسلمين قاموا بعصيان الدولة.

حينئذ سارعت روسيا إلى تخليص أبناء مذهبها من الحكم العثماني وإن الأتراك وبسبب تجاهلهم وغفلتهم رأوا حصاد نتائج ذلك في معاهدة آياستفانوس وبرلين حيث فقدت منهم الولايات الأوروبية والآسيوية وبقي الأقلية في داخل الإدارة.

لم يكن بالإمكان الرجوع عن هذا السقوط، مرة ثانية إلى الوضع القديم، فقبل عشرين سنة كان استقلال الدولة وممالكها الكبيرة تؤمن من قبل الدول الأوروبية والذين أدخلوا الدولة إلى هيئة الأمم المتحدة.

في ضوء هذه الأوضاع والوقائع التاريخية المرتبطة ببعضها بعضاً، فإن كثيراً من الملاحظات تخطر على البال:

أولاً: لو أن تركيا طبقت التنظيمات بجدية وحق، هل كان من الممكن أن تتخلص من النتائج المادية والسياسية نتيجة الحرب عام ١٨٧٧م؟

ثانياً - لو أن فرنسا داومت على إدارة التنظيمات في الدولة العثمانية، ألم يكن بمقدور الحكومة العثمانية الحفاظ عليها وإتمامها؟

إذا دققنا النظر في الإصلاحات والأدوار المختلفة التي مرت بها يمكن أن نقتنع أن السلطان بالنسبة إلى التنظيمات داخلياً وخارجياً كان يحتفظ بحكمه كأنه مؤقت، وهذا كان سبباً في تأخر تحسين الأوضاع الاجتماعية لجميع الملل التابعة للدولة العثمانية.

إن ما قدمناه للمطالعة والنتيجة وصحتها وعلى ما قدمته في أول الكتاب من نقطتين وأما التفصيلات عن الإصلاحات سوف أذكرها لاحقاً.

(٢)

يقول أحد علماء النفس: "إن أول أشكال الجمعية السياسية هي بالنسبة إلى الدول تغير كل مشكلة تصادفها والمرتبة التي يصلون إليها بهذا".

إن هذا القول لا ينطبق على أي دولة أكثر مما هو في تركيا.

إن الاعتماد الأساسي في الدولة العثمانية كان قائماً على الجيش والدين مع السلطان وحاكميته والخليفة للمسلمين كافة.

إن هذين المركزين يمثلان تمثالاً بالنسبة إليهم، ومن أجل هذا كان مستقلاً وحده بالحكم منذ عصور، وإن الدين والقوة متحدان، ومن هنا أوجدت الحكومة العثمانية نوعاً جديداً.

كانت القوة مع مرور الزمن السبب الوحيد في فتح البلاد، وعندما تضعضعت بدأت الدولة تدريجياً بالسقوط، ولكن الدين والإدارة دائمة على مبدئها وعلى الاستبداد حيث الجهالة والانفراد كانت مساعدة لدى الأتراك.

إن الحاكمية المطلقة للسلطان وعند تطبيق الأنظمة الحديثة فإن مركزه سوف يتضعضع، وإن السلطان ــ وهو الخليفة ــ وقبوله للقوانين الأجنبية فإن المسلمين على تعصبهم سوف يعارضونه، وربما يتحركون للعصيان على ما عبر عن هذا الوضع الأمير دومترنيخ: "يجب كسر شوكة الدين ورمّها وزعزعة الحجر الأساسي للحاكمية المطلقة"، أما الطرف الثاني فإن الحكومات المسيحية ومن ثمرة ذكائها والتربية التي كان القانون مبدأ لها من حيث الأنظمة المطبقة، فإن الحكومة العثمانية، وعند تطبيق مثل هذه الأمور الجديدة تواجه أموراً سياسية.

إن هذه السياسة وإفهامها للعوام غير ممكنة، وإن الإدارة بالشرق وعلى نمطها القديم تتطلب الوقوف وجمع المعلومات والدراية بالأمور والتجربة مطلوبة، والنتيجة أن السلطان له الأمر المطلق وبسبب رفضه وإبعاد المدنية

الغربية وتأثرها غير المسؤول، لأن أصحاب العقول النيرة والمفكرين بدؤوا يتزايدون تدريجياً، وقد ظهرت الانتقادات من الداخل والخارج للسلطان الذي هو في مركز حساس في الدولة، وقد تم تشكيل جماعة للمراقبة والتفتيش وتدقيق حركات السلطان والحكومة.

إن هؤلاء المفكرين يريدون الدفاع عن الدولة ويطلبون إدارة على الطراز الجديد ليشتركوا معها حيث كان بالإمكان عزل القادة والولاة، غير أنها اليوم تبعد أصحاب هذه الأفكار من قبل السلطان لأنه لم يعد بالإمكان خدمة الدولة.

إن التصادم بين المحافظين القدماء وبين المطالبين بالتحديث والرقي قد بيناه في عدة صفحات، ومنذ أيام السلطان محمود لا يوجد نوع من الإصلاحات الكبيرة التي يتأثر بها المسلمون أو تمس اعتقاداتهم ووجدانهم، وكذلك لا يوجد أي تنظيم له أضرار لكيلا يسارع السلطان إلى الإعلان والموافقة على أنه مجبر عليه.

إن الأنظمة كافة وأدوارها المختلفة فإن العلماء والقرآن بين أيديهم لم يعارض أحد منهم أياً منها.

إن السياسة الجديدة للدولة ومقاومة الدين مع استبداد الإدارة فإن الحكم المطلق تضعضع ثم ضعف، ولكن هناك شيء آخر يضعف هذا الحكم المطلق وأصوله القديمة من القوة والشدة وينقصها.

إن أحد الأدوار التي مرت تتطلب الوقوف كثيراً ومعلومات دقيقة ودور التجديد في آسيا وحكامها الذين ليسوا بأقل من السلطان، وإلا فوظيفة السلطان ماذا تكون؟

إن القانون السليماني والآن الذين يديرون الحكومة على الطراز الجديد لأوروبا، لا يستطيعون تأمين احتياجات الدولة، لأن وظيفة الحكم كانت بيد الصدر الأعظم الذي هو مطيع للسلطان ورهن إشارته، وإن الصدر الأعظم وصلاحياته المطلقة هذه غير كافية، ولو صح لكان سخرية، لأن قوة

الإجراءات التشريعية والعدلية تتطلبان التفريق بينهما فهي أنسب ومعقولة أكثر. وكما رأينا سابقاً ضعف الحكم المطلق الإسلامي تدريجياً في أيام السلطان عبد المجيد وعبد العزيز والأنظمة غير ممكناً تطبيقها، وإن المسؤولين وحسب تعيينهم فقد صدر القانون لعام ١٨٧٦م على هذا الأساس، وهي مجلس الولاة ومجلس التنظيمات ومجلس العدلية وأحكامه ومجلس الشورى ومجلس المبعوثان، وإن جميع هذه المجالس أقيمت بغية التفريق بين القوة التشريعية والقوة الجزائية، وإن وقائع هذه الأحداث موجودة ضمن هذا الكتاب، وبغية إلغاء الاستبداد والحكم المطلق في نظام الإدارة فقد واجهوا مشكلات كبيرة.

إن عدم كفاية الأنظمة والأصول القديمة ولرفع الخطر عنها والعمل بها فقد صدرت قوانين وأنظمة كثيرة أيضاً، والحقيقة المرة أن القوة المطلقة في الدولة التي تأخرت وأهملت هذه الأمور، فإن الشعب لم يستفد منها كثيراً، ألا يدعو هذا إلى التعجب، لأن المجلسين في مجلس الشورى؛ وهما مجلس المبعوثان ومجلس العدلية كانا على مبدأ "نعم أفندي" أي موافق يا سيدي.

إن حكم المناطق وتحت وصاية الباشوات بقيت مدة قليلة، ومع صدور قرار الوكلاء عام ١٨٧١م، وقوانينه فقد ألغيت نهائياً.

إن السلطان عبد الحميد وحسب اختياره للحكام أخذ كل من له علاقة بالأنظمة القديمة وبحسب نظريته، فإن أكبر كذاب هو مدحت باشا الذي قال سابقاً: "منذ أن أعلنت تركيا عن النظام الجديد فإن الحكم المطلق لم يعد له وجود".

إن السلطان ليس له السلطة المطلقة، وإن مثل هؤلاء الحكام لا يمكن أن يوجد مثلهم حتى في كردستان وبلاد العرب النائية، ولا يمكن أن نصادف هذا.

إن الذي ذكره المؤلف سابقاً وكما قال: إن المقتدر ذو علم وتربية الذي يرى أن تحكم شخص واحد واستبداده كما في التواريخ السابقة القديمة وفي أدوارها المختلفة، فإن كان لديهم قليل من الديمقراطية.

يضيف المؤلف هذه الكلمات: إن الدولة التي فيها العلم والمعرفة ونعيمها، يجب أن يكون فيها إدارة حرة بدلاً من الإدارة المطلقة من شخص واحد، وإن حرية السياسة ومختلف الأقوام الذين هم أساس الدولة يجب أن يشاركوها بأفكارهم، إن أصول التباحث لا يمكن أن تنكر، وفي هذا الزمن من الوقت الحاضر فإن الإدارة المطلقة الموجودة هي أكبر عدو لها في المدنية الحديثة، لأنها دائماً تميل إلى تعديل الوضع وتسهيله.

إن الوقائع التاريخية بالنسبة إلى التنظيمات في الدولة العثمانية هي التي وضعت الدين جانباً على أمل التقدير، ففي زماننا هذا ومهما كان سهلاً هل من الممكن أن تعود مرة ثانية إلى السلطة المطلقة؟ وهل تعد من أصول التنظيمات.

إن التنظيمات تعني للمواطن حقوقه السياسية من نصف قرن، إن ثلاث قرارات من السلطان تصدر بحق قانون واحد على ثلاث فقرات، أليس هذا من الوثائق، إن القانون الأساسي لعام ١٨٧٦م ليس وعداً قطعياً، بل هو تأمين للمواطنين على أملاكهم وحقوقهم التي تأخر التوافق بين المواطنين والسلطان بموجب القانون القطعي.

إن قرارات الحكومية والأوامر السلطانية في عام ١٨٧١م أليس مضمونها الحرية والمساواة والسياسة أنموذجاً لها وأثر جيد، إذاً لماذا رفض السلطان هذه الأمور وحاول العودة إلى الأزمنة القديمة حيث السلطة المطلقة باسم الإسلام؟ إن الحروب التي كانت عام ١٨٧٧م ونتائجها كانت المؤلمة وكان سببها العودة إلى القديم بلا شك، ولو لم تكن الأحوال الاجتماعية مساعدة للحكومة في هذه الحرب والإدارة المطلقة فإنها لن تدوم لمدة طويلة وتحافظ على الدولة وعندئذ فإن الإصلاحات ستكون سطحية، وإن تهذيب الأخلاق العامة وتربية أفكار المواطنين ومعنوياتهم ستكون من دون فائدة ويجب القناعة أنه لا يوجد فرق بين التابعين للسلطان عبد الحميد والتابعين لمحمود الثاني.

إن هذه الأدلة والبراهين مهما كانت قوية فإن موضوع تاريخنا المتداخل يجب إعادة النظر فيها مرة أخرى، وقد قدمت وجهات النظر فيها لأوجه الإدارة المختلفة كافة، ومهما كانت الإجراءات فيها، فسوف تكون أوضح من هذا وتظهر بوضوح الأمور كافة، ويمكن أن نحكم عليها عندئذ وتكون قد جمعت جميع التنظيمات وهيئتها مع بعضها بعضاً.

(٣)

سميت الإصلاحات في الدولة العثمانية أول الأمر بالنظام وهي كلمة فرنسية، وعكسها يعني عدم النظام وهو تصوير الهيئة الاجتماعية للمسلمين وأخلاقهم الحقيقية، يقول أحد الدبلوماسيين ولديه اطلاع تام ومعروف جداً بالشرف والأمانة: "إن النظام منذ القديم مفقود عند المسلمين، ولا يوجد في القرآن أصول تربوية للنظام والمنطق[1]، إن النظام والانتظام يستمد عند تفسير الكتاب المقدس، فإن القرآن واستناداً عليه تصدر الفتاوى بموجبه، وإن المسلمين والكتابة الصحيحة ووجودها عندهم عارية من الصحة، وحتى إن الحساب والتواريخ مثل ذلك.

إن النظام والانتظام والخدمات العمومية فهم محرومون منها حسب ما يرى منهم، وسوف أقدم مثالاً واحداً، عند البدء بالتاريخ وكتابته كانت الحكومة العثمانية في أحلك وأصعب المراحل بالنسبة لها، وقد سقط هذا العمل أيام السلطان سليمان القانوني، وبموجب هذا القانون السياسي والسلطة المطلقة في الإدارة ونتائجها حدث الاستبداد من قبل السرايا ـ السلطان ـ الحكومة ـ المراكز الرئيسة ـ الولايات، وكذلك في الأمور المالية والعدلية والجيش وكانت الأمور بيد شخص واحد فقط.

---

[1] ـ على ما يبدو أن الفرنسيين بخاصة والأوروبيين بعامة جهلة ومن ضعفاء العقول وفاقدي الحس والشعور، لأنهم يحكمون على المسلمين من خلال حكامهم، وليس من خلال فهمهم للقرآن الكريم والسنة النبوية، متى كان حكام المسلمين مؤمنين أو يخافون الله، ويلتزمون بالشرع الإسلامي السمح، الذي لا يفرق بين البشر، إن حكامنا منذ العهد الأموي وحتى الآن شلة جهلة بأمور الدين، وهم رجال مال ونساء، وليسوا رجال حرب ونظام، ولهذا ساء فهم الأوروبيين للإسلام ومؤيديه، وشهادة لله والتاريخ أن المسلمين الذين ماتوا في سجون حكامهم يفوقون عدد القتلى الذين ماتوا في حرب البلقان والحرب الأولى والثانية. (المترجم).

إن الجيش العام مع الجيش الإنكشاري الذي تأسس مؤخراً كانا بعيدين كل البعد عن الجيوش النظامية ويشبه جيش (جار) الروسي من حيث عدم إطاعة الأوامر، ومع هذا فإن الجيش الانكشاري والعلماء كان بينهما مودة، وبما أن التبعية العامة وأصولها وفنونها بالنسبة لبقية الدول من حيث امتلاك الأسلحة الحديثة، فمن الضروري وحسب الأصول الحديثة الإصلاح والتحديث، وحتى العلماء عارضوا ذلك لأنه مخالف للشرع ولأنه مأخوذ من الدولة المسيحية، ولكن السلطان سليم الثالث خالفهم وحاول جاهداً التجديد، والسلطان محمود الثاني جدد المطلوب الذي كان عمه قد حاول القيام به، وذلك بالقرار الحكومي والأمر السلطاني الداعي إلى إحياء النظام الجديد بتاريخ ٢٨ مايس عام ١٨٢٦م، وقد كان السبب في إلغاء الجيش الانكشاري وتفريق وتوزيع بقية العساكر إلى مناطق مختلفة.

إذاً: إن أصول النظام الجديد في الجيش العثماني تبدأ من هذا التاريخ، والإصلاحات الأولى لم تكن كافية، حيث ظهرت التحركات العسكرية في أثناء الحرب عام ١٨٢٩ والإجراءات الحربية وخططها التي جرت على أساسها المعركة ونتائجها.

إن الجيش لا يملك جنوداً، وبموجب النظام الجديد والحديث وكذلك لفقدانه الإدارة، فإنه طلب الاحتياط كان غير منظم، وإن الجندي عندما يلتحق بالجيش يبقى فيه إلى أن يموت، وبحسب ما أورده البارون (روسه ن) من المعلومات وفي عام ١٨٣٧م فإن جميع ما كانت تملكه الحكومة العثمانية من العساكر النظامية أربعة وعشرون ألفاً وتجهيزاتهم ناقصة وقادتهم جاهلون، ولم يكن بمقدور هذا الجيش أن يحارب.

إن القانون للنظام الجديد لعام ١٨٤٢م أكمل بعض النواقص وكيفية الالتحاق بالجيش وأخذه وتعيين مدة الخدمة ونظام الاحتياط وتقوية الجيش بقرار عام ١٨٤٩م،وبلغ عندئذ مئة وعشرين ألفاً من الجيش النظامي،

وخمسين ألفاً من الاحتياط والمشاة والمدفعية المحمولة والخيالة، وتم التفريق بينهم تم تسلسل الرتب كما في الدول الغربية.

إن ثمرات الإصلاح للأعوام من ١٨٥٣م إلى عام ١٨٥٥م تم قطفها، وإن تركيا بالتشكيلات الجديدة قاومت الروس ووقفت في وجههم للدفاع عن الحدود في طونة، وإن القانون الجديد في أثناء عام ١٨٦٩ م تم تعديل الجيش الإسلامي، حيث خفضت الخدمة الإلزامية من خمس سنوات إلى أربع سنوات وتم تشكيل نوعين من الاحتياط غير الاحتفاظ بهم عند الضرورة، ومع هذا فإن بعض الولايات كانت تقدم المتطوعين عن الحرب فبقي الوضع على هذا، وعند الحرب مع روسيا وعلى جبهة بلاد الروم والأناضول، فإن الحكومة العثمانية جهزت ما يقارب ثمانمئة ألف جندي كانوا مدربين على النظام الجديد وبشكل جيد، وقد ظهر هذا في بلغارستان وفي منطقة جار ورومانيا عند أول مواجهة له مع الجيش الروسي المدرب تدريباً جيداً، حيث لا تنسى البطولات التي قدمها الجيش العثماني.

إن المساعي لزيادة التطور والتحديث في الجيش العثماني وتقديره، علماً أن هذه الدولة التي نفوذها وأراضيها تعادل أوروبا أو دونها، فإن الجيش قوته أضعف من القوة التي في أوروبا، ولا يمكن إنكار هذا عندما قارنت الحكومة العثمانية النظام الجديد بالقانون القديم بالنسبة للجيش، فقد كانت تحاول أن تزيد في عدد أفراده ولم تأخذ بالأهمية قدرة وإصلاح هذا الجيش، وإذا شبهنا الجيش بالآلة فإنه يكون هيكله الظاهر كبيراً ممتازاً، ولكن القطع من الداخل ناقصة ولا يمكن تشغيلها مهما كان.

إن خدمة الجيش كانت للمسلمين فقط، ولهذا كانت تشمل النصف فقط، وعلى هذا فإن المسلمين هم الذين يدفعون دماءهم للدفاع عن الدولة، وينقصون بالنسبة للمسيحيين المعفين من هذا، وإن عدم قبول المسيحيين في الجيش والأصول التي قضت عليهم، لأن المسؤولية كانت تقع على عاتق المسلمين فقط.

إن إعفاء الملة المغلوبة من الجيش كانت الوسيلة لإظهار عداوة الدولة تجاه خصومهم.

إذا كان الجيش على هذه الشاكلة فإنه من الطبيعي أن يكون له منبع واحد يقع على هذه الفئة فقط، ويقع على كاهلها الحمل الثقيل للدفاع عن الدولة وهم المسلمون فقط[1].

(٤)

إن مبدأ التنظيمات هو النظام الجديد ومحاولة الدولة إصلاح الجيش فقط، ففي عام ١٧٩٣م والقانون ذو الشهرة للولاة ووظائفهم والتقسيم للمناطق من الأمور المالية والاقتصادية فإن كثيراً من الأوامر كانت تصدر في الصدارة.

إن السلطان سليم الثالث الذي أراد أن ينفذ ويطبق القرار الحكومي بالنسبة للتشكيلات الجديدة التي كان السلطان محمود الثاني أمر بها، فإنه رأى أن الخدمات العامة للمواطنين تتطلب أيضاً التبديل والتحديث ويجب القيام بها.

إن الجنرال (كييه منو) الذي أرسل رسالة بتاريخ ١٨٢٧م يقول فيها: يجب حماية تركيا بعد إصلاح الجيش سوف نقوم بإصلاح الملكية، إن النظام العسكري سوف يحمي تطور الوضع الاجتماعي ويدافع عنه، إن ارتباط الجيش مع الملكية فالسلطان هو المسؤول عنهما ويحمل مسؤولية واسعة، لأن الجيش الانكشاري الذي تم إلغاؤه كان بالنسبة للأوضاع العامة كتمثال الحكومة، وعند إلغائه يتطلب تبديل الحكومة أيضاً، ولهذا يتطلب الانتقال من الجيش إلى الإدارة مباشرة، وفي هذا الموضع فإن التبدلات والإصلاحات وتواريخها أقدمها الآن من قبل التنظيمات فإن تشكيل الولايات وأصولها كان قبل انتهاء القرن السادس عشر، ففي بلاد الروم والأناضول

---

[1] - إن ما تحدث به المؤلف صحيح ودقيق، المسلمون فقط يتحملون الدفاع عن الوطن ويموتون، وفوق هذا يتهمون بأنهم يتآمرون على حكامهم ولهذا بدلاً من التأكد من صحة الشائعات يوعزون إلى المخابرات برميهم في غياهب السجون، علماً بأن الحكام ومخابراتهم يعلمون أن ذلك عار عن الصحة، وما يفعلونه فقط لتأكيد سلطانهم وإشاعة الخوف بين صفوف المسلمين. (المترجم).

كانت هذه الممالك الكبيرة تحت إدارة بيك البكوات وتسمى إيالت بمعنى المملكة، ثم تنقسم إلى الولايات ومنها سناجق (المحافظة) كان الوالي للمملكة كأنه خديوي وقائم مقام لها، ومن حقه وصلاحيته إعدام ومنح الحياة لمن يشاء من دون حساب وكذلك هم قادة الجيش، وإن الواردات المحلية كانت ملزمة وبموجبها كانت تدار بالإدارة.

إن سوء المعاملة وبمختلف أشكالها من ظلم وتعسف، كان يقوم بها الولاة تجاه المواطنين، وذلك بسبب عدم وجود الأصول في الإدارة المركزية، ولكن عند العصيان والاضطرابات ولعدة مرات فإن المملكة تعرضت للتهلكة، وفي أوائل العصر التاسع عشر فإن بعض المناطق التي كان الحكم فيها بيد المحاكم الذي لم يكن السلطان له سلطة على بانية، وكان الوالي عليها عالي باشا وروسجق الوالي عليها بيرقدار، ويدين الوالي عليها إلى باسبان أوغلو، وقد كسبوا من وراء الشهرة والاسم المذكور دائماً.

إن السلطان محمود والجيش الانكشاري بعد إلغائه، سارعا إلى قمع استبداد وقوة هؤلاء الولاة، حيث وضعهم تحت إشراف الحكومة العثمانية وبأجور معينة، وكأنهم مأمورون حيث ظهرت القوة في القضاء على حكمهم، كما فعل من قبل الانكشاري، ولكنه لم ينجح كما نجح في هذا الأمر، لأن الخزينة كانت في ضائقة وإن إصلاح الأمور المالية والاقتصادية على أساس وتبديلها كان المانع من تطبيقها، لأن الولايات التي كانت في الأناضول ثماني عشرة نقصت إلى أربع، وفي البقية تم تكليف مأمورين أرسل إليها باسم متسلم.

إن هذا العمل كان أول أمر من الأصول المركزية وأول خطوة لها، إن أفكار السلطان محمود بالنسبة إلى التجديد، فإن الجميع كان يتمناه، وقد طبق في أيام السلطان عبد الحميد كاملة وبشكل منظم، ولكن رشيد باشا الذي كان مقيماً في باريس مدة لا بأس بها، فقد اقتبس من هنا الأنظمة والتقسيمات الملكية، حيث قسم الخدمات العامة للولاية على الوالي والقائد

الجيش في تلك الولاية ودفتردار، وفي رئاسة الحكومة والمجلس الكبير فقد أوجد مثلها في مراكز الولايات كافة، وهي المجالس الدائمة في الولاية وبعد مدة فإن التقسيمات التي أحدثت في الولايات لم يستفد منها، بالعكس فقد تضررت منها الحقوق العامة كما كان مانعاً للحفاظ عليها، وبعد عشر سنوات من التجربة فإن الولاة عادوا إلى وظائفهم وسلطتهم القديمة بعضاً منهم، وفي عام ١٨٥٢ وبموجب الفرمان الحكومي فإن مأموري الملكية والمدنية والعسكرية والقيم الأكثر وضعت تحت إشراف ومسؤولية الوالي.

كان أعضاء المجالس الخارجية المنتخبون من قبل رؤساء أعضاء الإدارة كانوا مكلفين بالمراقبة والتدقيق على الحكومات المحلية، وقبل إعلان القرار لعام ١٨٥٦م فإن المباحثات بين الكومة والسفيرين الإنكليزي والفرنسي كانت تركز على هذه النقطة، حيث طالبوا باشتراك الجماعات غير المسلمة في الانتخابات أكثر من ذي قبل.

إن هذا التبديل عام ١٨٦٤م تم قبوله مع قانون الولايات واليوم وفي الإدارة العثمانية والقانون الجديد لعام ١٨٧٠م تم تعديله وقبوله.

إن هذا القانون الذي يتم الخير بموجبه، فإن الولاة في ولاياتهم وما عدا الأمور العسكرية والعدلية فإن الخدمات العمومية كافة وإداراتها تتم بالاتفاق مع أعضاء منتخبين الذين يكونون مجلساً للتشاور والتباحث، وهو مشابه للمجالس في المحافظات والأقضية والنواحي، حيث يتم الاجتماع كل عام مرة في مركز الولاية، وفي وقت معين ينتخب أعضاء للمجلس العمومي للإدارة، والنتيجة مشاركة الأهالي في أمور الحكومة للأعوام ١٨٦٤ ـ ١٨٧٠م، ثم قبول قانون الولايات في الحكومة، ولكن على التخمين والظن لم يطبق بالنية الخالصة والتصميم، لأنه حق منح المواطنين أحقية المشاركة في الانتخابات التي كانت محاطة بالحذر، وإن أكثر النتائج كانت لصالح المسلمين كما ذكرت سابقاً، وفي النهاية وبتاريخ ٥ كانون الثاني عام ١٨٧٦م فإن القانون الجديد الذي نشر حول الانتخابات المختلطة تمت تصفيتها، ومع

هذا فقد كانت لها من القيود والامتيازات لم يتخلخل فيها وضع المسلمين، وعلى الرغم من هذا فإن الولاة وخوفهم على نفوذهم حاولوا قدر المستطاع منع إدخالهم إلى المجالس وقد نجحوا في ذلك.

إن هذه هي أول مرة يمنح المواطنون في الدولة العثمانية حق الانتخاب، ولم يكن المواطنون على استعداد لمثل هذا الأمر، إن هذا العمل الممتاز بالنسبة إلى الأخلاق العامة موافق لها، وكذلك للحريات وإزالة المشكلات والنهوض بالدولة، ولكن عندما تم بموجب القانون لعام ١٨٦٤م وعام ١٨٧٠م تعيين وصلاحية كل الأمور في الدولة، وفي فئات الشعب ومراكز الدولة كافة. لم تحددها، فإن القانون لعام ١٨٣٩ كان متطورا ومختلفاً قياساً بما تلاه من قوانين.

إن هذا القانون الأخير كان ناقصاً كثيراً وخالياً من البنود الموجودة في القانون الفرنسي، وعلى الرغم من ذلك فقد كان له فوائد في التقدم كثيراً، لأن البيرقدار وباسبان أوغلو كان قد مضى وذهب زمانه، وهذا القانون يدل على ذلك، وفي عام ١٨٨٠م وبحسب تعديل قانون الولايات فإن اللجنة المكلفة من هيئة الأمم تم تعديل أكثر النقط المتعلقة بالملكية، وإن التقسيمات الملكية لكل درجة منها رئيسها الخاص، وقد تم تعيين مأمور من قبل الحكومة ومعاون له، واشترط أن يكون المعاون من غير مذهب الرئيس، وأما انتخاب مجالس الإدارة والمجالس العمومية وتخفيف المراقبة عليها، قد يسمح للمواطنين بالاشتراك في هذا المجال بشكل واسع، وتم قبول هذا المبدأ ولكن هذه التعديلات المهمة لم توضع لدى الدولة موضع التنفيذ.

(٥)

إن التبديلات التي تمت في إدارة الملكية وبعد نشر قرار الحكومة فإن القضاة من غير المسلمين كما بالنسبة إلى الرؤساء الروحانيين من حقهم أن يكونوا أعضاء في المجالس الإدارية المرتبطة مع إدارة الملكية، وكذلك فقد طلب تعديل وتبديل الأمور العدلية كذلك، وإن السفراء الأجانب وفي عام ١٨٥٥م وبالاتفاق مع الحكومة العثمانية وبموجب التوقيع المميز والمباحثات،

كانت من المواضيع المميزة لهذا الأمر كما يذكر، لأن هذا من أجل الإصلاح والاستشارة لمصلحة الشعب وتحسين أوضاعهم، لأن المحاكم الشرعية كانت تفرق بين المسلمين والمسيحيين وتجعلهم أدنى من المسلمين، على هذا فإن السفراء طالبوا بتأسيس محاكم مختلطة، وإن أعضاء المحاكم منتخبين من قبل المواطنين.

أسفرت هاتان المسألتان والمباحثات ونتائجها بعد مدة عن تشكيل محاكم نظامية.

لم تكن المحاكم في الدولة العثمانية محاكم نظامية فحسب، فإذا نظرنا إلى الهيئة المختلطة للشعب، فإن المحاكم وبعد الفتح في بلاد الروم والأناضول فإن بقاءهم فيها ودوام ملكهم كان بسبب الفروق المذهبية والعرقية بينهم، وبموجب الحكم الرأسمالي أو العادات وذلك حسب المعاملة، وكذلك المطالبة بحق القضاء يستثني السفراء الأجانب، لأن لكل مذهب وقوم محاكم تخصهم.

إن التقسيمات الملكية التي بينهم اليوم كانت لا تقبل شهادة المسيحيين الآن، وعند تأسيس المحاكم النظامية فإن ثلاثة من المحاكم القديمة لم تتغير، ولكن بعض الدعاوى كانت من اختصاصهم وقد تحولت إلى المحاكم الجديدة، حيث تم ذلك في الولايات والأقضية والنواحي وبحسب تواجدهم كذلك فإن محاكم البداية والاستئناف التي تشكلت بموجب النظام الجديد فإن المسلمين وغيرهم في هذه المحاكم وحتى المسلمين بخاصة لهم الحق في النظر بالدعاوى التي تكون بينهم، وكذلك بالنسبة إلى القاطنين الأجانب للمسلم وغير المسلم، وحتى الجنائية والجرائم لكل شعبة اختصاصها ويمكن الرجوع لها.

إن المحاكم النظامية وتوزيعها كل حسب اختصاصه فإن القضاة الذين تم تعيينهم لا يعزلون، وإن المحاكم التي تم تأسيسها على ثلاثة قواعد فقد أوردتها سابقاً ضمن الكتاب، والآن أقدم خلاصتها وكما قلت، إن

التنظيمات وعلى فترات متعاقبة كانت أمور الدولة والعدلية مع بعضها بعضاً ومتشابكة، وعندما أعلن عن حق المساواة فإن أمور العدلية والإدارة المشتركة كانت من الغرابة، ولكن عندما أسس رشيد باشا مجالس الإدارة كان ينظر إلى الإجراءات أحسن من ذي قبل والتي كانت فيها الإدارة العدلية مشتركة، وإن المجالس المعاونين للولاة وبصراحة كانوا في غاية الطاعة للولاة، وحتى أن مجلس الأحكام العدلية في العاصمة كان من نوع المحاكم والإدارة، وبموجب قرار عام ١٨٥٦م فإن المجلس من حقها فرض الرقابة على الأمور العدلية والإدارية، وتم التأييد عليها وحتى إن سفير إنكلترا عام ١٨٦١م وكما قدمت سابقاً البرنامج الإصلاحي، وعندما تم تبليغ الحكومة العثمانية بهذا فإن مجلس الأحكام يجب أن يتخذ شكلاً جديداً، حيث تم تكليف الحكومة بهذا، وإن جميع السفارات الإنكليزية كان لهم فكرة غير هذه وبخاصة ما يتعلق بالتفريق بين القوة والإدارة، وكان يوصى بها عندما تم تأسيس المحاكم النظامية في الولايات الخارجية، وكان الظن أن الإدارة والعدلية تم التفريق بينهما، وكذلك عندما انقسم ديوان الأحكام الشرعية ومجلس الشورى للدولة أيام السلطان عبد العزيز، فإن الأمور العدلية بنظر تركيا كانت في درجة الدول الغربية، وكان حسن سير العمل فيها بالنسبة إلى السلطان عمل يشكر عليه، ولكن الوضع إذا صرف النظر عنه فإن الحكام كانوا تحت سيطرة مأموري الإدارة ونفوذهم، وإن المحاكم وبصورة قطعية كانت حرة، ولها اسباب كثيرة نظامية موجودة كما أوضحت ذلك.

إن الولاة والمأمورين كانوا يحولون الدعاوي إلى الولايات الأخرى ومحاكمها، وإن وظيفة المدعي العام أن يقوم بهذا العمل، وإن المعاملات الإجرائية كانت من اختصاص المأمورين في الإدارة.

إن هذا من بقايا التشكيلات القديمة وليس له طريق ويجب إزالته، علماً أن القانون بهذا الشأن صدر منذ سنتين، أما موضوع انتخاب الحكام من قبل المواطنين وعندما تكلمت عن موضوع تشكيلات الإدارة وتطبيقها،

والأيضاح الذي قدمته والقصد منه حفظ حقوق المواطنين والمساواة بينهم في الحقوق المدنية والسياسية، وإن الحكام المكلفين بتطبيق القانون المشترك إذا كانوا من المسلمين ومنتخبين من قبل الحكومة الإسلامية، فكيف يحققون حقوق المسيحيين؟ عندئذ ستكون حياتهم وأموالهم وشرفهم وأملاكهم كما في السابق تحت تصرف الملة الغالبة، ولا شك بسبب الحزازات الدينية بينهم، ألا يمكن ان تكون حقوق المساواة الممنوحة لهم بدلاً من الاعتداء عليهم.

إن الحكومات التي فيها الحكم العام الذي يهدف إلى التقدم نحو الأمام، فإن هذه الحكومات لها حق في تعيين القضاة وانتخابهم من قبل الرؤساء، وإن الحكومة العثمانية لها حاكمية السلطان فقط، وقد رضيت بهذا القرار مكرهة من حيث انتخابهم من طرف الأهالي، ولكن الحقيقة الآن فإن الحكومة تعطي بيد وتأخذه باليد الأخرى، والحقيقة التي ترى كأنها تعطي ولم يخرج من يدها شيء، فقد وجدت الطريقة التي يتسلم بها المسلمون التشكيلات في المحاكم، حيث الأهالي هم الذين ينتخبون الحاكم، والحقيقة تم انتخابهم عن طريق مأموري الإدارة ويجب الاعتراف بهذا أيضاً.

لم يكن يرغب المسيحيون بالانتساب إلى الوظائف في الدولة، وكانوا يدينون بالطاعة كأنهم أسرى في الدولة وهم مستمرون على هذا، وكان السبب في ذلك عدم رغبتهم بالمأمورية، وقبل عام ١٨٧٥م فإن الرؤساء بالمحاكم تم تعيينهم من قبل الدولة، وبحسب الأصول حتى عام ١٨٨٠م حيث تم تعديل قانون الولايات، وبقي هذا ضمن البرنامج كما هو، أما الحاكم الذي لا يعزل يعتمد أصول الانتخابات ولديه علم بأنها لم تصل إلى حد حفظ حقوق الرعايا بجدية، لأن الحكام والحصانة التي يتمتعون بها لا يعزلون، ورغم ذلك فإنها لم تكن تنفذ بجدية.

إن الداخل إلى الحقوق العامة والأقوام المتمدنة ضمن هذه القاعدة المهمة، وفي سنة ١٨٦٨م أقر تأسيس مجلس الأحكام العدلية التي ضمت إلى

القوانين العثمانية أيضاً، ولهذا فإن السلطان محمود الثاني والسلطان عبد العزيز عزلا أصحاب الرتب العليا من الدولة.

إن القانون الأساسي لعام ١٨٧٦م الذي يشمل أعضاء المحاكم العالية من العزل فإنه أيضاً يشمل بقية الحكام، وكما هو معلوم فإن هذا ينفذ منذ ست سنوات فقط، وفي النهاية فإن القانون المؤقت لعام ١٨٧٩م لم وبصورة قطعية ونص القرار بأن الحكام لا ينعزلون، ولكن وفي التاريخ نفسه إلى أن يتم تخريج الدارسين من المدارس الحقوقية لن يطبق هذا القرار، وفي عام ١٨٧٤م فإن اللجنة الفرنسية المشكلة للنظر في الإصلاحات في مصر تقول في تقريرها الذي قدمته: "إن القاعدة وبالعكس فبدلاً أن يحموا الأهالي فسيكونون السبب في سوء استعمال هذا القانون عند التعامل به".

إن الحكومة لو استعلمت القانون الأساسي الذي أدخلته إليه وطبقته ولاسيما بالنسبة إلى تركيا فإنها ستكون هكذا، وقبل عدة سنوات في بلغارستان، والكلام موجه إلى حكامها، فإنهم لو طبقوا هذا في الدولة العثمانية لكان خيراً لها وأكثر وهو: إن الحكام وحصانتهم عن العزل تعني ألا يعاقبوا وبحماية هذا فإن سوء استعمال مراكزهم والترغيب لها فإن وضعهم قيد العزل والمحاسبة يكون أضمن للعدل.

إن الحماية من العزل يجعل الحاكم مستقيماً أكثر ولكن الذين عندما يساقون إلى ارتكاب السوء، وإن أخلاق الحاكم متساوية وبعد التدقيق في الأدوار المختلفة للتنظيمات وحصرها، فإن بيان السفارات الإنكليزية وتقاريرهم تفي بالمطلوب ويجب التصديق والاعتراف بهذا، إن الأنظمة والعادات التي اعتمدت منذ عصور في الدول الغربية شكلت هيئة الحكام وذلك بعد ثلاثين أو أربعين سنة متواليات، فإن مطالبة تركيا بهذه السرعة ليس من حقهم.

إن السجون والشرطة متعلقان بالعدلية، والخدمات المهملة لها متعلقة بها، كما أوضحت سابقاً، كما أن السجون التي لا تليق بالإنسانية والألاعيب الخبيثة بها زادت الشكوى من رجال الضابطة فهي لا تحصى.

إن المحاكم المستقلة في تركيا لا يوجد فيها رجال ولا يوجد عند استلام المحاكم المستقلة، وعند الحكم بالتنفيذ وتأمين ذلك مهما كان له مجال واسع، وكما قال لي أحد المواطنين أن ما عرفه (مونتسكيو) بقوله: إن حضور القلب وما في فكره من الأمنيات يحصل عليها لا يمكن تأمين هذا، والواقع أن القوانين الجديدة أكثرها مقتبسة من القوانين الأجنبية، وإن هذا أكثر ما توصل إليه العقل البشري من القوانين الحديثة، وإن تفسيرها وتطبيقها يتوقف على المعلومات المخصصة لها، وإن حكام الحكومة العثمانية محرومون من هذا، لأن أكثرهم جاهلون بالمعرفة لدرجة أن الصدر الأعظم قال في شهر أيلول عام ١٨٧٢م عندما نشر مقالاً في هذا الموضوع: إن الطرق الملتوية في المحاكم ليس سببها التشكيلات وإنما في الحقيقة عدم كفاءة المأمورين في العدلية وبخاصة رؤساء المحاكم غير المقتدرين ويجب البحث عن هذا.

إن الصدر الأعظم هو الذي اعترف بجهالة هؤلاء، ولو أن هذا كان توأماً للعفاف لكان بالإمكان أن يكون معاوناً للاستقامة في بعض الأحوال، لأن التجربة والجهالة مع ذلك يكن أن تشكلا مانعاً لإحقاق الحق، ولكن كل عام وحاكم قد يرتكب الأخطاء دون عمد، وإن الذي لديه الاستقامة والعفاف برج كامل، وأما في الدول العثمانية، إذا كان صاحب الدعوى مسيحياً فإن المحاكم التي تأمن الطرف الواحد لا يستطيعون الحصول عليها.

(٦)

إن أكثر ما كان مغايراً لعادات وأفكار المسلمين الإصلاحات وبخاصة التفريق بين الإدارة والعدلية.

إن القانون في الدول الغربية يفرق الحكومات إلى ثلاث أقسام، ولكن هذا التفريق كان بعد الحروب والمنازعات الطويلة ولمدة لا بأس بها من الزمن وقد تمت هذه الأمور، ولكن في الدولة العثمانية التي لم تستطع تأمين هذا ولم توفق فيه كثيراً، فقد كانت معذورة.

إن هذا الكلام من أجل تخليص هيئة التعليم من يد العلماء، والمساعي التي بذلتها الحكومة من أجل ذلك فقد كانت كاملة التنفيذ وبمساعدة الأجانب، ولهذا فقد وفقت فيها إلى أقصى درجة وبسرعة.

إن تأثير العادات والتقاليد بالنسبة إلى القوانين وتأسيسها، وإذا كان هذا المثل صادقاً فإن تركيا كانت بعيدة كل البعد عن المدنية، وعلى انفراد وبلا شك يكون العمل صادقاً.

إن الدين هو أخلاق العثمانيين وعندما يتحكم في ملكيتها ويؤثر عليها، فإن موضوع التربية والتعليم كان بلا قيد أو شرط، وكان بيد العلماء ومنذ أيام السلطان محمود الثاني، والمحاولة مستمرة لرفع أيدي العلماء عن التدريس واستلامهم التدريس الديني فقط، لأنه بقي في دائرة محدودة، وإذا كان السلطان قد حاول تأمين التدريس للحياة العلمية والوظيفية والاحتياجات التربوية، فإنه لم يوفق في ذلك، بسبب اعتراض العلماء على هذا، وإن مخالفتهم لمثل هذا الأمر كان مطلوب التحضير له للخروج من نطاق العلماء وتخريج عناصر لاستلام الأماكن المخصصة للتعليم فيها، وقد بينت ذلك وأوضحته ضمن الكتاب، وقد حدث بعد سبع سنوات وبالتحديد عام ١٨٤٦م بعد صدور القرار الحكومي بتخليص مجلس المعارف العمومية من يد العلماء، وقد تم بحث هذا بحذر شديد ثم فتحت مدارس ابتدائية فقط، حيث أسس لها مجلس معارف خاص ووضع النظام التدريسي ومراتبه.

إن هذا النظام ولو كان نظرياً وحتى إن وجود مثل هذه المدارس لم يوجد، فإن وضع الأساس لمثل هذا الأمر من قبل الدولة لم يكن سهلاً لأن المدارس في تركيا قائمة على أنموذج غير الذي تعترف به وغير مقبول، ولدى وضعها موضع التطبيق وكيفيته، فإن نفوذ فرنسا في هذا وزيادة مساعداتها في ذلك كانت قبل حرب ١٨٧٠م، ولمدة ثلاث سنوات وما قبل هذا التاريخ.

إن فرنسا كانت تفكر بجدية في موضوع السياسة في الشرق، وإن المدارس كما تريدها الحكومة تم تقسيمها قسمين:

الأول: المدارس الخاصة بالدولة وإدارتها وهي المدارس العامة.

ثانياً: المدارس الخاصة التي تديرها الجماعات غير المسلمة أو من قبل أفراد، ولكن المدارس التي تديرها الجماعات غير المسلمة والدروس التي كانت تلقى في المساجد كانت في المرتبة الثانية، ولكن للحكومة التفتيش فقط، دون التدخل بكيفية التدريس، وقد تركت لهم الحرية التامة.

إن القانون الجديد الذي سمي تدريسات عمومية منه المجاني والإلزامي فالإلزامي صبياني والمجاني المدارس الرشيدية التي تليها يجب إحداثها بحكم دار الفنون، فكان هناك ثلاثة مدارس فقط، وإن المدرسة الحربية والبحرية كانتا تعدان في هذه المدارس.

غير أن تتمة التدريس مفقود وهي الدراسات العليا، لأنها من المؤسسات الخاصة ولا يوجد من يديرها، ولكن هناك بعض المدارس الخاصة لمساعدة وتقديم الخدمات العامة، حيث يوجد عدد قليل من المكاتب للمساعدة، وفي عام ١٨٥٧م تم النظر بأهمية النقص، وتم تأسيس المدرسة السلطانية أو الجامعة، وفي الولايات كافة تم إحداث مثل هذه المدرسة، وإن هيئة ومجموعة دار الفنون تتطلبان إيجاد مدارس للدراسات العليا، ولكنها بقيت مدة على حالها الابتدائية.

إن المدارس الابتدائية وما بعدها والدراسات العالية كان المشرف عليها عضواً من قبل الحكومة وناظراً عليها، في العاصمة استانبول كان له مجلس خاص للمعارف، وكذلك في جميع الولايات، أما المدارس الحربية والبحرية فإنها نادرة وتشرف عليها الإدارة في الدولة.

إذاً هذا هو التعليم والتربية بالنسبة إلى التنظيمات التي هي من أفضل الآثار التي شكلت الدولة العثمانية، ولو أن المسلمين ومنذ عدة دهور أقدموا على هذا العمل، فلا شك كانوا سيقطفون ثماره منذ زمن بعيد.

إن قانون التربية والتعليم والقومية والتحكم بها من قبل الدولة وشرعيتها ومساعدتها لمثل هذه المشاريع كانت فردية أو جماعية أو خاصة،

وقد تركت لها الحرية من دون التدخل بأمورها، وإن المدارس الخاصة كانت للجماعات غير المسلمة ومن حيث القوانين والأنظمة لم تتدخل في هذا الأمر، وتركت لها الحرية، وإن كانت مخالفة لعاداتها وتقاليدها، ورغم هذا فإن الدولة العثمانية تشكر على هذا، ويمكن الاعتراف والشكر للحكومة الفرنسية التي كانت السبب في التقدم لمثل هذا العمل من خلال النصائح وهيئة التعليم التي قدمت خدمات جليلة.

(٧)

كان التعليم تحت سيطرة العلماء، وقد تمت إزالة هذه السيطرة، وبتعبير أدق تحويل التعليم من الروحانية إلى الدنيوية، حيث إن التربية والتعليم بالنسبة للمسلمين واحتياجات الدولة العثمانية إلى التنظيم والإصلاحات قد حل جزءاً منها، وكما قدمت في أول الكتاب فإن الدولة كانت بحاجة إلى تجميع وحدة قومية مختلفة لديها، ويجب أن يوافق الجميع للعيش بينهم بسلام، وإن أول قانون يقرونه هي هذه القوانين.

إن وضع قانون يفرق بين الدين والدولة ويحل العقدة المتينة المرتبطة ببعضها، لكن الدين الذي يكون فيه الحاكم له مطلق الحرية في ما يملكه الشعب وعدم قبوله أيضاً لبقية الأديان والتعايش معها، وكذلك اختلاف بقية الأديان والمذاهب على نفس المبدأ الذي هم فيه، فإن هذا الوضع حساس ويجب إيجاد حل ضروري له وبالسرعة القصوى.

كان الناس في القرون الوسطى يعبدون عدة آلهة، ولأن هذا الشيء مبهم وناقص، فقد كانوا يقبلون الائتلاف مع بقية الأديان، حيث أعلن القانون الخاص بالدين المسيحي في ذلك الزمن وهم الرومان، إن الدين الإسلامي يعترف بهذا الدين، ولكن لم يدخلوا المسيحيين في الأمور الجسمانية أي الحكومة كما هي لدى الإسلام، ولا يوجد في الدين المسيحي ما له علاقة حتى بالأمور الدنيوية، ومن هذا فإن المذهبين أحدهما ينكر الثاني يرده وهما يتباعدان بسبب وعند فتح هذه البلاد وحقها فيها، كانت هذه الأقوام

والمذاهب تحت إدارة الدولة وبالقوة تتعايش بسلام من دون أن يتدخل أحدهما بأمور الثاني، ولكن عندما فتح المسلمون أوروبا العثمانية، وعند تأسيس الحكومة فإما استخفافاً وإما تحكماً، تم التفريق بين المسلمين والمسيحيين، وذلك بسبب الأوضاع الاجتماعية لكل منهما، إن هذا العزل كان بمثابة قانون ولاسيما أيام سلطنة محمود الثاني، فإن البطريرك الرومي الذي كان له السلطة المذهبية الواسعة والحقوقية لم تعط لأي دين من قبل ومن الدول كافة، وخاصة أن مثل هذا المذهب يعد عدواً للدولة.

إذاً ومن أجل هذا فإن الدين والقومية مترادفة لدى المسلمين، وكذلك فإن المسيحيين كانوا مترابطين في هذا الموضوع مع الرعايا كافة حيث بلغ التأثر بالدين درجة كبيرة بحيث تفوق على القومية، وحتى كان في زمن تطلق كلمة الروم على المنتسبين للدين المسيحي كافة ومن المذاهب كافة من الأسلاو واليونان تم جمعهم تحت رئاسة واحدة.

إن النظر في هذه الأوضاع وعلى ما يراه السلطان وصلاحياته من هذا الزمن وحاجة الدولة إلى احتياجات جديدة وقوانين حديثة، هو عكس ما كان الفاتحون يقبلونها من الأصول والفارق ين الأقوام الغالب والمغلوب، وإن إزالته تعني التفرقة بين الدين والدولة، وبهذه الصورة فإن المسيحيين والمسلمين يكونون تحت راية واحدة، أليس هذا هو المطلوب؟

إن محاولة الحكومة العثمانية الحفاظ على البقاء والرقي، فإن الدين كان بالإمكان احترامه ضمن دائرتها، وجميع المذاهب والملل من دون تفريق، وكان بالإمكان جمعهم باسم الحكومة العثمانية، وإن قانون المساواة سيجمعهم.

كانت التنظيمات في أول عهدها في زمن السلطان محمود وعبد المجيد وعبد العزيز، وإن رجال الحكومة كانت فكرتهم العمل بها، وهي تتطلب القوة والاقتدار، أما صلاحية المسلمين من الحقوق والامتيازات فيكفي تقليبها وكف اليد عن بعضها والخوف من هذا، حيث كان هناك ترددات كثيرة في

هذا المضمار، ولكن بدء الإصلاحات وعلى فترات متباعدة وغير كاملة لم تؤثر بأفكار وقناعة المسلمين بها لدرجة الشعور بها، وعلى هذا فإن ما سأوضحه وأبينه من أن هذه المحاولات لم تكن عقيمة، ولها إيجابيات سلبية بعد حرب القرم.

اتفقت الدولة مع السلطان بموجب المعاهدة ومن شروطها ملكية الدولة العثمانية واستقلالها على ما هي عليه، وفي أثناء المذاكرة فإن موضوع تحويل الحكومة من الدين إلى الدنيوية قدم الحل تماماً، ولكن الدول الأوروبية كانت تطالب برؤية وتحسين أوضاع المواطنين، وإن الامتيازات المذهبية والسياسية وإلغاؤها دفعة واحدة لم ترض به الحكومة العثمانية بسبب التفرقة بين المواطنين، أما الدول الأجنبية ففي نظرهم أن أول اتحاد العناصر المختلفة يجب أن تظهر تركيا بعض الروحانية الإسلامية في الدولة وامتيازاتها الخاصة بها، وأما من الناحية الثانية وبموجب القرار الحكومي في عام ١٨٥٦م والذي فيه أن الجماعات غير المسلمة وامتيازاتهم سوف يحافظون عليها، وإن الاتحاد الذي يدعون له بالقرار الحكومي يجمع بين العناصر المختلفة، فإن هذا غير ممكن وليس الأمر سهلاً بعد، وإنما على العكس تصعب الأمور وقبل صدور هذا القرار بدء المباحثات التي كانت تجري بين الحكومة والسفراء الأجانب فإن السفير الفرنسية (طوونل) كان متردداً في موضوع الامتيازات المذهبية. وكان يرى أن يطبق قانون بدلاً من هذه الامتيازات لكلا الطرفين، وإن هذا سيكون أنسب بالنسبة إلى الجماعات غير المسلمة ويحسن أوضاعهم المعيشية والترفيهية ويكون هذا القانون إلى جانبهم أكثر ويجب أن نذكر هذا.

إن وظائف البطارقة والحاخام تم التفريق بينها من الناحية الروحانية والسياسية، وتم إحداث مجلس جسماني لكل منهما، والنتيجة فإن الحكومة العثمانية كان المطلوب منها إحداث مراكز صغيرة مشابهة للبطارقة في الحكومة ووضعها موضع الإجراءات.

إن الحكومة ومثل هذا الأمر فإن الإدارة ضمن الدولة والعناصر المسلمة فيها تساعدهم على التفوق، وفي الوقت نفسه سوف تعرضهم للتهلكة، ومن المحتمل هذا وإن ضعفها ونفوذها سيكون محققاً عند التشبث بالإصلاحات وقد تحركت الحكومة بحذر شديد، وأما المعاملات الحقوقية بدلاً من الأحكام الشرعية، فإن الإجراءات التي في الدول الأجنبية مشابهة لها من جانب القوانين المدنية ويجب إحداث قانون مدني وتطبيقه وهذا من الضروريات، وقد تحدثت عنه سابقاً زيادة على هذا، فإن الأملاك الوقفية الإسلامية حولت إلى الملكية بقرار من الحكومة.

إن تعويد الناس على الأفكار الأساسية وتبديلها بالأفكار العامة. تم تحديدها في إحدى وزارتي الحكومة، وقد عد ذلك نصراً للمسحيين، وعلى الرغم من هذا فإن الحكومة تحركت بحذر شديد فيما يخص هذا الموضوع، ويمكن أن أضيف عليها أن العنصر المسيحي معين في الوزارة في لبنان وسيسام، هذه الولايات ممتازة ومستثناة من المأمورين، وإن كبار الموظفين بيد الولاة بيد المسلمين باقية، وفي عام ١٨٧٦م عند المذاكرة عن القانون الأساسي للدولة العثمانية ومدحت باشا الذي كان ينوب عن السلطان حيث كان مكلفاً بالتباحث في موضوع الفصل بين القوة الروحانية والجسمانية في الدولة، وحس ما اقترحه مدحت باشا أن تكون الحكومة لا دين لها، وأن الرجل المريض وصل إلى النهاية من مرضه، وأن الأفكار العمومية والبحث عن العلاج والعثور عليه لم يقدم عليه مدحت باشا لأن الشريعة والقانون مقدسان، وإن دين الدولة بقي على ما هو عليه، ولكن القوة الإجرائية والقوة التشريعية والعدلية تم التفريق بينهما تماماً، وإن السلطان والحاكم الروحاني له والحاكم الجسماني تم التفريق بينهما بشيء قليل، ولا شك أن هذه التدابير لم تخدم المطلوب، ولكنها كانت أول التدابير، وإن الصفة الروحانية للحكومة كانت الصفة الأساسية لها ثم تبدلت شيئاً قليلاً، ومع تطور الزمن سوف تتبدل نحو المطلوب، وعلى بينته في آخر باب من هذا الكتاب ولكن

هذا اليوم لم يأت حتى الآن، لأن السلطان الذي أتى وهو عبد الحميد الثاني وفي زمنه فإن حدوثه من المستحيلات.

إن الإسلام والقانون الأساسي لعام ١٨٧٦م الذي أعلن أن دين الدولة هو الإسلام، ومع هذا فإن الشريعة والمأمورين في الدولة مهمتها الخدمات العامة، وقد تركت بعض من هذا إلى الحكومة الجسمانية وهي تعني الموافقة والعمل على بعض الإصلاحات، وإن الدين الإسلامي تنازل عن بعض حقوقه وامتيازاته كمساعدة لبقية الأديان والملل مثل بقية الدول المتمدنة، غير أن هذا كان بالإمكان حدوثه، والمقصد من هذا ليس استقلال الدين المسيحي استقلالاً مطلقاً، ولكنها كانت تحافظ عليه وبعدة قوانين كانت ملزمة من هذه النقطة، إن الحكومة لا يحق لها التدخل في أمور بقية الأديان وبالعكس كانت تقدم لهم المساعدات، وعند الاضطرابات والمشكلات تحاول الإصلاح بينهم، لأن العداء بسبب كثرة المذاهب ومراقبة بعضهم بعضاً، فإن الحكومة تبذل قصارى جهدها للصلح، وهذا يعد من حسنات الحكومة، والجهة التي أردت أن أبحث فيها هي حرية الكلمة والاعتقاد، بمعنى أن يدخل من يشاء إلى المذهب الذي يريده، وله حق تبديل المذهب والدين، ومن جملة هذه القوانين أن يمنع المسلمون من دعوة غيرهم للدخول في الدين الإسلامي، وإذا ما دخل أحد المسيحيين في الدين الإسلامي خوفاً على حياته وبالمقابل لهذا إذا تم قبوله فإنه لا يمسح له بالعودة إلى دينه السابق، بمعنى أن يرتد عن الإسلام، وبالطبع فإن دين الإسلام قديماً وحديثاً في العصر التاسع عشر وما قبله كان جزاء المرتد الإعدام، وكذلك هذا الحكم كان موجوداً عند المسيحيين عند تغيير المذهب.

إن التباحث في هذا الموضوع الحساس الذي كان جارياً بين الحكومة والسفراء الأجانب في موضوع تغيير المذهب فإن السفير الإنكليزي اللورد استرتفورد اقترح تغيير المذهب وإلغاء عقوبته وكيفيتها لتدخل ضمن القوانين الجديدة في الدولة العثمانية.

لقد قال عالي باشا: "إن مثل هذا الأمر سوف يعترض عليه المسلمون وإن السلطان وبصفته الخليفة سوف يتأثر مركزه مباشرة بهذا الأمر، لأنه الحاكم الجسماني بالنسبة إلى الإسلام، فربما يتضرر من هذه الناحية، وهذا كان جواب الصدر الأعظم ولكنه وعد برعاية هذا الأمر ولكن دون أن يدخل في قوانين الدولة.

وفي معاهدة باريس وفي مقدمة المادة الرابعة منها كان الحل لهذا الأمر، إن حكم الإعدام للمرتد ألغي وإن الأحكام المتعلقة بتغيير المذهب تم إزالتها من الأحكام النظامية في الدولة.

إن الجمعيات الأمريكية والإنكليزية التي لها حرية التحرك التامة أعلن السير هانربو لوره ك: "إذا أردنا قول الحقيقة فإن أرباب الدين المحمدي ومساعدتهم للمذهب البروتستانتي وحريته، فإن هذا يكون موضع التقدير حيث إن هذه الحرية والمساعدة لا يمكن أن نصادفه مثلها في الدول المسيحية"، إن مثل هذا القول هو الحقيقة بعينها.

(٨)

إن محاولتي وبصورة مختصرة ومجملة للأدوار المختلفة التي مرت التنظيمات بها كافة، فإن الدولة لم تستفد من هذا الأمر مادياً، وإن تأثر المحصولات والمبادلات الاقتصادية والزراعة والصناعة والتجارة في أي درجة استفادت من هذه التنظيمات، وكما هو معروف بالنسبة إلى الزراعة وعندما طبقتها تركيا فإنها كانت المنبع الوحيد للثروة بالدولة لأن طبيعة الأرض الإقليمية ووضعها الجغرافي لم يكن يساعد بالقدر المطلوب للدولة ولا حتى الزراعة، وهذه الموانع فيها وعدم مساعدة الدولة لها وعدم العناية بها فقد تأخرت لأنها غافلة عنها والكادر المتخصص لمثل هذا الأمر مفقود، ولا يمكن أن يكون في أوروبا بلد بهذا الوضع، وقبل كل شيء فإن الطرق العامة والمعابر بين الممالك مفقود، وإن كانت في حالة لا يمكن وصفها لأن منطقة الأناضول والمصايف والأراضي الخصبة فيها، فإن

الأهالي كانوا على فقر شديد ووضع سيئ، حيث إن نقل البضائع إلى المرافئ يكلف أكثر من ثمن البضاعة أو يزيد من أجل التصدير، وإن هذا كان السبب الرئيس لترك الأراضي من دون زراعة حيث كانت تزرع حسب حاجة المزارع لقوته فقط مما جعل الدولة تكون من الدول المتأخرة، وكذلك فإن المزارع ليس مالكاً للأراضي، وقد أوضحت هذا وما يتعلق به في هذا الكتاب، وعموماً فإن المزارع لم يكن سوى عامل ليس له من جهده وعمله إلا الشيء القليل.

إن ثلاثة أرباع الأراضي في الدولة العثمانية أميرية ووقفيه والقرويون مستأجرون فقط ولا يستطيعون تغيير مواصفاتها، وإن البيع والهبة وبقية الأمور المتعلقة بالأراضي ليست لديهم الصلاحيات والأعشار والبدل عن قطعة الأرض ومشابهة لها، أو مثل ما هو في الدول الأجنبية حيث طالبت الحكومات الأجنبية بهذا لإزالة الضرر عن الخزينة. وقد صدر في عام ١٨٦٧م السماح بانتقال الأراضي الأميرية والوقفية إلى أصحابها من الدرجة الواحدة وحتى الدرجة السابعة وبعد عشر سنوات. والحكومة لم تطبق هذا حيث صدر قانون يسمح بموجبه تحويل الوقف إلى ملكية خاصة. وإن الناقص في الزراعة المحلية هو العملة ومهما كان الثمن. ففي القرى اعتبار هذا فإن الأجانب الذين هاجروا وأتوا من الممالك العثمانية لشراء الأراضي وقد حق لهم ملكيتهم، ولكن قلة اليد العاملة وعدم تطوير طرق الزراعة وإيجاد حلول لها واحتكار أصحاب الأراضي كان السبب في فقر دائم وميؤوس منه، وأصل السبب القانون المتضارب والمغاير للعدالة وإشكالاته.

إن التنظيمات بهذا القانون لم تستطع سوى تغيير ماهيته وتعديله فقط، إن حق التصرف لصاحب الأراضي بأرضه فإن الضرائب كانت عليه أكثر من الجروح لها، وعند تحصيل الرسوم من الإنتاج فإن الأعشار كانت كأنها أكثر من الإنتاج، وإن المطلوب الشرعي من تحصيل الضرائب والجباية تسهيل الأمر والنظر فيه، لأن هذه الضريبة عند تنفيذها كانت تتم بطرق مضرة

وغير مشروعة، وكذلك فإن تجديد الأعشار لم يكن متساوياً عند التقدير والتقسيم، وإن هذا يطبق على الفقراء فقط من قبل أعضاء المجالس في الولايات، وكانت معاملة التجار سيئة في ذلك، وكذلك فإن الأعشار كانت تأخذ بالمزايدة، ومن هذا المنطق فإن الملتزم بهذا كان يأخذ من القرويين ويطالبهم بأكثر مما هو محدد له.

إن هذا العمل غير قانوني وكان يمر من دون عقاب، لأن المأمورين كانوا يغمضون أعينهم عنها، ومع مرور الزمن اقتصر على تأمين الاحتياجات الداخلية، وفي بعض المناطق من آسيا تم تصديرها لبعض الصناعات المحلية، وعند سقوط الدولة العثمانية سياسياً بدأت هذه المناطق بالاتصال مع الدول الأجنبية، مما أدى إلى تدني الإنتاج تدريجياً.

إن الإصلاحات الجديدة والضرورية ونتيجة لذلك كانت الدولة مجبرة على الاستعانة بالدول الأجنبية، ولم يكن موجوداً في الدولة العثمانية قيد يمنع من الأمور التجارية قديماً، لأن طرق المبادلات كانت جارية بحسب الشرع، وفي تشرين الأول عام ١٨٣٢م وضمن وقائع الأحداث المذكورة وكما هو موضح فإن الحرية بالنسبة للتجار الأجانب في جميع أنحاء البلاد كان مسموحاً بها ومؤمنة، على أحكام التجار فإن الأمتعة الخارجية والجمارك عند الاستيراد والتصدير كانت بنسبة ٣٪ من القيمة النقدية لها، وقد خفضت حتى بلغت إلى ١٪ ويتطلب هذا النظر بالأمور الاقتصادية للدولة وضرورة بحث هذا الأمر ضمن القاعدة الأساسية التي لم تتوافق معها.

إن هذه الأصول التي من دون حق لا يمكن أن تحدث لو تمت المحافظة على هذه التنظيمات.

إن التحديث في التشكيلات العسكرية من قبل السلطان محمود والخدمات العمومية للحكومة ومصاريفها دفعه إلى زيادة الضرائب لتأمين

الخزينة حيث تم وضع قيود لعدة أشياء تدريجياً شملت كل شيء من المواد المستهلكة، ولكن التجارة الخارجية تضررت من هذا، وتم حساب الاستهلاكات الداخلية والرسوم عليها، وفي كل عام بدأت تتزايد هذه الرسوم حتى بلغت درجة لم يعد لها حساب.

حاولت الدول الأجنبية إيجاد حل بغية رفعه عن التجار ومعاملة المأمورين للتجار بطرق سيئة، وهذه الرسوم الباهظة شعرت هذه الدولة أنه من الواجب وضع نظام من أجل الإشراف عليه حيث تمت مراجعة الحكومة العثمانية ١٨٣٨م في هذا الموضوع وتم التباحث والاتفاق على أن البضائع التي تبلغ نسبة الجمارك عليها من ١٥ ـ ١٧٪ أو حتى ٥٠٪ يجب إلغاء الرسوم الداخلية للدولة، ومقابل ذلك فإن الصادرات ستكون ٩٪ وكذلك الواردات وعلى حسب التجار يكون ٢ أو ٣٪ ضمناً.

إن الرسوم المختلفة التي كانت متعاقبة للجمارك عادت إلى أصولها الداخلية، وكما قدمت ذلك ضمن الكتاب فقد تضررت من هذه المحصولات المحلية، وإن الاتفاقات في عام ١٨٦١م الجديدة ومحاولة إلغاء أو التقليل من الاستهلاك للمرة الثانية تم التصديق والموافقة على أحكام المعاهدة بالنسبة للصادرات والواردات الداخلية ٨٪ وللبضائع ٢٪ كما كان محدداً لها، ولكن على أن تخفض في كل عام ١٪ فتكون خلال عشر سنوات ضريبة الصادرات ١٪ وضريبة الواردات ١٪ واليوم فإن العمل التجاري الآن وبموجب المعاهدة فإن تركيا وفي عام ١٨٣٨م فإن الاتفاقات التجارية والتعامل بها سوف تؤمن لها فائدة كبيرة.

إن زيادة الواردات وتخفيض الصادرات على هذه الصورة فإن التعرفة القديمة تكون قد تغيرت وعلى ما كتبه عالي باشا في تقريره وكما قال: "إن مساعدة الدولة والسعي على تحسين الزراعة والصناعة سوف تكون سبباً في تطوير التجارة ورقيها إلى المستوى المطلوب.

وصلت هذه الأمنية إلى درجة لم تكن في الحسبان، وتزايدت ضريبة الجمارك بين الحكومات وبين الملل التجارية بشكل ملحوظ وإن كان تقريباً لم يصل إلى درجة ما يطلبونه ولا يمكن البحث فيه[1].

إن الجدول السنوي والخلاصة فيها لو قدمت في الباب لكان أوضح وأحسن ولا شك أن الصدر الأعظم في عام ١٨٦١م والمعاهدة التي كانت سوف يراها بنفسه والفوائد التي يرجوها لم تحصل كما هو المطلوب في جميع الدنيا والحكومات، إن تركيا وثروتها الزراعية والباطنية متوفرة لديها، ولكن المواطنين وحسب وضعهم البدائي وكما يتطلب هذا الوضع من الحياة المعيشية فإن المبادلة التجارية الجارية بينهم بالمثل، وإن الصادرات متساوية تقريباً ومن هذا فإن المحصول من الزراعة وتأمين مستلزماته كان معيقاً للتطور ولا حاجة للشرح.

إن التجار المسلمين عندما كانت التجارة حرة فإنهم بقوا بعد المعاهدة على وضعهم القديم، وإن الأتراك ليسوا قوماً تجاراً ولا يمكن أن يكونوا مزارعين أو حتى صناع.

إن الذين يعملون في المهن لهم أوصافهم الخاصة وهي العمل بجد مع توفر الخبرة وهي ليست موجودة لديهم، ولكن متطلبات الرفاهية التي يملكونها والأراضي والأملاك جعلتهم أغنياء يعيشون على الضرائب من الأملاك التي فتحوها واستغلالهم لليد العاملة كما يريدون وإن أكثر التجار في ذلك الزمن كانوا من الأرمن وحتى عند حدوث العصيان في اليونان، وبعد حرب الاستقلال فإن الرومانيين الذين انتشروا في آسيا وأوروبا العثمانية وفي الولايات كافة جعلتهم أصحاب خبرة في هذا المجال، كذلك فإن التجارة مع أوروبا

---

[1] ـ أفادت الجداول الإحصائية للتجارة الخارجية في تركيا وذلك قد نشر عن السنوات الأخيرة، وكانت إدارة الرسومات قد نشرت ما بين نهاية شباط حتى آذار لسنة ١٨٨٠ ـ ١٨٨١م الجدول التالي:

إخراجات	٢٣١٠٠٠٠٠٠ فرنكاً
إدخالات	٣٩٠٠٠٠٠٠٠ فرنكاً
ترانزيت (مرور)	٣٥٠٠٠٠٠٠٠ فرنكاً
يكون المجموع	٩٧٠٠٠٠٠٠٠ فرنكاً

كانت بأيديهم، ويليهم الأرمن بالدرجة الثانية، أما موضوع التجارة الجديدة فإن اليهود وحصتهم فيها كبيرة لأن جميعهم كانت مهمتهم الحقيقية هي التجارة التي يعملون بها أكثر من الدول الغربية ويظهرون دينهم وتجارتهم أكثر.

ويمكننا أن نضيف، إن المسلمين ليس لهم علاقة قوية بالبحار والأنهار، وإن التجارة البحرية وقف على السكان الأصليين الذين يسكنون السواحل القريبة أو البعيدة عنها، لكن السفن بأيدي الأجانب.

(٩)

عندما قدمت عن الوضع في تركيا بالنسبة إلى الزراعة والثروات والتجارة غير المتناسبة والمتأخرة بسبب الطرق والموانئ ومنافذ الدولة إلى الخارج وعدم كفايتها وفي بعض المناطق مفقودة (وقد تكلمت عن هذا) فإن الشركات كانت في الواقع الثاني بالنسبة إلى الحكومة، ويمكن القول: إن تعيين أحد المسيحيين وزيراً للشؤون التجارية فهل يدل هذا على أن الحكومة بحاجة إلى الطرق الحديثة بالنسبة إلى الشركات، وهذا أكبر دليل عليه.

وفي عام ١٨٨٠م فإن أحد المسؤولين في الحكومة وهو حسن فهمي وبنية خالصة يقول: "الطرق ـ سكك الحديد ـ تنظيم الأنهار والسدود وتعميق الموانئ وإصلاح المستنقعات وبقية الأمور المطلوبة يتطلب أن تكون لها شركات لدراسة قواعد فنية الخاصة بها، وتضع برنامجاً لمثل هذه الأمور، ومع القيام بالتنفيذ لمصلحة الوطن والمواطنين، يمكن الاعتراف بأن هذا لم يحدث، وإن الخيرات والثروات التي عندنا أكثر مما عند الأوروبيين، وإن الشركات لديهم وبصورة منظمة تسعى دائماً إلى العمل، وإن الدولة لدينا تهمل المنابع والثروات الكثيرة ولا تستفيد منها وحتى في المساعدة ولا تعمل على تسهيل سقاية الأراضي بفتح القنوات والموانئ التي تمتلئ بالرمال لا تزيلها وسبب هذا الكسل، إن الحاجة إلى مستودعات من أجل التخزين للتجارة ومؤسساتها فإنها محرومة منها، إن تراكم الطمي والحصى والرمال وصل حتى أبواب

منازلنا وشوارعنا، أليس هناك من يفكر بإزالته!؟ أتوسل القيام بالعمل على تنفيذ هذه الأعمال من أجل الاستفادة من الأراضي الزراعية ومحصولاتها والقيام بالأعمال المهنية، إن اليد العاملة موجودة ولكن رأس المال الاستثماري مفقود، وإن الأجانب المتخصصين يأخذون رأس المال".

إن التنظيمات وموضوع الشركات لم يستفد منه هذا النص، حيث نقل من ضمن هذه التقارير وأضيف إليه بضع كلمات: "إن الشركات التي تأسست الآن والأعمال التي نفذتها هي ٢٠٠٠ متر من الخط الحديدي المؤلفة من خمسة أو ستة خطوط ومرتبط مع بعضه البعض ويصل من الساحل إلى المرفأ".

(١٠)

إن موضوع الضرائب والأمور المالية التي قدمت مطالعتي فيها فإن الموضوع المالي مزرٍ وليس له حد أو حساب بسبب سوء التعامل، وإن تركيا وإفلاس اقتصادها واضمحلاله كان السبب.

إن الدولة لم تكن مديونة منذ أقل من أربعين سنة وفي مدة قصيرة من أجل معركة القرم مع روسيا التي انتصرت فيها ولم تدخل بعدها أي معركة فيكف تكون قادرة على دفع الفوائد عن الديون التي عليها وإذا اعتبرنا هذا من باب الإفلاس فإن هذه أكبر عبرة ويمكن أن يؤلف عنها كتاب واحد، ولكننا قدمنا في هذا الكتاب كمية التكاليف العمومية بالنسبة إلى الجباية وكيفيتها ولكن الحكومة وبسبب عدم وجود مأمورين الأكفاء للنظر في موضوع التفكير في ميزانية الدولة وتأمين الخزينة فيها وبعد عدة تجارب وفقت إلى عدة نتائج يمكن الاستفادة منها.

إن طريقة تحديد التزامات الضريبة تستثنى منها عدة أشياء فقط، والتي كانت مجبرة على بقائها كذلك هذه الضرائب بالعمومية وكيفيتها وجبايتها، فإن الحاصلات الواردة قسماً منها كان بيد المأمورين والأهالي ومحصورة بأيدي عدد من الأشخاص ولكن المحاولة لمنعهم من هذا، فالطريقة كانت سيئة لأن الذين كانوا يعملون بها اكتفوا بالإعلام عنها فقط.

إن أصول الإدارة المالية ومن عام ١٨٥٦م إلى عام ١٨٨٢م إن ديون الدولة العثمانية بلغت ما يقارب ستة مليارات من الفرنكات، وإن الأوضاع المضطربة عام ١٨٧١م التي تمت في مساحة الدولة ببعض الديون لم تدرس بصورة جيدة، ولكن واردات الدولة كان بيد أعضاء وأشخاص أجانب، وبخاصة القسم المالي المهم حيث إن الدولة كانت مجبرة على هذا مما يثبت أن الأمور المالية كانت من دون نظام، فضلاً عن كثرة الإسراف والمصاريف في غير موضعها، كانت الواردات العمومية للدولة تدار من قبل الدائنين وبإشرافهم، وفي أواخر حكم السلطان عبد العزيز كانت الأوضاع تنذر بهذا وعند الاجتماع العام في برلين فإن مراقبة الأمور المالية كانت صريحة في هذا الموضوع.

إن تركيا وبموجب هذه المراقبة المالية من قبل هيئة الأمم ما المقصود منها؟ إخفاؤها والتستر عليها والاتفاق معاً، وقد كانوا يتظاهرون القبول بهذه السياسية والموافقة عليها.

كانت جميع الحكومات تسعى للمحافظة على هذا الحقن ولكن الواردات العمومية وحسب ما تريدها من الاستعمال تركت قسماً منها للدولة العثمانية وإن هذا يثبت عجز الدولة، وبعد عشرين عاماً ستفقد الاستقلال الداخلي تدريجياً بسبب الأوضاع، وهي أكبر مذلة لها الرضوخ والخنوع.

إن تركيا تحت الوصاية لأنها بالنسبة إلى التنظيمات لم تهمل منها شيئاً وسوف أقدم لها مضمونها الآن.

(١١)

عندما قدمت تركيا الخطط للقرار السلطاني عام ١٨٥٦م قدمته إلى هيئة الأمم المتحدة للانضمام إليها، وإذا تمت الموافقة عليها بعد سنرى ما تقدمه لنا أوروبا من العمل.

إن هذا الاجتماع يجعلنا ضمن الدول الجديدة وتحت حمايتها وأمنها وعلى هذه الصورة من الاتفاق المقدس عندما ردت الحكومة سياسة المساواة

وحقوق الحكم ورعايته وتأمين ذلك بموجب القواعد الدولية فإننا سوف نستفيد من ذلك.

إن هذه الحماية والوصاية ربما تكون سبباً في القضاء على استقلالنا ويحرمنا من حقوقنا القومية تدريجياً

إن هذه الخلاصة كانت في الصفحة الأولى مجملة التي قدمتها في أول الكتاب فهي تكفي في أي موقع مستثنى الحكومة العثمانية منه، وكان وضعها هذا يكفي إن هذا الوضع المستثنى ما دام موجوداً وتم تأييده من زمن، فربما يستند إلى سبب معقول في وضع الحكومة الحالي ونريد التخلص من هذا الاستثناء ولا يوجد أي دليل على ذلك، وتتطلب هذه النقطة الإيضاح لأن أوروبا بدأت التدخل في أمور الدولة العثمانية الداخلية، علماً أنها ليست مخالفة للعدل والمنطق، وعند الإيجاب يمكن أن يكون مشروعاً ونقتنع به.

إن السلاطين وفي القطاعات الأوروبية لهم وبهذا العمل سوف يسقط الحكومات الموجودة لديها كافة، ويكتسب دليلاً تاريخياً وحكماً قطعياً بهذا.

إن الحقوق والامتيازات لدى بعض الحكومات وإذا اشتركت معها وتدخلت أوروبا فيها ومعها فإن تدخلها في الدولة العثمانية لا يعد أول مرة.

عندما كانت الدولة في أوج قوتها، كانت تفرض على أوروبا كلمتها مثل القانون، والآن في المنطقة الحساسة لديها فإن اشتراك الأجانب معها لا ترضى به أي دولة في العالم، ورغم ذلك قبلت به وتم التوقيع التصديق عليه من جميع الحكومات المسيحية التي تملك قليلاً من الامتيازات للملكة، إن الهيئة الدبلوماسية والمأمورين فيها يستثنون من هذا، لأن جميع أمور الدعاوى تجري في المحاكم المحلية لديها.

إن الأجانب ومحاكمهم في تركيا يشملهم قانون بلادهم، وإن هذا الامتياز منحهم القوة وقطعيته بحيث إذا كان الأجنبي في مكان لا يوجد فيه مسؤولون أجانب، فإنه يراجع السفارة المخصصة لدولته ومحاكمها من حيث الهيئة الاجتماعية لكليهما.

إن أخلاق المسلمين والمسيحيين وعاداتهم وأفكارهم وتربيتهم تأبى ذلك القانون، غير أن هذه الخصومات وضعتها ضمن الحقوقيات الاستثنائية في هيئة الأمم وإن الحكومة العثمانية والحقوق العامة المشتركة محاولة التشبث بها فقد ذكرتها، والذي يوضح ذلك أن التنظيمات التي كانت تصدر باسم الدول العظمى تنفذ في الدولة العثمانية، غير أن هذه الإصلاحات كانت توحي أن الهيئة الاجتماعية للمسحيين مغايرة للهيئة الاجتماعية للمسلمين.

إن الدولة العثمانية وضعت الخلافة وروحانيتها ومركزها بموجب الشرع، ولكن الملة المغلوبة هي دون الغالبة من حيث الأحوال السياسية والاجتماعية، وعلى هذا فإن القوميات المذكورة واشتراكهم من حيث المذهب مع أوروبا ومكان ظهور السيد المسيح وهو فلسطين والأماكن المقدسة لها عناية خاصة، ومع ضرورة السماح لها بحرية الزيارة، وإن أوروبا تنظر في هذا بأهمية، وإن هذه الأسباب الأصلية والعارضة تقتضي أن جميع القاطنين في الدولة العثمانية يجب أن يكونوا تابعين لدولتهم من حيث القانون والمحاكمة، وإن هذه الأمور سوف تكون مجبرة عليه الدولة وستوافق بلا شك، إن مضايقة وإجبار الدولة العثمانية من قبل الحكومات المسيحية.

إن التعهدات بالاستقلال وإعفاء الشركات ورؤوس الأموال من التحاكم لديها من حيث المحاكم العدلية لديها، فإن هذه الدولة كان بإمكانها مطالبتها بأكثر من ذلك.

إن النظام في تركيا الذي يخولهم الحماية عليها حق استعملته فرنسا، وأصبح التعامل بالفرنك الفرنسي، وإن الامتيازات كانت مطبقة في سورية وفلسطين وبعد فتح بقية المناطق في مصر، إن كثيراً من القرارات والاتفاقات مع الشركات ورؤوس الأموال تم التوقيع عليها.

إن هذا الامتياز جعل الفرنسيين وحتى أواخر القرن الثامن عشر يستفيدون من هذا من دون رقيب عليهم وبحرية تامة، ولكن في أواخر هذا القرن ظهرت روسيا على الساحة من حيث إن الملوك الفرنسيين وحيازتهم لهذه

الامتيازات في الشرق، فإن روسيا قد ادعت بأن لها أيضاً حقوقاً مثل فرنسا، وفي عام ١٧٧٤م وبحجة الحماية للمذاهب المسيحية وكنائسهم، أخذت حق الحماية وبصورة دائمة وحصولها على هذا الاتفاق كان بأمر من الحكومة العثمانية، وبموجب معاهدة الوعد استندت عليهما، ولكنها في النهاية فإن هذا الوعد استناداً عليه فإن جميع المنتسبين إلى للمذهب الأرثوذكسي تحت حمايتها، هذاما ادعت به روسيا، وأما من الناحية الأخرى فإن حكومة النمسا وفي نهاية العصر السابع اشتركت مع فرنسا بالامتيازات. والحاصل فإن إنكلترا وبروسيا حصلتا على حق الحماية لجماعة البروتستانات وبصورة رسمية، إذاً هذه الاستفادة من قبل المسيحيين وبموجبها تحكموا بالسلطان. وقد قيدوه بهذه الامتيازات ولاسيما في الأمور المذهبية التي كانت الحجة لتدخل الدول الأوروبية انتهت وقدمت مساعدات ومقاولات للبناء كل حسب مذهبه، ولكن وضع الجماعات غير المسلمة وأماكن تواجدهم وتوحيدهم ليس بالإمكان القيام بهذا، وبعد القرن التاسع عشر في الحقيقة بعد حرب القرم مباشرة، فإن روسيا رأت ما يحدث فليحدث، ومحاولتها الحصول على الحماية لجميع المذاهب بطرق غير مشروعة، وقد حدث العكس فإن جميع الدول اشتركوا بالحماية بموجب معاهدة بينهم غير أن المعاهدة كانت في باريس عام ١٨٥٦م والدول التي شاركت في التوقيع عليها وبعد حصولهم على ما يريدون، فإن الدول الأوروبية أظهرت الحماية للمسلمين وأعلنت عن محبتها لهم وتحركوا بشكل جماعي في هذا الموضوع، إن معاهدة برلين والاجتماع العام والأمور المذهبية وحرية الإدارة واستقلالها كان أقوى وأكبر ضربة مؤثرة للدولة العثمانية، وكذلك فإن المادة (٦٢) لعام ١٨٧٨م بموجبها طالبت بحق الحماية والسماح لكافة أعضاء السفراء الأجانب ومن كافة الملل والرهبان التجول في آسيا للسياحة وزيارة الأماكن المقدسة والإشراف على المؤسسات الدينية والخيرية، ولم تصادق عليها الدولة العثمانية، ولكن سمحت لهم بإقامة شعائرهم الدينية وبحرية تامة وفي المكان الذي يريدونه.

وتعهدت بالمحافظة على هذا، وكذلك السماح بالتفتيش على هذا العمل وحتى المراكز الإسلامية وقوانينها.

إن أول الامتيازات حصلت عليها الدول الرأسمالية هي العدلية والثانية التي تخلت عنها الحكومة هي حرية اختيار المذهب واستقلاليته، إن الدولة العثمانية تنازلت مجبرة عن كثير من الأمور، ففي عام ١٨٥٤م فإن الدول فرنسا وإنكلترا وروسيا كانوا يدعون حماية المسيحيين، وامتد نفوذهم ليطال المذاهب كافة بغير حق، وعندما طلبت به بصورة رسمية فإن هذا الطلب ولد خلافات بين الدول، لأن المواطنين المسيحيين في الدولة العثمانية الذين حصلوا على الحماية من الدول الأجنبية كانت تشملهم أيضاً وهذا ليس بحق، وبعد هذه ولمرة واحدة أخذت هذا الشكل، فإن جميع المواطنين في الدولة العثمانية لهم الحقوق السياسية والمدنية والمذهبية وذلك بموجب الإصلاحات التي تمت بقرار من الحكومة وتم تبليغ جميع المجتمعين في باريس من قبل الحكومة العثمانية ومنذ ذلك اليوم تمت الوصاية السياسية عليها وقد بحثت هذه النقطة من قبل.

إن الذي وضع السلطان وأنه صغير أو محجور عليه هي الحماية والامتيازات الأجنبية ولكنها بالنسبة إلى التاريخ مسألة مهمة ولأجل هذا سأقدم قليلاً من التفصيلات.

إن الدولة العثمانية واعتباراً من عام ١٨٥٥م من منحت المسيحيين بعض الامتيازات وذلك بموجب المعاهدة الموقعة بين الدول، ولكن إنكلترا وفرنسا كان ردهما شديداً، لأسباب عدة، وحسب ما أفاد عالي باشا إن مثل هذا العمل يعد تدخلاً في أمور الدولة العثمانية ويخل بالنفوذ ووضعها الأمني، ولا شك فإن الدولة بنية خالصة سوف لن تكون موضع الشبهات، وإن هذا سوف يكون اشتراك الأجانب بالحقوق والوظائف التي هي من حق السلطان فقط القيام بها.

إن في كل دولة من أجل الاتحاد والقوة والاستقلال سيكون مثل هذا الأمر أيضاً في نظر المواطنين تدخلاً وستبدو الدولة مقصرة. إن الدول الكبرى اخذت هذه الملاحظة بعين الاعتبار، ولكنهم لم يتنازلوا عند المباحثات الأولية ولا عند المطالبة بالامتيازات.

إن المادة التاسعة من المعاهدة في باريس كانت النتيجة فيها تسوية هذا الموضوع، وإن نص المادة هو: إن السلطان وما يقدمه من الهمة والجهد من أجل إسعاد ورفاهية المواطنين وللأهمية من حيث القوميات والأديان وعدم التفريق بينهما وإصلاح أمورهما، وإن المواطنين في الدولة العثمانية، ولاسيما المسيحيين فيسلقون العناية بأمرهم وهذا ما يؤيدها جلالة السلطان. وقد صدر أمر سلطاني بهذا الخصوص، وعلى ما يطلبه السلطان إظهار دليل على أفكاره وحسن نيته نحو المواطنين والسماح لهم بإدارة مستقلة صادرة من السلطان بالذات، وتم تبليغها لجميع دول المعاهدة.

إن دول المعاهدة تقدر هذا العمل وتؤيده، ولكن اعتماد القوة هنا في هذا التبليغ فإن الأمور الداخلية وأمر السلطان وكذلك أعضاء الحكومة لن يسمحوا لأحد بالتدخل فيها، سواء أكانت منفردة أم مجتمعة.

إن هذه المادة واضحة جداً، وإنهما مسألتان كل واحدة عكس الثانية، الأولى أن تبليغ الأمر السلطاني لأعضاء هذا الاجتماع بالإصلاحات فإن القيمة وأهميتها واضحة، والفقرة التي كتبتها هذه اللجنة لم تكن من دون فائدة، لقد كان فيها تأكيد على التأمينات للجماعات غير المسلمة الآن ومستقبلاً، وإن إظهار الدول الأوروبية الموافقة عليها ليس لمحبة المسيحيين، ولكن لإظهار نفوذهم وهذا من البديهيات.

إن المادة التاسعة وفي أولها وما كان من المباحثات وما اتفق عليه كان لتسكين انفعالات الدولة العثمانية، وإن الإضافة التي أضيفت بعد المداخلة كانت كأنها تكذب على نفسها بنفسها، والحقيقة عندما كان أعضاء الحكومة يبلغون المجلس القرار الحكومي بالذات وكما هو مبين وموضع،

فإن القرار الذي كان قبله تم بالاتفاق مع إنكلترا وفرنسا والنمسا، وهي من مقدمات الصلح الهادفة إلى المحافظة على الامتيازات السياسية والمذهبية وبصورة قطعية للجماعات غير المسلمة، لكن بقية المواد كانت كذلك، وقد وضعت موضع التنفيذ، وفي هذا الحال فإن المقدمات الصلحية والقرار مرتبطان مع بعضهم بعضاً.

إن فروع الإصلاحات كانت بين الأمم المتحدة وبتعهد موثق، وإن معاهدة باريس والدول المعنية بها كانت ترى أنه من صلاحياتهم التدخل والتنفيذ بأنفسهم في هذه الإصلاحات، وفي عام ١٨٥٦م وما بعد حيث شاركت الدول المعنية عن طريق الدبلوماسيين التدخل بالأمور الداخلية إما بصفة مراقب أو مفتش للتنظيمات وبصورة دائمة ومحايدة ومؤثرة، وقد اشتكى الصدر الأعظم من هذا الوضع وقال: "حتى أن خارج باب الحكومة لم يسلم من هذا التدخل".

إن الدول المعنية وتدخلهم المباشر والرسمي فإن النتائج والوقائع والحوادث لسنا بحاجة إلى ذكرها ولكن منذ ذلك الوقت وعند ظهور مسألة سياسية بالنسبة إلى الأمور الداخلية التي تكون ذات أهمية سوف أذكر المحادثات التي كانت بين الدول الأجنبية وأعضاء الحكومة العثمانية.

إن الأمور الخاصة بين السلطان والمواطنين تنص على عدم التدخل بينهما من قبل الدول المعنية الضامنة. وذلك بموجب المادة التاسعة التي كانت حائزة على هذا المضمون، ولكن التدخل الأجنبي ومواجهته لم تتأخر حتى في كل محادثاتها، وفي اليوم الذي تنازل السلطان عن هذا وكان السلاح بيده في الاجتماع بباريس، ومهما كان هذا السلاح قليل الأهمية، فقد كان مجبراً على إعادته وتسليمه، وفي الاجتماع العام عام ١٨٧٧م في لندن تم فيه فسخ المادة التاسعة فإنها وضعت المداخلة في شؤون الحكومة العثمانية بشكل رسمي، والآن فإن السفارات والقناصل للدول الأجنبية وفي الشرق استفاد من هذا وتم الاجتماع على هذه الصورة فإن الأوضاع الداخلية لتركيا مرتبطة مع المنافع الخاصة للدول الأجنبية وبموجب هذا كأنها قررت ذلك.

إن تركيا وفي البداية، كانت تأمل بالخلاص بموجب هذا الاجتماع في عام ١٨٧٨م فقد وضعت الدولة العثمانية واستقلالها تحت القيود اكثر ووضع ضمن محفظة للحفاظ عليها.

إن حقوق الحاكم وبموجب المعاهدة التي قيدته بعدد من موادها ومقرراتها ذكرتها ضمن الكتاب، وهذه المقررات من حيث التشكيل والإدارة في الدولة العثمانية كانت تعي الحقوق الأساسية لكل دولة حق الاستقلال، فقد اهتزت وأنزلت إلى أدنى وضع لها.

إن أوروبا ومداخلتها وسببها وتوسعها في التدخل وعلى فترات متباعدة ومختلفة كانت السبب في ذلك.

إن التاريخ يمكن أن يلخصها كما يلي: في أول الأمر كان التدخل بأمور الأجانب في الدولة حيث أن المسيحيين كانوا مشمولين بالأمور العدلية، ومن ثم الأمور المذهبية وبعدها الأمور السياسية، إن الدول الغربية وتدخلهم بموجب المعاهدة واستناداً عليها أو من أجل المصالحة بين القوميات لم يكن تدخلهم بموجب القاعدة الأساسية بغية المحافظة على حقوق البشرية وحمايتها، بل كان تدخلهم سافراً، ومهما كان هذا التدخل وبأي صفة لم تنص عليه أي معاهدة ومادة، غير أن تدخلهم كان في كل شيء فيها معتبرة الحكومة العثمانية العدو الأكبر للمسيحية.

إن أوروبا والدول العظمة فيها، ومنذ أواسط القرن التاسع عشر كانت تعد الدولة العثمانية دولة آسيوية، ولا تعدها من الدول المتقدمة والمتمدنة مثلهم، حيث لا يراعى فيها الحقوق التي عندهم، وعلى هذا فإن الدولة العثمانية بقيت خارج الأمم منفردة وربما يكون هذا السبب في زوالها بسبب المشاكل، ولأنها لم تحاول الدخول إلى عدم التمدن وقوانينها، حيث رفضت التنازل عن بعض أوضاعها وأحست بهذا فإن الدول لم تقبل إدخالها إلى هيئة الأمم المتحدة بسبب ذلك، ، ولكنها كانت ترى أنها من الدول الأوروبية.

إن السلطان وبحسب ما قدم أسلافه من السلاطين من الامتيازات والمساعدات للأوربيين لم يستطع التخلص من هذه الأمور، حتى ولا في أي زمن كان، ومنذ زمن هذا الفراغ خارج القانون، فإن الحقوق العامة لها حسناتها وسيئاتها وكانت تشترك بها وإن الاشتراك مع الزمن فإن الدولة المسلمة التي كانت محرومة من بعض التأمينات قد حصلت عليها ولكن يجب القول ومن دون تردد، إذا كانت تركيا فرضاً دولة أوروبية فإن هذا معلق بالشرط الثاني وهو الحقوق العامة وذلك ضمن القواعد والمناسبات التي على الالتزام بالتعيين والتنظيم التي هي جملة من شروطها شريطة ألا تبطل هذه الشروط، فهل تستطيع أن تقوم بهذا المقام.

إن الدول الكبرى والمسيحيين في الشرق ومن الآن فصاعداً فإن الحقوق العامة وقواعدها بالنسبة إلى أوروبا والتي سوف تتم إدارتها التي فرضتها على الدولة، غير أن السلطان الذي له حق على المواطنين بصفته الحاكم لو أقامها وحكم بالعدل فإن الرعية ستكون عند ذلك راضية ومجبرة على الطاعة.

إن الدول في آسيا وخصوصاً الإدارة والاستبداد بها إذا ما بقيت وثبتت لديها أن الاستبداد باق سوف تقود لسابق عهدها مطالبة بالاستقلال، وربما عكس ذلك.

إن المعاهدات التي تكون بين الحكومات والقاعدة الأساسية لها عدم الفسخ أو النقض فيها وتكون شروطها في حال الصلح الدائم فيما بينها.

إن تركيا وفي وضعها الراهن كأنها في حرب دائمة مع المسيحيين، والواقع أن الدولة العثمانية لا تستطيع أن تكون راعية للجميع غير المسلمين وتركهم وشأنهم وحسب القاعدة القديمة، لكن الإدارة لم تكن تتدخل في أمورهم ولكنها كانت على الدوام بوضع غير طبيعي ووحدها، وهذا هو الذي أضر بها، وعلى أية حالة فإن الحكومة الإسلامية بعد الفتح بالقوة العسكرية لم تحاول إقامة الاتحاد بين القوميات وبين الغالب والمغلوب، ولو بالتدابير الابتدائية وهذا نتائجها.

إن الحكومة التي تقع ضمن المحيط المسيحي والتشكيلات الخاصة لم تكن تمثل من عموم الشعب حتى أنها لم تحاول توحيدهم والتقريب بينهم وبين الفتح والشعب الذي أخذت على عاتقهم إدارته، وربما لأن عددهم أكثر ومتفوق معنوياً عليهم، ولم يبحث عن الاحتياجات الاجتماعية الأساسية. ولكن تأمين هذه الاحتياجات غير ممكن التي أهملت من قبل السلاطين. لذلك فإن الدولة وقعت بيد الغير، وإن الرعايا الذين رأوا هذا من الحماية والوصاية من دون قيد أو شرط عليهم وكان من الطبيعي عودة كل منهم حسب عرقه ومذهبه، ويطلب الحماية من الدول الأجنبية.

إن استنتاجاتي بعد المطالعات هذه هي أن التدخل الأجنبي والحقوق العامة للأقوام الجديدة ومهما كانت مغايرة لهذا، ولاسيما بالنسبة إلى تركيا مشروعة لأنها في هذه الدولة ضرورة وأن هذه الضرورة دائمة، وإن الإصلاحات منذ خمسين عاماً وحتى الآن ظهر التخفيف عليها، لأن الدولة العثمانية كأنها محكوم عليها بقرار سوف تكون تابعة.

إن السفير الإنكليزي هانري نولوهر الذي قدم مطالعاته عن الدولة العثمانية قال: "إن الإصلاحات الاجتماعية في كل دولة فإن البدء بالإصلاحات ومن أول يوم لها فإن الجيل الحاضر والعمل الذي قوموه يوضح مدى قدرتهم عليها، غير أن الأفكار المقتدرة سوف تعرفها البطون القادمة من الأجيال سوف يرونها ويستفيدون منها".

إن هذه القاعدة التي لم تغب عن خاطر رشيد باشا عند استلام الصدارة حيث قال: "إن من سوء الحظ أنه يجب العمل بالسرعة لإزالته. وكسل المسلمين والاعتقادات الباطلة مستحيل إزالتها، وهي موانع وأكبر عدو لنا. إن عدم السير في طريق الرقي فعدونا هو الكسل، وعلى هذا الحال يجب السرعة والانطلاق نحو الأمام، إن التنظيمات سارت بصعوبة حيث توقفت أكثر من مرة وقد رجعت إلى الوراء بعضاً منها لأن الأفكار والعادات القديمة لم تخرج من عقول وأفكار الأتراك، وربما تأثر بعضهم بجزء بسيط، لأن هذه الأقوام وكما كان أجدادهم في آسيا ظلوا عليها.

إن التنظيمات دامت مدة طويلة، وهذا يثبت ما على صفحات التاريخ، إن فيه القرون الوسطى لم تكن المسافة بين العثمانيين والدول الأوروبية والمسيحية بعيدة، وفي أثناء حكم السلطان سليم الثالث ومحمود الثاني كان بإمكان إدخال المدنية الغربية إليها، وكانوا قادرين على تحقيق ذلك، إن السلطانين سليم ومحمود كانا شابين في مقتبل العمر والحكم والخبرة ولمدة نصف عمر من السياسة الجديدة أثبت أنه لا جدوى مما فقده الأجداد والسير على الطريق مثلهم، ولا يجدي هذا السير لأنه خاسر، وقد كان ممكناً قديماً.

إن الدولة العثمانية وصداقتها مع دولة قوية مثل فرنس بتوجيه منها يمكن أن قطع مثل هذا الطريق وإدارته ولكن عندما فقدتها بهدف تلافي ما فاتها ومحاولتها الإصلاح وإنكار البعض لهذا، فقد حاولت ولكن بشبه مشكوك فيها من قبل البعض.

إن نابليون الثالث وفي أواخر حكمه ومحاولة الفرنسيين الإصلاح وإيصالها إلى هدفها الأصلي للدولة العثمانية من قبل أعضاء الحكومة الفرنسية عن الأتراك والمسيحيين والعداء بينهم مثلما كان قديماً والحق التاريخي لكليهما فمثلاً في الشرق الإمبراطورية الرومانية وتسليمها إلى الرومان بموجب ادعائهم التاريخي كانوا مقتنعين بهذا الطلب.

إن الاتحاد العنصري وحقوق المساواة وتأثيرها المطلق توحيد جميع الأعراق، إن هذا العمل المتكامل والواسطة الضرورية لمثل هذا، فإن الأتراك وبالنسبة لأخلاقهم وعاداتهم سوف يبدلونها حتماً في المستقبل، إن التجربة القطعية لم تدم طويلاً، إن المسلمين وفكرة العودة إلى القديم والموقع التي بأيديهم كانت السبب في فقدانهم المواقع تلو الأخرى، إن الأفكار الأوروبية الجديدة يسفر عند الآخر مخاصمة والعداء للأوربيين، أما إنكلترا والرقي والمداخلة الأجنبية فيه، وأما الادعاء بأن الدولة لا تستطيع القيام بها، إن هذين الخطأين المحافظين والأحرار بالمعنى الأصح أو الطراز القديم وإدارتها، وإن الأتراك يجمعان النظام القديم والإدارة الفاشلة معاً وعلى الجهالة العمياء نفسها.

إن السياسي الروسي غرجاقوف يكرر كلامه مرة ثانية وهو: إن القرار الحكومي للدولة العثمانية لم تنفذه كما هو، ولن تنفذه لأن هذه الوثيقة أقل ما يقال عنها (سينيا) إن القرارات لعام ١٨٦٥م أظن ويمتها وتصغيرها إلى هذا الحد أقل مما يقال عنها على ما أعقد لأن المديون الذي يدعي بأنه لن يوفي ديونه فإن المشكلات سيقع فيها، وإن القسم المهم في كلام الدبلوماسي الروسي حسب تلميحه صراحة فإنه ينكر الحقائق التاريخية بحسب قوله، وبعد أن قدمت القيود الاحترازية وشرحتها أضيف إليها هذا:

إن القرارات الأربع أو الخمس المتعلقة، فإن تاريخ صدورها متباعدة وكل منها منفصل عن الآخر من حيث التجديد والتعهد والتأمين، وفي الحقيقة فإن التنظيمات التي تمت في الدولة العثمانية كانت في أكثر الأوقات حرجاً لكثرة المشكلات والاضطرابات وما يسفر عنها من عواقب وخيمة، وكانت في نظر أوروبا بمثابة تأمينات أنقذت السلطان من الزوال والنهاية.

لقد كانت الدولة العثمانية مهددة من جميع الجهات، ولهذا فإن الإصلاحات أنقذتها، والحقيقة المطلقة أنها أخذت قسطاً من الراحة، ولكن تركيا ودخولها ضمن دائرة الدول المتمدنة، كان يلزمها مدة تجربة، وإلا فإنها لن تنجز النتائج.

إن عرض التجربة الأوروبية، حتم عدم قبول الأعذار والتعليلات على التأخير، وبحسب ما يرى فإن أولاد أرطغرل وعثمان واعتمادهم على القوة والإدارة القديمة، كانوا يترددون ولا يقبلون المدنية الحديثة، ولا يوجد حل وسط بينهما، وعلى ما يبدو فإن الانسحاب من أوروبا العثمانية والعودة إلى حدودهم السابقة مؤكدة بحسب ما تظهره الوقائع المذكورة.

إن القارئ للتاريخ العثماني يدرك منذ الوهلة الأولى لقيام الدولة العثمانية التي خرجت من رحم القبيلة وعلى أكتاف الخلص من أبنائها الذين تفانوا بغية إثبات وجودهم وعدم الحاجة إلى الهجرة ثانية، إن عوامل عدة أسهمت في قيامها قبل نشوء الانكشارية وبعدها، وإذا كانت الظروف قد ساعدتهم والشجاعة قد أثبتت جدارتها، فإن تخلي السلاطين عن تلك المبادئ، ولاسيما بعد أن حققوا انتصارات باهرة خلال القرون الأولى دفعهم إلى تجاهل الظروف المحيطة بهم والأعداء الذين يترصدون ضعفهم، غير أن جمود العقلية العسكرية للسلاطين أسهمت هي الأخرى في تأكيد حتمية الضعف، وهيأت للقوى الأخرى نافذة للتدخل في شؤونها.

وواقع الأمر أن السلاطين الذين ورثوا ملك عثمان المؤسس وتناسوا وصاياه، انحرفوا عنها وآثروا التباهي بلبس الحرير وسكن القصور وامتلاك أميرات الجمال المستوردات من مختلف البلدان، تناسوا فتاة القبيلة التي غدت تاجرة خبز أو بائعة كبريت، ودفعوا بالأصالة التركية الصافية إلى الوقوف على هامش الدولة ثم الإمبراطورية، وذلك لاعتقادهم أن مفتاح عجلة الزمان معلق على خصورهم المنتفخة بما لذ وطاب من طعام وشراب، لم يكتفوا بهذا أو ذاك، إنما فتحوا خزائن ملكهم للقوى اليهودية التي فهمت جيداً عقلية السلطان الحاكم، فبرمجوا الأحداث بما يرضي السلطان الحاكم وما يتناسب مع أوضاعهم المضطربة.

إن تولي محمد الفاتح العرش (١٤٥١ ــ ١٤٨١م) حقق لهم تأكيد إمبراطورية، لم يصدق الزمن نفسه أنها تحققت، واعتقاداً منه باستمرارية هذه الإمبراطورية تتأكد بفرمان متضمن أحقية قتل السلطان الحاكم لإخوته تجنباً من حدوث منازعات أسرية، لكنه تناسى أن فرمانه أسهم في كسر عصا السلطان الحاكم، وأباح لمن حوله مسألة التآمر عليه، ولم يدر في خلد الفاتح أن العثماني الأصلي غدا في مؤخرة الركب، وأن من يحيط بخليفته جماعة من الأوباش وحفنة من المتسولين وشذاذ الآفاق.

وبتولي سليمان القانوني (١٥٢٠ ـ ١٥٦٦م) العرش العثماني أكد خطة الضياع، فضاع التركي الأصيل والغيور على دولته وعرش سلطانه. ولدى إصدار القانوني فرماناً همايونياً يخول الصدر الأعظم قيادة الجيوش الانكشارية التي تربت منذ لحظة تأسيسها سنة ١٣٦٢م على أن السلطان الجالس يمثلها أبوياً ولغوياً وقومياً ودينياً.

من هذا المنطلق، وبموجب فرمان سليمان، حللت مسألة النهب والسلب والمنفعة الشخصية، ورميت مسألة التفاني والإخلاص خارج أسوار القصر الذي يعج بكل الموبقات من فتن ودسائس وتآمر ومكائد، وكثرت الرجولة المخنثة والآذان المثقوبة والألسنة المعوجة المكلفة برعاية جلالة السلطان ونسائه المصونات اللواتي جمعن الأممية من خلال سرير البادشاه.

حقيقة، لقد ترامت حدود الإمبراطورية التي يديرها الصدر الأعظم أبله حقير فعلياً وسلطان غائب في لجج الضياع، وأتون المزايدات اللفظية والمدائح الجذابة، وعلى الرغم من هذا وذاك، فقد استمرت عجلة الزمن تدك فقراء الإمبراطورية في خندق اليأس والقنوط، فكثرت الغيبيات، وأحوال الفقراء قضاياها الإنسانية إلى يوم القيامة معللين أنفسهم بتعويض ما فات، والله أعلم.

سنوات ورثت سنوات، وأحداث ورثت مصائب، وسلاطين تولوا العرش تحت سيوف الانكشارية، وأجانب أوروبيون يتقلبون في نعيم التنظيمات وسعة الامتيازات ويأخذون من ملك السلطان ما يحقق لأوطانهم التقدم والرخاء، أما رعية هذا السلطان فعليهم الدعاء لجلالته بطول العمر ولعرشه بالقوة والثبات.

أما العثماني الأصيل الغيور والمسلم الحقيقي المؤمن فظلا يحلمان بوصول خليفة مخلص مؤمن إلى سدة العرش، وقد تناسيا أن البطانة القابضة على زمام الأمور لن تسمح لهذا، ليس باستلام العرش فقط، بل في الخروج إلى الوجود، ولتأكيد خطتها وإنجاحها، أحالت أمر القتل إلى حبس وقيد في غرفة تسمى الغرفة الحديدية، ومن هذه الغرفة بدا ولاة العهد يخرجون السليم المعافى ممن يخاف من ضوء النهار لاستلام عرش لا قوام له. أما المثقف البارع

فهو من يجيد الشعر قولاً لا كتابة، فعلى سبيل المثال لا الحصر: إذا كان عبد الحميد الأول (١٧٧٤ - ١٧٨٩م) ظل حبيس الغرفة الحديدية أربعين سنة لم ير نوراً ولم يأكل خبزاً طرياً، ولدى استلامه العرش اندفع لإرواء نهمه الجنسي فتزوج بمئة غانية، وهو الذي أمر الأطباء بإيجاد مادة لتقوية الرجولة الذكية، أبهذا السلطان تتمكن الإمبراطورية من الوقوف على قدميها. ولتأكيد ذلك ها هو سلطان المسلمين عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ - ١٩٠٨م) يرمي أخاه محمد رشاد في الغرفة الحديدية مدة تسعة وعشرين عاماً، وهنا تلعب الأقدر دوراً مدهشاً، حيث تقذف بهذا الأمير الحبيس إلى سدة العرش في وقت عجز فيه العباقرة والعظماء عن مواجهة الأحداث خلال أوائل العشرينيات.. وقس على ذلك.

إذاً: إن الدولة ثم الإمبراطورية واظبت على استمراريتها قرابة ثلاثة قرون زمنية بفضل الأدعية الدينية التي كان الشرفاء يلهثون بها مع انبلاج صباح كل يوم.

مرحباً بإمبراطورية تمكنت أدعية الفقراء من إبقائها ثلاثة قرون، ومرحباً بسلاطين جمعوا الأممية بشخصهم من خلال غواني العالم وجميلاته، ورحمة الله على سلاطين القوة، وكفراً، إلحاداً بسلاطين الفساد.

وما يمكن قوله إن العثمانيين غرقوا في حوض الرفاهية، أما العرب فقد أسهموا في اتساع دائرة الحوض، عندما أفتوا بما لا يفتى به، وحللوا ما لا يجوزه تحليله، إن ثقب الأذن وقطع اللسان للخدم المكلفين برعاية السلطان ورعايته ومراقبته جاءت بفتوى من عرب المتصوفة، ماذا سيقول هؤلاء المفتون لرسول الله ﷺ يوم تقوم الساعة.

لدي رغبة بالإجابة عنهم، من المؤكد سيقولون لرسول الله ﷺ كما يقول حكام العرب وأجهزتهم الأمنية لرب العالمين، ولا أعتقد أنهم إذا حجوا ألف مرة يغفر لهم، وما بالك بمسؤول غفل الزمن عنه وتولى منصباً رفيعاً في عصر الضياع، فبدلاً من العمل بجد وإخلاص، وجه اهتمامه لغسل عار سابق، فبدأ

يكيل هذه التهم والصفات، والدولة بضياعها وتطلع حاكمها إلى استمرار عرشه صدق عبده المداح القداح، وأباح له حرية إلصاق التهم بعباد الله، وعلى ما يبدو فإن الحكام ورثوا عن السلطان عبد الحميد تلك الصفات السيئة، وعممت على معظم المتولين لمناصب رفيعة، ولهذا فإن الماضي ليس ببعيد عنا ولا الحاضر قريب إلينا، ولا زلنا نحن عرب اليوم وترك الأمس نأسف على إمبراطورية إسلامية المنشأ سلطوية الهوى نرجسية الإرادة، بنتها سواعد الأبطال الأوائل، وأقام صرحها شرفاء الوطن وأهل الإيمان، وحفر قبلها غواني أوروبا وجميلات اليهود، وتحولنا من جراء ذلك إلى مسلمين متخلفين نكره الإنسانية ونقف بشراسة في وجه المدنية كما أشار المؤلف في كتابه.

إن الإصلاحات التي رمى السلاطين إلى تحقيقها كانت من علٍ ولم تصدر لمعالجة أمور الرعية، ودغدغت مشاعرهم وأحاسيسهم، وإنما جاءت لإرضاء الزعامة الأوروبية التي أرادت أن تنتقم لأمرائها وملوكهم يوم كانوا يتسابقون لتقبيل العتبة الهمايونية، وما ادعاءاتها حماية المسيحيين من رعايا الدولة العثمانية إلا حجة لتمزيق أواصر الإمبراطورية العثمانية التي ظلت كابوساً ثقيلاً ومخيفاً عليهم لعدة قرون.

أما التنظيمات التي تطلعت أوروبا إلى تفعيلها وتطبيقها في إدارة الدولة العثمانية، فقد حملت بين طياتها كسب مشاعر المسيحيين الذين يعيشون بين المسلمين إخوة في الوطن والإنسانية وأن تقوم الدولة العثمانية بدفن عاداتها وتراثها دفعةً واحدة، ولكنهم اعتقدوا أنهم حققوا أهدافهم الذاتية، غير أن الإخوة المسيحيين كانوا على علم ودراية بأهداف الأوروبيين وحيلهم، ولهذا ظلوا يقيمون وحدة متكاملة داخل الإمبراطورية بخاصة وضمن أوطانهم بعامة، وقد واجهوا بقوة الغزو الأوروبي الرامي إلى امتلاك الأراضي العربية ونقل خيراتها إلى معاملهم ومصانعهم.

لقد أضاع السلاطين الأواخر جهد السلاطين الأوائل وأضاعوا معه الشرفاء من مواطني دولتهم، وحملنا مع العثماني الأصيل مسؤولية جهلهم

وتبعية طيشهم، وإذا كان السلطان عبد الحميد الثاني قد سعى جاهداً إلى إحياء الإمبراطورية من جديد، فإن الزمان لن يساعده على تحقيق ذلك لأن نُظُم دولته كانت هشة وبالية، وإمكاناته ضعيفة لا طاقة له على مواجهة الغول الأوروبي والحقد الروسي والجشع الأمريكي، فهل يا ترى ما تواجهه الدولة العثمانية مطلع القرن العشرين؟ وهل حكامنا، عرباً وأتراكاً، أفضل من سلاطين الضعف والانهيار؟ هل المواطنون مقيدون بكرباج من المصطلحات اللفظية؟ أم هل غدنا أفضل من اليوم.

والله نسأل حسن الختام

أ.د.محمود عامر







يُعد كتاب تاريخ الإصلاحات والتنظيمات لمؤلفه انكه لهارد من أقرب المصادر وأكثرها مصداقية لأن Enca Lehard مؤلفه قضى عشرين سنة كسفير لدولته فرنسا في استانبول وكانت فرنسا من أكثر الدول الأوربية اندفاعاً لإرغام الدولة العثمانية على تطبيق الإصلاحات والتنظيمات ويعود الفضل في الاندفاع الفرنسي الى إيميه الفرنسية والدة السلطان محمود الثاني الذي قضى على الانكشارية التي كانت أكبر وأشد عائقاً يواجه التدخل الأوروبي في شؤون الدولة العثمانية.

إن الكتاب يحتوي على معلومات نادرة عن تلك المرحلة التي اضطرت الدولة العثمانية لتبديل جلدها من جهة أو إرغامها بالقوة الجبرية على دفن عاداتها وتقاليدها وتراثها دفعة واحدة من جهة أخرى.

لقد أسهمت الإصلاحات والتنظيمات في تقسيم الدولة العثمانية أرضاً وشعباً وحولّتها إلى كرة إصلاحات لا طعم لها ولا لون، وإذا كان الشباب العثماني الدارس في أوروبا أكثر حماساً لعلمنة الدولة، فإن القوى المسيحية في الدولة العثمانية لا دور إيجابي لها، وإنما كانت جسراً لعبور أوروبا باسمها عليه. ولربما يلحظ القارئ نقاطاً مهمة بين دفتي الكتاب.



المترجم

